



37

223

Sharh Ta'khṣi'l-Miftāḥ
(al-Matnawāl)
(Rhetoric).

4117322

شرح
المفتاح
المطول
للتقاريري

Lucknow.

16.XI.26.

W.I.

الحمد لله الذي فتح كتابه بعد التبيين بالتمية بحمد الله سبحانه وتعالى اوداؤا لشيء مما يجب عليه من شكر لعلنا نرى
التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارنا واحمد هو الشا باللسان على اجمل سواو لعلنا بالفضل ايم بالقرآن
والشكر من بني عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواو كان ذكرنا باللسان او اعتقادا او محبة بالبحر ان او علما
خدمته بالاركان فمؤد احمد هو الشا وحده وسقطت نعم النعمة ونيزنا ونوزوا الشكر بكم الشا ونعمة
وسقطت يكون النعمة وحده فليجدا عم باعتبار المعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالكل من هذا
تحقق لقا وثبات الشا باللسان في مقابلة الا حسان وتفاوتها في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم
والشجاعة وصدق الشكر فقط على الشا بالبحر ان في مقابلة الا حسان والله اسم للذات الواجبة
الوجود السحق لجميع المجدد والمعلم يقل الحمد للخالق او الرزاق او الخواص مما يؤهم باخصاص استحقاق الحمد
بوصف دون وصف بل انما تقرر للاعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهنا على تحقق الاستحقاق
وقدم الحمد لا يقتضاه المقام من غير انما به والشان ذكر الله آتم في نفسه على ان صاحب الكشف
قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد والله به حقيق وهذا يظهر ان يادرب اليه من ان
الآتم في الحمد لتعريف المحسن دون الاستعراق ليس كما توهم كثير من الناس مستاء على ان افعال العباد
عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المجدد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصدا والحق مد
الافعال واصل الثقب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والنبات والفضل انما يدل على الحقيقة
دون الاستعراق فكذا ما يوجب مناهيه وفيه نظر لان الغالب من باب الفضل انما هو المصدر المكنة مثل

الحمد لله
الذي
فتح
كتاب
ه
بعد
التبيين
بالتمية
بحمد
الله
سبحانه
وتعالى
اوداؤا
لشيء
مما
يجب
عليه
من
شكر
لعلنا
نرى

سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاول ان كونه للجنس مني على
المبادر الى الغنم الشيع في الاستكمال لا سيما في المصادر وعند هذا قرأين الاستغراق او على ان اللام لا
سوى التعريف والاسم لا يدل الا على سماء فاذن لا يكون منه استغراق وما في على ما لزم مصدرية
لا موصولة للفعل ولفظا ومعنى اما لفظا فلا يحتاج الموصولة الى التقدير اي الغنم به مع تقديره في المعطوف عليه
اعني علم كونه ما لم يعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او
ضمير مستدرك محذوف او نصب بتقدير اعني فقد نفى واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف
الحسن الممكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للثبوت بعقود العبارة عن الاحاطة به وليلا يترجم
بشيء دون شئ وليد هب نفس السمع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم اما الى اصول ما يحتاج اليه
في بقاء النوع بانه ان كان مدني بالطبع اي محتاج في تقيته الى التدين وهو اجتماع مع بني نوعه
فيكون كونه وحيث يكون في تحصيل الفداء والتلباس والسكن وغيره وهذا موقوف على ان يكون كذا
صاحب ما في الضمير والاشارة لا تقني بالمعدومات والمعقولات البقرة وفي الكفاية شقفة فان لم يكن
عبيد تعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في التفسير ثم ان هذا الاجتماع انما ينظم اذا كان بينهم
معاملة وعدل متفق اجمع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويفض عليه من براحمه يقع الجور
ويقتل احد الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتبادل بجزئيات النعم المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية
هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقرها على ما ينبغي مصنوعة عن الخطأ وهو ان شاء الله تعالى
لا بد وان ممتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعة من عذابه وهي
المجوزات واعلم معجزات نبينا الذي انوار بين الحق والباطل فتولدوا من عطف انص
على الامم رعاية لبرائته الاستدلال ونسبها على حداثة نعمة البيان كاشيرة اية في قوله تعالى خلق الانسان
نعمته البيان من البيان بيان بقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسمع والصورة على سيدنا محمد خير
من خلق بالقدر اب دعاء لك ربح المصنفين للقوانين وافضل من ادنى الحكمة اشارة الى
لان الحكمة هي علم الشرائع على ما في تفسير الكشاف ولفظة او لا تنسبه على انه من عذابه لاس من نفسه
وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفضل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفضل التميز
ويقال للكلام البين فضل مبني مفعول بفضل الخطاب البين من الكلام المخلص الذي يشتهى من خطاب

فصل الخطاب ان را كويند كه كلام بين باشد
با تشدد كه و ستم طرف سماح خطاب كند
ليكن آن سماح او را بلفظ بيان كند و بر سماح
الناس واقع شود

والمخطأ، ثم وعاد كمن عاد في تنفيذ الأحكام وبليغها إلى العباد بقوله وعلما أنه أصله أهل
بدليل أهل خفض استعمله في الأشراف ومن له خطأ وعن أهل يتمتع أربابا نصبا يقول أهل
وأهل وَأُولَ الْأُولِ الْأُولِ جميع طاهر كصاحب اصحاب وصي بته الأخيار جميع خير بالتشديد
أما بده أصله مها يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقفت كلمة أما مرفوع اسم هو المبتدأ و فعل هو

انه حرف نشر ط كثر الا ان لولا تنافوا والتنازع لانتفا والا قول ولما لبثت انما لنشر الاول
والوجه ما تقدم علم البديعة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو ابداع من اجل العلوم قدرا
واذ قدما سيرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالتوسعة لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعله
من العلوم اجل ما سواه وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعى ومنه وكل ضرب بالادب
فحقن ادبه اى يعلم البديعة وتوابعها لا بغيره من العلوم فيرتد دقايق العربية واسرارها
يكون من ادق العلوم سيرا وبه يكشف عن وجوه الامايز في نظم القرآن ستارها فيكون من
اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاست معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على
الدقايق والاسرار والخواص الخارجه عن طرق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي وم في جميع

دین

و تخریج اقسام خمس که مضمره
وصفت ششم ثالث ای بجز آن
با بیضا که که در جثه و نظیر
هست و تخرج ثانی با بیضا کرد
که از نظر کردن ماضی و ما بود خطبه
مستوفی میگوید

سکتا یا ناو التوا
وایضا از خطبه

احتمال بر این است که این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه

نیز در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه

مع لم یابغ ترک الما
که گفته از فعل منفی مثبت گرفته
و اگر از فعل منفی مثبت گرفته شود
لیس الوقت اصح و اینست که
میانم در اخف رای توفیق
تسهیل نموده بلکه برای
فائده دیگر است و این تاویل
مردود نیست برین که اول
این فیه شیه که شیخ در

و لاس الذی ذکره که از بعض حکم نفی اینست که کلامی که در آن قید بوجه ما باشد و غیر نفی برین
داخل میشود پس آن نفی برین قید متوجه میشود و این قید برای آن نفی میشود و آن حایکه خاص
جمله ضایع برین آید با بیضا گرفته میشود که لم یا تک الفهم المجمعون پس آن مع سید الله

القسم الثالث غیر مصون ای محفوظ عن اخذوا و هو الزائد المستثنى عنه وعن التطويل وهو الزائد
على اصل المراد بل فائدة وجوب الزمن بينهما باب الاطناب وعن التقيد وهو كون الكلام
يؤخذ عنه من كمال معناه فإثبات خبر كان بعد خبر أي كان قبل لا خضار لما فيه من التطويل
خبر آخر أي كان محققا إلى الایضاح لما فيه من التقيد وإلى الجود عما فيه من اخذوا الف
مختصا جواب لما أي كان ما تقدم سببنا لئلا يختص بغير ما فيه ای في القسم الثالث من الفواعل
جمع قاعدة وهي حکم که تطبیق علی خبری است و احتیاجا منها منه کقول کل حکم القیة الی سبب کتب
فانه یطبق علی ان زیة اقام وان عز و اکب و غیر ذلک ما یعلق الی المنکر بان یقال هذا کلام مع
المنکر و کل کلام مع المنکر یکب ان یوکه فیعلم انه یوکه و یثبت علی ما یحتاج الیه لا یستغنی عن یوکه
خبراً من ان یثبت و هی انجزیات التي تدرک لایضاح التواعد و ایضا لما الی فهم المستفید و الشواهد
و هی انجزیات التي یستشهد بها فی اثبات القواعد لکنها من التدریج و کلام العرب الموقوف علیهم
فهی اخض من الائمة و لم آل من الاثو و هو التخصیر خبراً بالضم و بالفتح الی جهاد و عن القراء
الجمید بالضم الطاقه و بالفتح المشقة و قد استعمل الآثو قولهم لا آثوک خبراً مستقیداً الی مفعولین
و المعنی لا اسئلك خبراً و هدف هما المفعول الاول لانه یفهم مقصود ای لم امنع اجها و اذ فی تحقیق
ای المختصر یعنی فی تحقیق ما ذکر فی من الاکابر الا انه یفهم فی تحقیق و رتبة ای المختصر ترتیباً و ترتیب
تأویلاً ای اخذاً و هو فی الاصل یأید الی التي لیؤخذ من ترتیب ای ترتیب الساکم و القسم
الثالث اخذاً للمصدر الی الفاعل او المفعول و لم یابغ فی اخضار لفظ ای المختصر تقریباً
مفعول لما تضمنه منی لم یابغ کانه قال ترکت المبالغة فی اخضار تقریباً لفظیه ای تأویلاً
و طلباً لتسهیل فهمه علی طریقه و لو لم یأویل الفعل المنفی بالمثبت علی ما ذکرنا لکان المعنی ان المبالغة
فی اخضار لم تکن لتقريب التسهیل بل لا مراؤف و هذا منی علی اصل ما ذکره الشیخ فی دلائل العجاز
و هو ان من حکم اللفظ اذا دخل علی کلام فی یقید علی وجه ما ان یوجه الی ذلک التخصیص و ان یفهم
خبراً مثلاً اذا قیل لم یأتک النعم اجمعون کان نقیلاً لاجتماع و هذا ما لا یسئل الی الشک فی قوله
لقد اذوا المصنف و وصف القسم الثالث بان فی خبراً و تطویل و تقیداً تقریباً و تأویلاً و تقریباً و تأویلاً
علی ما ذکرنا و تقریباً و تأویلاً و تقیداً و تطویل و تقیداً تقریباً و تأویلاً و تقریباً و تأویلاً

و اینست که این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه

الطائفة

و اینست که این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه
در تخریج اقسام خمس مذکور است و این تخریج از تخریج اقسام خمس است که در کتاب الفقه

[illegible]

والمعنى ان العلم لا يتوقف عليه كونه حده وغايته وموضوعه ومقدمته الكتاب

بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لا يتوقف عليه كونه حده وغايته وموضوعه ومقدمته الكتاب
لأنه يقع من كلامه قد ثبت امام المقبول لا يتباطل بهما وانفعا بهما فيه سواء توقف عليهما ام لا ولهم
البحث بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم اذ ان احدا جازف بالتضييق عليهما الى كلف احدهما بيان
توقف سبيل العلم الثلثة على ما ذكره في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفاتيح في آفة المعاني والبيان
وانما ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حده العلم والنوع منه وموضوعه ونوعها من ان
علم المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفضاة والبيان آفة الاشياء لا فائدة في ايرادها الا لاطلاع
فلا ولا ان تقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول الفضاة وهي في الامل متبني عن الامة والظهور
فان المقدمتين

علم المقدمتين واعلم ان للناس في تفسير الفضاة والبيان آفة الاشياء لا فائدة في ايرادها الا لاطلاع

فان المقدمتين واعلم ان للناس في تفسير الفضاة والبيان آفة الاشياء لا فائدة في ايرادها الا لاطلاع

يقال وقع العجبي واقصع اذا انطلق لانه دخلت لغة من اللكنة وحاجت فلم تمن وافضع الى
صرح بوصف بها المفرد يقال كلمة فضية والكلام يقال كلام فضي في التفسير وقصيدة فضية في النظم
والكلام يقال شاعري فضي وكاتب فضي والبيان في تبيين عن الوصول والاشياء بوصفها

العلقة جاري باشد
زبان او و جاز
فلم تلحن و تيز باشد
آن متحقق كخط و كنه

الا حيران الى الكلام والمكلم فقط ودان المفرد يقال كلام بلنق و متبل بلنق ولم يسمع كلمة بلنقة
وقوله قط من اسماء الافعال بمعنى ائنه وكثيرا ما يبعد بالفاء تنبيها للفظ وكانه فزاد شرطه
اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فائنه عن وصف الاول بها واعلم انه لم كانت الفضاة
عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبط من استقراء كلامهم كقوله الاستعمال على الترتيب

للمعنى

الموثوق بمرتبهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فينا بينهم هي التي يكون جارية
على البيان سامة من تناثر اكروف والكلمات ومن الزوايا والتعقيد اللفظي والمنوي حرمهم
المص باين اللفظ الضيق ما يكون سالا عن مخالفة القوانين والتناثر والزوايا والتعقيد وقد

فان المقدمتين واعلم ان للناس في تفسير الفضاة والبيان آفة الاشياء لا فائدة في ايرادها الا لاطلاع

تج في تفسير الفضاة بكنوز ما ذكر كونه لازما لها مسيلا لدمهم لم كانت الحاشية في المفرد
الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الزاوية محقة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد
والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البساطة عندهم يقال لسان محصور لها كون الكلام

ونفقت في احوال كان كل من الفضاة والبيان تقع صفة للمكمل بمعنى آخر باذرا او لا الى تفسيرها
باعتبار ما يقعان وصفه لم عرف كلاهما على وجه كيفية و يلق به لتعذر جمع الحقيقتين المختلفتين
في تعريف واحد ولا يوجب قدر مشترك بينهما كقوله ان المشترك بين الانسان والنفس وغيرهما لاني
و در بيان فضاة و غلبة قدر مشترك

فان المقدمتين واعلم ان للناس في تفسير الفضاة والبيان آفة الاشياء لا فائدة في ايرادها الا لاطلاع

مصف ١٢

يا منتهى عيشه و ١٣

اطلاقه

ح
نجات اسکود ۱۲

معنی کمال تنافض که در تنافض نظر ندارد
از اعراض که رسیده که نام کی است او گفته که من
اورا ترک کرده ام که نجات را بخور و معنی
نجات اسکود ۱۲

الطلاق العفاهة على الاقسام الثلاثة من إطلاق اللفظ المشترك على ما به المختلف نظرا الى الظاهر
وكذا البلاغة ولا يخفى تقدير تعريف مطلق اللفظ المشترك والانسب وغير ذلك فضعف ان تفسير العفاهة
والبلغة على هذا الوجه ما لم يجد في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقهم واعتباراتهم لا يتوجه الاعراض
على قوله لم اخذ في كلام الناس ما يصلح لتعريفها به بانه لا يدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يكافئ
عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة العفاهة فلو
ما خرد في تعريف البلاغة وجب تعيقها ولعلنا بعينه وجب تقديم صفاته المعروفة فالعفاهة التي هي في المعهود
خصوص من تنافر كروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اى المستنبط من استواء اللفظ في الوجود
في الكلمة من هذه الثلاثة لا يكون نصية فالمتعارف وصف في الكلمة يجب ثقلها على الدن واليقين
ليجوز كمالها فيه ما يوجب التناهي فيه نحو اللفظ بانى المعجم في قول اعراض سئل عن ما قيل تركها ترى اللفظ
تفاوتت كمالها فيه ما يوجب التناهي فيه نحو اللفظ بانى المعجم في قول اعراض سئل عن ما قيل تركها ترى اللفظ
ومنه ما دون ذلك نحو مستشررات في قول امر القيس غدايرة اى دوايرة جمع غيرة والضمير
المرسل مقصور الى اللفظ في البيت ابنت مستشررات اى مرتفات ان روى بالكر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعة
ان روى بالفتح استرزه يرفه واستشرز ارتفع تعدي ولا يقدى الى الفعل فصل العفاهة في شئ
ومرسل فصل اى نيب والعفاهة جمع عقبة وهى المصلحة المجمعة من الشر والمشيء المفعول والمرسل
خلاف المشيى لى ان دوايرة مشدودة على الارس بجوهر ان مشدود ينقسم الى عفاص وشن ورس
ولذلك تعين الاخرين والفرق بين كثره مشدود وزعم بعضهم ان مشدود النقل في مشدود هو لفظ
الشيء المعجم التى من المهورية الرخوة بين التاء التى من المهورية الشديدة والاراء المعجم
التي من المهورية ولو قل مستشرز ان ذلك النقل وهو سهلان الراى المصلحة العفاص المهورية
ولو قل مستشرز ان ذلك النقل وهو سهلان الراى المصلحة العفاص من المهورية فينبى ان
يكون مستشرز العفاص تنافرا بل مشاء النقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس
التنافر بسبب بعد الخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطرفة ولا بسبب قربها وان
الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لا يجد غير متنافر من القرب المحمض كالمشي والنجى
وفي السرب لم اعمد ومن البعيد ما هو كلفه كلف علم وليس ذلك بسبب ان الافراج
من الحق الى الشقة اليسر اذ خاله من الشقة الى الحق لا يجد من حسن غلب وبلغ وحلوه

معنى كمال تنافض
و جبر کرده شده که او بعینه در کلام
یافته نه شده لیکن از اطلاق
هو اعتبار راء آن بار کشته
و کاشخ و الکابیه
روز و روزها
او کاشخ است
کرده اند حال رخفت
اعراض نحو اهدش اگر معوض
بگوید که در کلام ناس که چیز
ای چنین یافته میشود که او
صورتی تعریف فصاحت و بدله
داد و صفاست گفته که از
بلا بلا ما است از اطلاق
و اعتبار راء آن ها اخذ کرده
زیرا که اگر ای چنین شده پس بگوید
تعریف فصاحت و بدله متصور
میشد چرا که اخذ
و تفسیر الفاظ جمع و ص
نیت که اخذ خف و مانند
دیگر مضامین وارد و کرده
شود و ما یان حال اینهم
خویشیت که ما یان برابر دفع اعراض
کلیه مذکور بگویند که از ناس
خود ما صموده مراد اند
زیرا که تفسیر ما بلا دفع اعراض
فکفایت میکند

و اینست که در کلام ناس که چیز
ای چنین یافته میشود که او
صورتی تعریف فصاحت و بدله
داد و صفاست گفته که از
بلا بلا ما است از اطلاق
و اعتبار راء آن ها اخذ کرده
زیرا که اگر ای چنین شده پس بگوید
تعریف فصاحت و بدله متصور
میشد چرا که اخذ
و تفسیر الفاظ جمع و ص
نیت که اخذ خف و مانند
دیگر مضامین وارد و کرده
شود و ما یان حال اینهم
خویشیت که ما یان برابر دفع اعراض
کلیه مذکور بگویند که از ناس
خود ما صموده مراد اند
زیرا که تفسیر ما بلا دفع اعراض
فکفایت میکند

و اینست که در کلام ناس که چیز
ای چنین یافته میشود که او
صورتی تعریف فصاحت و بدله
داد و صفاست گفته که از
بلا بلا ما است از اطلاق
و اعتبار راء آن ها اخذ کرده
زیرا که اگر ای چنین شده پس بگوید
تعریف فصاحت و بدله متصور
میشد چرا که اخذ
و تفسیر الفاظ جمع و ص
نیت که اخذ خف و مانند
دیگر مضامین وارد و کرده
شود و ما یان حال اینهم
خویشیت که ما یان برابر دفع اعراض
کلیه مذکور بگویند که از ناس
خود ما صموده مراد اند
زیرا که تفسیر ما بلا دفع اعراض
فکفایت میکند

در بعض اوقات این سقوف شده است که اجتماع حروف متقارنه الحرف بسبب تشابه بعضی لغات میسر و ملائمه کلامی که
بعضی مانند دستهای دیگر بر حکم عریضی از فصاحت خارج می شود و کلامی که عریض باشد و اگر یک لفظ خاص در آن آمده
آن کلام از عریض خارج خواهد بود پس سوره الم احمد تمامه قیاس کرده و اگر الم احمد غیر قیاس شده سوره مذکور از فصاحت بیرون
نه خواهد بود و بعضی سخن قول را تا کند بل اندر دوزخ مثل ماعده الذوق الصبح نقیلا مستقر النطق فهو مشافرسواریکان من رب الخارج اودیا
داوده اند که انتقاص وصف جزا

و غیر ذلک و لهذا انتقاص الم بالتمثيل ولم یعرض لخصیقه و بیان سبب انتقاص ضبطه فالاول ان کمال الی سینه
الذوق و قد سبق الی بعض الذوق ان اجتماع الحروف المتقارنه الحرف سبب للنقل الخ بعضه
الکلمه و ان لا یخرج الکلام التمثیل علی کلمه غیر عریضه عن کونه عربیا فلا یخرج سوره نه الم احمد عن الفصاحت
و انچه بعضهم بان انتقاص وصف ذکر بعضه الکلمه مثلا لا یوجب انتقاص وصف الکل و هذا غلط و خلل
لان فصاحت الکلمات مأخوذه فی تعریف فصاحت الکلام کلیف لا یخرج الکلام التمثیل علی کلمه غیر عریضه عن
و فصاحت الکلمات حرم من معنوم فصاحت الکلام لا وصف لجزئی و القیاس علی وقوع مفرد غیر
عربیه الکلام العربی فاسد لا نه ممنوع و لیس ماکنی انه عربی النظم و الا سبب و لیس ماکنی انه عربی
والا غلب و لم یشرط فی الکلام العربی ان یکون کل کلمه منه فصیحه فاین هذا من ذلک و علی تعریف سبب انه لا
یخرج السوره عن الفصاحت کما یلزم کونها مشتمله علی کلام غیر فصیح و التمثیل بالقرآن علی کلام غیر فصیح
بل کلمه غیر فصیحه ما یقتضی الی سبب اجمال او الخ الی الله تعالى علی یعقوب الطائون علوا کبرا و الوائیه کلا
الکلمه و حقیقه غیر ظاهره المعنی و لا مانوسه الاستعمال فمنه ما ینحج فی معرفه الی ان یقر و یثبت علیه
الفه المبسوطه کما کاتم و افر نقوا فی قول عیسی ابن مرد النوی صین سقط عن الحمار و اجمع الناس علیه
ما کم کما کاتم علی کما کاتم عیسی بن افر نقوا عن ای اجتمعتم تنزعنی کذا ذکر ابوهریره فی الصحاح
و ذکر جابر الله العالیق انه قال کما خط مرابو علی بعض طرق البصره و حاجت به مره فثبت علیه
توم یصورون لبابه و یوزنون فی اذن فالت من ابرهیم و قال ما کم کما کاتم علی کما کادون
عیسی بن افر نقوا عن فقال بعض دعوه فالشیطان سکت بالهدیه و منه ما ینحج الی ان یخرج
و بعد سید کوسج فی قول الحاج و مقله و حاجب در حجابی مطولا و مدققا و حاجب ای شواله سود غریب بانظر
کالغیم و مرئی ای الفاسر جای کالسف السرحی فی الاوقه و الاسراده و شرح اسم قین شیب ایه
السرف او کالسراج فی البرق و الیغان و هذا أقرب من قولهم سرج و وجه بالکری و حسن و ریح
و وجه السرح و حقه و انما کم کما کاتم معقول منه لا محال انهم لم یقرروا علی هذا الاستعمال و ان کون کما کادون
سوره کما کاتم من السراج غایبه لا یبعد ان یقال ان سرج الله وجهه الیاس باب الوائیه و اما حاجب
فجمل الفقه قد قال سرج الله وجهه حقه و بهتم ثم الشد هذا المعراج لا یقال الوائیه کی لغیم من کبیر کول

کلمه ازین انتقاص وصف کل میسر
ما فی حقیقت ازین که قول ماسه غلط
بر کلام که مشتمل بر کلمه عریضه
کلمات از حقیقت ازین که قول ماسه غلط
و حقیقت انتقاص ازین که قول ماسه غلط
سینه که اگر وصف حروف فصاحت کلام
الیه از انتقاص و ان انتقاص کلام
واقع سوره از عریضه فایه شود و اول
این قریه منع است و اگر لفظ عربی باشد
و حقه واقع شود لی ان لفظ عربی باشد
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی

کلمه ازین انتقاص وصف کل میسر
ما فی حقیقت ازین که قول ماسه غلط
بر کلام که مشتمل بر کلمه عریضه
کلمات از حقیقت ازین که قول ماسه غلط
و حقیقت انتقاص ازین که قول ماسه غلط
سینه که اگر وصف حروف فصاحت کلام
الیه از انتقاص و ان انتقاص کلام
واقع سوره از عریضه فایه شود و اول
این قریه منع است و اگر لفظ عربی باشد
و حقه واقع شود لی ان لفظ عربی باشد
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی

کلمه ازین انتقاص وصف کل میسر
ما فی حقیقت ازین که قول ماسه غلط
بر کلام که مشتمل بر کلمه عریضه
کلمات از حقیقت ازین که قول ماسه غلط
و حقیقت انتقاص ازین که قول ماسه غلط
سینه که اگر وصف حروف فصاحت کلام
الیه از انتقاص و ان انتقاص کلام
واقع سوره از عریضه فایه شود و اول
این قریه منع است و اگر لفظ عربی باشد
و حقه واقع شود لی ان لفظ عربی باشد
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی

کلمه ازین انتقاص وصف کل میسر
ما فی حقیقت ازین که قول ماسه غلط
بر کلام که مشتمل بر کلمه عریضه
کلمات از حقیقت ازین که قول ماسه غلط
و حقیقت انتقاص ازین که قول ماسه غلط
سینه که اگر وصف حروف فصاحت کلام
الیه از انتقاص و ان انتقاص کلام
واقع سوره از عریضه فایه شود و اول
این قریه منع است و اگر لفظ عربی باشد
و حقه واقع شود لی ان لفظ عربی باشد
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی

کلمه ازین انتقاص وصف کل میسر
ما فی حقیقت ازین که قول ماسه غلط
بر کلام که مشتمل بر کلمه عریضه
کلمات از حقیقت ازین که قول ماسه غلط
و حقیقت انتقاص ازین که قول ماسه غلط
سینه که اگر وصف حروف فصاحت کلام
الیه از انتقاص و ان انتقاص کلام
واقع سوره از عریضه فایه شود و اول
این قریه منع است و اگر لفظ عربی باشد
و حقه واقع شود لی ان لفظ عربی باشد
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی
حقیقه لفظ فارسی و اگر لفظ فارسی
میباشد که در حقیقت لفظ فارسی

بلفظ بغير يك قمر غريب يك فصح است و با بقر قمر ديك فصح است يك
غريب است ۱۲

الكلمة غير مستورة الاستعمال وهي في مقابلة المعنوية وهي كسب نوم دون نوم والوضعية وهي المستندة على
تركيب تنفيذ الطبع عنه وهي في مقابلة البدئية في الغريب يجوز ان يكون عدته فلا يحسن تفسيره بالوضعية الوضعية
تتمة اية لعضة المفرد وان اريد بالوضعية غير ما ذكرنا فلان ان الوضعية ذلك المعنى فحقن العضة لا نقول
هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوضعية منسوب الى الوضعية الذي يمكن التفار استقرت له لفظ
التي لم تكون استقرت لها والوضعية همان غريب من غريب مبع فالفريق الحسن هو الذي لا يباب استقرت
على التوب لانه لم يكن وضعية عندهم وذلك مثل شربته والتمطر وهي في النظم احسن منها في الترتيب
غريب النواحي والحدوث والغريب الصحيح ما يباب استقرت له مطلقا وليس الوضعية العنيفة وهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال فحقن على السمع كرهنا على الدوق وليس المتروكة ايضا وذلك مثل جئتني للونيد واطلمت الاثر
ووجهت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى لان ما نوسه الاستعمال تغير الوضعية فحقن كونه فحقن بالعضة
المنداد له في بيهم فالمراد ان اردت بالعضة معنى آخر وزعت ان شيئا من التناظر والفرقة

عزب
فقد شرب

شربته
غريب النواحي
غريب النواحي
غريب النواحي

الاشجار
الاشجار
الاشجار

لا يخل بها فاشتقته والحقائق ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستند من منبع لغة العرب على مودات
الفاظهم الموصوفة او ما هو في حكمها كوجوب الاعمال في خوفهم والادغام في نموده وغير ذلك مما يشتمل عليه علم
واما كونه آية ياب وعور وشموز وقسط شوه كوال وما هو من شوه ذلك من الشواذ التي تبت في اللغة فليس
احل لوجه التماثل في شواذها لذلك ثبت عن الواضع في حكم المستشفة فانه قال القياس كذا الا انه هذه الصور على
ما يكون على وفق ما ثبت من الواضع كذا ان اصل تلك الادغام في قوله احمد له الخط الاصل والقياس الاصل
دو حجرة قيل مضاعفة المفرد ضوضه ما ذكر ومن الكراهية في السمع بان يتكرر السمع من سماعه كيترا من سماع الامراء
جمع شدة المكره فان اللفظ من قبل الاضرات والاصوات منها ما يشكك النفس سماعه ومنها ما يسكره فلو اجبر
بذكره في قول الى الطيب في مع سيف الدولة الى الحسن على مبارك الاسم اعز القيت كرم اجرتي الى النفس
ال شرف السب ما لاسم مبارك لموافقة اسم اسم امير المؤمنين عارض واللفظ مشهور بين الناس
والاعراض من اجل الامين اجتهت ثم استعير لكل داخعي معروف وفيه نظر لانها داخعة تحت العرابية
المعترية بالوضعية لظهور ان اجترحه اما من قبل كما تم واخر فنعوا او اجترحه فاطلمت وقد ذكرها
وجه اخر الاول انها ان اودت الى النقل فقد دخلت تحت التناظر والآفاق فحقن بالعضة التي لا
ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشبهة ان اللفظ من قبل الاصوات فانه لان اللفظ ليس بصوت

الاشجار
الاشجار
الاشجار

عور
وهمي
وهمي

وقطط
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

وهمي
وهمي
وهمي

طرح می نمودنانی مشق می نمود درین تعقیب مداومت از ظاهر الدلالة می نمود که ظاهر الدلالة برین کرده کشف ای برح بی
مانند قول آخر از آخر کلامی مراد که قول کسی تحقیق و تکرار است که قول شاعر که مدح و تشبیه ازین جهت اگر گفته که تا که انفعول رفیع
سکف که شعرهای شاعر مدح و تشبیه ملک قول شاعر ریک است و آن عاشر این آهنگ است شعر ساطع
بعد الدار حکم لغز بو و تسکین عینای الموعود لتجدد شاعر معشوق و نو میگوید که فریاد است که طلب کم - با بیان
بعد دار و از شما و بریزاند چشمهای استند و نا که خست استند تسکین جمع گفت باز معنی و معنی روایت
چون که معلوم باد که شاعر قصید در انتحال ترا معلوم می نمود که شاعر سکف و معنی که گاه و گاه استند
که دانیده از آن جز که اول لازم است فراقی اختیه از گشته از شیخ و حزن و ماحول شاعر بر جواب
چست ای صواب گفته و میگوید تا که در کمال شش پیدا کرده زیرا که این که او گفته - اود دلیل بر فراق
اختیه گرفته مصوف ضایع مثل گفته - منو که البکار است و آن محکمه ضایع که خامر گفته - الکافی الدی
و یا شاعر محکمه الموعود یا بی رحمی از البکار که زمانه و اکثر حکمت کم ضربه کرد و مار از گشته مان فر - که بهی
میگوید لیکن شاعر بداند در معنی استقال و ظاهر کرده موصفا را استقام زیرا که انبوت این کفیه کرده که آن جز که او
دوام تلقی و وصال از فرج و سرور لازم است برای جمود نه عی زیرا که استقال کردن از خود عینی طور و نقل عینی
با بد معنی وقت لاده بکار که دی مان حزن است از خفا رفته است این الیه در کلام شاعر در یافت کرده مصوف
نه از کلام شاعر ای مدح شود که شاعر قصد کرده از سرور که حاصل می شود علی قیام اصداف و آفاق و شاعر
قصد ای کرده و حال که از مشاهد این مدح می نمود و برای همین و یکم از شعر او این که روز خوشی ضبط
می نمود لهذا فقط جمود و در افتاح و عمارت می نمود و از آن علت غایت که هر چه بود جمع تو خست نفوذ عابد با نظر
در تمام و عا و گفته می نمود و در تمام عا را این الیه گفته می نمود و اینهم در تمام و عا و گفته
او بیان که در تمام عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود
مان که عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود
و اینهم در تمام عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود و عا و گفته می نمود

فید فیض دادند پس از خد فیض فائده
که کلامی که مستعمل باشد بر کلمات عزیز فیض
تفاخر نماید و یا نباشد باید که احوال
فیض رفیع را که شما فیض دادند فائده
فائده دقت ۱۲

مقدم بادک مع فصاحتها

حال از غیر غلو از فصاحت کلام آن را گویند
که کلام از غیر غلو از فصاحت کلام آن را گویند

سفاخر کلمات و تعقید و با وجود دیگران

اسی طرح میری ہمداد اس جا کر نیست کر
اس حال افزہ کشتہ و دہکا تر نیست

کلمات است الوقت ایجمع. مفرد که نه چه کلام

مطلوبه آن از صف تا یف باشد

موسی از معارف حکمات اسی چنین کلمات
فرموده باشند که معارف حکمات اسی

... ان کی بابی طور پر ...

ای انجیل خفشی بکرد ۱۹ خفشی

شعر آورده ام بهی که درستی صحیح

فصل دیگر شده و درین ۴۴ اخبار است.

ایا هرگاه که سفرنامه را کرده ام

آن کسوی مصطفی را رسیده

سے اوٹیل صاع صاع
س بہ بی کہ درینم اخار

لن التز شفه ودرین

ندم حزبي نبوة ابا العبدان

۱۱ حسن فعل کما یجزی سنمار

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حافظ انکامی بنظر کمال از خود که علم من آگاه

۱۲

غیرضیح **فان قلت** وایضا فی التشریح نحو فتحة فالتول باشتغال التوال کلام غیرضیح مالا یخبر فی علیه المونی
صحیح بذکر ابن العید و هو دل من عاب هذا البیت علی ابدیام حیث قال هذا التکریر فی اندک مع الجمع
ایضا و الباء و هما من حروف التکریر خارج عن حد الاعتدال تا فکل التا فو لو قال فان فی تکریر
تقدیر لکان اولی و بین المثالین فرق آخوذ و هو ان مثلاً، التثقیل فی الاول نفس اجماع الکلمات و فی الثانی
حروف منها و زعم بعضهم ان من التا فرج کلمات مع اخرى غیر متناسبة لها کجمع سطل مع قنبل و سجد
بالنسبة الی الکلام مثلاً و هو و هم لانه لا یوجب التثقیل علی اللسان فتوا فیما یجوز بالبداهة و فی الفضا

مقدم و کتفید این کلام ظاهر الالزام
بر معنی حرام باشد سببی یا ایتم خلل در نظم
افتاده باشد ای در ترتیب الفاظ خلل افتاده
چون که قول از ادق است در مدح خلل هضم که از
نیز قول معنی آن از معنی مراد ظاهر او صحت معلوم
نمی شود بلکه به قسمة حاصل می شود و بهی
در معنی لغت اللفظ
المعنی می گویند که
ضعف اللفظ
در المعنی
ای نیست مانند خلل هضم که هر کس اللفظ
پدر و ابن این محکم پدر آن ابراهیم
مرد و هضم و ابراهیم و خلل هضم نام یکو
است پس برینند که معنی اللفظ
حاصل می شود لیکن بدقت و تحقیق
تمام است

و التثقیل ای کون الکلام متقدماً علی ان المصدر من المعنی للمفعول ان لا یکون ظاهراً لکلامه علی المعنی المراد
منه کلمن و وقع اما فی النظم بان لا یکون ترتیب اللفظ علی وفق ترتیب المعنی بسبب تقدم او یا غیره و قد
او اشیاء او غیر ذلك مما یوجب ضعفه فیم المراد بالکلیان ثباته علی الکلام جارحاً علی التوابع فی اللفظ
التثقیل کما یجوز ان یکون اجماع امور کلی منها شیء فی الاستعمال فی کلام العرب و یجوز ان یکون التثقیل
بعض منها کما مع اعتبار اجماع یکون شد و اقوی فذلک لضعف التالیف لا یکون متقیفاً عن ذکر التثقیل
اللفظی کما لو هم بعضهم کقول التورق فی مدح خلل هضم ابن عبد الملک و هو ابراهیم ابراهیم اسم
المعروف و ما مثله فی الناس الا مثلاً ابو ائمة حی ابو لهو لغز ای لیس مثله فی اناس حی یقاربه
ای ائمة شیخه فی الفضائل الا ملک و هو الذی اعطى الملک دمالاً یعنی هضم ما ابو ائمة ای ام ذلک الملک
ابو ای ابو ابراهیم المدوح و ائمة صفة ملک ای لا یماثل احد الا ابن ائمة الذی هو هضم فیض
فضل بن المبتدأ و هضم یعنی ابو ائمة ابو بال جنبی الذی هو حی و بین الموصوف و الموصوفه یعنی حی
و یقاربه بالجنبی الذی هو ابو و تقدم السشی یعنی ملک علی المستشی منه یعنی حی و لهذا الضمیر الا
البدل فذلک التقدیم شیء فی الاستعمال لکنه اوجب زیادة فی التثقیل قبل مثله مبتدأ و حی صفة و غیره
عاطیه علی اللفظ التثقیل و قیل بالعکس و لطلبان العمل لتقدیم خبر و کل الوجوب یوجب قللاً فی المعنی لظهور
بالتأمل فی قولنا لیس مثله فی الناس حی یقاربه او لیس حی یقاربه بما مثله فی الناس ما یصح ان
اسم ما و فی الناس صفة و حی یقاربه بدل من مثله فیه فضل بین البدل و البدل منه و اما فی المثال
ای لا یکون ظاهر اللفظ علی المراد لکن فی انتقال الذین من المعنی الاول المقنوم کسب اللفظ الی اللفظ
المقنوم و ذلک لکن لا یراد بالوزن البعیدة المنفردة الی الاسباط الکثیرة مع خفاء التوابع اللفظ

و یقاربه بالجنبی الذی هو ابو و تقدم السشی
یعنی ملک علی المستشی منه یعنی حی و لهذا الضمیر الا
البدل فذلک التقدیم شیء فی الاستعمال لکنه اوجب زیادة
فی التثقیل قبل مثله مبتدأ و حی صفة و غیره
عاطیه علی اللفظ التثقیل و قیل بالعکس و لطلبان العمل
لتقدیم خبر و کل الوجوب یوجب قللاً فی المعنی لظهور
بالتأمل فی قولنا لیس مثله فی الناس حی یقاربه او لیس
حی یقاربه بما مثله فی الناس ما یصح ان
اسم ما و فی الناس صفة و حی یقاربه بدل من مثله فیه
فضل بین البدل و البدل منه و اما فی المثال
ای لا یکون ظاهر اللفظ علی المراد لکن فی انتقال الذین
من المعنی الاول المقنوم کسب اللفظ الی اللفظ
المقنوم و ذلک لکن لا یراد بالوزن البعیدة المنفردة
الی الاسباط الکثیرة مع خفاء التوابع اللفظ

و التثقیل ای کون الکلام متقدماً علی ان المصدر من المعنی للمفعول ان لا یکون ظاهراً لکلامه علی المعنی المراد

المعروف و ما مثله فی الناس الا مثلاً ابو ائمة حی ابو لهو لغز ای لیس مثله فی اناس حی یقاربه

و یقاربه بالجنبی الذی هو ابو و تقدم السشی یعنی ملک علی المستشی منه یعنی حی و لهذا الضمیر الا

في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى

اياه بنحو حشيشي كذا وجود كذا
 برتو روز كونه بجای کردن
 هاتر خود اگر آن خشم این وجود نکند
 صراحت
 صحت
 است

في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى

في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى

مهر
 مجمع ماهر

السهم الطاهر
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى
 في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** من الله تعالى

على المقصود كقول الافر وهو عباس بن الاخنف سأل طلب بعد الدار علمك ليقربا وكنت اي لقب
 بارغ وهو الزاوية العميمة المني عينا كلام الشيخ عبد القاهر في دليل العجايز والسلف في ام عينا في الدعوى
 حصل كيب الدعوى وهو البكاء كما به عايلزم ذاق الاجتهاد من الكاكة والحن والافاض لان كبريا ما يحكي
 ولما عليه كيقال البكاء والحن كاني سائر وسر كاني قال الحاشي البكاء الدعوى كاني كاني كاني كاني
 بجار فني ولكنه اخطا في الكنا به عايلزم ذاق الاجتهاد من الكاكة والحن والافاض لان كبريا ما يحكي
 فان لا تنال من جود العين الي كنها بالمعنى حال ارادة البكاء وهي حال كاني عن معارفة الاجتهاد
 لا ال ما قد انشأ من السرور اصيل من قاة الاقدار وروايله الاجتهاد ولما لا يبع ان يقال في
 الدعاء لا زالت عينك جادة كما يقال لا بكاء لك عينا وكما لا مطر فيها وما قد جادة لاني لها
 كاني كاني بالمعنى العين قال الحاشي الا ان عينا لم كني يوم واسطة عليك بجاري ومعها جود في
 قبل استعمل الجود في مطلق علو العين من الدعوى مجازا من باب استعمل المقيد في المطلق ثم كني من العين
 كونه لا زنا لها عادة قلنا به انما كني لعمدة الكلام واستقامته ولا يخرج من العقيدة المعنوية لطهران
 الدرس لا ينقل الي هذا السهولة والكلام كاني عن العقيدة ما يكون الانتقال بينه من معاد الاول الى الثاني
 ظاهرا كني كني الى التبع اية فهم من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى فان فهو بمنزلة اللفظ
 عن درجة الاعتبار عند البلاء كما ستر في كني بمانعة الكلام ومعنى البيت ان عادة الافعال والافعال
 الا انما يفيض المطلوب والجوهران على عكس المقصود والي الى الان كنت اطلب القرب الرزق كني
 الا انما والافعال فيقيد هذا الطلب بالسيد والافعال يحصل القرب والوصال وطلب الخزن والكاكة
 يحصل القرب والافعال ان نصبت كني بتقدير ان عطا على بعد الدار وان رفعت كاني هو القرب
 فالحق انه كني واذ كني الان يحصل في المستقبل الرزق والافعال بالوفد والوصال مرة لا يرض كني
 الدعوى كني الطلب كني كني عليه ولا زنا معارفة الامر المطلوب ليطلق الدائرة المطلوبة فبانه
 بعينه وهذا هو المعنى الشارح فيها بين القدم ولا يخفى ما فيه من السكف والسكف في كلامه
 في المعنى وثمة السكف لكلام المهر من السلف والصحيح انه اراد لطلب القرب تطبيق النفس في الوفاق
 عليه حتى كاني امر مطلوب والمعنى انه اليوم اطلب نف بالسيد والافعال واولها على كني
 الاقران والاشواق والجمع غصصها واخيل لا جلا فربما يفيض الدعوى من عينا كني كني كني كني

الى

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ال
وز
و
سك

و
ب
الم

در بیان خودی

٢٢

١ عاقون الالهة باليقين ان من شرط
 ذلك ان يرتفع الالهة عن صفة
 وشرائط الزمان والزمكان
 وشرائط المكان والزمان

[illegible]

موقوفه الامام الصادق عليه السلام
ولمّا اتممت الارضيات
وشتم الارضيات
اخترت من الارضيات
وشتم الارضيات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لما نقول ايضا ان اوجبا نقلا ونسب فذلك لا خلافه بالفضاضة كيف وقد ذكرنا في
كقولنا نقلا مثل داب قوم نوح وقوله ذكر خمسة ركب عبده وقوله ونفس ما سويها فالهيا فجزا
وتقويها والفضاضة في الكلام ملكة هي قسم من مقوله الكيف ورسم القضا الكيف ما بينهما
قارة لا يقضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والوضع متقاربا بالمعنى الا ان اللفظ يقال باعتبار
والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة التماس في المحل فخرج بالتقيد الاول اذ لو كان واللفظ وال
وبالنسبة اليكم وبالنسبة اليكم ان عراض النسبة وقوله لم يدر في الكيفيات المقضية للقسمة او
بواسطتها تقضا وحدها ذلك الحسن ما ذكره المتأخرين وهو ان عرض لا يتوقف لقصوره على تصور
ولا يقضي القسمة واللاتسمة في محل اقضا ولا ذلنا في الكيفية ان اخقت بذوات النفس كقوله
روح ان كانت راسمة في موضعها ليس ملكة ولا يسي حاله فملكته كقفيه راسمة في النفس فقول ملكة
اشعار بان الفضاضة من الهيئات الراسمة حتى لو لم يكن المقصود بلفظ فصح من غير راسوخ ذلك
لا يسي فضي في اللفظ وقوله يقيد بها على التفسير عن المقصود دون تغير اشعار بان يسي فضي حال
اللفظ وعدمه اي سواء كان ضمن مطلق بمقصوده بلفظ فصح في زمان من الازمنة او لا يخلق في
وكس له ملكة المقدار ولو قيل لا يخلو من مطلق بمقصوده في جهة كذا يجب ان نفهم هذا الكلام
قوله بلفظ فصح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللفظ في المقصود لا يستوفى اي كل ما وقع عليه فصح
وارادته فلو قيل الكلام فصح لوجب فضاضة المتكلم ان يقيد على التفسير عن كل مقصود له الكلام فصح
محال لان من المقاصد لا يمكن التفسير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان يخلق على سبب اجناس مختلفة
ليخرج بها فتقول دار علم جارية ثوب بيا الى غير ذلك فهذا قال بلفظ فصح دون كلام فصح
وقول لفصح دون كلام فصح او لفظ فصح ليعم المفرد والمركب سواء كان قلت هذا التوفيق
غير مانع لصدق على الادراك والجمود ونحوهما مما يتوقف عليه الا قد ارادنا ان لا نفهم ان هذه سبب
بل شرط ولو سلم فالمراد بالسبب الترتيب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه الترتيب
والسبب عنه في الكلام مطابقة لمقتضى امثال المراد بالمال الالهي الى الكلام على وجه مخصوص ياتي الى
ان نقول مع الكلام الذي هو في اصل المعنى خصوصية ما هو مقتضى امثال مثل كون المعنى طيب متكررا
حيال لفصح ما كثره والتوكيد مقتضاها ومعنى مطابقة له ان امثال لفظي اقضي التاكيد كان الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

محلل و در کلام مذکور
و حال اعتبار در کلام مذکور

مؤكداً وان اقصی الاطلاق كان عارياً عن التأكيد وكذا ان اقصی حذف المسند اليه حذف وان
اقصی ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتل عليها علم المتأخر مع فضا حته ای فضا حته الكلام فان
البداهة انما يتحقق عند تحقق الامر من وهو ای مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفردة الى
والمقام متفرداً بالمعنوم والتفريق بينهما اعتباري فان اللفظ الداعي الى الكلام على وجه مخصوص مقام باعتبار
لأنهم كونه زائلاً والقائم مقام يعتبر انما فته الى مقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والوقف والآلة
والحال الى مقتضى فيقال حال الانحرار وحال خلو الدامن وغير ذلك ففقد تفاوت المقامات مختلف
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللاحق بهذا المقام غير الاعتبار اللاحق بذلك والاضلافي اعتبار
مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع شارة اجابته الى ضبط مقتضيات الاحوال
وبين ذلك ان مقتضى الحال كما سبى اعتباراً ثانياً سبب الحال والمقام وهو ان يكون مقتضى باقراً
الجملة او بالجلتين فضا عدداً ولا يتحقق شيء من ذلك الا بالاول فيكون راجحاً انما في نفس السند كونه
عارياً عن التأكيد او مؤكداً سبباً ما دوجوباً تاكيداً او احوالاً واكثر احوال المسند اليه كونه محذوفاً او
ثابتاً مؤلفاً او مفكراً خصوصاً او غير مخصوص بمصوباً من التوابع او غير مصوب مقراً او مؤلفاً
مقصوداً الى المسند اليه او غير مقصود الى غير ذلك احوال المسند كذا ذكر مع زيادة كونه مؤلفاً او غير مؤلفاً
اسمياً او فعلية او شرطية او ظرفية بعد المتعلق او غير مقيد على ما سيفصل واما انما في كل واحد من الجملتين او
واما الثالث في كمال ذات واليكابر والاطراب على الوجه المذكورة في باب و هذا حديث اجابته
علم المقام وادامته هذا فنقول مقام التأكيد الى المقام الذي يباينه توكيد المسند اليه او المسند بياين مقام
توكيد المقام اطلاقاً في الحكم او التعلق او المسند اليه بياين مقام توكيد او المسند او متعلق بياين مقام
توكيد بمؤكد او أداة قصر او تابع او شرط او مقول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلق به بياين مقام تاخير كذا مقام ذكره بياين مقام حذف وهذا معنى قوله مقام كل من سبب
وانذكر والاطلاق والتقديم بياين مقام حذف اي حذف كل منهما واما فصل قوله ومقام الفصل بياين
مقام الوصل لمرتين احدى التبيين على انه باب عظيم ان ربيع القدر حتى حصر بعضهم البداهة على معرفة
الفصل والوصل وانما في انه من الاحوال المقتضية باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز بياين مقام
حذفه اي الالطاب والبداهات كونه غير مقتضى مجله او غير يربط لانه باب عظيم كثير المباحث وقد

[illegible]

۱۱۱

والطبع اودايت المظلم
مقيد ليس مع الفروع وكذا الحرف المقتضاه

اسماء بنت ابی بکر

ادراكها انما هو ان لا يكون
في الكلام صفة بل ان يكون

الذي يسمى الشيخ عبد الله بن النعمان حيث يقول النظم توضح معنى النظم فيها بين الكلام على حسب المعاني التي
يحتاج اليها الكلام وذلك لانه قد كثر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك في موضع الذي
علم النظم على ما هو عليه مثل ان تنظر في خبر مثل الى الوجه الذي تراها مثل زيد مطلق وزيد مطلق ومطلق
زيد وزيد المطلق والمطلق زيد وزيد هو مطلق والمطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء كقوله ان يخرج اخي
وان خرجت خرجت وان خرجت فاما خارج الى غير ذلك كذا في احوال مثل جازي مخرج او مخرج او مخرج
او هو مخرج او قد اشيع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضع ويجوز في حيث لا ينبغي له ان ينظر في كونه
التي لا ينبغي في معنى وينفذ كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلامك في ذلك خاص منها كقوله اني
في نفي احوال وبل في نفي الاستقبال وبل في نفي التردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباد في نفي علم انه كذا
وتنظر في احوال التي تتولد فتعرف موضع الفصل من موضع الاصل وفي الاصل موضع الاول من موضع الثاني
والثالث من موضع ثم الى غير ذلك وتعرف في التعريف والتسكير والتقديم والتأخير والحيث والحيث والحيث
الاجزاء والاجزاء فاصيب لكل ذلك مكانه وتستعمل على الصفة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذا الامر كذا
التعريف والتسكير والتقديم والتأخير راجعة الى اللفاظ نفسها من حيث هي ولكن تخرج الى
المعاني والاعراض التي يوضع لها الكلام كسب موقع بعض من بعض واستعمال بعضها مع بعض فثبت في كل
مثله في نفي في لفظ وهو لفظ آخر في غاية التبع بخلافه اللفظ مشكوك في بقاء افرقته والى هذا انما هو
فابدا في صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افاوته المعنى يعني العرض
المصير له الكلام بالتركيب متعلق بافاوته وذلك لما مر من ان عبارة عن مطابقة الكلام للوضع
للمعنى احوال فظاهر ان الكلام من حيث انه اللفاظ موزونة وكلمة مجردة من غير اعتبار افاوته المعنى عليه
لا يتحقق كونه مطابقا له او غير مطابق فيه ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاعراض
التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظروفية لانه من جهة الاحيان وما لا يكيد معنى الكثرة والاحوال
عليه ما ذكر في اكثر من موضع فثبت ما قلنا في كثير من الاحيان ليس ذلك الوصف كذا
فما في ايضا كاستي بانه وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل
فانه ذكر في مواضع منه ان الصفة صفة راجعة الى المعنى والى ما يربط عليه باللفظ دون اللفظ
وفي بعضها ان الصفة الكلام لفظا لا معناه حتى ان اللفظ موزون في الطريق فيكون اللفظ واللفظ واللفظ
اللفظ

در قسمة ظروف يكونون
عالم

والدوي ولا شك ان العضاة من صفاته الغائبة يكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه الترتيب
الكلامين انه اراد باللفظة معنى الباعثة كما صرح المصنف به حيث اثبت انهما من صفات اللفظ واد
انها من صفاتها باعتبار انهما المعاني عند التركيب وحيث لا ذلك اراد انهما ليست من صفات
اللفظ المفردة والكلم المفردة من غير اعتبار التركيب وحيث لا تناقض لغير اللفظ واللفظ
هذا احد صفات الكلام المعنى وكان لم يصدق دلالة اللفظ على المعنى حتى السمع ليطمع على ما هو مقصود الشيخ فان محمول
كلامه فيه هو ان اللفظة لفظ على معنى واحد مما قرئ في صدر المعجمة ولا نزاع في رجوعها الى اللفظ
وان لا وصف الكلام يقع التفاضل وتثبت اللفظ عليه لفظ الباعثة والبراعة والسبيل وما شاكل
ذلك ولا نزاع ايضا ان المصنف بهما هو اللفظ او يقال لفظ فصح ولا يقال معنى فصح وانما النزاع
ان معنى هذه اللفظة ومحملها هو اللفظ ام المعنى والشيخ يميز على كلا الوجهين ويقول ان الكلام
يصدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد ذلك المعنى دلالة
على المعنى المقصود فنسب اللفظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يظن على الاول الاول بل على
في النفس ثم ترتيب اللفظ في السطر على هذا اسم النظم والصورة والكمالات والكيفيات وتكون
ذلك ويذكر فقط بان العضاة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يسمى الكلام
ان يوصف باللفظة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لانه اللفظ المنطوق التي
الاصوات والحدوث ولا في المعاني الثابتة التي هي الاغراض التي يرتبط بها المعاني الثابتة وفيها حيث
ثبتت انهما من صفات اللفظ او المعاني يرتبط بها تلك المعاني الاول وحيث ينبغي ان يكون من صفاتها
يرتبط باللفظ اللفظ المنطوق وبالمعاني المعاني الثابتة التي جعلت مطروحة في الطريق وتكون فيها
بين المعاني العامة وكنت اما اصل كلامه على هذا ان هو يفرق بين ما اراد ان يقال ان كانت المعاني تثبت
باللفظ ولم يكن لترتيب المعاني بسبيل الا بترتيب اللفظ في السطر كما هو في ترتيب المعاني
بترتيب اللفظ ثم باللفظ كخلف الترتيب اذا وصفا اللفظ بما يدل على لفظة لم ترتب اللفظ
المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي يدل على المعنى الثابت والسبيل انهم لو جعلوا اوصافا للمعاني كما ناهية
انها صفات للمعاني الاول المعجمة اعني الابدات والكمالات والكيفيات مجتمعة كالوصفة
فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى وانما هي التي تحدث في
الترتيب المعنى الاول والمعاني

وقولنا صورة تشبيل وقولنا لا نذكره بقولنا على ما نذكره بأخبارنا فليكن أن ما بين يدينا يكون صورة
ترجده في هذا دون ذاك كذا كذا بوجه بين المعنى في حيث وبينه في حيث آخر فرق فبقولنا ذلك
الفرق بأن قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدأ عاقل هو مشهور في كلامهم
قول كما يحفظ وإنما الشعر صياغة وصرف بين التصویر وذا اند ما ذكره الشيخ ثم انه شود السكت على من علم ان
الصفة من صفات الانفاذ المخطئة وبينه في ذلك كل متعلق وقال سبب لعدم التمييز ما هو
الشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعمدوا الى انفس الصفات التي تكتب للفظ
من اجل شيء يدخل في التعلق بل من اجل لطايف تترك بالعلم بعد سلاستها من المعنى في الاعراب واما اللفظ
ثم انما لا ننكر ان يكون نداهة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويذكره امر الاعراب واما ننكر ان يكون اللفظ
ويكون هو الاصل والعمدة وما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح او جواب ان مرادنا ان الفضيلة
التي بها يتبين اللفظ ان يوصف بالصفة انما يكون في المعنى دون اللفظ والصفة عبارة عن كون اللفظ

Handwritten signature: *Handwritten signature in Urdu script.*

التراب من كل المظلي فانه خور من كل المظلي
فقد انكم من كل المظلي فانه خور من كل المظلي

بسم الله

هذا الكلام من غير ان كان الكلام
في غير الكلام

هذا الكلام من غير ان كان الكلام
في غير الكلام

بينا ايضا سبق من الابدانة عبارة عن المطابقة مع الضاحية ويدخل في تميز الكلام الضعيف من غيره تميز الكلام
الضعيف لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البدانة بالثبوت النائي لها والنقض منها قبل له وجه قلت لا بل
هو فاسد لانه ان اريد بالبدانة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف لئول المعنى الى ان النقص من كون الكلام
مقتضى الحال فبني هو الالفاظ من الخطا في اداء المقصود وتفسير الكلام الضعيف من غيره وفوه واضح وكذا
ان كل كلامه على خلاف ما صرح به واريد به بدانة المتكلم لان غاية ما علم ما تقدم هو ان بدانة المتكلم تفيد بدانة
او يتوقف عليها ولم يعلم انها عرض منها وغاية لها في الرجوع الى الحق فيصير في صلب ان البدانة ترجع الى حسن الاداء
والافتقار عليها يتوقف على الالتفات بهذين الرصعين وهو امر يتجمل ويكتسب من علوم مستدرة قد سلمت
الحس فمرجع البدانة الى تلك العلوم جسيما لاني محذرا المعاني والبيان وانما يتحقق قوله وان لا اي تميز الضعيف
غيره يعني بمرور ان هذا الكلام فضة وذلك غير فضة فهو انما مركب اقوازه تميز العلم من الزاوية عن غيره اي
ان هذا لم من الزاوية دون ذلك ليميز عن الزاوية وتميز العلم من الزاوية عن غيره وكذا جميع اسباب
الاحتمال بالصفحة ثم تميز العلم من الزاوية عن غيره يعني في علم من اللغة ادبه يعرف ان في الكلام ثم
غاية كل ذلك احببتهم وكما سراج لان من يتبع الكتب المدونة واصط مباح في المفردات المماثلة
يملك ان ما عداها مما يفتقر الى تحقيق او يخرج فهو غير علم من الزاوية اذ يفيد في اثنين الاشياء وتميز العلم
من لغة التيسر عن غيره يعني في علم الحرف ادبه يعرف ان ان اجل في لف التيسر دون الال
وقد علم هذا البرهان فان قلنا ان تميز الضعيف عن غيره منه ما يتبين اي نوع في علم من اللغة كما لو انه اعني
تميز العلم من الزاوية عن غيره وانما قال من اللغة يعني العلم من اللغة اذ هو صانع العودات
لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام الوصية او في علم الحرف كما لغة القياس او في علم التوكيف
التأليف والتعقيد التقط او يدرك بالبحس كالتأليف ادبه يدرك ان مستنزا متافردا من سكونا
تفاوت الكلمات وهو اي ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالبحس ما عدله التعقيد المعنوي اذ لا يعرف
تلك العلوم ولا بالبحس تميز العلم من اللغة المعنوي عن غيره والنقض من هذا الكلام لئول المعنى ما يتبين
العلوم المذكورة او يدرك بالبحس ويكثر بها عما يجب ان يكثر عنه فيعلم انه لم يتبين لنا ما يرجع اليه البدانة
ان الالفاظ من الخطا في ادائه وتميز العلم من اللغة المعنوي عن غيره ليميز عن التعقيد المعنوي
الحاجة الى علم به يكثر عن الخطا و يعلم به يكثر عن التعقيد لئول المعنى فوضو ذلك على البيان

المعروف

سخن اراوه کرد که مسائل کرده
 این سخن که اورا چته واحد خط کرده است
 آن را حاضر بکنند لازم است اراوه که آن
 میایل را ازین صفت بپندند مثله در حدیثی که
 اسی ضال دارد که غلطی در لغت قاری
 شود

خود و بدن ای ضبط اوجاب حجاب کرده
و طرف تکریم عالم در انداز گنا کرده
بر همچون این معطوف است از هوایک علم
است زلف اوقاس یک گشته اند کم اورا
جسته قواعد ضبط میکنند و باعث رعنی جم
و احوال آن مرا یک گشته علم و احوال مختار

اگر دو مسعوده جدا بکنیم و هر یک را بر این لب میانی
 اندازیم یکی ضمیمه واحد اینک خط را در نقطه
 پیش تر از آنکه این مجموع یک ضمیمه
 است و باعتبار یکی ضمیمه واحد در دو
 ارجاع کردن منفرد کرده می شود

که مال کوه بچین که خطی در لفظ نیاید
این این و ملحوظ در دستند و گستر
نوشته جمع شده اند
ار از حاشیه ترا یک
نقشه در هر یک و گستر از هر یک

آنوقت که صریحاً بگوید اینها میگویند
در این علم و حیوة و در متابعت حق که
پس ازین این مراد نیست که جمع نمیشود
میگوید

ممکن باشد آن شخصی را اینک بداند آن فرد را ازین علم

بمعنى ان اى فرد يوجد منها لكنها ان نفرضه بذلك العلم لانها كصل حيلة باللفظ لان وجودها لا ينافي
لح وعلينا ان يدعى ما قيل ان اريد معرفة الجميع فنخرج لها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف مجهول
او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فنكون هذا العلم حاصل لاعداد البعض فيكون حاصل لكل
عرف مسلمة منه فالمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والانتفاء والتعريف والتكثير وغير ذلك وهو
الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالعدل
والادغام والرفع والنصب واشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا الحسنات البدئية من بين
والتصحيح وتكونها ما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على المراد انه علم يعرف بهذه الاحوال
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اوله لا اعتبار هذه الاشياء لزم ان يكون علم المتأخر عبارة عن معرفة
هذه الاحوال بان يفهم معنى التعريف والتكثير والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح لو ما وفي داوهذا يخرج
علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد تعقبت
الحال لكن لا يثبت عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس فيه ان الاحوال الله
يعتني برباشيه او استارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر و
المحدد ونحو ذلك وهي بعين الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يقع عنه لفظ المفاتيح حيث يقول
انما التقنيه للتاكيد والذكر او المحدف الى غير ذلك فكيف يقع قوله لاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تكرر القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر
والمحدد ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكدة
وكلام يترك فيه المسند اليه او كيف وعلى هذا القياس ومنه مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام المذكور
هو قوله المستكمل يكون من جزئيات ذلك الكلام ويعقد هو عليه صدق الكلمة الجبري مثلا لصدق على
انها اقيم انه كلام مؤكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا العدل والله انه كلام قدسية
المسند اليه وفي هرا نك الاحوال هي التي يتحقق بها مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في الحقيقة
واحوال الاسماء والصفات من احوال اللفظ باعتبار ان كون المحبة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وفي
اللفظ بالموجب مجرد اصطلاح لان هذه الصائبة اما وصفت لمؤنة احوال اللفظ الموجبة لا غير وانما عدل
عن تعريف صاحب المفاتيح علم الما في بانه تتبع خواص تراكييب الكلام في الاضافة وما يحصل بهاس ستر

ليحترز بالوقوف عليها عن الخلل في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره لوجهين الاول ان النسخ ليس
 ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شي من العلوم به الثاني انه في التركيب تركيبا للبناء حيث قال في
 تركيب الكلام التركيب الصادر عن لفظ تميز ومعرفة وهي تركيب البناء ولا خلاف في ان معرفة
 شي حيث هو بل هو متوقف على معرفة البناء وقد عرفت في كتابه بقوله البناء لغة بلوغ المستعمل في تاديبه
 صلا اخضا من يتوهمه حواشي التركيب هي ايراد انواع التشبيه والمجاز والكنية على وجهي ان اراد بالتركيب
 في تعريف البناء التركيب البناء وهو اللفظ هو فقد جاء الدور وان اراد غير فلم يبينه واجب عن الاول
 بانه اراد بالنسخ المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاق للمعروف على اللازم تبين على انه معرفة حاصلة من متنج تركيب البناء
 حتى ان معرفة اللفظ ذلك كسب السبقة لا يسي علم السامع وتوقيفات ان ذلك بالاداء مشحونة بالمجاز وعن الثاني
 بعد تسليم ولا كلام الكاكة على انه في التركيب تركيب البناء بان المراد بها تركيب المصنفين بالبناء
 ومعرفة ما يتوقف على معرفة البناء بالمعنى المذكور في الجوز ان يعرف كسب عرف الناس ان امر القيس متدين
 فينتج حواشي تركيب من غير ان يهور المعنى المذكور للبناء كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فحقا البناء
 فينتج اقوالهم من غير ان يعرف ان اللغة علم بالاحكام الشرعية الشرعية المكتسبة من ادائها التفصيلية وهو علم
 واقول ان يفهم من قوله توقيف حواشي التركيب حقا الا ان يكون ذلك المستعمل بحيث يورد على تركيب لغة المراد
 الذي يتيق به والمقام الذي يناسبه بان يستل مثل ان زيدا قائم بنا اذا كان في الخطب كما او مكراد الله
 انه قائم بنا اذا كان معرا وزيدا ضربت بنا اذا كان في الخطب حكاكي مشوبا بصواب وضار وان كانت
 ان زيدا قائم ان يكون لفظ ترك في اورد في اورد خاصية زيدا ضربت ان يكون لمصر وتخصيص الى غير ذلك فحقا
 حقا ان يورد التركيب في مروده وبنا هو له وهذا البناء من تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعرفة حواشي التركيب
 حقا ان يورد على الكلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتركيب تعريف البناء تركيبا للمستعمل في لفظ
 ذلك قوله في تاديب السامع وكذا قوله و ايراد انواع التشبيه والمجاز والكنية على وجهي ان لا يكون
 ذلك المستعمل بحيث يورد على تشبيه ومجاز وكنية كما ينبغي وعلى ما هو حق وليس المعنى على انه يورد تشبيه
 البناء ومجازاتهم على وجهي وهذا في غاية الحسن وبنائية اللطافة والحبس من الله وغيره كيف ينبغي
 هذا المعنى مع وضوحه وكيف قلنا بالساكن انه اخذ في تعريف معرفة المستعمل تركيب البناء عرف نفسه
 ومفاسد قلنا انما على ما يقتضيه من اللفظ به لفظ البيان ثم ال وضع في تعريف علم المعاني علم

مكرر

لوف

ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفضل والوصل فجل بابا وساد الا فموسن احوال اكله ولذا
 لم يقل احوال العصر واحوال الفضل والوصل ولما كان من الاحوال ماله تحقيق مفردا ولا جملة بل يكرى فيها
 وكان له شيوخ وتفرع كثيرة جبل بابا ساجا وهذه كلها احوال لشرك فيها انجبر والاث والمكان
 منها ابحاث راجعة الى الالاث ، خاصة جبل الالاث ، بابا ساجا من فاحصر في ثمانية ابواب تبينه
 وسمي هذا البحث بالنسبة لانه قد سبق منه ذكرنا في قوله لقا بقية فليخبر على هذا بمعنى الكلام
 المنجبر به كما في قولهم انجبر هو الكلام المحتمل الصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر
 عن الشيء على ما هو به بدليل تدبيرة بعين هذا دور وايضا الصدق والكذب يحصف بها الكلام المستكمل
 والمكمل في تعريف انجبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبة للواقع وعدمها وانجبر عن الشيء بان كذا التوفيق
 هو صفة المستكمل هذا دور وانفقوا على انحصار انجبر في القادق والكليوب خدا في الحظ ثم خفف القادق
 بالانحصار في تفسيرها فذهب انجبر الى ما ذكره الله بقوله صدق انجبر مطابقة اي مطابقة حكمه فان رجوع اللفظ
 والكذب الى الحكم اول وبالذات والى انجبر ثانيا وبالوصف للواقع وهو انما يرجح الذي يكون نسبة الكلام انجبر
 وكذا بعدهما اي عدم مطابقة للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي يدل على وقوع النسبة بين شيئين
 اما بالنسبة بان هذا اذراك او بالنسبة بان هذا ليس اذراك فمع قطع النظر عما في الالاف من النسبة لابد وان يكون
 بينهما في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية لانه ان يكون هذا اذراك لو لم يكن مطابقة هذه النسبة اي صفة
 الالاف المعقولة من الكلام تلك النسبة الواقعة في رتبة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدهما
 كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وانما خرج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع ودرت به الاخبار
 اي ما قد بدله من وقوع بيع خارج حاصل بنير هذا اللفظ يقصد به مطابقة لذلك الخارج كخلاف لبيت
 الالاف في فاش لا خارج لم يقصد مطابقة بل ابيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موصولة والفصح
 في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون اى رتبة لفوق الظاهر من قولنا القيام حاصل زيد
 انما هو وحصل القيام له امر متحقق موجود في الخارج فاما لو قطعنا النظر عن ادراك الالاف وحكمه فالقيام
 اي حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل في يد النظام ومن تالعه صدق انجبر مطابقة
 لا اعتقاد المنجبر ولو كان خطأ فقولنا القابل السام نحشا معتقدا اذ كان صدق ونور السام فوفا غير معتقدا
 ذلك كذب والاول في قوله ولو حلف في الحال وقيل للفظ اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ وهو المراد

وقد علم ان الخبر على ما يمكن ان يستفاد خارج
 في اصل الالاف من لفظه او لا تطابقه

ذلك الاعتقاد خطأ غير خطا في الواقع
 في كذب انجبر على ما علم على ما يقيد
 لا اعتقاد المنجبر ولو كان خطأ

الحفاظ اتفقوا
الاخصاركم حفظه
الحفاظ اتفقوا
الاخصاركم حفظه
الحفاظ اتفقوا
الاخصاركم حفظه

انك ابراهيم و الله يشهد ان المتقين الكاذبون
فانه تم سجد عليهم بانهم الكاذبون و قولهم

بيان السند واعلم ان ثمة وجها آخر لم يذكره القدم وهو ان الكذب راجع الى حلف الشاقي
 وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينقضوا من حوله كما ذكر في صحيح البخاري عن
 زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من
 عند رسول الله حتى ينقضوا من حوله وليس رجعا الى امدنيه لغير من الاخر منها الا ان ذلك
 ذلك يعني فذكره النبي صلى الله عليه وسلم فذاع في فريضة فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله
 بن ابي واصل بن حذافا انهم ما كانوا يفترون رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني بهم لم يصيبني منه قط
 فقلت في البيت فقال لي علي ما اردت الي ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثلك فاذل
 الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعت الي رسول الله فقرأوا فقال ان الله صدقك يا زيد
 ايا جيط انكر اخبرنا في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان اخبرنا ما
 للواقع او لا وكل واحد منها اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق وواحد منها
 كاذب وهو غير مطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب ففهمه صدق
 اخبرنا مطابقة للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذا كذب اخبرنا عدم مطابقة
 للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة اخبرنا لا اعتقاد وفي الثاني عدمها
 ضرورة توافق الواقع والاعتقاد و غيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد
 عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد
 لصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب تنفسه احض منه تفسيره الجهور والنظام لانه حفظ
 اعتبر في كل منها جميع الدارين الذين استنوا بواحد منها فليست كثيرة ما يقع الخط في هذا المقام
 وفي ترتيبه من النظام وقد وقع اهما في شرح الفتح ما يفيض منه العجب واستدل ايا حفظ
 بريل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به حنث لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم
 في الاقراء والخبر حله الجور على سبيل منع الحق ولا شك ان المراد بان لا اي الاخبار له
 اجتهاد غير الكذب لانه قسمة اي لان الثاني قيم الكذب اذ المعنى الكذب ام اخبرنا انه قسيم
 الشيء كذب ان يكون غيره في غير الصدق لانه لم ينفقوه اي الصدق ففهمنا كذبه
 لا يردون بكلامه الصدق الذي هو اصل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه
 بيان بعينه

او بدون الاعتقاد ففهمنا ان
 واحد منها صادق وهو المطابق للواقع
 لا اعتقاد انه مطابق

لكن

اخر وايضا لادلة لقوله ام به حجة على معنى ام به صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يجبر به عنه فمردم
 يكون كلامه خبرا حال اجتهاد غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارون بالذمة فيجب ان
 يكون من اجتهاد وليس بصديق ولا كاذب ليكون هذا منه بكلامهم بوجه من الوجوه ان صادقا في نفس الامر فليعلم
 ان الاعراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس كذلك لانه لم يثبت عدم اعتقاد الصدق
 دليل على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قرناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل
 بان المنى اي معنى ام به حجة ام لم يثبت خبر عنه اي عدم الافتراء بالجملة لان المجنون يضمنه ان لا اقرا له
 لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فانما في ليس في الكذب مطلقا بل هو اخص منه اعني الافتراء فيكون
 هذا احصا الجبر الكاذب في نوعه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولا سقم ان الافتراء يعني الكذب
 فالمنى ان قصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بما قصد لما به من اجتهاد فان قلت الافتراء هو الكذب
 مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصح ان يرد على ما لا دلالة له في المنى افرق ام لم يثبت بل به جنون وكلام
 المجنون ليس كغيره لانه لا قصد له بقوله ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كما ذابا وليس خبر فثبت خبر
 لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كيف دليل في التقييد نقل اية الله واستعمال اللفظ لا ثم ان المقصد المشور
 مدخل في خبرية الكلام فان قول المجنون او اني ام او الب هي زيد قائم كلام ليس ثابت ويكون خبرا ضرورية انه
 لا يوفى فيها واسطة وفيه كذب واعلم ان المشور فيها بين التقدم ان احتمال الصدق والكذب من خواص خبر
 لا يكرى في غيره من المركبات مثل العظام الذي زيد ويزيد الغافل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر لفهم
 لا يوفى بين النسبة في المركب الاخباري وعينه الابانة ان عبر عنها بكلام تام ليس خبرا بقدر كونه ثابتا
 ان لو زعم والاسمي مركبا لتقديره كقولنا يا زيد انك او الفرس واما بان كان فمركبا
 مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيدا انك صادق ويا زيدا الفرس كاذب ويا زيدا
 الغافل محتمل وفيه نظر لوجب علم الحاشية في المركب العقيدى دون الاخباري حتى قالوا ان الادوات
 قيل العلم بها اخبارى ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف للصدق والكذب كما ذكره الشيخ انا توجبها
 الى ما قصد المستحكم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولا رسم فاطلاق الصدق والكذب
 على المركب انما لم ينفى لما هو العدة في تفسير الفاظ اعني الله واللفظ وان اريد تقييد اصطلاح
 فلامثقة **الباب الاول احوال الدناد انجزيه** هو ضم كلمة او ما يكرى مجزى الى الاو

تظهر الفرق وظاهر ان النسبة المذكورة هي حصة
 هي صفة لا تحمل الصدق والكذب في محل اللفظ
 بالنسبة فيقولون وما في الاكز حجة عن عدم
 الاصل من حيث هو هو كما ان علمه لها في نفس
 الاصل لا كز حجة عن الاصل ان جزم هو في الجملة

ان علم او كز حجة
 كونه او كز حجة

المراد من قوله
المراد من قوله

بما ثبت فيكم بان مفهوم احد بهما ثابت لمفهوم اخرى او منقضى عنه وهذا اول من توليفه بالمراد منكم لمفهوم بانه
ثابت له او منقضى عنه في الفتح للقطع بان المسند اليه والسند من اوصاف الالفاظ من طرفهم وانا ابتداء
المراد منكم اعظم ما داعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثرة وفيه يقع الصيغ العجبة وفيه يقع على
المراد منكم بها التفاضل ولكن اصله الكلام لان الاشياء انما يحصل منه بالمشاق كالمراد منكم او نقل كسر ولم يثبت
او زيادة اداة الاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قد ثبت احوال الاسماء على احوال المسند اليه والسند من
النسبة متافرة عن الطرفين لان علم المتكلم انما يثبت عن احوال النطق الموصوف بكونه مسند اليه وسند
بهذا الوصف انما يتحقق بتحقق الاسناد لانه مالم يسند احد النطقين الى الاخر لم يصير احدهما مسند اليه والاخر
والسند على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا يثبت لهما ولا شك ان فقد الخبر اي من يكون لصد
المراد منكم وان عدم من يتلطف بجملة خبرية فانه كثير ما يورد جملة خبرية لا عرض اخرى فائدة لكم
اولا من كونه حكائية عن ارادة عزان رب اني وضعها انني اظن ان المتكلم على خبره رجا بها وتقد
والتمني الى رجا لانه كانت ترجو وتقدرا ان تذكر اذ قوله حكائية عن ذكر ما دم رب اني والتمني
ويستعمل الركن شيئا اظن ان الصف والتمني وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضر
ادكارا لما بينهما من التقادس العظيم لئلا ينفك القاعدون عن صف من انما في منزلة وشدة قل بل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون كذا في الآية اي والتمني هذا اكثر من ان يحصى وكذا في هذا ما ذكرت قول
الامام المروزي في قوله ترمي هم تقولوا اميم اجني فاذا رسي يصني سمي هذا الكلام كثر وتنجح وليس باخرا لكنه
اذني في بعدد الاخبار فلا شك ان فقد خبره فائدة الخطاب اما انكم كونه زيد قائم من لا يوفق في علم
او كونه اي الخبر على ان اي بكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بكم ههنا وقوع النسبة مثلا
لا يقع عنها لظهور ان ليس فقد الخبر فائدة انه وقع النسبة او انه عالم بانه او عنها وايضا لو ارد هذا لما كان
ان كانا بكم معنى لا تمنع ان يقال انه لم يقع النسبة فان قلت قد اتفق النعم على ان مراد الخبر انما هو حكم
الخبر لوجود المعنى في الاثبات ولعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفاءه في الواقع
والا لما وقع الشك من سماع في خبر سمي بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذن معنى لادائه على
انما فادته العلم بذلك لانه في صح ضرب زيد او قد ضرب عنه العزب ليلينهم احتلوا والنطق عن معناه الذي
وج لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التقاض في الواقع عند الاخبار بامر من متناقضين قلت ظاهر العلم

التناقض
استغفار

بشيرة

بشوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكأنهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يتكفل
عدم البشوت وان فالله لا يثبت ثبوت المعنى او انتفاء معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للامانة الا في العلم
ولذلك انك اذا سمعت فخرج زيد يعني منه انه خرج وعدم الخرج اتصال قطعا ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم
بذا ان يقول سمعته من فلان ولو كان معنوم القضية هو الحكم انما يثبت بالبشوت او الانتفاء وكان معنوم جميع
القضايا متحققا دائما فلم يصح توهم بين معنوي زيد قائم وزيد ليس بقائم فاقض لا تتعارض تحقق المتساويين ثم انما
ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس يدل
بل هو انتفاء وهو قائم كقولهم لا يريدون ان الكذب هو مدلول لفظ الخبر كما لصدق بل المراد انه يحتمل من حيث هو
اي لا يتحقق قطعا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا في جميع الاول اي الحكم الذي يقتضيه بالخبر فائدة الخبر
الثانية اي كون الخبر عالميا لا نهائيا اي لازم فائدة الخبر لا ذكر في الافتتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية
يتبع وهي بدون الاولى لا يتبع كما هو حكم اللازم المجهول لسبب وادى الى العلم كسبب الواقع او انتفاء الثاني
المراد بدون يتبع وهو بدون المعلوم لا يتبع كقضية المعنى المعلوم فلهذا فائدة الخبر هي الحكم ولا نهائيا كون
الخبر عالميا ومعنى المعلوم انه الحكم اذا كونه عالميا من غير عكس كما في حفظ الترتيب وزعم الامانة
شرح هذا الكلام من الافتتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولا نهائيا هو استفادة منه ان
الخبر عالم بالحكم وهو صنف صريح به صاحب الافتتاح في بحث تعريف المسند اليه كونه يوافق ما اوردته
في الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يتبع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم الخاطب بان الخبر عالم بهذا
الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول منه وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عند
امالانه قد حصل قبل اذ لم يحصل بعد الاول باطل لان العلم يكون بالخبر عالم بالحكم لا بد منه من ان يكون
الحكم صلافة ذاته فمحصل العلم بوجوب حصول هذا الحكم في ذاته ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله
من ذلك الخبر كونه الثاني لان علمه حصوله سماع الخبر من الخبر اذا التقدير ان حصولها انما هو من نفس الخبر
ففيه على الاول بقوله لا تتعارض حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله من ان سماع الخبر من
الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يتبع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني بخلاف
يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فيمكن حصوله لا تتعارض حصولهما مع العلم بكونه حافظا للترتيب
وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر سببا وعلى انه من شأنه ان يستفاد من الخبر فان قلت كثيرا

هذا الحكم حاصله م
فانما يستحسن الاول ان العلم يكون مهيئاً
غاية ان لا يكون معلماً جليداً

تسبیح خبر اول لا یظهر باین ان صورتہ ہذا انکم حاصلہ فی ذہن المجہر ام لا وایضا اذا سمع خبر اول
 منہ العلم یکن مجرہ عالم بہ یحصل فی ذہن صورتہ ہذا انکم سوا علمنا قبل ولا یکنون الادل حاصلہ فی
 ذہن المجہر ضروری لا یوجد علتہ اعنی سماع الخبر والدہنول انما ہو من العلم ہذا العلم دہو جائز فیہ نظر
 ویکون ان یقال ان لازم فایدہ الخبر ہو کون المجہر عالم بالکم اعنی حصول صورتہ انکم فی ذہنہ وہذا الامر
 متحقق ضروری سوا علم اسماع ان المجہر عالم بالکم اولم یعلم لکن ہذا ینافی فی تفسیر المسموع عن ان ان الذہن
 اذا التفت الی ما ہو مخوف عنہ ویرسم فیہ لا یقال انہ علمہ ولا رسم فاما فی ذہنہ فیما اذا کان مستحضرا
 بالمخبر ہذا ایادہ فانہ یحیل العلم انہ فی ذہن الاول وہذا یتیم مقصود ما فان یقل لانہ کما انما افادکم
 افادہ عالم بہ لجزان یکون خبرہ مظهرنا اوست کو کا او ہو مو کا وکذا با محض قلت لیس المراد بالعلم
 فی ذہنہما الا اعتقاد وایضا ہم المطابق بل حصول صورتہ ہذا انکم فی ذہنہ وہذا ضروری فی کل عاقل نقصد فی
 ذہنہما لا یجوز وقد تنزل المانی طب العلم ہما ای بفایدہ الخبر ولازمہا منزلة اہل فیلقی رتبہ انجبر کہ یلقی الی ہا
 وکان عالم بالفایدہ لعدم خبرہ علی موجب العلم فان من لا یجوز علی مقتضی العلم فهو واجب الی
 ان یقال للعلم التارک للصلوۃ واجبہ لان موجب العلم التارک للصلوۃ کانہ جاہل بموجباتہ
 فیجب علیہ بیان الموجب ولسایل الارف باین یریک ما ہو کتاب لان موجب العلم ترک الرسول
 کہ وشدہی اعصای فی جواب تلک سیمینک یا موسی و نظایرہ کثیرہ کجب کثیرہ موجبات العلم قال صاحب
 فی المتنازع رحمہ اللہ وان ثبت فلیک بکلام رب العزۃ ولقد علموا من خبرہ ما لہ فی الافرة من خلاق
 ویکون خبرہ ان انفسہم لو کانوا یعلمون کیف کذبہ صاحب اہل الکتاب بالعلم علی سبیل التوکید فی
 دافرة بنفیسہم حیث لم یعلموا بعلومہم یعنی ان ثبت ان خوف ان العالم بالشیء اعم من فایدہ الخبر وغیرہا
 تنزل منزلة اہل بل لا اعتبارات خطابیۃ لان الآیۃ من امثلة تنزل العالم بفایدہ الخبر ولازمہ منزلة
 اہل باین بار علی ان قوله لو کانوا یعلمون معناه لو کان لهم علم بذلک لشری لا یستفاد منہ ای لیس لهم علم بذلک
 مستفون وہذا ہو الخبر الحق الیہم لان ہذا الکلام یطرح علیہ اثر الہامی او علی ان قوله ولقد علموا الآیۃ
 خبر الخ الیہم مع علمہم بہ لان ہذا الکتاب المجد علی اللہ علیہ وسلم واصلی بہ رضوان اللہ علیہم ولا دلیل علی
 کونہم عالمین بہ دہو ہا ہر علی ان شیئ من الاجہین لا یوافی ما فی المتنازع ثم ان الی زیادۃ التسمیہ لقولہ
 دیوان وجود الشیء سوا کان ہو العلم او غیرہ تنزل منزلة عدمہ فقال ولفیہ فی النفیۃ والاثبات
 اذہ کفۃ مبدء الصلوۃ واجبہ وسمیہ خبر کفۃ مستفون لکن عالم ہو کفۃ بر علم خود
 مع او ارجع جاہل بحسبہ الصلوۃ واجبہ کفۃ بشیرہ کو باکر او بر حکم علم خود جاہل
 کا غائر نہ کند پس وجبت او حکم

في نفي خبره واثباته ومارسيت اذ مرست واذ كان قصد الجبر ما ذكره فينفي ان يقتصر من التركيب على
قرار الحاجة هذا عن اللغو فاشترى الى تفصيله بقوله فان كان الخاطب خارج الدرس عن الحكم والرد
فيه اي لا يكون على بوقوع النسبة اولاد ونوعها ولا مردوا في ان النسبة هي واقعة ام لا فمما ان
ما سبق الى بعض الاولاد من انه لا حاجة الى قوله والرد فيه لان الحكم يستلزم الحكمين والرد
فيه ضرورة ان الرد في الحكم يوجب حصول الحكم في الدرس ليس بشي الا ترى انك تقول ان ردنا
في الدرس يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يكمن بشي من النفي والاثبات بل الحكم الدرس والرد مستان
لا يكتفيان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مكررات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكررها
دون ان تكيدوا بالشرطية وحرف النسبة وحروف الصلة وان كان الخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا
له من تقوية اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاصل زكركم موافق ان يكلم الاستواء هو الجواب لكن
يشترط فيه ان يكون لسبيل ظن على خلاف ما انت تخيه به فان كان يكمل مجوابا اصلها فلا
يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف ربه وفي الدرس الجواب ليس ربه حتى نقول
انه صالح وانه في الدرس وهذا لا قابل به وان كان الخاطب منكرا الحكم حاكى بخلافه وجب توكيده
اي الحكم بحسب الدرس رقة وصفه وكلما اراد في الاشارة ربه ان كيد كما قال الله تعالى حكاه عن
رسول عيسى وم لا تكونوا في المرة الاولى اياكم مرسون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا ايكم اياكم مرسون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة وفي المرة الثانية لبانغة
الجنابيين في الاشارة حيث قالوا ما انتم الا بشر مثنا وما نزل الرحمن من شيء ان انتم الا كذبون
وكان ارسى دعوتهم الى الاسلام على وجه ظنهم اصحاب وحي ورسا من الله بنا على ان ارسى
من رسول الله رسالة من الله تعالى ونذا قال الله تعالى اذا ارسلنا اليهم اثنين فقد لو افى نفي الرسالة
عن النصيحة الى الكفاية التي هي ابلغ وقا لو انتم الا بشر مثنا رغما منهم ان البشر لا يكون رسولا
ابية والافا بشرية في اعتقادهم انما يتا في الرسالة من الله عز وجل الله وقوله اذ كذبوا الى
الرسول اثنان مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لا كما والمرسل والمرسل به والا
فالتكذيب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله اذا ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم ليل
الظلمة اثنين هما مشهور ويحيى كذبوها ففرنا ثلث اي قوبلها رسول ثالث وهو ليس

فكذبوها

اوجیب البیروینی ضرب الاول ابتدایاً و ان فی طلبیاد الثالث انکاراً و یسب اخراج الکلام علیها
 ای علی الوجه المذكور و سی انکیده الاول و السیوة بوجه اسمائے الثانی و وجه سبب انکیده کسب
 انکار فی الثالث اخراجاً علی مقتضی الظاهر و هو اضیق مطلقاً من مقتضی الحال لان معناه مقتضی ظاهر الحال
 و کفی مقتضی الظاهر مقتضی الحال من غیر عکس کی صورت الافراج لا علی مقتضی الظاهر فان قيل ادراحت
 المنکر کثیر المنکر و مع هذا اكدت الکلام و قلت ان زید العایم یکون هذا علی وفق مقتضی الظاهر لا مقتضی
 انکیده و یسب علی وفق مقتضی الحال لانه یقتضی ترک انکیده لکن ترک هذا القسم لکونه غیر ملغ فی بکون سببها
 عموم من وجه لا عموم مطلق قلنا لا ثم انه یسب علی وفق مقتضی الحال لان مقتضی ترک انکیده هو الحال کسب
 غیر الظاهر ل مطلق الحال و لا یزیم من کونه علی خلاف مقتضی الحال کسب غیر الظاهر کونه علی خلاف مطلق
 لان استغناء ایضاً لا یوجب استغناء العام علی انه لا منی یجمل انکاراً رکناً انکاراً ثم تا کیده الکلام ان لا یزیم
 اعتبار انکاراً و عدمه الی بالانکیده و ترک و کثیراً ما یسب علی الطرف او المصدر ای حیث کثیراً و اخراجاً کثیراً
 یخرج الکلام علی خلافه ای علی خلاف مقتضی الظاهر بقید یجعل غیر ابیل کابیل اذا قدم ابیل ای علی غیر ابیل
 یا یخرج له ای غیر ابیل یا غیر ابیل یا غیر ابیل فیستغرف غیر ابیل لای یخرج منی یظن ابیل یقال استغرف
 انشی و ارفع ابیل یظن ابیل و بسط کفه فوق ابی جب المستطیل من انشی استغرف المستطیل الطالب نحو ولا
 تمی طینی فی الدین قللوا ای لا تدعی یا یخرج فی شان قومک و استدفاع الذباب عنهم یفعلک فندما
 الکلام یلوح بخرج مع ما سبق من قوله واضح انک باعینا فصار المقام مقام ان یزید الدانی طیناً انهم
 ابیل صاروا انکوما عظیم بالاعراق لا یطلبه فیزل منزلة الطالب و فیل انهم معزوفون موكدا بان انکوما
 عظیم بالاعراق و المولد ان الکلام المقدم لیشیر الی ما الی جنس انجبر الی ان النفس البیضی و النظم المستغ
 یکا و یرد فی طلبه لانه لیشیر الی حقیقه انجبر و خصوصیه و مثله و ما یری نفسی ان النفس لا مارة بالجو و صل
 عظیم ان صوتک سکن لهم و یا ایها الناس اتقوا ربکم ان زلزله ابیل عنشی عظیم و غیر ذلک مما یات به
 الی و امر و السواهی و کثیر فی استغری جواد قال الشیخ عبد القاهر ان فی هذه المقامات یقع الکلام
 السابق و الی صحتاج له و باین وجه العایدة فیه ینفی غناء العا و یجمل غیر المنکر کما المنکر و الی طر
 علیه ای علی غیر المنکر منی من امارات الی رنم قول جلی ابن فضل رنم جلی و تحقیق اسم رجل عارضاً
 رحمه و اصفا علی الوض من عرض العود علی الیانا و السیف علی الفخذ من لا یزید ان فی بنی عمارا

ای علی غیر ابیل یا غیر ابیل یا غیر ابیل فیستغرف غیر ابیل لای یخرج منی یظن ابیل یقال استغرف
 انشی و ارفع ابیل یظن ابیل و بسط کفه فوق ابی جب المستطیل من انشی استغرف المستطیل الطالب نحو ولا
 تمی طینی فی الدین قللوا ای لا تدعی یا یخرج فی شان قومک و استدفاع الذباب عنهم یفعلک فندما

لكن بحجة واضحة الرمح على العوض من غير التفات وتبني اشارة انه يعتقد ان لارج فيهم بل كلهم على سلاح
معهم فزل منزلة المنكر وخطب خطاب للتفات بقوله ان بنى عك فيهم رماح موكد ابا ان دستله ثم انكم
بعد ذلك ليسون موكد ابا ان واللام وان كان مما لا يكونان ما ديم في العطف والاعراض عن العمل مما بعده
من امارات ان الكفار ويجعل المنكر كغير المنكر اذ كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شئ من الدلائل
والشواهد ان تامل المنكر ذلك ارتفع عن الكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او مخوف عنده
كما تقول المنكر الاسلام الاسلام حتى من غير تأكيد لا معه من الدلائل والآلة على نبوة محمد وم كنه
لا يتا لها ليرتفع عن الكاره وقد يذكر في كل لفظ الكتاب كنهها وجه متعسف لافادة في ايراد ما وقوله
يكون لا ريب فيه طرقة التمثيل لما نحن لصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يقع لوجهين احدهما ان هذا الحكم
اعني في الرب بالكلية مما لا يقع في ان يحكم به بكثرة المرتابين ففهم من ان لو كذا ان في
انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما
اكد فيه الحكم بالتركيز بقوله زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصده المصطنع
قد يجعل الكفار المنكر كل الكفار متواليا على ما يريه فيترك التأكيد كما جعل الرب بناء على ما يريه بظلال
حتى يقع في الرب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نزول التنزيل وجود الشئ منزلة عنه
اعتمادا على ما يريه فاجواب عن الاول انه لما في الرب على سبيل الاستعراق مع كثرة المرتابين
وذكر الامة وطين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الرب كل الرب تعويلا على ما يريه وحي لا يكون
مثالا لما نحن فيه وثانها ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما في الرب عنه بمعنى ان احدا
لا يرباب فيه بل بمعنى انه ليس التوافق محلا لوقوع الارباب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطح
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرباب فيه فانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرباب فيه انه من عند
الله وهذا حكم صحيح لكن يكره كثير من الفقهاء فيسبني ان يوكد لكن ترك تأكيد لانهم جعلوا
كثير المنكر لما معهم من الدلائل الزنية بهذا الاشارة لولا ما ملونا وهو انه كلام معجراتي به من دل
على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة
التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في من اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهود والتجوز فلا يكون
من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل العجاز يوكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بان وكوبه

فانه ضحك لا ينفوي كونه حقيقيا بل ينفوي
 احدها ان يكون الخاطب مع علمه بانه لم يكن
 يعلم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

بخلاف الاسناد في نحو صام بناري فانه الاسناد الى غير ما هو فيكون مجزا اسنادا ثبت ادنى وكذا الكلام في
 سائر الانيات مثل انما كصايم وليت بناري صايم وما شبه ذلك فليكن وسنة اي وحده الاسناد مجزى
 عطا ويسى مجزا حكيا ومجازا في الاثبات واسنادا مجزا وهو اسناد الى اسناد الفعل او مسندا الى ما قبله
 غير ما هو الى غير ما ليس الذي ذلك الفعل او مسندا له يعني غير الفاعل فيما بين الفاعل وغير المفعول به فيما بين
 للمفعول بما دلت مقتضى باسناده وحقيقته ذلك ما دلت الشئ انك تطلب ما يؤيد اليه من الحقيقة او مضمون
 يؤيد اليه من العقل لان اولت وما دلت فقلت وتفتت من آل الامر الى كذا يؤيد الى ان شئ اليه وما الى المرجع
 في دلائل الاعجاز وحاصله ان تصب فيه حارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد شئت الى تفسير القولين
 بقوله ولا اي للفعل ما دلت شئ جمع شئت كمرضى جمع مريض يابس الفاعل والمفعول به والمصدر والاب
 والمكان والسبب لم يتقرب للمفعول معه والكمال وكونهما لان الفعل لا يسند اليها فاسنده الى الفاعل او المفعول به
 اذ ان كان مسيلا الى الفاعل او المفعول به يعني ان اسنده الى الفاعل اذ كان مسيلا الى المفعول به اذا
 كان مسيلا حقيقة فتولد في ترفيف الحقيقة ما هو له شيئا كما مر من الاثبات واسنده الى غيرهما الى غير الفاعل
 في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملازمة يعني ان ذلك الغير في ما هو له في ما دلت
 الفعل مجزى فقد استبرأ الاسناد ما هو له في هذه اياه في الملازمة كما استبرأ الرجل اسم الاسند في هذه اياه
 في الجوزة ولا مجزى ولا استدارة في شئ من طرف الاسناد وانما التوضيح تشبيه هذه الامثلة كمال الاسناد الى صلاته
 كما في دلائل الاعجاز ان تشبيه الراجح بالفاو في مطلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفيد كماله والكاف
 كونهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها الحكم حين اعطى الراجح حكم الفاعل في اسناد الفعل اليه وهو
 قولنا شبه ما ليس فرغ بها الاسم ونصب الخبر فان النرض بيان تقدير قدره في نفهم وجهه راعوا
 في اعطاء ما حكم ليس في الفعل كقولهم عيشة راضية فيما بين الفاعل واسنده الى المفعول اذ العيشة مرضية وسيل
 مفعول في عكس اذ المفعول اسم مفعول من افحت الاما وماتة وقد اسند الى الفاعل وشئت عر في المصدر
 الا واما ان يمشي نحو جده لان الشر وان كان على لفظ المصدر فهو مبني للمفعول فانما ليف الشر فيكون من
 بيتي عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوق وهو ان من شئ في الرب ان يشفق اس لفظ الشئ الذي يروى
 المباني في وصفه يستغفون به تأكيد او تشبها على ما فيه في مساهمة من ذلك قوله على طيلس وداهية ساء
 وشئت عر وبناره صايم في الزمان وبنار جابر في المكان وبني الداهية في السبب لا مرد في

التأديب

انما وريث في السبب الثاني وشك فيهم مقام الحسب اي الله لا جد وقد خرج من تعريفه لاسناده والمجازي
احدها وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما في اقبال وادبار على ما مر وانما في
وصف انما في بوصف محدثه وصاحب مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند
المفعول لكن لا الى المفعول الذي يدب به ذلك المسند بل فعل آخر من افعال مثل انما رت الكتاب وكلمه
في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون ما يدب به ذلك المسند وكذا ما يسند الى المصدر
يدب به فعل آخر من افعال فاعلم نحو الضال البعيد والعذاب الاليم فالبعيد انما هو الضال والاليم هو العذاب
فوصف به فعله مثل جبره كذا في الكثرة فظ ان هذا المصدر ليس ما يدب به ذلك المسند بل هو
عن الاول ما ليس عنده مجازا كانه ليس حقيقة وعن انما في ما بين الاما به اعم من ان يكون بواسطة
عرف او بدورها وهذه الصورتين قيل الاولى اذ اصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلوه
وعذابه فيكون ما بني الى الفاعل في اسناد الى المفعول بواسطة فاعل وقس عليه نظائره والمعتبر عندنا
الكثرة ليس اسنادا اليه الفعل بل على الحقيقة لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلصق بالذي هو
الحقيقة كالتلصق بالجملة بالمتشبه في قوله تعالى فارجعت تجارتهم ذلك ان يجعل امثالي هذا مما قيل الاسناد
الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشتهر هذا التعريف من نحو قوله تعالى فارجعت تجارتهم
والنهار وقول انما عرابا سارقا البينة اهل الدار وقولنا العجني انما بارت الرجع وجرى النهار ونحو قوله تعالى
ولا تطيعوا امر المرقيين وقولنا نومت البينة وجرى النهار واشبه ذلك من النسب اللفظية والاعتبارية
فانما يجب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غير ذلك ان اسناد الفعل الى غير حقيقة ان
اليه مجازا فكذا ليقام على غير ما حقه ان يقع عليه واصافة المضاف الى غير ما حقه ان يقع اليه لانه مجاز
موصوفه ان صلا فانه كونه الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستدلا به في هذه الامثلة فانه جعل
البينة شقا والسيل والنهار ما كرين والبينة مرفوعة والامر مطاعا وكذا انما جعل الفاعل المجازي
كقوله تعالى او يكسر شجرها ما واصل بسبيل لان التميز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان
هذا المجاز قد يدل عليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سل الهوم انه مجاز العقلي حيث
جعل الهوم مخوفه بقرينه واصافة السلية اليها فافهم وقس وان نقصر المجاز على ما نفهم من ظاهر الكلام

والمصاحبة له وقول في التعريف بتادل يخرج نحو ما من قول ابا بل انبت الربيع العقل
 ان انبت من الربيع فهذا الاسناد النكاح الى غير ما هو له لكن لا تادل فيه لانه مراده ومقصده وكذا
 شفع الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد ودون الوداع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
 لا تادل فيها فان قلت اي سرف بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادة هذا الكتاب ثم
 اي سرف في التعرض لاخراج نحو قول ابا بل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجها جميعا قلت الرفعة
 ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المتعدي خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بغير
 التاويل اذ اذلة الخلاف لا بد من وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل ليعتبر
 طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع العقل وعكس بمثل قولنا ان الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع
 ان يكون الخليفة نفس الكعبة وانما قلت بغير من التاويل ليعتبر به من الكذب واقرض عليه المصاحبة
 لانه لظن طرده بما ذكره بقوله بغير من التاويل ولا يظن ان عكس بما ذكره لانه المراد بخلاف ما
 عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل يقضي العقل ويرتضي له لا يحضر عنده ويرسم
 فيه نحو ك الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشركهما الى ان التاويل لا ينقص باخراج
 القول الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول ابا بل ايضا فلا يبطل طرده نفسيا بنحو
 قول ابا بل ولقال ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم من
 نفس الامر لانه لا يمكن تصور الكواذب فلا يجوز التسليم به عنه وح يدفع الاعراض الاول ايضا اذ لا امتناع
 في ان يشتمل التعريف على قيدين يفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها
 من احدهما مقصدا من الاخرضا ولا يكون هذا تكرارا فاجاب نحو قول ابا بل يمكن ان يستدل الى كل
 من قوله عند المتكلم وبغير من التاويل لكن اسناده الى الاول او الى لانه السابق في الذكر
 والمقصود بالبناء في الخراج الكواذب على هذا كان السبب ان يقول يخرج نحو قول ابا بل مكان قوله
 يمنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضح المقصود ليست من اداب المصنفين فان قلت ذكرت
 من تبرز كلام المصنفين مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول ابا بل
 والمقصد من يعرف حالها انبت الله العقل وخلق الله ال فقال كلها واصل الله الكافرا بالباول
 والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبمجرد ان اراد غير ما هو له في

نفس الامر وبجمله ان اراد فخرج من تعريفه مثال ما ذكره ان اراد عند المتكلم في الظاهر تعريفه ذكره في
مقابلته الحقيقة فخرج نحو قول ابا بل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فخرج بقوله بادل ضا
وسناد اخرج نحو قول ابي بل اليه ما ساد قلت اراد بالسناد الى غير ما هو له معناه الظاهر العلم اعني بالصدق
عليه انه سناد الى غير ما هو له بوجه ما عني العاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وخرج في كل
قول ابا بل وان اقول الكاذبة لكون السناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المتكلم لكونه الى غير ما هو
عند المتكلم فخرج جميعا بقوله بتاويل وفي التعريف ساد ما يخرج عنه ما لا ياول فيه ويدخل فيه نحو قول الكاهن
والمتكلم انبت الله البقل وخلق الله الفل كلها بالتاويل لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول
الامرئ انبت الربيع البقل بتاويل من يظن انه مرجع لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموصي
الله البقل بتاويل عند اخفاء حال من الامرئ و الظاهر انه غير مستفاد لظاهرة بل انما اسنده الى السبب لانه
الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن انما من وقد بين في ما ذهبت به
ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لا نقول فرق بين ارادته
العام وبين حقيقة ولا يرد من عدم حقيقة الا في ضمن انما من عدم ارادته الا في ضمنه وقد بين ان الفاء
كل من ينش من ارادة انما من بخصوصه فاذ في ارادة العام بعينه فليست على فان هذا مقام يستفاد
ولهذا اي ولاق مثل قول ابا بل خارج عن المجاز لا شرط اطلاق فيه لم يحل نحو قوله اي الصلوات العبدية
اشب الصنعة وافنى الكبير كالعقاة والمرعش على المجاز اي على ان اسناد اشب وافنى الى كره العقاة
والمرعش مجازا دام لم يعلم اول من ينش ان قايه لم يرد ظاهره لعدم اطلاقه بل حصل على الحقيقة لكونه
اي ما هو له عند المتكلم في الظاهر كمر من قول ابا بل كاستدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشي على انه لم يرد
مشكلا لستدل على السناد من غير الى جذب الية في قول ابي النجم قد اصبت ام انما تدعى على ذبا
كله لم اصنع من ان ذات السبي كراس الاصنع من غير عنه قفر عن قفر اي بعد قفر وهو التجميع
في نواحي الراس جذب الية اي مصيها واختلافها وفي الاسس جذب الشرح مصت عامة البلى
او اسرعى حال من الية على تقدير القول او يكون لا ميني انما ويجوز ان يكون منقطع اي اصنى
ما شئت ايها الية من قفاوت احوال عندى بعد ذلك ولا ابا لي مجاز خبر ان بقوله متعلق
باستدل حقيقة اي عقيب قوله من غير عنه قفر عن قفر اي بالجم او شورا فلى الله

اي امره وارادته للنفس اطلق حتى اذا ادراك انفق فارجح فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل
 وانه المبدء والمعيد والمنشئ والمنقذ فكيف يكون اسناد منير الى جذب السيل بما ذكرناه فان
 اوسبب واقامة اي المجاز العقلي اربعة لان طريقه وبها اسناد اليه والسند اما حقيقيان وصفيان
 كخوابت الربيع العقل ومجارات وصفيان كخروج الارض من شباب الزمان فان المراد بال
 الارض تجميع القوى النامية فيها وامدادها لغنائها بالانواع النباتية والحيوانية الحقيقية
 المحيوة وهي صفة يقضي احس والمركزة الارادية وينفرد الى البدن والروح وكذا المراد بشباب
 الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حارته الغريزية
 مشرقة الى قوته مستقلة ومختلفة كخوابت الربيع العقل شباب الزمان فيما السند حقيقة والسند الثاني
 واهي الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للظفرين اولاً وبالذات والاسناد الثاني وبالوصف وفيه
 تبينه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طريقها عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه
 اما حقيقة او مجاز وازالة لما سمي ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا
 مختلفين وكما قال في الاربعة ظاهره من حيث المص الى انه شرط في السند ان يكون مفلاً او معناه
 فكيف مفرقاً وكل مفرد مستقل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زينة بهار صايم اما هو سندا وصايم الى ضمير
 انهار وكذا في قولنا احسب احيا بما قاله المجاز سندا اي صايم الى ملاقاته لا سندا بجملة الاربعة
 الى المبدء واما على من حيث المص فيكون الاشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذ انليت عليهم اياته
 اي اياته الله زادتهم ايماناً لم يقل منه قولنا في وكلمه ايها لا تقبلس وان العنق اذ انليت
 اياته زادتهم الى ضمير ايات مجاز لانها فعل الله تعالى واما الايات بسبب لها يندرج اباؤهم نسب الى
 وعون التبريج الذي هو فعل جسيم لانه سبب امر يزرع عنها لباسه نسب يزرع اللباس عن ادم
 فنزلت حقيقة الى ان ليس لانه سبب الاكل من الشجرة بسبب الاكل وسوسة ومفاسدة اباها الله تعالى
 لولا نسب على انه مفعول به لتقول اي كيف تقولون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر لولا كمال اللزوم
 شيان نسب العقل الى الزمان وهو له حقيقة وهذا كما به عن سنده وكثرة الهموم والافران فيه لانه
 يتارع عند تقادم الافران الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واهل
 الارض انما لما جمع ثقل وهو متاع البت اي ما فيها من الدفان والخراب نسب الخراج الى

بعد فارق المجاز العقلي
 في القرآن كثير والمفاسدة اباها الله تعالى

وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير منقش بمنزلة ما يتوهم من نسبة الميزان في الثابت ومن ذكره في احوال الاستدلال
 التجريبي على كبري في الاشياء ونحوها ما كان ابن اصرحها وقوله تعالى فلا تخشوا الله يحكي من اجتهاد فان البنا فعل
 الله تعالى ولا مان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وليس سبب وشدة فليست الربيع مان و
 يصح منها ذلك وليجد صدق الاشبه ذلك مما استدل امر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترتيب
 ومنه امر النهي ولا تطلع امر فلان على ما اشترطنا اليه وكذا البيت النهي جار واصل ترك تامر كونه ذلك ولا بد له
 اي للمجاز العقلي من قرينه صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى العلم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
 لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قبل الله او معنوية كما ستأتي في قيام السند بمذكر الى المسند اليه
 المذكور مع عقدة اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعى احد من المحققين او المبطلين انه يجوز قيامه به لان
 العقل ان اخذ ونفقه بعده مما لا قولك محبتك جازت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم
 الامير امجد وقيام السند بالمسند اليه اعم من ان يكون جهة صدوره عنه كغرب وهزم او غيره كترتب
 وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استيلاءه في كعدور الكلام عن الموصد فيما يدعى الموصد الحق
 انه ليس بقيام بمذكر والافعال الدخري المبطل يدعى قيامه به مثل اثبات الصغير البت وانبت الربيع العقل
 فمثل هذا الكلام صدر عن الموصد يحكم بان سندا وهو مجز لان الموصد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن اشالي
 به اذ لم يتبين العقل والادب اليه كغير من ذوي العقول ولا احتجنا في البطلان الى الدليل ومنه
 حقيقة يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا استدل اليه يكون الاستدلال حقيقة
 لا من ان عبارة عن سندا وهو الى غير ما هو له فاعله هو الفاعل او المفعول به الحقيقة لكن لا يلزم ان يكون
 له حقيقة لمجرد ان لا يسند الى ما هو له قطعي كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
 لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لمجرد ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا استدل اليه يكون
 حقيقة اما ظاهره كما في قوله تعالى ما ركبت تجارهم اي فما ركبوهم في تجارتهم واما حقيقة لا يظن الا بالضرورة
 كما في قولك سرني او يركب اي سره الله عند رويك وقوله اي قول ابن العربي ربا صفتي فربني
 سناها القراير نيك وجهه حسنا اذا ما ردت له نظرا اي بزيك الله حسنا في وجهه لما ادوعه من دقايق
 الحسن والجمال تظهر به السائل والامعان وكقولك اقدمني بديك حق لا عاقلان اي اقدمني نفسي لا على
 حق لا عليه ومحبك جازت لي اليك اي جازت لي نفسي اليك لمحبك وقول انا عروص من اراك

وبالحسن يفرق المثل اي صفة الله بسبب هو ان هذه الحالة دهراني يفرق المثل بل ان كان في محله في
 الحقيقة في هذه الاشياء نوع خاص، ولهذا لم يطبع عليها بعض الناس وهذا ارد على الشيخ عبد القادر وتقرض
 حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التفسير اذا انت فعلت الفعل اليه حقيقة
 كما في قوله تعالى في ركبت سبيهم فانك لا تجد في نحو اقد من يدرك حق على فلان فاعلا سوى المولى
 لا تسطيع في صيرته ويريدك ان ترغم ان راعلا قد نقل عنه الفعل قبل للهوى ولوجه فلا اعتبار اذا ان
 يكون المسمى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان الدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة
 الزائدة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا في نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة
 وحسن صحتها تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لابد ان يكون له فاعل
 حقيقة لا متاع صدور الفعل لا عن فاعل فهو النكاح ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز ولا يمكن تقديره
 وانكره اي المجاز القليل السكاك وقال الذي عندي نظره في سكاك استقامة بالكناية يحيل الربح استقامة بالكناية
 عن الفاعل الحقيقة برابطة المباشرة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه فريته للاستقامة وهذا معنى قوله فاعلم
 الى ان ما من من الاشياء وكذا استقامة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به برابطة
 وهي ان ينسب اليه شيء من لوازم المادية للمشبه به مثل ان تشبه المنيه بالبيع ثم تقوله بالذكر وتضيف
 اليها شيئا من لوازم البيع فتقول من لب المنيه تشبه بفلان بناء على ان المراد بالربح الفاعل الحقيقة
 الانبات يعني القادر المختار بقرينه نسبة الانبات الذي هو من لوازم المادية للفعل الحقيقة اليه
 اي الى الربح وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد من الطبيب هو ان في الحقيقة
 نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير السد بر سبب الهرمية هو كيش بقرينه نسبة الهرم اليه واصل
 انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقة في معنى وجود الفعل به ثم يورد بالذكر وينسب اليه من
 الفاعل الحقيقة دونه اي فيما ذهب اليه السكاك نظرا لانه يستلزم ان يكون المراد بعينه في قوله تعالى فهو في
 عيشه راضية صاحبها لسيادته في الكتاب من تفسير الاستقامة بالكناية على مذهب السكاك وذكرنا
 كمن وليس كذلك ادلا معنى لقول هو في صاحب عيشه وكذا لا معنى لقولنا خلق من شئ من ينفق هماء
 اي يصيبه في قوله تعالى خلق من ما ودائق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف اليه الفاعل
 المجازي الى الفاعل الحقيقة كونهما صياح لبطون اضافة الشئ الى نفسه الاستقامة من كلامه في

لان المراد بانها ح فذل نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقعها قال الله تعالى في ركبتهما
 وروى عن قوله تعالى في ركبتهما او قوله فنام يله وتجله هي كان ارفع للشعب لان قوله بهما صايم
 فيه بان الاستقارة انما هي في صيغة المستتر لان بهما كما لا يخفى في علم البديع لكن المناقشة في المثال
 من ادب المحققين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا ثمان ابن له صرحا لهما لان المراد
 ح هو العلة الغنم وليس كذلك لان الله له واسم بسمه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع على
 وشيخ الطبيب الخليلي وسرني رويك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من ان راع لهما
 الله تعالى توقيعه لا يعلق عليه اسم لا حقيقة ولا يزا عالم يرد به اذن ان راع وليس كذلك لان مثل هذا
 صحيح شائع في كلامهم سمع من ان راع اولم يسمع واللازم كل من متفقيه كما ذكرنا فيبقى كونه من باب
 بالكنية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء المعلوم وجوابه ان مبني هذه الاعراضات على ان نهى الكفاية
 في الاستقارة بالكنية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا هو الظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا
 من لب المنية نشيب لبيان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن باوعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا لفظ
 السبع اذ وكيف وقد قال السكاك في حقيقة انا نهى اسم المنية اسم السبع مرادفا له بالكتاب تاويل وهو
 ان المنية تدخل في جنس السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع باوعاء السبعية لهما
 واما ان يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعينه صاحبها باوعاء الصاحبة لهما وبالبناء الصايم باوعاء
 الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفيد المعنى ويطلق الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهما ان كان البدالة
 لكن باوعاء انه بان وجعل من جنس العلة لفظ المبالغة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يوقف
 على السبع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن باوعاء انه قادر على من اجل المبالغة في التشبيه وهذا هو المراد
 منه في الاستقارة بالكنية اعراض قوى نذكره في علم البيان ان الله تعالى دلالة اي ما ذهب اليه
 السكاك فيبقى بنحو بهما صايم وبه فاقم وما شبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لا يشتمل على ذكر
 التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستقارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت لبيان اسد الوثن
 منه اسد وما شبه ذلك من باب التشبيه لا الاستقارة وجوابه اما لان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستقارة
 بل اذا كان على وجه مبني عن التشبيه سواد كان على جهة اهل توريد اسد او لا نحو لحيي هما بديل انه اصل
 نحو قوله قد زار زاره على النمر من قبل الاستقارة مع اشتراكه على ذكر الطرفين على ان المشبه بهما هو شخص

فاجاب عن الدليلين
بان الاستدلال

المستند اليه

ضمنا

مطلقا والصغير لعل ان نفسه من غير اعتبار كونه صايا او غير صايم ومنهم من لم يقف على مراد السكاك بانها
بالكناية انما هي في ضمير راضية والمنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صا بها المراد بالبناء الصايم
مطلقا فيكون من باب اضافة الاسم الى النقص ولا سلم لمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكبت من
العمومات المستبشرة وحمل الكلام هو من البداهة بكان على الوجه المسترذلي وعن الثالث بان الامر بالنسبة للبناء
مجازي لغيره حقيقة وخطي عليه انه اذا كان المراد بلفظ ما ان هو ان في حقيقة كانه لم يكن الامر له حقيقة ولا
الا ترى انك اذا قلت ارم يا سدا لا يكون الامر للميراث الفرس فها وعن الرابع بان التوقيف انما هو
السبغ والسكاك من يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولا تصريح بان الربيع استتارة بالكناية عنه ولم
انه توضح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك في شاي
ذويج في كلام ابيهم من غير توقف **الباب الثاني احوال المسند اليه** اعني الامور العارضة له من حيث
مسند اليه كذنه وذكره وتوقيفه وتكثيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجحة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او
مثلا ككونه مسندا اليه حكم مركب او متروك ان كيد كونه مسندا اليه مسند مقدم او موقوف موقوف او متروك ذلك
بيان كون المسند اليه اول بالقديم اما حقه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم
على الاتيان بغير وجوده كما وثق عن عدمه واكتفى بيقول الى امرين قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا
لوجود التوابع والثاني في ادعاء الموجب لوجوب الخدش على الذكر والى كان الاول معلوما موقفا عن علم التوابع
دون الثاني فقد انقضت الشبهة مع شدة ما الى الاول فقل فلا حرج من العبث في القرينة والله اعلم
عبث لكن لا بما على الحقيقة وفي نفس الامر بل بما على الظاهر وان فهو في الحقيقة الركن اعظم من الكلام فكيف
يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظر الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتحقق به غرض من الغرض
والاستدلال والتبني على عبادة السمع ونحو ذلك او تحصيل الدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الخدش على دلالة العقل وهو اقوى لا
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه ينفرد الى العقل فاذا اضرقت فقد خلت منك عدلت منه ايرسل الى وصف الى
الاقوى واما قال قيل لان الاول عند الخدش ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالتوابع والاعتماد في دلالة اللفظ
بالاقوى الى العقل فقد عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الخدش على العقل كونه قال
كيف انت قلت عيسى لم يقل انما عيسى لا حرج والتمس انه كبرى او اختيارا تبني السامع عند القرينة

هل ينبغي ان لا اذخير مقدر رتبته بل تنبيه بالقوانين الكافية ان لا اذ ايهام صورة اى المسند اليه عن ذلك
تعيينه انما هو عكس اى ايهام صورته بل عكس عنه بغير الدلالة او تعلقا بالكاروتيريه بل اى
نحو ما سبق فاجزى زيد بغيره ان تقول ما اردت بل غيره او بغيره او ادعاه اى السبب او نحو ذلك كفى
المقام عن اطالة الكلام بسبب خبر اوسته او ذوات فرصة اومى فطه على وزن او سمع او قانية او ما
ذلك كقول الصبا وغزل فان المقام لا يبع ان يقال انه غزل فاصطادوه وكالا فضا ومن غير ان طرقت
مثل جاد وكاتبك الاستمال الراد على تركه مثل رمية من غير ارام وشنشنة اعرفها من اخوم او على تركه
كفى في الرفع على الصريح والندم او التزم فانهم لا يكتفون في المسند او كونه على اهل الحمد بالرفع ومنه
قوام بعد ان يذكر ارجاء فنى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكر الديار والنزل يبع كذا وكذا وكذا وكذا
سورة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف بل الى مجرد النقص الداعى الى المحذوف مثل قتل الخارجه لدمه
بشانه قاتله واما المقصود ان يقال ليوم من شره وقد يكون حذف النش اشارة بانه يمنع من التمامه مسبقا
لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اى الهدى التي او الهمة او الطريقة في المحذوف
لا يوجد في الذكر او ابلغ من العطف الى حيث لا يقدر السكوت على اجرايه على السان او اس مع على استماعه
لهذا اذا قلت كيف كان يد عن الواقع في بنية يقال لانت ل عنه امانه يخرج من ان يكرى على سانه
ما هو فيه لخصاصه واضماره السكوت واما لانك لا تقدر على استماعه لى شانه اس مع واضماره واما ذكره
فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للدول عنه او لا صياح لصفى التحويل على القرية او التنبه على
اس مع او زيادة الابهام والفقير ومنه او ليك هم الفكون بغير رسم الاشارة تنبها على انهم
ثبت لهم الاشارة الهدى منى ثابته لهم بافراح فبذل كلام من الاثرين في تميزهم بها عن غيرهم بالمشابهة التي
لو انفردت كفت مبصرة على حياها او اظهر تخطيطه او امانته او انترك بذكره او استلذذ او بسط الكلام
حيث الاصفا مطلوب اى في مقام يكون اصفا اس مع مطلوب بالتمسك بلفظه وشره نحو اى عصى
ولهذا يقال الكلام مع الاصفا ويكرز ان يكون حيث مستورا للذات وقد يكون بسط الكلام في مقام
والا يهيج في غير ذلك من الاعتبارات الساسية كما يقال من نبيك فتقول نبينا حسب اسم الو
القاسم محمد بن عبد الله عليه السلام غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتحويل او السبب او ال
في قضية او التحويل على اس مع حتى لا يكون سبيل الى الاكثار وهذا كله مع قيام القرينة ومما جله صاحب

معية لذلك ان يكون الخبر عام النسبة الى كل سند ابيه والمراد تخصيصه بعين كونه قائم وعمره واجب فالدلالة
 واعرف المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فنوم الخبر واردة تخصيصه بعين وحدها لا يقتضي
 ذكره بل لابد ان يفهم اليها امر ثالث كما يترك الاستدلال ونحو ذلك يستخرج ان ذكره على الحذف وان لم يفهم قرينة كان
 واجبا لا تقا، شرط الحذف لا لا تقا، عموم النسبة واردة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة واردة التخصيص
 تفصيل لا تقا، قرينة الحذف ويحقق لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالف كلفه يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وانما
 عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو غير من هذا القاسم الخارج يفهم منه ان المراد كل واحد ولا ينبغي بالتقرينة سوى بدل
 على المراد وبطل مراده يكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا مرجبا فيكون ذكره واجبا لا يكون
 مقتضى الحال واجبا ان مقتضى اعم من الوجوب والمرجح ولا تم المساواة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
 الحال فان كثرة مقتضيات الاحوال بهذه النسبة وانما تعريفه اي جعل السند ابيه معرفة وهو ما يصح
 في شئ بسببه حقيقة التعريف جعل الذات شرا به الى خارج اثره وصفية وقدم في باب السند ابيه السر
 على التفسير لان الاصل في السند ابيه التعريف وفي السند بالمكن فتعريفه لا فائدة لما طلبتم فائدة وذلك
 النقص من الاخبار كما مر في فائدة الحكم اوله زعمه وهو ايضا حكم لان الحكم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين
 يحكم بها بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان اتصال الحكم متى كان ابدا كانت الفائدة في الاعلام انوى وكما
 اراد السند والسند ابيه تخصيصا اراد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافوا المعترزة فائدة
 اتم فائدة ليفض اتم تخصيص وهو التعريف لانه كل التخصيص والكرة وان امكن ان تخصيص بالوصف بحيث لا يكره
 فيه غيره كقولك اعبد الله خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وهذه قبل كل احد
 لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وصف مختلف تخصيص الكرة ثم التعريف يكون على وجه متفاوت
 يتبين بها اعراض مختلفة ان راسها بقوله فلا ضار لان المقام لتكم او الخطاب او اللفظية وقدم
 المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحد اما ان كان او اكثر لان وضع المعارف
 على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب
 مع معين الى غيره اي غير المعين ليسم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كمنه ولو ترى ان الجرمين
 ما كسر وسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصد الى تقطيع شئ الجرمين اي تاهت عليهم القطعة
 في الظهور وبلغت النهاية في الاكثاف لاهل الخبر الى حيث يتسنى خفا واما تخصيصه ببارية رايه

راء وادانك كنك فلا يخفى به اي هذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتا منه اردية
 فلا دخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يخفى بها اي بروية عالم مخاطب او بما لهم روية في مخاطب
 المصنف قال في الايضاح وقد تترك الى غير من نحو هذا ان اكرته اما انك وان صحت اليه
 ايك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن اليه فتوجه في صورة الخطاب لعينه العموم
 القول كغيره ولو ترى الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فتوجه للعموم متعلق بقوله فلما
 مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرج في صورة الخطاب لفظ والمعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما بدل عليه الكلام
 اي يحل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لا ارادة العموم يشترط في لفظ المصنف بما علمية اي
 المسند اليه بما اراده وما هو ما وضع شئ مع جميع شخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها
 منها لا حصره اي المسند اليه بعينه اي شخصه بحيث يكون ميمرا عن جميع ما عداه واقرضه عن
 باسم منه كورجل عالم جاز في ذمهم اب مع ابتداء اي اذ حرة واقرضه عن احضاره ثانيا بضمير
 الغايب كونه في زيد وهو اركب باسم محقق به اي بالمسند اليه بحيث لا يطاق على غيره واقرضه
 عن احضاره بضمير المستكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والموقوف بلام العهد والاضافة
 يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا التعيين
 عن الاولين لان الاسم المختص شئ معين ليس العلم قلنا بعد التسميم ان ذكر العقود انما هو محقق مقام
 فلا بأس بان يقع منها ما يقع به الا اقرضه عن اجمع كما في التوقيفات لا يقال ان قوله ابتداء اقرضه
 الضمير الغايب والموقوف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره حقيقة او تقدير او
 بواسطة العلم بالصفة لا بالتوقيف هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه
 لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر من تقدم الذكر والمخوة ولا اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم
 مختص بعد التسمية والتي يكون اقرضه عن سير المعارف فلا يكون تخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ
 معين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليعتدل في معين فيستغنى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اذ
 ذكره وهو اقرضه عن احضاره في ذاته زمان ذكره كما في سير المعارف فانها لا تفيد في ادل زمان
 ذكرها ان معنوماتها الكلية واقادتها الجزئية ارادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة
 في الكلام كقوله في الاشارة العلم بالصفة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على الفهم ان الوجه ما ذكرناه

اولا نحو نقل هو الله احد فانه احد الا انه قد خذت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علماء اللغات
الواجب الوجود اني نق ككشي ومن رغم انه اسم لمعنوم الواجب لانه او استحق للمعبودية له وكل منها كما
اكتسبه وقد فلا يكون على ان معنوم العلم جري فقد هما لا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالانفاق من غير
ان يتوقف على اعتبار عبد فلوك ان الله اسم لمعنوم المعبود بلحق او الواجب لانه لا علم للمفرد الموجود منه لا
التوحيد لان المعنوم الكمال من حيث هو كمال اكثره وايضا فالمراد بالاك في هذه الكلمة اما المعبود بلحق فيلزم
الشي من نفسا ومطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بلحق والله
علما للمفرد الموجود منه والعنى لا استحق للمعبودية له في الوجود او موجودا لا المعبود الذي هو خالق العالم
وهذا المعنى قد صرح به كثرة ان الله يحقق بالمعبود بلحق لم يطلع على غيره اي بالمراد الموجود الذي
بلحق تعالى وتقدس او نظيم او امانة في القاب الصالحة لمجد او دونه او كونه عن معنى يصح له الاسم
نحو اهل البيت كذا وفي التنزيل ثبت يدي الى ليل يدي جهنم لان ثبت به الى النار يدل على
ايضا كما يقال هو ابراهيم وابراهيم واخوه الفضل واخوه ارب لم يلبس هذه الالوهية والاهلية الحقيقية لغيره
فان انتقال من ابي لهب الى جهنم انتقال الى اللازم من المعلوم او من اللازم الى المعلوم على اختلاف الراي
في الكناية لان المعلوم انما هو كسب الوضع الاول اعني الاضافة دون الثاني اعني العلم بهم بغيره وكنى
المعاني الاصلية وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص اسمه انه جهنمي سواء كان
اسمه ابا لهب او غيره او غير ذلك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشير الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء
ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل اسماء في الشخص المسمى به لكن انتقال منه الى جهنم كما ان طريل بن عبد الله استعمل في
معناه الموضوع له لينقل منه الى طريل القامة ولو قلت ربيعة ابا لهب داروت كما فرجهما لثمة ربيعة
هذا الوصف يكون استقارة كمراتب حقا ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من حلال الام
او ابيهم بهذا اذ اى العلم او التبرك او نحو ذلك كما يقال والقطير والتبجيل على اسم مع وغير ذلك مما يما
اعتباره في الالعدم وبالوصولية اي تعريف المسند اليه بما براده موصولا وكان الاستنباط ان يقدم عليه ذكر
اسم الاشارة لكونه اعرف من المماثل يعرف من قوله بالعتب والبيع بخلاف الموصول ثم الموصول في الالعدم
سواء في الرتبة ولهذا صرح جيل الذي يورس صفة ثمناس وتوليف الصاف كتوليف الصاف اليه وما ذكرنا
من الالوعية هو المنقول عن سيرة وعية الجمهور وفيها من اهل الفرق والمقام الصالح للموصولية هو ان يعلم

الشيء بواسطة جهة مدونة الانتساب الى مثاليه كسب لادن وضع الموصول على ان
يطلق الكلام على ما يقتضيه ان الخطاب يعرفه بكونه محكوما عليه بكم حاصل له فكذا كانت الموصولة
معارف بخلاف الموصولة المحمودة بالاحد فان تضييقها ليس كسب الوضع فتوكل لغيت من
ضربها اذا كانت موصولة معنا لغيت لان المحمود بكونه مفعولا بالكم وان جعلتها موصولة
لما تكلف لغيت انما مفعولا بالكم فهو وان تضييق بكونه مفعولا بالكم لكنه ليس كسب الوضع لانه
موضوع لان التضييق لم ينفذ الموصولة فان وضعها على ان تضييق بمضمون الصلة ويكون موصولة
بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المخرج قد اشترى الى تفصيل الباعث المرجع له او المخرج بقوله
لعدم علم الخطاب بالاحوال المحمودة بسوى الصلة كقولك الذي كان معناه اس رجل عالم ولم تعرض
لا لا يكون للمتكلم او لغير الصلة نحو الذين في ديار الرق لا اعرفهم او لا تعرفهم لعلهم يدوي هذا
الكلام ونزلة وقوة او استحيى التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الوضع المسوق للكلام
نحو رادته التي هي في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمرادة المعاملة من رادير راد
وذهب وكان المتن فادع عنه عن نفسه ومنعت فعل المندوع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان
يخرج من يده بحال عليه ان المهم نيب وياخذ منه وهي عبارة عن التمثل للمرافعة ايها فالكلام
سوق لرايته يدسف وطهرته ديد وهد كور اول عليه من امرارة العزيز اورني لان كونه في بيتها
سوق لها يوجب قوة كنهان من المرادة وذل المرادة فاباؤه عنها وعدم الانقياد ولها يكون غيرة
في الراية عن الفتح، وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة تقرير المرادة فيه من
قوة الاختلاف والافعة وقيل تقرير المسند اليه وذلك لان مكان وقوع الاشتراك في رينني وامرارة العزيز وقيل
المسند اليه ولا ميتين مثله في التي هو في بيتها لانه واحدة معينة شخصه وفيها نصف ومما هو نص في زيادة
تقرير الوضع المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت القطر اعباد المسيح ياف صبي ونحن عبيد
خلق المسيح فانه اول على عدم خوفهم المضاري من ان يقول كمن عبيد اليه والمشهور ان الآية مما
لزيادة التقرير فقط والمعتمد من الفتح انها مثال لها ولا يستحيى التصريح بالاسم لانه قال وان
يستحيى التصريح او يقصد زيادة التقرير نحو رادته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من
الابلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لها لا فذكر زيادة التقرير عن الحكاية فانهم او السنين

ففيهم من اليم ما عيشهم فان في هذا الابهام من التفسير ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول النبي
ولقد نزلت مع الفواة بدلوهم واسمت سرج الخط حيث اسماها وادخلت ما بلغ امره للشباب فادأ
عصارة كل ذاك انما او تسمية التي طب على خطه و نحو قول ابي عبد الله ابن الطيب من قصيدة يعظمها
ان الذين تروهم اي تظنونهم اخوانكم شفي غليل صدورهم ان نصرعوا اي تملكوا ولصاوا بالكرادش
ففيه من التسمية على خطهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاة وجعل صاحب المفتح الست
ما جعل اليا والى وجهه بالكبر والريفة الى التسمية على الخط وورده المصريح بان ليس فيه ايا والى وجهه
البحر بل لا يبعد ان يكون فيه ايا والى بنا نفقيض عليه وجهه ان العرف والذوق شهادته على
اذ اقلت عند ذكر جماعة يعقدون الحماطون اخوانا حلف ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايا والى ان
البحر المبني عليه امر لا ينافي في الوجود وبيان المحبة او اليا والى وجهه بنا وبحر اى الى طريقه تقول
هذا العمل على وجه عكسك وعلى جهة اى على طرزه وطريقه يعني تامة بالموصول والصلته بالشارة الى ان
البحر من اى وجهه اى طريق من الثواب والعقاب والهدى والدم وغير ذلك مما قد ان تامة بالكلية
على وجه يتنبه الفطن على ان الخاتمة كالارحام ومن علم ابدى كقولنا ان الذين يسكبون من
عبادة سيد خلقهم حافزين فان فيه ايا والى ان البحر المبني عليه امر من جنس العقاب والادب
بجانب اذا ذكرت اسما وهم الاعلام ثم ان اى اليا والى وجهه بنا وبحر اى الى وسيلة
الى التعريف بالتعظيم ثم اى شان البحر نحو قول الفزوقي ان الذي سلك السماء رفع السماء
لباسا اراد به الكسبية او بيت الشرف والمجد دعاه اغرد اطل من دعائم كل بيت فقه قوله ان الذي
سلك السماء ايا والى ان البحر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بجذات ما اذا قيل ان الله اذ اراد
او غير ذلك ثم فيه تعريف بتعظيم شان بناءه كونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها
اعظم او شان غيره اى غير البحر نحو الذين كذبوا شيعا كانوا هم اى سرية فقيه ايا والى ان طريق
بناء البحر ما بين عن الحبيبة والشران وتعظيم شان شيب وهو ظر وقد جعل ذريعة الى الالة
شان البحر كوال الذين لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره كوال الذي تتبع الشيطان
وهو فاسد وقد جعل ذريعة الى كصيق البحر كوال التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الحمد غالت دواويل
فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايا والى ان طريق بناء البحر ما بين عن رذائل المحبة والقطاع الموه

ثم انه يفتى ردا الى المودة ويعترضه كانه برهان عليه واما معنى تحقيق انجز فظهر الفرق بينه وبين الابداء الى
وجهه بان انجز وسقط اعراض المص بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الابداء ذرية ابيه ان ترى ان قوله ان الذي
سلك السمار البست وان الذين ردوهم البست فيه ابداء من غير تحقيق انجز وقد يجعل ذرية الى التنبية على
كما مر فحسن التعليل في هذا المقام فانه من مطارج الالفاظ والفاضل اث روح العلامة قد فرغ في شرح المستاح
الوجه في الابداء الى وجهه بان انجز باقية والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين استوالهم جنات النعيم
صحح بان قوله ثم يتفرع على هذا الاعتبار لطيفة رجا جعل ذرية الى كذا وكذا اثره الى جعل المسند اليه
موسيا الى وجهه بان انجز فاشعل عليه الالوه في قوله الذي سلك وان التي صرحت وان الذين ردوهم لعدم تحقق
السببية وهو لم يفرغ لذلك من الناس من اتفق اثره في تفسير الوجه باقية لكن سرب عن الاشكال بان
معنى قوله ثم يتفرع على هذا الى ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الابداء فلا يلزم ان يكون في الابداء
المذكورة ابداء وسوق الكلام سادى على هذا والاراي عند المنصف وقد يعقد بالوصول انكث على التلخيص
او التحقيق اذ اترحم او نحو ذلك كقوله لينا جابر الذي اكرهك اذ انك الذي سبي اولاده وذهب الى انه قد
يكون للتكميل نحو ما به الذي نزل عليه الذكر انك لم يكن ولطيف هذا الباب لا يكاد يضبط واما اشارة
الى تعريف المسند اليه بابراده باسم الاشارة من صلح المقام له والفصل به عرض انا المقام الصالح فهو
ان يصح احصائه في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه فان الاصل اسم الاشارة الى شي بها
الى ما هو محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير ما هو الى ما يستحيل حسه واما
لتفسيره كالمثله انتم على الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الفرض الموجب له او المرجح فقد
اش راي تفصيله بقوله تميزه اي المسند اليه اكل فيكون قوله اي ابن ادمي هذا ابدال الصفة فردا
لصحب على الصريح او على الحال في محاسنه من مثل شيان بين الضال والسلم واما شجرة بالبادية فيمكن
بالبادية لان فقد العزلة انجز والتوليف بعبادة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي
الفرزدق او نيك اباي فبنى مبهم هذا الامر للتعريف كقوله تعالى فاتو سورة من مثله اذا جيتنا يا جبريل
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعيد والتمسك كقولك هذا اذ لك اذ اذ لك يا اذ ذاك
لانه انما يحقق به تحقق الطرفين فان قلت كون ذلك القرب وذلك البعيد وذاك المحسوس ما يقره الوضع
واللفظ فلا ينبغي ان يتحقق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الازيد على اهل الاراد قلت مثله كثيرا علم

كان صاحب التوفيق والهدى في طرق القصر
 وخرج ذلك وكيفية الالهة بصفه من
 حيث انه هذا القريب من العلم العالي

المتكلم من حيث انه اذا اراد بيان قرب المسند اليه بوجه بعد ادواريه على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه
 المذكور المعبر عنه شي بوجوب الصورة اياها كان ولا سلم فذكره في هذا المقام لوطيه وعتيد لما يتفرع عليه من التفتير
 والتعظيم كما ان رايه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يترك التكم وقد يقصد به تقريب
 حصوله وحصوله نحو هذه القياسه قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو ان ذلك المكتسب تنزيلا للبعد ووجهه ووجه
 محله منزلة بعد المسند وقد يقصد به تعظيمه الشريك في الالهيته بعض حاضره ذلك قال كذا وتحقيره بالبعد كما يقال
 ذلك المسمى فعل كذا تنزيلا للبعد عن سقه غير محصور والخطاب متعلقه محله منزلة بعد المسند وقد يلفظ
 صالح لاثارة الى كل غايه عينا كان او سني بان يكمل عنه اول ثم يث رايه نحو جازي رجل فقال ذلك
 وضره رايه فها هي ذلك الضرب لان الحكم عنه غايه يبرز على فله لفظ اي ضره نحو فقال هذا الرجل وها هي
 الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غايه جاكين ذكره جري عن قريب ولكنه حاضره قد يذكر
 اي ضره المتقدم بلفظ البعيد نحو ما به العظم وذلك قسم عظيم فلان المعنى غير برك فله بعد او التنبه اي
 توفيق المسند اليه بايراده بالاثارة للتنبه عند تعقيب المثاليه ثم باد وصف اي عند ادراكها
 على عقب المثاليه تقول عقبه فلان اذا جاز على عقبه ثم تعدية الى المفعول ان في بالبار وتقول عقبه
 بالثاني اذا جئت ان على عقبه على ان التنبه على ان المثاليه جدير بايراده اي بعد اسم الاشارة
 من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المثاليه نحو الذين يؤمنون بالغييب وتقول الصلوة
 الى قوله ادليك على اي من ربهم وادليك هم المفعول عقب المثاليه وهو الذين يؤمنون باوصافها
 مستدرة من الالمان بالغييب وادام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم الاشارة
 تبينها على ان المثاليه احقا وما يرد بعد ادليك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفرز بالفتح اجلا
 من اجل الصلواتهم بالوصاف المذكورة اوله لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة بجمل المتكلم او
 السمع باحواله او نحو ذلك وباللام اي توفيق المسند اليه باللام الاشارة الى معهود اي الى حصه من
 الحقيقة معهوده بين المتكلم والمخاطب واهد كان او اثنين او جماعة يقال عرفت فلانا اذا ادركته
 ولفيته وذلك المقدم ذكره مركبا او كناية نحو وليس انكر كالاتي اي ليس انكر الذي طلبت امره
 كالاتي التي وهبت لها فالاتي التي وهبت ذكره مركبا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى
 لكنه ليس مسند اليه وانكر انثى التي وهبت كناية في قوله رب اني تدرت لك في بطني محررا فان لفظ

والكان يعلم المذكور والاثبات لكن التبرير وهو ان يثبت الولد لزمته بيت المقدس انما كان
للكور دون الالاف وهو سند اليه وقد يستثنى عن تقدم ذكره لعدم العلم الى طب بالقرآن كخوفه الاثير
لم يكن في البلد الا امير واحد كقولك لمن دخل البيت اعلى الباب وقد يكون لام العهد لشارة
الى انما ذكر في وصف المادى واسم الاشرة كخوبيا ايها الرجل وهذا الرجل او لشارة الى نفس
الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لا صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه
اللام اللاحقة على العرفان كخوالف حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان
التعريف للماهية وقد ياتي بالمعروف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في انهن
لما يلقه ذلك الواحد يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتعددة في الانس على
فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الانس وفرد يثبت من فريجات تلك الحقيقة مطابقا
ايضا الى يطلق الحكم الطبيعي على كل من فريجاته وذلك غنيمة فريته على ان ليس الفصل الى نفس الحقيقة
من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل فريته والله على ما ذكرنا حقيقة انه موضوع
لحقيقة المتعددة في الانس وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجود فيه في العهد
باعتبار الوجود لا بالوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنب المستقل في فرد وبين اسم
الجنب كقولك بسم الله ولقيت اسدا فاسم موضوع لواحد من احواله فاطلاقه على الواحد
اطلاق على اصل وصفه واسم موضوع للحقيقة المتعددة في الانس واذا اطلقها على الواحد فانما
اروت الحقيقة وارم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود السعد وضما كذا النكرة يعني ان ذلك اسم
بعض من جملة الحقيقة كخود السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفاد من القرينة كانه
مثلا من كلام محض بالقرينة فالمجرد ودوام ادنى بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى نفسها
مستقلان وايضا يشترطه وهذا المعنى كالمرة بين بعد اعتبار القرينة والكان في اللفظ كوي عليه
احكام المعارف من وقوعه بمبدأ ودأ حال ووصف للمعرفة وموصفا بها كقولك كعلم الجنب وهذا
الاحكام اللفظية وهي التي اضطررتم اليكم بكونه معرفة وكونه سببه على ما تكلفوا بالكلية
ويلزم باذكارنا من تعبير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة ادلى من عود

الى مطلق الموصوف باللام كما يشعرب ظاهر لفظ الايضاح ويكون هذا الموصوف في المعنى كما ذكره في بيان معاملة الكلمة
 كثيرا فيوصف بمجمل كقوله ولقد ارسلنا على النبيين مبشرين ثم قتلناهم في الدنيا وفي الآخرة في التفسير على كل حال
 على ان يحل صفة للمجاز ومنه المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان يقولوا لا
 صفة للمستضعفين او الرجال او النساء او الولدان لان الموصوف والكان فيه حرف تعريف فليس شيء بمنزلة
 في الكثرة وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما ذكره من قريب النحاة انما هو صرح
 به الدال الموصول ايضا بما على معاملة هذا الموصوف باذكر صاحب الكثرة ان الذين اوتيت عليهم لا توفيت فيكون
 ولقد ارسلنا على النبيين مبشرين ان يقع الكثرة اعني قوله غير المنصوب عليهم وصفه فان قلت الموصوف بلام الحقيقة وعلم
 الجنس اذا اطلق على واحد كما في ادخل السوق ورايت سائمة بعبارة الحقيقة هوام كما قلت بل حقيقة اذ لم يقبل
 الا فيها وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الوصف الاصل طلب دلالتها على ذلك المعنى وهذه
 منها وانت اذا اطلقت الموصوف والعلم المذكورين الواحد فاما اردت به الحقيقة وازم من ذلك باعتبار
 الوجود والضمام الترتيب فهو لم يقبل الا فيها وضع له ويستفاد من ان كانت الاستقارة وقد يفيد اي الموصوف باللام
 المثل رايه الى الحقيقة الاستقارة كقولك الان في خسرانك باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها ما هيته
 من حيث هي بل ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن اجمع بدليل صحة الاستقارة التي شرط
 دخول المشتق في المشتق منه لم تكن عن ذكره وكيفية ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجوده في الخارج
 فاما ان يكون لجميع الافراد ولو لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذ لم يكن للبعض عدم دلالتها على
 يكون للجميع دال في هذا نظر صاحب الكثرة في حيث يطلق لادام الجنس على ما يفيد الاستقارة كما ذكره
 قوله تعالى ان الان في خسرانك للجنس وقيل في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس
 فيما دل كل من وكثيرا ما يطلق على ما يقصد به المصنوع والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله
 دون الاستقارة والاصل ان اسم الجنس الموصوف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر
 ما صدق عليه الحقيقة من الافراد وهو تعريف للجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كما سته واما على
 معينه منها واحد كان او اثنين او جماعة وهو العهد النحوي ونحوه علم الشخص كزيد واما على جهة
 غير معينه وهو العهد الذاتي وشبه الكثرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستقارة وشبه كل هذا
 الى كثرة دلالاتها في تميز بعضها عن بعض لانه تعريف الحقيقة فانه ان يقصد به الإشارة

الاشارة الى اماية من حيث هي لم تميز من اسمها والجناس التي ليست فيها دلالة على البعض
والكلية نحو رجبى وذكرى والرجبى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذكر
لم تميز عن توليف العهد وهذا اصل الاشكال الذي اوردته صاحب المفتاح على هذا المقام جواب
انها لم تميز عن توليف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس اماية والمعلوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا
المنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعمدة وهو الاستواء ضربان
حقيق وهو ان يراد كل فرد ما يتألف له اللفظ كجب اللفظ كخو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب
وشهادة وعرف وهو ان يراد كل فرد ما يتألف له اللفظ كجب متفاهم لوف كقولنا جمع الامير القاه
اى صاغته عبده او ملكته لانه المعلوم عرف لا صاغته الدنيا فان قلت الصاغته جمع صايغ واللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا عرف لتعريف عند غير امارنى وكان التمثيل منى على
مذاهب قلت اختلف انما هو في اسم الفاعل والمفعول معنى حدوث لا أنهم يتولون انه فعل في صورة
الاسم ولا ليعمل والكاف بمعنى الماضى واما ما ليس معنى حدوث نحو المؤمن والكافر والصابغ و
الحاكي فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف توليف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح
يفصح عن ذلك غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستواء سواء كان كوف التوليف اذ غيره
والموصول اذ ياتى للاستواء نحو اكرم الذين ياتيك لا زيدا واضرب القايين الاعزاد هذا ظاهر
والاستواء المفرد سواء كان كوف التوليف اذ غيره اشمل من استواء المشى والجمع وما يتألف
كل واحد من الافراد واستواء المشى انما يتألف كل اثنين اثنين ولا ياتى فروع الواحد
الاثنين بديل صحة لاجل في الازداد ان كان فيها رجل اورجلان دون لرجل فانه لا يصح اذا كان
فيها رجل اورجلان وانما اورد الباري بل انى نفى الجنس لانها نفس في الاستواء وبما في ذلك
ان النكرة في سياق النفي والاسنى والاستفهام ظاهرة في الاستواء ويحمل عدم الاستواء اتصالا
مرجوحا الا عند قرينه نحو ما جاء في رجل بل رجلان فانه يحقق عدم الاستواء والنكرة في الايجاب
ظاهرة في عدم الاستواء وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتداء نحو مرة فمرة من مرارة وقيل في غيره
نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل فالمنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة

استواء الجمع ما يتألف كل جماعة على
ولا ياتى في فروع الواحد والاثنين

المفرد اشتمل في التكرار المنفصلة
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام
بل الجمع المحلى باللام الاستغراق ضم

مع من طاهرة نحو ما جاز من رجل او مقدرة نحو لاجل في الدار فهو نفس في الاستغراق حتى لا يجوز ما
رجل اولاد رجل في الدار بل رجلان والى هذا صاحب الكشاف حيث قال ان قرأة لا يجب
بالفتح يجب الاستغراق وما يرفع يجوز به وتعالى ان يقول بوسم كون استغراق شيئا لا افراد كل ما
المفرد ذكره اية الاصول والنحو دول عليه الاستغراق وصرح اية التفسير في كل ما وقع في التفسير بل
من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء وادخلنا ملائكة اسجدوا واليه كيب المجرى
وما هي من الظالمين بعيد وما الله يريد ظن للعالين الى غير ذلك ولهذا صرح بخلاف جاز في القوم
او العلماء والارثاء والارثاء مع اجتماع جاز في كل جماعة من العلماء والارثاء على الاستغراق والمفرد
يقول ان المفرد يقضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقضي الاستيعاب بالجمع حتى ان مني قولنا جاز
الرجال جاز في كل جمع من جموع الرجال وهذا لا يمانع فزوج الواحد والاثنيين من الحكم بخلاف المفرد
قلنا لو سلم فلا يمكن فزوج الواحد والاثنيين ايضا لان الواحد مع اثنين آف من من الاحاد
والاثنيين مع واحد آخر منها جمع من المجموع والفقير ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم باعتبار
ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاز في جمع من الرجال باعتبار جمعي فرد او فردين
منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر لطلون ما ذكر صاحب المنهاج في قوله تعالى رب اني
العلم مني انه ترك جمع العلم الى الافراد لطلب شمول الوهم العظام فردا فردا حتى يحصل
المجموع لو هو البعض دون كل فرد يصح سندا الوهم الى صيغة الجمع نحو ومنت العظام حصول
الوهم البعض من العظام دون كل فرد لا يصح ذلك في المفرد وذلك لان ما لا يمكن قولنا ومنت العظام
باعتبار ومنت البعض العظام بل الوجه في افراد العظام ما ذكر في الكشاف وهو ان الواحد هو ال
على معنى الجمعية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه اجمدة
اصابه الوهم ولو جمع لكان القصده الى معنى آخر وهو انه لم يمت منه البعض عظامه ولكن كلها
في توقيده ومنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهم ليس هو البعض العظام بل كلها حتى
كانه وقع من سماع شئ الشمول والاحاطة لان التقيده في الكلام ناظر الى نفق ما يقابل هذا
غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان ومنت العظام يفيد شمول الوهم لكل من العظام
بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المنهاج صريح في انه يصح ومنت العظام باعتبار ومنت البعض العظام

وول كل فرد فاما في بين الكلايين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد
 صاحب الكثر في انه لو جمع كان قصدا الى ان بعض عظماء عالم يصيب الوهم ولكن الواضح
 انما اصحاب الكل من حيث هو كل والبعض بقى خارجا كما لو اصدوا الاثنين وثبت وهذا التوهم
 سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المتعلق باللام متعلق الحكم بكل فرد مما هو متقرر في
 علم الاصول والنحو وكلاهما في الكثر في ايضا شتمون به حيث قال في قوله تعالى واليه يرجعون
 جمع ليسا ول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلاما للعالمين انه كثر ظاهرا وجمع العالمين على
 ما يريد شيئا من الظلم لا حد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للذين كفروا عينا اي ولا تخافهم عن فاني
 قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليسا ول كل جنس ماسي بالعالم يعني لو افراد لتوهم انه
 الى هذا العالم المحسوس الشايع في جميع بقية الشمول والا حاطة ولا يخفى عليك فاما ما قيل ان مراده
 ان المفرد والكاف اشمل لكنه قصد بها الى معنى آخر وهو النسبة على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد
 يعني شمول الاعداد والجمع يعني شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع بهذا متعلق الحكم بكل فاعلى
 مفردة فكيف يكون العالمين شيئا ولا لكل جنس ماسي بالعالم وهل هذا الا تافهت وايضا لا دلالة
 لقوله ليسا ول كل جنس ماسي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماسيات مختلفة ليسا ولها
 بخلاف العظام وذلك لان هذه الصفة لا يوردها عقل ولا نقل وبالحجة فالقول بان الجمع يعني
 متعلق الحكم بكل واحد من الافراد مشبها كان او منفيا مما قرره الدية وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب
 الكثر في غير موضع فلو وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر من صاحب المفتاح ثم زعم بين المفرد
 والجمع في المعروف بعلوم الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
 بمبعضه الى الواصل كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب الجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بمبعضه
 لا الى الواصل لان وزنه في تناول الجمعية في الجنس وازان المفرد في تناول الجمعية في جنس
 الجنس لا في وحدته كذا في الكثر في فتميز قولهم ان يركب الجنين وانما يركب واحد منها مجازا
 قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتل واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان
 الكتاب اكثر من الكتب وسنة صاحب الكثر في بانه اذا اراد بالواحد الجنس والجمعية فاقية في ذلك
 الجنس كذا لم يخج منه شيء وانما الجمع فلا يدرى هل كنهه انما فيه معنى الجمعية من اجموع قلت هذا

مبني على ما هو المتعارف عند البعض من ان اجمع الحرف بالام مبني كل جماعة جماعة اردده تعجبنا الكلام ابن عباس رضي الله
 عنه ولم يقصد انه مذنبه بدليل انه صرح بكثرة غيرته والاستقال اليه يشهد بذلك ان اطلت الكلام في هذا المقام
 لانه من سراج النفاذ ومطرح الافكار لم رلت فيه لافاضل اقدمهم وكلت دون الوصول الى الحق انهم هم
 كان مما سطره اعراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة
 والتعدد مما يتبين ان فكيف يمكن ان يراد الى جوابه بقوله ولانما في بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف
 الدال على الاستغراق كحرف النفي ولم التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا من الدلالة
 على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما استخرج وصفه مثبت اجمع نحو ارجل الطوال للمي فظهر على
 التشاكل للنفي ولانه اي المفرد الراض عليه حرف الاستغراق يعني كل فرد لا مجموع الافراد وهذا المستخرج وصفه
 اجمع عند الجمهور وان كان له الاختصاص نحو اهلك الناس الديار الصف والدرهم البسف واما قولهم ثوب سالي ونظف
 اساج فلان الثوب يوصف من قطع كلها سالي فخلق والنظف مركبة من رشي وكل منها شمع فوصف الموصف بوصف
 مجموع الافراد لانه هو عينه وبلاضافة اي تعريف المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر ابن عبد الله
 هو اي هويي وهذا اخضر من الذي احواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب ليقض المقام وفردا ان لم يكن في
 السمع وجيبه على الرسل مع الركب اليه من مصداق مسند ذهاب في الارض وقامه جنب وجنبه على
 موقوف واجميب المنسوب المستخرج والجماع الشف والوثق المقيد ولفظ البيت خبر ومصادق سلف تحسرت
 اجيب اول تقنيها تقنيها ان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدى حضر في ان
 عبد احميفه ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تقنيها ان المستكم بال عبد السلطان عنده وهو الثاني
 مضاف اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيره اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما اول تقنيها تقنيها
 للمضاف نحو ولد احمي حضا والمضاف اليه نحو صارب زيد حاضا وغيرهما نحو ولد احمي م كجاس زيدا حاضا
 وقد يكون الاضافة لاعضاها عن تفصيل مستند نحو انفق اهل اثنى على كذا واستمر نحو دل البلد فلو كذا الالة
 يمنع عن التفصيل مانع كقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكما سقم به مهم واهتم
 نحو علماء البلد فلو كذا وكذا مع السامع او انما طلب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة كمرضا على اكرام
 او اذن ل او نحوهما نحو صدقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تقاروا الالة بولدها ولا مولود الالة
 فالله لما تبيت المرأة عن المصارفة اضيف لوالدها ايها استقى قاله عليه وكذا الالة ولتضمن استهزاء وتكلم

بالاضافة الى المستخرج المعارف بالالة
 اخضر طين اراخضر مسند اليه

نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم ليجزئوا اعتبار الطيف بما زيا وهو ان صافه باذنه طابته من غير تلك فافهم
نحو كوكب الحرف واولاده لطريق الى احضاره سوى الاضافة نحو عدم زيه بالباب واولاده الاضافة ضمنية
كقولهم يدرك على خرافي الارض النخس من رايها يعني على جنس الخرافي وذلك لان الاسم المفرد حاصل للمعنى
والفردية ما اذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان المقصد بالجنس لا وصف في نحو
ولا طير لطير كناية على ما سيجي ان شاء الله تعالى واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللمقصد الى فرد غير من ماله
عليه اسم الجنس نحو دجاجة رجل من اوصياء مدنية يعني او النوعية اي المقصد الى نوع منه نحو مدني الصالح
عنه اي نوع من الاعداء غطية غير ما يتعارفه الناس وهو عطف والتام عن ايات الله تعالى وفي المنهاج
للتعظيم اي غفلة عظمة كجبالهم بالكلية وتقول منها وبيد الادراك ان المقصود بيان بعد حالهم
ان ادراك التعظيم دل عليه وادونه فادونه او التعظيم يعني انه يبلغ في ارتفاع شأنه وحفظه سبله لا
ان يعرف كقول اي قول ابن ابي السطوح صاحب اي مانع عظيم في كل امرئ منه اي عيبه وليس له عن طاب الحرف
اي الاحسان صاحب حقير فكيف بالاعظم او التنكير كقولهم ان الابل وان لا نفما او التقليل نحو دراهم من الذهب
والفرق بين التعظيم والتنكير ان التعظيم كجبال ارتفاع شأنه وعلو الطبقة والتنكير كجبال الذهب كناية
او تقدير الكثرة في العدد والموارد والاشباهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق بين التقليل
وقد جاء للتعظيم والتنكير نحو وان يكذبك فقد كذبت دس من قبلك اي ووقع وكثير هذا ما ظاهرا للتنكير واما
عظام هذا ما ظاهرا للتعظيم ويجي للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاه شيئا اي حقيرة اقليل فالتعظيم والتنكير قد كثر
وقد يفرق ان وكذا التحقير والتقليل وقد يكثر المسند اليه لعدم علم المتكلم بحقيقة من جهات التعريف حقيقة
او كثر الاول لا يمنع من التعريف مانع كقول اذا سميت منه لم يزل لعل اكل بله شاملا لم يقل لعنه اخر اذا
عن النسخ نسبة اسمته الى عين المدوح وجعل صاحب المنهاج التنكير في قوله تعالى وليس منهم فئة
من عذاب ابيك للتحقير واعترض الله عليه بان التحقير مشاه من بهاء المرأة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم
نفخت الريح اذا هبت اي هبت او من نفخ الطيب اذا فاح اي فوحه وجوابه انه ان اراد ان يشار الى
ونفس الكلمة مدح في افادة التحقير فلهذا لا يمانع كون التنكير للتحقير لان ما يقل الشدة والصف والاد
ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا يدخل للتنكير اصلا فم الفرق الظاهر بين التحقير في نحو
من العذاب وبينه في نحو العذاب بالضافة وما يمكن التعظيم والتحقير قوله تعالى اني اخاف ان يكون

عذاب من الرحمن اي عذاب ثلث اوشع من العذاب ولا دلالة لفظ اللسان في العذاب الى الرحمن
على ترجيح ان في ذكره بعضهم بقوله تعالى المسك فيها اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من اليم الكريم شديدة
تكرره غيره اي غير المسند اليه لا زاد ولا نزع في قوله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من الدواب من لطفه
وهي لطفه ابيه المنصه به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهي نوع النطفة
مختصة بذلك النوع من الدواب وصرح بان غير المسند اليه لانه ذكر في الفتح ان الحالة المقضية لتكريره
اي اذا كان المقام لا زاد شحنا او نوحا كقوله والله خلق كل دابة من ماء ونوعهم بعضهم انه اراد بال
مطلق المعلق بفتح التمثيل بالية وبعضهم انه سند اليه بقدر اذا التقدير كل دابة خلقها الله تعالى من ماء او
مخصوص خلق الله كل دابة منه وتصفى به بل قصد صاحب الفتح الى انه مثال لكون المقام لا زاد شحنا
او نوعا لا لتكريره المسند اليه اي اذا كان المقام لا زاد شحنا او نوحا كقوله والله خلق كل دابة وهذا
كتاب به كثير فليست به ولا لتعظيم خوفنا ونا كبر من الله ورسوله وللتحقير نحو اذ نطق الاله اي طهار
اذ النطق مما يقتل الشدة والضعف فالمعقول المطلق ههنا للنعية لا للتاكيد وكذا يحل التكرير على ما
التوسع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعده الا من المعقول المطلق وهذا يحل الاشكال الذي
يورد على مثل هذا التركيب هو ان المشتق المفعول يجب ان يستثنى من مستند مستوفى حتى يدخل فيه المشتق
يعتقن يخرج بالاشتراك وليس معدر لفظ محتمل غير اللفظ مع اللفظ حتى يخرج اللفظ من بينه وح لا يفتى
الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم وانما خيراى ان نحن ان اللفظ فاعند قوله ما غره الشيب
ان اغترارا اي ما غره لانا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيداً مثلاً كقولك
لوهم اني طبع ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يكره مجازاً كاستخدامه في شروع في مقدمة هذا
الاحتمال يصير المشتق منه كالمستد ان كل للضرب في غره من حيث التوهم فكانت قلت فقلت شيئا غير الضرب
ومن تكرر غير المسند اليه للتكرار وعدم التيقن قوله تعالى لو اطعوه ارضاى اي ررضا سكرة مجرورة بعدية
من النحران والتسليم قوله قيوما كقولهم انهم ديوما كقولهم انهم ديوما كقولهم انهم ديوما كقولهم انهم ديوما
حيولك و فرسك وشي يسير من نيفان جودك وعطايك واعلم انه ان التكرير وهو في معنى البعضية
يفيد التعظيم كذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات فوق بعض اراد محمد صلى الله عليه
وسلم في هذا الالهام من تعظيم فضله واعلا قدره ما لا يخفى ومثله قوله ويرتبط بعض النفوس

حماها اذ نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكر بعض الناس والتعقيل نحو كذا الامر
بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه افر المص ذكر التتابع وضمير الفضل عن التكرير جريا
على ما هو المناسب من ذكر التكرير عقيب الترتيب و قد هما السالك على التكرير نظرا الى ضمير الفضل
وكثيرا من اعتبارات التتابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تكميله و قد من التتابع ذكر
الوصف لكثرة ودفعه واعتباره والوصف قد يطلق على نفس التتابع المخصوص وقد يقصد
معنى المصدر وهو ان السبب هو ان يوافق قوله اما بانه واما ان يبدل منه يعني اما الوصف اي ذكر
الصفة للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبنيا له اي للمسند اليه كما شفا عن معناه كقولك كسبم الطويل
العرين العريق بحيث جاز الى فراغ يشغله ويحذف في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه و وصف للمسند اليه قول ارس بن جرجة مرثية فضاله بن كعدة من قصيدة اديها
ايها النفس اجل جرجة ان الذي تخدمين قد وثقا الى قوله ان الذي جمع السامعة والنبهة والبرق
جما ان الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعنا اللمى والبيلى الزكاه المتوقد
اما مرفوع خبر ان او مضرب صنعة لاسم ان او مقدر اعني دعيه ان في قوله بعد عدة ابيات او
قد تنفع الاشعة من امر من قديمي دل البديع فاللمى ليس بمسند اليه قوله الذي يظن الى افره و
له كاشف عن معناه كي يحكى عن الامم انه سئل عن اللمى فانشد البيت ولم يزد عليه وشعر في
الشكوة قوله تعالى ان الذين يهدى اذما هم الشر فربوا واذما هم الخير مسوغا فان اللمع شره
اجتمع عند من الكدود وسرقة الخس عند من الخير او محضه اراد بالتعويض ما يعقل ان شره
ورفع الاحتمالات وعند النماة التعويض عبارة عن تعقيل ان شره اي صلا في الشكرات نحو رجل عالم فانه
كان كسبه الوضع محتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك ان شره ان الاحتمال وخصته
ليزد من الازد المتصفة باعلم والتوضيح عبارة عن دفع الاحتمال اي اصل في المعارف نحو زيد
التاجر والرجل الساجد عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به دفعت الاحتمال او
لكونه الوصف مرفوعا او مرفوعا نحو جارية نالها لم او اهل او الفقير حيث يتبين الموصوف
اعني زينة اقبل ذكره اي ذكر الوصف والتبيين اما بان لا يكون له شره كذا ذلك الاسم او بان يكون
المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف وشره هذا الوصف ليدل بصير الوصف محض او تأكيد

فان لفظ امسى ما
يدل على الدوير

ما عاين حكم الدنيا
وسمع الحكماء

نكرة لان الدية في قوله التحريم

اذا كان الموصوف متصفاً بمعنى ذلك الوصف نحو اس الدار كان يوماً عظيماً وقد يكون الوصف لبيان
المعقود وتفسيره كما سياتي وسنذكره كما دأب من دأبه في الارض ولا طائر لطيف كبحر حيث وصف دابة طائر
بما هو من حراض البحر لبيان ان القصد منها الى البحر دون الفرد وهذا الاعتبار ان الوصف زيادة في التقييم
والحاطة فيكون في الارض ولطيف كبحر حيث وصف دابة وطائر بما هو من حراض البحر لبيان ان القصد
منها الى البحر دون الفرد وهذا الاعتبار ان الوصف زيادة في التقييم والحاطة فيكون في الارض ولطيف كبحر
وصف من مركبين مثل اس الدار لو علم ان الوصف قد يكون جملة ولا يشترط فيه تميز الموصوف لان الجملة التي
على من الاعراب يجب صحة وقوع المعزوم معها والمفرد الذي يسبب من الجملة نكرة لانه انما يكون هذا او ذاك
قال ان الجملة نكرة وانما لا لتعريف والتفسير من حراض الاسم ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصفة لان
يجب ان يقتضيه المستلزم ان الخطاب عالم بالصفات الموصوف بمضمونها في ذكرها وانما هي بما يعرف الخطاب
وبغيره عنده بالان يكون قبل من القفا فيضنون الصفة فيجب كونه جملة مستقلة لكم المعزوم للخطاب
قبل ذكرها والاثبات به ليس كذلك فوقعها صفة او صفة انما يكون بتقدير النقل هذا هو المشهور من النهاية
فان قيل قد ذكرنا حسب الكثرة في قوله تعالى وان منكم من يبطلين ان التفسير ليس قسم بانه يبطلين القسم
وجواب صفة من قدنا مراده ان الصفة هو اكراب الموكلة بالقسم وجملة خبرية مختصة بعدد واحد والكل في ذلك
يقال في تأكيد الاخبار والبرهان في الامانة وانما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله قسم بالله وكفى
ذلك انك ان الجملة الشرطية خبرية كخبر الشرط فان قيل في كل ما يصح ما يشترطه وجوب العلم انما هو
في الصلة دون الصفة حيث ذكرنا قوله تعالى فالتقوا النار التي وفودا الناس والحجارة ان الصلة يجب ان
يكون نكرة معلومة للخطاب فيجوز انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم توالتفكم وادبكم نارا
وفودا الناس والحجارة ثم قال واما جازت النارها سورة وفي سورة التحريم نزلت اول بكة فخرها
منها نارا مرصوفة بهذه الصفة ثم جازت في سورة البقرة مث راها الى ما عرفت اولها فيكون ان
يقال ان الوصف يجب ان يكون معلوم المتفق عند الخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا
ذلك سماع من النبي عليه السلام والصورة والمذكور لا سمعوا الآية علموا ذلك فخطوبها في سورة البقرة
واما تأكيد فلست قرأى تقرير المسند اليه ان تحقق مسنده ودروله اعني جملة مستقرا محققا بما بحيث لظن
بغيره نحو جازت زيد اداظم المستكم غفلة السمع عن سماع لفظ المسند اليه او عن جملة على معناه وشئ

هذا وان امكن حملته على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين العقد الى مجرد التقرير والعقد الى دفع التوهم على
اش رائيه صاحب المفتاح ^{صحيح} كما لا بعد ذكر دفع التوهم واما بان العقد الى مجرد التقرير فيطلقك عليه فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العدمه في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين ان اي موضع من بحث التقديم
والتاخير لطلوعا عليه وهو صاف ما هو حوايه في قوله لا يكون انت من ان تاكيد السند اليه انما يفيد تقرير الحكم عليه
دون الحكم فان قيل انه لم يرد ان كيد الصاعى بل مجرد التكرير كونا ما عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقرير
قوله لا يتم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير لا ترى الى تقرير الحكم بانه ليس في قوله عرفت او عرفت انت
تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير الحكم عليه على ان السكك لم يورد حقيقة فتوى الحكم في فضل التقديم والتاخير مع الفعل بل
في آخر بحث تاخير السند ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن قوله ان يطلقك شارة الى ما ذكره في قوله لا يكون انت من ان
لمجرد تقرير الحكم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كى سبب اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يخصص
للتخصيص بل هو اول ما بالتوضيح لانه الذي يعتبر فيه السند اليه مرفوعا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والظاهر ان
الساكن كما يطلقك شارة الى ما اوردته في فضل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان كونا ما سميت في بحث
وحدى اولا غيرى تاكيد وتقرير للتخصيص اصل من التقديم وارباده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل
الناس حيوان في التاكيد لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شئ من التاكيد الاصطلاحى ولهذا غير سلب
ومثل هذا كثيرا في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام الصاعى على ذلك كيف وهو يقتضى على الساكن في امثال هذه المقامات
وهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد السند اليه يكون لتقرير الحكم كونا ما عرفت او لتقرير الحكم عليه
كونا ما سميت في حاجته حدى اولا غيرى فلفظنا شئ عن ارتكابه غشيه باذكر ما من الوجه الصحيح او دفع
توهم التجوز اى الحكم بالجزا لم يقطع اللص الا مير الامير او نفسه او عينه بل يتوهم ان اسناد القطع الى الامير
وانما القاطع بعض غناه مثلا او لدفع توهم السهو كونه زيدا بل يتوهم ان اباى عمر وانما ذكر زيدا على سبيل
السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى وهو في هراو لدفع توهم عدم الشمول كونه زيدا القدم كلهم او زيدا
بل يتوهم ان بعضهم لم يبي الا انك لم تتقدم بهم وانك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال هو فنان فتوا زيدا وانما قوله واحد منهم وارجح بين كل واحد من
المقام كقولنا في منجبه املايكه كلهم اجموعون با على كثرة املايكه واستبعاد سجد جميعهم مع تفرقهم واستغفار
كل منهم لثبات وبنه ايراد التفسير والتفريع على البس ولا دلالة لاجمعون على كون سجدهم في اى واحد

من

من ذلك لا من انما ذبح الاله في النار اثبات الواحد من الاله اثبات منه فوصف الاله
بائين وانما يوصف الاله بهذا الغرض وتفسير هذا الذي يقصد صاحب الكفاية حيث قال ان
الافراد والتشبيه على اثنين على اوجه واحدة والعدد والمخصص فاذا اراد به الدلالة على ان المعنى بهما لا
يقول لم يثبت هو العدد وشفيع بما يوكده هذا الكلام وقوله يوكده انما يعززه وتحققه ولم يبقده انه تأكيد
لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او باللفظ المحفوظه فما وقع في شرح المفتاح من ان صاحب الكفاية
ان الكيس اثنين ونحو واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء ان دلالة الكلام عليه بل ادركه الفصل
نحو واحدة مثال للوصف المذكور في المسائل ان كل من اثنين وواحد وصف صاعدي للبيان
التفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير
بجناحه صفة للطائر ليدل على ان التقيد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالتساوي في
في ان الوصف بينهما للبيان وتفسير فان من حيث انه في الاله اثنين والاله واحد للبيان ان التقيد
العدد دون الجنس في دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه للبيان ان التقيد الى الجنس دون العدد وتفسير
هذا البعث على ما ذكرت مما لم يرد عليه للمصنف وبه تبين ان الخلاف بين صاحب الكفاية
المفتاح والمصنف على ما تراه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان
قوله الصفة مانع يدل على ما نقل عن ابن ابي جب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنين والوحدة
في متبرعها لكونها وصفين بل ذكر الدلالة على ان التقيد في متبرعها الى احد فرعية اعني الاثنين والوحدة
بجزء الاخر اعني اجنسية فكل منهما مانع غير صفة بوضع متبرع فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان
ان لم يذكر الاليل على معنى في متبرع فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانه البتة تكون تخصيص
او يدح او نحو ذلك وان اراد انه ذكر ليدل على ان المعنى ويكون الغرض من دلالة عليه شيئا او تخصيص
والاكيد وغيره فينبغي ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنين والوحدة فيكون الغرض من هذا
بيان المقصود وتفسيره كما ان الواجب ذكر ليدل على معنى الدבור والغرض منه التاكيد بل لا يكره
عند المحقق الا يرى ان الكلام جعل من الوصف ما هو كاف وموضع ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال
واما انه ليس بجعل فظا هرا لا يقدم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لان ان المبدل كسب صفة بتمام
المبدل منه الى ما ذكر صاحب الكفاية في قوله تعالى وجعلوا الله شركا بهم ان الله شرعا معقول لا جعل

بدل من شره و معلوم انه لا سني لقرون و جبره انه اجتناب بل لا يسجد ان يقال الا و لا انه بدل لانه المقصود
 بالنسبة او انتهى انما هو عن تقي ذال اثنين من الالوه على امر تقديره و اما لا بدل منه اي من السند اليه و لا
 اشعار بان السند اليه هو المبدل منه و هذا بانظر الى الظاهر حيث يكون الفاعل في جملته انحرافا عن
 و لا فالسند اليه في الحقيقة هو المبدل و في لفظ الفتح اي الى ذلك فلزيادة التفسير نحو جاز انحرافا
 في بدل الكل و هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه و ان كان معنوها متساوية و جاز ان تقدم
 اكثرهم في بدل البعض و هو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه و ان لم يكن معنوها متساوية
 فنحو اليه انما اذا اختلف بدل يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق
 عليه اليه و سبب زيادته في بدل الاشتمال عليه كما شتمال الطرف على المطوف بل من حيث كونه
 عليه اجمال و متساوية له بوجه ما بحيث يقع النفس عند ذكر المبدل منه مشوقة الى ذكره مستقرة له
 مبنية و متفصلة اجمالا و لا دكت عن بدل اللفظ لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال ما زيادة
 التفسير و في التوكيد للتفسير قلت قد افاد هذا من لفظ الفتح على عادة افشانه في الكلام و هو من صفته
 المصدر الى المصدر او اضافة للبيان اي الزيادة التي هي التفسير و التفسير فيه الاية الى ان المبدل
 هو المقصود بالنسبة و التفسير زيادة يقف بالنتيجة بخلاف التوكيد فان المقصود منه نفس التفسير و بان
 التفسير بدل الكل في كل ما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى حراطين الذين انتم عليهم فائدة
 المبدل التوكيد لانه من التثنية و التكرير و الاشعار بان الطريق المستقيم بيانه و تفسيره مراد المفسر و في بدل
 و الاشتمال باعتبار ان المتبوع شتمل على التابع اجمالا و لا في تكرار الا في البعض فظا هو اما في الاشتمال
 فبأن المتبوع فيه كسبان يكون بحيث يطبق و يراد به التابع كواجبين زيدا اذا عجبك علم بحذف ضربا
 اذا ضربت عنه منه فنحو جاز زيد عنه او اخره او حاربه بدل اللفظ لا بدل الاشتمال على ما يشترطه كلام بعض النحاة
 ثم بدل البعض و الاشتمال لا يكون عن اليفاض البتة لما فيه من التفضيل لبدل اجمالا و التفسير لبدل اجمالا و قد يكون
 بدل الكل و اليفاض و تفسيره كما مر و كان ان حسن ان يقال لزيادة التفسير و اليفاض كما وقع في الفتح و اما
 اي جملته معطوفا على السند اليه لتفصيل السند اليه مع اخصار نحو جاز زيد و عرو فان فيه تفضيل للفاعل
 من غير انه في تفصيل الفعل او الواو اما هو اللفظ المطلق اي مشبوت الحكم للتابع و المتبوع من غير فرض تقدم
 او تأخر او معية و اخصر من يتردد مع اخصار من نحو جاز زيد و جاز عرو فان فيه تفضيل للفاعل على
 من غطوه

وهو الذي لا يكون عين المبدل منه
 و لا العوض له و يكون المبدل منه متساوية

من غطوه

من عطف الجملة أو تفضيل المسند بأنه قد حصل من أحد المذكرين أولا وعن الآخر بعده متراخيا أو غير متراخيا
كذلك أي مع اختصار واخر زب نحو جان زب وعرو بعده يوم اوسنة وما شبه ذلك كوجان زب فمروا ثم مراد
جان القوم حتى خالده فمعه اثنته تترك في تفضيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء بدل على ان لا يسم الفعل
لتابع بعد ما يستلزم بالمتبوع ما مهله وثم كذلك مع مهله وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينفي شيئا
فتنفي الى ان يمنع ما بعده والعقبة ان المعبر في ترتيب اجزاء ما قبلها ذهبا من الاضعف الا ان لا يكون ولا
يعتبر الترتيب الخارجي لمجرد ان يكون ما يستلزم الفعل لما بعده قبل ما يستلزم الاجزاء الاخرى كومات كماله حتى اوم
او في اثنا عشر كومات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جان القوم حتى خالده اذا جادك مما يكون
خالد اضعفهم او اقربهم فتنفي تفضيل المسند في حتى انه يعتبر في الدن من تعلقه بالمتبوع او لا وبان مع ثانيا باعتبار
اخر اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفضيل المسند اليه
بأنه ان الحسن ان يقول او تفضيلها ما قلت ذكر الشيخ في دلائل العجز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تفضيل
يترجم الى ذلك السقيفة وكذا الاثبات وجملة الارادة ما من كلام فيه امر زب على مجرد اثبات ان شيئا او نفيه
ال وهو الفرض انما هو المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى التمسك فيه انتهى كلامه ففان نحو جان زب فمروا
ويعود الفرض انما هو المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى التمسك فيه انتهى كلامه ففان نحو جان زب فمروا
الترتيب والتعقيب يكون العطف لا فاة تفضيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جان زب فمروا كان نقيا لمجي
عقيب مجي زب ويقتل انها جادك معا او جادك عمرو قبل زب او بعده بجهة متراخية فان قلت قد يبي
العطف على المسند اليه بان من غير تفضيل للمسند نحو جان زب الاكل فاشرب فاننا لم اذ كان الامر
واحد قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلما
ولانه فينا ذكر على انه يلزم ان يكون تفضيل المسند او رداس مع من الخطر في الحكم الى الصواب وسببي
في حقيقة في كتب القصر نحو جان زب لا عمرو لمن اعتقد ان عمرو جادك دون زب او انها جادك صوابا
وما جان زب فمروا لمن اعتقد ان زب جادك دون عمرو كذا في المفتاح والاصحاح ولم يذكر الله
لكونه مثل لانه الرد الى الصواب الا ان لا ينفك الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يبي المتتابع
بعد نفيه عن المتبوع وهذا كونه في الكلام العناية ان كان في ما جان زب فمروا لا ينفك عنهم المطالب ان
عمرو ايضا لم يجز كزب جادك ما يستلزم بهما وحيث لانه لا سبيل الى التمسك في تهم يتولد من الكلام

المتقدم منها شيئا بالاشتراك وذا يصح في انه انما يقال ما جاز زيدا لكن عرو لمن اعتقد ان الجي منف عنها
 جيبا لمن اعتقد ان زيدا جازك دون عرو على ما وقع في الفتح واما ان يقال لمن اعتقد انها جازك على ان يكون
 مقرا واذن لم يقل به احد او حرف الحكم عن الحكم عليه الى آخر نحو جاز زيدا بل عرو واما جاز زيدا عرو فان بل
 من ضرب عن المتبوع وحرف الحكم الى التابع ومنه الاضرب ان يجعل المتبوع في حكم السكرت عنه محلي
 ان يابس الحكم وان لا يابس فهو جاز زيدا عرو محلي زيدا وعدم مجيبه في كلام ابن ابي حبيب انه يقتضي
 عدم الجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاز زيدا بل عرو فهو قيد عدم مجي زيدا قطعا واما المنق في الجهر
 على انه يقيده ثبوت الحكم لتتابع مع السكرت عن ثبوته وانقائه في المتبوع فمضي ما جاز زيدا بل عرو ثبوت
 الجي لعرو مع احتمال مجي زيدا وعدم مجيبه فيقتضي انقائه الحكم من المتبوع قطعا حتى يقيده في المثال المذكور
 مجي زيدا البتة كما في كذا وهذا يشترط كلامهم في تحت القصر وذهب الجهر وانه بعد انقائه يقيده في الحكم عن التتابع
 والمتبوع كما سكرت عنه او الحكم متحقق الثبوت لا فمضي ما جاز زيدا بل عرو بل ما جاز عرو فمضي مجي عرو متحقق
 ومجي زيدا وعدم مجيبه على الاحتمال او مجيبه متحقق فصرف الحكم في المشتبه فيكون كذا في المنق على ذهب الجهر واما
 على ذهب الجهر فقيده اشكال فان قلت قد صرح ابن ابي حبيب بان بل في المشتبه مطلقا وفي المنق على ذهب
 الجهر لا يقع في كلام فضيل فكان الال واما تركه كيدل العطف وقلت معارض بالذكرة بعض المحققين من النسخة ان
 بدل العطف مع بل فصيح مطروفا كلامهم لانها موضوعة لتذكرك مثل هذا العطف او انك من الحكم اليك
 اي التتابع الحكم الال مع ذلك نحو جاز زيدا عرو والاولا بهام نحو انا واما حكم على ابي او في مثال مسين او
 للتخيير او لا باهة نحو ليدخل الدار زيدا عرو والفرق بينهما ان التخيير يقيده ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف
 فانه يجوز فيها الجمع اليه لكن لا من حيث هو لول اللفظ بل كسب ارجح وما عده السكاك من حروف العطف
 اي المفردة والجهر على ان ما بعد العطف بيان لما قبلها ووظيفتها تفسير التفسير المحذور من غير عادة الجاهل
 المنقل المرفوع من غير تأكيد او فضل يعقوب ذهب الجهر وذا انزع لاطا بل تحته واما الفضل اي نقض المسند اليه
 لتفسير الفضل واما جملة من احوال المسند اليه لا يقرن به او لا ولا في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ
 له وهذا اول من قول من قال لا نه تخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبار الراجحة الى المسند اليه
 لا نأقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هما هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجبه بحيث لا يوزع
 قال انه تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصل فقر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند

ان التحقيق ان فائدة ترجع اليها جميعا لا يمكن ان يكون احد من محضها ومقصودا وان لم يخصص به ومقصودا عليه
فبتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القيام ان القيام بمقصود
على زيد لا يتجاوز الى غيره ولهذا يقال في تأكيد لا عرو فان قلت الذي سبق الى العلم من تخصيص المسند اليه
بالمسند هو مقصود على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب
استدل في ان صلاح على ان يكون المقصود هو المذكور لعله اياها على طريقه قولهم حضرت فلانا بالانكاد
ذكره دون غيره وجعله من بين الاشخاص محققا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يقع
بكونه مسندا اليه محققا بان ثبت له المسند وهذا معنى لقصر المسند عليه لا يرى الى قولهم في اياك فبعد معناه
تحقق بالعبادة ولا بعد غيرك ومن الناس من زعم ان الفضل في يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون
لقصر المسند اليه على المسند في يدل عليه كلام صاحب الكف في قوله تعالى وادع اليك هم المفلحون حيث قال
ان معنى الترفيع في المفلحون الادارة على ان المستعين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم
لصورتوا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعودون تلك الحقيقة انتهى كلامه فرغنا ان معنى لا يعودون تلك الحقيقة
انهم مقصرون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منتهى عدم التدرج في هذا
العلم وقلة التدرج في الكلام اما اوله فلان هذا اثر الى معنى آخر للجملة المعرف باللام اورد الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للجملة المعرف باللام معنى غير ما ذكره في تيفاشل قوله هو البطل
الهامي لا تريد به انه البطل المهور ولا قصر حسن البطل عليه سبحانه وتعالى بل تريد ان نقول
لصاحب كل سمع بالبطل الهامي وهل حصلت معنى هذا الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يسمي
ان يقال ذلك وفيه فان كنت نصرته حق نصرته فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وادرك
وطريقه طريقه قوله بل سمع بالاسم وهل تعرف حقيقة فريده هو هو بعينه هذا الكلام واما ثانيا فلان
صاحب الكف في انا جعل هذا المعنى الترفيع وفائدة لا معنى الفصل بل صرح في هذا الآية بان فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفضل قد يكون للتخصيص اي لقصر المسند على المسند اليه بخلافه
افضل من عرو وزيده هرفا وم الاسر ذكر صاحب الكف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة عن عباده
والناكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصل بدون ما يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو انكم هو القوي

واجب هو الحال أي لا كرم إلا التوسل ولا حسب المال قال أبو الطيب إذا كان الشاكر والاشكر ^{لحيوة} واجباً
 هي الحكم أي لا حيوة إلا المحامد وأما تقديم أي تقديم المسند إليه على المسند فان قلت كيف لطلب التقديم
 على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر للمحال لا للعارة مكانه قلت التقديم
 ضربان تقديم على نية التناهي كقديم الخبر على المبتداء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يقع له مع التقديم
 اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم والتقديم لا على نية التناهي كقديم المبتداء على الخبر والفعل على المفعول
 أن تقدم على رسم تقدمه تارة على الفعل فتقبله مبتدأ ونحوه قائم وترفعه تارة فتقبله فاعلاً نحو قائم
 وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني والمراد صاحب الكشاف في أنه هو الضرب الأول وكلامه أيما مشعرين بأصل
 التقديم على الضرب الثاني فليكون ذكره أي ذكر المسند إليه أهم ذكر الشيخ في دلائل الخوارزمي ما لم يخدم اعتباراً
 التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفهم وجه العناية بشيء ويوفى وتضمن
 كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم
 هذا الكلام ولا جل هذا الشرح المصاعل في التفضل وجه كونه أهم فقال إنما لأنه أي تقديم المسند إليه الأصل
 لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فحقه وإنه النقط أيضاً يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
 ولا مقتضى للعدول عنه يعني أن يكون التقديم هو الأصل إنما يكون سبباً لتقديمه في الذكر إذا لم يكن معه
 ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو الأصل يقتضي العدول عن
 ذلك الأصل كما في الجملة الفعلية تقديم المسند إليه لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وكذا الكل ما كان
 موضعاً فإنه يقتضي تقديم المسند على ما يسمي تفضيله وأما ينبغي الخبر في ذهن السامع لأن في المبتداء شيئاً
 ومنه إذا كان حق الكلام لتحويل المسند إليه ومعلوم أن حصول الشيء بعد الشوق الذي وقع في النفس
 كقولهم أي قول أبي العلاء الموعى من مقيدة يرتفع بها فقيها حنفياً والذي حارت البرية فيه
 حيوان يستحدث من جهاد يعني كبرت البرية في المعاد الجباً والنشر الذي ليس منفع في ذنوبه
 إبرار من موارث كيف تقي من الدفات كذا في ضام القط وقيل ما من أمر الله وأصطفى الناس
 فذرع إلى ضلال ولا يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وهذا تبين أن ليس المراد
 بالجهاد الاستمات من الجهاد آدمي ولا ناقة صالح ولا ثمان مائة عم ولا التفتيش على ما وقع في
 الشروح لأنه لا يناسب السيات وأما التبجيل المارة أو المارة للتفادول أو البطر نحو سبعة

دارك والسفاح في دار صدقك اما الالهام انه لا يقول عن احوال اوان يستدبه واما نحو ذلك من
اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسي عنه او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ونحو ذلك
على ان المطلوب انما هو الاتفاق المسند اليه بالسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدره عنه لقوله تعالى
يرثب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حاله في له على سبيل الاستمرار كذب قولك يترثب الاله
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اوله ان كونه متصفا بالخبر
يكون هو المطلوب لان نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ والخبر الثاني في الاخبار والمصالح من انما
اليها معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر لصوره لا يقتضي المطلوب بمجته اجتهاد انما يكون لفظ
لا تصور اوان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا في اثبات وقوع الثرب مثلا فليصح ما سياتي في احوال
مستلقات الفعل انه لا يعترض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الثرب مثلا
نعم لو قيل على المفتاح لان ان التقديم وخلافه دلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه فعل المضارع كما ستره
في بحث لوان شرطية ان الله تعالى كان وجها ومثلا لافادة زيادة تخصيص كقوله متى تهرزني قطف
بجدهم سيف فانه عواقبهم سيف جوس في مجازهم ان وان صيف الم فم خوف الم اذ هم خوف كذا
في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا التفسير للشيء باعادة لفظ
بنه واعترض ان اللفظ بان كونه التقديم مفيد للتخصيص مشروط بكون الخبر لفظيا على ما سياتي في
حاشيتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خوفه جمع خاف بن حيف واصيب بفتح هذا الاشتراط للتحقيق
ايه التفسير بالخبر في قوله تعالى واما انت عليا بعزير واما انت عليم بركيل واما انما لطار والذين
ونحو ذلك مما اخبر فيه صفة لا فعل وفيه كذا لظهور ان المحصر في قوله فم خوف غير مناسب للقيام واجب
ايها بانه لا يريد بالتخصيص كذا المحصر بل التخصيص بالذكر الذي في رايه في قوله واما انما التخصيص لذكر
المسند اليه فاني ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه ليس وهذا اسد يدكن
بيان كون التقديم مفيد لافادة التخصيص نوع خفاء وقال الشيخ عبد القاهر قد اورد في دلائل
العلماء كلاما حاصلا ما يشي رايه المصنف رحمه الله بقوله وقد تقدم المسند اليه لبقية التقديم كخصه
بأنه الفاعل اي قصر الخبر الفاعل عليه والتقديم باللفظ مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وحاشا
المفتاح قائل بالخبر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو واما انت عليا بعزير ان اولي عرف الف

اي الكائنات المسند اليه بعد حرف النفي بعد فصل من قولهم فلان وكيك اي قرب منك نحو ما انا قلت
 هذا اي لم افقه مع انه مقول لغيري فالقديم يعني في الفعل عن المذكور وثبوته لغيري على الوجه الذي
 نفي عنه من العموم والمخصوص فلا يقال هذا الا في شئ ثبت انه مقول لغيرك انت تريد نفي كونك
 القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من هو اك قبله لان التحصيل انما هو بالنسبة الى من هو
 الما طلب به كمنه في القول او انفرادك به دونك بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولا
 التقديم يعني التحصيل ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا لا يعني لان مفهوم
 الاول اني ما انا قلت ثبوت قابلية هذا القول لغير المستقيم وسقوط الثاني اني ولا يعني نفي قابلية
 الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يفر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم
 الا اذا قامت قرينة على ان القديم لغرض آخر غير التحصيل او اذن الما طلب بك طين فاسد من جهة
 انك قلت هذا القول وانما انك تعتقد ان قابلية غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلته
 ولا احد غيري نقدا الى انك نفس الفعل فتقدم المسند اليه لطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن التماز
 كما في هذا المثال كخلف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا يعني فانه لا يصح ولا ما انا ربيت احد الاله
 يعني ان يكون انت ان غير المستقيم تدري كل احد لانه قد نفي عن المستقيم الروية على وجه العموم
 المقول تنبى اليه ثبت لغيره ايضا على وجه العموم لا تقدم قال المصنف لان المنفرد هو الروية الواقعة على
 كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يعني التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي
 عن المذكور وفيه نظر لا ما لا ثم ان المنفرد هو الروية الواقعة على كل احد من الناس بل الروية الواقعة
 على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يعني السلب الجوهري لان الروية الواقعة على كل
 لا يمانه اثبات الروية الواقعة على البعض والثاني يعني السلب الكلي لوقوع الكثرة في سياق النفي ولهذا
 حكمه كغير من الناس على انه مهورس الكاتب والحداب انما ربيت كل احد واعتذر عنه بعضهم لوجوه
 انه مبني على ما ذكره اية اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزة بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل
 فيزعم ان يكون ما انا ربيت احدا روا على من زعم انك ايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل
 والثاني ان احدا يستعمل مبني اجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير اجمع اليه في قوله تعالى لا تفرق
 بين احد من رسله وما منكم من احد عنه حاجز بين وفروقه في قوله تعالى لستم كما حد من السما

جماعة من جماعات الساء و عدم جريان هذه الظام في كل مرة منفية يدل على ان هذا ليس بشيء على
 مرة قد وقت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه يجب وضع النفي لانه قال
 اسم لمن يصلح ان يطالب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقبل مراد به مبنى على ان احدا
 اسم في معنى الواحد لا يتميز بتغير الموصوف فيميز ان يعتبر موصوفه مفردا او مشى او مجرعا مذكرا او مؤنثا
 اى احدا من الامداد او المشيات او الجماعات واذ كان احدهما بمعنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
 جميع الناس ويلزم الجمع المذكور وكما جازى من ان هذا الاستماع جاز في نحو ما انا رايت رجلا وما
 اكلت شيئا وما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي مرة على ما يجب فيكون له خصيصة
 لفظ احدا اثره ايضا يميز ان يكون احدهما مبدل الهمزة من الواو مثل قوله تعالى هو الله احد
 لا يكون بمعنى الجمع ولا سلم فيكون المعنى ما انا رايت جميعا من الناس والمنفي حينئذ هو الروية الواقة
 على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية الواقعة على كل احد نفي
 العموم الذي هو سلب جري في قوله ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب
 كل وخصيصة بالمكتمل يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم
 احدا و عدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل كيفية ان يكون راى احد الا ان
 سلب الكل يرتفع بالباب الجزى لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزى فيصح ان الروية الواقعة
 على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لما نقول المعبر هو المفهوم الصريح وال لازم استماع ما انا رايت
 زيد الا ان نفي ضرب زيد يستلزم نفي القرب الواقع على كل احد ويلزم الحال المذكور وتبين ان خفا
 المعلوم ما يشي لا يجب اخصا ص لازم بل جاز كونه اعم قال الفاضل العلام في شرح المفتاح ان المفعول
 في قوله ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون مستقرا على ما ذكره
 و هو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا القام انا يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر
 فيلزم ان يكون تابع من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين السكك والما طين
 ما انا فقام وان خفا فافان اذ لا اختلفا عما د خصوصاً لم يكن الخطا في الفاعل فحسب القصر بخلافه
 واعرض عليه بعض المحققين بان اباة بعد تبيين الفاعل هما هو السبب الكلي اعني عدم الروية
 من الناس فوجب ان يكون الخطاب مستقرا ان لم يرا احدا من الناس و احاب في ذلك لكنه

احفظ في تقييده فرغم انه غيرك ادانت بشارة الغير فنفتت وهم وصحت في نفسك السلب
 عدم اوجه احد من الناس او اذ اختلف الفعلان اياها با وسلب لم يكن احفظ في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات
 الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشأها انهم لم ينفوا على حاصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين
 تقديم السند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقدمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص
 فنجعلوا التخصيص في نحو انا اكلت كذا مثله في نحو انا ما اكلت كذا وليس هذا اول قارورة كرت في
 الاسلام فنقول محصل كلامه انه اذا قدم السند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكم المشتب بانه
 تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص فقط
 لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما اكلت في حاجتك عند قصد التخصيص انا يقال لمن
 عدم سعي في حاجته واصحابه لكنه احفظ في فاعله الذي لم يبع فرغم انه غيرك ادانت بشارة الغير
 ان قولك انا ما اكلت في حاجتك انا يقال لمن اعتقد وجود سعي واصحابه فيه لكنه احفظ في فاعله
 سعي فرغم انه غيرك ادانت بشارة الغير واما نحو قولك انا ما اكلت في حاجتك فهذا ذكره الشيخ
 انا يقال لمن اعتقد وجود سعي واصحابه لكنه احفظ في فاعله فرغم انه انت وهذا هو
 الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل فقط على الوجه الذي ذكر في النفي ان عام مقام وان خاص في
 قال الشيخ اذا قلت انا ما اكلت هذا كنت نفيت ان يكون الفاعل لهذا القول فلو كانت الساطرة
 في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يبع ان يكون النفي عام وكان خلف من القول ان تقول انا ما اكلت
 شرا فاما انا اكلت اليوم شيئا ما انا اكلت احد من الناس لا يقتضيه ان يكون انت ما قد قال كل
 في الدنيا والكل يشك بركل وراي كل احد من الناس فنفتت ان يكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد
 المخاطب ان هناك ان لم يقل شرا فاما لم ياكل اليوم شيئا او لم يرا احد من الناس واصحابه
 ذلك لكنه احفظ في تقييده فرغم انه غيرك ادانت بشارة الغير فها هو ان تقول له انا ما اكلت شرا
 فاما انا اكلت اليوم شيئا انا ما اكلت احد من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا
 الذي لم يقل شرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم يرا احد من الناس لان الادام
 هذا التخصيص ان لا يصدق هذا المصنف على الغير وكيف فيها ان يكون احد قد قال شرا والكل شيئا
 وراي احد ولا يصلح في هذا المقام ان يقال انا اكلت شيئا ما انا اكلت احد الا انه لا يكون عند

القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النسخ من العموم والخصوص ولم يقل احد ما به يستعمل الرفع على
اصحاب في الفعل واحفظ فيمن تقع عنه الفعل فرغم انه غير المذكور وحده ادبث ركة المذكور كما اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النسخ جميعا بل الواجب فينا على حرف النسخ ان يكون الخي ط م ص باء عطاء
ان فاعله هو المذكور وحده ادبث ركة البز فليقل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقضي ان يكون
ان في غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المشتق منه مقدر عام ينبغي ان يكون في المشتق كرك
لي تقدم وفي هذا اثبات الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاك وغيرهما حيث عدوا اسما عا ما انا ضربت
الا زيدا بان نقض النسخ باليقضي ان يكون ضربت زيدا وتقدم التفسير والادلة وحرف النسخ يقضي ان
لا يكون ضربت بمعنى ان عدته اسما عا ما ذكرناه لا ما ذكرناه لا ما لا نام ان ايد، التفسير حرف النسخ يقضي ذلك
جوابا انه قد سبق ان مثل هذا المعنى القديم المسند اليه والادلة وحرف النسخ انما يكون اذا كان الفعل المذكور
بينه ثابته متحققا متفقا بينها وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون الخي ط م
مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدازيه الخطي في اعتقاد ان فاعله انت فتقصده الى الصواب
بذلك ما انا ضربت الا زيدا لانه يقع ان يكون انت الفاعل لا يقع الفعل يقع ان ذلك الضرب الواقع
على من عدازيه اسم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
قدرة ونفيت ان يكون فاعله فلا يكون زيد مصروبا لك ولا يترك ايضا وهذا كحقيق ما ذكره العلامة
في شرح الفتح ان القديم يقضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك
فيما قلنا بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النسخ لا يترجمه الى ضرب معين ولا يكون في الضرب محمولا على
اذا و غير زيدا والاثبات ان زيد فينتج الترتيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على
عدازيه والاخر على زيد وقت المناظرة في فاعل الاول فتفاه المتكلم عن نفسه وابته بغيره فيزم
ان لا يكون زيد مصروبا بهذا الضرب الذي نوظفه فاعله ولا يزم ان لا يكون مصروبا به اصلا لان القول
المنقضى بان هو في الضرب الذي وقت المناظرة في فاعله يكون هو ثابته زيدا ونسقا عنه وهذا
وعندي ان قولهم نقض النسخ باليقضي ان يكون ضربت زيدا احدا بان يعرض عليه فيقال ان النسخ لم
يترجم الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والمفعول المذكور هو الضرب الذي
اشتهى منه فالاستثناء اما هو من الاثبات دول النسخ فلا يكون من انتقاض النسخ في شيء اذا ثبت

است الذي ضرب الدرية انما كان اعتقاد ان ما ضرب كل واحد الايد او انت ذلك الذي فقيت
 ان يكون انت ذلك الذي واعلم ان ما ذكره المصنف ليس من الغالط في مجرد التعليل بل يظهر ان ما ذكره
 قولنا ما انا قرات القرآن السورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف في الجواب ان يكون احد قراء
 كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعدم شغل هذا لا يقتضيه ان يكون الفاتحة متروكة للمصنف غير متروكة لما
 هو منه اكمال وان عطف على ان في حرف النون والمضى ان ولا المسند اليه المندم حرف النون فهو بعيد التخصيص
 سواء كان مسكرا او موحدا فمفرا كان او مضرا وان لم يل حرف النون في الكلام في اصل نحو انما
 او يكون لكن قدم المسند اليه على النون والعقل جميعا نحو انما كانت فقد يعيد التخصيص وقد يعيد التقوي واليه
 انما رقبته فقد بانه اي التقديم للتخصيص او اعطى من نعم التفرد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي خبر
 النون او نعم مث ركبته اي الغير فيه اي في خبر العقل نحو انما سميت في حاجتك لمن نعم ان غيرك انفراد
 بالسن في حاجته او كان مث ركبته فيه يكون على الاول فقر قلب وعلم ان لا فقر افراد ويؤكد على الاول نحو
 لا غيري مثل لاديه ولا عدول من سواي وما شبه ذلك وعلم ان لا فقر وهدى مثل شرفا او مستصدا او غير
 شارك ونحو ذلك بان النقص من التاكيد دفع شبهة حاجت قلب السمع والشبهة في الاول ان الضم
 صدر من غيرك في ان لا انه صدر منك بركت النون والاول صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري
 دفع ان لا في نحو وهدى دون العكس وقد بانه تقوي الحكم وتقريره في ذهن السمع دون التخصيص نحو وهدى
 يعطى الجوزيل فقد الى فقره في ذهن السمع وتحقيق انه يعطى اعطاء الجوزيل لاني غيره لا يعطى ذلك ولا
 تقوية كقولنا انما ذكرنا في باب كون المسند جهة وكذا اذا كان الضم شافيا فقد يات التخصيص
 انت ما سميت في حاجتي فقد الى ان تخصيصه بعدم السمع وقد يات للتقوي ولم يثقل المصنف الابه برفع
 عليه التفرد بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه على الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت ولا تكذب فانه اشتد لفظ
 الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع انه فيه تأكيد ولذا ذكره بلفظ كذا لانه تأكيد المحكوم عليه
 لا الحكم لعدم تكرره فنقولنا لا تكذب في الكذب عن الضمير المستتر وانت موكولة على معنى ان المحكوم بنفي الكذب
 وهو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي انكم فيها مسند الى الضمير
 وانما اسندته الى الضمير على سبيل التميز او السهولة والسيان وليس معنى ان في الكذب محض فيه فليقتل
 كذا قولنا سميت امانا في حاجتك لا يعيد التخصيص ولا التقوي بل يعيد صدق السمع من المسكلم نفسه من غير

تجزؤا و سهوا و نسيان و هذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سميت في حجة
او سميت انما في حجة كسب ان يكون عندك مع وجود شيء في حجة وقد وضع خطا منه في فاعله فقصده
الخطا و بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء و مفيد السمع صدور شيء في حجة منك غير مشوب بتجزؤا و سهوا
نسيان اي في الفاعل مع ذلك لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص و انما
النسيان بالمثل ان فيه لانه ممكن الاشتباه و انما العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجزؤا و سهوا و نسيان
ما لا يترك النظر فيه غير الا على السبب و ذلك انه قال الفرض انك اذا قلت ابتداء اي من غرة علم
المخاطب بوجود شيء منك سميت في حجة او سميت انما في حجة لتفديه و وجود الشيء منك مع من غير انك
تجزؤا و سهوا و نسيان كذا في الوقت في الابداء و لا فائدة و وجود الشيء او لانه الابداء انما سميت في حجة
لا يصح الا بالانكسار تجزؤا و سهوا و نسيان اما الاول فلان قولك انما سميت انما يستعمل ارد انما في الفاعل لا فائدة
و وجود الشيء فاذا استعملته لا فائدة و وجود الشيء فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا و باعتبار معناه
فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيان ان عرف ذلك و اما الثاني فلانك اذا قلت انما سميت في حجة
لانه الابداء بل عند مخاطبة الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على انه لغوا و لا يشترط ان كان نسبة
الى الغير بل كما ان تجزؤا و نسيان سهوا و نسيان كما تجزؤا و سهوا و نسيان على الاول من المتكلم و على الثاني
من المخاطب ثم بني على كلامه هذا ما بني و الشجرة تبين عن الثمرة هذا الذي ذكر من التخصيص اذ انني الفعل على حرف دان
بني الفعل على متكررا و التقديم و البناء على المتكرر تخصيص الجبس و الواحدة اي بالفعل كجزء من اجل حجة في الامارة
فيكون تخصيص جيب اوله و جيب يكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع المقصد
الى احدهما دون الآخر فيفسر ذلك ان حرفان لم يدخل في المقصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ و اصل الشك ان يكون
لواحد من الجبس يقع المقصد بهما و ارة الى الجبس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت لم
حسبه ارجل هو ام امة و ارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من امرين جيب ارجل و لم يرد
ارجل هو ام ارجل ان اعتقد انه رجلان و لفظ دليل لا يحجز مفعول عن انه يدخل في تخصيص الجبس تخصيص
الشيخ كجزء من اجل حجة في السنة ان ابي من جيب طال ارجل لاس جيب قصارهم ثم في الكلام المص انه اذا بني
الفعل على متكرر فهو تخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشتر بالوقوف بين البناء على المتكرر و البناء على المتكرر بل
في مراضع من دليل الدعوى الى ان البناء على المتكرر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجبس و لا

کند

كقولنا رجل جابنا على امران معناه رجل جابنا لامرأة اولاد جلان ودون قولهم شراهم ذاناب فان فيه ما ناس التخصيص
 اما على التقدير الاول اي تخصيص كمن قد امتنع ان يراد المهر شراهم لان المهر الذي ناب لا يكون الا شراهم الاظهر ان المهر
 لا يحقره ولا يفرقه واما على التقدير الثاني اي تخصيص الواحد من الاولاد فليس هو اي هذا المهر يفرق عن مطلق شراهم اي يراد
 استقال قولهم شراهم ذاناب لانه لا يتعلق عند الفصد الى ان المهر شراهم واحد لا شراهم وهذا ظاهر واذ قد صرح الامة بتخصيصه
 حيث ناولوه بما هو ذاناب الا شراهم فارجع الى وجه الجمع بين قول الامة بتخصيصه وقولنا بوجوده من التخصيص تقطع
 شان الشراهم كغيره اي جعل التفسير للتعظيم والتمويل كما دفعه سبكه المسند اليه ليكون المعنى سرفطع عظيم اهر ذاناب لا شراهم
 فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب الا شراهم فطعن فيكون تخصيصا نوعيا واما في انما منع من التخصيص كمنسب والفردي وبيان الترتيب
 بين الكلامين بهذا الوجه لا يجد حجة كونه محتمة بالوصف المقدر المستفاد من التفسير لان الامة قد صرحوا بالتخصيص فمبني على
 حيث ناولوه بما هو ذاناب الا شراهم فبقيل ان يقول بعد ما جعل التفسير لتفطع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه
 في الاصل موقفا على انه فاعل من فطع كما هو ذاهب ليعيد المعنى في الترتيب والكرة الموصوفة يجمع وقوعها متداخلة كما
 قد يقع فيه انما تب ذلك الوجه البعيد كما لا يقع في الموقف لصحة وقوعها ولا دفع لئلا بان يقال انه اشتراط اعتبار التقديم
 والتأخير في اداة التقديم كغيرهما ليس مستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التفسير بالوصف
 يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طيل جانب معناه لا قصير من غير تقدير كونه موقفا يدل على انه قال بالتخصيص
 المعنى في قولنا ما ضربت اكبر اخوك وهو في معنى ما ضربت الا اخاك الاكبر وفيه اي فيها ذهب الى انما
 وارجع به لمذهبنا نظرا الى الفاعل المفعول في المعنى كما تكيد وابدل سوا في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام
 الفاعل فاعدا والتابع تابع بل امتناع تقديم التابع لاوله واذ لم يبق على حالهما فلا امتناع في تقديمها واما ما
 فتجوز تقديم المسنوي دون اللفظي كنم لا يقال الفاعل لا يكتمل التقديم بوجه والتابع كمنه على سبيل النسخ عن الامة
 وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلق ثياب ودوله والوسن العازات الطير لا نقل لان ذلك انما يمنع تقديم
 ما دام فاعدا ما اذا جعل متبدا واقسم مقامه ضمير فتجوز النسخ في التابع دون الفاعل كنم والاستدلال بالوقوع كما
 لان هذا الاعتبار محض من ان كل ما في جرد قطيفة فتعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعدا متبدا
 واما التابع فلا يتم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل واقع كما تكيد في قوله بنيت بها قبل الحاق طيلة فكان محققا
 كنه ذلك الشرح فان كنه ما كيد لذلك الشرح والمطوف في قوله عليك درجه الله السلام على وجه ديت الحماة لو كان
 يشك الى الاموات ما يقع الا حياء بعد من شدة الكد ثم استكثرت لا شكا في ذلك كنه قبر سني را وقبر على الله

فان قوله دس كنه عطف على خبر فانا وانت وهو في فون انا قلت وانت قلت وهو قام عند قصر التخصيص
 ليس مبتدأ عند السكاك بل هو توكيد اصطلاحى مقدم واحبة فعلية وكذا الرجل على بدل اصطلاحى قلت استماع
 تقديم التامع حال كونه تابعا لما قبله عند النية ولهذا جعلوا الطير في قوله والنور الى يرات الطير عطف على النور
 لا موصوفا وانفقوا على استماع ما جازى الا انك اصد بارفع على الابدال لا تمنع تقديم البدل ومن هذا فخص بكثرة
 ودليل استماع تقديم الفاعل وهو التماسك بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله فكان مما قلنا ذلك اثر فبعد
 ثبوت كون البت ما يشهد به بحيث ان يكون كله توكيد للصيغة المستمرة في كان دلالة قوله قبل الحاق على الخبر
 فكان قوله ذلك الخبر بدلا منه وتفسيره انه لو سلم يكون شذا او مجموعا على الضرورة فلا بد من على حوزة في السعة
 سلم فيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب حوزة تقديم على الحال الصياغية قد ذكرنا انما انما يجوز تقديم المعطوف بالواو
 والفاو وثم داودا على المعطوف عليه في ضرورة الشرط وان لا يتقدم المعطوف على الحال وانما التقديم
 والبدل في السعة على المتبوع والحال على جميعا فلم يقل به احد ثم لأن استماع التخصيص في صورة اشكر اعني
توكل على الله لولا تقدير التقديم كصحة اى التخصيص لغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاك في خبرنا
 نائب من التحويل وغيرة كالتخفيف والتكثير والتعليل وغير ذلك ما يستفاد من السكاك فلو ان لم يصرح بان
 اسبب التخصيص سواء لم يكن مستلزما كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لعدا
 البتة لا يقال التكثير انما يدل على النزعة بالتهويل وغيرة واكثر ما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه
 بلى لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخص بالوصف يستحق تقدير انما خبرية لصحة وقوله مبتدأ وكالمعروف انه كتب
 ان يكون المحرر مستفاد من الوصف والافلا توجب لكلامه بل اجواب انه انما يتبع التقديم وانما خبرية صراحة المنكر
 اذ لم يقصد به التخصيص النوعى الذى يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التكثير كما في قولنا رجل جائع
 لا اراه الا رجلا من ثم لا نسلم استماع ان يراى المهر من لا خبر اذ لا دليل عليه لا عقلا ولا نقلا قال الشيخ عليه
 السلام ثم لان النسي الذى اهر من جنس البشر لاس جنس كغيره قال السكاك ويقترب من قبل هو قام زيد
 في السقوى لفضله اى قائم الصير مثل قام فيكره الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقترب دوان
 اقول نظيره لان قائم لم يتفاوت في الكاية والخطاب في الغيبة في انما قائم وانت قائم وهو قائم
 انما عن الصير في هذا معنى قوله وشبهه اى شبه السكاك قائم حانه منقضى للصير بانما عنه من جهة عدم تغيره
 في الكلام والغيبة والخطاب كما لا يتغير انما عنه نحو انما غندم وانت غندم وهو غندم ومن يصحف قوله

وشبهه مخفف ويطن انه اسم مضروب على انه مفعول معه اي تضمنه الضمير مع شبهه اي مث بهته للمعاني عن الضمير
 ان قوله ويقرب منه يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى والثاني في عدم كمال التقوى فتضمن الضمير على
 الاول وقوله وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التقصير ومن اراد هذا المعنى فيقولوا وشبهه بحر عطف على تضمنه
 ليكون اوضح ولهذا اي وشبهه بالجملة عن الضمير لم يكتم بانه مع الضمير جملته الا في هذه الموصلة كونه فيها فاعلم
 عدل به الى ضرورة الاسم كما به دخل ما هو في صورة لام التوفيق على صرح الفعل ولا يعمل قايما مع الضمير معانيها
 اي اجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايما ورجل قايما واما في كل ما كان متصفا للضمير و
 مث بها للمعاني عنه رويت فيه اجملة ان اما الاول فان جعل قايما من هو قايما في التقوى واما الثاني فانه قايما
 عليه ولا يعمل معانيها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب قايما من زيد قايما بنا وشبهه بالجملة
 لوجب ان لا يكتم بالافراد والاعراب في السند الى الظاهر نحو زيد قايما لانه كالنعل بعينه اذ الفعل لا يفتاد
 السند الى الظاهر فتأمل في السند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المقام وانما في
 حكم الافراد نحو زيد عارف لانه اي جعل قايما بالاعراب في السند الى الضمير عارف السند الى الظاهر فحكم بانه مفرد
 مثله وقال المصنف اتبع عارف عرف في السند اذا عرف الافراد اذا السند الى الظاهر مفردا ان الظاهر
 مشي اجمعوا عليه سواء لا حاصل حينئذ الكلام وما يرى تقديمه على السند كاللزام لفظا مثل وغير اذ استقلا
 على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يعني غيرك لا يجوز بمعنى انت لا تبخل وانت تجردون في الباب نحو مثل الابر
 حمل على الالهام والاشبه ويعني بالكثر هذا الناس تنجح اي لا يبرح من حاله وانما لا تنجح فالدلالة كناية عن بر
 الفعل او نفيه عن المعنى طبع بل عن الضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لم يمسده ومن هو على الضيف
 اوصافه او نفي عنه دار به انه من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب الحرف
 يفعل كذا ولا يفعل كذا لم يثبت لانه اذا نفي عنها بالطريق الاول والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن
 اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الباب لانه اذا نفي مجرد عن غير المعنى طبع مثل اثبت للمعنى طبع ضرورة ان
 مجرد موجود ولا بد له من محل يقوم به لانه اذا ثبت الانكساع للغير من غير قصد الى ان السند الى سري المستقيم
 بالانكساع ولا شك في ثبوت عدم الانكساع لا حدة لجهة ان سبب الانكساع عن المستقيم فيها قد استعمل على سبيل الكناية
 ولم يثبت ثبوت الفعل او نفيه لان ما شاذ او متاخر من الضيف اليه في قولنا مثلك لا يجوز وقوله غيري
 حجة واما المقاب فيكون كناية سببا في المقدم فالقديم ليس كاللزام عنه فقد هذا المعنى والى هذا قوله

من غير ارادة تقييد غير المتطلب بان يراد منك وغيرك ان غير المتطلب ما قل له او غير ما قل ودوله
من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ما شئت من غير ارادة التقييد اي لم يشئت من ارادة التقييد كما
تقول ضربني من غير ذنب اي ضربت من غير ان يكون ذنب كما ان ترك عيني فعل كذا معناه ان لم افعل فكذا معناه
اكثر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويترجم فيه من فيه شبهه لكونه اي يرى تقديمه كذا لازم كقول السقيم
اعرف على المراد بها اي بهذين التركيبين لانها من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واشتات الحكم بطريق
الكناية اي بلغ لي سعي والسقيم كونه معني التقييد اعوان على اشتات الحكم بطريق البانته وقوله يري تقديم
عبارة الشيخ في دلائل الامايز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يكون ان غير المتطلب الحصول المتبني
بالكناية لكن السقيم يري كما مر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه لفظي قال الشيخ ذنت اذا تضمنت
وحيث ان اليمين يقدمان ابراء الفعل اذا قصد بها هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيها اذا
لو قلت يعني كذا منك او غيرك ايت كما معنوا من جهة وميزا عن صرته ودرجت اللفظ قد
معناه ورايت الطبع يابى ان يرماه قيل وقد تقدم المسند اليه السور يكل على المسند المعنوي كقول الشيخ
اي التقديم والى على التوم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل كقولك ايت كل
فانه يعينه في القيام عن كواحد من افراد اللفظ بخلاف ما افترقوا لم يقدم كل ايت فانه يعينه في الحكم
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يعينه عموم السلب وشمول النفي وانما غير ما يعينه الاسباب العموم ولفظ
الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد وانما غير النفي عن جملة الافراد بل يلزم ترجيح التاكيد
وهو ان يكون لفظ كل مقدر المعنى اي مطلق قبله وتقرينه على التاكيد وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن
حاصلا قبله وتقرينه على التاكيد وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم
معني التوم النفي وانما غير معني التوم يلزم ترجيح التاكيد على التاكيد واللازم باطل لان التاكيد
من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة غير من صفة على الافادة فالمراد منه فانه عارض بان استعمال
كل في التاكيد اكثر فاعلى عليه راجح قدما منزع ودرسم فلم يارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام
الافادة فكان هذا التاكيد في اصل الدعوى بان استعمال يكون هذا الكلام لبيان السبب المناسبة
والا فلا يشبث النية بالاستدلال وبان اللازمه اما في صرة التقديم فاذن قولنا ان لم يترجم حجة
مهله اهل فيها بيان كية افراد الحكم عليه معذرة القول بان حرف السلب قد جعل حجة عن القول لا فيفضل

عنه ولا يمكن تقدير الالفة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الالباب السبب ولهذا جعلت مبرجة
معدولة لاسالته محصلة ولا فرق بينها عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صرح جعلها السالبة الجزئية والا
فالسالبة الجزئية اعم منها لصحتها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا ان لم يقيم مبرجة مهله معدولة
المحمول يكون معناه في القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهله المعدولة المحمول في قوة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع لم يقيم بعض الان بل هي مستلزما في الصدق لانه قد حكم
المهله في القيام عما صدق عليه الان اعم من ان يكون جميع الافراد وبعضها وايضا كان لصدق في
القيام عن البعض صدق نفية عما صدق عليه الان في المهله فكل صدق ان لم يقيم صدق لم يقيم
الان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة في الحكم عن المهله ان
صدق السالبة الجزئية الموحدة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد بان يكون
منفيا عن بعض الافراد ثابا لبعض افرادها على تقدير بل انها في الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجزا
ان يكون منفيا عن البعض ثابا لبعض الافراد وان اثبت ان لم يقيم بدون كل معناه في القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد وحول كل معناه ايضا كذلك كان كل تأكيد الاتساع في ان
ترجح التاكيد على التاميس فيسند كسب ان يكون معنى كل ان لم يقيم في الحكم عن كل فرد ليكون كل تأكيد
معنى اخر لالتاكيد للمعنى الاول واما في ضرورة التاخير فان قولنا لم يقيم ان سالبة مهله لا سورنا
وان سالبة المهله في قوة السالبة الكلية التقضية للنفى عن كل فرد نحو لاشي من الان في القيام واما قال
في الاول المستلزمة وهما التقضية لان السالبة الجزئية يقتل في الحكم عن كل فرد ويقتل نفية عن بعض وقوتها
لبعض وعلى كل تقدير يستلزم في الحكم عن جملة الافراد فاثربلفظ الاستلزام الى هذا الجواب السالبة الكلية
فانها يقتضي بصري في الحكم عن كل فرد ولا كان المقدر عندهم ان المهله في قوة الجزئية وقد حكم بها بانها
في قوة الكلية احتاج الى بيان فاثربقوله لو ردد موضوعها اي موضوع المهله مكررة غير معدولة بلفظ
في سياق النفي وكل مكررة كذلك مفيدة لعموم النفي واما قلنا غير معدولة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في
النفي انما هو المكررة التي يفيد الوحدة في الاثبات واما التي يفيد العموم في الاثبات كالمصدره بلفظ
كل فتدور ودان في سياق النفي انما يفيد في العموم لعموم النفي لان رفع الابواب السبب جزئي واذنا
كان هذه السالبة المهله في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقيم ان في الحكم عن كل فرد فاذا

فاذا اذعننا عليه لفظا كل وقت لم يبق كل ان فلو كان معناه في القياس عن كل فرد يلزم ترجيح
 التاكيد على التأسيس فيجب ان يكون معناه في القياس عن جملة الازداد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التأسيس
 كل سبب لعدم يجب ان يكون بعده لعدم السبب ليكون كل التأسيس للتاكيد وانما خبر بالعكس وذلك لان لفظا كل
 لا يكون عن افادة احد من المعنيين فلو انما واحد ما ثبتت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير
 ان يكون كل ان لم يقيم لافادة النفي عن الجملة ولم يقيم كل ان لافادة النفي عن كل فرد لزم ان يجب ان يكون
 تاكيدا محتاجا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لانه النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني المرجعية المهمة المحددة لم
 ان لم يقيم عن كل فرد في الصورة الثانية اعني التاكيد المهمة لم يقيم ان لافادة الاسناد الى ما صنف
 اليه كل وهو لفظ ان وقد زال ذلك الاسناد المعني لافادة الاسناد اليها اي الى كل ان انما صار
 اليه فلم يبق مستدا اليه فلو انما على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مستدا للمعني الى اصل من الاسناد الى
 يكون كل تاسيسا لتاكيدا لان التاكيد لفظ يقوي به يقيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في
 كل ان لم يقيم عن كل فرد لم يقيم كل ان لافادة جملة نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر فلو كان كل التأسيس
 ولما كان يقال ان يقع هذا النسخ بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نقول بان التاكيد هو
 يكون كل لافادة معنى كان حاصل بدونه وحينئذ لا يترجم هذا النسخ الى التأسيس الاخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد
 هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني التاكيد المهمة لم يقيم ان اذا فادت النفي عن كل فرد فافادة
 النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثانية اي على افادة النفي عن جملة الازداد حتى يكون معنى لم يقيم كل ان في القياس
 عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصل بدونه واذ لم يكن
 تاسيسا فلو جعلنا النفي عن كل فرد ولفظا لم يقيم كل ان لعدم السبب مثل لم يقيم ان لا يلزم ترجيح التاكيد
 على التأسيس اذ لا تاسيسا هما اصل بل انما يلزم ترجيح احد التاكيد بن على الاخر وهو اصل ان لم يقيم ان لانه
 مستدا للنفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة ايضا فكل المعنيين حاصل قبل كل فعل ايها حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
 فلو يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة ليلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لا يقال ولا قولنا
 لم يقيم ان على النفي عن جملة الازداد بطريق الاتزام وادارة لم يقيم كل ان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا
 لا نلتزم انما ان يشترط في التاكيد ان لا يكون له اول يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قول لم يقيم كل ان
 تاكيدا اسرا وجعل النفي عن الجملة او عن كل فرد ان يشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل ان لم يقيم عليه

المنفعة عن جهة الافراد تاكيد ان دلالة قولنا ان لم يتم على النفع عن الجهة بطريق التام وهو ظاهر خفي
 لطيف وكرتم بل اجواب ان نفع الحكم عن الجهة اما بان يكون منفعا عن كل فرد او بان يكون منفعا عن بعض الافراد
 ثانيا بسبب الافراد بان يكون محتملا للمعنى والمستفاد من لم يتم ان هو القسم الاول فقط فاعلم عليه تاكيد
 غيره تايسر فوجدنا لم يتم كل ان نفع عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التام واما اذا جلدنا فلفظ
 جهة الافراد على الوجه المحتمل يكون تايسر فقط لان هذا المعنى لم يكن حاصله قبله فليقل دلالة النكوة المنفعة اذا
 علمت ان قولنا لم يتم ان سببه محتمل لا مهلة كما ذكره هذا القائل لا يخفى قد سبق فيها ان الحكم مسرور
 كل فرد من الافراد الموضع لا يقال سببه مهلة باعتبار اجمال السور اعني اللفظ الدال على كية افراد الموضع
 فنقول المسطر في كتب الترم ان المهلة هي كون موصوفا كليا وقد اهل فيها بان كية افراد الموضع ان لم
 فيها ان الارباب السبب كل افراد الموضع او بعضه والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضع
 وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يتم ان انا هو توليف الكلية دون المهلة واما انه لا سور فيها فمما لا يرد
 انه قد سبق فيها ان الحكم مسرور عن كل فرد فلهذا هذا البيان من شئ يدل عليه ضرورة ولا نقى باسرها هذا الترم
 والجدد اسر السبب الكل لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الا بعضها فيها بل كل ما يدل على الترم فهو اسر السبب
 طرا وجميعه ونحو ذلك فلفظ عليه الشئ في الاشارات واهمها يجوز ان يكون مهلة التقصية وكون الموضع
 منفعة اذ اذخا الترتين عليه ان المهلة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان اذخا اللفظ
 اللام يوجب فيما وادخا الترتين يوجب تخصيصا فلهذه في لغة الرب وقال عبد الله بن عمر في تفسيره
 على تارة تكون لشئ النفع واخرى نفع الشئ الكائنات كلمة كل داخلة في غير النفع بان اذخا من الاداة
 سوا كانت معمولة لاداة النفع او لا وسواء كان اذخا فلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يمتنى المراد به وكرها
 الراجح بالاشتمال الشئ او غير فعل نحو قولك ما كل ممتنى المراد به او حاصل على النفع العجزية او التسمية او
 معمولة للفعل المنفع اما ان يكون عطف على داخلة في غير النفع واما ان يكون مبتدئ فعل عطف على اذخا من النفع
 او جئت معمولة فكما ليس بسري لان كلا من الدخا في غير النفع والنا خير عن اذخا النفع على نحو
 معمولة للفعل المنفع فلا يكن عطف عليه باذخا الاول فظاهر واما الثاني فاذخا النفع خير عن اذخا النفع اعم
 ان يقع فيها فعل نحو ما زيد كل الترم وما جاء في كل الترم وغير ذلك من الاشياء المذكورة او لا يقع نحو ما كل
 ممتنى حاصل فان حضرت النفع باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل المنفع وان جهة اعم

من اللفظ والتقدير دخل فيه التمان واياها كان فالكلام لم يخرج عن نفسه وانما وقع فيه تغييره عبارة
وهو قوله اذا دخلت كل في غير النفع بان تقدم النفع عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمته على الفعل المنفع اللفظي
فيه فانه موخر لتقدير ان مرتبة المفعول الثاني عن العامل فاقرب ان يجعل عطفه على اخرت بتقدير الفعل ويكون
المراد بعبره اخرت عن اداة النفع ما اذا لم يدخل اداة النفع على فعل عامل في كل ما يفرجه المثال المذكور والمثاني
اخرت عن اداة النفع البنية لادخل على الفعل العامل فيها او حصلت مفعولة للفعل المنفع اما فاعلا لفظيا او توكيدا
لنحو ما جاء في القوم كلهم او ما جاء في القوم وقدم انك كيد لدن كما اصل فيه او مفعولا كذلك متاخر انما لم افعل كل الدوام
او الدوام كلهم او مفعولا لنحو كل الدوام لم اخذ وترك مثال انك كيد اعني داعي ما سبق وجعل الفعل منفيا بل لان المنفع
بالقديم مفعولة عليه كذا لم دلا من على ما بين في النسخة وكذا اذا وقت مجرورا وطر فانه ما مررت بكل القوم وما مر
كل الايام ونحو ذلك في جميع هذه الضرر توجه النفع الى التناول خاصة لادخل اصل الفعل واما الكلام بشبوت الفعل او
الوصف لبعض مما اصنف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حصل عليها او على منها كقولنا
في الفعل ما كل القدم كيت وما كيت كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كيت وما كيت كل القوم فيفيد
الكناية لبعض من القوم ولو قال شربت اكلهم ليشمل ما اذا كان انجر ما جاء في النسخة ما كل سودا مرة لك ان
او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي بعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المجرول عليها او
العامل فيها كقوله ما كل ما يمتني المرء يدركه ولم اخذ كل الدوام ونحوه كل الدوام اخذنا انا وما اخذنا كل الدوام
فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض تبيينه وتعلق الاخذ ببعض الدوام بدليل انك تبارك وشبهه ادة الزوق
والاستعمال قال الشيخ اذا ما ملنا وجدنا افعال كل في غير النفع لا يصح الا حيث يراد بها كان وبها لم يكن
وفيه نظر لا ما يجده حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل كفار فرعون والله لا يحب
كفارنا ثم ولا يقطع كل خلاف ميسر فالحق ان هذا الحكم اكثرى لا كذا ولا اي وان لم تكن داخله في غير النفع
بان قدمت على النفع لفظا ولم تقع مفعولة للفعل عم النفع كل فرد مما اصنف اليه كل واذا وقع اصل الفعل
عن كل فرد كقول النبي عليه الصلوة والسلام لي قال له ذو الريدن افقرت الصلوة بالرفع لانهما فاعلا
فقرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منها لا العصر والسيان وعليه اي عموم
النفع وشمله كل فرد ورد قوله اي قول الله العظم قد اصبحت ام انما رتدي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله
على معنى لم اصنع شيئا ما تدينه عليه على من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر

الي النجم اما الصبح بالجمد ثلث فنس وجس احداهما ان السؤال باسم المنصته عن احد الادريين لطلب النعتين
بعد ثبوت احداهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فاجابه اما بالنعتين او بنفي كل منهما رد اعطاء المستقيم تحطية لرفع
اعتقاد ثبوت احداهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتها جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
الثاني ما روي انه لما قال النبي عزم كل ذلك لم يكن قال لردو البدين بعد ذلك فلم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
سلبا لما صح بعض ذلك قد كان رداله لا نافي في نفي كل منهما لانهما جميعا ادلا بآب اجزى رفع السلب الكلا السلباني
واما الصبح بشر الي النجم لانه وضع والثاني بع فيما اذا لم يكن الفعل مشتقا بالضمير ان يفسر الاسم على المفعول
كخزيرة اضربت وليس في نصب كل منهما ما يكره درنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء ما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان
النصب معينا لذلك المصوم والرفع غير معينه لم يبدل ان عن الفعل عن النصب الثاني بع الفصح الى الرفع المحتاج
الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولما قيل ان يقول انه مضط الى الرفع اذ لو نصبها لم يلحقها مفعولا وهو متع لاني لفظه
كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستقل في كلامهم الا تأكيد او مبتداء لا تقول جذا كلهم ولا ضربت كلهم ولا ضرب
بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن فقلت هذا ان الرفع في كل من على الابتداء وحذف الضمير
الجزءية على السمة اذ لا ضرورة لتجديده اليه لا يمكن ان يقول كلهن فقلت بالنصب واعترض عليه ابن ابي
نابيه مضط الى الرفع ان لو نصبها لاستغنى عنها وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم يستقل انما كبرا
او مبتداء لان قيا سها ان يستقل تأكيد لما تقدمت عليها فتمت على ضميره لان مساندا افادة الشمول والاداة
في اجزاء ما اضيف اليه وما اضيفت الى الضمير كان المحبة متقدمة ذكرها او في كلام المتقدم الاستغناء مبتداء
لان العامل فيه معنوي لا يجر جها في الضرورة عما هي لها فذلك يقال ان الامر كله له بالرفع والنصب لا يقال
الامر ان كله له هذا كلامه واما خبره فلا يقتضيه المقام لتقديم السند وسبب ما به هذا الذي ذكر من المنفرد
والذكر والاضمار والتوكيد والتقديم والاعتراف بغيره مقتضى الظاهر من احوال وقد يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر لا يقتضيه احوال رايه في موضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر السند اليه وعدم قرينة تدل عليه
وهذا الضمير عايد الى متعلق موهو في الذين بهم باعتبار الوجود كما مظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم
الماسب لوضع هذا الباب الذي هو امدح العام او ادم العام اعني من غير تعيين خصلة والتمتع بضمير بكرة
ليعلم حسن المتعلق في الذين ويكون في اللفظ ما يشر بالفاعل ولا يتيسر المختص بالفاعل في نحو نعم الرجل فلان

ثم بعد تفسير الضمير بالكرة صار قولنا ثم رجلا مثل ثم الرجل في الابهام والاحمال ولا بد من تفسير المقصود وتفضيله
بما يسمى مخصوصا بحد كقولهم رجلا زيدا واما هو من هذا الباب في احد النسخ اي قول من يجعل المحض ضميرا
محذوف واما قول من يجعل المحض مستورا ونحو رجلا جفرا والتقدير زيدا ثم رجلا فليس من هذا الباب ^{صالح} على القطع
ان يكون الضمير عايدا الى المحض وهو مقدم تقدير انا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال لفلان رجلا
الزبان ونحو رجلا الزبديون ولنا في الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالكرة اذ لا يمتنع
له حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بكونه في غير الزان كونه من خواص الترام كون ضميره مستورا غير ازا
سواء كان المفرد او لثنى او لجمع كذا سمى الاسم الجاهل في عدم التعريف حتى ذهب بعضهم انه اسم الابهام ثم ^{التفسير}
فيكون حاصله من الترام تاخير المحض في اللفظ الالاماد و هذا الاعتبار يصح تميزه بالكرة وايضا يجوز ان
يكون التميز للكرة كيد شدة في ثم الرجل رجلا قال الله تعالى في دعائها سبعون ذراعا اول دفع ليس المحض بالفاعل
وقولهم هو ادى زيدا عالم مكان ان او القصة فالصار فيه ايضا حذف متعلق الظاهر ونحوها رانث
هذا الضمير اذ كانت في الكلام منته غير فصلة نحو من شديته واما هنا لا تقي الا بصار قصد الى المطابقة الى
انه راجع الى ذلك الموضع ولم يسمع كذا في الامير بنى عرفته وهي زيدا عالم داركان لقياس لقيض جملتها
لم يتوض المصنف قولهم باله رجلا وبالها قصة ورهب رجلا وقوله تعالى في قصص سبع سورات لانه ليس من
المسند اليه ليتبين لطيف وضع المظهر موضع المضمرة ما يعقب اي يعقب ذلك الضمير اي كجب على عقبه في دهن
السمع ما يعقب الضمير ليعلم منه معنى لما جعل الله عليه النفوس من التثنية الى مفرده ما قصد اياهما فيمكن المسمى
بده في ذاته فضل كمن لان ما يحصل بعد ما ساء السب ومماناة الطلب له في العقب محمل ومكانه لا يكون
لما يحصل بسهولة ولذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عينا يثبت به فلا يقال هو القاب بطير ما هو اذ لا يعنى
الابهام ثم التفسير ليدل على التخييم والتخييم هو السرف الترام تقديم ضمير الشان وهو متعلق الترام تاخير المحض في باب ثم
كذلك قد جاز تقديمه كقولنا حصل ابو موسى فذلك ثم جدا وشيخ ابي خالك ثم خالا وهو قليل ولا يخفى انه ما ذكره
ان السامع اذا لم يعلم منه معنى استظهره انا يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب ثم اذا سمع ما لم يسمع المفسر
ان فيه ضمير فتقبل وضع الضمير موضع المظهر في باب ثم بما ذكره ليس بسريه وقد يكون وضع المظهر موضع المظهر
لشتماره ووضع امره كقوله تعالى انا انزلنا اي القرآن اوله لا ينع من عظم شانه الى ان صار متعلقا بالذات
كقوله هو ابي الباق اولادى ان الله ان لا يتعنت الى غيرة كقوله في المطمح وارت عليها للظلام رواقى قال

زارت بما تقدم ذكر مرث وقد يفسر اي موضع المظهر موضع المضمير اسم مرث
فلعل العناية بتميزه اي تميز المسند اليه لا خفاء به يحكم بديع كقول اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل
هو وصف العاقل الاول بمعنى كمال العقل شانه فيه كما يقال حررت برجل رجل اي كمال في الرجلية اعيت
اي اعيت بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت ذهابه طرق مما شته وجعل جاهل تلقاه مرثوقا هذا
الذي ترك الاولام جازية وصير العالم الخبير اي المتقن من كمال الامور على اتقانها زنديقا كما زمانا في الصانع
فان كان موجودا لما كان الامر كذلك فتولد هذا الهمم بديع غير محسوس وهو كون العاقل محروما وبها
مرثوقا وكان المقام مقام المضمير كماله اخص بديع عجيب البش و هو جعل الاولام جازية والعالم المتقن
زنديقا كملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه في موضع المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتقن المتميز هو
الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما وبها بل مرثوقا
اخصا ص المسند اليه بديع انه عبارة عنه ومنه كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من
الستفاد او استهم عطف على كمال العناية اي اولهكم باب مع والسرية كما اذا كان فاعدا بصير او ان يكون
شعار اليه اصلا او الله اعلم كمال جادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانت بان غير المحسوس غده بل
المحسوس او ادعا كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي وعلى وضع اسم الاشارة موضع المظهر لا دعا
كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن ديمية قلت اي اظهرت العلة او المرئ
كاشحي اي احذف من شحي شحي على علم يعلم واما شحي شحي هو مستد يقال شحي في هذا الامر اي اخذني ذلك
علة تريرين فله قد ظهرت بذلك اي بقت ولم يقل به لا دعا ان قلته قد ظهر للمحسوس بالبعد الذي في الية
باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمير غيره اي غير اسم الاشارة فزيادة النكت اي نكت المسند اليه
عند اس مع لم يقل هو الله احد الله احد من صمد اليه اذا الصفة لانه الذي يصمد اليه في احوال و نظيره
من غيره اي نظير قل هو الله احد الله احد في وضع المظهر موضع المضمير لزيادة النكت من غير باب المسند اليه
قوله تعالى وبمجي انزلناه وبمجي نزل اي ما نزلنا القرآن الا بالكملة المتضمنة لانزاله وما نزلت الا بالكملة
على الهداية الى كل خير او ادخال الروح في ضمير ال مع وترتبة المهيأة او تقوية داعها سر اي ما يكون
واعمال امرته بنسبة الى الامثال والامثال به مناهما اي مثالي التقوية وادخال الروح مع الترتيب
قول اختلفوا امير المؤمنين ما يدرك كذا مكان انا المرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية

واعيها مرر من غير حيث لم يقل على ما في لفظ الله من تعويته داعي النبي عم الى التوكل عليه لانه
دات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستغفار اي طلب العطف والرحمة كقول النبي
عبدك العاصي انا كما مقرا بانزوب وقد دعا كما فان تغفر فانت ذاك اهل والى نتروض برحم سواك
حيث لم يقل انا العاصي اني كنت ان يكون العاصي به لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترتب
الشفعة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا يمكن عن وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى يا ايها النبي اني ارسل اليك
جميعا الى قوله تعالى فاستنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يرسل باليه وكلما ته حيث لم يقل فاستنوا بالله
النبي الامي الذي يرسل باليه وكلما ته حيث لم يقل فاستنوا بالله وربك ليكن من اجراء الصفات المذكورة عليه
ويشتر بان النبي وجب له ان يكون به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كما يات من كان انا
او غيري اظهار الصفقة وبعد من التعصب لنفسه قال السكاك هذا عن نقل الكلام عن الكايت الى الغيبة غير
محقق بالسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير محقق بان يكون عن الكايت الى الغيبة في العبارة الاولى
ويكتل ان يكون المعنى والنقل عن الكايت الى الغيبة غير محقق بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم
لا بغير غائب والاول اوفق بقوله بل كل من استسلم والخطاب والغيبة مطلق ينقل الى الاخر فيفسر
ستة حصة من ضرب التثنية في الماثلين لان كلام من التثنية ينقل الى افرس وقوله مطلق زيادة من الضف
ليس بصريح في كلام السكاك لكنه مراد كسب علم من مذهبه في الاتفاقات بالنظر الى التثنية ويكتل ان يكون
على معنى سوا ذلك ان الغيبة باسم مظهر البصيرة غائب او بوجه عام سوا ذلك ان الغيبة اسم او غير ذلك
كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر ولم يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراد فعل الى
هذا السبب محقق والمسمى بالقيم تفسير السكاك ويسمى هذا النقل من علماء المتألفات ما حوزا من الاتفاقات
التي ان من يمينه الى مثاله ومن مثاله الى يمينه فتقول صاحبك فانه يسمى الاتفاق في علم السالكين
انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم التثنية كقوله اي امر القيس لظاول ليك بالانفج الهرة وضم الميم
اسم موضع وبردوى بكسر هاء خفض هذا الثاني من بين اثنتي السكاك لما فيه من الدلالة على انه مذهب ان كلام السكاك
والخطاب في الغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراد فعل عنه الى الاخر فلهذا الاتفاقات لانه قد صرح بان في قوله ليك
اتفاقات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر يلجأ بالسكاك والمشتد عند الجمهور ان الاتفاقات هو التفسير عن طريق
من الطرق التثنية استكم والخطاب والغيبة بعد التفسير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق

الثاني بشرط ان يكون التفسير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فيكون مقتضى ظاهر سق الكلام ان لا يفسر غيره
هذا الطريق وهذا يشترط الكلام المعنى في الابهام وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقنا انهم باعتبار انهم
ان الاتفاقات هو انتقال الكلام من سبب من التكلم والمخاطب والنية الى سبب آخر غير ما يتوقفه الى ما يستند
نظريته لتنتقل وايضا في اصفاه فلو لم يعتبر هذا القيد لخل في هذا التفسير شيئا يستلزم من الاتفاقات شيئا
نحو انما زيد وانت عرود من رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللاذون صبحوا الصبا ونحو
ذلك ما جاز عن معنى واحد مارة بغير التكلم او المخاطب مارة بالاسم المرفوع وغير الغائب ومنها ما زيد
وبارجله ليرضه بيدي وفي التنزيل وانت فعلت هذا بالاسم المرفوع والاسم المرفوع طريق في معنى
تكرير اللفظ اليه نحو اياك بعدوا اياك فنتين واهنا وانت فان الاتفاقات انما هو في اياك بعد
والسبب جاز على سببه وان كان يصدق على كل منها انه يعبر عن معنى بطريق بعد التفسير عنه بطريق آخر ومنها
يا من هو عالم حقيق في هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يفر عينا الى تفارقم
وهذا انما كل شيء بعدكم عدم فانه لا اتفاقات في ذلك لان عن العايد الى الموصول ان يكون مطلقا في معنى الكلام
لعدم تمام المعنى ان يكون بطريق المخاطب وكل من تفارقم بعدكم جاز على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الامور
من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الاتفاقات والقياس انتم فليس شيء قال المرزوق في قوله ان الذي
امى حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان العائد الى اللاحق
عن نفسه وكان الآخر هو الذي هو الاول لم يبال برد التفسير على الاول او حل الكلام على المعنى لانه من اللاحق
وهو مع ذلك متبع عند النحويين حتى ان امارنا قال لو ان شهما سرورده وكثرته اردوه ومن الناس من زاد
لفراج بعض ما ذكرنا بعد ادعوان يكون التفسير ان في كلامي وهو غلط لان في قوله تعالى باركما حوله ليربين
ايما نيس فراء ليربين بيا والنية فيه اتفاقات من التكلم الى النية ثم من النية الى التكلم مما ان قوله من
ايما نيس بكلام آخر بل هو من مستغلات ليربين وسمته وهذا في الاتفاقات بتفسير الجمهور اخص من غيره
السلك لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من اشدته ثم عبر عنه بطريق آخر او كون
مقتضى الظاهر التفسير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور منقضى بالاول فكل الاتفاقات عنده لم تستأ
عنده من غير عكس في قوله لظاويل يملك بالاشد ونام نخل ولم تر قد دابت وابت ليلته كليلته
في العايد اللاحق وذلك من بيا جاز في ضربه من ابا الاسود في الصحاح العايد قد في العين وفي ال

في مينة عوارده عيارى غصته نفس منها وبات له ليلة من الاسد والجماري كصام مناره فانه لا التفات
ابيت الاول عند الجهر وقد صرح السكاك بان في كل بيت من الابيات اثنته التفات وقول صاحب البيت
قد التفات امر العيس ثلث التفات في ثلثة ابيات فانه في ان ذلك السكاك كما مر ان في مينة فانه قبل
ان يكون احد في بات والاقولان في جانه احد من باعتبار انتقال والحفا في ليك والاقول باعتبار انتقال من
الفية في بات او يكون ان في ذلك باعتبار انتقال والقيسة الى الحفا بان الكاف للحفا في بات
في جانه باعتبار انتقال من الحفا الى السكلم فيصير ان فيه ثلث التفات مما ذهب الجهر ايضا فالحرف
عن الاول الى الانتقال اما يكون من شئ حاصل واقع عليه سلوب الكلام وبعده انتقال من الحفا في ليك الى
الفية في بات قد امكن الحفا وصرح السلوب سلوب الفية فلا يكون ان انتقال الى السكلم في جانه الا في الفية
وحداد عن الف في انا له ان الكاف في ذلك حفا في حفا في ليك يكون المعبر عنه واما ابل هو حفا في ليك
سكلم كما في قوله في ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتهم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلك كما في قوله
السلام من يربكم رب لترسل لم يسبق في اولك اولك حيث لم يقل اولك كما في قوله
من السكلم الى الحفا في جانه لا عبد الله في فظة واليه ترجعون كما في قوله فان قلت ترجعون ليس فظة
في يكون المعبر عنه واحد قلت نعم ذلك المراد بقوله والي لا عبد المحاطون والمنى ما لكم لا تعبدون
الله في نظركم كسبي فالمعبر عنه في الجميع هم المحاطون فان قلت في يكون قوله ترجعون داردا على مقتضى
الظاهر والالتفات كسب ان يكون من حذف مقتضى الظاهر قلت لا نعم ان قوله ترجعون على مقتضى
لان الظاهر يقتضي ان لا يغير سلوب الكلام بل كوي اللاحق على شئ سابق وهذا الحفا في سلوب السكلم
في قوله من باجانه وقد قطع المصنف بانه داردا على مقتضى الظاهر وخرج ان الالتفات عند السكاك لا يغير
حذف مقتضى الظاهر وهذا مشهور بما يفاره فيه عند غير السكاك وفيه نظر لان مثل ترجعون وجانه في الآية و
ابيت التفات عند السكاك وغيره فلو كان داردا على مقتضى الظاهر لكانت الالتفات في حذف مقتضى
عند غير السكاك ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يحذف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون
وجانه من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه والى الفية نحو انا اعطيتك الكون فصل ربك اخر مكان لنا
وقد كثر في الواحد المستعمل لفظ الجمع تعظيما له لدهم المعظم بالجماعة ولم يجر في ذلك تعاضل الى طلب الكلام القديم واما
استعمال المودين كقوله باي نواح الارض ابني وصاكم وانتم موك لا تعصمكم كون تعظيما للمطرب وتواضعا من السكلم

ومن الخطاب الى التكم قول علقمة بن عبده طيبك اي ذهب بك قلب في ايمان مستحق بقوله طوبى فان
 المرزوقه معطوفه في ايمان له طريقه طلب ايمان وثالثه ما مراد بها بعيد الشباب اي حين ولي الشباب
 وكان ينضم مصرع من مشيب اي زمان قرب المشيب واوبال على المجوم لكفني بيا فيه التفات من الخطاب
 في طيبك الى التكم حيث لم يقل يكفك وفاعل يكفني ضمير القلب ويلي مفعول الثاني ان يكفني ذلك القلب بيا
 ويطالبني لبرصها ويروي بالتاء الفوقانية على انه سئل الى ليل والمفعول الثاني في قوله اي شديده فراقها او على
 انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طيبك فيه التفات آخر عند السكاك لانه بعد
 وقد شرط اي بعد ويلها اي قربها وعودت عودا سنيا وحطوب وقال المرزوقه عادت يجوز ان يكون عادت
 من الالتفات الى العادات كالانصراف وانحطوب صارت في دية ويجوز ان يكمل من عاد وعود اي عادت
 عودا وعودا اي كانت كقول سينا الى ما كان عليه قبل والى الغيبة قوله تعالى حجة اذ كنتم في الفلك جرين بهم
 مكانكم ومن الغيبة الى التكم الله الذي ارسل الرابح فتشيرا سما بانقاه مكان سفة والى الخطاب ما كنتم
 الذين اياك لعبد مكان اياه لعبد وذكر صدر الافاضل في جذام السقطان من شرط الالتفات ان يكون المصطفى
 بالكلام في الما ليس واحدا كقوله تعالى اياك لعبد فان ما قيل هذا الكلام فان لم يخاطب به الله تعالى من حيث الظاهر
 فهو غير له الخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقف بالله ليس له سرية
 ومن عند الحنفية بالفتح المثنى يا ذاك الى دار البست منك انك ذو ريتاح فانه ليس من الالتفات
 في شئ لان الخاطب بالبست الاول امراته والى الخطاب بالبست الثاني هو الخليفة فذا احض من تفسير الجهر مفعول
 الى العلاء بل يزجرنكم رب لانه مرسل ام ليس ينفع في اولك او لو ك ففيه التفات عند الجهر من
 في يزجرنكم الى الغيبة في اولك يعني اوليك وهو قال انه انما عن خطاب بني كنانة الى اخبارهم
 والى كنان يري من قبل الالتفات فليس منه لان الخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة ويقول اولك بنت
 وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بحكمة مستقلة متقدمة له في المعنى على طريق
 او الدعا او كونهما كما في قوله تعالى ورسق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انظر فاعرف
 الله فله بهم وفي كلامهم فمفعول في الفوق والفق من فاصات الظاهر في قوله عزير مني كان احياء مني
 سقيت العيش ايها احياء اتسع يوم يقتل عارضها بزع ثمة يشق البشام والثاني ان تذكر
 من فيسوقهم ان اسامع اختبره شرف فلتفت الى الكلام يزيل اعتداه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن سينا

فلا صفة يبدو قبل له وما تصنع به فاجاب بقوله في اللباس راحة ووجه حسن الالتفات على ان
 الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان حسن نظيره اي تجر براد احدنا من طريق الترتيب لشيئا
 السامع واكثر الفاظا لصفا راسية اي الى ذلك الكلام وقد يحض سرائقه بلطافت اي قد يكون محل الالتفات
 سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه منقضى بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
 المحقق باجلى عن قلبه فاحضر كبر ذلك العبد من نفسه كمالا لا يقابل عليه اي على ذلك المحقق باجلى وكلما ارجى
 عليه صفة من تلك الصفات العظام تولى ذلك المحرك الى ان يؤول الى الراجح اي خاتمة تلك الصفات
 وهي قوله ما لك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك المحقق باجلى ما لك في اليوم احوال لانه اضعف ما لك
 الى يوم الدين على طريق الاتساع والمنفعة على الطريقة اي ما لك في الدين والعقل محذوف دلالة على التتميم
 في وجوب ذلك المحرك لتساوية في القوة الاقبال عليه اي على ذلك المحقق باجلى والخطاب تخصيصه بعبادة
 الخشوع والاستقامة في المهمات والعبادة في تخصيصه مستحق بالخطاب يقال فاطبة بالبرهان اذا دعوت
 مواجته والحق يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك المحقق باجلى بما يدل على تخصيصه بالعبادة
 وهي غاية الخشوع والتدليل له لا غير وبان الاستقامة في جميع المهمات منه لاس غير ذلك المهمات مستفاد
 من اطلاق الاستقامة والحسن ان يراد الاستقامة على اداء العبادة ويكون هذا بايا بالعبادة يستلزم
 الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الموانج والاستقامة في المهمات فالطيف المنقضى بها
 هذا الالتفات هي ان فيه تنبها على ان العبد اذا افند في الزيادة كجب ان يكون قرآنه على وجه كبره
 ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المعجزة على طريقه الفتح وطريقه الكشف هو انه لما ذكر المحقق
 باجلى وارجى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم ان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخطب
 ذلك المعلوم المتميز وقيل اياك يا من هذه صفاته لعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
 التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان الخطاب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعلق العبادة به تعلق
 بلطف التميز بشئ عليه ويكون ان يقال ان الزيادة ذكر لوزن الشئ وحاصله يوجب الزيادة وضرورة
 والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات المحقق بالعبادة وكلما ارجى عليه صفة من تلك الصفات
 العظام اراد ذلك وقد وصف ذلك ادلا بانه امدد للعالم واصله وثنا بانه المنعم بالنعمة النعم النعمة
 والاخرية ليستظم لهم المالحش ويستند الامر له ودلائل بانه مما لك العالم انيب وانه من العبادة

فانضمت النفس بالكلية لتناهي وصفه وتميزه بسبب هذه الصفات فخرطت بينها على ان من هذه
 صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذات حاضر في قلبه بحيث يراه
 ويشهده حال العبادة وفيه تعظيم الامر بالعبادة وانها ينبغي ان يكون قلب حاضر كانه يشاهد ربه
 ويراه لا يلتفت الى ما سواه ولما اخرج كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقلام منه وان
 لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر على النحيط بغير ما يتوقفه بكل كلامه على
 خلاف مراده اليه في بغير التقدير وفي جعل للسببية والمنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقا
 المستكم النحيط الذي صدر منه كلام بغير ما يتوقفه هو بسبب كل كلام النحيط على خلاف ما اراده
 تنبها على انه اي ذلك الغير هو الاول بالقصد والارادة كقول القبطي للبحر وقد قال البحر
 انه حال كون البحر مستوعدا لايه لا حملك على الادهم يعني القيد مثل الادهم والاشبه بها
 مقول قول القبطي فابرزوا عبيد البحر في عرض الوعدة وتلقاه بغير ما يترتب بان كل الادهم
 كلامه على النفس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض فيه وضم اليه الاشبه اليه
 غلب بياضه حتى ذهب ما فيه اسواد ومراد البحر انما هو القيد فنبه على ان الحمل على النفس الادهم
 هو الاول بان يقصده الادري من كان مثل الامير في السلطان ولبط اليد فحذر بان يقصده اي
 يخطي الى الوبس من الاصف والان يقصده اي يقيد ويوثق من صفه وقال البحر له ما يناد
 اي الادهم هو صديقه فقال لان يكون صديقه اي يكون بعد الفحل امهيد ايضا على خلاف
 او اسيل عطف على النحيط اي تقا اسيل بغير ما يتطلب بتغريل سواه منزلة غيرة اي غير الزوال
 تنبها على انه اي ذلك الغير الاول بالاي حال ذلك اسيل او الملم له كونه تاي لوزك عن الاله
 قل هي مراقيت للناس واجمع سوا من السبب في اختلاف القرى في زيادة النور ونقصانه حيث
 قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخط ثم يراى قريبا من السطح ويبدو ثم لا يزال مفيض حتى يعود
 كما يباد لا يكون على حالة واحدة فاجبو ابيان النور من هذا الاختلاف وهو ان احده ذلك
 ان اختلاف معالم لوقت بها الناس امورهم من المزارع والمستاجر وحال الدويان والصوم وغير ذلك
 ومعالم البحر يعرف به وقتته وذلك للتبنيه على ان الاول والاخير بآلهم ان اسيلوا عن العرض لكن
 السبب انهم ليسوا من يطبقون بهولة على هوس وكاين علم الهبة ولا يتعلق لهم به فرض وكونه

بين ذلك اذا انفقوا فلما انفقتم من غير فلهذا بين والاقرب واليتامى والمساكين والسبل
 سألوا عن بيان ما ينفقون فاجابوا ببيان المصارف تبينها على ان المهم هو اسوال منها لان
 النفقة لا يقتضيها الا ان يقع موقوفها وكل ما فيه خير فهو صالح للاتفاق فذكر هذا على سبيل التبيين
 العقد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التفسير عن المستقبل بلفظ الماضي تبينها على مقتضى وقوعه
 كخبر يوم نفي في الصور فضعف من في السموات ومن في الارض يعني يصيق كذا في النسخ والصور
 ففرغ من في السموات ومن في الارض وهذا في الكلام كثير لا سيما في كلام الله اكثر من ان يحصى ومنه
 التفسير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الذين لواقع وكثرة التفسير عنه بلفظ التفسير
 كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له اناس اي يجمع فيه اناس لا فيه من الثواب والعقاب اي
 وجميع ذلك في اورد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسى الفاعل والمفعول يكون بمعنى
 كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع يقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة
 الفعل على الاستقبال كسب الرضخ ودلالاتها عليه كسب الارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال
 يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكنه فيها من الدلالة على معنى الرضخ وثباته باليسر
 الفعل وان شئت فوارت بين قوله ان الذين لواقع وذلك يوم مجموع اناس وقوله ان
 الذين يقع وذلك يوم يجمع له اناس لشيء على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما يقع الفعل
 والعدول الى الوصف للتبني على انه متعلق بالواقع بهذا والكلام بعد حمل لفظ ومنه اي ومنه
 مقتضى الظاهر الغلب وهو ان كل واحد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو في حال
 ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا
 كما اذا وقع ما هو في موقع البتداء وكثرة ما هو في موقع الخبر معرفة كقوله في قبل التفرق باضبا
 ولا يك موقف منك الوداع اي لا يك موقف الوداع موقفا منك وانما ان يكون الداعي
 اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا تخد عرضت انما على الحوض والسبي
 عرضت الحوض على الباقية لان المودع عليه كسب ان يكون له ادراك ليس به الى المودع او يورث
 عنه ومنه قوله اذ ضلت اقلنوة في الراس وانما تم ظرف والركس والاصح موقوف كونه لما كان
 السائب هو ان يورث بالمودع عند المودع عليه ويترك بالموقوف نحو الطرف وهما الام

الامر بالعكس قلت الكلام راعية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول الطين كان الكلام
اي ذنب السود من الناس والصفو الصفات الياوم حتى لو بقوا هذه السنة لا يبالون انهم
ارجحنا كان ام غيرهم فيقول انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان طين مرفوع كان المقدرا
بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولا فصار الاسم مكررا وانجز معرفة كما في قوله ولايك موقف
ملك الوداع ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ايام وما وقع بعد الهمة بالترام حذف الفعل لوجود
الفعل وما به غير مقصود فوجوده كعدمه فانما ذكر المقصود بعد الهمة هو طين لا الفعل العامل فيه وهو
معادل لما وقع بعد ايام واهي ان طين مبتداء ولم يكن ان كان خبره وصح الابتداء لوقوعها بعد الهمة
تحوار صل في الارام اعادة وخارج عطف على طين لان دخول الهمة في الاسم اكثر من ان يكفي
في الاستفهام من قولنا ازيه قام على ان يكون زيدا مبتداء بخلاف بل زيدا قام في لا قلب فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب للمنى لان الخبر
عنه في الاصل هو الاسم والمنى اظبا كان ان كان حمارا لان المقصود التسمية بين ان يكون اسما طبيا
لان يكون حمارا فانهم وقبلة اي القلب السكك مطلقا اينما وقع وقال انه حال يرث الكلام
مادة حسنة ويشجع عليه كمال البساطة واسن الالباس وياتي في الموراث وفي الاستعار
وفي التنزيل ورده بقره اي غير السكك مطلقا واهي انه ان تضر اعتبار الطيف غير نفس
القلب الذي جدد السكك لطيف قبل كقول اي قول اربابته وسمه اي سفارة صغيرة مسترنة بالغيرة
ارجاءه اطرافه وزاوية جمع ارجاء مستقورا كان لون ارضه سماويه وهما مصنف كخوف اي لون
سماويه وهذا معنى قوله اي لونهما فالمراد بالخبر من باب القلب والمنى كان لون سماويه لغير تلك
ارضه وفي القلب من المبانة ما ليس في تركه اشارة بان لون السماء قد ينسج من الغبرة الى حيث يشبه
لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتقن اعتبار الطيف رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير
كثرة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام بمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتقن ما يوجب عكس المقصود
كقوله اي كقول الطفا في نصف مائة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها والمنى كما طينت العدن بالسماج
وجواب لما قد رده بعده امرت بها ارجال بياضه وما ونحن نطعن من لستطاعا ولما قيل ان يقول انه
يتقن من المبانة في سمن المائة ما لا يتقن قولنا كما طينت العدن بالسماج لا يهاجمه ان السماج قد

يبلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والعدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى
 الانسان في ان يفتن ما يرونهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انفرقت وقد جئت
 ولم اصب جنيح البصيرة قارح لاقدام والمعنى قارح البصيرة جنيح الاقدام على انه حال من الضمير
 في انفرقت ولم اصب بمعنى لم ابرح وذلك لان الجروعة صرته اسن والوقوف قد مره وتما
 فالمناسب وصف الراي بالبصيرة بالوقوف ووصف الاقدام والوقوف في العار كالجروعة
 كما يقال اقدام غروراي محرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ابهام لعكس المقصود
 بانه ليس من باب القلب لان قوله جنيح البصيرة حال من الضمير لم اصب لانه ومناه لم انف من
 اصبات في الفينة ودجته اي لم انف بهذه الصفة بل وجدت بخلها جنيح الاقدام قارح البصيرة
 وليس مناه لم ابرح لان ما قبله من الديات يدل على انه جرح وتحرمة الدم ولان في محو كذا
 الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلم ما بان الاقدام ليس سلبه للحام وحسن على ترك الفكر في العواقب
 ورفض التورخ فاس المعاطب كذا في الايضاح وفيه كبت لان قوله وقد اجبت اي جرح
 قرينه على ان لم اصب بمعنى لم ابرح واما جملة معنى لم انف فلا قرينه عليه مع ما فيه من تبر الظم
 ودلالة الكلام على اثبات ابرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جنيح البصيرة حالا من لم اصب صار
 المعنى لم ابرح في هذا الحال بل جرح جنيح الاقدام قارح البصيرة على انه على جملة معنى لم انف
 فالاسباب ان يجعل جنيح البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه حسن تادية للمقصود واما سلب المرضي
 من رايه الامام المروية وهو ان جنيح البصيرة حال من الضمير في انفرقت وجنيح البصيرة
 عبارة عن انه على بصيرة التي كان عليها اول ولم يرض لرايه ندم في الاقدام ولم يتفرق اليه تفاد
 من الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للرب وذلك لانه قال المعنى ثم انفرقت
 وقد نلت عار دت من الاعداء ولم يالوا ما ارادوا وامنوا واما على بصيرة الاول لم يبدل ندم في
 الاقدام وان غلب في اختيار السطرق وان كثر في بل صار اقرا في الجروب قارح الطرل فاك
 وذكر مبارزة **الباب الثاني في احوال المسند** اما ترك ظاهر في حذف المسند اليه واما
 في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية اللطف وهو ان المسند اليه اقوم ركن للكلام واعظم والاحتياج
 اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث لم يذكر لفظا فكانه دلت به لفظ الاحتياج اليه ثم سقط لفظ

سند
 في
 في

مختلف المسند فانه ليس بهذا الشبهة في الاصحاح فيجزان ترك ولا بد منه بل هو من جهة اللفظ
المسند اليه هو العدة العظمى والركن الاقوى وسد اي جهة اليه اشد واثم حتى انه اذا لم يوجد الكلام
فكانه ذكر ثم حذف فصار الحق المقام كقولك اي قول ضابط من امرت البرهي وس كيك اسى بكنية
رجله فانه ديار بها لغزيب في الاساس اما وفي رجليه اي في منزله وما واه ديار اسم فرس ولفظ
ابيت خبر وسما التمر على النوبة والتخرج من الكربة حذف المسند من النانة والفاء في لغزيب
اي غريب لقصد الاختصار والاضرار عن العيب في الظاهر مع صيق المقام بسبب التمر ونقطة
الوزن ولا يجوز ان يكون غريب ضربا عنها بافراذه لا متاع العطف على محل اسم ان قبله
الخبر كونه ان زيد او غير ذلك من ارتفاع قياس وجهان احدهما العطف على محل اسم ان
الخبر مقدم فتبدل فيكون العطف بعد معنى اجبة ولا يلزم ارتفاع الخبر عما ليس مستفيض كانه ان
وعمر وانه ان لان لكل منها خبر اخر وان ان يرتفع بالابتداء والمخذف وخبره واجبة باسرها
عطف على جملة ان مع اسم وخبره ولا تتركب ههنا عامل كما يقول ايت ان زيدا قائم وعمر منطلق
المراد في تقدير قياس خبر ان فقد التمرية ههنا في التمر على الاغراب كانه اثر في غير ذي العقول ايضا
بيان ذلك انه لو قيل اني لغزيب وقيار كذا ان توهم ان له منزلة على قياس في التمر عن النوبة
ثبوت الحكم ادلا اتوى فقد لم يثبت الا خبر عنها دفقة كعب الظاهر فيها على ان قياسا مع انه ليس
من ذي العقول قدس وى العقول في استحقاق الاخبار عنه بالاغراب فتدبر الى التمر وهذا الوجه هو
قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغين الى الله
وقال الصابغين مبتداء وهو مع خبره المخدوف على جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى الله
لها مع الاعراب وفيه تقدير الصابغين التسمية على انهم مع كونهم ابيهم المذكورين ضلالا واشد
عيا باب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح في الظن لغيرهم اجاب لا يتحملها المقام وكقولك
ما عندنا وانت با عندك راض والاراي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبرا انشاؤه وخبر الاول
مخدوف على عكس البتة اب بوق وكذا قوله تعالى يا مكرنت منه ووالدي بر يا دس اجل الطوى
على ان بر يا خبر لوالدي وخبر كنت مخدوف منه عنده مع عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر مخدوف قال المروزي في قوله فينا قبر من كيف دارا

جوده و ندكان منه البرد البحر مترعا ان البحر مرتفع بالا ابتداء على تقدير ان غير المعنى كان من غير مترعا
والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف الجملة ولا يندم العطف قبل تمام المعطف عليه لان هذا الابتداء في
نية المتأخر وانما قدم لفظ الاتهام ولما انهم قد ردوا المحذوف من انشا في مسند بابي كنت منه برياً
والذي ايضا برياً كان البر مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف المفعول كقولنا كان زيد قائماً
وعرفنا عدم يكن بعد او توكل زيد مطلق وعمر اي وعمر وكذلك فندف لا تقرر عن العتب من صحت
المقام وفوك فرجت فاذا زيد اي موجود فندف لا مرجح اتباع الاستعمال لان اذا الحاجة بدل على
مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم اوقا عدة اركب فلما بد من انزل لنم قد يدل الفعل على غير
نوع خصوصية فيقدر كسبه كما في المثال المذكور فان فرجت يدل على ان المعنى حاضر ادعى الباب او نحو
ذلك والآن في فاذا الفوج ويقل للعطف حلا على المعنى اي فرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب
فالعامل في اذا هو فاجات في يكون مفعول به لظرفاً ويجوز ان يكون العامل منها هو المحذوف
في لا يكون معناه الى الجملة قال البردان اذا ظرف مكان فيجوز هو ان يكون خبر المبتداء اي فبالمكان
زيد التزم تقديمها لما بهتها اذا شرطية لكنه لا يقدرون في فرجت فاذا زيد بالباب اذ المعنى لهما
فبالمكان زيد بالباب وكقولنا اي قول العتب ان محمداً وان مرحلاً وان في السفر اذ مضوا الى السفر
جمع من كسبه وصاحب هذا اي بعد اطلاق اي ان لنا في الدنيا حلالاً ولما عني الى الفرة اركان
والسفر افاق قد توعدوا في المضى لا يرجع لهم ونحن على اثرهم عن قرب فندف المسند وهو هنا ظرف
بندف ما سبق لتقدير الضم والندول الى القوي الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لظرف المحذوف في
نحو ان لا وان ولد وان زيد وان عروا وقد وضع يسريه لهذا باباً فقال هذا باب ان لا وان
ولما قال عبد القاهر لو استقطت ان لم يحسن المحذوف اولم يخر لانه اي جته له والمكتف به في المخرجة
عنه وايضا فيه ضيق المقام اعني الى فندف على السفر والمضى بعد ما مضى لا يضيق بدون الضيق بقوله
زيد وان عروا قال وعية قوله وان محلا يعني على هذا السلوب الذي هو ظرف خبر ان المخرجة ظرفاً
ولم يعقد انه بدون الضيق فافهم وقوله قلنا قل لو انتم تملكون فرائض رمة ربه قد يره تو يكون
يكون فندف تلك الاول والاول من صيغة السقل اعني الواو صيغة منفض وهو انتم تقدرا ان
لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف من وينا تقدم اسم او جملة والفرض منه الاقرار عن العتب

اذ المقصود من الاتيان بهذا التفسير تقدير فلو اظهرته لم يحجج اليه وانما صير اليه لان لو انما
على الفعل ذلك الاسم فانتم فاعلى الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو لم يكن
انتم تكون لان حذف المفعول اسهل من حذف الجملة ولانه لم يعيد حذف الموكود والعامل مع بقا
التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقضي به علم الاعراب فانما يقضي به علم البيان فهو انتم
تكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشيء المتباعد لان الفعل لا سقط لاجل المضمر
برز الكلام في صورة المبتدأ وانجز في كمال ان قولنا انما سميت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يقيد
الاختصاص فكذلك انتم تكونون كونه مثله في الصورة فالحجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انما
عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانما ليس بمبتدأ بل تأكيد متقدم فان هذا الكلام صريح في منة
فهو حجة عليه له وقوله تعالى فبصر جميل يحتمل الادريج حذف المسند اي فابصر جميل اجل او حذف
المسند اليه اي فابصر جميل في حذف كثيرة الفائدة بان كان محل الكلام على كل من المفسرين كلاما
ما لودكر فانه يكون لغضا واحدا والصبر جميل هو الذي لا شكوى فيه الى انقى درج حذف المسند اليه
ما به اكثر فاعلى عليه اولا وبان سرق الكلام للفتح كجسر الصبر له والاخبار بان الصبر جميل اجل لا
يدل على حصول له وبانه في الاصل من المصادر المنضوية اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ
موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حاله على حذف المبتدأ وليس على حضور حذف
الخبر اعني اصل قرينة لفظية ولا حاله في هذا نظر لان وجود القرينة شرطا لحذف في لا يجوز حذف الاصل
والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الالف في مكره فكثيرا ما يقول الصبر غير خفي صارا المقام مما يعنى
منه هذا المعنى سهوله والى هذا يرجع حذف المبتدأ بقرينة فبصر جميل بالسبب فان سناه اصبر صبرا
جميلا وبان الاصل في المبتدأ التوكيد فحذف الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولا وانما في التوكيد
موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجل علمانه اجل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على
اجل من اجتمع وبث الشكوى وما يحتمل الادريج قوله تعالى ولا تقولوا لما اودى الوجود الهة ثلثة او
ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الهة والمبحر وانه ثلثة اي مسنون في سبب
العبادة والرتبة كما اذا اراد الحق اثنين بواحدة في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ وقال
صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بآء على ان ذكره يخرج الى ما ليس براد كذا في كذا

ضمان

ضارع وهو ان يجعل الفعل مبني للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل على مرفوع الفعل فمن جازا
سوال مقدر على خلافه وهو ليكن يزيد ضارع بالبناء للفاعل ولصوب يزيد مفعولا بكرر الاسناد اذ قد
اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لا قيل ليكن يزيد فقد علم ان هناك باكيلا يستند اليه هذا الكلام
لكنه محلي فلما قيل ضارع اي ليكنيه فقد اسند الى مفضل ولا شك ان الاسناد مرتين او كذا وقولني
الاجمال ثم التفصيل اذ وقع في النفس فيكون ادلة وقد يقال ان الاسناد اجمالا في سوال المقدر ان من
يكنيه لانه سوال عن تعيين الفاعل المعلوم اسنده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسندت
مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو زيد غير فضلة بل عز وجه مسند اليه كذا في ما ادب
على المفعولية فانه فضلة ويكون مرفوعة الفاعل كصيرت في غير متوقفة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزق من حيث لا يشب وهو انه كذا في ما ادبني الفاعل فانه مطمع
في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليكن يزيد ضارع بجنب يزيد وبناء الفعل للفاعل على
سلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين التثنية في حيث الفاعل هو لان
نحو زيد وجعله فضلة يوهى ان الالهام به فوق الالهام بالفاعل وبان في اطاع اول الكلام في ذكر الفاعل
مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون مصدره اوقع واخره اذ ذكر الاسناد فلما ذكر الاسناد
من ان الاثر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاضمار كصنف التاويل على القرينة نحو
ولين سائهم من خلق السموات والارض ليقول خلقهم العزيز العليم ومن التثنية في العبادة اب مع
محمد بنينا في جواب من قال من نبيك ومنه قوله تعالى فله كبيرهم هذا بعد قوله انت قلت هذا بالاسناد
يا ابراهيم وغير ذلك او ان يثبت كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التمدد في مسنده او ان
يدل على فقد التعجب من المسند اليه كقولك زيد ياق دم الله عند قيام الترابين كذا في سيرة مطم
توبة بابرهم ونحو ذلك وحصول التعجب بدون التذكير ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند و
تعجب المتكلم بسبب فبالذكر المستثنى عنه في الظاهر واما افرادة اي جعل المسند غير جملة فلكونه عيني
مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة
واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو ترتيب من زيدا قائم في اعتبار التقوى كما مر وقوله
مع عدم افادة التقوى معناه عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر يخرج

ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او صرف التاكيد نحو ان زيد اقيم ونحو ذلك يقال
ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو ما كرهه بالطريق المخصوص نحو زيد اقام واما لم يقل مع عدم قصد
التقوى كما يفتر به لفظ المفتاح ليشي صورة التخصيص كذا سميت في صاحبك ورجل جاد واما ان قلت
هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيد ضرورة تكرار الاسناد فقدم افادة التقوى اعم من عدم قصد
التقوى وارجيب صاحب المفتاح بان كذا سميت عند تخصيص حكمة فعلية واما تاكيد مقدم لا مبتدأ
المسند مفرد لا جملة كما في سميت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعل في عبارة المفتاح
عدل اليه المصداق صاحب المفتاح قد فرغنا من بيان ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او
بالنفي ير عنه فزعم المصداق انما يشي السببي ايضا لان كل مسند محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالنفي ير عنه
ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء او نفيه عنه وتعايل ان يقول لان لم صدق هذا التفسير على
السببي لانا سببي ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد المطلق ابوه هو منطلق والمطلق سببي
الى زيد لا جملة التي وقعت جزا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق والمطلق زيد لكن هذا غير
لان اجابة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فرغنا من اجابة في كنهه بانه الحكم مفهوم
وهو ما ثبت له او بالنفي عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم المطلق ابوه زيد معنى ان ثبت له
هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلا يراد بهما الثبوت
بالفعل حقيقة لا تنفص بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذ كان المجموع مسندا فعليا فقد لطل
ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضي افرادة وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح
هنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعل بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بحكمة فالحكموم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
مختلف زيد ابوه منطلق وهذا احتياط في هر ان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم
منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مرادنا ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بشي
كن انه ليس سببي واللازم ان المناسب ان يورد في الفعل مثال من هذا القبيل لانه كفاية او لا بان يشي له
واليف القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت زيد كذا في مفهوم المطلق ابوه حكم محض ثم انكر مضم
النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعل ونحو رجل كريم اباه وصف سببي وعلى هذا كان

القياس ان جعل نحو زيد مطلق ابوه مسنداً سببياً لكنه لم يقل به احد ففي اجملة عبارة المصنف
ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكر من البرسبتين وفي الدار خالده
وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاضامين وادعى من عليه المع بالان الطرف اذا كان مقدر
بجمله كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالده مرفوع بالابتداء لا بالان عليه لعدم
الطرف على شي ثم استرسل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول سبني على ان الطرف مقدر
باسم الفاعل لا بالفعل والثاني سبني على مذهب الخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الطرف
الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخر بقوله ان تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر
حتى يكون خالده مرفوع به لم يصح التركيب وجميع ذلك ضبط ولم يقصد السكاك الا ذكر امثلة
المسند الفعلي ايضا لتفسير مفرد كان اوجله ولم يذكر لانه زاد المسند امثلة لان المفرد اسم
مفعل وكل منهما مذكور بالمشقة واعراضه فيكون التفسير امثلاً لهما ولهذا ترك المع الفاعل ويدل على ما ذكرنا
انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم بذكره في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لكان
المسند لان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في منال في الافراد ذكر الفاعل وذكر
التقوى فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرها لايكون مناسباً وهذا هو اللفظ العارف بصياغة التركيب
ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه مطلق لم يفسره لانه قد وقع ضبطه وكان الاول ان يمثلي
باجملة الفعلية ايضا نحو زيد المطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علق على مبتداه بما يدشرط
ان لا يكون ذلك العايد مسنداً اليه في تلك اجملة فخرج نحو زيد مطلق ابوه لانه مفرد وتوكل هو
احد لان تعليقها على المبتداه ليس بما يدشرط فخرج فام وزيد هو قائم لان العايد مسند اليه وذلك
نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مرت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كثر سبع فرسا
غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذي امنوا وعملوا الصالحات انما لنضع اجر من حسن عملهم
المبتداه اعم من ان يكون قبل دخول العامل او بعده والعايد اعم من الضمير وغيره فلهذا المسند السببي
هو مجموع اجملة التي وقعت خبر مبتداه وقال صاحب المفتاح ان يكون مفهوم المسند مع الحكم
بانه ثابت للشي الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبراً عنه او متوقفاً عنه مطلقاً عن التعليق بخبر
ما بني عليه ذلك المسند لتعليق اثبات ذلك الغير بنوع ما او لتعليق نفي عنه بنوع ما او يكون

السند من استدل به لا يستدل به فيطلب ثبوت ذلك السند على ما قبله من غير اثبات او نفي لكون ما بعده
 السند مستقلا بما قبله سببا فالاول نحو زيد ابوه مطلق فان معنوم مطلق مع الحكم عليه مثبتا لثبوت السند
 معني ابوه قد علمت بزيد بالاثبات له وزيد غير ثابت مطلق عليه لان معناه ما جعل متبدا وادفع مطلق
 مثل خبر عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد مطلق ابوه والطلاق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس له معنى
 شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمر وضرب اخوه فان ضرب فعل استدل به ما بعده وهو اخوه ثم علمت
 على ما قبله وهو عمر وبالاثبات لكون الاخ مستقلا به ومضافا الى اخيه فالسند السببي تعالى وتورا ويكون السند
 فعلا مضربا معطوفا على قوله يكون معنوم السند وقد توهم بعضهم ان السند السببي هو القسم الاول فقط واما
 قوله ان يكون مرفوع معطوفا على قوله اذا كان في قوله واما امالة المقضية لكونه جملة فهي ان
 الحكم اذا كان السند سببا ولا يخفى انه سهو والالكان المناسب ان يقول اذا كان السند سببا
 للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعاية في الالتباس في قوله
 اذا كان السند سببا ثم الظاهر من لفظ المتعرج ان السند السببي في زيد ابوه مطلق هو مطلق وفي عمر وضرب
 اخوه دانه قد يكون معززا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه مطلق وليد في كل
 ما يدل على ان نفس السند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام سند سببي
 ان يكون سند ذلك الكلام جملة وهذا في كل من ان السند السببي لا يكون الا في جملة وقد عرفت سند الى
 متبدا ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وصغير هو عايد الى السند السببي
 او الى قوله اذا كان السند سببا والمعنى ان السند يكون اذا كان معنوم السند كذا او وقت كون السند
 سببا وقت كونه كذا وج يكون السند السببي هو ما هو من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا اولاً
 كونه ان يكون السند فعلا والتقدير السند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحاضر والزمان الذي قبل الزمان
 والمستقبل وهو الزمان الذي يتوقب وجوده بعد الزمان والماضي وهو اجزاء من اواخر الماضي
 واول المستقبل متعاقبة من غير جهة وتراخي كما يقال زيد يبيع والماضي ان بعض صلوة ماض وبعضها
 باق فجميع الصورة الواقعة في الازمان الكثرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخضر وجه كلفه الاسم
 نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينه واما الفصل فاحد الازمنة الثلاثة فهو
 معنوم فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من معنوم

وتجدد مجرد و حدوده يقتضي تجدد الكل وحدوده وظاهر ان الزمان غير قادر الذات لا يجمع افراد بعضها
مع بعض كقولك اي قول طريف ابن سيم اوكلا و دوت عكاظ هو مستوق للعرب كما نوايتمون فيه
فيتا شدون و يتا فزون و كانت فيه وقايح قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو اليقيم باجرهم الى
شهر بذلك وعرف يترسم اي يترس الوجه و يتا ملها و كبرت من ذلك شيئا شيئا و يصدر منه النظر لفظ
لفظه يعني ان لا يحل كل قبيلة جباية فتمت و رد و اعكاظ طبعني الكافل باجرهم و اما كونه اسما فلان فائدة عددها
اي عدم التقييد انه كورد فائدة التجدد بل لفائدة الثبوت و الدوام لا غرض يثبت بذلك كما في مقام
اوانهم و ما شبه ذلك ما يما شبه الدوام و الثبوت كقوله لا بالف الارهم المقصود صرنا و هو بالجمع
فيه الدوام لكن يحرم عليها و هو منطلق يعني ان الاطلاق ثابت له دايما من غير اعتبار تجدد قال الفاعل
المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم و ان كان النوص لايتم
باستمرار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل و قال الله موصوع الاسم على ان يثبت به الشيء
من غير اقتضا انه تجدد و كبرت شيئا شيئا فلا تعرض في زيد منطلق لا كثر من اثبات الاطلاق فلا كما
في زيد طويل و عمر و قصير و اما الفعل فانه يعقد فيه التجدد و الحدوث و معنى زيد مطلق ان الاطلاق يحل
فرا فزاد و هو زاوله و يرحبه و قون في زيد ليقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير
التراق و الالم يخلق اسما و فلا و اما يعقد الفعل و ما يشبهه من اسم الفاعل و المفعول و غير ذلك
بمفعول مطلق و فيه اوله اوسه و نحوه من احوال التميز والاستثناء و فترسية الفايده و تفريتها لان الزيادة
التقييد بوجب الزيادة انقص و هو بوجب الزيادة البعد المرجب لقوة الفايده كما مر في المسند اليه و لا كما
هما معلقة سوال و هو ان خبر كان ما هو كذا المفعول و تعقيد كان به ليس بترسية الفايده اذ لا فائدة في نحو كان
زيد بدون الخبر لانهما شراي ان مستثنى من هذا الحكم فقال و التقييد في نحو كان زيد مطلقا هو مطلقا
لان مطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد مطلق و في ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد
كان في قولك زيد مطلق في الزمان الماضي واليا و ضح ابواب لتدوير الفاعل على صفة اي صفة و ثبته على
غير مصدر ذلك الفعل و هو مفهوم الخبر على انها معنى تلك الصفة متصفة بمكان تلك الافعال فمضى كان زيد
انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول و الوجود في الماضي و معنى صار زيد غنيا انه متصف
بالفعل المتصف بالصدرة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي و هذا معنى قولهم انما لا عطاء و خبر حكم

فان لفظة في هذا المثال حكم الانتقال لانه اشارة التي انتقل اليها وهذا النوع اخر في تحقيق كون هذه
الاصبار مقيدة بهذه الافعال واما ترك اي ترك التقييد فلما في منها اي من ترتبة الفائدة كعدم
العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف نقصان الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السمع او غير
من المحضين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لا عارض يثبت به او خوف ان يتقرر الخاطب
ان التكلم كثيرا وادق در على التكلم فيقول منه عداوة واما شبه ذلك في المقيدة اي الفعل بالشرط
نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلا عبارات وحالات يقتضي تقييده به لا توقف الا
بمعرفة ما بين ادواته اي ووقف الشرط واسمايه من التقييد وقيد بين ذلك التقييد في علم النحو
فليس ج وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك
مجرد قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بمقيدة بهذا القيد عما كان عليه من الجزية
والثابتية فيجزا لان جزا فاجله خبرية نحو ان جيتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان
الثابتية فاجله انثى فيكون ان جارك زيد فاركمه اي اكرمه وقت مجيئه فنقول صاحب المفتاح ان
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقية مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بها على انه في كنه تقييد
اخرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس خبر قط لان الحرف قد افرسته الى انثى كما يستفهم ونحو
لا يتقدم عليه في خبره ولا يصح عمدا ان نفرب اضراب واما ما ذكره انثى العلامة من ان مراده
ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد
به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الجزية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذا التقييد
فيه بقوله في نفسها فتقف منه وتخطي الكلام اهل الوسيعة بما ذهب اليه المنطقيون من ان
اذا حبت جزا من الشرطية متداوتا ليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين التقييد فتولوا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق
الكذب وكذا قولنا فانها موجودة عند وقوعه جوابا للشرط وعينه منع فانها لا تلام ذلك في
الجزاء لان قولنا اكرمك ان جيتني مجرد قولنا اكرمك على تقدير مجيئك وقت مجيئك والتحقيق في
هذا المقام ان مفهوم الشرطية كسب اعتبار المنطقيين غيره كسب اعتبار اهل الوسيعة لانه اذا قلنا انثى
الشمس طالعة فانها موجودة فنقد اهل الوسيعة انها محكوم عليه ووجود محكوم به والشرط قيد مفهوم

القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظه ان ابرأ باق على ما كان عليه من حال الصدق
 والكذب صدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكنهها بعد ما واما عند المنطقين فالحكم علم
 هو الشرط والحكم به هو البرز ومعلوم القضية هو الحكم ببرد ابرأ بشرط صدقها باعتبار مطابقة الحكم بالبرد
 وكنهها بعد ما واما عند المنطقين فالحكم علم هو الشرط والحكم به هو البرز ومعلوم القضية هو الحكم ببرد
 ابرأ بشرط صدقها باعتبار مطابقة الحكم بالبرد وكنهها بعد ما وكل من الطرفين قد ضل عن الحقيقة في مثال
 الصدق والكذب وقالا انهما ترك الحيلة في انهما قول جازم موضوع للصدق والكذب في المعنى
 بان ظهريها مولاتا تايعا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر
 بخلاف الحقيقة التي ان قولها كلما كانت الشمس طالته فالنهار موجود موقوف عند ان وجود النهار
 لطلوع الشمس عند النفاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جلة خبرية فينبغي
 موقوف فيه فكم بين الغنوصين وكفيت هذا المقام على هذا الوجه من نقائس المباحث ولكن لابد من النظر
 اليها في ان واداد ولو اكثر ذمها الشريعة المهله في علم النحو فان اذا الشرط في الاستقبال لكن
 اصل ان عدم البرز بوقوع الشرط في اعتقاد المسك فذا يقع في كلام الله تعالى الا على طريقة الحكاية ادعا
 ضرب من التاويل واصل اذا البرز بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه بشرط في ان عدم البرز بوقوع
 الشرط فكذا بشرط عدم البرز بوقوعه كما ذكره جميع النفاة وصرحوا بانها لا يستعمل في المثال المسمى بالبرز
 فلم لم يترض له المسم قلت لان الفرض بيان وجه الفرق بين ان واداد البشرية كما ان كونها بشرط
 في الاستقبال فذلك بالبرز بوقوع الشرط وعدم البرز به واما عدم البرز بوقوع الشرط فبشرط
 مقياسي ولذا ذكره في المنقح ان الاصل فيها ان البرز بوقوع الشرط كوان لم يترس اكر كانت
 لا يعلم القائل انكره ام لا فنبه في المثال على بشرط انوع البرز بالوقوع وكذا قال انما نحن
 ان لم يكن لك ما كيف زاعي حتى يستعمل في مقام البرز لكنه وظاهر ان البرز ههنا انما هو بوقوع الشرط
 لان الشرط هو انتفاء كونه اياه فلو لم يشترط انوعه ايضا احتاج هذا المثال الى التاويل
 وقد سماه الفاضل انما فرغ ان البرز فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اي دلان اصل ان
 البرز بوقوع واصل اذا البرز به كان الحكم النادر الوقوع موقفا لان النادر غير مقطوع به
 في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب

الى القطع بالانواع نظرا الى لفظ الموضوع للدلالة على الترتيب والتمكان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا شرطية
 تعقب بها معنى الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتم اي قادم منكم كالحسنه والارادة فالانواع
 اي هذه الحسنة بما ذكرتموها وان يقسم سبعة اي حسب درجاتها ودرجاتها من حيث هو او يتولد منها
 بشرسوسه من سبعة من المؤمنين جي في جانب الحسنه بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنه المطلقة
 التي حصلها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الحسنه اي الحقيقة لا الشرائع والتمكان لتعريف الحسنه بلفظها
 وحسن الحسنه ونوعها كالواجب ككثرة وات على الحقيقة في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنه فانه كثر
 كثره جنسيا ولهذا جى بان دون اذا فانه قد به النوع كونه كما وان يقسم حسنة وبين احكام فضل من
 دسها كجست وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول اما هو من نوع معين او فرد معين واما في نوع
 الانواع وفرد من الاولئك يدل عليه السكينة لان القطع بحصول الحسنه لوجب القطع بحصول نوع ما او فردا
 ضرورة انه لا يحصل الا في حسنة فالفرق بين نحو اذا جازتم الحسنه وكذا وان يقسم حسنة غير واضح اللهم الا ان
 يعقد به نوع مخصوص والمقصود قطع يكون تعريف الحسنه تعريف الحسنه بواجبها صاحب المقام حيث حوز
 يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى حتى البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على منبجهم فيعرفهم اذ
 لم يتقدم ذكر الحسنه لا تحقيقا ولا تقديره ليكون الامام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حسنة
 معينة من الحسنات والمقدرا ان المراد الحسنه المطلقة المقطوع بها كثره ونوع وات عا وهذا طرف ما تولى
 انه اقضى حتى البلاغة كونه اول على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنه المعهودة التي هي هناك
 في نوعها كثره الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيرة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على
 منبجهم بما وعى ان الحسنه المطلقة نزلت منزلة المعهود اى ضرورة انهم حتى كانا لقب اعنيهم لفظ
 الاحتياج اليها وكثرة دورها فينا بينهم ويكون اقضى حتى البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا
 بعينه تعريف الحسنات على منبجهم وبهذا يعطى ما ذكره الشيخ رحمه الله من ان تعريف العهد اقضى حتى البلاغة
 وما معنى فلكونه اول على سورتهم لان الحسنه وحسن الحسب والارضاء قد مارت كثره دورها فينا
 بينهم بمنزلة المعهود اى ضرورة في تعريف المعهود لانه على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احق بافضا
 هذه العطايا من الحسنات ولا يسكرون الله عليها فمن رجع الناس اعتقادا واسوهم معاملة ولا يلزم
 ذلك في تعريف الحسنات وليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يلزم الاول دون

الحسنة

الثانية ولا ترك الشكر على القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد سيم الاول دون الثانية ولا
ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه يترك في الاول دون الثاني واما لفظ فلانة اذا قصد بها العبد
يكون واقعة مرسومة فتوافق لفظي اذا وجا، بخلاف الجنب فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنب على
انما نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنب احسن فقد دخل فيه المهرود ودخل اوليا والزم من
ترك الشكر على الجنب تركه على المهرود وغيره فيكون اسود وايضا وفرع جنب احسن ليس الا وقوعه اذا
واما من حيث هي فتستحق في ذلك اذا عليها يكون مستحقا مرسوما واذا حبلت احسن هي الواوالة المهرود
لم يكن المراد مطلق احسنه كي هو المقدر روح يظهر فاما قيل انه اتفق حتى ابدا فانه لكونه العبد عن الظاهر
واعتق في الا لازم لكونه شارة الى حاضر مهور لا يمكنه الكثرة واما اصل ان القول يكون المراد احسنه
احسنه المهرود ينافي القول يكون المراد بها احسنه المطلقة ويمكن اجواب بان معنى كونها مهرود
انها عبارة عن جهة معينة من احسنه وهي احسب والارضا، ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها
احسب والارضا من غير تعيين بعض وهذا يظهر صفة ما ذكرنا كونه اتفق حتى ابدا فانه والسنة
فانارة اليها اي جازية جانبية بلفظ المضارع مع ان لان السنة نادرة الوقوع بالنسبة
الى احسنه المطلقة ولهذا تكررت ليدل تكررها على تعليلها فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا
السنة متكررا في قوله تعالى واذا من الله ان ضررنا وموافق قوله تعالى وان الله الشرف ذو
عريض فادجه قلت اما الاول فلننظر الى لفظ المس عن منى القلة والى تخرير الضرر المقيد للقليل الى
الان المتفق ان يحقق كل ضرر لبعده عن الحق وارتكابه الفضلات فنبه بلفظ اذا واما
على ان ماس قد يسير من الضرر لثمة حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في
لأن المرض المتكبر ممدول عليه بقوله واذا انما على الان ان اعرض ونادى بجانبه فنبه بلفظ
اذا واما ضي على ان ابتداء مثل هذا الان بالترتيب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان
في مقام اجزء بوقوع الشرط تجا لالاقصا والمقام التي ان اذا سئل العبد عن سيده هل هو
الوار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اضرك فيتجا هل ضرفا من السيد وكذا استطعت ليلتك
فيقول ان يطعن الصبح وينقض الليل افضل كذا فيتجا هل تولى وتضجرا وقس على هذا اوله ثم
المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تترى يلى تترى بل انما طلب العالم بوجوب

منزلة ايجال مخالفه مقتضى العلم كقولك لمن يورثني اياه ان كان اياك فلا توفده مع علمه بانه
ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يورثه او التوحيح اى لغيره المني طلب على الشرط وتصوير ان المقام
لاشتماله على ما يقع الشرط عن اصله لا يصح ذلك المقام ان لفوضيته اى فرض الشرط كى يفرض الخ
لفرض متعلق بفرضه كالتبكيك والارام والمباينة ونحو ذلك بخلافه فرب علم انك اى
انك لم تفترق عنكم القرآن وما فيه من الامور الهني والوعود والوعيد صفى اى اعراضا او لغيره
او موضوعي انكتمت قوما سرفين فحين ذاك ان بالكرس فان الشرط وهو كونه مرفين اى مشركين
مقطوع به لكن جى بلفظ ان يعقده التوحيح على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العقل
هذا المقام كى ان لا يكون الاعمال مجرد الفرض والتقدير كى يفرض الحالات لا شتمال المقام على
الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصير عن العقل اصلا فهو غير له الخ ادعاء
مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض الحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كان في قوله تعالى ولو سمعوا ما
استجابوا لكم ينفى الامام دون ان لما من انه يشترط فيها عدم اجرم بوقوع الشرط ولا وقوعه
والخ مقطوع به وتوحيه على يقال ان طرالات ان كان كذا بل يقال لو طار لا نفى ان الخ هذا
المقام يزل منزلة ما لا قطع لبدنه على سبيل المسئلة وادعاء الفان يعقده التبكيك فمن لا يصح
استعمال ان فيه كذا ذكر صاحب الكشاف ان امنوا بمنش ما نتم به فقد استهوا انه من باب
التبكيك لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل ففى بكلمة الزك على الفرض والتقدير اى ان حصل
وينافى آخر ما وبالا ليكن في الصحة دالة اذ فقه استهوا انه قوله تعالى ان كان هذا هو الحق
عندك فامطر علينا حجارة اى ان كان حقا فامطرنا حجارة الكاره والمراد ففى حقيقة وتبليغ الداء
كبره حقا مع اعتقاده انه باطل متيقن بالخ ومنه قوله قل ان كان الرحمن ولدا فانا اول العباد
او تعقيب غير المصنف به بالشرط على المصنف كما اذا كان القيام قطعى يحصل بالنسبة الى
بعض غير قطعى بالنسبة الى آخرين فنقول للجميع ان قسم كان كذا فليسا لمن لا يقطع بانهم يقومون
ام لا علم من حصل لهم القيام قطعى وقوله تعالى وانكتمتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يان
مع امرتا بين كيمتها اى كيمتها ان يكون للتوحيح على الارباب وتصوير ان الارباب على ما لا ينبغي
ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لا شتمال المقام على ما نزل به ولعليه عن اصله وهو الايات

الدالة على انه من عند الله وان يكون التعقيب غير المرتب بين من المعنى طبع على المرتبة
منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما يتكلمون لا بفعل الجميع كانه لا ارتباط لهم والدش في التكرار
وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعماله لان لا يقال الشرط انما هو في
الارتباط في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم لانه نقول انه ان لم يكن المعنى على حدود الارتباط
في المستقبل ولهذا ارفع الكونيين ان ههنا معنى او قد نص البرد والرفاج على ان لا تعقيب
الى معنى المستقبل فذكر كثير من النفاة انه اذا اراد البقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان
مخوفا لانه ان كنت قلته فقد علمته وان كان قبيح قد من قبل وذلك لقوة دلاله كان على
المتفكر لانه لو لم يستفاد من الخبر قد يستفاد منه ان الزمان
الماضي واذا ذكر صاحب الكشوف في قوله تعالى واما ينسبك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى
انه يجوز ان يراد بالان الشيطان ينسبك قبل النبي فيجب له الاستهزاء لانه مما يذكر القول
فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبيحا فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسبك خبرا له
ليستقيم المعنى فان قيل كان البعض مرتبا بقطع والبعض غير مرتب بقطع جعل الجميع
كانه لا قطع بارتباطهم ولا يعدم ارتباطهم قلنا هذا انما هو في استعماله ان في هذا المقام وليس
التعقيب في شيء ولا مخلص عن هذا الشكل ولا بان يقال غلب على المرتبة من قطع غير المرتبة
قطعا اعني الذين لا قطع بارتباطهم من كبر منهم الارتباط وعدمه فكون معنى الكلام او التعقيب غير المقطوع
بالضمان بالشرط على المقطوع به كما اثرنا عليه في المثال المذكور والتعقيب كبري في فروع كثيرة منه تعقيب
المذكور على الانا ثاب بان كبري على المذكور والامات صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجراء على المذكور
كقوله تعالى وكانت من العاقبتين عدت الاثني من المذكور العاقبتين بكلمة التعقيب لان العاقبتين مما يوصف
المذكور والابانث والقياس وكانت من العاقبتين ويكمل ان يكون من التبقيض بل لا بداء العاقبة
اي كانت ناسية من العزم العاقبتين لانهما من اعقاب لارون اخي موسي والاول هو الوجه
الغرض مدحها بانها قد صدقت بشهر اربع رهبا ويكتبه وكانت من المطبيين له ومنه تعقيب جاز
المعنى على جانب اللفظ مخوفا لانه انهم قوم مجهولون بتا واضطراب والقياس بقاء الغيبة لان الغيبة
عائده الى قوم ونقط لفظ الغائب لكونه اسما مظهر الكنه في المعنى عبارة عن المعاني فقلب جاز

الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابراهيم ذكره كالعمرين لا يابكر وعمر القمرين للشمس والقمر والشمس
 للمسن والشمس رضى الله عنها وما اشبه ذلك مما عذب احد المصاحبين او المثلث بهين على الاخر
 بان جعل الاخر مستقفا له في الاسم ثم نفي ذلك الاسم وقصد اليها جميعا وينبغي ان يغيب الالف
 الا ان يكون احد اللفظين نكرة اذ لا يغيب على الموصوف كالعمرين ولا يخفى عليك ان ابراهيم
 وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احد على الاخر
 بان جرى عليها الوصف المشترك بينهما على طريقة اجراءه على المذكور فانه بل بان يجعل احدهما
 المذكور في اسمه ثم يثني ذلك الاسم فان قلت لا يخفى في المشتق الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
 في المعنى ولذا قالوا لا يرتد بالسمين يزيد في لفظي قرآن الدعاء الطهرين او المبيضين لا يصح
 وحيض قلت هو مختلف فيه قال لا بد له ليقال العيان في عين الشمس وعين الميزان فهم يميزون
 في الله واجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ورسلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من الجازم
 اللفظ لم يستعمل فيها وضعه الا يرى ان القانتين مرصع للذكر الموصوفين بهذا الوصف فطابق
 على المذكور والانات اطلاق على غير ما وضع له في جميع الالف في الالف والفاء والهمزة
 الجنب الكثير الافراد من غير هذا الجنب مهور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنب على الجميع
 واذ قلنا للداكية اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عدا ابليس من اهل البكة كونه جنيا واحدا فيما بينهم
 منه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالكثر كقوله تعالى حكاية لفرعون
 يا شبيب والذين امنوا منكم من فرسنا اولئقودون في ملتنا وادخل شبيب بكم التغليب في العود الى
 ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم من اسب ومنه تغليب المستكم على المخاطب والغائب نحو انا وانا فقلنا
 وانا وازيد ضربا ومنه تغليب المخاطب على الغائب كقوله تعالى وانا وانا فقلنا وانا وانا فقلنا
 الله تعالى وماركب بغافل عما تعملون فيس قراوتها الخطاب والمعنى قل انت يا محمد وجميع من
 من المكلفين وغيرهم ولا يكره ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لا تنافي ان الخطاب
 في الكلام واحد اثنان واكثر من غير عطف او تنبيه او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن نيك منهم فانا
 جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وذاك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
 متقون فان الخطاب في تلكم مثل الناس الذي توجه اليه الخطاب اوله والذين من قبلكم الذي

ذكر بلفظ الغيبة لان الحكم مستحق بقوله فلعلمكم لا بقوله اعبدوا حتى تحيق بالناس المنى طيبين اول
منه تقولنا اعبدوه لعلمكم تقول ومنه تنقيب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على اجمع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يمتنع في
لفظ واحد تنقيب المنى طيب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يدرؤكم فيه اي خلق الله لكم يا ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكر
وانما ثا وخلق للانعام اي من انفسها ذكر وانما ثا يشكم بكم ايها الناس والانعام
في هذا التفسير واجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والعدن البتة و
التي تشر فقوله يدرؤكم خطابا لتمام الناس المنى طيبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه
تنقيب المنى طيب على الغائب واللاما مع ذكر اجمع اعني الناس والانعام بطريق اخر لان
الانعام غيب وتنقيب العقلاء على غيرهم واللاما مع خطاب اجمع بلفظكم المختص بالعقلاء وفيه
لفظكم تنقيبا واولا التنقيب لكان القياس ان يقال يدرؤكم واما ما ذكرنا في الاكتاف
والمنعاج وغيرهما وتقال ان يقول جعل الخطاب شرا للانعام فكيف لا حاجته اليه لان
الانعام القدرة وبيان الالفاظ في حق الناس فكذلك ينطبق بهم والمنى يشكم بكم ايها
الناس في هذا التفسير حيث يمكنكم من التوالد والتناسل وهما ما لكم من مصالحكم ما تحتاجون
اليه في ترتيب المعاش وجعلها ازواجا تنق لكم ببقاكم ودرؤكم بولادكم وعلى هذا يكون
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا السبب بنظم الكلام ما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها
ازواجا ومنه تنقيب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترتب الوجود
اجمع كما انه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بانزل اليك والبراد المنزل كل وان لم ينزل الا
ومنه تنقيب وقع بوجه محض على ما وقع بغيره الوجود كقوله تعالى ما قدرت ايديكم ذكر الا
لان اكثر الاعمال تراول بالايدي فجعل اجمع كما لا يقع بالايدي تنقيبا وكقوله تعالى يعقل لقدر كان
كل قدم ينشبت لكم من اول الامر معللا فيكون في النفس استقار لا يكون لما ينزله عليه معدية
وكون ان واذا متعلق امر به حصول مضمون اجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرطية الاستقبال
متعلق بغيره على من جعل حصول اجزاء مترتبا على حصول الشرطية الاستقبال ولا يجوز ان متعلق

يتعلق امران المستقبل انما هو في زمان التكلم لان المستقبل لا يرى انك اذا قلت ان ذلك الحار
 في وقت حرفه على امره على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جلتى كل من ان واذ الحار
 واما فعلية مستقبلية اما الشرط فله لانه مفروض حصول في المستقبل فيمتنع ثبوته ومضيه واما الحار
 فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في المستقبل ويتبع تعلق حصوله على حصول الشرط في المستقبل
 المستقبل ويتبع تعلق حصوله على حصول الشرط في المستقبل ويتبع تعلق حصوله على حصول الشرط في المستقبل
 يكون طلبيا نحو ان جاك زيد فاكرمه لانه في المستقبل لا دلالة على حصوله في المستقبل دعبل فيمتنع فيتميز
 ان ترتب على امر خلاف الشرط فانه مفروض الصدق في المستقبل فلا يكون طلبيا فانهم ولا يخالف ذلك لفظا
 المستكتم لطلبه لفظا بالمتن وتغاديا عن معنى مقتضى الفهم من غير ان يقتضيهما في قوله لفظا مستكتم
 الى ان الجملتين وان جلتى كلفا هما او اصدق بهما اسمية او فعلية ماضية فالجمله على المستقبل في ان قوله
 ان اكرمتي الان فقد اكرمتك مس سناه ان فقد باكرتك اي الان فاعند باكرامك اياك مس وقوله
 وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك سناه فاعند كون واصر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله
 الا تضروه فقد اضروا سناه ان افرجه الدين كقوله سناه يضره من يضره قبل ذلك قدس عليه
 فقد رما ياسب المقام وما قيل في اجزاء الطبى بالبحرى وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل
 مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير المستقبل قياس اذا كان الشرط لفظا كان كقوله وان كنتم
 في ريب دان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جى بهما في مقام التاكيد مع وادى الى الحدود الوصل والاطلاق
 ولا يترك له جزاء نحو زيد وان كثر ما لم ينجلى وعمر وان اعطى فلما لم يسم وفي غير ذلك قيل في
 قول ابله العدا وفيما دطن ان فاقنى بكسب بقى من الدهر فليس بكنك ابله وقوله ايضا وان
 عما من صدوراً فقد الهبت وصد انفس رجال لظفر ان المعنى على المعنى دون المستقبل وقد
 اذا لماض كقوله كما حقه اذا بلغ بين السدين حقه اذا سوي بين الصدين حقه اذا جله نادا الاستمرار
 كقوله كما اذا تقوا الدين آمنوا قاتلوا الكفار كما برار غير الحاصل في موضع الحاصل لقوله الاسباب
 المتخذة في حصوله كقوله ان كذا حال انعقاد اسباب الشراء او كونه عطف على
 الاسباب لا على البراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باولها على لاراز غير الحاصل
 في موضع الحاصل اي يكون ما هو لوقوع كذا وقع كقولك ان مت كذا سبق من انه يسير عن

السبق بلفظ الماضي تنبيه على تحقق وقوعه أو انتفاءه ولما اظهر الرغبة في وقوعه أي وقوع الشرط
نحو ان ظهرت بمن العاقبة فهو المرام هذا اللفظ لا لانتفاءه ولما اظهر الرغبة ثم اشار الى بيان
ان اظهر الرغبة ليقضي امره غير ما حصل في موضع اى حصل بقوله فان الطالب ان اعطيت رغبة
في حصول امر كثير لصوره اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما يحيل ذلك الامر اليه اى ذلك
الطالب حاصل فيغير عنه بلفظ الماضي وعليه اى على اظهر الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى
ولا تكرر هو انتم انكم على العباد ان اردت تحصن اى بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في
ارادته التحصن فان قيل تعليل النهي عن الاكراه بارادته التحصن يقتضي حوزا ان اكراه
عنده انتفاء لهما يجب لوجود الاول لان ان التعليل بالشرط يقتضي انتفاء العلق عنه معناه
والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء الشرط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء
غاية السقوط لانه عطف من اشتراك اللفظ اذ لا يتم ان الشرط المعنوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو
المتكبر بعد ان وازوته معلقا عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله
وكما هما منفصل عن معناه المعنوي يقال شرط عليه كذا اذا حيله علامته الا ترى ان قولنا انك
هذا ان ما هو حيزان شرط وفراغ ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا يتوقف
بل الامر بالعكس لان الشرط المعنوي في انما لم يردم واكراه لازم الثالث انه لا خلاف في ان التعليل
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاءه اذ لم يطر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدة في الآية
في النهي عن الاكراه بمعنى انهن اذا اردن الصفه فالمراد حق بارادتها اذ لان الآية زلت فمن
يردون التحصن ويكرهون الموطأ على انما الثالث ان لا تكرر هو امسأه يحرم الاكراه لا اطلب شك
اكلف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او اطلب الكلف عن الاكراه ضرورة
انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل يقتضيه فعدم ارادته انتفاء عن
الزمان لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انما سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب اللفظ لظا
الى معنوم انما لفظه لكن الابعاد القاطع عارضة والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاك للتعريف اى
ارز غير اى حصل في موضع اى حصل اى لما ذكرنا للتعريف بان سبب الفعل الى احد والمراد غير نحو
قوله تعالى ولقد اوحى اليك ذال الدين من قبلك اين اشركت بسيطن عنك فالكاتب الحمد عليه

عليه وسلم وعدم اشتراكه معطوع به لكن جي بلفظ الماضي ابرازا لاشراكه في مرض اى اصل على
الغرض والتقدير لتوحيده لمن صدر عنهم الاشتراك بينهم قد ضبطت اعمالهم كما اذا اشترك احد فتقول
والله بين شتمين الامير لا ضربه ولا يخطى عليك انه لا معنى للتوحيص لمن لم يصدر عنهم الاشتراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التوحيص لكونه على امله ولا كان في هذا الكلام من انما والضعف نسبت الى
والله قد ذكر جميع ما تقدم قال ونظيره اى نظيره ولين اشركت في التوحيص لانه انتهى الى ان
مقام المضارع في الشرط للتوحيص قوله تعالى ولا اعبى الله فطرته اى وما لكم لا تعبدون الله
فقطكم بهيل واليه ترجعون اذن لا التوحيص لكان المنا سبب ساق الية ان يقال واليه ارجع وجه
حسنه اى حسن هذا التوضيح اسماع المستكم المني طبع الدين هم اعداءه اى على وجه لا يريدونك
الوجه عندهم وهو اى ذلك الوجه ترك التوضيح بنسبتهم الى الباطن وليس عطف على لا يريد
وليس هذا من كلام السالكين على وجه ليس على قبوله اى قبولي اى لكونه اى ذلك الوجه افضله
امضى النفع حيث لا يريد المستكم لهم الا ما يريد نفسه وليسى هذا النوع من الكلام المصنف لانه
كل من سمع قال للمنا طب قد انفعك المستكم به اولان المستكم قد انفع من نفسه حيث حطه مرتبه
عن مرتبه الما طب وليس اية الاستدراج لاستدراجهم الى الادغال والتسليم وهو من لطيف
الاساليب وقد كثر في التزليل والاشارة والمحو والتفت في قوله تعالى ان تبغوا اى ان تكلم
شركا وكلمة ويظهر فاجبكم يكونوا لكم اعداء فالص الدواة ويضبطا اليكم ابراهيم والسنة بالسوى
بالقول والشرع والاشتم وودوا لو كفروا اى تنهوا ان تردوا عن دينكم فتكونوا منهم وترفع
الدواة والفتال قد ذكر في موضع فراء هذا الشرط ثالث جل مقاطعة وقد عدل في الثالث الى لفظ
الماضى فالى كنهه في ذلك قلت فيه وجهان احدهما هو انه مذكور في الكسوف ان الغرض من الدواة
على انهم وودوا قبل كل شيء كثر المؤمنين وادادهم لانهم يريدون ان يلقوا بهم مفار الدواة والدين
المضارع عندهم ان يردوا المؤمنين كثر العلمهم بالدين اغر عليهم من ارداهم لانهم يريدون الدواع
دونه وثانيتها وهو المذكور في الفتح ان لزوم وادادتهم ان يردوهم كذا والمضارع فهم والظهور
لا يقتل من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لها اى كونهن اعداء ويضبطا لا يريد والاساليب لانهما
اللزوم بالنسبة اليها لان وادادتهم كثر المؤمنين فانه ابته وادادته احب اليهم من كونهم كونه اضر

الشيء بالمرئيين والنفذ للمركبين لا تخم مادة اني صفة ارتفاع المقابلة حرة بخلاف الدودة ويط
اليدى والاسن فانه يبرز انتفاها لوى المعادفة بتدكر ما بينهم من التواتر والمعارضة وبانث واما عليه
فولتم اذا علكت شبح واما انتفا وودادتهم كثرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا ممكن لكن لا ينبغي ان يد
واضح فان قلت واذا عطف شرط على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من هذه كبرى
بدون الآخر ويصح وقوعه فراء فخر ان تاتي اعطاك واكك الثاني ان يتوقف العطف على العطف عليه فخر
ان يرجع الى سببها فانه وفرضه وبه ان المعنى على كل من اي اذا رجع استا فانه اذا استا فانه فخر
في ذلك الى العجز فانه الآية ان كان من العرف الشئ ليكون مجموع اجل الثالث لانها واحد ام يصح ما في الفصاح
الثاني من العرف الاول لم يكن في تقييده وودادة الكفر بالشرط فائدة لانها صفة ظهورها بهم اولم يظهرها فالا
ان يكون قوله تعالى وودا عطف على العبدية الشرطية لا على اجزاء صفة فان تعلق الشرطية وغيرها في الكلام
ان الله تعالى وان يتوكلوا على الله لا يفرعون عطف لا يفرعون على مجموع الشرط و اجزاء وقال الله
فانوا لولا انزل عليه ملك ولولا انزلنا ملكا لقطع الامر عطف الشرطية على ان لو اقلت الظاهر من العرب
والمراد اظهار وودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها وانما هي ان يتوقف على الظهور بهم وكذا المراد اظهار كثرهم
اعدا واولا فالدودة صفة ظهورها اولم يظهرها لا يقال ان الآية زلت في خطاب بن ابي بلقيع حين
كنا بالي مشركا مكة واضربهم باسناد ابني عم تقنا لم يقبل ظهور المشركين بهم يظهرهم كذا استلهم فداودة
ولا وودادة لرد الى الكفر واما اذا ظهرها بهم ووجدوهم مومنين في يتحقق الدودة وبسط الآية والاسن
ودودة الرد الى الكفر لاننا نقول هذا انما يصح ان نودصل الكتاب الى المشركين وعلموا من خطاب الكفر والعا
والذكر في الفقه ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي صلعم من الطريق ولو للشرط اني استلقي
مصولي مضمون اجزاء كحصولي مضمون الشرط فمضاهيها من مع القطع بانقضاء الشرط فيقدم انتفا اجزاء
كما يقولون جيتني اكرمتك معلقا الاكرام بالجمي مع القطع بانقضاء فيقدم انتفا والاكرام فهي لا متاع انتفا
اعني اجزاء لا متاع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها مستلقة ما استلح با متاع غيره
على سبيل القطع كونك بوجيتني اكرمتك معلق لا متاع اكرامك با متاع من محي في طبع فمضاهيها انتفا
لانه جعل اول المعنى نفس اجزاء والمعنى عليه متاع الشرط وثانيا المعنى متاع اجزاء المعنى
عليه نفس الشرط مع وضعه فكل منها وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المعنى

ای اینا تسلیق استماع ما استماع و سلفا لا استماع اگر امک با استماع ما استماع من الی و اظن انه لا حاجة الیه
 لان تسلیق الحكم بالوصف مشر بلیمیه فانه من الی تسلیق ما استماع من حیث انه متعنه و هذا من الی
 تسلیق استماعه کذا قوله با استماع و هذا من الی لطیف شیخ الساکه علی هذه العبارة و عقل عنه المهره من الی
 کما به فنده من الی تسلیق الاستماع بالاستماع القطعی و علی ما ذکرنا تسلیق الشربت بالشرت مع العطف
 بالانتفاء و اما فی واحد فیه من الی لا استماع استماعه من الی استماع الاول یعنی الشرط سواء کان
 الشرط و اجزاء اشیا یا او فیهما واحد یا اشیا یا و لا فرق فیها فاستماع النفع ثابت و بالکلی من الی فیهما
 فانه من الی لا استماع عدم الامکان لا استماع عدم الامکان یعنی بشرت الامکان بشرت الی فیهما
 هو المشرر من الی المجرور و اعترض علیه شیخ ابی ایوب بان الاول سبب و الثاني مسبب و تسلیق
 اعم من المسبب لجزر ان یشکل فی سبب مختلفه کما ان الشمس لا تشرق فانتفاء السبب لا یوجب
 انتفاء المسبب کما فی انتفاء المسبب فانه یوجب انتفاء السبب ان یرى ان قوله لو کان فی الی
 ان الی لفندنا انما یشکل فی تسلیق الاستماع الفاسد علی استماع نقود الی کما و ان الی لزم
 انتفاء و لکن الی انتفاء الفاسد لجزر ان یفند الی سبب کما فی الی فانه من الی لا استماع الاول لا یصح
 و قال بعض المحققین ان ویدیه باطل و دعوایه حق اما الاول فانه الشرط عندهم اعم من ان یشکل سببا
 فلو کان انت الشمس لانه کان الی موجودا او شرطی فلو کان الی محجوب او غیرها فلو کان الی التمار
 موجودا کان انت الشمس لانه و اما ان الی فانه الشرط ملزم و اجزاء لازم و انتفاء لازم و تسلیق
 الملزم من غیر عکس فی موضع لیکون اجزاء ملزوم المعنوی فیشکل فی الشرط الی هو ملزم لاجل
 استماع لازم و هو اجزاء فی لا استماع الاول لا استماع الی لیل انتفاء و اجزاء علی انتفاء الشرط
 فلو ان الی انت الشمس ان رفع التام یوجب رفع المقدم و رفع المقدم لا یوجب رفع التام فلو ان
 لو کان هذا الی ما کان حیوانا لکنه لیس حیوانا شیخ ان لیس بان و قوله لکنه لیس بان لا ینفع
 لیس حیوانا هذا ما ذکره جماعة من الفحول و تلقاهم غیرهم بالقبول و من نقول لیس منی فلو ان استماع
 الی لا استماع الاول انه یشکل فی استماع الاول علی استماع الی فیهما من الی انتفاء السبب
 او الملزم لا یل علی انتفاء السبب او الملزم علی معناه ان الی لانه علی انتفاء الشرط ان الی
 هو سبب انتفاء الاول فیهما لکنه لیس لکنه لیس ان انتفاء الی لانه هو سبب انتفاء الی

منى عندهم يستلزم دلالة على ان انتفاؤه مضمون اجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير انتفاء
الى ان علمه العلم بانتفاء اجزاء ما هي الا يرى ان قولهم لولا لا متعلق انشاؤه لوجود الاول مثل لولا على
لذلك عمر مساواة ان وجوده على سبب لعدم ذلك عمر لان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على
ما ذكرنا قطعا بقول ابي العلاء والمعنى ولولا امت الدولت كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لم يكن
وزام ان ترى ان استثناءه يقتضي التقدم لا ينتج شيئا على ما تقر في المنطق وكذا قول ابي العلاء في قوله
قبلها لطارت ولكنه لم يردى عدم طير ان تلك النرس بسبب انه لم يطير ذو حافر قبلها فليس
واما باب العقول فقد جعلوا لودان ونحوها اداة للتقدم والانه على لزوم اجزاء الشرط من بقية
القطع بانتفاءها ولذا صح عندهم استثناءه عن التقدم نحو لو كانت الشمس طائفة فاسمها موجودا
الشمس طائفة فتم يستلزم دلالة على ان العلم بانتفاء انشاؤه في علمه بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الزوم بانتفاء اللزوم من غير انتفاء الى ان علمه انتفاء اجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها
في القياسات لا كليات العلم والتعديقات ولا شك ان العلم بانتفاء اللزوم لا يلزم العلم
بانتفاء اللزوم بل الامر بالعكس واذا تصفينا وجدنا استقالتها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل
قاعدةهم كما في قوله تعالى لو كان فيها آية ان الله يفتنكم بطرائق ان النور من السعديق بانتفاء
لقد والاكتمه لا بين سبب انتفاء العلم فاعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما
مضمونه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا هرا وكما من عايب قوله هرا فان قيل لا يصح ما ذكرتم
من لزوم انتفاء اجزاء لا انتفاء الشرط في نحو قوله نعم ان بعد صهييب لولم كيف الله لم يصح وال
يلزم ثبوت عصيانه لان في انتفاء اثبات وهذا فاسد لان النور من صهييب بعد العصيان
قلنا قد يستعمل ان لولا دلالة على ان اجزاء اللزوم الوجود في جميع الازمنة في قصد المستكم فذلك اذا
كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك اجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط النسب واليقين يستلزم
اجزاء فيلزم استلزام وجود اجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دالما سواء كان الشرط
واجزاء مثبتين نحو لولا اني لا نثيت عليك او منفين نحو لولم كيف الله لم يصح او منفين نحو لولا
ما في الارض من شجرة اقدم والجر يهده من بعده سبقة اجزاء فكلت الكلمات الله ونحو لولم تبنى
لا نثيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود اجزاء لهذا الشرط مع استلزامه لزومه له

فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاوسط ويستعمل لهذا المعنى لولا انه لم يزلوا اكرامك يا ايها
 عليك يعني انني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا
 ولولا اذ اخلت على النسخ فان قيل بل يجوز ان يكون لونه هذه الامثلة على الصواب من تقدير انتفاء الكراه
 بناء على ان الكراه هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيًا وعدم
 العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء النشاء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت النشاء
 المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير مستبعد في مفهوم الكراه وانما في ذلك
 مما قبل ذكر الشرط والالكان تقيد به بالشرط تكرار اكي اذا قلنا لو جيتي لا كرمك اكراما مرتبطا
 بالجي ولكن قلنا ان المعنى في قولنا لو جيتي لا كرمك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالجي
 كل حاله دخل في ادم شئ او ثبوت له بحسب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد لذلك
 وانما اين احب ان سقيم فيما وقع اجزاء بلفظ المشتب وكون المعنى اذ لا عموم للمشتب فيجوز
 لرايشتي لا شئت عليك ان يقدرا نشاء المعنى غير المشتب بخلاف المعنى فانه يفيد العموم فلو لم
 نزلوا لم كيف الله لم يصح في العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت في المعنى لزم الاشتباك فينتقض
 وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم اجزاء المشتب حتى يكون المعنى لرايشتي
 لا شئت عليك نشاء مرتبطا بالامانة فقلنا ان المعنى عام بل معناه لو لم كيف الله لم يصح عدم
 عصيان مرتبط بعدم الخوف وحيث يجوز ان يكون انتفاءه بانتفاء القيد يلزم عدم عصيان غير
 مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفس مشتبا كان او منفيًا واما
 قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لا سمعهم ولو اسمعهم لولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقرا انما فيجب
 بينه ولو علم الله فيهم خيرا لولوا وهذا محال على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم السور بل انما
 واجب بانها مملوكة ان ذكرى الشئ ان لا يجب ان يكون كلية ولو سلم فاما نتيجان لو كانا كرويا
 وهو مسرع ولو سلم فاستحقاقه لايستحقه مسرعة دون علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والحق جاز ان يستوفى
 المح وهذا عند ان لفظ لو لم يستعمل في وضع الكلام في القياس الاقراء وانما يستعمل في القياس انشائي
 المستثنى منه فقيض التام لا هنا لا متناع الشئ لا متناع غيره ولهذا لا يصح باستثناء نقيض التام
 وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكمي قلنا انه قياس اعملت فيه شرائط النتائج وادى فائدة يكون

في ذلك وهل يركب القياس الحصول النتيجة بل اني انه قوله لو علم الله فيهم خيرا على ما عدة اللغة يعني ان سبب
عدم الاسماع عدم العلم بخير فيهم ثم ابتداء قوله ولولا سماعهم لتولوا كلاما آخر على طريقه لولم كيف الله لم يصحبه يعني ان
التول لا يتم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير الاسماع فهو واديم الوجود كما ذكرنا او اقول يجوز ان يكون التول
منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لولان التول هو الاعراض عن الشئ وعدم الاعتقاد به
فخطا تقدير عدم سماعهم ذلك الشئ لم يقتضي منهم التول والاعراض عنه فلم يلزم من هذا الحق الاعتقاد له فان قيل
التول خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا ثم ان انتفاء التول بسبب انتفاء الاسماع خيرا وانما يكون خيرا
لو كان من اهل ما بين اسمعوا شيئا ثم انتفاء دواله ولم يرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان له قوة
لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين باطلا عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه وانما قولا بل لو جعلناه ملكا
لجعله رجلا فيمتثل ان يكون من قبل لو لم كيف الله لم يصحبه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورته رجل
فكيف اذا كان اننا ويقتل ان يكون على اصل من انتفاء الشرط والجزء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم
ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل اذا كان لول الشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جليتها
ليوازي الفرض اذا ثبتت بينا في التيقن والحصول الفرضي والاستقبال بينا في الماضي فلا يبدل في جليتها
عن التعلية الى ضرورة الامكنة ومن سبب المبرر انما تستقبل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلة ثابت
نحو اطلب العلم ولو بالخير وقال النبي عزمنا كراما وزادوا انشرنا فان ابايكم اليوم يوم القيمة ولو
باللفظ وقال ابو العلاء ولو وصفت في درجة الهام لم تقف من اربع الا والعلوب حوالا لصف ما يصف
على معنى رقة بعدد وشرق ركابيه الى ما ودرجة والمعنى ان وصفت لكنه جاء بلفظ لو قصد الى ان
ركابيه الهام في ما ودرجة والمعنى ان وصفت لكنه جاء بلفظ لو قصد الى ان وضع ركابيه كالهام
قد حصل منه الجاس وانقطع الرجاء وحار في حكم المعطوع بالانتفاء فذكرها على الصانع في نحو ليطعمكم في
كثير من الامور فمنهم اى لزمتم في الجهد والهداك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فرقا لانهم كان في
ارادتهم استمرار على النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان محمولا
بدليل قوله فانما كثير من الامور في قوله فانما يستهزي بهم بعد قوله فانما يستهزؤن حيث لم يقل الله
ستهزي بهم بل حفظ اسم الفاعل فقد الى حدوث الاستهزاء وكتبوه وقتا بعد وقت والاستهزاء هو
السخرية والاحتفاف ومساها انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين

وبما يراه الناس لهم تجدون فترقا وكذا في لا فإنا قيل ان الاراد بالفضل في قوله لعقد استمرار الفعل
الاطاعة مثل ليكون المنى ان اتقوا عنكم سبب تنقاد استمراره على طاعتكم فهذا الخلف لا ذكر في المنع
ان المنع ان المنع عنكم باستمرار معناه عن طاعتكم وان اراد به المنع الطاعة ليكون الاستمرار حيا
الى المنع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد استمراره فدخل لوعيه انما يفيد
استمرار الاستمرار لا استمرار الاستمرار فلما ظهر هو الاول ولما في اللفظ وجه لانه كما ان المضارع مثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفى استمرار النفي ويفيد الراض عليه لا استمرار الاستمرار كسب الاستمرار
كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والادوام والتأكيد فاذا ارجعت عليها حرف النفي تكون التأكيد النفي
ثابتة لان النفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين ردونهم انا امنا على ابلغ
ذكره وان قولنا ما نريد اضرمت وما نريد مررت لا ضيقا من النفي لا النفي لا ضيقا من مع انه
بدون حرف النفي يفيد الاضيقا ولهذا نظيره في كلامهم ودخل لوعيه المضارع في نحو ولستم
الخطاب لمحمد اذ كل من يات منه الروية اذ وقفوا على النار اي اردنا حتى ياتوا او اطلقوا
اطلاعا هي كتم اداد ضلوا فيقولوا مقدار غدا بها من قولك تفتت على كذا اذا فهمته وعرفته محجوبة
لومحذوف اي رايت امر انظروا كذا في قوله تعالى ولوترى الظالمون موقفون عند ربهم و
لوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتزنيه اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام
عن لا خلاف في اخباره وهو انه الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اضر عنه بوقوع خبره
الماضي المتحقق الوقوع فلهذا اما في المستقبل لانه ان يكون في القيمة كنهنا جلت بمنزلة الماضي المتحقق
فالمستقبل فيها لو اذ ذواتها محققان بالماضي وح كما ان الساب ان يقال ولستم لكنه عدل الى لفظ المضارع
لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي هذا المستقبل في الحقيقة ماض كسب التاكيد
قيل قد انقضى هذا الامر كذا رايته ولورايته رايت امر انظروا كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان
جلبت الخطاب بسبب عليه السلام ولولستني فلا يشهدون لولستني على الفعل المضارع الياء كما في ربا
يود الذين كفروا فانه قد انزله ابن السراج وابو علي في اللفظ ان الفعل الراجع يدرج في المضارع كما
ان يكون ماضيا لانه لتسليم في الماضي وجزا ابو علي في غير اللفظ ومن تبعه وتبعه اهل الاستقبال
بعد فتور ربا يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في اهد قوله السبعين واما الكوفيين

فانما لم يثبت ان اي رب كان يرد فحذف كثر استعماله ان بعد ربها واما جعل ماكرة موصوفة بهيود الفعل
المتعلق برب محمد وانا رب شي بود الذي كوز الحق وثبت فلا يخفى ما فيه من النصف ونسب العلم
ورب همما لتفصيل النسبة يعني انه برهمنهم احوال القيامه فيبهتول فان وجدت منهم افاقة
ما تمنا ذلك ويكوز ان تكون مستفارة للكثير وذكر ابن ابي حبيب انها نقلت من التفتيل الى التحقيق
كما نقلوا قد اذ دخلت على المضارع من التفتيل الى التحقيق ومفعول بود كوزف بدل قوله لو كان
سليبي على ان لو للمعنى حكايته لو دارتم جي ب على لفظ القينة لانهم مخبر عنهم كما نقول حلف بالله لي
ولو قيل لا فتن لكان ايضا سديرا حسن واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل نفهم منه معنى التفتيل
صرف مصدرية فمفعول بود عنده هو قوله لو كانا سليبي او لا استحضار الصورة عطف على قوله تسريه
يعني صورة روية الكافين موقوفين على انما رايهين يا ليتنا زد ولا نكتب بايات وكذا صورة
بديهة الظالمين موقوفين عند ربهم والجرحين ما كسى ردهم متقاولين تلك المقالات كما قال
الله تعالى فسير سمايا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضار تلك الصورة البديهة
الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثاره السحاب مسرا بين السماء والارض على الكيفية المحسوسة
والانقلابات المتفادته وذلك لان المضارع ما يدل على الحال اما الضم الذي من شانه ان يجر
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليت به ما اس موعود ولا يغفل ذلك الا انه امر بهتم بته
لقرابة او فطاعة او نحو ذلك وهو من الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل
يلح من العظمة بحيث يكثر زعم ان يعبر عنه بلفظ اما من يكونه ما يدل على الوقوع في الجهد كما
لقد اصابني حادث لوتج الى الاكل لما بقى من اثر ولم يتقرض للعدول عن عدم الشرب الى جل
الجملة ان فيه لسمية كقوله تعالى ولوا انهم امنوا واتقوا المشربة من عند الله خير دلالة على انما
المشربة واستقرار دلالة على انها الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة واما تكميله اي تكميله المسند
فلا رادة عدم الحمد والمعجز من من توليفة كقولك زينة كاتبة وعجوزت عريضة
ما اذا قصد حكايته عن المنكر اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول لقد يقال الذي عندك جل وان
كنت تعلم انه زينة او لتفهم كونه هي للمعنى على انه خبر مبتدأ محذوف اي خبر ذلك الكتاب او خبر
كونه زينة شيئا قال صاحب المفرد او يكون المسند اليه مكرة كونه رجل من قبيلة كذا احضرناه كسب كثير

المسند ان كون المسند اليه مكررة والمسند معرفة سواء قلنا يتبع عقلا او لا يتبع ليس في كلام العرب وقوله
 ولا يك مرتف منك الوداعا وقوله يكون رازها على وما من باب القرب على ما مر وهذا على طلاقة
 ليس يصح لا منهم كجوف كون البتداء مكررة اسم استفهام وانجز معرفة نحو من ابوك وكم درهما ملك
 كذا فينا ذاصفت على ان يكون المعنى اي شئ الذي صفة وقد مر حواشي جميع ذلك بان اسم الاستفهام
 مبتداء والمعرفة بعده خبره واستدل بفهم على ان كون البتداء مكررة وانجز معرفة يتبع عقلا بوجهين ^{الاول}
 الال اصل في المسند اليه ان يكون معلوما يستلزم الحكم على ان شئ العلم به والاصل في المسند اليه ان يكون
 النافية في الاخبار بالمعرفة والارثاب محال في اصل مستبعد عند العقل جدا لانه ان العلم يحكم من حكم
 شئ يستلزم حوز حكم العقل على ذلك ان شئ بذلك الحكم وحوز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشئ لا متناع
 الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجود وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما يستلزم
 كونه اسما مرفعا او المكررة المخصصة بل المكررة المحضة معلوم من وجه والحكم على ان شئ انما يستلزم العلم
 به بوجه ما وان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة عقلا لا يسي في بحث تعريف المسند ولان ما ذكرنا على تقدير
 صحة انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطهر هو ان متناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان الحكم
 عليه كيان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله حوز الحكم على ان شئ يستلزم العلم
 متناع بل انما يستلزم حوز العلم به وهذا لا يوجب كونه معلوما واما كخصيصه بالامانة فهو زيد غير اصل
 او الوصف فهو زيد رجل عالم فلكون النافية اتم لما مر من ان زيادة الخصص توجب اتمية النافية
 وجعل معمولات المسند كمالا ونحوه من المقيدات والامانة والوصف من المخصصات ^{المطلوب} مجرد
 وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقض الشروع ولا شيوخ للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم
 كمال يقينه والوصف يبي لا سم الذي فيه الشروع فيخصه وهذا وهم لانه ان اراد الشروع باعتبار
 الدلالة على الكثرة والشمول لها فظا به ان المكررة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف نحو
 جاز رجل عالم مخصصا وان اراد الشروع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يرضى من غير دلالة على الشروع
 ففي الفعل ايضا شروع لان ذلك جازي يمتثل ان يكون على حالة الركوب وغير ذلك على ما يريد كتمل
 ان يكون من جهة النفس وغيره في كمال والتمييز وجميع معمولات تخصيص الذي الى صحة قولنا صر
 عزبا شديدا بالوصف وما تركه اى ترك تخصيص المسند بالامانة والوصف فظا به ما سبق في ترك

تقديم المسند لما في من ترسيخ الفائدة واما توليفه فلا فائدة اب مع حكم على امر معلوم له اي للمسمع
باجدى طرق التعريف بذات رة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ
ليس في كلام العرب كون المبتداء مذكرا وانجز معرفة في الجملة انجزية باخر مثله اي حكم على امر معلوم باخر
مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما مع باجدي طرق التعريف سواء اتجه الطرفان نحو ارا
هو المطلق او مختلفان نحو زيد هو المطلق فتولد باخر شارة الى انه يجب من ايرة المسند اليه والمسند
بحسب المنهزم ليكون الكلام معينا فتم انا ابو النجم وشوى شوى متا دل كخوف المضاف باعتبار ان
اي شوى الا ان مثل شوى فيما كان اي المشهور والمعرف بالصفات الكاطمة وليس هذا التا
للازم في كل ما احدث فيه لفظ المبتداء وانجز على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في محققنا زيد شجاع فمضى
سمعة ليقوم الاسد فهو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا معني من غير تاويل
لا يلزم حكم كذلك عطف على حكم اي او لا فائدة اب مع لازم حكم على امر معلوم باجدي طرق التعريف
باخر افر مثله وفي بذات رة الى ان كون المبتداء وانجز معلومين لا ينافي كون الكلام معينا للمسمع
فائدة مجهولة لان ما يستفاده اب مع من الكلام هو انت ب انجز الى المبتداء او كون المتكلم عالما
والعلم من قبل المبتداء وانجز لا يجب العلم بان انت ب احد هما الى الآخر والحاصل ان اب مع قد علم
امر من كنهه يجوز ان يكونا مستودين في الخارج فاستقوا من الكلام انها متدا في الوجود اني رجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمر المطلق حال كون المطلق في المثال للضمير باعتبار تعريف
العهد او اجنس وفي هذا المقياس لا يسمي في كتب القصر وما وروى على تعريف العهد قول ابو الحسن
فان كانوا برا من جنسية فان من نصر ابا في هو ابا في اي هو ليس ان الناصر لابي وابي في
سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فوق بينهما حوازا صفة ايجابية الى كل منهما يجب
احاطتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في ايجابية الربط على كل حاف ولم يرد ان
ابدا في فقد جنس جنسية حتى يقع له التثنية والذكر في بعض الكتب ان توليف المسند كان غير
الاضافة بحسب معلومية المسند اليه والمسند والكان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه
والمسند والكان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا بشرط لفظ الايضاح كونه
باخر معلوم على افر مثله ياب ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف

بالإضافة أو غير ذلك ويؤيد ما ذكره النسخة من أن تعريف الإضافية باعتبار العهد فالتعريف
عند زيد العلم معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا العلم من علمه واللام
فرق بين الموصوف والمذكور نعم قد ذكر بعض المحققين من النسخة أن هذا أصل وضع الإضافية لكنه
قد يقال جازع عند زيد من غير شرط إلى معنى كالموصوف باللام وهو على خلاف وضع الإضافية
لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما في الإيضاح إلى هذا الاستعمال كقول
بالإضافة الثاني سندا إليه فلا بد من أن يكون معلوما مثلا لا نقول أخوك زيد لمن لا يعرف
أن له أخا لا سماع الحكم باليقين على من لا يعرفه إلى طلب أصلا وعكسها أي ونحو عكس الثاني
وهو أخوك زيد والمنطوق غير واضح بطله في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان التعريف وعرف
السامع الإضافية بأحديهما دون الأخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين ليس مستديرين في الخارج
كان بحيث يعرف السامع القاف الذات به وهو كالمطالب كسب زعمك أن حكم عليه بالافتراف
يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتقبله مستدرا وإيهام كان بحيث يحيل القاف الذات به
المطالب أن حكم بثبوته لذات أو بغيره عنها يجب أن يعرف اللفظ الدال عليه وتقبله قرا فإذا
عرف السامع زيد اليقينية واسمه ولا يعرف الإضافية بانه أخوه وادرت أن تعرف ذلك قلت
زيد أخوك وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على اليقين وادرت أن يقينه عنده قلت أخوك زيد
لا يصح زيد أخوك وهذا يتحقق في قولنا ديت السودا عابها الرماح ولا يصح رماحها أني ولذا
يقل في بيت السقط نحو من كبر النفقة ماره أن الصراب ماره نفقة لأن السامع يعرف له ماء
وأما يطلب يقينه وكذا إذا عرف زيد وأعلم أنه كان من شأنه الطلاق ولم يعرف القاف
بانه المنطوق المعهود وادرت أن تعرف ذلك قلت زيد المنطوق وان اردت أن تعرف ذلك
المنطوق زيد بما على أنه يطلب على اليقين ويقول من المنطوق قلت المنطوق زيد ولا يصح زيد
وهذا يظهر أن ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وأوليك هم المفلحون أنه إذا لم يكن انشأ
من أهل ذلك تأييد ثم استجرت من هو فقل زيد اني سب محل نظروا على ما ذكرنا سب طريق
التعريف والثالث أي اعتبار تعريف كمن قد يفيد قصر كمن على كمن كمن أي قصر حقيقة
مطابقا للواقع نحو زيد الأمير إذا لم يكن أمير سواه أو مبالغة أي قصر غير محقق بل مبالغة

فيه لكان فيه اي كمال ذلك الجنس في ذلك الشئ او بالعكس كونه مرد الشجاع اي الكمال في
 الشجاعة فيفسر الكلام في صفة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزها لعدم الاعتداد
 بشيء من غير المقصود عن رتبة احوال وكذا اذا جعل الموقف بلام الجنس مبتداء نحو الامير زيد
 والشجاع عمرو لا تقادمت بينهما وبين تقدم في قاعدة قصر الحارة على زيد والشجاعة على عمرو
 وذلك لان اللام ان حملت كونهما في المقام الخطا على الاستواء وكثيرا ما يقال له لام الجنس فانه
 ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقه انت الرجل كل الرجل وان حملت
 على الجنس والحقيقة فمنه يبين ان زيدا جنس الامير وعمره جنس الشجاع متحدان في الجنس فمرد
 المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المميزين في الوجود الخارجي على الآخر
 يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان
 قلت هذا جار بيانه في اجرة المنكر نحو زيدان او قائم مثلا فانها متحدان في الوجود فيلزم
 ان لا يصدق انان او قائم على غير زيد وفقط قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد
 الانان او قائم ولا يلزم من اتحاد زيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتساوية بحكماف التفرقة
 فان المتوحدية هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لا امتناع تحقق الفردية دون كونه جنس
 وفيه نظر فالحاصل ان الموقف بلام الجنس ان جعل مبتداء فهو مقصور على اجرة سواء كان اجرة
 موافقا بلام الجنس او غيره نحو اكرم التقوى اي لا يجره والامير الشجاع اي لا اجبان والامير
 زيد او عديم زيدا وكان غير معروف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم
 الوهب والامام من قرشي لان الجنس لا يتحد مع واحد مما يصدق عليه اجرة فلا يتحقق بدون ذلك
 الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في اجرة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
 بكونه في الوهب ولا يلزم ان يكون ما في الوهب مقصورا على الاتصاف بكونه بلكم وعلى هذا
 القياس فليست على فان فيه دقة وهذا يظهر ان تعريف الجنس في الجملة لا يفيد فقه احمد
 الاتصاف بكونه له على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتداء نحو زيدنا الامير وعمرو
 الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة الموقف بلام الجنس ثم الجنس
 المقصور قد يكون مطلقا في الالفة المذكورة وقد يكون جنبا مخصوصا باعتبار تعيينه

بوصف احوال او طرف او معقول او كذا كذا في القصر كذا او سبغة هو الرجل الكريم وهو
 راكبا وهو الرب في حين لا ينف احد احد وهو الراجح الف قطار قال العشي هو الواجب اليه
 المصطفاه اما في هذا واما في هذا فانه عليه هبة الهية من الابل حال كونه في هذا او عثار الالهة
 الهية مطلقا باي حال كانت ولا الهية مطلقا سوا كانت هبة الابل او غيره ما وليس هذا مثل قولنا
 زيد المطلق باعتبار العهد لان العهد هنا الى جنس محض الهية فهو منزلة الشرح الى هبة محض
 هي منزلة الشخص وهما كنهه ذكر ما الشرح في دليل العجز وهو ان قولنا انت احبب ليس معناه
 الكامل في المحبوبة حتى انه لا محبة في الدنيا الا انت به حسب كما في انت الشجاع ولا ان احد الم يحب
 مثل محبي لك حتى ان سب الرجات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظوم على من لم يحب احد اعظم
 مثل الظلم الذي احبب حتى كان كل ظلم في جنبه عود بل معناه ان المحبة مني كجبتها مصفورة عليك
 ليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المطلق اي الذي كان منه الاطلاق المعبود والادان
 لو غا من المحبة لان المعنى ان المحبة مني كجبتها مصفورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك
 لا مقصور نه ان زيد المطلق ادناه وجه المحبة ولو قلت زيد المطلق في حاجتك اي الذي من غفلة
 ان سبي في حاجتك عوض فيه مني محبة في مثله في ذات احبب وقوله قد يغني بلفظه قد يشتر الى
 انه قد لا يغني القصر كما في قولنا نحن في مزية اجنبا صورا اذ اقيج البكا وعاقيل رريت لك اكر احسن
 فاننا لم نرد قصر احسن على بكاء لا يتجوز الى سب الا في الامم كمن جبه جوا بانقول اذ اقيج البكا وعاقيل
 ادناه معنى المقصر في قولنا اذ اقيج البكا وعاقيل لم يحسن البكا على ما لا يغني عن له ادناه دابة باب
 الكلام لظهور ان الوض ان ثبت لك ان احسن ويخرج من جنس بكاء وعينه من التسك كقول الصبر محررا لك
 واجمع مدحوم الا عليك وهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون القصر سبغة او ان يكون المقصر احسن على
 بمعنى انه لا يتجوز الى بكاء وعينه لا انه لا يتجوز الى شيء آخر ومعنى الترفيع ههنا ان القاف البتة
 بنجر او ظاهر لا يكر عليه ولا يشك فيه وشك في قول ح ان سام المجد من الى ما ثم بنجر مدحوم
 ووالاك العبد اراد ان ثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها مودعا بما كذا في دليل العجز
 فان قيل الام لا يكون للمجنس فلا ينافي القول يكون اعتبار ترفيع المجنس معيدا للمقصر واما قلنا
 قد سبق ان الكلام التي ليست للعبد اما هي للمجنس وبان المعاني من شعبة وروعة وكذا المعنى الذي

اشترط اليه في بحث ضمير العفل وانما ضحك الحكم القصر باننا في اني تعريف الجبر لان العفر وعدمه انما يكون
فيما يعقل فيه العموم والشمول في اجمته والمعمود في ايد المطلق بغير ساء في المبتداء وانما لا يصدق انه
بدون الاخر وكذا قولها انت زيد وهذا عمرو وما يشبه ذلك وكذا انما زيد اخوك اذا جبه المضاف هو
ك هو اصل وضوح الاصافه ومثل هذا الاختصاص لا يقال له العفر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للمبتداء
تقدم او تأخر لدلالة على ان الذات والصفة متعينه للجزء تقدمت او تأخرت لدلالتهما على امرين
لانه ليس المبتداء مبتداء كونه منطوقا به او لا بل كونه مسندا اليه ومثبت له المعنى وليس انما خبرا كونه
منطوقا به ثابتا بل كونه مسندا ومثبت به والمعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
مسندا قلنا زيد المطلق او المطلق زيد يكون زيد مبتداء والمطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى
الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد حلت والذات مسندا اليها والاسم جعل في
الجزء مسندا وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد لصاحب هذا الاسم مالا حاجة اليه عند من لا
في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما من جهة ان
الاسم قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده الصفة بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا
الكلام انما هو لفائدة هذا المعنى وانما عند الشافعيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي
لا يكون محمولا البته فلا بد من تأويله بمعنى كذا وكذا في الواقع مستحضرا في شخص وانما كونه اي المسند
حلية قد توهم كثير من السامع ان اجمته الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون كذا مبتداء لان الخبر هو الذي
يكتل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والذات وليس ثابتا في نفسه فلا يكون
ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء لا يكتل الصدق والكذب في العطف من
شتراك اللفظ وجوب ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتداء لان اللفظ
عندهم اعم من الاخبار في الاشياء التي لا ترى ان الطرف في نحو زيد عندك وليت زيد عندك اين زيد
وانى لك هذا ومتى القتال وما يشبه ذلك خبر مع انه لا يكتل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتداء
وكذا قوله تعالى بل انتم لا محاسبكم وقولك انما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحوه في الرجل زيد على احد
القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تشكيك فليست في او كونه سببا كما مر من ان افراده يكون
غير سبب مع عدم افادة لتوحي الحكم وانما السبب لمرة الوصف الذي يكون كمال ما هو من السبب

الا انه لا يكون الاجتهاد وقولهم هذا السبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب الاصل هو اجل
 وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوى في تحزيبه قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المستواه يكون
 مستواه يستدعي ان يستدعيه شيء فاذا جاء بعده ما يلحق ان يستدعيه ذلك المستواه صرفه المستواه الى نفسه
 كان ضالعا عن الضمير ومتصلا به فيستغنى عنها حكم ثم اذا كان متصلا بضميره المستدعي بان لا يكون متصلا بها
 للمعنى عن الضمير كما صرفه ذلك الضمير الى المستدعي ما يملكه حكم فلهذا ينطبق التقوى بما يكون
 الى ضمير المستدعي ويخرج عنه تحزيبه ضربه وبني ان يجعل سببا في سبقت الاشارة اليه وما على ما ذكره
 الشيخ في دليل على ان عبارة له ان الاسم لا يولد به معنى عن العوازل الحديث قد نرى ان هذه الية اذا
 زيدت فقد اشوت قلب السامع ما يملك تربية الاخبار عنه فهذا لوطية له وقد تم للاعلام به فاذا قلنا
 دخل في قلبه وحول ما نرى من هذا الشبهة للثبوت وامتنع عن الشبهة والاشارة بجملة ليس للاعلام به في نفسه
 مثل الاعلام به بعد التبيين عليه والتقدمه فان ذلك يكره مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاعمال
 فيدخل فيه تحزيبه ضربه وزيده مرت به وما يشبه ذلك فان قلت يجب ان لم تعرض للجملة الواقعة ضرا
 عن ضمير الشان لشدة امره وكونه واحدا مستقيا لكن كان ينبغي ان يتوضن لصحة التخصيص مثل انما سبقت في
 صاحبك درجته واما يشبه ذلك ما قلناه بالتخصيص فان السند هنا جملة فلها قلت هو داخل في
 التقوى ضرورة تكرار السند وكذا قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص
 اول لفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشار بذلك حيث ذكر في تحزيبه
 عرف ان عدم اعتبار التخصيص والتأخير لا يفيد ان التقوى واعتبارها لا يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
 ان التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيد على ما كيد وهذا ظريف وما ذكره
 العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد من التخصيص من تسليم ثبوت
 اصل الفعل وبعد تسليم الوفاق في تحزيبه انما عرفت الحاجة الى التأكيد والبيان ثم العجب ان
 بان السند لا يكون جملة التقوى او كونه سببا مع تعريه بان السند في تحزيبه انما سبقت في صاحبك
 عند تخصيص جملة واسميتها وعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاحقا لانها في التقوى او هي اي الظرفية
 مقدرة بالفعل على الصبح لان الاصل في التقوى هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل له ثم لا بد
 عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في تحزيبه والذاتي في

فقد روي في انه اذا ترك فخذ التردد اهل اوله وقيل المقدار اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
للاصل المفرد في الاعراب على ان الالتفاف هو ان المفرد من قولنا زيد في الدار ثابث فيها او مستقر لا يتحرك
او استقر ثم عبارة التوحيين في هذا المقام ان الطرف مقدر بحجة والمعه قد غير الحجة الى الفعل فقد ادى الى ان
قد انتقل الى الطرف ولم ينف من الفعل فيكون المقدر فعلا لا حجة لكنه لا يقدر هذا لاجب ان يقول المقدر
فعل لان معنى قولهم الطرف مقدر بحجة انه يحل في التقدير حجة لا مفردا وح لا معنى بعبارة المع اصلا مع ان
في واخر لا بد ان حلت على ظاهرها فان كانت ان الحجة الطرفية مقدره باسم الفاعل على غير الاصح وفيه
واضح لان الطرف في ذلك مذهب مفرد لا حجة فكان ينبغي ان يقول اذ الطرف مقدر بالفعل وانما حجة
فان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه وانما تقديمه فلنقصه بالمسند اليه اي فلنقص المسند اليه على
المسند على ما مر في غير الفصل لان معنى قولنا قايما زيدا مقصور على القيام لا يتجاوزه الى العقود نحو لا يها غول
اي كذا في حدود الدنيا والعرض بان المسند هو الطرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصور عليه بل على
الجزء اعني الغير الرابع الى حوزة الحجة ووجه ان المراد عدم القول مقصور على الالتفاف في حوزة الحجة
او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الالتفاف في حوزة الدنيا او الحصول فيها وان اعتبر في النسخة في المسند
فالمنى ان القول مقصور على عدم الحصول والكنيسة في حوزة الحجة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في حوزة الدنيا
فالمسند اليه مقصور على المسند فقر غير حقيق وكذا قوله لا لكم دينكم ولي دين سواء دينكم مقصور على الدنيا
بلكم لا يتوقف على ديني مقصور على الالتفاف بل لا يتوقف بلكم فهو من فقر الموصوف على الصفه دون
من لا تتم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله ان حابه على ان سواء وجبهم
مقصور على الالتفاف بل لا يتجاوزه الى الالتفاف بل على غيره وليس المقصر حقيقا حتى يزعم من كونه
مقصور على الالتفاف بل ان لا يتجاوزه الى غيره اصل وكذا قوله لا لكم دينكم ولا يها غول وهذا الظن
في ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاضغاص هما ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزه الى غيركم و
دينى لا يتجاوزه الى غيركم بل معنى ان المحض بكم دينكم لا ديني والمحض بدينى لا دينكم بل ان المعنى قايما لان
المحض بالقيام دون العقود لان غيره لا يكون قايما فيستلزم هذا الكلام من انما واخر فخرج عن القانو
ولهذا معنى لان التقديم يعني التخصيص على ما ذكرنا لم يقوم الطرف الذي هو المسند على المسند اليه في لانه
فيه ولم يقل لا فيه رجب بل يعني تقديمه عليه ثبت الرب في سركتب الله تعالى كسب لانه انما

بناء على اختصاص عدم الربب بالقرآن وإنما قال في كتاب الله دون كتاب الله وكتاب
 لأن القصر ليس كسب أن يكون حقيقيا بل أن يكون غير حقيق في المعية في مقابلة القرآن
 كتب الله تعالى أن المعية في مقابلة حوزة الجنة حوزة الدنيا كتاب المرويات وغيرها أو التبيين
 عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للشيء من أول الأمر على أنه أي المسند جرد لا نعت إذا نعت لا يقدم
 على المنفوت وإنما قال من أول الأمر لأنه يعلم أنه خبر لا نعت باعتبار في المعنى والنظر إلى أنه علم
 في الكلام خبر المبتدأ كقوله أي قول من في مع ابن عم له هم لا شئ بكبارا وجملة الصنفين أصل
 الدهر فانه لا فرق الطرف اعني له عن المبتدأ اعني هم لعمري أنه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب
 إذا كان المبتدأ مذكرا غير محصية نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كما هو مصرف معلوم
 كما نعلم فانه يقع مذكرا تقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط أن يكون الخبر مرفعا فلا يصح نحو قام رجل لأن
 باقي الجوز أن يكون قابم مبتدأ ورجل بدل منه بخلاف الطرف فانه متعين كونه خبرا دلالة التوافق
 ما لم يتوافق غيرا وما إذا كانت المذكرة محضة فلا كتب المبتدأ كقوله تعالى وأجل سعي عنده وأورد على نحو
 الدار رجل أن التخصيص إذا كان سبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير المحض ضرورة أن التخصيص لا يحصل
 بعد حصول الحكم وقد قالوا لا حكم على ما ليس بمفوض فاق في هذا المقام ما ذكره ابن البرهان وهو أن جواز
 تميز المبتدأ متى على حصول العائدة فإذا حصلت العائدة فافترس أي مذكورة شئت نحو رجل على الدار
 علة على السطح وكوكب انقضت أو التقادير كمرسدة بكرة وحكم لا يام أو التوزيع إلى المسند
 المسند إليه كقوله أي قول محمد بن أبيب المصنوع بانه ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند إليه مثل الضم
 وما عطف عليه تشرق من اشرق بين صار مضيا وقاعه هو الدنيا والضمير العائدة إلى الموصوف اعني ثلثة
 هو المجرور قوله بوجهها أي كسبها أي تميز الدنيا مسورة بوجه هذه الثلثة وبها يها وقد توهم بعضهم أن
 تشرق مسند إلى ضمير ثلثة والدنيا طرف أي في الدنيا أو معلول به على تعيين تشرق من على مسند وهو هو
 مثل الضمى وأبراسم هو كنية المصنوع بانه دالقر وما يقبض تقديم المسند تضمنه للاستفهام فكيف زيد
 أو كونه أهم عند المستكم كونه عليه من الرحمن ما يستحق دأهمها الله ما أول فلهذه امره ولأن الكلام
 خبر دون الالف واما الالف فلأن الأهمية ليست اعتبارا بل اعتبارا بآلة الاعتبار كقوله بل أي
 المعنى المقصود لتقديم جميع المذكورات فاقيل له على ما مر في تقديم المسند إليه وما جلي الكلام معقينا

لقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التبع والخوف زيد وتكرر المسند لانه كلام يفتر عن ضبط
الشكل ويشتمل على نوع اشتغال وذلك لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التبع دون البشرت
فينبغي المسند فعلا ويقدم اليه على ما يستلزمه في الدرجة الاولى وما قد توطئ في الدرجة الاولى
او اعرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستلزم الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوب طه عودا
الضمير الى ما قبله يستلزم اليه في الدرجة الثانية والثالثة في حين وجوب احد هما ان هذا الكلام صحيح
في ان خبر المبتدأ ان كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسند الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى
المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير فتوى الحكم بدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ يكون متبعا
يستدعي ان يستلزم اليه شيئا فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستلزم اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فيستحق منها حكم سواء
خاليا عن ضمير المبتدأ او مستقلا ثم اذا كان متصفا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيلحق الحكم
قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتدأ والنفاذ الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الاصل
وثانيتها ان اسناد الفعل في هذا المثلثة اعني نحو انما عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى
ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره هما كيف يصح الا قد ازعجنا بقوله في الدرجة الاولى والى
ان الفعل في كل منهما متقدم على ما استلزم اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الالتماف ويمكن ان يكون
الاولى بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مرتبة في التقدم والثاني ان اسنادا عرف الى زيد بطريق
الفقد واستماع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير منسوخ وثانيتها اسناده الى ضمير زيد وثالثتها
اسناده الى زيد بطريق الالتماف بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية
اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد ونسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتحقق
على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فلا يتحقق الطرفان الفقد منها الحكم
اما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هما صرح في ان الاسناد والفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على
اسناده الى المبتدأ بوب طه عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتماف وكلامه في بحث فتوى الحكم قول
على ان الاسناد والفعل الى المبتدأ بطريق الفقد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير
والى المبتدأ بطريق الالتماف وتوسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتماف
وتوسط الضمير فلا تماق فيكون على ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التساقط واما اقتضاه

القول بالاسناد يندرج تحت ثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ و ثانياً كان عبارة عن اسناد
 الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة اولاً وتارة ثانياً وكان غيره كان مع الاسناد
 الآخرين ثلثة وعن ان لا يانه لما كان اول الاسناد يندرج هذه الامثلة اسناد الفعل الى
 بطريق القصود والسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
 في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان السند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم
 عليه لكن في ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه ليس الى المبتدأ
 من الضمير ابتداءً بل لا يصلح لتبليغ لا حراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لا يانه
 يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلو لم يكن الكلام
 من في هذا المقام اصلاً وانما الصالح لذلك اوردته في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان
 اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا احداً ما اوردته بعض مني في شرح المفتاح
 وصرح بان نحو انما عرفت وانت عرفت وزيد عرف ليفيد الثبوت دون التبدل والحدوث
 ثم انه قد رد المناظرة لبعض النقاد وكتب في ذلك كلاماً قيل له بدوى وهو ان الاسناد
 على قسمين قسم يقضي فيه الفاعل وهو على خبرين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة
 كما اسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شخص
 كما اسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقضي فيه المبتدأ فقوله صرفه المبتدأ الى لغة محمول
 القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً محمول على القرب الثاني من القسم الاول
 اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقضي فيه الفاعل وحي لا تناقض هذا الكلام به السمع وحي
 ولا يخفى ان فيه القول بتحقيق ثلثة اسناد وان ان اراد بالاسناد الذي يقضي فيه المبتدأ
 اسناد ومجرد الفعل الى المبتدأ فهو عينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه
 مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يترتب
 قوله ثم اذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فانه من حيث الالفاظ
 وقد اجمعه ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بالاسناد
 بواسطة ومن الجواب انه لم يقع في شيء من كلام الشارح ولم يتبين ما فيه من الغلط ولم يتوضح

لحقني

للتحقيق المقصود السالك من هذا المقال ولم يره ولا طيف ضال ثم بان في الشئح على
وكتب في آخر كلامه اللهم الذي الاشياء كما هي وبل قادينا في البطل بالتناهي وكتب كنه
قد استجيب وجازك ايها الفاضل ثم في ما كان عند المناظرة وتشفيا واجر على
واما اقول في كلام الشيخ ان في نظر من وجه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون
المسند حجة فعلية في تخويله الطلق او يطلق انما هو لفادة التجرد دون الثبوت وان
زيد علم فعليه التجرد وان تخويله في الاربعين الثبوت والتجرب كجب تقديرها اصل
فانقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن اخر جملة فعلية
والقول بافادة التجرد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان
قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى آخرة كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الآ
الاولى انما هو اسناد الفعل الى الفاعل لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث
التقوى صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لانهم ان المبتدأ يكون
مبتدأ لا يتدعى غير اسناد ان تضاعف انما هو مع اخر لا غير وما يقال في نحو
زيد قام ان الفعل مسند المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الفاعل الذي هو عبارة عنه
والتي كثيرة اما يقال للفعل مع الفاعل المقتضى به مثل الرابع انه ان اراد بالاسناد المعتبرية
المختصة فليس كما في انما عرفت الاسناد واحد وهو نسبة اللفظ الى الحكم بالثبوت
وان اراد به الموصف الذي به يحمل اهل الوترية احد النقطتين مسند اليه والآخر مسندا
لظاهر ان الاسناد الى الفاعل العائد الى الشيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما هو
في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس بالنسبة بين المبتدأ والخبر ولا لغيره في
اوپين الفاعل وعاطفه فلا بد بينهما من زيادة اعتبار ما اني مس ان اراد بالاسناد لفظ
الفاعل اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التام مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد
مجرى الفعل الى المبتدأ مقصدا مع ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد بغيره فلا وجه
للاقتصار على الثلثة او الاربعة اذ لا يندرج اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني
اسناد الى الفاعل الثالث اسناد به واسطة الفاعل الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر

الى المبتدأ وهذا لم يقل به احد ولم يكن اليه ضرورة فان قلت قد ظهر ما ذكرت ان ليس
مراد الكاكة بالسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشيخ ايضا
لا يخرج من اعتراف بذلك وكلام المعارض غير وافي بتمام المقصود فادرك في تصحيح كلام صاحب
المفتاح وفي تحقيق اهرازه عن كوننا عرفت مع التصريح بأنه مفيد للتجديد دون الثبوت
قلت اما الاول فوجهه ان السناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متباين
بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالسناد في الدرجة الاولى
اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر والسناد الى الضمير لا بد اليه شيء اسناد الى ذلك الشيء من حيث
الشيء اذ لا تفاوت في اللفظ فالسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد
الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار
اسناده الى ضميره فكلامه هنا صريح في تقديره الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في تحت الفتوى
لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو المحبة الى المبتدأ لانه لا يسمي عليه
المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفة المبتدأ الى نفسه وان كان الاعتبار الثاني متاخرا
عن هذا السناد لان هذا السناد وما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء
اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار مقتضى الخبر الضمير وكونه عابدا الى المبتدأ
ولا يخفى ان كون الخبر مقتضا للضمير او غير مقتض ومنه قوله في موضع آخر من كتابه في هذا الاعتبار
قال ثم اذا كان مقتضا للضمير صرفة ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ
الخبر الى نفسه الكان الخبر مقتضا للضمير الى مسند اليه لم يسنده الفعل الى المبتدأ مرة ثانية
بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفة ذلك الضمير اليه ثانيا هو ان اعتبار الثاني من اسناد الفعل
الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد المحبة هو الاعتبار الاول منه وحيث لم يستلزم كلامه الثاني
ولا يقتضي الا سنده الثالثة على الوجه المستبعد المستبعد كما زعموا والثاني فهو ان معنى كلامه انه
اذا كان المراد بالمحبة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك المحبة مقولا وتقوم
ذلك الفعل البتة على ما سنده اليه فيه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سرور وجهه بها اسناد
اخر كما في زيد عرف وقام ابو زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابو زيد صفة مقدم عليه ولم

كما في عرف زيد فجميع هذه الصور لعيد التجرد والحدوث ولا بد منها من تقديم الفعل على ما استدل به في
الدرجة الاولى واخرى بقوله في الدرجة الاولى من نحو زيد عرف يعني عن سناد الفعل بوسط الضمير الى
المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجرد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه
بل يجوز ان يتقدم عليه في قام الوبه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجرد
في الصورتين بجنس المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه واثار بقوله البتة
وهذا معنى الاخر من نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشرح من انه
اخر من عنه لان لا يعيد التجرد كما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والادنى منه يعني باب
المسند اليه غير محقق بها كما لذكر واختلفت في غيرهما من التوليف والتكثير والتقديم واثار خبر ذلك
والنقصه وغير ذلك مما سبق والفضل اذا اتفق اعتبار ذلك فيها اي في البابين لا يخفى عليه
اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملاقات بها والمضاف اليه واثار قال كثير ما ذكر لان
بعضها محقق بابا بين كغير الفعل فانه محقق بابين المسند والمسند اليه ولكون المسند مقاد فانه
محقق بالمسند لان كل فعل مسند واما ما قد يقع ان يكون غير المسند فلا يقع ان يكون محققا
واما ما يقال من انه يشترط ان جميعها لا يكون في غير البابين كما لتوليف في اهل والتميز
وكا تقديم في المضاف اليه فليس بشي لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير محقق بها لا يقتضيه
جواب شي من المذكورات في كل ما يباير البابين فضلا عن جواب كل منها فيه او كيف لعدم
ان خصص بابا بين بثبوته في واحد ما يبايرهما **الباب الرابع احوال متعلقات الفعل**
^{بما لا يشترط} قد سبق اشاره اجابته الى ان متعلقات الفعل قد يكون فيها كثير من الاحوال المذكورة في ^{في غير ذلك} وغير ذلك
في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفضيل بعض منها لا خصاصها بمرجع عيني ومرتبة
بوضع هذا الباب واراها بالاحوال بعضها كدفع المفعول ولقد تم على الفعل وتقديم
المعولات بعضها على بعض ثم جدد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كما لفعل مع الفاعل في
ان النوض من ذكره مع اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع
كل منها يترك بالتاكيد افادة تبيينه بمراتب تبيين الفعل بكل منها لكنها يفرقان بالتميز
بالفعل من جهة وقوعه منه وتعيينه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد
ايضا به وقوعه عليه

بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحدف وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك
 النوض من ذكر كنه الفعل اعادة عليه بما من حجاب مختلف كما لو وقع فيه وله وسعه وغير ذلك ^{لانه}
 ودونه مطلقا اي ليس النوض من ذكره مع الفعل اعادة ونفع الفعل ونفعه في نفسه من غير اعادة
 ان يعلم من وقع وعلم من وقع ادنو كان النوض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول كمن عيش بل
 السابرة في ان يقال نفع الصرب او هذا وثبت او كذا ذلك من لا لانا فالدالة على مجرد وجود ^{الفعل}
 الا يرى انه اذا اراد به تبينه بين وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول ^{دائما}
 فاذ لم يذكر المفعول به مع اي مع الفعل المفعول به السند ال فاعله فالنوض كان اثبات
 اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفعه اي في الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار
 عموم في الفعل بل من ايراد جميع افراد او خصوص بال ايراد بعضه ومن غير اعتبار تعلقه بين
 عليه فضلا عن عموم وخصوص ترك الفعل المسد في منزلة اللازم ولم يقدّر له مفعول لان
 المفعول هو اربعة دلالة القرينة كما ذكر في ان السمع يقيم منها ان النوض الاخبار بوضع
 الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بين وقع عليه فيقتضي عرض المسك الذي يرى انك اذا قلت
 هو نفعي الدماير كان النوض بيان حجب ثباتا وكذا لا عطاء ولا بيان حال كونه معطيا
 ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدماير لا مع من يقع ان يؤخذ منه اعطاء
 وهو اي هذا القسم الذي ترك منزلة اللازم فترى ان لا اما ان يجعل الفعل ما كونه مطلقا
 اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عن اي عن ذلك
 الفعل حال كونه متعلقا بمفعول محض ولت عليه قرينة اولها يجعل كذلك ان في كونه
 قال قل بل لستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان النوض اثبات العلم لهم ونفيهم
 من غير عموم في افرادهم ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بعموم عام او خاص والعنى لستوى
 من وجه كنه حقيقة العلم ومن لا يؤخذ ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بعلوم محض
 يدل عليه القرينة وانما قدم النازل لانه باعتبار كثرة وقوعه اشتراكا بما ذكر الكا
 في بحث اعادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام حطبا لا استدلالا كونه عم المومن
 عن كرم والماتى حيث يقيم على الموت باللام موزا كان او جبا على الاستغراق لعله

في قوله
 المفعول به
 المفعول به
 المفعول به

في قوله
 المفعول به
 المفعول به

ايهام ان القصة الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح لا حد من على الا
 ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون العطف الى نفس الفعل بتبريل المسمى من
 اللزوم وما بان في نحو فلان يعطى الى معنى يعطى الاعطاء ويوجب هذه الحقيقة انها بالتمام
 بالطريق المذكور في انا وه الدم لا استزاق فجعل المفعول بالبريق المذكور في رة الى قوله
 ثم اذا كان المقام خطا بيا جمل المرفوع على الاستزاق واليه استرجع بقوله ثم اي بعد كون
 النوض ثبوت اصل الفعل وتبريل منزلة اللزوم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام
 خطا بيا يكتفي فيه بحذف النقص لا استدلالا في طلب فيه اليقين البرهان انا واي المقام الخطا
 او الفعل المذكور في كونه العرض ثبوت لغا علمه او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد
 الفعل ومن سلك اللزوم من جهة على فرد دون فرد وكيفية ان معنى يعطى في يعطى الاعطاء
 ويوجب هذه الحقيقة فيصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحل في المقام الخطا
 على استزاق الاعطارات وتتمون اضرارا عن ترجيح احد الحسنيين لا يقال
 ان انا وه التعميم في افراد الفعل بما في كون النوض ثبوت لغا علمه او نفيه عنه مطلقا
 لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلق بين وقع عليه
 فكيف يثبت ان لا نقول لان المناقاة او لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في النوض
 والمقصود عدم كونه متفادا من الكلام وانما المناقاة للتعميم هو اعتبار عدم العموم
 لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور
 استرارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستزاق من ان نحو عاتق ابراهيم في ان كذا صالحة بتبريل
 وجود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غيره ويوجب حقيقة الاعطاء
 لا غير وهذا المعنى في قوله فلان ما ذكره من ان كذا صالحة بتبريل نقل ولا عقل
 نعم اذا جعل على التعميم انا وه التعميم في افراد الفعل اعطاء فيكون عطف الاعطاء
 انا انه لا يوجب غير الاعطاء وفيما لا يبعد هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وحقيقة ما ذكرنا
 فليكن في علمه فان هذا المقام متوقع فيه لبعضهم خطا عظيم والاول وهو ان يحل في
 مطلق كناية عن مطلقا بمفعول مخصوص كقول المتعدي في المقتر ما لبثت مفرضا متعديا

نحو حسده و غيظه و ان يرى مبصر و سميع و ادع اي ان يكون ذر و رية و دوسم
فيذكر البصر حسنه و بالسمع اخباره الظاهرة الدالة على انتفاقه الامامة و ان غيره
 فيذكر و ان نصب عطف على المصارع المنصوب قبله اي فيذكر اعداؤه و حسده الذي
 يتمنون الامامة الى منازعة الامامة سبلا فليصل انه نزل يرى و سميع منزلة الامام
 اي بصدر منه الروية و السماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن الروية و السماع
 المتعلقين بمفعول مخصوص و هو محاسنه و اخباره باو عاء املازمة بين مطلق الروية و روية
 اثاره و محاسنه كذا بين مطلق السماع و سماع اخباره دلالة على ان اثاره و اخباره
 مبعوث من الكثرة و الاشهر الى حيث ينتج خفاها فينبصر كل راء و سميعها كل ادع على كل
 الاري الا اثاره و لا يسمع الا ادع الا اخباره فذكر المعلوم و ارادة الامام على ما هو طريق الكناية
 و لا يخفى انه يعنى هذا المعنى عند ذكر المفعول او تميزه لما في التعلق عن ذكره و الادع
 عنه من الايراد بان فضائله كيف فيها ان يكون ذر و بصرو و دوسم حتى يعلم انه المنفرد بالفضل
 و الادع و ان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
 انما هو ليعلمه او ليقينه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور و جب التفسير بـ
القرايين الدالة على تعيين المفعول الى ما ففهم و ان خاصها فخاص و اما ففهم بل قصد تعلقه
 بمفعول لانه لو لم يقينه اثباته او نفيه مطلقا بل بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد
 الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجر لغوات المقصود
 او قلنا فلان يعطى كل سنة مرة او مرتين اي ليفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول و فلان
 مع قصد انه ليفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فافرق بين تعيين افراد الفعل و تعيين
 ظاهر و هما و ان فرض تارهما في الوجود ففهم انهما في الاعتبار و القصد ثم اخذت اي
 المفعول من اللفظ بعد تأنيده المقام اعني وجود الترتيب اما البيان بعد الابهام كي في
الفعل الشئ و الارادة و كونها اذا وقع شرط فان اجواب يدل عليه و بينه بالمكن
 تعلق به اي تعلق فعل الشئ بالمفعول غريبا نحو فلو ان لهدكم اجمعين اي لو
 هدائكم لهدكم اجمعين فانه من قيل لو ان علم السامع ان هناك شئ علق

الشئ عليه

المشي عليه كنههم عنده فادرجى كواب الشرحا صربيا وهذا وقع في النفس كخلاف قول الجري
يرث ابنة وليف نفس لشدة الحزن والبصر عليه فلو شئت ان ابكي وما لكيت عليه ولكن سحره
البصر اوسع ومنها واعدوته وخرالكل مسلمة ومنهم من يابا لدخا برمواع فان تعلق فعل المشية
بها والدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس اس مع به واما قوله اي
قول الجري الحسن على ابن احمد بن مبري فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكي بكيت
تفكرى فليس منه اي ما ترك فيه حذف مفعول فعل المشية بناء على غرابية تعلقا به على ما سبق
الالموم وذهب اليه صاحب الصرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرى فلم ينف
مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرى لان تعلق المشية بها والتفكر غريب كقولها بكيا والدم
فدفع هذا الهم وصرح بأنه ليس من هذا القبيل لان المراد بالادل هو ابكي الحقيقة لا الكفا
التفكرى لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرى بكيت تفكرى بل اراد ان يقول انما
الشوق فلم يبق منه غير خواطرى تجول في حلقه شئت ابكي فمرثت جفونه وعصرت عيني بسبل
منها ومع لم اجده وخرج منها بل الدمع التفكر فابكي والذى اراد ايقاع المشية عليه
لها ومطلق بهم غير معدى الى التفكر ابته والى ابكي في مفيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسير
الادل وبيانه كما اذا قلت لو شئت ان تظلى درهما اعطيت درهمين كذا في ديوان الابرار
وما في رس سوره التال وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد
ان البسيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول لبيان ليد الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحكى
الى ريد الى ضعفه وكنت بكيت لم يبق في مادة الدمع نصرت بكيت اقدر على ابكي
التفكر والمعنى فلو شئت ان ابكي تفكرى بكيت تفكرى على انه من باب التنازع مثل ضربت
واكرمت زيد فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي وما لكيت لانه فيقول ترتب هذا الكلام
على قوله فلم يبق منه الشوق غير تفكرى يدل على هذا الاحتمال ان ابكي والتفكر ليس
الاسف والكدر والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على ابكي والحقيقى بكيت يحيل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه
غير التفكر في حين ترتب النظم فنيا مل وما كيدف فيه المفعول بالواسطة بلين ليد

الابهام قولك امراته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امراتهن فيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق
 وهو مجاز عن تكليفهم وادبارهم واما عطف على قوله اما للبيان اي انك لا تدرى ما تدفع لوهم ارادة غير
 المراد اجزاء مستقلة بقوله توهم كقول اي البحرى وكما ذلت اي دقت عنى من كل حال حدث
 يقال كى من فدى على اذالم يعدل وكما في البيت ضربته وميزا قوله من كل حال حدث فاذا فصل
 كم انجبرته وميزا بفعل متعد وحب الايمان بن سيد بلطيس المعبر بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى
 كم تركوا من جنات وكما انكم من قرية وعمل كم همما الضب على المفعولية وسورة ايام اي اشهرها
 وصولها من زمن اي يظن العلم الى العلم فحذف المفعول اعني العلم اذ لو ذكر العلم ربما توهم قبل ذكر الله
 اي ما بعد العلم وهو قوله ان العلم انما لم يمتد الى العلم بل كان في بعض العلم فذكر العلم ليدفع كذا
 السمع هذا الوهم ويقتصر في نفسه من اولى الامران الخ مضمرة في العلم حتى لم يرد الى العلم واما لانه
 اري فذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن القناع الضلي على صريح لفظه اي لفظ المفعول
 اظهار الكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره الكافي
 كناية عن كونه اي قول البحرى قد طلبنا فلم يجدك في السوء والحمد والكم مثل اري قد طلبنا
 مستأخرف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان السبب في قوله كذا الايمان بضميره اي فلم تكده
 وفيه تعويت النقص وهو القناع في الوجهان على صريح لفظه المشي كذا العناية بعدم وجهان المثل
 ولاجل هذا المعنى بعينه عكس في قوله ولم ابرح لارضية بشوي ليه ان يكون احاب مالا
 فانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظه السيم وان في ضميره لان النقص القناع في صريح على السيم
 صريحا كذا العناية بذلك كجفاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول
 في بيت البحرى ترك مراجعته المدوح بطلت مثل له فقد الى المبالغة في التاديب معه
 لان طلب المشي صريحا ما يدل على تجرؤه بنا وعلى ان العاقل لا يطلب ان لا يجوز وجوده واليه
 هذا الخذف جاز بعد الابهام واما لتعظيم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منكم ما يعلم
 اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعظيم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بعينه
 العموم لكنه يثبت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول لتعظيم مع الاختصار والله يدعوا
 الى دار السلام اي يدعوا العباد وكلهم لان الله عدة الى الجنة نعم الناس كافة لكن الهداية الى

الطريق

الى الطريق المستقيم الموصل اليها ينقض بمنزلة و يهدى من ثبات الى صراط مستقيم فالتمثيل الاول في
العلوم ببانته والثاني تحقيق واما ان اشتهر ان يجب من قبيل ما نزلت منزلة الدائم لكن التمثيل المذكور
يشهد بان المقصد في هذا المقام الى المعقول فان الحمل على امثال هذه الاماكن يتحقق بقصد التكلم بها
المقام ونحو اجل صاحب المفتوح نحو هذا على ممتلئ منزلة الدائم والقصد الى تبيين المعقول
وما يقتضيه المحذوف لعدم في غير المعقول به قوله تعالى و اياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويمكن ان
يراد على اداء العبادة ليعتد الكلام و هما كبش و هو ان ما جعل المحذوف فيه للتعليم والاختصار انما هو
من قبيل ما يجب فيه تقدير المعقول بحسب القرائن و ان قلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون
عاما في التعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فله دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيها ذكر انما هو
لمجرد الاختصار كما ذكره فيما عليه وهو قوله و اما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة
وهو تركه لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة
دالة على ان المحذوف لمجرد الاختصار ليس بسري لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد
الاختصار نحو اصفيت اليه اي اذ في دعائه قوله تعالى ارفع الظلم اليك اي ذاك وقد عرفت هذا
ابن على بعضه فقال اذا ذكر المعقول نحو لولم كل احد يكون الا على دعائه اللفظ من حيث الظاهر و
اللفظ يوم الاستعراق الحقيقي وهو ليس بمقصود و اما اذا حذف فيكون اللفظ على العقل فاما في التعميم
الا يجوز العقل ولا يوم خلاف المقصود فيقع ان المحذوف للتعميم الذي لا بد من حذف اللفظ مما دلالة
لفظ الكتاب عليه واما ان المحذوف في ان يكون لرفع الابهام والتعميم مستوفى من عموم المقدر ولو سلم
فترك الغرض لما مر من الاختصاص بالمحذوف اعني رفع الابهام والغرض باليس كذلك اعني التعميم غير ثابت
و ثانيا ان هذا لا يستقيم في قوله تعالى و الله يدعوا الى دار السلام ما قصد فيه التعميم والاستعراق حقيقة
اذا لم يذكر لا يوم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للمحذوف سوى مجرد الاختصار ومن المحذوف
لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرض على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى المفقولين اي
سموه سموه الرض ايا باسمه فله الاسماء الحسن اذا كان الدعاء بمعنى النداء المستدعي الى المعقول واما
ان الشرك الثاني سمي الله غير مسمى الرض و لزم عطف الشئ على نفسه الكائن عينه ومثل هذا العطف
وان صح بالوارد باعتبار الصفات كقوله الى اللهك انعم وابن الهام وليث الكثرة في المردم

لكنه لا يصح ما ذهبنا له من الشين المتغيرين لان النحير انما يكون بين الشينين واليه لا يصح قوله
 ايا ما تدعوا لان ايا ما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله ان ذلك دروما ودين وذهب عليه
 من الناس ليعون وذهب من دونهم امر اثنين تدوران فذهب الشيخ عبد القاهر صاحب الكشاف
 الى ان حرف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتسريره منكرة اللازم اي يصدر منهم الحق ومنها
 الرود واما ان السق والرد وابل او غم فخرج عن المقصود بل يوجب خلافا لاولين او قد يكون
 ابلهم تدوران عنهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الرود وانما على السق بل من
 جهة انه يدورهما غمهم ومقبيهم بل لا يرى انك اذا قلت مالك تمنع انك كنت منكرا للتمنع
 لاسيما حيث هو منع بل من حيث هو منع اللزوم وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والملا
 يستعملون موافقهم وتدوران عنهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى
 لان الترحم لم يكن من جهة صدور الرود عنها وصدور السق من الناس بل من جهة دورهما عنهما
 الناس موافقهم حتى لو كانت تدوران غير عنهما وكان الناس يستعملون غير موافقهم بل عنهما مثلا
 لم يصح الترحم فيقال في هذه وقته اعتبرنا صاحب المفتاح بعد التاثير في كلام الشينين وعقل عنها
 الجهور فاستعملوا كلامها واما للرعاية على الفاعل نحو قوله تعالى والصفي والبيل اذا سبي ما دعيك
 وما قال اي تلك فحذف الكاف لان فواصل الالف على الالف ولا امتناع في ان يكون في سفل
 واحد عدة من الانواع المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف بها انه اختصار لفظي لفظ المذكور
 مثل والذاكرين اسم كثير والذاكرات اي وذاكراته واما لاسيما في ذكره اي ذكر المفعول كقول
عائشة رضي الله عنها ما رأت منه اي من ابني صلى الله عليه وسلم ولا راي مني اي العورة
واما ككته اخرى كاخفايه او التكن من الكاره الى استباحته اليه او تيسره او ادعى تيسره او
نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسنا يد اي لينذر الذين كفروا فحذف لتبينه لان النقص هو
ذكر المنذرية وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والوسط
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل او الخطاء في التبيين كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد انك
عرفت لئلا واعتقد انه غير زيد فانه مصيب في اعتقاده وموقع عرفانك على ان محط
في تبيين انه غير زيد ونقول لئلا كيد اي تاكيد هذا الرود زيد اعرفت لا غيره وقد يكون ايضا لئلا

لخطا

اردو خطا، في الاشتراك كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمروا وغيرهما تقول
تاكيد زيدا عرفت وحده وكان على المصنف ان يذكر كل كان الحسن ان يقول بل قول اردو خطا ولا فائدة
الاختصاص بل يدخل فيه القصر بانواعه اثنى ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا اكرم في الورد الحسن فان
اعتبار اردو خطا، فيه لا يخفى من كثرة وتكمل ذلك اي لان التقديم اردو خطا، في تعيين المفعول
الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في اجتهاد يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت
ولكن اكرمه اما الاول لان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد كحقيقة بمعنى الاختصاص قوله
لا غيره صريح في تنفيذه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره كما ذكرنا ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اكرم لم يكن التقديم للاختصاص
بجانب اذا كان له دواعي في ذلك من معنى الكلام ليس على ان الخطا في الضرب مفرقة الى الصواب
في الاكرام واما الخطا في الضرب حيث اعتقد انه زيد مفرقة الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن عمروا وما نحو زيد اعرفته فمما كيد ان هذه الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب
نحو عرفت زيدا عرفته والاي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت
تخصيص لان التقديم على المحذوف كما تقدم على المذكور كما في سيم الله نحو زيدا عرفته يكمل التخصيص ويكمل
التاكيد لكن جواب سوال اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو اين في التخصيص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المعني بالتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص لا تأكيدا
على تاكيد فيستغنى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشف في قوله تعالى واياي
فارهبون انه من باب زيدا اربته وهو اكد في افادة الاختصاص من اياك لعبد وقد صرح في
المفتاح بان الالف لفظ على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المعايير بها
في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الفرض منه مجوز تفسير الفعل
لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي ورسته فايها فاعبدون فهو على تقدير
فاياي فاعبدوا فاعبدون فالالف في فاعبدون جواب بشرط محذوف لان المعنى ان ارضي
ورسته فان لم تكفرا العباد في ارض فاعبدوا في غير ذلك ثم حذف الشرط وعوض منه بتقديم
المفعول على افادة الاختصاص كما في الكشف وفي جمل الالف فاعبدون جزاء الشرط

بنابر این تفسیر ما هر اجزاء را عینی یا غیر عینی می دانیم و اما الفاظ اثبات ثالث فاولها ای استی
در شرط الحدود البقیت تنها عا سببیه عا قبله ای اذ ان كان الرضى واسته كان لم يخلصوا الى الاخر والى
اجزاء الشرط واثالث تكرير لها او عاطفه كذا في المنع وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما نحو واما نحو واما نحو
فلا يفيد الا التخصيص وذلك لاستماع تقدير الفعل مقدماته نحو مندر یا شود لا تراهم وجودی اصل ایا و الفا
و یحقیق هذا المقام ان قولنا انا زید فقام اصله مما یکن من شخص فزید قائم معنی ان یقع فی الدنیاشی یقع
موقوف زید فهو جزم بوقوع قیام زید و لزومه له انه جل لا زانا لو وقع شیء فی الدنی و اما دست الدنی
باقیه فانه یقع فیها شیء فحذف المعلوم الذي هو الشرط اعنی یكون شیء و اقیم مقامه لزوم القیام
و هو زید و البقی الفا و المودن بان ما بعده لازم لما قبلها لیحصل النقص الكلی اعنی لزوم القیام لزید الا
فلیس فی استوقع الفا و لان موثقه صدر اجزاء فحصل الحقیق و اقامه المعلوم فی فقد المتكلم اعنی زید مقام
المعلوم فی كلامهم اعنی الشرط و حصل من قیام جزء من اجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من
ان ضریفا التزم ضریفیه یعنی ان یستغنی شیء اخر و حصل ایضا بقا الفا و مترسطة فی الكلام کما یوحیها
اولا یقع الفا و سببیه فی ابتداء الكلام و لو ان یقدم عا الفا من اجزاء اجزاء المفعول و الطرف
غیر فک من المفعولات ما یقتضی لزوم ما بعد الفا و لو ان یستلزم اعمال ما بعد الفا و فیما قبله و ان
المتبع فی غیر هذا الموضع لان التقدیم لاجل هذا العارض الممنوع فیغیر لخصیصها الفا و اما فی دینار یک
من هذا الحقیق ان مثل هذا التقدیم لیس للتخصیص لظهور ان لیس النقص اما بدینا نمود دون غیرهم ردا
على من زعم الاشتراك و انفراد النقص بالهدایه بل النقص اثبات اصل الهدایه لیس ثم لا یخار
عن سورنهم الا ترى انه اذا جازک زید و عروتم ساکب یل ما فعلت بهما تقول انا زید فاکرته
و اما عروان منته و لیس فی هذا حصرا و لا تخصیص لانه لم یکن عارفا بشیء اصل الاکرام و لا لانه
اکثرک ای و مثل قولک زید اعرفت قولک برید مررت لمن اعتقد انک مررت بان زید
غیر زید و کذا سایر المفعولات کما یوم اجمعه مررت و فی المسج صلیت و تا و بما ضربت و شیا
حجت و التخصیص لازم للتقدیم غالباً یعنی ان التخصیص لا ینفک فی غالب الارض عن التقدیم و حق
انما ضریفیه انه لازم للتقدیم لزوماً فزیاداً کما یقال یقال انک الاصل لازم للتخصیص
ای بخلاف التبع و قد غلبا اشاره الى ان التقدیم قد یكون لا للتخصیص بل مجرد الاهتمام

او التبرك او الاستعداد او موافقة كلام السامع او ضرورة الشواء او رعاية السمع او العلة
او ما شبه ذلك قال ابن تيمية ولكن كما نوا الفهم لظهوره وقال خذوه فخذوه ثم اكثروا صلوة ثم في
درهم سبعة وراعيان سكهه وقال ان عليكم في فطين وقال الى ربها مائة وقال الميم
فلا تفرحوا بها ان يمل فلا تفرحوا بها بغيره ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع ما لا يحسن فيه اعتبار
التخصيص بسبب المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل ان يرحى ذكر ان التقديم في اياك
واياك مستقيم لمرات حسن النظم السبع الذي هو على حرف النون لا لا حقا من على ما قاله المحرري
نوش رايه الله بقوله ولذا يقال في اياك بعد واياك مستقيم معناه تفك بالعبادة و
الاستقامة وفي لاء الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره اية التفسير الثاني
اضربا المفعول بن واسطة مثل زيدا فنت والنت في بواسطة مثل زيدا حررت مع ان
الرفق اليه يقتضي ذلك وهذا سقط ما ذكره ابن ابي حبيب من ان التقديم في نحو اليه
واياك بعد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الاوق وقول اية التفسير وللان
والاهتمام اليه حاصل لانه لا ينافي الا حقا من واياه است ربقوله وفيه التقديم في جميع
وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم واهم سيما في
قال الشيخ في دليل العجز ان لم نجد اسم اعتمدنا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العلية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشي ويوف لمن وقد ظن كثير من الناس انه
يكفي ان يلقا قدم العناية ولكن كونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وهم
اهم ومن احتفاء اليه ان يجعل التقديم مفيد في كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال
انه لو سطر على الش عر الكاتب في القوافي والاسجاع او من البعيد ان يكون في النظم
يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقرر المحذوف في بسم الله مؤخر في قوله
انفلي كذا ليفيد مع الاضحا من الاهتمام لان المشركين كانوا يدعون باسماء الله ثم يقولون
باسم الذات والقرني فقطع الموصد تفضيل اسم الله سبحانه والاهتمام بالادع عليهم وادواته
باسم ربك فانه قدم فيه انفلي فلو كان التقديم مفيد للاضحا من الاهتمام لوجب ان يوف
الانفلي ويتقدم باسم ربك لان كلام الله حق برعاية ما يجب رعاية واجيب بالاهتمام في العادة

لما نزل سورة نزلت فكان الامر بالقرأة اهم كذا في الكشاف وبيان ان باسم
 ربك متعلق باقراء النازل اي هو مفعول اقرا الذي بعده والمعنى الاول اوجه التواتر
 من غير اعتبار بقرينة الى متروك كما يقال فلان يعطى اي يوجب الاعطاء من غير اعتبار بقرينة
 الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقراء النازل تعلق بالمفعول
 ووروي الباء للدلالة على التكرير والردام كقولك اخذت الخطام واخذت بالمخام و
 الحسن ان اقراء الاول وان لا يخلو من لان منزلة الازم اي اخذ النواة وادجه
 او المفعول محذوف في كليهما اي اقراء القرآن والباء للاستعانة او لمكان اي استعانة
 باسم ربك او مستبركا وسبدا به ولا يبعد على هذا مذهب الصحيح هو كون التسمية من السورة
 ان لا يخلو باسم ربك متعلقا باقراء النازل ويكون متعلق الاول نود باسم الله وتعليم
 بعض مولاته اي مولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض المقديم
 على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كما يقال في نحو ضرب زيد
 عمار فان اصله التقديم على المفعول لانه مرة ينفرد اليه في الكلام والمفعول فله سبقتي عنه فيه
 والعدة التي بالتقديم ولا يخلو من الفعل فيبقى ان لا يفصل بينهما شي والمفعول الاول في
 نحو اعطيت زيدا ورمانا فان اصله التقديم على المفعول الثاني في من منى الفاعلية وهو
 عطا الى اخذ الاعطاء واما ترتيب الفاعيل فيقول اصله تقديم المفعول المطلق ثم المفعول
 بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بلا واسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول
 والاصل ان يذكر الى عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند
 اجتماع التتابع الاصل تقديم الفت ثم التكمية ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر
 ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل الامة هيها فيكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه
 في كلامه ويقدر من الامور المقضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هيها موافق لما
 ذكر في المسند اليه فزاد المسند بالامة هيها الامة هيها العارضة بحسب اعتبار المتكلم والاسم
 واهتمام بحال لغرض من الاعراض كقولك قتل ابن رجب فلان بتقديم المفعول لان المقصود
 قتل ابن رجب ليعتق الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد من لا يقدر فيه

الوسط

ان يمتلأ احد الفاضل الاله الام الاخبار بانه صدر من العقل مع ان الاصل بتقديم الفاعل او
لان في التاخير اذ لا يسبق الى المعنى نحو قال رجل من من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو
اخر من آل فرعون عن قوله تعالى يكتم ايمانه لقوم انه من صفة يكتم فلم يفهم انه الذي ذكرك
الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر الرجل ثم اوصاف والسبب في تقديم الاول
اعني من ظاهره في اثره اذ اوصاف واما الثاني فيسبب تقديمه على الثالث ان قوله
حذف المقصود اذ لان في التاخير اخل لا بالتاخير سبب كراية الفاعل نحو فاحسن
في لغة حقيقة موسى بتقديم اجمار والمجرور والمفعول على الفاعل لان لو اصل الآي على
الالف وجعل السكك التقديم للغة مطلق اي سواء كان من مولات العقل
او غيرهما فحين اذ هما ان يكون اصل الكلام فيها قدم هو التقديم كالتقديم المفعول على الفاعل
في تركه وجه الحجب انتهى لمن قال لك ما الذي تمنى وتقديم المفعول الثاني في على الاول
في قوله تعالى وحبوا الله شركاءهم على انهم مفعول حبوا فان ذكر الله وذكر وجه الحجب ايم
كقوله في لغة لفظ عينك واما انه يرضى له امر يوجب كونه لفظ عينك كما اذا قال
ان مني عليك طمعت اية مستطر لذكره كقوله تعالى او جاء من اقصى المدينة رجل يسعى
بتقديم المجرور على الفاعل في المثال ما قبل الآية على سورة معاملة اصحاب القرية الرسل
فكان المقام مقام ان ينتظر اس مع كلام الحديث بذكر القرية بل فيها منبت خرام
كلما كذلك فهذا العارض قبل المجرور لفظ العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص
وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس ذلك العارض ذلك اذا عرفت التاخير ما بنا
مثل الاصل بالمقصود في قوله تعالى قال الهاء من قوله الذين كفروا وكنوا بقاء اللفظة
وارتفاعهم في امية الدنيا بتقديم احوال اعني من قوله على الرصف اعني الذين كفروا
او لو افترضتم ان من صفة الدنيا لا هنا انها اسم تفضيل من الذين وليت اسما والذين
يقدر بين مثل الاصل بالفاصلة في قوله تعالى اما رب رب هرون وموسى بتقديم الاول
مع ان موسى احق بالتقديم واغترض الله عليه لوجه احد ان قوله وحبوا الله
شركاء وصوف الا انكار التوحيدي فيمنع ان يكون تعلق حبوا بانه متكررا لا باعتبار تعلقه

بشرک

بشرک و از لا ینکران یکون جبل مستلق ببله و کذا تعلیم بشرک و انما ینکر باعتبار تعلق
بله فلان فرق بین تقدیم و تاخیر و قد علم بهذا ان کل فعل مستند الی مفعولین لم یکن
الاعتبار بذكر احد هما الا باعتبار تعلقه بالآخر و اذا قدم احد هما على الآخر لم یصح تعلیل تقدیم
بالأخریه و الجواب انه لیس فی کلام ما یدل علی ان المنکر تعلق جملوا ببله من غیر اعتبار تعلقه
بشرک و بل کلامه ان المنکر تعلق بهما لکن الثابتة باله اتم بما یراد به الا انهم لکنه فی
نفسه لصبغ عین المؤمن ولا یخفى انه لا یرد علی هذا ما ذکره و ثانیاً انه جبل التقدیم لا ضرر
عن الاصل بالمقصود و اذ عایة الفاصله من القسم ان لا و لیس منه و جوابه المنع فان
الا حراز المذكور ارض اوجب تقدم ان یکون نصب الذین و ثانیاً ان تعلق
من قوله بالبناء علی تعقیر تاخیر و ان کان صحیح من جهة اللفظ بنا و علی ان الدنایة
والا فو یقوی بمن لکنه غیر معقول من جهة المعنی اذ لا معنی لعلنا ارفنا الکثرة من تمام
فی المیزة التي دنت من قوم یخرج الهم ان علی وجه بعید مثل ان براد دنت من حیوة قوم
ای کانت تقریبه من حیوة تم شبهة بها و هذا الا عرض و ان کان ما نشه فی المثال لکنه
حق و اعرض بعضهم بانه جبل تقدیم وجه الجواب علی ان من باب تقدیم المفعول بعضها
على بعض و لیس كذلك و جوابه ما اشرنا الیه من انه قسم التقدیم مطلقاً به لیل انه اورد به
تقدیم الفاعل علی المفعول و المبدأ و علی انهم یوم فی وضع التمثیل تقدیم المفعول بعضها
على بعض لکنه عم اکم تعیناً للفاصلة و قد کاب بانه تنبیه علی ان تقدیم بعض المفعول
على بعض قد یکون کثیر یتمتع الی بعد تقدیمه علی الفاعل فاما المقصود ههنا تقدیم المفعول علی الفاعل
وانما جاء التقدیم علی الفعل من جهة الضرورة لا متاع تقدیم المفعول علی الفاعل علی المتصل
من غیر تقدیم علی الفعل من جهة الضرورة لا متاع تقدیم المفعول علی الفاعل علی المتصل
من غیر **باب** **انما من الفقر** و هو فی اللغة ان یس قول وقرت الفهم علی
قوسی اذا جئت در مال لا غیره و فی الاصطلاح تخصیص شیء بشیء بطریق معهود من طرق
الفقر کما العطف والاستثناء و غیرهما و اما قید به لیس و هو حقیق و غیر حقیق لان
تخصیص انشیء بالشیء ان یکون کسب الحقیقة و نفس الامر بان لا یجوز دزه الی غیره

وهو الحقيقة او بحسب الاصناف والنسبة الى شئ آخر بان لا يتبذره اليه وهو غير حقيقة
بل اضاف لان تخصيصه بالذات ليس على الإطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك
ما زيد ان قائم بمعنى انه لا يتبذره من القيام الى القعود وسكوته لا يعني انه يتبذره الى صفة
افرى اصل وانف من الى الحقيقة والاضافة بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً
قبيل الاضافات ولما لم يصح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقة وغير الحقيقة لقلة جزواه نعم
المصنف انه اهل ذكر الحقيقة وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بوصف دون ثلث او بوصف مكان آخر وهذا التفسير شل للحقيقة وغيره لان المراد
بقوله ثلث واخر ما يصدق عليه انه ثلث واخر اعم من ان يكون واحداً او اكثر الى ما لا ينفك
في انوار ايد الواحد لم يخرج منه كثير من اشياء غير الحقيقة اي كقولك ما زيد الا كاتب لمن
اعتق انه كاتب وشعر ونجم وكقولك شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيد ادعوا كرا
وقال اشعواء فليت على هذا منتهى توهم اخصاص التفسير بغير الحقيقة نعم انه قد اوردوا
في اثبات هذا التفسير من غير الحقيقة اعتبار الكثرة الوقوع واخر اذ اعن وصية الكتاب وكلامه
لا يخرج عن اشياء هي ظاهرة في الحقيقة مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا وشمل قوله
غير الا زيد او ما ضرب زيد الامراء اذا تاملت وجدة مشير الى التقييم اليه حيث قال
حيث ادخلت النقي على الوصف المسلم بثبوته وقلت ما شاعرتوه النقي بكم العقل التي
ثبوته للمعنى لان ما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيله كذا شعراء وان خاض كقولك
زيد وعمر وشاعر ان فينا دل النقي بثبوته لذلك فمضى قلت الا زيد افاد القصر وكل
منها اي من الحقيقة وغير الحقيقة فاني ان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يستلزم ان يشترك غيره في الصفة لان
معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون
حاصل لموصوف آخر وفي الثاني يستلزم تلك الاشياء ان تلك الصفة
ليست الا لتلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لتلك الموصوف صفات آخر
والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا الصفات المعنوية التي هي ما يبعث

على ذات وسمي فيها غير الشئ وبينها عموم من وجه لهما وقع العلم في قولنا العجب في العلم
وهذا الصفة المعنوية بدون الصفات على العلم في قولنا العلم من وجه صدق الصفات
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين الصفات والصفة المعنوية التي
فهي في قولنا بادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لهما وقع العلم في قولنا العجب في العلم
عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم كرم وبالعكس في قولنا عجب في قولنا العجب في قولنا العجب في قولنا العجب
المراد بالصفة المعنوية هي الصفات والاول الشئ واما نحو قولك ما هو الازيد وما زيد الا
افترس وما الباب الاساس وغير ذلك مما وقع فيه التبريد في الصفات في قولنا العجب في العلم
او الذي انه مقصور على الكون زيد او افاك او سا ج فليت على الاول اي قصر الموصوف
على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الكاتب اذا زيد انه لا يصف بغيره اي غير الكاتب
وهو لا يكره ان يصدق له الصفة بصفات الشئ ان ما من مقصور الاول صفة في مقصور
الصفة المستكم بها فكيف يقع منه قصره على صفة ونفي ما عداهما بالكتابة بل نقول ان هذا
النوع من القصر مفضي الى الالحاد لان للصفة النقيض تقييداً له وهو ايضا من الصفات
فانما انشئت جميع الصفات لزوم ارتفاع النقيض مثلاً اذا قلت ما زيد الكاتب على
معنى انه لا يصف بغيره لزم ان لا يصف بالثانية ولا بعدتها وهو محال اللهم الا ان يقال
الصفات الوجودية والثانية اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كقوله ما في الار
الا زيد على معنى ان يكون في الار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاثام الثلاثة من قصر
الافراد والقلب والسعيين لا يكره في الحقيقي لما سطر اليه وقد يقصد به اي بالثانية
المباعدة لعدم الاعتماد او بغير المذكور كما يقصد بقوله ما في الار الا زيد ان جميع من في الار
عدا زيد في حكم المعدم ويكون هذا قصر حقيقياً ادعياً لا قصر غير حقيقى لصفات المقصور
فالقصر الحقيقي هو ان احدهما الحقيقي كقوله والثانية في الحقيقي بمباعدة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر
الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتماد او ببيان الصفات والفرق بين القصر
الغير الحقيقي والقصر الحقيقي بمباعدة وادعاء وثيق فليت على الاول اي قصر الموصوف على
الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر

بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بار
دون امر آخر او مكانه ولفظه او للتشويح فلا ينافي التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا
عن صفة اخرى فان المني طب اعتقد شتر اكر في صفتين والمكلم خصصه باحديهما ويتجاوز عن
الافرى ومنى دون في الاصل ادنى مكان من الشئ يقال في ادون ذلك اذا كان احاطة
قليلا ثم استعير لتفاوت في الاحوال والرتب فقبل زيد دون عمروان في الشرف ثم اتى فيه
في ستمائة كل تجاوز حد وكفى حكم الى حكم ولتأويل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخرى
اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد فرج عنه ما اذا اعتقد المني طب لهما
امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقد كاتبا و
شيء اخر او منقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد شتر اكر ايد وعرود بكر في اث عتبة وغيرها
وان اراد به اعم من الواحد والاثنتين والجميع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر
بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام في قوله
مكان اخرى ومكان اخرى ان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان
يعتقد المني طب الصفات بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المني طب ثبوت ما
نفاه المكلم قطعا زواضا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البراءة قلت هذا الاقتضاء بالقصر
التي الحقيقية الا ترى انهم اعتقدوا على صفة ما في الادار الا زيد قصر حقيقة ما ان ليس ردا على من
اعتقد ان جميع الناس في الادار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو ان في هذا المعنى شتر
بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا
الكلام ان يفرج عليه التقييم الى قصر الافراد والاعقاب والتعيين وهذا التقييم لا يكون في قصر
الحقيقي ادنى قل لا يعتد الصفات بجميع الصفات ولا الصفات بجميع الصفات غير صفة واحدة
ولا رده ايضا بين ذلك وكذا شتر اكر صفة بين جميع الامور فكل منها اي فكل من هذا الكلام
ومن استدل لفظه او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ضريان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمني طب لا ياول
من ضرب كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتد الشتر اكر

اي شركة صفتين او اكثر في مصرف واحد في نفس المصرف على الصفة وشركة مصرفين
 او اكثر في صفة واحدة في نفس الصفة على المصرف حتى يكون المني طب يقول ما زيد الا
 يجب من يعتقد شرك في الصفة بالكتابة والشروط يقول ما كتب الا زيد من يعتقد
 شرك زيد وعمر في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المكونة
 وبالنسبة الى المني طب بان لا من مزيل لكل وهو تخصيص امر لصفة مكان اخرى او تخصيص
 صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اشبهه المستكم حتى يكون المني طب بان لا
 ما زيد الا قاي من يعتقد القاف بالعمود والقيام ويقول ما شاع الا زيد من يعتقد
 ان عمر ودون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقب المني طب او توباعه الظاهر
 انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الا يعنى صريح في ذلك اي المني طب بان لا اما من يعتقد
 العكس واما من توبى عنده الامران اعنى القاف بتلك الصفة والقاف بعينه في نفس
 المصرف والقاف والقاف غيره بتلك الصفة في نفس الصفة حتى يكون المني طب بان لا ما زيد
 الا قاي من يعتقد انه اما قاي او قاعد ولا يورث على الصفتين ويقول ما شاع الا زيد من
 يعتقد ان الشاعرا ما زيد او عمر من غير ان يورث على الصفتين ويسمى هذا القصر قصر نصيب
 ما هو غير معين عند المني طب فاني اصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء
 مكان آخر ان اعتقد المني طب فيه العكس قصر قلب وان توباعه قصر نصيب وتبين
 انه اذا توبى الامران عند المني طب وعين المستكم احد ما يكون هذا تخصيص امر لصفة
 اخرى لا تخصيص امر لصفة مكان آخر لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المستكم تلك
 الصفة مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قاي لمن اعتقد القاف بواحد من القيام و
 العمود على التوبى فقد خصصه بالقيام متى وزاعى العمود ولم يخصصه بالقيام كمال العمود
 لان المني طب لم يعتقد القاف بالعمود حتى وقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة لهذا
 جل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشترك بين الافراد والعصر الذي سماه المصنف
 نصيب وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالافراد الصفتين
 وبان افراد المدين فاذا قلت ما زيد الا قاي لمن اعتقد القاف باحدى الصفتين فقد

زيد بالقيام مكان الصفة الاولى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المذهب وكذا
 الصفة قلت مقتضى قوله مكان الاولى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى مغيبة واذا
 اريد بالاولى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المذهب لم يعتقد القاطنة بوجه
 الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا لصفة
 مكان الاولى بل تخصيصا لصفة يصدق عليها الاولى فان قلت قوله مكان الاولى لا يقتضي ان يكون
 اعتقاد المذهب ان الصفة المذكورة ثابتة والاخرى بل يكفي فيه تجويز نفسيها وثابتة الاولى في
 جهتها كذلك لانه اذا ثبت في الامران عنده فكل جواز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد يجوز
 ان يكون هو العقود على السنين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصت بالقيام مكان الصفة الاولى
 التي جاز ثبوتها على السنين وهي العقود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد القاطنة بالصفتين
 ولم يزل اتفاقا اصدحا فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان العقود لان القيام
 في مكانه قلت بعد ان كتاب جميع ذلك لا يشال بحاله لان غاية هذا السكوت ان يحتمل في الصفتين
 تخصيصا في شيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يتبين فيه تخصيصا في شيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم
 لمن يرد بين القيام والعقد تخصيصا بالقيام دون العقود وهذا ظاهر لا يمنع له فيكون قوله
 دون الاولى مشتركا بين قسم الافراد والسنين ولا يلزم ان يكون المذهب به من يعتقد الشركة السنية
 بل اما من يعتقد الشركة او سبب ويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان قوله كذا
 واما راد نظيره والمذهب بالاول من يعتقد الشركة او سبب ويا عنده وبالنسبة من يعتقد
 العكس او سبب ويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المذهب به من سبب ويا عنده سواء كان دون
 الاولى او مكان الاولى قصرين وكذا ليس على ما سألته كلام الفتح وركاكة هذا الكلام انه يقتضي
 الكلفات ولعله مقصود صدرت عنه من غير قصد الى المذهب بشرط قصر الموصوف على الصفة
 اذا اذاع عدم تمايز الوصفين يصح اعتقاد المذهب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون التخصيص في
 قولنا ما زيد الا ش عركونه كاتبا او بنجيا لاكونه معنى لا متنازع اجتماع الش عركية والمفجعة لان
 هو وجهان الرجل غير شرط قصر الموصوف على الصفة قلنا تحقق تمايزها اي تمايز
 الوصفين يكون اثباتها مشتركا بانها غير كذا في الالفاظ وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق

الى بعض الادام من ان يكون اثبات المسك تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الايام
 مشعرا بانثقا ، غير انه وهو العقود صفة امتناع اجتماعهما فانه واضح لان هذا لا يتوقف على
 ثباتها لان اثباتها بطريق العقد مشعرا بانثقا والغير كما في فقر الافراد والعينين بل قد يصح باللفظ
 والاثبات جميعا نحو زيد قائم لما عدوان اراد به ان يكون اثبات الما طلب تلك الصفة التي
 فلما المسك كالعقد مشعرا بانثقا ، غير انه وهي التي اثبتت المسك كالقيام حتى يكون هذا على حكم
 الما طلب يكون نصرتب فهو ايه فاسد لكونه ان يكون انثقا والغير معلوما من وجه آخر مثل
 يصح الما طلب به ويقول ما زيد الايام عدوانا ايضا يخرج في قولنا ما زيد الايام عدوانا على اعتقاده كما
 ان من عرف ان قام القصر لعدم التماثل بين الشرط والكتابة على ان لا يشبه لنا في كونه نصرتب على
 ما صرح به صاحب الفتح ولقد حسن في عدم اشتراط هذا الشرط وانما يقال من ان هذا شرط صحيح
 فقر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل ما يراه لفظ الايضاح ولو فهم لنا دليل عليه لانا لا نعلم ان
 ما زيد الايام عدوانا على اعتقاده كما يتجلى لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التماثل في اعتقاد الما طلب
 بان لا يكتفي فيه الاوصاف لان هذا الاشتراط في يكون صانعا لانه قد علم ان فقر القلب هو الذي
 يعتقد فيه الما طلب العكس اعني ثبوت ما نفاه المسك ونفاه ما اثبتته وايضا قد اعتبر صاحب الفتح
 في فقر القلب كون الما طلب معتقدا للعكس فلا يصح قول الما انه لم يشترط في فقر القلب ثمانية الايام
 واما عدم اشتراط السكاكة في فقر الافراد عدم تماثل الرصينين فبني على انه ادخل فيه فقر العينين وفقر
 العينين اعم من ان يكون الاوصاف فيه متماثلين او غير متماثلين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا بـ
 الامر من المسنون لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا استماعه لكل مادة يصلح مثلا لفقر الافراد والقلب
 يصلح مثلا لفقر العينين من غير عكس وللفقر طرق وهذا كونهما اربعة وقد يحيل الفقر بتوسط الفصل
 وتبريد المسند ونحو ذلك زيدا مقصور على القيام ومقصود به وما يشبه ذلك وكما فهم جعلوا الفقر
 الاصطلاح عبارة عن كفضي يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يحيل الفصل وتبريد
 المسند ايضا من طرق الفقر لكن ترك في كذا هما لا خفاهما باين المسند ايه والمسند كطرق
 المذكورة هما مكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني اياها الى هذا
 منها اللفظ كذا في فقره الى فقر الموصوف على الصفة افرادا زيدا على ما كتب

في التوضيح ان في بعض النسخ
 والقديم فانها وان لم يكن كذا
 في المسند ايه والمسند ص

ادما زيد كما تجا بل شعر مثل بنائين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه
 والمنقح هو المعطوف وان كان بالنعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للعصر هو لا وبل دون
 ساير هو في العطف فاما ان كان فظا هر كلام الفتح والابحاح في باب العطف انه يصح طرد
 للعصر ولم يذكر اهما وقد اشترنا الى ذلك في باب العطف انه يصح طريقا للعصر ولما زيد قائم
 لا فاعدا وفيه العود وان علم من اثبات القيام بما عاينا فيها لكن لم يعلم منه كون المظن
 مستقدا بالنسبة فتكون قرينة فطريق العود لانه على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خالف
 هذه الدلالة وما زيد قايما بل فاعدا وفيه قصر اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عودا معروفا
 بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمر بل زيد لكنه يجب في رفع الاسمين ليطرد على ما تقدم انجرت
 اجمع النماة على صحة هذا التقديم ويطرد على ذلك وقد ذكرنا شرح الفتح انه يمتنع تقديم المجرر على الاسم اذا
 على كونه اذا لم يعمل اما لان اصل العمل واما لتوافق اللغة العاطفة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة
 زعمهم ان لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صا لا ان يكون مثلا للقلب شرا
 عدم التماثل في الافراد وتحتق التماثل في القلب على زعم افراد القلب مثال تماثل في الوصف
 بخلاف قصر الصفة على الموصوف فان تماثلا واداء يصح لهما ولما كان كل مثال لهما يصح تماثلا
 للعصر العتق لم يترس لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النسخ والاستثناء كقولك في قصره
 افرادا ما زيد الاشعر وقلبا ما زيد الا قايما وفي قصره افرادا وقلبا انا قايما زيد واعلم ان
 كلام الشيخ في دليل الاعجاز مشربان لا وانما يدل على قصر القلب دون الافراد لانه قال
 المراد بقولهم ان لا تنسخ عن الثاني ما وجب الاول انها تنسخ عن الثاني ان يكون قد ثبت رك الاول
 في الفعل لا ترى انه ليس معنى جانبا زيد لا عودا انه لم يكن من عروحي مثل ما كان من زيد حتى كانه
 قولك جانبا زيد وعروبل المعنى ان الهوى هو زيد لا عرو وهو كلام مع من عناه فرغم ان الهوى عرو ولا
 لا من اعتقدها انها جانيان وهذا المعنى قايما بعينه في انما فاذا قلت انما جانبا زيد لم يكن شفي
 ان يكون قد جاز مع زيد غير عروبل شفي المعنى الذي اشبهه زيد عن عرو وهو كلام مع من زعم ان الهوى
 عرو ولا من زعم ان زيد او عرو جانيان فان زعمت ان المعنى انما جانبا من بين القدم زيد
 فانه تكلف والكلام هو الاول وجه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وصد لانه اسبق الى

الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيد القصر لقضته معنى ما والا وفي هذا الكلام اثر الى
 ان ما في انما ليست هي ان فيه على ما توهم بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر
 بان انما لا تثبت والمثقف وليكوز ان يكونا ثابتا بعده وفي ما يؤيده او على العكس والى
 باطل بالاجماع فتبين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا يدخل الاسم وما انما فيه
 لا يعني الا ما دخلت عليه بالجماع النفاة واثبت رغبته التضمن الى ان ليس معنى ما والا حتى لا يفتقر
 مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء من الشيء وان يكون الشيء على ان لا يفتقر
 كلام يصح فيه ما والا يصح فيه انما كما سيجي ثم استدل على لقضته معنى ما والا بثبوت ادوات
 الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الميتة وهو
 اي هذا المعنى هو المطابق لمقدرة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة
 لنصب الميتة وحرم ميتي الفاعل وقرى برفع الميتة وحرم ميتي الفاعل اي وقرى برفعها
 ميتي للمفعول كذا في تفسير الكواشي فاعلة قراءة لنصب الميتة وحرم ميتي الفاعل ما في انما كما هو
 ادلو كانت موصولة ليقول ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا قرأوا
 النصب بحرم عليكم الميتة ثبت انما يتضمن معنى ما والا وطبقت هذه القراءة الرفع
 ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبران تقديره ان الذي حرم الله عليكم الميتة وهذه
 القصر امر في تعريف المسند ان نحو المطلق زيدا وزيد المطلق بغيره انطلقا على زيد
 قلت انما جعلت في قراءة الرفع كافة شذوذة قراءة النصب قلت انما على قراءة حرم ميتي الفاعل
 وهو المذكور في النتائج والمقصود منها فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا
 لرفع الميتة الا على ما ويدا انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يحل ما
 موصولة والعايد محذوف والميتة خبران والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة لا يحل الا
 هذا التاديل وما على قراءة حرم ميتي للمفعول فيمكن ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل
 ابو علي عن الزجاج انه اضار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكننا نقول صحتها
 اسم ان الميتة خبر اوله ليقول ان عاملة على ما هو الاصل واثبت الى ان في بقوله ولقول
 النفاة انما لا تثبت ما يذكر بعده وفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده انما في فقر الموصوف

نحو انما زيد قائم فهو لا ثبات قيام زيد ونفخ ما سواه من القعود ونحوه وانما في قصر الصفه انما يقوم
 زيد فهو لا ثبات قيامه ونفخ ما سواه من قيام عرو وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور بعده في كل من
 القصرين مخصوص للظهور لانه لا ينفك كل حكم سواه وقد يقال ان المراد ان لا ثبات يجوز والاخير مما بعده
 لم يوصف او لا ثبات على صفة مع نفخ ما سواه وهو كلف وش رالي ان لا ثبات بقوله ولتكن الفضل
 الضمير اليه مع انما كقولك انما يقوم انما يكون ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح
 الفصل في التثنية الاتصال ووجه التثنية محصورة مثل القديم على العامل والفضل بينهما نوض ونحو
 ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية بها سوى ان يقرر فيه الفضل نوض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم
 انما ثم يستشهد لصحة هذا الاتصال بسبب من هو من الضمير، وصرح باسم الشايع في العلم انه من الايات
 التي يستشهد بها لا ثبات التواعد اذ ليس النوض مجرد التمثيل فقال قال النوردي انما الزايد من الزود وهو
 الظرف الجامع الزايد وهو العهد وفي الاس هو الحكمي الزايد اذ الحكمي ما لم يحكم ليم وعنى من جاء
 بمخرجه وانما يدافع عن جهم انما او مثله لما كان غرضه ان يحض صراف لا امداف عنه فصل الضمير
 ووجه اذ لو قال وانما ادافع عن جهم لصار المعنى انه يدافع عن جهم لا عن جهم غيرهم كما
 اذ قيل لا ادافع الا عن جهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان امداف عن جهم هو لا غيره
 ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن جهم انما على ان
 تأكيد ولا يجوز ان يكون ما صورته اسم ان وانما ضربه الى ان الذي يدافع انما لان قوله انما الزايد
 دليل على ان الفرض الضمير عن المتكلم لصدر الزود وهدافه عنه وليس مستحق ان يقال انما الزايد
 وهدافه انما مع انه لا ضرورة في الدل على لفظ من الى لفظ ما وهو لفظ المقصود فان قيل كيف
 صح بناء الفعل التانيب الى ضمير المتكلم قلنا لان الفعل عايب لا غيبة الفعل وتكملة خطابه
 باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا اذ انت لا يكون غايبا ولو سلم والمسند اليه في
 هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواحدة
 بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا
 مناسبة عن علي بن عيسى الرلي وهو انه لما كانت كلمة ان لا تأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم نصبت
 بها ما الموكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك

قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردو المجي سبها بعيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمير قولك
 لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انقضت عن عمرو ثبت زيد ضرورة فان قلت
 هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلت اما التثنية اعني الاثبات لضمير فتأكيد قطعي والاول
 فتأكيد اليف بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مسابقة ذكر
 لوضع اما متضما معنى ما والا فلا يلزم اطلاقا حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مقيد بالقصر مثل ان
 زيد القيام ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما قبله التأكيد كقوله المبدأ ومعمولات الفعل
 كقولك في فقرة اي فقرة الموصوف تسمى انا وكان الحسن ان يترك مثلين لان هذا المثال لا يصح
 بلجميع لان التسمية والعينية ان تافيا لم يصح لقصر الافراد والالم يصح لقصر القلب وفي قصده انا
 كقوت منك افراد لمن اعتقد انك مع الغير كقوت قلبا لمن اعتقد افراد الغير وفيها لمن اعتقد
 انصاف احدكما به ذكرنا الكلام في سائر معمولات الفعل ما يصح تقديمه وهذا الطريق الا انه بعد
 اشتراكه في ان الخطاب بما يجب ان يكون حاكما متويا بصواب وخطا وثبت ترتيب
 اثبات ثوابه وثبوته خطابه اما في قصر الافراد فحكم صواب في بعض وهو ما يشبه المنكح وخطا
 بعض وهو ما ينفية واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون
 الوصف لاحد الموصوفين والخطا في تقييده واما في قصر العينين فالصواب ان يكون لاهداهما
 تجوز كل منها على الترتيب مختلف من وجه دلالة الرابع اي التقديم بالتحوي اي اعتبار
 الكلام بمعنى انه اذا تأمل الاثر في السيم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فممن منه القصر وان لم
 يعرف انه في اصطلاح البغاء كذلك دلالة التثنية السابقة بالوضع لان الواضح وضع الاول
 والينف والاشياء واما لما في تقييد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجه الاختلاف ان
 الاصل في الاول في الطريق العطف النفي على التثنية والمنف كما مر من الاثنية فان في لا
 المعطوف عليه هو التثنية والمعطوف هو المنفي وفي بل بالنعكس فلا يترك النفي عليها
 الا كرامته الاطاب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والقريف والودعي او زيد يعلم النحو وعمره
 فيقول بها اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمناه لا غير النحو وهو
 قائم مقام لا القريف ولا الودعي واما في الثاني فمناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو

والا بكون حذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالبايات من جهة الابهام والمطور كلام
بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنف في اجنس او كونه اى نحو لا غير مثل لا ما سواه ولكن
عداه وما تشبه ذلك وقد قيل في المفتاح في هذا المقام يجوز ليس غير وليس الا ما عرض عليه بان هذا
ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو
الا هو واجب بان ترك النفي على المشتب والخفي في العطف قد يكون بان يحذف النفي ويقام مقامه
نظما فمنه متساو له ويكون العطف كما لا نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جسما ويقام مقامهما لفظ اخر لا يولى معاهما مثل ليس غير وليس الا وحي لا يتبع العطف فليسا على فانه
دقيق فالاصل في العطف النفي عليها وفي الاستثناء الباقية النفي على المشتب فقط ودون المنفي
نحو ما زيد الا قايما وانما هو قايما وقايما هو فانه لا نفي فيه على المنفي اعني العقود والنفي اى الوجه لست
من وجه الاختلاف ان النفي يقع على العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قايما
هو قاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم يخص ما دون بل لا يجمع النفي اعني النفي
والاستثناء لا يقال ما زيد الا قايما لا قاعد ما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لانه كلام ابلغاء الذين يستشهد كلامهم لان شرط المنفي على العاطفة على ما صرح به في
المفتاح ودليل العجاز ان يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغير أدوات النفي لانه موصوفة
لان نفي بها اوجبه للسبق لانه تغية بها النفي في شيء قد نفيه وهذا الشرط مفعول في النفي و
الاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قايما فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كان
قلت ليس هو بقاعد ولا يام ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفى قبلها
بالمنافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما من القيام فلو قلت
لان نفي ما هو منفى قبلها بكون النفي وهو مخرج عن وصفها فان قلت ما فائدة قوله بغير فائدة
يجوز كون منفيا منفيا قبلها على العاطفة الا في قلت المراد به غير من كلمات النفي على ما صرح
في المفتاح وفائدة الا ضرر من ان يكون منفيا بجوئ الكلام اذ علم السامع اذ الحكم او الشرح
من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه
لا مباح في ذلك وكان الحسن ان يصرح المهم ايضا بقوله من كلمات النفي وانما ذكر

من الوهم فهو متفق بالتأمل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يودنى غيره سواء كان ذلك الغير
كريم او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص لا يتغير بقوله بغيره اي بغيره لا العاطفة التي تقع بها تلك
المنفعة ومعلوم انه متفق فففيه قبلها بها اولا يعني انه لا يمكن ان يقع شيء بها العاطفة قبل الاتيان بها
وبعضهم قد اذعنوا هذا الوهم مدعيين وزعموا انه اصرار عن ان يكون منفعة بل العاطفة الا فرى
بغيره قديم لا فاعدا على ان يكون الثاني تاكيدا ونحوها في الرجال لا النساء والحمد لله
ولا غيرهما على ان يكون بدلا ويجامع النفع بل العاطفة الا يضرين اي اما واستقيم فيقال
اما انما ينبغي لا يضر وهو بائني لا عروا التمثيل بغيره اضرته لا عروا الحسن لان المنفعة فيها اي
في الاضرين غير مصرح به بخلاف النفع والاستثناء فانه وان لم يكن المنفعة فيه مصريا به لكن النفع
مصرح به لوجود كلمة النفع واذا لم يكن الاضرين صريحا في النفع فلا بد وان يكون صريحا في الكفا
فيكون لان في ذلك المعنى الموجب فلا يرد من فروعها عن وصفها ومما يدل على ان النفع الضمني
ليس في حكم النفع الصريح انه يصح ان يقال ما من الله لادله وما اصد الا وهو يقول ذلك ومتفق
انما من الله وما اصد وهو يقول ذلك لان من لا تروا الا في النفع واحد بهذا المعنى
لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن الجي لا عروا لانه وان دل على نفع الجي عن زيد يكن
لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح يجب امتناع الجي لم فيكون لانه قولك لا عروا وتنفذ عن
الثاني ما اوجبته لادول كذا في جوار زيد لا عروا فانه صريح في النفع فيكون لان في النفع وهو
يجب فيخرج عن وصفنا لتبنيه بقوله امتنع زيد عن الجي لا عروا من جهة ان النفع الضمني
ليس في حكم النفع الصريح لان جهة ان المنفعة بل العاطفة متفق قبلها بالنفع الضمني كما انما
انما ينبغي لا يضر ان لا دلالة بقولنا امتنع زيد عن الجي على نفعه ولا ضمنا ولا صريحا فليقل
ثم ظاهرا كلامهم يقتضي حوازي قولنا اي زيد لا القيام لا العود وقرات الا يوم الجمعة فيمنع
ثم قال السكاك شرط مجامعة اي النفع بل العاطفة لتألف انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف بعدم الفايضة في ذلك عند الاحتصاص نحو انما ينبغي ان
يسمعون فانه متفق ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل على قبل يعلم انه لا يكون الذي يسمعون
الا من يسمع ويقبل خبره انما يقوم زيد لا عروا اذ لا احتصاص للقيام في نفسه

يزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف المنقح كما يحسن في غيره وهذا أقرب
 لا دليل على امتناع عند فقد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكر هذا الشرط في التقديم لا وجوبه ولا
 استيذان فكان دلالة على القصر اصف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يحكي فيه النفي يقدم
 تارة نحو ما جاني زيد وانما جاني عمرو وبتا فخر اخي نحر انما جاز زيد لا عمرو وانما انت نذكر استيذان
 بمسيطر وفيه كنه لان الكلام في النفي بل العاطفة والافاديل على امتناع نحو ما جاني زيد لم يحكي
 نحو زيد بل زيد لا قائم ليس هو بقدر في التبريل وما انت بمسمع من في القبول ان انت
 الا ملكتا نيز واصل ان لا يكون ما يستعمله المحلل في طلبه ويكره بخلاف ان لا يكون
 الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثنا وان يكون الحكم الذي يستعمل هو له من الكلام
 التي يجعلها المحلل في طلبه ويكره بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلم المحلل
 ولا نزاع كذا في الايضاح وقد نقلت عن دلائل الاماير حيث قال اعلم ان موضع انما يحكي خبر لا
 المحلل في طلبه ولا يكره اولي نزل هذه المنة ما والى يكره او في حكم وفيه اشكال لان المحلل اذا
 كان عالم بالحكم ولم يكن حكم مشوبا الخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان
 مراد الشيخ انه يحكي خبر من شأنه ان لا يجعل المحلل في طلبه ولا يكره حتى ان الكاره يرد في ما يرد
 تنبيه لانه لا يصير عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يترك مع
 في مقام لا يصير على حذافيه او كب عليه ان لا يصير ثم انه قد يترك كل من الاصيل افراد الكلام
 على خلاف مقتضى الظاهر فاشترى الى مثله الاصيل وتركها بقوله كذا لك لها حبك وقد رتب
 بتي من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقده صاحبك ذلك الشيخ فيريد معبرا
 على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار ما سبب يستعمل له اي ذلك المعلوم
 الثاني اي النفي والاستثنا افراد اي حال كونه قصر افراد كونه وما محمد الا رسول الله اي مقصور
 على الرسالة لا يتعدا الى السيرة من الملاك فالمحلطون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
 عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والسيرة من الملاك لكنهم لما كانوا
 ليدون تلك الامور اعطوا نزل اسقط عنهم هذه منزلة الكارهم اياه اي الملاك في استعمال النفي
 والاستثنا والاعتبار المناسب هو لا شعار يعظم هذا الامر في بينهم وشدته حرصهم على بقاء النظم

فيما بينهم حتى كانهم كانوا يخطرون هناك بالبال او قليا عطف على قوله او ادا اي وسبق له ان قال
 كونه قسرا قلب نحو ان انتم الابشر مثلما تريدون ان تصروا ما كان يسعد اباونا فانونا بسلا
 بسين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم مبشرا ولا منكبين لذلك لكنهم
 نزلوا منزلة المنكرين لا عقدا القاطنين ان الرسول لا يكون بشرا مع انهم ارادوا ان يطمئنوا على دعوى
 الرسالة اي لان الكفار القاطنين لهذا القول اعني ان انتم الابشر كما نزلوا ليقتضون ان البشرية
 تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم وارسل المخاطبون كما نزلوا به على
 احد الوصفين اعني الرسالة ونزلهم الكفار منزلة المنكرين بوصف الانبياء اعني البشرية بما على ما
 اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فكتبوا هذا الحكم وعكوه وقالوا ان انتم مقصرون على البشرية
 ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مطنة سوال وهو ان القاطنين قد ادعوا
 التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصرون على البشرية والمخاطبون قد ادعوا انهم
 مقصرون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مطنة سوال وهو ان
 القاطنين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصرون على البشرية حيث
 ان نحن الابشر مثلكم وكانهم سموا انتفا والرسالة عنهم بشرا الى جوابه بقوله وقوله اي قول الرسل
 المخاطبين ان نحن الابشر مثلكم من باب مجازاة الحضم اي التماشي معه وارضاء العباد اليه والسياسة
 منه تسليم بعض مقدماته ليقتصر الحضم من الغشار وهو الدلة لا من الغشور وهو اللطاع حيث يرد عليه
 اي اسكات الحضم والارادة لا تسليم انتفا والرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قدم لنا
 بشر مثلكم حتى لا نكره ذلك للفتح ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا الوجه جوابا
 لا ثابت الرجل البشرية لانفسهم وانما اثبتا بها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الحضم كما هو دأب
 المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه يستعمل في قوله ان نحن الابشر انتفا والاستشهاد
 ان المخاطبين لا يكونون ذلك بل يدعونهم والاول ادنى جواب الحق فليقيم وما شئت على تنزيل
 المعلوم منزلة المجهول قسرا قلب قوله تعالى حكايه عن اهل الانبياء حين كذبوا رسل عيسى ما انتم الابشر
 مثلنا وما نؤتي الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الابشر قسرا قلب على ما قررنا
 الا ان ما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انهم انهم قسرا قلب لان المخاطبين وهو الرسل

انهم صا وقرن قطعا ويكرهون كونهم كاديين لكن حله صاحب الفتح على انه قصر افراد بني الك
سماه المص قصر تعين بنا على كنهته وهي ان الكفار ترى المظالمين وتنبهم على ان قطعهم كونهم
مها وحين ما لا ينبغي ان يصدر عن الحق الله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق
والكذب كى هو ظاهر قال الله عى عند السامعين فقصر وهم على الكذب قصر تعين وكقولك عطف
على قوله كقولك مصاصك بين ان الاصل في انما ان يستعمل فيها لا يكره المظالم كقولك انما هو اخوك
لمن يميم ذلك ويقرب دانت تريد ان ترقه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا شقيقا
على ذلك الخ والاولى بما عا فاذكرنا ان يكون هذا المثال من الافراج لا على مقتضى الظاهر لانه لا
لا يشف على اخيه في نه الحظ وخرم انه ليس باضيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة
المعلوم اى منزلة ما مشته ان يكون معلوما للمظالم لا يصير على الكثرة لا على ظهوره يستعمل
لا انما قلت اى انما لا يجوز ان يكون على كنهته عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين
بمظهر من مشته ان لا يجهل المظالم ولا يكره وكذلك جاء الا انهم هم المصدقون لرد عليهم
موكدا انما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتوقيف الخبر الدال على انحصار الوجود
هو تأكيد على تأكيد وتوسيع ضمير الفضل الموكدا لا فائدة احصر وتصدير الكلام بحرف التثنية الا
على ان مضمون الكلام ماله حظ والعبارة اليه مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بديل
على التفرع والتخرج وهو قوله ولكن لا يشترطون فلم ان بين الطرق الدالة مشرقة رابعة
كأمر وثانية كما شرآك اثنته الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثنى الاضرة في انه
لا تضيض فيها على المشتب والمنفرد بل على المشتب فقط وثانية كما شرآك الاخرى في محبة
الجماعة مع لا الحاطة ومرتبة انما على العطف انه يفقد منها اى من انما المكان اعني الثبات
للكرد والنفى على سواء معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اول الثبات المذكور ثم النفى
مخوذة قائم لا قاعدا وبالعكس نحو ما زيد قايما بل قاعدا وتقدم الحكمين معا ارجح اوله منه
الوجه الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف داصر مراعاتها اى مواقع انما التوليف
نحو انما يتذكر اول الابواب فانه توقيف بان الكثر من فطر صيغهم كى بهييم قطع النظر
والثاني منهم كقطعة منها اى قطع النظر من ابيهم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرت وجهها

اقترى ما يكون واعلى ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعد نفس معناه ولكن التوحي
 هو مقتضاه فاما علمه فحق ان ليس الفرض من قوله كما انما تذكر ادلالا الباب ان يعلم ان يكون ظاهر
 معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فوط اهل كاهنهم ثم المقصود كما يقع بين المبتدأ والخبر
 على ما يقع بين الفعل والفاعل كونهما في الازيد وغيرهما كالفعل والمفعول كونهما ضربا لزيد
 عمرا وما ضرب عمرا الازيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الادوية عطيت في هذا الازيد اذ
 اهل والى كونهما في الازيد والاراكيب وما جازى راكبا الازيد وكذا بين الفعل وبين المفعول
 سوى المفعول منه كونهما في الازيد الازيد وما نام الازيد الازيد وما ضربت الازيد وما طاب الازيد
 نف ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والسبل والمبدل منه كونهما في رجل الافاضل وما جازى
 احد الا انك وما ضربت زيدا الازيد وما سلب زيدا الاثوية في الاستثناء ليرفع المقصور عليه
 اداة الاستثناء كما ترى في الاشياء ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
 على المفعول وعلى هذا قياس البراءة فيرجع الكل في الحقيقة الى قصر الصفة على الموصوف او الموصوف
 على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقيا ام اذا اوقلتا او قسيتا كما مر ولا يخفى عليك اعتبار ذلك
 وقيل تقدمها كمالها اي جاز على تقدم المقدم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كوني
 المقصور عليه والاداة كمالها وهو ان يكون الاداة مقدمة على المقصور عليه والمقصود عليها
 كونهما ضربا لزيد في قصر الفاعل على المفعول والمقصور ما ضرب زيدا العمرا وما ضرب
 الازيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والمقصور ما ضرب عمرا الازيد ومنه قول الشاعر
 يا قوم الاكار يا باب الازيد ولا دفاع احجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يمت على
 الاعليك النواج وكذا سائر المعجولات واما قول ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل كمالها لان
 الصفة المقصورة على عمرا في الاول هي القرب المسند الى زيدا والصفة المقصورة على زيدا
 هي الضرب المستحق لعمرا لا مطلق الضرب فلذلك من تقديم الفاعل في الاول والمفعول
 في الثاني ليمتلك الصفة واما جاز مع قوله لانها في الحقيقة تامة بذكر المستثنى في الاول واما
 قال كمالها احرازها عن تقديمها مع ازالتهما عن مكانها بان يرفع اداة الاستثناء عن المقصور
 عليه كما يقال في مثل ما ضرب زيدا العمرا وما ضرب عمرا الازيد بتقديم الاداة والمفعول على

الفاعل لكن مع تأخير الادارة عن المفعول وفي ما ضرب غير الاريد ما ضرب زيد الا غير المقدم الفاعل
 والادارة على المفعول لكن مع تأخير الادارة عن الفاعل فانه مستغنى لما فيه من اضلال المفعول وان كان
 المقصود بالاضلال ان المقصود عليه يجب ان يداد الادارة الاستثناء سواء كان متافرين عن المقصود
 كما هو الشائع او متشبهين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديرها كما لها اليعا ما منه بعض النماذج لانه
 القصرة الفاعل والمفعول جميعا فيحمل المقصود لان التقدير فيها ضرب الاريد ما ضرب الاريد
 زيد وفي ما ضرب الاريد عدا ما ضرب اعدا وزيده عدا هذا عند من يجوز استثناء شيئين بادة
 واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان التثنية منه مذكورات والتثنية بدلان منه نحو
 ما ضرب اعدا اعدا الاريد عدا الاكثر من على منه مطلقا وذلك لصف الادارة الاستثناء اذا اضل فيها
 وهي حرف فالتثنية بها شيان فنفذ بها كما لها انما يجوز على تقدير ان لا يكمل الاستثناء مستدوا كعمل
 المقصود في انية مقدا ويجعل على ما قبل الالفها بعد التثنية بها لان اكثر النماذج على منع ذلك الا
 ان يكون المفعول الواحد بعد التثنية هو التثنية منه نحو ما جازت الاريد اعدا وتا بعد التثنية نحو ما
 الاريد الطرف او مولا لغيره ان على التثنية نحو رايتك اذ لم يتي الموت ضاحكا فان ضاحكا
 مفعول رايت والاعلى في الموت لم يتي ويطلب بيان ذلك من كتبهم وقد لو ان الطرف في قوله
 وما ريك ايتك الا الذين هم ارادوا ما راي مضراب مضر اي اتبعوك في ما راي الاري وكذا
 باب الدير البيت الاول اي لا شئ باب الدير والنواحي في البيت الثاني مفعول مضر اي مات
 النواحي وفيه كنه لان الفعل الاول يتبعه فاعلى واما اعتبار الضمير فيكون نقصا فمفعول
 هذا في ادا قدم المفعول واذا مضرب ومن هذا قيل ان عدا في قوله ما ضرب الاريد عدا
 مضرب مضر كانه قيل ما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب ففعل عدا اي ضرب عدا قال المصنف
 وفيه نظر لا نقضه القصرة الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بها مستغنى عن
 جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعدا وكرا ففعل لك من ضرب ففعلت زيدا
 لم يتم اجواب حتى تاتي بجميع هذا لا يكون غير عدا في المثال المذكور مضر باريه ولم يقع
 ضرب الامن زيد فيكون القصرة الفاعل والمفعول جميعا وقد نفي على بعضهم هذا البيان فنقوا
 ذلك لا نقضا، فإيلين ان الفعل المضرب ليس فيه ادارة القصرة من اي يلزم القصرة المفعول

نعم يمكن ان يقال انما نلزم اقتضاء الضم في الفاعل والمفعول جميعا ونسب صحة هذا الكلام
في غير هذا المقام ووجه اجماع ابي السبب في افادة النفي والاستثناء في الضم من بين المبتدأ والآخر
او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفعول وهو الذي يترك فيه المستثنى
فخرج الفعل الذي قبله الا وتعلق عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر المستثنى منه
لان الالف في الفاعل والاف في المفعول يقتضي نحو جازمه عام ليقابل المستثنى وغيرة فيحقق الالف في الالف
يلزم التخصيص من غير محض قال صاحب المفتاح وذلك رآنا في علم النحو نقول تانيث الضم
في كانت في قراءة ابي جعفر الكاشاني لا يمتنع بالرفع وفي تولى سينا للمفعول في قراءة الحسن بن علي
لا ترى الا ما كنتم يرفع ما كنتم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الصنوع الجوانح للخط
الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لا يقتضيه المقام معنى شئ من الاشياء وفيه اشكال وهو انه
اذا فرغ العامل الى ما بعد الالف بال حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فلا حسن ان يقال
تانيث الفعل في الكسرة وعلل صاحب المفتاح لفظ الالف الى الالف والحققة في الفاعل
الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف ليند الفعل المنفرد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه
كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عايد اليه في
قولهم اذ كان عذرا فاتي قال اسم كان ضمير عايد الى ما نحن وكقولهم قد لا ولا يحسن ان
يفرحون بما اتوا به من قراء بالياء فان فاعله ضمير عايد الى صاحب متاع حذف الفاعل
فما به يهيه يكون ههنا مثله في ما قام الالف منه بدلا من الضمير العايد الى احد كمن التزم صاحب
المفتاح في هذا القسم الابدال ولم يجوز الضمير لا سقط المستثنى منه من اللفظ بالكلية
والاقتضار على ضمير العايد الى ما ليس في اللفظ والصفات العامل الى المستثنى ما استثنى
في ضمة بان يقدّر في نحو ما ضرب الالف ما ضرب احد وفي نحو ما كسرت الالف ما كسرت
وفي نحو ما جاء الالف ما جاء على حال من الالف وفي ما سرت الالف ما سرت الالف
الادوات وفي ما صليت الالف المسببة في مكان من الممكنة وعلى هذا القياس ولا يلج
تفسير التانيث في الجنب بان يكون المستثنى منه بحيث يصلح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر
فيما كسرت الالف شيئا من صحة اطلاقه على الجنب وكذا في ما سرت الالف المذكورة بل المراد

اخذ من ذلك وفي صفة يعني في كونه في علو ومفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان
 متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمشتق في جنبه وصفته فاذا ادبب منه اي من ذلك ^{المقدر}
 شي بالاجزاء المقصر ضرورة لبقاء ما عد ذلك الشئ على صفة الاستقاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء
 المخرج الجملة وهي ما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جازي منهم رجل الا يقوم ^{للقيد}
 او حال نحو ما جازي زيد الا يصح وكثيرا ما يقع اسم الا بعد الا ماضيا مجزعا عن قدره او نحو ما جازي
 الا انا في وفي الحديث ما ليس الشيطان من بني ادم الا انا هم من قبل الله وذلك لانه فقد
 رزق تعقيب مضمون ما بعد الا قبلها فاشبه الشرط والجواز وهذا الحال مما لا يقارن مضمون لمصوب
 عالمه الا على ان وعلى المندم والتقدير اي ما ليس الشيطان من بني ادم من جهة غير الله عاقل
 على اتيانهم من قبلهم كقولهم خرج الامير معه صفرا يدا به غذا جعل المندم عليه المندوم به
 كالواقع اي اصل وفي انما يوفق المقصر عليه لقول انما ضرب زيد عمدا فالقيد لا يضر واقع
^{في} بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصر عليه ولا يجوز تقديم اي تقديم المقصر عليه ^{على غيره}
 لا لتبسي فانه انما جازي في النفي والاستثناء على قلته لعدم الالتباس بآراء ان المقصر عليه
 هو المذكور بعد الاسماء قد تم على المقصر او روي عنه وهما ليس الا المذكور ابل الكلام متضمن
 جميعا فلو قلنا في انما ضرب زيد عمدا انما ضرب عمدا زيد فيمكن المعنى فكيف اذا قلنا انما ضرب
 زيد عمدا وما ضرب الا عمدا زيد فانه يعلم ان المقصر عليه هو المذكور بعد الا قد تم ادراك
 وهما نظرا به ان تقديم المقصر عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا
 ان زيد اصرمت فانه لقصر الفرب على زيد قال ابو الطيب اسما لم تزد معرفته وانما لانه
 ذكرنا في اي ما ذكرناه الا للذلة ويكون الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من
 انما وهذا ليس كذلك وغيره كما في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر
 الصفة على الموصوف افراد قلبا وقلبا تقول في قصه ما زيد غير شاعر افراد ادمار
 غير قائم قلبا وفي قصه ما شاعر غير زيد بالاعتبارين كيب المقام وفي امتناع في صفة
 لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا يمنع وما شاعر غير زيد لا يجوز الاستقاء شرطها كونه
 مستقيا قبلها بغيره من كلامه في النفي والله اعلم **الباب في النفي** قد يقال على

اسرار في النفي

الكلام الذي ليس بنسبة خارج لفظه ادلة لفظه وقد يقال على فعل المسك اعني العالم والكلام الذي
كما لا خيار والمراد بهما هو ان في لانه قسم الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستغناء وغيرهما
واراد بها الما المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا كذا لظهور الاست
مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني كذا البوارق ولا يجوز ان هذا يقتضي كون
البحث خارجا عن احوال اللفظ لان المقصود يخرج اليه آخر الادوار لانه ضربان طلب لا استغناء
والامر والهنى ونحو ذلك وغير طلب كفعالي المقاربة وفعالي المرح والدم وصنيع العقود والقسم
وعلى درب وكما اخبرته ونحو ذلك المقصود باللفظ ههنا هو الطلب لا خضعا صه بغير اي شيء لم يذكر
في بحث اخبره ولان كثير من الالف رات النيز الطلبي في اصل اخبار نقلت الى معنى الاشياء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان اب ببق في الاعتبار هو اخبره والطلب فالالف والكاف طلبا
استدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لا متناع طلب الحاصل والفرق ان جميع انواع
الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصل يتنع اجراءه على معناه الحقيقية بغير تنوع
كجاء القرائن ما يناسب المقام والنوع كثيرة وهي على ما ذكره المص حصة التمني والاستغناء
والامر والهنى والنداء لانه اما ان يعنى كون مطلوبه ممكنا او لانه في التمني والاول
اذا كان المطلب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستغناء والكاف المطلب حصول امر
في الخارج فالكاف المطلب ذلك الامر انتفاً وفعل فهو الهنى والالف ثبوت فالكاف يامر
حروف النداء فهو النداء والاول هو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المجبة
واللفظ الموضوع له ليس ولا يشترط امكن التمني لان الالف كثير اياها كجاء الحال
ولطلبه فهو قد يكون ممكنا كما نقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان
يكون لك توقع او طمأنينة في وقوعه والابصار ترجحاً وليست فيه فعل وعسى وما ذكر
ما هو موضوع التمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازاً فقال وقد يمتني بهل نحو بل في
شفع حيث يعلم انه لا شفع لانه يتنع على حقيقة الاستغناء حصول اجرم ببقا
هذا الحكم واستدعا الاستغناء امهبل بثبوت وانتفاءه والتمني بهل و
العدول عن ليت هو ابراز التمني كمال العناية في صورة الممكن الذي لا يفرق بقاء

وقد يمتنع بل هو نحو لو ما بيني فتمدثنى بالصب على تقدير فان كمدثنى فان الصب فتمد
على ان لو ليت على اصلها اذ لا يصب المضارع بعد على الضمار ان وانما لقصر ان في
جواب الاشياء الستة والمناسبات للمقام هما هو التثنية فكيف يفرض بل هو غير الواقع
واقف كذلك يطلب ليت وفتح ما لا طاعية في وقوعه وقيل انها لو التي هي للفعل
فيه معنى التثنية نحو دوا لو تد من فيد منون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يفسر
بها عن فعل التثنية فيصب الفعل بعد نحو لو كان في مال فاج اي اذ لو كان في مال
قال الله تعالى لو ان لآخرة فاكرون من المؤمنين قال السكاك كان حروف التثنية التحصيل
نحو لا لا لقلب الماء حمرة دولا ولولا ما سرخوة منها اي كانا ما خروءة من بل
ولو اللتين لثمتي عال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمنا على لقوله مركبتين
والثمتين جعل الشئ في ضمن الشئ تقول ضمت الكتاب كذا بابا اذا جئت متضمنا
لذلك الابواب يعني ان الفرض من هذا التركيب والترانمة جعل بل ولو تضمين معنى
التثنية ليقوله على تضمينها بين ان الفرض من تضمينها معنى التثنية ليس افادة التثنية
بل ان يتولد منه اي من معنى التثنية المتضمنين هما اياه في امضى التثنية وفي المضارع
التضمين كذا بل تقدم ولو ما تقوم على معنى ليك تقوم قصدا الى شئ على القيام ومع هذا
لا يخفى عن ضرب من الترويج والدم على معنى ما كان كيب الفيلة الخاطب قبل ان يطلب
فقوله لتضمينها مصدر مصاف الى المفعول الاول ومعنى التثنية مفعوله الثاني وهذا ان
لم يكن مصححاً في لفظ المفتوح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين
مطلوباً بالترانم التركيب التثنية على الترانم بل ولو معنى التثنية وهذا مشوبان ما يقع
في بعض النسخ لتضمينها ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليقوله ايضاً محمول كلام المفتاح حيث
قال اذ اقبل بل لا اكرمت زيدا فان المعنى ليك اكرمته متولداً منه معنى التثنية
وانما لم يجعل تركبها من اول الامر لتضمن معنى التثنية والتضمين من غير توسط معنى
التثنية جواً على مقتضى المناسبة فان بل ولو قد يستعملان للتثنية وتثني ما مضى بسبب
التثنية وما يستقبل السؤال والتضمين وانما ذكر هذا الكلام مطلقاً كان لعدم القطع

بذلك لا احتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتقديم والتأخير من غير اعتبار التركيب
 فان السقف في الحروف مما ياباه كثير من النحاة وقد بينت بطلان ذلك في حكم البيت
 وينصب في جوابه المضارع على انحاء ان نحو لعل ارجح فان ذلك بالنسبة لبيد المرحوم
 الحصول بسبب بعده عن الحصول اشبه الى لالت والمكانات التي لا طاعة في
 وقوعها فيقول منه النحوي لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طاعة بهذف الترتي فانه
 ارتقاء بشئ لا وثوق في حصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تشرق ويدخل في الالزام
 الطبع والاشفاق فالطبع ارتقاء المحبوب نحو لعلك تطيق والاشفاق ارتقاء المكره
 نحو لعل الموت الاء وهذا ظاهر ان الترتي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب المستفهام
 وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن فالكائنات تلك الصورة وتقع نسبة بين السنين
 اولاد وقوعها في حصولها هو التصديق والافعال في الصور والافعال في الموضوعات في الترتي
 وما من دأى وكيفية ودين واني ومتى وايان في بعضها منحق بطلب التصديق
 منحق بطلب التصديق وبعضها لا ينفق شئ منها بل يعي القيدتين وهذا لا اعتبار بمراتب
 المنة اهم فقد مر المص وقال فالمنة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة
 اولاد وقوعها وهذا من الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم
 فانت عالم بان بينهما نسبة اما باليجاب او السلب وطلب تبيينها او الصور اي ادراك
 غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادب في الاما دام على فانك تعلم ان في
 الاما شيا والمطلقة تبيينه في طلب تصور المسند اليه انما يسهل وبك ام في الذوق فانك
 تعلم ان الدرس محكوم عليه بالكيثونة في انية او الذوق والمطلوب هو السنين فالمطلوب
 في جميع ذلك معلوم بوجه ارجح في يطلب بالاسقنم تفصيله ولهذا اي دلي في المنة لطلب
 التصور لم يقع في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما يقع هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور
 المفعول اعرفت كما يقع هل اعرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التقديم
 بنفس الفعل فيكون بل لطلب حصول الاصل وهو محال بخلاف المنة فانها تكون بطلب
 التصور وتبين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في عدم اعرفت واما في ازيد قام فلا

اذلنا ثم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على
 عبد القاهر فيجوز ان يكون الزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد لانهما قد
 ويدل على هذا انه على قبح هل زيد قام بان هل بمن قد لا بانه محقق لطلب التصديق
 كما ينبغي والممول عنه بها اي ان الذي يبال عنه بالهزة هو ما يليها كما فعل في ضربت زيدا
 اذ كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المني طب الواقع على زيد
 وازوت بالاستفهام ان تعلم وجوده فني على هذا الطلب التصديق لصدر الفعل
 منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرسته فهو لطلب تصور المسند ضرب هو اكرام
 والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان
 يكون لطلب التصور اي تصور المسند والفرق بينهما بحسب النواحي فتو ذلك اشرت
 من الكتاب الله كنت تكتبه سوال عن وجود نفس الفعل وكذا كتبت هذا الكتاب ام
 اثبتته سوال عن تبيين المسند وهذا يظن ان كلام المصالح عن نفس والفاعل
 في انت ضربت زيدا اذ كان الشك في نفس الفاعل من هو مع القطع بوقوع
 الضرب على زيد والمفعول في الزيد اضربت اذ كان الشك في المفعول من هو
 مع القطع بوقوع الضرب من المماثل وكذا سائر المستلقات نحو لفة الدار صليت
 واليوم اجبته سرت وانا دياضرت به واراكبا جيت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل
 الاعجاز وما يريه ذلك انك تقول اقلت شوا قط ارايت اليوم ان ما نبيع دلا
 يصح ان يقول انت قلت شوا قط انت ريت ان ما قط اذ لا معنى لسوال
 عن الفاعل من هو في مثل هذا ان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص
 نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما شبه ذلك مما يمكن ان يفهم
 على معنى فاما يقول شوا على الجملة وروية ان على الاطلاق فمثل ذلك فيه لاسي
 كما ينقص هذا دون ذلك من يبال عن فاعله وهل لطلب التصديق محب ويدخل
 على اجمليتي نحو هل قام زيد هل عرقا عدا اذ كان المط التصديق بحصول القيام
 والتقصود لعمرو وهذا اي لاجل اخضا صها لطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عرق

لان وقوع المفرد ههنا بعد امد دليل على كونها مقيدة و امد المقيدة لطلب تبيين احد
 الامور مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق
 بنفس الحكم و هل ليس الا لطلب التصديق فيها ترافع و تناقض فيمتنع بخلاف ما اذا
 لم يذكر امد و قيل بل زيد قام فانه يقع ولا يمتنع كما ينبغي فان قلت التصديق سبق
 بالتصور فكيف يقع طلب التصديق مع حصول التصديق في امد المقيدة نحو ازيد قام امد غرود
 قلت التصديق اى حصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين و امد المقيدة لطلب تصورها ههنا على
 التبيين و هو غير المقرر السابق على التصديق لانه المقصور بوجه ما و يقع بل زيد اضرب
 لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول اى حصل
 و هو محتمل و اما لم يمتنع لا محال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف بغيره الفاعل اى هل
 ضربت زيدا ضربت كنه يقع لعدم فتعال المفسر بالضمير و قيل لم يمتنع لا محال
 ان يكون التقديم مجرد الاتهام دون التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه ليقع في سوى التبيين
 في التقديم هو الاختصاص و هذا يوجب ان يقع وجه احسب ان معنى على مقدة الاتهام دون
 التخصيص و لا يبالى به دون ضربه اى لم يقع هل زيد اضربته نحو ازيد تقدير المفسر قبل زيد
 اى هل ضربت زيدا ضربه بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المفعول فلا يستدعي
 حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيمنع وذكر بعض المحققين
 من النجاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا بد من على الاسم و ان كان منصوبا بمضمر
 بغيره الفاعل فلا يجوز اختيار اهل زيد اضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظ و هل
 الكلام في هل رجل عرف ذلك اى لاجل ان التقديم يستدعي حصول التصديق
 بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم و انما فيه نحو رجل عرف و اوجب ان
 اعلم عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى و اسروا بنوني الذين ظفروا و اما
 لم يحكم بالا متناع لا محال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف و بذكره اى الكلام
 ان لا يقع هل زيد عرف لان التقديم المظهر للمعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
 بنفس الفعل على ما مر مع انه يقع بالتفاد النجاة و ما ذكره صاحب الفضل من ان نحو

هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه الصحيح البعيد لانه شايع من دونهما لظهور
انما لا يتم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبلا لعله افرى فان استغناء عنه مخصوصه لا يوجب
استغناء الحكم مطلقا فثابت ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاك فيجوز هل زيد عرف لانه
يلزم فيه وعلى غيره اي غير السكاك فيجبها اي فيجوز هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
بمعنى قد في الاصل واصله هل كقولهم هل عرفت الدار بالغيرين وذكر الهمة فيها
لكثره وقوعها في الاستفهام فان ثبت في مقام الهمة وتطقت عينها في الاستفهام
وقد من لوازم الافعال فكذلك ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح ادعاء وقوعها
على اهلها الاسمية التي طرفها الاسمان نحو هل عروفا عدو الا فاما الفرق بينه وبين ما اذا كان
الجمعي فعلى نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رارت الفعل في خبره تذكرت عهدا
بالجمعي وحنت الى الالف الملوثة وعانقته ولم ترض بافراق الاسم بينهما كذا ما
لم تره في خبرها فان قلت عنه وادبه وهي اي هل تحضض المضارع بالاستفهام كما في بعض
الامور وسوف فلا يصح هل توب زيدا او اخوك كي يصح التقرب زيدا او اخوك
بين انه لا يصح استفهام هل لا يخفى راخبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع
كما يصح استفهام الهمة فيه وذلك لان هل تحضض المضارع بالاستفهام فلا يصح لا تبار
اثبات الفعل الواقع فلم ان التقيد بقوله وهو اخوك ليكون قرينه على ان المراد
الكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صح
السكاك بذلك فالت في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا المشاع جار
في ما اذا دلت القرينة على ان المراد انما الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع بل
كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى يقولون على الله لا
تعملون وقوله تقرب اليك وانتم السطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموضع وهذا
طرف ما قيل انما استغنى ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا ينفيد بحال لعدم المقارنة
لان الواجب بمقارنته الحال بوقوع الفعل وانقائها بها ممتنع الا يرى الى صحة قولنا
يحيى زيد راكبا او ضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساعني عن العار

بالسيف جالبا على قضا و الله ما كان جالبا وفي التبريل سيد خول جنم و آخر من و
 من هذا ان بعضهم لما سمع قول النخاعة انه يجب تجديده صدر اجماعه اى يسهل عن علم الاستقبال
 كى سند كره بحث اى ال منهم منه ان الفعل المقتضى بجبال يجب تجديده عن حرف الاستقبال
 يقتضيه بل يضرب بجبال فا ورد قول النخاعة و يبدل على كلامه وهو يادى على خطابه ولم يفتي
 عن احد استماع يقتضيه الفعل المستقبل بجبال و لم يردى ان التوضيح لا مثالى هذه المباحث
 مما لا ينبغي ان تشتغل به لكن نفي على القاعين ان يقولوا فيه من غير تأمل و يا خذوه
 برأيه و لا تخف من التفتيق اى يكون بل مقصورا على طلب التفتيق و عدم مجملها
 لغير التفتيق كى يقال تحضك بالعبادة بمعنى لا تقيد غيرك و تحضيه المصارع بالاستقبال
 كان لها مزيد اخفاص ما يكون زمانيا اظهر ما موصولة و كونه مبتدأ خبره اظهر زمانيا
 خبرا لكون اى بالشيء الذى زمانيا اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه فملاقات
 فانه اما يرد عليه حيث يدل لوضعه له اما افتقا و انشا اى تحضيه المصارع بالاستقبال
 لذلك فظاهر اذ المصارع اما يكون مفردا اما افتقا و الاول اعنى اخفاصها بالتفتيق
 لذلك فلان التفتيق هو الحكم الثبوت و اما الانشاد و النسخ و الاثبات اما بوجه
 الى الصفات التى هى بدولات الافعال من حيث هى لا الى الذات التى هى بدولات
 الاسماء من حيث هى لان الذات ذات فيها معنى و فى الحال و فيما يستقبل و لهذا
 اى دلال لها مزيد اخفاص بالفعل كان مثل انتم ت كرون اول على طلب التفتيق
 مثل ت كرون و مثل انتم ت كرون مع انه مركب بالتركيب لان انتم فاعل فعل محذوف لان
 ابراز ما يستجد و فى معنى الثابت اول على كى العاية كجسولة من البقية على اصله كى
 بل ت كرون له بناء و ضلت على الفعل حقيقة و فى بل انتم ت كرون له بناء و ضلت على الفعل
 تقديره لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره اللفظ و ايضا قبل انتم ت كرون اول على طلب
 التفتيق اما انتم ت كرون و ان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان بل ادعى
 للفعل من الهمة فمركبة مع اى ترك الفعل مع بل اول على ذلك اى على كى العاية
 كجسولة ما يستجد و لهذا اى دلال هى ادعى للفعل من الهمة لا كى بل يرد مطلق

الاسم البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات والبراز ما يستجد في معرض الوجود بل
غير البليغ فانه لا يوفق بينه وبين بل ينطلق زيد فكان الاول به ان يرضه على العقل كما هو
وهي اي بل فتان بسيط وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولاً ووجوده كقولنا بل انكره ^{وجوده}
اولاً ووجوده مركبة وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولاً ووجوده كقولنا بل انكره
دائمة اولاً دائمة في المطلوب وجود الدوام للمركبة اولاً ووجوده لها وقد اخذنا هذه
غير الوجود في الاول شي واحد فلذا كانت مركبة بالبنية ايها فالوجود في البسيط محمول
في المركبة والبنية والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب البسيط فقط وتختلف
من جهة ان المطلب لكل منها لغير شيء آخر فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان
يشرح هذا الاسم او بين مفهومه وانه لا معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواها
من هذه اللغة او من غير ما ادما هيته المسمى الى الحقيقة التي هو بها كقولنا اما انكره اي ما
حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من اجتناب والفضل ويقع بل البسيط في الترتيب
بينها اي بين ما التي شرح الاسم والتي لطلب اما هيته معنى مقتضى الترتيب الطبعي ان يطلب
اولاً شرح الاسم ثم وجود المعلوم في نفسه ثم ما هيته وحقيقة لان من لا يعرف مفهوم اللفظ
اي لا يعرف منه طلب وجود ذلك المعلوم ثم من لا يعرف انه موجود احتمال منه طلب حقيقة ما هيته
ان المعلوم لا ما هيته له ولا حقيقة لان اما هيته ما به يكون الشيء هو هو المعلوم لا هوية له والى
بين المعلوم من اللفظ بلجمله وبين اما هيته يفهم من احد بالتفصيل غير قليل فان كان كل من طلب
باسم منهم فما وقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان على باللغة واما اكد
فلا يقف عليه الا المراد من لصناعة المنطق فالوجودات لا كان لها مفهومات وحقائق
كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المفهومات فلما لم يكن لها المفهومات
لم يكن لها حدود بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات
موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في
اشياء التعاليم اما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك
الحدود بعينها حدوداً بالذات والحقيقة كذا ذكر الشيخ في الشفا ففهم ان اجواب الواحد

جاز ان يكون هذا كسب الاسم وكسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد
 في دقيقتين وبين العارض المتخفى لدنى العلم الى يطلب من الامر الذي يرض لدنى العلم في شخص
 وتبينه كقولنا من في الدار فان كان يكاب عنه برئيه ونحوه مما يفيد تخفصه وتبينه واما الجواب
 رجل فاضل من قبلة كذا ونحوه ابي فلان وما اشبه ذلك فاما يصح ذلك من جهة ان المتخطف
 يعلم منه الشخص كسب انحصار الاوصاف في امر واحد ونحو ذلك الا اننا ننظر
 الى معنوياتها كليات وقال الكاكي لى ما من اجنبى تقول ما عندك اى اجناس الاشياء
 عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن اية واحدة وحقائقه نحو ما اكلمه اى الى
 اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اى اى اجناس الكليات وجوابه
 الكليات الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الارزمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما به وجوابه
 الكريم ونحوه وفي الحديث يرد افعه سبق المفردون يقتل وما المفردون يا رسول الله فقال
 انذاكروا الله كثيرا واذكرا ان ذاك الى من عن اجنبى من دوى العلم تقول من جبرئيل الى جبرئيل
 ام ملك ام جنى وفيه نظر اذ لا علم انه سوال عن اجنبى وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال
 ملك بل الجواب انه ملك ياتى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد ان مع شخصه وتبينه
 واما ما ذكره الكاكي في قوله تعالى حكايته عن فرعون فمن ركب يا موسى ان مساهة اشتر
 هو ام ملك ام جنى ففده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شى خلقه ثم هدى
 فانه قد اجاب بما يفيد تبيينه وتخصصه على ما ذكرنا وبل لى باى عايمير احد المتكربين في امر
 يعهما نحو اى الفريقتين خير معا اى اى من ام اصحاب محمد عليه السلام فانه الكافى في كل
 وهم اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفرقية فلو اى عايمير احدهما من الفرق واللام
 المتشكك فيه مضمون ما اضيف اليه اى يوضح قوله في المتشكك يقول القائل عنى شيا فيقول
 اى الشيا بى فطلب منه وصف يميزه عندك عايشا ركانا في الترتيبه فيل انه اذا اضيف
 الى المتشكك رايه كقولنا اينهم يعني كذا جواب اسم متضمن للاث رة احسبه اد اسم علم واذا اضيف
 الى كذا جوابه كذا يميزه لا يفرق على الجملة هو طالب للتمييز وبل بكم عن العدد ونحوه
 اسم اى كذا ايتناهم من اية بيته اى كذا ايتناهم اعشرين ام ثلثين او غير ذلك

والغرض من هذا السؤال التفریع والاستفهام استفهام تعریضی حل المخیط علی الاراد من
 آیه مینرکم بریاده من قالوا اذا فصلوا بینہ و بین مبینہ بعقل مستور بسبب زیاده من
 لیللا یلتبس بالمفعول كما مر فی خبریه و ذکر بعض المحققین من النجاة ان مینرکم الاستفهامیه لم یکن
 علیه مجردا من فی نظم ولا نشر ولا دل علی جوازہ کتاب من کتب النحو و اقوال علی سبیل
 کم اتیانم من آیه بینہ و بلی بکیف من اصل و باین من المکان و بمتی عن الزمان
 ما ضیا کان او مستقبلا و باین عن الزمان المستقبل قبل و یستقل فی مواضع التفریع مثلاً
 ایاں یوم الحجة و ان یستقل تارة بمعنی کیف و جب ان یکون بعده فعل نحو فاتوا صلواتکم
 ان شیتم ای علی ای حال و من ای شق اردتم بعد ان یکون ایاتی فرنا دلم یچی انی رید
 یعنی کیف هو دافری بمعنی من ایس الخوانی لک هذا ای من ایس لک هذا الرزق الخ
 کلی یوم و قوله یستقل یشار بانه یستقل ان یکون مشترکاً بین المعنی و ان یکون فی احدھا
 و فی الآخر مجازاً و ایضاً تدرک بعض النجاة ان انی بمعنی ایس الا انه فی الاستفهام یکون مع
 من ظاهرة كما فی قوله من انی مشردن لسا ای من ایس او معدرة کتوله لک انی لک هذا
 ای من انی ایس لک هذا فقال المم یستقل بمعنی من ایس سواء کان ذلك من جهة
 اعمار من او بدونه فظهر ان کلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب المقدمات کما و بعضها
 مختص بطلب التصدیق یا الاسماء الاستفهامیه و بعضها مشترک بينهما کالهمزة فانها
 بطلب التصدیق لواقعتها فی الاستفهام و لهذا یجوز ان یقع بعد اسم سائر الکلمات
 ان استفهامیه سوی الهمزة لقوله لک ام هل تتوی الظلمات و النور و قوله لک اس هذا الذي
 هو جندکم و قوله لک اما اذا کنتم تعلمون و قوله ان عرام کیف ینفع ما یعطى العلوق بام
 هما بمعنی بل انی یکون لا متقال من کلام الی آخر من غیر اعتبار استفهام کتوله کنتم یابا
 و لم یحیطوا بها علما ام ما اذا کنتم تعلمون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان علیها
 احد المت و بین و لا فریج الهمزة و هذا الیس كذلك و هذا ظاهر و ان كانت منقطعة بمعنی
 بل و الهمزة فلا وجه لوقوف ما الاستفهامیه بعد ما اذا لیسفهم عن الاستفهام و لا حاجة الی
 ما قبل فی اجواب من انها منقطعة و المعنی کنتم ام لم تکنوا و اذا لم تکنوا فای شیء

كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستغانية كثيرة ما يستعمل في غير الاستغنام مما يباب المقام
 بمعدنة القرائن وتحقق كيفية هذا الجواز وبيان انه من اي نوع من انواعه ما لم يحكم
 احد قوله كالا سبباً كنوكم وعزتك ومنه قوله حتى يقول الرسول والذين آمنوا
 معه متى نصر الله وبيت السقط الام وبنم ينقلنا ركاب وتامل ان يكون لنا اذان
 والتعجب كنو ما لا اري الممدود والتسبيح على الضلال كنو في ن تدهبون والوعيد
 كنو لك لمن سبي الادب الم اودب فلما اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير
 بمعنى المتيقن والتثبت وقد يقال بمعنى حل الخياط على الاقرار بما يورثه واجابته
 اليه وهو الذي قصده الله جهنا بايلاء المقرب الهمة اي ليشهد ان يله الهمة
 ما حصل الخياط على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستغنام من ايد المسؤل عنه الهمة تقول
 اضربت ايد اذا اردت ان تحل على الاقرار بالفعل ورايت ضربت في قوله
 بالفا على وازيد اضربت في تقريره بالمفعول وكذا ازيد مررت اورا كبريت وجر
 وما جلبت الهمة فيه لتقرير بالفا على قوله تعالى حكاية رانت فقلت هذا بالمتنا يا
 ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه
 منه كان كيف وقد رثا رد الى الفعل في قولهم رانت فقلت هذا اذ قال لي فله كبرهم
 هذا ولولا كان التقرير بالفعل كان اجواب فقلت اولم افعل واعترض عليه الله بانه
 يجوز ان يكون الاستغنام على رصده اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عاكفين بان
 ابراهيم عدم هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستغنام واجيب بانه يدل عليه
 ما قبل الآية وهو انه عدم قد حلف بقوله تالله لا كيد الاصنامكم بعد ان تولوا مدبرين
 ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالمتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فني بذكرهم
 يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذنم الاصنام وقد روي انهم
 هر بواو تركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما البصروه بكبرهم اقتبدا اليه عرك
 ليكفوه وقوله بايلاء المقرب الهمة يعني اذا كان التقرير بالهمة فانهما هي التي تجي
 للتقرير بالفعل والفا على والمفعول وغيره كذات البوارق فان هل يكون لتقرير

بنفسكم لنحوه لثوب الكفار والاسماء المستفهامية للتقرير باب الهمزة نحوكم انما
 من اية وماذا فعلت بغيره ومن الذي قتلته ونحوه ذلك والاسماء كذلك اي بالياء
 المنكر الهمزة يعني اذا كان الالف بالهمزة والما غير ما وان صح مجيء الالف بالهمزة
 فيه هذا التفضيل وهو مثل قولك ماذا يفعلك لو فعلت كذا ومن ذا افضل كذا او كم تدعو
 وكيف تودني اياك ومن اين تدرى وما العوارض الزند وما اشبه ذلك والما الهمزة
 فهي لا تشاركها في الفعل في قوله اتقتني والمشرع مضاعف فانه ذكر ما يكون من الفعل
 فهو كان لا تشاركها في الفعل وانه ليس من يتصور منه القتل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى
 ذلك وكان على قوله تعالى هم يسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاتلين
 لانفسهم وكالمفعول في قوله تعالى غير الله اتخذوه وليا فان المنكر هو اتنى وغير الله وليا
 لان اتنى الاول واما قوله تعالى اتخذوا اصناما الله فالمنكر هو نفس اتخذوا الله فلذا اول
 الفعل الهمزة وكان في قولك اراجلا سيرا وكذا غير ذلك من المشتقات ونحوها اثره
 بحيث ان الالف على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى ابشرا ما واحد اتبع
 الالف المفعول والفعل فيقدر المفسر عليه وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الالف
 على نفس الفاعل على مجمل السقيم على التخصيص كما مر وقد يكون الالف ان يكون التقديم
 لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افا انت تكره الناس افا انت تتبع الصم من
 فينبلي بقية حكم الالف انظر الى ان الالف طب وهو البني ووم لم يتيقده شئ ان في ذلك دلالة
 وجعلها صاحب الكشاف من قبل التخصيص نظرا الى انه عدم لفظ شفعه بايمانهم وتبائع حصة على
 ذلك كما لا يمتنع قدرته عدم على ذلك لا يقال الهمزة الالف بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يوافق
 النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحل الكسرة على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان
 الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالكسرة لم يفرق بين ما يوافق النفي وغيره بل جعل
 الجميع محتملا للتقوى والتخصيص فكان مضرا ومتعبا للتخصيص فكان مظهر المنكر او التقوى
 فكان موقفا قد شاربها الى تذكر هذا التفضيل ثم قال فلما جعل نحو قوله تعالى الله اذن لكم
 على التقديم فليس المراد ان الالف ينكر من الله دون غيره ولكن احله على الابداء

مراد منه تعوية حكم الالكاف وهذا يوم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم الكفار
نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر
لا يمكن اعتبار التقديم ولما نهى هذا على منب النعم ومنه اي من هي الهمة للكفار
ليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان الكفار النفع فله ونفع النفع انجبت وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمة فيه لتقرير اي طيل المعنى طيب على الاقرار باو ضل النفع وهو انه كان
لا بالنفع وهو ليس الله بكاف وبكذا قوله تعالى لم تخرج لك صدرك والى كذبك سبها وما شئ
ذلك فقد يقال ان الهمة للكفار وقد يقال انها لتقرير وكلاهما حسن فلم ان القول
ليس كسب ان يكون بالحكم الذي وضعت عليه الهمة بل باليؤى المعنى من ذلك الحكم عليه
قوله تعالى وانت قلت للناس اتخذوني وامى الهين فالهمة فيه لتقرير اي باليؤى
عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فانهم وقوله ولا تتركوا ذلك دال على ان
صورة الكفار الفعل ان على الفعل الهمة ولما كان له صورة اخرى لا يلح فيها الفعل الهمة
اليها بقوله ولا تتركوا الفعل صورة اخرى وهي كذا اريد اصرحت ام عرو التي يردو القرب
بينها من غير ان يستند تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه بها فبغيره من اصله لانه لا بد من
محل متعلق به وعليه قوله تعالى قل ان الذين هم ام الانيث ام اما انتمت عليه ارحام الا
فان الغرض الكفار التزم من اصله وكذا اذا اوليها الفاعل نحو اريد ضربك ام عرو
لم يردو القرب بينهما وغير الفاعل نحو الفاعل نحو ان اليل كان هذا ام في الهمة
ان السوق هذا ام في المجد الى غير ذلك والادخار المستخرج اي ما كان ينبغي ان يكون
ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع في هذا الاستقام
تقدير بمعنى التثبت والى كذا بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قول الشافعي
البر يوضع له مهاد فانه لتقرير مع شئ به من الالكاف باو عا، انه اعلم مرتبة من ذلك
ادلا بين ان يكون اي ان يحدث ويحقق مضمون ما وضعت عليه الهمة وذلك في
المستقبل نحو اتقى ربك بمعنى لا ينبغي ان يحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي
لم يكن نحو اما اصفيكم ربكم بالبين اي لم يفعل ذلك لانه المستقبل اي لا يكون نحو انكم

او انظر كم تلك الهداية او اجمحة اي اترككم على قبولها ونفركم على الالهة البها واهل
انكم لها رهون بيني لا يكون هذا الا ازام وعليه قوله تعالى واهل بياء ان الله ان الله
الشعر واهل بياء الضغام قد تاليوم اذا اذخر انتم الطعام لعمامة وقد يكون استقام ان
الذي يمتن النفع للشيخ اي كقولهم تعالى وما اذا عيهم لو اسنوا وترك النفاق وهذا الذم
التوخي والا فكل مصلحة فيه والتمتع عطف على الاستقام نحو اصلوكم تارك ان تترك
ما يعبد ابا وما لا يخفى نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد خشي
بنو اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستقام ورفع فرعون دللذا
انه كان عاليا من المربين ولا يستعاد نحو اني لهم الذكرى وقد بارم رسول بين
ثم تولد اعنه هذا كله ظاهر واهل اصل ان كلمة الاستقام اذا امتنع صحتها على الحقيقة يتولد منه
بمعونة القراءين ما ياسب المقام ولا يخفى المتولدات فيما ذكره المصنف ولا يخفى شيئا
منها في اداة دون اداة بل الحكم في ذلك هو سلامة الذوق وتبع التراكيب فلا ينبغي
ان يقتصر في ذلك على معنى سمعة او مثال وجدة من غير ان يتخطاه بل عليك بالعرف
واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بان
طلب فعل غير كلف على جهة الاستعداد واخر غير الكلف عن النبي وبقوله على جهة الاستعداد
اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر
يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الصوليون في ان صيغة الامر لما واد صفت
ف قيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدرا المشترك بينهما وهو الطلب على جهة
الاستعداد وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونهما للقدرا المشترك وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونهما للقدرا المشترك وبين الاشتراك
والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدرا المشترك بين الشئ وهو الاذن
والاكثر على كونهما حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدليل مفيدة لقطع بخبر من ذلك لم يجرم
المصنف شيئا راي ما هو اظهر عند العقل بقوة اماراته فقال والاطراف صيغته من المقترنة
باللام نحو لم يخف زيد وغيره نحو اكرم عمر وادري كذا في هذا اشارة الى ان لسان صيغة

الامرثة الاول المقترنة باللام الجارئة ونحقيق بالفاعل غير المني طب والشيء ما يصح ان يطلب
 الفعل من الفاعل المني طب بحذف حرف المصارع والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند
 النية من اسماء الافعال والاولان لعلبة استمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعداد
 سبيلهما التميز بين امر اسواء استعداد في حقيقة الامر اول حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم
 اغفر له امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسود امر التميز بين البابين موصوفا لطلب
 الفعل استعدادا في حال كون الطالب مستقليا سواركا في عاليا في نفسه اول لبيان ان اللفظ عند
 سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعدادا والى سبيل التميز الى الفهم
 من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفق اية الله على انما فهمت كقولهم
 الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثالي الامر دلام الامر دون ان يقول صيغة الالباقه اولام
 الالباقه مثله كونهما حقيقة في الطلب على سبيل الاستعداد لانه حقيقة الامر وفيه نظر لاننا لم
 ان الامر في قولهم صيغة الامر يعني طلب الفعل استعدادا بل الامر في عرفهم حقيقة في قولهم وكجو
 ذلك واما صفة الصيغة والمثالي اية من اضافة العام الى الخاص بريل انهم يستعملون ذلك
 مقابلة صيغة الماضي والمصارع واما مثاليها فليس بل ويمكن ان يجاب بانها سبيل ذلك كمن يستعمل
 كقولهم وليتم امرادون ان يسود اباقة مثله في ذلك في اجلة وان لم يصلح وليا عليه ويحتمل
 صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعدادا مما يباين سبيل المقام كجيب الترابين وذلك بان
 لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن على سبيل الاستعداد فالي الاول ان يثبت بقوله كالباقه
 كقولهم اسكن ادا بن سيرين والهندية اي التمزيف وهو اعلم من ان الزار لانه ابلغ مع كونه
 واما الصحيح هو كونه مع دعوة فالهندية كونه اعلموا ما بينهم والتعجب كونه ما تلو سورة من مثله
 والتعجب كونه فردة خاسين ولا امانه كونه كونه حجارة او حديد او ليس النوص ان يطلب
 منهم كونه فردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التفسير كحصيل الفعل وهو ميرورهم فردة
 فنية دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم فردة وانهم مستحقون له متفادون لاجره وفي الالف
 لا يحصل اذ لا يميزون حجارة واما النوص امانتهم وقلة المبالات بهم والسوية كونه امراد
 اول تصويرا والفرق بينهما وبين الالباقه ان المني طب في الالباقه كانه توهم ان ليس كونه

الايمان بالفعل فابح واذن له في الفعل مع عدم ابرج في الترك في السوية كانه توهم
 ان احد الطرفين من الفعل والترك الفع له وارجح بالنسبة اليه فرغ وسوى بينهما والتين
 نحو قول امرء القيس الايتها الليل الطويل الا اجلي بصبح وما الا صباح منك باسلا صباح
 الصبح والابح والاكثرت يقول ليزل ظلمك بصيا الصبح ثم قال وليس الصبح بفضل
 منك عدني لاني انا سي همي هذا كما انا سيها ليل اولان هذا في يظلم في عين لا في
 الموم على فليس الغرض طلب الابح من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يمتني ذلك مخلصا
 على عرض له في الليل من تاريج ايجوى ولواج الاستيق والاسطوانة منك الليلة كانه
 لا يرتقب ابعدا وليس له طاعة فيه ولا توقع فهذا يحل على التين دون الترجي والى التين
 اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء بل بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي
 فانه لطلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك رب ديك ربته افعل بدي
 الاستعلاء وبدون التضرع هذا ديك الالتماس في الوفاء انما يقال للطلب على سبيل
 نوع من التضرع لا الى حمد الدعاء ثم الامر قال السكاك حقه الفور لانه الظاهر من الطلب
 عند الانصاف كانه الاستعانة والنداء والتبادر الغنى عند الامر بشي بعد الامر بخلافه
 الى تغير الامر الاول دون اجمع بين الامرين واردة التراخي فان المولى اذا قال
 لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الغنى الى انه غير الامر بالقيام
 الى الامر بالاضطجاع لانه اراد اجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احداهما وفيه نظر
 فان لم ذلك عند المقام عن التواضع بل ليس مفهومه الا للطلب استعلاء والفور
 والتراخي مفوض الى القرينة كال تكرار وعدمه فانه لا دلالة للاحر على شي منها ومنها
 اي من انواع الطلب التي هو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله عرف واحد ولا
 اجماعه في نحو لا تفعل وهو في عرف النفاة يسمى نفس هذه الصيغة هنيئا في اي معنى تقبل
 كى يسمى افضل امرا وهو كالا مرفى الاستعلاء لانه المتبادر الى الغنى وليس كالا مرفى عدم الفور
 وعدم التكرار اذ المتي ان النفي يقتضى الفور والتكرار وقال السكاك ان كان الطلب
 بالامر والنهي رجحا الى قطع الواقع كقولك لل كى تحرك والمتحرك لا يتحرك فالاشبه

المرء والكائن راجعا الى الصالح الرابع كقولك في الامر بالمتحرك نحو كاي في الاستقبال في
الشيء المتحرك لا يمكن فالاشبه الاسرار وقد يستعمل في غير طلب الكلف عن الفعل كما هو
مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى الشيء
كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل و
انما هيان متقاربان في اجلة فتم يستعمل الشيء في غير معناه وذلك بان يستعمل لطلب الكلف
او الترك كما يستعمل كقولك لعبد لا تمسك اذرك لا تمسك امرى فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب كف عن الاشتغال او يستعمل لطلب الكلف او الترك لكن لا على سبيل الاستعداد بل على
سبيل التصريح فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت باعدائى وعلى سبيل التلطف فيكون كذا
كقولك لمن ياب ويك لا تفعل كذا ايها اللعنه وقد يستعمل الامر والشيء لطلب اللزوم و
الثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تشمت به
غافل اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعنى التمنى والاستغنام والامر والشيء
لتقدير الشرط بعدد ما يراد اجزاء عقبتها مجزوا بان المضمة مع الشرط كقولك في
التمنى ليت لي ما لا انفق اي ان ارزقه انفقة وفي الاستغنام ايس يتك ازرك
اي ان توفيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمني اي ان تكرمني اكرمني وفي الشيء لا تشمتني
يكن خيرا لك اي ان لا تشمتني يكن خيرا لك وقد ذكرنا حقيقة وجوه اربعة ان هذه
الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حاصل للطلب عليه فوجود ذلك
السبب اى على سبب عن ذلك الطلب في الخارج لان الالة الغائية بوجودها متعلقة
للعلة الغائية والكانت بما هيها علة لعلية علة الغائية ولهذا قالوا ان العلة الغائية
يتقدم في الذهن على المعلول وتمايز في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اقر العلة
كان ذلك اعني كون وجود السبب اى على مجيبا عن الطلب في الخارج معونه من ذكر
الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاصل عليه اغنت هذه القرينة عن
ذكر حرف الزيادة السبب اذ ليس معنى الشرط واجزاء الاربعة الاول وسببية الثاني
فانجزم السبب اى على بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيها ان كل كلام لا بد فيه من

حامل للمسلم عليه و اى مل على الكلام الجزى افادة الخى طلب بمضمونه وعلى الطلبى كقول المطلق
مقصود المسلم لذاته او لغيره لانه يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله
هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جزى الخى طلب
كون ذلك المطلب مقصودا لذلك المذكور لانه نفس فيكون اذن معنى الشرط في الطلب
ذكر ذلك الشرط ظاهر اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالى لان يكون جزى اس
مفهومها وقد البسببية كجاء قولنا ايس سببك اضرب زيدا في السوق اذن معنى
قولنا ان لتوفيقه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا
يعتقوا الصلوة فذل الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لمحصل اجزاء بل يكفي في ذلك توقف
اجزاء عليه والكان متوقفا على شى آخر كذا ان توصيات صح صدقك وان لم يقصد
السببية بين المصارع على رفق اما لا يجوزهم في موضعهم يلعبون او دصفا نحو اكم
رجبا كيك او استينا ف اى جوابا عن سوال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما الوض
وان عده التامة احد الاشياء التى يقدر بعد الشرط ويجزم في جواب المصارع كقولك
الا تنزل لقب خرا اى ان تنزل لقب خرا قوله من الاستفهام اى ليس هو بابا على
بل الهمزة فيه همزة استفهام وحلت على الفعل المنفى وانشع صلا على حقيقة الاستفهام
يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا الى صلي فذلك منه بقرينة اى الى
النزول على الخاطب وطلبه منه وهذه في الحقيقة همزة انكار اى لا يشئ لك ان تنزل
وانكار المنفى انبات فلماذا صح تقدير الشرط المشبب بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر
بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفى بعد المشبب وبالكس
لا يجوز لا تكفر تدخل النار او سلم تدخل النار معنى ان تكفر وان لا سلم تدخل النار خلافا
لكى فانه يجوز على القرينة ويجوز تقدير الشرط ما في غير ما اى في غير هذه
المواضع لقريته نحو ام اتخذوا من دون اولياء فانه هو الرضا اى ان ارادوا ولا
يجز فانه هو الذى يجب ان يتولا وحده ويعقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا
انكار لكل ولا سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا يشئ ان يتخذوا

من دون الله ادباً وحينئذ ترتب عليه قوله فانه هو الواسع من غير تقدير الشرط كما يقال لا ينبغي
ان يعبد غير الله فانه تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى النش حكيم حكيم ذلك الشيء ولا
على ذي طبع حسن قول لا تقرب زيدا فهو اخوك بالحق وبكذلك التقرب زيدا فهو اخوك مستقام
الكار فانه لا يحسن اذا بالوا دى ليه وذلك لانهم دان جعلوا استقام الا لكاتبه النفع لم يضر
ان لا فرق بينهما اصلاً لان كل سيم الدوق كبد من نفسه التفادوت دانه يصح وقوع احداهما
لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير واستعرض له في بحث الايجاز ان الله
ومنها اي ومن النوع الطلب الشراء وهو طلب الاقبال كجوف ناب مناب ادعوا
لعظ او تقدير انا يا ويا للبعيد وقد ينزل غير البعيد بمنزلة البعيد لكونه باجاء او بصيا
او بالنسبة الى امر الذي تاديه له يعني انه بلغ من علوات الى حيث ان الماطب لا يفي بما هو
من المعنى فيه وان ينزل رصفه واستفزع جده وكانه غافل عنه بعيد وادى والتمرة للقرية
يستقلان في البعيد تنبها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلاً كقوله اسكان لثان الا ان
يتقنوا باكم في ربح قبي مكان واما يا فتيل حقيقة في القريب والبعيد لا هنا لطلب الاقبال
مطلقاً وقيل بل للبعيد واستقلها في القريب اما لا استقصا والاداعي نفسه واستعباده عن ربه
امدعو نحو يا الله دايماً للتشبه على علم الامر وعلوتنه دان الماطب بها كك على مثال
كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للوص على اقبال نحو يا موسى اقبل
واما للتشبه على بلادته دانه بعيد من التشبه اسع يا ايها النبي واما لا لحظ طاش نه بعيد
عن المجلس نحو يا هذا وقد يستقل صيفته اي صيفته الشراء في غير معناه وهو طلب الاقبال
كالاعزاء في قولك لي اقبل يتكلم بامطنوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصل واما انوعنا
اعزاه على زيادة التظلم وبيت الشوى والاضطخاص في قولهم اما افضل كذا ايها الرجل فان
قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادي بطلب اقبال عليك ثم جعل مجزاً عن طلب الاقبال ونقل
الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما سب ابيه وهو انا في موضع التقاف نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي متخصفاً من بين الرجلين باكرام الضيف او الصفا عن نحو انا المكين ايها الرجل
اي متخصفاً بالمسكنه او المجرد بيان المقصود بذلك الضيف لا للتعاف ولا للصفا عن نحو انا ادخل ايها

الجل ونحن نقول العوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان اياها جعل وصفا لم يرد
المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم ان بقى فلو يجوز فيه اظهار النداء لانه لم يبق
فيه من النداء اصل فكله التصريح بما دارته فتولوا ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء
لكن مجموع في محل نصب على اعمالي وذا قال المصنف في تفسيره اي متخضا من بين الرجال وتكون
مقام اي اسم منصوب اما معرف بالعلم كقولهم الوهب اتواي الناس او صنف كقولنا معاشر
الانبياء وربا يمين على نحو ما تبين كيف الصواب فقال ابن ابي حبيب العرف ليس منقولاً عن
النداء لان المسمى لا يكون ذالماً ونحو اياها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف بحسب العربي
المنقول يكون منصوباً بآية مقدرة وكونه مثل الموصوف فيكون منصوباً بتقدير اعني اذ ارضى قال
الامام المروزي في قوله انا بنى نسل لاند على باب الفرق بين ان ينصب بنى نسل على الا^{ضيق}
وبين ان يرفع على الخبرية وهو انه لو جعل خبره كان مقصده اني توليف نفسه عند المخاطب كان
فعله ذلك لا يكون من قولهم وجعل من المخاطب بنى نسل واذ انصب اسم من ذلك فقال
مفتحاً انا اذكر من لا يخفى انه لا يفعل كذا وكذا وما يتعلق فيه صيغة النداء الاستثانة
نحو يا لله من الم الفراق ومنها السجود كذا يا لليل يا للندى كما انه لو اذنت بدعوة وتحتف
ليستجب منه ومنه الله واليقين كما في نداء الاطلاق والمازلي والمطايا ونحو ذلك كونه
اياها منازلي على ايسر سلك وكقولها يا نازق جدي فقد ائت انا لك بل صبري وعمرى و
اصحابي وات عمر ومنه السجود والتمسك كقولها فيا قبر من كيف داريت جوده وقد كان
منه البر والجرم معا وكقولها يا عين نيك عند كل صباح ومنه الندبة كقولها يا محمداه كائنت
وتقول تعالى فاما مشاق ابيك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما ياسب
المقام ثم اخبر قد يقع موقع الاشارة اما للتفاديل بلفظ الماضي على انه من الامور التي صلت
انما صلتها ان يخبر عنها بما قال ما ضية كقولك وفكك الله لتقوى اولادك احرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عطفت رغبته في شيء يكثر تصويره اياه فربما قيل
حاصل فوزه بلفظ الماضي كقولك رزقني الله تعالى كذا والدعاء بصيغة الماضي من البسغ
نحو رحم الله بكمهما اي اتسادل وانما غير البسغ فهو ذليل عن هذه الاعتبار

او لا حراز عن صورة الامر كقول العبد للموسى اذا حول عنه الوجه نظير المولى الى سعة دهره
يقول النظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لعل الخطاب المطم
بان يكون الخطاب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اي يجب ان الكذب كقولك لصاحبك
الذي لا يجب تكذيبك في شيء ما يتبين هذا مقام ايتني محل بالطف ووجه على الاتيان لانه
ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فانه في هذه الصور
محاذر لا يسق لها في غير ما وضع له ويقتل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لاد
الخبر مخرج الالف والقصد الى الميان من الطلب فحق كان الخطاب بربع في الاستئصال وهنا
القصد الى استجبال الخطاب في كصير المطم ومنها التنبه على كون المطم قريب الوقوع في قوة القوة
الاسباب المتأخرة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الالف والخبر في كثير مما ذكر
في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والسند اليه والسند ومتعلقات الفعل
والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الالف والخبر الالف المتأمل في
الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسماء انشأ ايها الموكدا ومجود على التاكيد
ذكرنا السند اليه اما ذكرنا او محذوف مقدم او موقوف موقوف او مستر الى غير ذلك ذكرنا السند
اسم او فعل مطلق او مقيد بسفول او شرط او غيره والمتعلقات اما مستقدمة او متأخرة
مذكورة او محذوفة ورسالة وتعلق ايها الموقر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاضافة بما سبق والله الموفق والهادي

الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض اجمل على بعض والفضل تركه اي ترك

بعض على بعض فيها تقابل العدم والملك ولله اندم الوصل لان الاعداد اما توف بلكاها دائما
صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والاصل طار عليه دائما قال عطف بعض اجمل على
دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل اجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان صلوا
الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما
تضمن الاسناد الاصل وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كان
مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات السند الى فاعلمت كلاما لا جملة لان

هذا ما ليس رصيا واجله الواقعة خبرا او وصف او حالا او شرطا او موصفا او موصفا او موصفا
 بكلام لان اسناد ما ليس مقصودا لانه فاذا انت جملته بعد جملته فالا واما ان يكون لها محل
 من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون لا ولا محل من الاعراب ان تقديره
 ان فيه لها اي لا ولا في حكم اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مستدا او حالا او موصفا او نحو
 ذلك مضاف ان فيه منها كيدل العطف على الترتيب المذكور كالمفرد فانه اذا قصدت ان يكون
 قبله في حكم اعراب من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه واجله لا يكون لها
 محل من الاعراب الا وهي واقعة موقوع المفرد فيكون حكم المفرد واذ كان كذلك فشرطه
 اي كون عطف ان فيه على الاول مقبولا بالواد ونحوه ان يكون منها اي بين الجملة الاولى والثانية
 جهة جامعة كوزيد يكتب ويشترى ما بين الكتابة والشراء من التماس او يعطى ويمنع ما بين
 الاعطاء والمنع من التماس بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشترى ويعطى وذلك لان هذا العطف
 المفرد على المفرد بشرط كون عطف المفرد على المفرد مقبولا ان يكون منها جهة جامعة نحو
 زيد يكتب ويشترى بخلاف زيد يكتب ويعطى قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من قوله
 العطف اليه على الترتيب كالفاء وثم وحق وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواد لان لكل
 من الفاء وثم وحق معنى اذا وجد كان العطف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب
 فيعطى او ثم يعطى اذ كان يصير منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى
 فلا بد له من جامع ولهذا يجب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا
 الحسين كرم اذله مناسبة بين كرم ابي الحسين وحرارة النوى سواء كان نواه وبنى غيره
 فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار
 وقوعه موقوع مفعولا العلم لان وجود الجامع شرطا بينها جميعا قوله لا نفى لما ادعت اجمية عليه
 اندراس هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هو اراك عن الفداء كما غنى منها
 طلال بالنوى ورسول فاعل زعمت ضمير اجمية والخطاب في هو اراك لنفسه وجواب القسم البيت
 الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سني الوداد ولا عدت نفسي على الف سواء كرم دالا
 اي وان لم يقصد تشريك ان فيه لا ولا في حكم اعرابها فصلت ان فيه عنها لئلا يلزم من العطف

التزنيك الذي ليس بمقصود نحو واذا ضلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون
بهم لم يعطى الله يستهزئهم على ان معكم لانه ليس من قولهم يعني ان قولهم انا معكم حكمة على كل
على انه معقول قالوا فلو عطف الله يستهزئ عليها لزم كونه مثركا في كونه معقولا قالوا هذا
باطل لانه ليس من قولهم اي معقول المتألفين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزون
انه بيان لاننا معكم حكمه حكمه فاعطى الله على تقدير ان لا يكون لادله على من الاعراب ان
يقدر رابطا بها اي ربط الله بالادله على معنى عطف سوى الواو عطف بها اي عطف الله
على الاول بذلك العطف من غير اشتراطه ان نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب
او المعلقة بوزنك لان ما سوى الواو من حروف العطف تفيد مع الاشتراك مما حصلت و
تفصيل ذلك انه في ولا العاطفتين لا يقعان في عطف اجمل واو واما وام في عطف اجمل
في عطف المودات وليست او في مثل قوله تعالى اخرج البصر او هو اوب وقوله يا ايها
يبريدون للعطف بل هو حرف استيفاء لجرد الاضراب يعني بل وحكم لكن تدبرت في استيفاء
وبل في اجمل منها في المودات الا انها قد يكون لا لتدراك العطف بل لجرد الانتقال من
كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى ابدال الاول وجده في حكم السكوت كقوله تعالى
هم في شك منها بل هم منها عرن واما الفاء و ثم فالتاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية
عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المضمون لهما كلاما متبعا في الذكر على ما قبلها من غير قصد
الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا الابواب جهنم فالدخول فيها
فليس مثري المتكبرين فان مع الله اودنه اما يصح بعد جري ذكر ومن هذا الباب عطف
الاجمل نحو و ما دى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكنا في ما بيننا وبينهم قالون
لما من موضع التفصيل بعد الدال على ان يكون فيها من السببية نحو يقوم زيد فيعقب
عرو ثم ان كونها لترتيب بلا معلقة لا ينافي كون الله في الترتيب كما يحصل تمامه في زمان طويل
او امكن اول اجزاء متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء ففتح الارض حفرة
فان الاخرار يمتد عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم نفع نظر الى تمام الا
جاء و ثم لترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرة اياكي لاستبعاد مضمون الجملة الثانية

عن الاول وعدم مناسبتة له نحو ثم انشاء خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بهم ليد
الاستبعاد الاشتراك بجانق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا
بعد قوله فلما قم العقبه الاية بسبع المنزلة بين الايمان ونك الرقية وكذا استغفروا
ايكم ثم توبوا اليه بسبع بين طلب المغفرة والانتفاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في السري
اكثر من ان يحصى وقد كفي لحد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار
او تراخ كقوله ان من سادتم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما
ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بوا
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معنى الحروف بخلاف الواو
فانها لا يفيد سوى مجوز الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابا وعند انتقائية ثبت الحال
فان قلت الواو ايضا يفيد اجمع بين مضمون الجملتين في الحصول لصالك اذا قلت يفيد
ينفع من غير ذلك واصل ان يكون قولك ينفع رجوعا من قولك يضر والبطالة كذا في دليل الال
قلت هذا القدر مشترك فيه بين الواو والفاء وثم واجب الترتيب في مجز الحصول غير متناهية
فتميز ما بين العطف فيه عال كمن هو الذي تكب فيه البراءت والا اي وان لم يقصد ربط
الاشياء بالاولى على معنى عطف سوى الواو فان كان لا ولا حكم لم يقصد اعطاءه لثانيه فاصل
واجب يلازم من اوصال الترتيب في ذلك الحكم نحو واذا ضلوا لية لم يعطى الله يستهزى بهم
على قالوا البلاء ركب في الاختصاص بالطرف لئلا من ان تعميم المفعول ونحوه من الطرف
لا غيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان قوله تعالى واما سواك
لهم نعمهم سدا رحا اياهم من حيث لا يشعرون منقضا كمال ضوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو
متصل لا انقطاع له كمال فان قلت لان ان اذ في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان
في اذ الشرطية هو اجزاء فلان ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو مجرد بقدر الشرط
كالاستفهام ولا سلم فلان ان العطف على مقيد به يوجب تقييد المعطوف بذلك الشرط قلت
اذا الشرطية هي بسببها الظرفية استعملت استمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا ضلوا قرأت
انوا ان يفيد معنى لا افر وانوا ان اذا ضلوا سوا رجل ذلك باعتبار مضمون الشرط او باعتبار ان

التقديم بعينه الاختصاص ثم التبع اذ كان معطيا على المعطوف عليه فالظاهر تعييد المعطوف كقول
كقولنا يوم الجمعة مرت وخرت زيدا وقولنا ان جيتي اعطك واكر نغم انه ليس يقطع لكنه ^{الاول}
الى الغم في الخطايات فان قلت اذا عطف شرطه على جواب الشرط هو على ضربين احدهما ان يستعمل كل
بجزائه كذا ان تاتي اعطك واكر والثاني ان يكون المعطوف بحيث يرتفع على المعطوف عليه
اذا رجع الى ميراثه فنت وخرت فلم يجوز ان يكون عطف اليه استهزاء على ما لو ان القيل
قلت لا نرحب بغير المعنى والذوق لو اذ لك استهزاء بهم وهذا غير مستقيم لان الجواب اني استهزاء به
بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا استهزؤن بريل انهم
لوقاوا ذلك لمفهم عن انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم موازنة كذا في دلائل الاعمال والادب
عطف على قوله فان كان لا ولا حكم لي وان لم يكن لا ولا حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وفلك ان لا يكون لها حكم رايه على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن يقصد اعطاؤه للثانية
فان كان بينهما اي بين اجمليتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام
خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احداهما اي احد الكمالين فذلك يقتضي الفصل ولا
اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بل ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احداهما فلوصل متين
وحقيق ذلك ان الواو بالجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون معايرة لهما
بهم عطف الـ على نفسه واسم صلي من احوال اجمليتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب لم يكن
للاول حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام اشارة الى
الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
الايهام السادس التوسط بين الكمالين فكم الاخرين الوصل وحكم الاربعة الباقية الفصل
اما في الاول والثالث فعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فعدم المعايرة المستقرة الى
الربط بالمعطف فافضل المعنى الحقيقي المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلا خلاف فيها
جزاوا انشء العطف ومعنى اي يكون احدى اجمليتين خبرا لعطف ومعنى والاخرى ثبوت لعطف
ومعنى نحو وقال رايهم ارسوا نراولها فكل صنف ابري يكرى بمقداره الرايه الذي يقيم
القوم لطلب الامور والكلاء وارسوا اي اقموا من ارسيت الفينة اي صببتها بالمرساة

في انهما اي ثا ولها ونفاجها والصير للرب اي قال ايد القوم ومقدمهم ايموا نقاتل فان
كل نفس كبرى بمقدرة الله وقدره لا يجبر عليه ولا الاقدام يوديه وقيل الصير للفقير وقيل للمحر
فالوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انش ، لفظا ومعنى ونراولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يحل
ايضا مجزوا جارا للاحولان الفرض قليل الاحوال لرب ، بالمد اوته والاول في الجزم بالكنس اعني
يصير الارب ، علة للراولة كما في اسم تد ضل اجنية فان قلت هذه الالف م كها على تقدير الالف
وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب بجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا
في محل النصب على انه معقول قال فكيف يصح قلت لا ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما شرا الى تحقيق هذه المعاني
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال
لجود كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلامهم الزايد
الجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو
هذا المصراع والجملتان فيه ماله محل اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انا معكم
ماله محل من الاعراب على ما مر او معنى اي لا خفا فيها خبرا وانش ، معنى بان يكون احدهما
خبرا معنى والا فري انش ، معنى وانكنا خبرين او انش بين لفظا نحو مات فلان رحمه الله
اي ليرحم الله فمواتش ، معنى فلا يصح عطفه على مات فلان ادلته عطف على اخذها و
الصير للثان لا جامع بينهما سيما في بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمر داييم ولا العلم
من وجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فليكون انش فيه موكدة للاول او بدلا عنها او بيان
لها واما النعت فلا لم يتميز عن عطف البيان الا بالانه بدل على بعض احوال المستوعب عليه وبيان
بالكنس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل انش فيه من الاول منزلة النعت من المنعوت
ثم جعل انش فيه موكدة للاول لا يكون له فيج لو هم مجزوا او غلط وهو قسمان لانه انما تنزل النعت
من الاول منزلة التوكيد المعنوي من مبسوطة في افادة السمع يرفع ال اختلاف في المعنى او تنزل
التوكيد اللفظي في المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على وجه
ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة في نفسه ولا ريب

ثالثه على ما هو الوجه الصحيح المختار وهما وجه آخر فارجع عن المقصود فانه لما برز في
وصفه اي في وصف الكتاب والبار في قوله بعبارة سلتق برصفه اي في ان وصفه بانه
الدرجة القصوى في الكمال وقوله بوجع سلتق الساب في قوله بجعل المبدأ ذلك وتوفيق الخیر باللام
وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال النائية بتميزه وانه ربما جعل
بعده وزيعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الاختصار حقيقة نحو الاول
او مبالغة نحو حاتم اجماد فمضى ذلك الكتاب بانه الكتاب الكمال كان ما عداه من الكتب في
مقابلة ما قد دانه الذي يستلزم ان يسمي كتابا كما تقول هو الرجل اي الكمال في الرجولية كان
من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جراب لاي يجوز بسبب هذه الالبانة المذكورة ان يقول
اسمع قبل ان انا ان اي قوله ذلك الكتاب فاما في غير ان يكون صادرة عن
اوية وبصيرة فاتبه على لفظ المبني للمفعول والمراد المستر عايد الى قوله لا ريب فيه ^{البار} ^{البار}
الى قوله ذلك الكتاب اي ولا جازيتهم ان قوله ذلك الكتاب جازان جعل قوله لا ريب فيه ناهيا
لنور ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوارنه اي وراى لا ريب فيه وراى نفسه في جازان
زينة نفسه وراى في نحو هدي اي هو هدي للفقير فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ
درجته لا يدرك كنهها لما في تكملة هدي من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهائية حتى كأنه هداية مخفية
ميت جعل اجتهاد مصدر الاسم فاعلى ولم يقل هو للفقير وهذا معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما مر الكتاب الكمال والمراد بكلامه في الهداية لان الكتب السابعة كلها هي كتب
الهداية يقال ليكن عليك سبب ذلك اي على قدره وعدوه وتقديم احواله والمجود للهداية كسبها
تفاوت في درجات الكمال لا كسب غير ما فان قلت قد يتفاوت الكتب كسبها بانه
النظم وبلاغته كما تراكى فانه فارق على سائر الكتب باعبار نظمه قلت هذا واصل في الهداية
لانه ارشد الى المقصود ودليل عليه فوارنه اي وراى هدي للفقير وراى زينة انما
في جازان زينة لكونه مقورا بقوله ذلك الكتاب وراية تبييت له بمنزلة ان تقول هو
ذلك الكتاب فتقدم مرة ثانية لنسبة او بدلهما عطف على قوله موكدة لا واصل اي
انما في كمال الاتصال ان يكون الجملة انما في بدل من الاول لانه اي الاول

غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بحذف ان فيه فافها وافية لا تسببه غير الوافية بتمام
 يقتضي اعتناء بانه ان كان المراد ان الوض من الابدال ان يكون الكلام وافية
 بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي بانه لئلا يكون له لئلا يكون له لئلا يكون له لئلا يكون له
 مطلوباً في نفسه او لطيفاً او عجباً او لطيفاً فتمثل ان فيه من الاول منزهة بدل البعض او
 الاشتغال من مستوعبه فلا تطف على ما يجمع البديل والمبدل منه من كل الالات ولم يستعمل
 الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظ غير لفظ مستوعبه وانه المقصود بالنسبة وانه محذوف
 التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في اجمل لسيا التي لا محل لها من الاعراب فاولى وهو ان نزل
 ان فيه منزلة بدل البعض نحو اكرمكم بالله ان اكرمكم بانهم وحيين وجبات وعيون فان
 المراد التثنية على نعم الله والمقام يقتضي اعتناء بانه لئلا يكون مطلوباً في نفسه او ذرية الى غيره
 وانما في معنى قوله اكرمكم بانهم الى آخوه اذ في تبادله اي تاديه المراد دلالة اي دلالة التاكيد
 عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير اعادة على علم المتكلمين الماندين فوزانه ورائي وجهه في
 العجبت اي وجهه لدخول التثنية في الاول لان ما تكون يشك الامام والبنين والجنات وغيرها
 وانما في هو ان نزل منزلة بدل الاشتغال نحو اقول له ارحل لا تقيس عندنا والا فكن في السر والجهرا
 اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء اي ليس في السر والجهرا فان المراد به اي بقوله
 ارحل كل اظهار الكراهية لاقامة اي اقامة الخي طلب وقوله لا تقيس عندنا اذ في تبادله اي
 تاديه المراد دلالة عليه اي دلالة لا يقيس على المراد وهر كل اظهار الكراهية لاقامة ما لم يطبق
 مع التاكيد اي اصل من التثنية فان قلت قوله لا تقيس عندنا انما بدل بالمطابقة على طلب الكف
 عن الاقامة لانه موضوع للمثني واما اظهار الكراهية للمثني فمن لوازمه ومقتضياته دلالة عليه يكون
 بالانتماء دون المطابقة قلت نعم ولكن صارت لنا لا تقم عندي كعب الوصف حقيقة في اظهار الكراهية
 اقامة وحضوره في ان كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يرد كعبه عن الاقامة بل مجرد اظهار الكراهية
 حضوره والتاكيد بان يكون دال على كل هذا المعنى فصار لا يقيس عندنا والا فكن كل اظهار الكراهية
 لاقامة بالمطابقة وترتيب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
 بل دلالة على ما يفهم منه قصدا وصري كذا في ارحل فان دلالة على كل اظهار الكراهية لاقامة

ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالانضمام بقوله لا
 فكنى في الرد الجهر سلفا فانه يدل على ان المراد من امره بالاحلة اظهار كراهته اقامته بسبب لفته
 سره العن ودرغم صا حيا لمفتاح ان دلالة اصل على هذا المعنى بالتفصيل وكذا انه اراد بالتفصيل
 المعنى لان اصل منه الصريح طلب الرخصة وقد مر في معنى ذلك فيه من اقامته اظهار
 كراهته وظاهر ان كل اظهار الكراهية لاقامة ليس جزء من معنوم اصل حتى يكون دلالة
 عليه بالتفصيل ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشئ بنفس المعنى عن صفة تقرر اصل
 بالتفصيل على معنوم لا تقوم عندنا وهو اظهار كراهية اقامته بسبب اللفظ كمراد منه نصف وزانه
 اي وزان لا تقين عندنا وزان صنف في المعنى الذي اراد صنف لان عدم الاقامة معاير لا يركب
 فلا يكون لا تقين تاكيدا لقوله اصل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل
 في معنوم الاركان فلا يكون بل بعض مع ما بينها من المداينة والامانة فيكون بل اشتاق الكلام
 في ان الجملة الاولى اعني اصل مضروبة المحل لكونه مفعول اقول كمراد من السونزا ولها وقوله
 الثاني اعني الآية واپست ان التاخر او في جاذية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيها وافية
 بتمام المراد لكنها كغير الرافية اما في الآية فلي فيها من الاجال اما في البيت فليها دلالتها
 على تمام المراد من العقور او بياها عطف على مركبة اي القسم اثبات من كمال الاتصال
 ان يكون الجملة الثانية بياها لا في فيزل من منزلة عطف البيان من مستوعبه في اداة اليناف
 فلا تعطف عليها لفيها ان المتعقبي لبيان الجملة الاولى بالثانية خفاء الا واما مع افتقار
 المقام الى ان كونه فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة اخذها فكلها
 فانه وزانه اي وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله قسم بالله ابو حفص عمر حيث اصل
 قال يا ادم بياها وتوضي لقوله فوسوس اليه الشيطان كجبل عمر بياها وتوضي فوسوس بل
 وقد تعطف الجملة التي بعد بياها لا واما عليها تنبها على استعداده وسمايرتها لا واما كونه تعالى
 ليس هو منكم سورة العذاب فيه يكون اباكم وفي سورة ابراهيم ويند يكون بالواد حيث طرح الواد
 جلد بياها ليس هو منكم وتفسير العذاب حيث اشتهى جلد الله سبحانه لانه اولى على ضرب العذاب
 وزاد عليه زيادة فاهرة كانه جنس آف وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بياها وتفسير

المعرف من مؤداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم والكبير بان
 مرجعكم الي من هو قادر على كل شيء فقال قادر على انشاء ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كل
 الانقطاع والالتصالي اراد ان يشير الى شبهها فقال واما كونها اي كون العبد انثى كالمسقطه
عنها اي عن الاول فلكون عطفها عليها اي عطف انثى على الاول موها لعطفها على غير
 ما يودي الى فوالله مني وشبه هذا بكل الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو انما
 المراد ان المتعلقين ان راد خبر او المستفيضة اللين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا
 دون لان مانع في هذا خبري ربا يكن وفيه نصب قرينه وسمي الفضل لذلك ففقط مثله
 وتطرح سلمي انني ابني بها بدل اريها في الظلال ثم فان بين العبدتين اخيرة بين اعني قوله وتطرح
 سلمي وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاني دها في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في
 الاول محبوب وفي انثى محب لكن لم يطف اراها على لطف سلبا يترجم انه عطف على قوله انني
 وهو ارب اليه يكون هذا ايضا من مضمومات سلمي وليس كذلك ويقتل الاستيفاء كما قيل
 كيف تراء في هذا الظن فقال اراها بخر في ادوية العقل ومن هذا القبيل قطع قوله انه
 يستترى بهم عن العبدية الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفها
 بوجه ان عطفها على جهة قالوا وجملة انا معكم وكما هما فاسد كرفظ ان قطعها ايضا لا يصح
 كما في هذا البيت لا للوجوب كما نزع السكاك لانه لم يبين امتناع عطفها على العبدية الشرطية
 لا يقال انه ترك ظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية فظهر انه لا جامع بينهما لا نقول
 الاول ممتنع فان عطف الشرطية على غير ما ينافي كثيرا في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لا
 انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لعرض الامر وقوله تعالى فاذا جاءوا هم ليس فوفى سعة و
 لا يصدق من ذلك انما في ظهور المناسبة بين المسندين يعني استراة الله تعالى بهم وتعاد لهم هذه المقالات
 اوقات الخوات بل لاني دها في التحقيق وكذا بين المسند اليها كونها متعاقبة يعني يستترى كل
 بالآخر بدليل انه على الله يستترى بهم على جهة قالوا وجملة انا معكم يامر لا بعدم اجماع
 بينهما فليضم واما كونها اي كون انثى كالمسقطه بها اي بالاول فلكونها اي انثى
 جوابا لسوال المسقطه الاول فترى الاول منزلة اي منزلة الوال كونها مشتملة عليه و

مقتضيه له نفصل الثاني عنه أي عن الأول كما بعض الجواب عن السؤال لما بينهما من الصل
 وقال الكلام السوق الثاني من الحالة المقتضية للفق ان يكون الكلام السايق بمجرده كالموا
 والسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالجواب منزلة الواقع والمطلب بالكلام الثاني
 وقوله جوابا له ينقطع عن الكلام السايق لذلك وتنزيل السؤال بالجواب منزلة الواقع
 لا يصار إليه الملك كأن السايق عن ان بال ادان لا يسمع منه عطف على أغناء
 أي مثل ان لا يسمع من السايق شي تخفيف الذكر لما له سماع كلامه أو مثل ان لا ينقطع كل الكلام
أو مثل الفصل الذي تكثر المعنى بتجليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أدبر ذلك
في كلام الكلام ولا من ان الجملة الأولى منزلة منزلة السؤال كما في كلام المعنى فكان المعنى
نظرا إلى ان قطع الثاني عن الأول مثل قطع الجواب عن السؤال لأن الجملة الأولى منزلة منزلة
على تقدير تشبيه الأول بالسؤال وتنزيلها منزلة منزلة الأول لأن الجملة الأولى
منزلة السؤال كأن في كون الثاني عن السايق الجواب كالمقتضى بما على ما أش رأيه صاحب
الكتاب حيث قال دأنا قطع قضية الكفار بشي قوله ان الذين كفروا سواء علمهم الآية على قيلها
لأن ما قبلها سوق لذكر الكتاب دأنا بشي للمؤمنين وأن الثاني سوق بشي للكفار
من صفهم كيت وكيت فبشي الجملة تباين في اللفظ والأسلوب وهما على مد لجالي قضية
للعاطف مخالف قوله لأن البر لشي نقيم وأن العن لشي نقيم ثم قال فإن قلت هذا
إذا رغبت ان الذين يرمونه جاء على اليقين فأما إذا ابتدأ به وبشيت الكلام لصحة المعنى
ثم عقب الكلام أخو في صفة أضدادهم كان مثل قوله لأن البر لشي نقيم قلت قد مر ان
الكلام المبتدأ العقب المعنى سببه الاستيفان دأنا بشي على تقدير سؤال فذلك ادراج له
في حكم المعنى وتابع له في المعنى والكان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كل بشي عليه ولشي
الفضل لذلك أي كون الثاني جوابا للسؤال المقتضية الأول استيفان فأذا الجملة
الثاني نفسها بشي استيفان فأذا بشي مت نقطة وهو أي الاستيفان غشة أضرب لأن
السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى أما عن سبب الحكم مطلقا فقال كيف أنت قلت عليل
سأرد إم وحن طويل أي ما بابك عيل أو ما سبب عليك وذلك لأن الجملة أما

اذا قيل فلان عيىل ان يبال عن سبب علة و موجب مرضه لان يقال بل سبب علة كذا
 وكذا ليس السهر والخرن فانه قلما يقال سبب مرضه السهر والخرن لانها من ابد سبب الخبث
 فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضاً مشعر بذلك
 واما عن سبب خاص لهذا الحكم فخر و ما يرى نفس ان النفس لا مارة بالسوء كانه قيل بل
 النفس اماره بالسوء فيقول نعم ان النفس لا مارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن
 السبب الخاص فان اجواب عن مطلق السبب لا يتركه وهذا الضرب يعنى تاكيد الحكم
 كمر في احوال الاسناد من ان الخطاب الكائن ثمردا طاب له حسن تقويته لمؤكد فعلم
 ان المراد بالاعتقاد هما الاعتقاد على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
 اعبد ربك ان العادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب
 ووصل ظاهر كبر مريضه للوصل واذا قلت فالعبادة حق له فهو وصل في تقديره و
 الاستيفاء جواب للسؤال عن السبب المطلق اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا يبلغ اليقين
 وادواتها فيقفاوت هذه الاشياء كجيب تقاوت المقامات واما عن غيرهما اى عن غير
 السبب المطلق والسبب الخاص فخر قالوا سلاماً قال سلام اى فماذا قال ابراهيم في جواب
 سلامهم فيقول قال سلام اى حياتهم بجهة حسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت باجملة الفعية
 الدالة على الحمد و اى سلاماً و تحية بالاسمية الدالة على الدوام والبروت اى سلام
 عليكم وقوله رزم العواذل الشئ في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة
 عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما سيكشف كما هو
 اكثر العوازل وانشاءه اسدرك بقوله ولكن عمرى لا يتجلى بفضل قوله صدقوا عما قبله
 لكونه استيفاء جوا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا
 فيقول صدقوا ومثل المم بمثابة لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على
 اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال فان العلم حاصل
 بواحد من الصدق والكذب واما السؤال عن تعيينه والاستيفاء باب واسع مستكثر
 المحسن وايضا منه هذا التفسير اكثر الاستيفاء وهو ان منه ما يلا ما عاده اسم بالسوء

اي اوقع عنه الاستيفان كجرف المعقول بلا واسطة والاصل استوف عنه الحديث فخر حسن
 انت الى زيد زيد حقيق بالان ومنه ما بين عليه صفة اي على صفة ما استوف عنه الحديث
 اسم يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستيفان في صفات من تصد استيفان الحديث عنه
 صفة تصح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفة
 اي اعادة ذكر ذلك الشئ لصفة من صفاته نحو استوفت الى زيد صدقك العديم اهل لذلك
 السؤال المقدر فيها لما اذا حسن اليه اهل هو حقيق بالان وهذا اي الاستيفان المبني
 على صفة ما استوف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب لعدم الصدقة في الال
 الحديث كما يسبق الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف ان الوصف عنه له دائما اذا عقيبت السا
 عنه في الكلام السابق لصفات ثم ذكرته في الاستيفان بلفظ اسم الاشارة كقولك قد استوفت
 الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالان فالظاهرة من قبل الثاني وعليه قوله تعالى اوليك
 على هي من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستيفان عن السبب فلجوابه شتم
 على بيان لا محالة سواء كان باعادة اسم من استوف عنه او مبينا على صفة وان كان عن غيره
 فذا منى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى فاولوا سلاما قال سلام وقوله نعم العواذ لي
 است سواء كان باعادة الاسم او الصفة في وجه هذا الكلام قلت وجه انه اذا است
 بشئ حكم ثم قدر سوال عن سببه وادري ان الجواب بالي سبب ذلك انه متيق لهذا الحكم واهل له
 فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا
 الوصف وليس هذا كجزي في ب بر صور الاستيفان فيستعمل وقد يحذف صدر الاستيفان فلا
 كان او اسما نحو يسبح له فيها بائندو والاصل رجال كانه قيل من يسبح فيقول رجال اي
 يسبح رجال وعليه نعم الرجل ربه او نعم رجلا ربه على قول اي تولى من يعجل المخصوص فمستل
 محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استيفان فاجابا للسؤال عن تفسير الفاعل اليهم كما مر وقد يكون
 اي الاستيفان كله اذ مع قيام شئ مقامه نحو قول المحامي هجوم بني سعد زعمتم ان احكمكم
 قرين لهم الف اي ايداف في الرضيق المعروفين لهم في البشارة رحلة في الشارة
 الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس حكم الف اي سر الف في الرضيق المعروفين

دیده او یک ادسوا جوع و حرفا د قد جاعت برسد و فافر کانهم قوا اصدقا
في هذا الزعم ام كثرنا فيقول كثرتم فذف هذا الاستيفاء كله و ايتهم قوله لهم الف وليس لكم الف ^{مقابل}
اللام عليه و يحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الف جوابا لسؤال اقتضاء الجواب المردود
كانه لما قال المتكلم كثرتم قالوا كثرنا فقال لهم الف وليس لكم الف فيكون في البيت ^{استيفاء}
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كثرتم
المردوف لا يحتمل سوى ان يكون استيفاء جوابا له و بما ياسببه فاقم مقام السبب قلت بل
يحتمل التاكيد و البيان و لكنه وجه في الوجه الاول موكدا للجواب المردوف او بما ياله او بدون
ذلك اي بدون قيام شيء مقامه كونه فتم اها بدون اي كمن على قول اي قول من يحل المخصص
غير متبادر و مردوف اي هم كمن فذف المبتداء و الخبر جسيما من غير ان يقوم شيء مقامها ولما
فرغ من الدخول الاربعة المتضمنة للفعل شرع في اى اثنين المتضمنتين للوصل فقال واما الاول
لرفع الابهام فكقولهم لا و ايدك الله فقولهم لا رد الكلام بيق كانه قيل بل الامر كذلك فقلت
لا اى ليس الامر كذلك فتمت جلبة اخبارية و ايدك الله جلبة نثية مني فيها كمال
الانقطاع لكن ترك العطف بينهما يرمي حذف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم
دعا و على الخطاب ليدوم التماس فذف هذا الوجه جى باو و العاطفة الداعية على ان ^{خاتمة}
المنقضية امردول عليها بجملة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو و نظن سلمى البيت و فقا
للايهام و اما للوسط اي و اما الوصل للوسط بين حالتى كمال الانقطاع و كمال الاتصال
و قد توهم بعضهم اما بكرة المزة فذف في حبل عظيم و اما ما بافغ عطف على اما ان لعبة
و قد علم حمار ان الوصل اما لرفع الابهام و الاتصال فيقول اما الوصل لرفع الابهام
كذا و اما الوصل للوسط فاذا اتفقا اى اكملان جزا و انشاء لعفا او معنى فقط و يكون
بينها جامع و اما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع
فيتم كمال الانقطاع و بما يذكر بعينه هذا من ان اجماع بينهما كجب ان يكون كذا
و الاتفاق المذكور اما يحقق اذا كان كلتا الجنتين خبرتين لفظا و معنى او ان اثبتت
كذلك او كان كلتا خبرتين معنى فقط بان تكونا اثبتت لفظا فقط بان تكونا

لفظ او مكنون الالهية لفظ وانما انت بيته او بالكلية فالجرح فانه اسم فذلك
لفظا ومنى كقولنا لا اله الا الله وهو خادعهم وكقولنا ان الله برار في نعمه وان العباد
 لنفي جيم في اجرة عتق الحق اسمية وفعلية والمتن سبقت وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا
 في الاثمين والاتفاق معنى فقط لم يذكره الا مثلا واحدا لكنه استرأى انه يمكن تطبيقه
على اثنين من الاسماء الستة وانما فيه الكفاية بينهما انما مثال للاتفاق معنى فقط فقال
 وكقولنا لا اله الا الله واما ما مضى من اسرار الله لا يقبلون الا الله وبالله من اسرار الله
 الناس من عطف قولوا على لا يقبلون لا اله الا الله وانما احتق لفظ لكنها متفق معنى
 لا يقبلون اخبار في معنى الاثمين اي لا يقبلون انما تقول بذهب الى فذل تقول كذا تريد
 الامر وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورج الى الاثمين فهو كبر عنه وقوله وبالله
احسانا لا بد من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب بينهما على البانته المذكورة اي
 وكقولنا لا اله الا الله وهو عطف على لا يقبلون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا
 معنى فقط بان يكون كل واحد منهما خبرتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على الظاهر
 اي وحسنا بالله من احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف
 على المؤمنين قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اهل ادلكم على بارة تجزيكم من عذاب الهم
 تؤمنون بالله ورسوله لانه معنى آمنوا كذا في الكثر وفيه نظر لان النبي صلى الله
 عليه وسلم هو الذي يؤمن بالله ورسوله وبانسانه هو النبي صلى الله عليه وسلم وان كانا
 متساويين لكن لا يخفى انه لا يمكن عطف الامر على ما طلب آخر الا عند التفرع بالبناء كقوله
 ثم واقعد يا محمد على ان قوله تؤمنون بيان لا قبله على طريق الاستيفان كأنهم قالوا
 كيف تغفل فقولنا يؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالحسن انه عطف على قوله
 اقبل يا ايها الذين اي قتل يا محمد كذا وبشره على محمد وف اي فابشر يا محمد وبشر قاتل
 بشره فابشر اي صار مرورا وما اتفق اجملا في الخبرية معنى فقط وانما فيه است
 الاخبار قوله تعالى ان الله اسجدوا الي برئتي ما تشكون اي وانشهدكم بذلك
 قوله تعالى لم يوجد عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودر سورة مائيه اي

اخذ غيبه

افخذ عليهم لانه تقصير فان قلت قد جرد صاحب الكشف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان
يجعل الخبر مفعول الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف اى صل من مضمون احدى الجملتين على
اى صل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تغفوا ولن تغفوا الى قوله وبشر الذين
امنوا انه ليس المتمد باللعطف هو الا مرضى لطلب له مث كل من امر او نهى لعطف عليه وانما
المتمد باللعطف هو جهة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جهة وصف عقاب الكافرين
كما تقول زيدا بياق بالقيده والارفاق وبشرعرا بالنعوذ والاطلاق قلت هذا قد بين
كل من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسم صفة مذكورة من المثال ولهذا قال المصنف ان
قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانزلهم وبشر المؤمنين وقال
صاحب المفتاح انه عطف على قد مر اذ قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الآية
فكانه امر النبي عليه السلام بان يردى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول فلانك قد ضرب زيد قد انزلنا ما نتجى ان تضرب غلامى
وانما المتمد عليك بالانواع النعم والنجى مع بينهما اى بين الجملتين كجب ان يكون باعتبار المسند
اليها والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا
باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو شعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر
والكتابة وتعارفهما في خيال اصحابها ويحيط ويمنع لتفادى الاعطاء والامتناع هذا عندنا
المسند اليها واما عند تنابرهما فنجد ان يكون بينهما ايمى جامع كى هت رايه بقوله وزيد شاعر
وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر وقير لمنا سبة بينهما اى بشرط ان يكون بين زيد وعمر
كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون اصدى بسبب من ان
وحداب له بكنات زيد شاعر وعمر كاتب بردهما اى بردهن المنا سبة بين زيد وعمر فانه
لا يصح وان كان المسند ان متنا سبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح الكاظم بتناسع
العطف في نحو ضفى ضيق وفاتى ضيق ونحوه لا يثبت عمر وعمر طويل مطلقا اى سواء
كان بين زيد وعمر وسببة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المنا سبة بين المسندين العنى الشعر
وطول القامة قال الشيخ في دلائل المعجزة اعلم انه كجب ان يكون الحمد في احد

اجمليتين سبب من الحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون انجر عن الثاني بما يجرى
 مجرى الشبهة او النفي او التقيض للمجرى عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمره ثمانون
 لكان خلف من القول انك لا تجمع بين الشئين قد نفى المصكوك انك لا تعرف فيه
 باجملة محتملة ظن منه انه اصليح له ونحن نشرح اول هذا الكلام مطابقا لما ذكره الكاظم ثم نسير
 الى ما في نفى المص من الاختلاف فنقول من العنوي امدركه العقل وهي القوة الحافظة امدركه
 للكميات ومنها الوهم وهي القوة امدركه للمثلثات انجر عنه الوجود في المحسوسات من غير ان
 تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الحداثة والعدالة من زيد مثل وكادراك الشاة
 معنى في الريب ومنها الخيال وهي قوة يكتسب فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها
 عن احس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة
 فنذكرها وهي الحكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا المصفر في بصر
 ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالجملة لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة
 التفضيل والترتيب بين الصور بما خذوة عن حس المشترك والمثلثات امدركه بالوهم بعضها
 مع بعض وهي دايا لا شك نوما ولا يقطع وليس من شأنها ان يكون علميا مستظا بل
 النفس تتعلم على اي نظام تريد فان استطاعت بواسطة القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تم هذا
 فنقول ذكر الكاظم انه يجب ان يكون بين اجمليتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جميعا من جهة
 العقل اذ من جهة الوهم اذ من جهة الخيال فاجمع بين اجمليتين اما عقل بان يكون بينهما
 اتم وفي التصور المراد بالي مع العطاء امر بسببه يقتضي العقل اجتماع اجمليتين في المفكرة قال
 الكاظم هو ان يكون بين اجمليتين اتم وفي تصور مثل الا في المنجر عنه اذ في المنجر اذ في
 قيد من يقدوها مثل الوصف او الحال او الطيف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور
 التصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والمقتديقات على المخلوقات الضرورية والتقديرية
 او قائل هناك اي في تصور من تصوراتها اتم الى سبب كونها مثل ما يقتضي بسبب
 العقل جميعا في المفكرة بقوله فان العقل يحجبه المثلثين عن الشخص في انما يرجع مرغ التردد
 بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بهاته انجرى من حيث هو فربى بل يكرهه عن العوارض

المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيذكره فالحتمية تثبت اذا جردت عن المشخصات صارا
 متعددين فيكون حضور احداهما في المفكرة حضور الآخرة وانما قال عن الشخص في الخارج لان كل
 ما هو حاصل في العقل فلا بد له من شخص عقلا ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه
 لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجبرية كما يحكم على الجزئيات
 بالكميات كقولنا زيد انسان والى كم يجب ان يدركها من كنه ادراك الكلي بالذات والجزئي
 بالذات وكذا الحكم بان هذا البدن غير هذا الطعم وكذا ذلك فان قلت الجزئيات هي عن الشخص في
 الخارج لا يقضي ارتفاع تعددها لجزاز ان يتعد العوارض بكمية حادثة في العقل مثل انه تعلم
 من زيد انه رجل احمر فاضل ومن غيره انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية
 كان اشتراك زيد وعمر وغيرهما من الجزئيات بينها على السوية باعتبار العقل والاشياء
 بسبب الخارج متميزة ببعض منها وهما نظروهما ان التماثل اذا كان حاصلا لم يتوقف جهة
 قولنا زيد كاتب وعمر شاعر على مناسبة بين زيد وعمر ومثل الاخوة والصدقات وكذا
 ذلك لانها متماثلة في اشتراكها في الذات بينه وقد مر بطلانها وبموجب ان المراد بالتماثل
 اشتراكها في صفة لا نوع اخفاص بها ويستفح ذلك في باب التشبيه او التقايف وكرن
 الشين بحيث لا يمكن تقبل كل واحد منها الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منها
 في المفكرة يستلزم حضور الآخر ضرورة وهذا معنى اجمع بينهما كما بين الله والمقول فان كل
 يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول
 فتعقل كل واحد منها بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل او الاكثر فان كل عد يصير عنه
 بعد فانيا قبل عد الآخر فمما قلنا من الآخرة والآخرة منه وذكر ان روح العلامة ان
 المثال الاول مثال للتقاييف بين الامور المعقولة وانما في مثال للتقاييف بين ما يعم
 المحسوسات والمعقولات وفيه نظرا للتقاييف انما هو بين معنوي الله والمقول
 ومعنوي الاول والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الراجب ليس تقاييف
 الى تعقل ذات مفردة وبالعكس وكذا تعقل ذاته من الرجال ليس بالقياس الى تعقل
 سته وبالعكس والمعلومات صرر معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه

الاول والاكثر كجزان يكون محسوسا وان يكون معقولا كذا العلة والمعلول كما نبيروا
 فانها محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولات لكونها نسبين فالأقضية
 والاكثرية اية كذلك ادومى عطف على قوله عطف والمراد بهما هو سببه ليقضى
 الوهم اجتماعهما في المعقولة اعني ان الوهم يحتمل في ذلك بخلاف العقل فانه اذا نظرت
 لم يكن باجماعها وذلك بان يكون بين نظريتهما شبه تامثل كونه في باطن وصفة فان
 الوهم يبرزهما في موضع الشك من جهة انه يسبق الى الوهم انها نوع واحد زينة ادهما
 عارض بخلاف العقل فانه يعرف انها نوعان متباينان واصلان تحت جنس هو اللون
 كذلك الخضرة والسواد ولذلك اى ولان الوهم يبرزهما في موضع الشك ويجهل في الجمع
 منها في المعقولة حسن الجمع بين الشئ الذي في قوله ثلثه تشوق الدنيا بهجهتها من الضم والوحي
 والعرفان الوهم يبرز في موضع الامثال ويترجم ان هذه الشئ من نوع واحد وانما تختلف
 بالعارض والاضافات بخلاف العقل فانه يصدق ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في
 عارض هو اشراق الدنيا بهجهتها على ان ذلك في ابي اسحق محذور او يكون بين نظريتهما
 تضاد وهو التقابل بين اربع وجودين يتقابلان على محل واحد بهما غاية الخلف
 كما سواد وابيض في المحسوسات والابيض والكفر في المعقولات وادعى ان بينهما تقابل
 لعدم امكانه لتقابل التضاد لان الابلان هو تصديق ابني صلا الله عليه وسلم في جميع ما
 علم محبة به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والادعان له من غير اداء ولا جود على ما
 فسر المحققون من المنطقيين مع الارادة بالان والكفر عدم الابلان عما يشبه
 ان يكون موصلا اليهم الا ان يقال الكفر انكار شئ من ذلك فيكون هذا الابلان لكونه
 وجوديا مثله وما يتوقف بهما اي بلذكريات كالاسود والابيض والموس والكار
 فانه قد يعيد مثل الاسود والابيض متقادين باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتقاربان
 وهما السواد وابيض والادعاء لا يترددان على محل اصلا فكيف يتفادان وذلك لان
 الاسود مثله هو المحل السواد او شبه تضاد كاسار والارض في المحسوسات فان بينهما شبه
 التضاد باعتبار انها وجوديتان احدية في غاية الارادة والآخر في غاية الخطا

لكنها لا يتولد ان على المحل لكونها من الاربعة دون الارض فلا يكونان متضادين
 والاولى وان لا يتبين المحسوسات والمفكرات فان الاول هو الذي يكون سلبا
 على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير وان لا يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبه المتضادين
 باعتبار اشتراكها على وصفين لا يمكن اجتماعهما كنهان لئلا يتضادين لكونها عبارة عن المصنفين
 الموصوفين بالاولوية والثانية فان قلت كي جعل كذا الاسود والابيض من قبل المتضادين
 باعتبار اشتراكها على الوصفين المتضادين فيجعل كذا السواد والارض والاولى ايضا
 من هذا القبيل بهذا الاعتبار والاولى الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين
 في كذا الاسود والابيض جزء من موصوفيهما كذا السواد والارض فانها لا زمان لها خارجا
 وانما الاول وان لا وان كانت الاولوية والثانية جزء من موصوفيهما كنهان لئلا يتضادين
 اذ ليس بينهما غاية اختلاف لان الاربعة من ان في مع الاربعة معتبر في موصوفيهما فلا يكونان
 وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهي بقوله فانه اي الوهم يفرقها
 اي التضاد وشبه التضاد من تركه التماثل في انه لا يحضر احد المتضادين او التماثل
 بها الا وكيفية الاربعة ولذلك تجد التضاد خطورا بالابال مع التضاد من العاقبة التي
 لميت احد ادمه فانه قد يخطر بالابال السواد والابيض وكذا السواد والارض
 يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والاولى فالتعلق يتعلق كل منها واما عن الاول وليس عند
 ما يتقضي اجتماعهما في المعركة او في عطف على وهي وبينها باجماع انما لا ارا سبب في
 انما لا اجتماعهما في المعركة وان كان العقل من حيث الذات غير متقن لذلك وهو بان
 يكون بين تصورهما تباين في انما لا يبق على العطف لاسباب مودية الى ذلك
 واسباب اي اسباب التباين في انما لا مختلفه فذلك اختلص الصور انما لا في انما لا
 ترتبوا وصرفا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال آخر ما لا يجمع اصلا
 وكم من صورة لا تنفك عن خيال وهي في خيال آخر ما لا تقع قط ولها حب علم الخيال في فضل
 احتياج الى موافقة اجماع لان معظم ابواب الفضل والاصل وهو مبني على اجماع لا سيما
 انما لا فان جمعه على حرجي الالف والواو كسب التناقض الاسباب في اثبات الصور

في حوزة الخيال وتبين الاسباب ما يؤول اليه المحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في الفتح قد
 طرلك ما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العطف ما يكون مدركا بالعطف وبالمعنى ما يكون مدركا بالجامع
 وبالحكاية ما يكون مدركا بالخيال لان التقاد وشبه التقاد ليس من المعاني التي يدر بها الوهم كذا
 التقاد في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك من معقولات بعضهم لم ينف
 على ذلك عرض اوله بان السواد والبياض مثل محسوس فكيف يصح ان يكون من الوجوديات
 واجاب ثانيا بان اجماع كون كل منها مستقدا لا يفي واما معنى جري لا يدرك الا الوهم وهذا
 لا يلائم ان تقاد السواد والبياض معنى جري وان اراد ان تقاد هذا السواد وهذا البياض
 جري فمثل هذا مع ذلك وتفاوت مع الينا معنى جري فالتفاوت بين التماثل والتباين
 شبه التماثل والتباين وشبه التقاد في الينا اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات اذا
 اضيفت الى الكلويات كانت كلويات فكيف يصح ان يكون بعضها على الاطلاق عطفيا وبعضها
 ثم ان اجماع الخيال هو تقاد الصور في الخيال وفي هراة لا يمكن جله صورة مرتبة في الخيال
 لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر باننا في لفظ الفتح فان قلت ما ذكرت من تصور
 كلام الفتح شربانه كقوله العطف وجود اجماع بين الجملتين باعتبار من مزاها
 مثل ان تدعى المخبر عنه ادعى المخبر او في قية من يتردها وفاد وارض للقطع بانواع العطف
 في محرم الاليزه الجديوم العطف وفاد زيد ثوبه فيه والسلكه ايضا يعرف بانواع كثر
 حتى ضيق وضائق ضيق وكذا الشرح والف باذبحته ومراره الارب محمده ثلث ليرت
 هذا الكلام الابيان اجماع بين الجملتين واما ان مثل هذا اجماع بل كقوله في صفة العطف
 ام لا نفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيها بانواع العطف فيها لا يثبت
 بين المخبر عنها والكان المخبر ان مسمى من علم منه ان اجماع كعب ان يكون باعتبارها جميعا
 والمص لا اعتقد ان كلامه في بيان اجماع سهر منه وادله صغره الى ما ترى فذكر
 كان الجملتين الشئ واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في الضرر مثل الاتحاد في المخبر
 ادعى قية من يتردها فظهر الفاد في قوله الوهم ان يكون بين تصورهما شبه تماثل او
 تقاد او شبهه في قوله الخيال ان يكون بين تصورهما تفاوت لان التقاد مثلا

١٥٩
الربيع نفس السواد والبيض لا بين لصدرهما معنوسهما حتى يكون له وجه صمته واما ما يقال
من انه اراد بالثنتين اعمليتين وبالصقور المفرد الواقع في اجملة كل هو مراد السكاك بعينه
فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاك وحمله على انه سهو منه وقد هذا التفسير اصدده
على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وياباه قوله في الصقور معونا كما لا يخفى على من له موهبة
باب ايب الكلام فليت مل في هذا المقام فان حقيقة على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقيق المجزات تناسب اعمليتين في الاسمية والفعلية
اي كونها اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في الماضي والمضارع وما شاكل ذلك كونها
شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تفرص للبدء وفي اصددها والشبوت في الاخرى
لزم ان يقول قام زيد وقعد عمر وزيد قائم وعمر قاعد قال صاحب المفتاح ذكرنا ان قام
وعمر وقعد وزعم الشرح العلامة انه انما فضله بقوله كذا الاحتمال كونها اسميتين بان
يكون زيد وعمر مبتدئين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمر
فاعلين لقام وقعد فتعاطيا بينهما يعني كجب ان يفردا اما اسميتين او فعليتين لان تقدير
اصددها اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يفرد
عن مثله بل وجه الفضل ان اخصر في كل منهما جملة فعلية وفيه إشارة الى ان الاول اذا كانت
جملة اسمية خبر جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحل المناسبة
بان يوتى بالثانية فعلية صرفة كخبر زيد قام وقعد عمر وهذا ابني على ما ذكر البراء في
تجته في الخبر زيد قام وعمر واكرمه من انه اذا رفع عمر وناجته عطف على اجملة الاسمية اذا
لصب بتقدير الفعل فني على الفعلية التي هي خبر المبتداء والصنيرة محذوف اي اكرمت عرا
عنده او في ذكره وانما ترك سببه في المثال ذكر الصنيرة لان غرضه تعيين جملة اسمية
خبر جملة فعلية وتصحج المثال انما يكون باعتبار الصنيرة وقد اعتد فيه على علم السامع و
الذي يشترط به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها
ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليهما
الوجهين واحد واختلف الاعراب باختلاف الاعتبارين ولهذا يحل المناسبة

ولا يخفى على المصنف لطف هذا الوجه ودقته وان دخل عنه الجمهور وخفى على كثير من النحويين
 الى ما بلغ مثل ان يراد في احدى التبعين والاولى التبعين مثل زيد قام وغروقا ويزاد في
 احدى المعنى وفي الاخرى المصاحبة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا يبدون عن سبيل الله
 نورهم ففرقا كذبتم وفريقا يقتلون او يراد في احدى المعنى والاولى في الاخرى التبعين بالشرط
 مثل اكرمت زيدا وان جيتني اكرمت ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
 ملكا لقضوا الامر تدرى و شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن اجملة اهاية
 وكونها بالواد تارة وبغير الواد اولى بالتدوين وهو اصل الشئ زمانا ليس في هذا
 نعيم باب الفصل والوصل وتكمل له احوال على ضربين موكدة بوجهها لمقر بمصنوع اجملة
 الائمة على اولى ومضون اجملة مطلق على اولى واهي ان احوال التي ليست ما ثبتت تارة
 ويروى اخرى كثيرا ما يقع بعد اجملة المفعلية ايضا في شريطة الموكدة كونها بعد جملة اية
 لزمه ان يجهلها فما آخر غير الموكدة والمستقلة ولتسم داية او ثابته فيجب احوال الغير
المستقلة ليست محل الاول شدة ارتباطها بما قبلها فلا يجب اجملا الا على المستقلة فنقول
 اصل احوال المستقلة ان يكون بغير واد لانهما معرفة بالاصالة لا بالتبعية والادراب في
 الاسماء والماضي به للدلالة على المعاني الظاهرة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو اولى على
 المستقل المعنوي منها وحين عواها يكون مضميا عن تكلف تعلق كقولنا واد اشد
 المعنى على ذلك بالقياس على انجر والنفث فقال لا ياتي احوال والنفث في اللفظ ففئة
 يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالكثير بالنسبة الى المبتداء من حيث انك
 تثبت بالحوال المعنى له في احوال كما تثبت بانجر المعنى للمبتداء فانك في قولك يا زيدا راكبا
 تثبت اركوب زيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جيت به لترى معنى في
 اخبارك عنه بالحي ولم تقدر ابتداء اثبات اركوب له بل اثبت على سبيل التبعين
 انجر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له احوال في المعنى وصف
 لصاحبها كانت بالنسبة الى المفعول الا انك تقصد في احوال ان صاحبها كان
 على هذا الوصف حالها شدة الفعل منوقية للفعل وبما ان الكيفية وقوعه بحد

السبب فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المعقولات من غير نظر الى كونه مباحثا للعلم
او غير مباحثا ولهذا جاز ان يقع كماله في الوجود والعدم والطريق والقصير وما اشبه ذلك من الصفات
التي لا انتقال فيها فثبت لا محالة وبجملته كمال ان من حق الجبر والسنت ان يكونا بدون الواو وكذلك
الحال فان قلت الجبر والسنت قد يكونان مع الواو ايضا اما الجبر فكثير باب كان كقول الجاهل
ففي صرح الشافعي وهو عيا وضر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس اماره والسنت
فكجملته الواقعة صفة المكرة فانه قد يصدق بالواو والتوكيد لصرف الصفة بالموصوف والدلالة
على ان الصفة بها امر مستقر كقولهم تعالى سبعة وثلاثون منهم كلهم وقوله تعالى وما امكن من قرينة الاولها
كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك ما درويضا خلاف الاصل تشبها بالمال على ان منيب
صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرينة كونه مكرة في سياق التثنية ودونها كما يكون
معرفة يكون مكرة محصورة وحصل الوصف كمراد من انك فسهل حال ان يكون
بغير واو لكن خلاف هذا الاصل اذ كانت حال جملته وانما جاز كونه جملته لان مضمون الحال
فيه لا يملك ويصح ان يكون القيد مضمون الجملته كما يكون مضمون المفرد فانها اي جملة الواقعة
حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على السمتين بما قبلها وان كانت
من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على السمتين بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بال
اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكم ثم توصل به الى حال وتجهلها من صفة تثبت على سبيل التبع لم
يتحتاج الى جملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بها جملتها
جملت حالا عنه وكل من الضمير الواو صالح للربط والدلالة على الضمير بسبيل الاقتران عليه في
الحال المفرد والجبر والسنت وسنن اصالة انه لا يبدل عنه الى الواو ما لم يحتمل حاجة الى زيادة
ارتباطا والا فالواو اشبه في الربط لانها الموصوفة له فالحال لكونها فضلة تجي بعد تمام الكلام
اخرج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستعداد بما هو موصوع للربط اعني الواو والى اصلها
الجميع اي انما من اول الامر بانها لم يتوقف على استقلالها كجذات الحال المفردة فانها ليست مستقلة
وتجذات الجبر فانه جزء كلام وتجذات السنت فانه بسبقية للمعقولات وكونه للدلالة على معنى
فيه صار كانه من مائة فاستغنى في الجميع بالضمير كجملة الواقعة صفة فان الوصول لا يتم

جزو الكلام بدونها فظن ان ربطا اجبة التي تقع حالا اما ان تكون حالية عن ضمير صاحبها ^{اولا}
 يكون فاجبة التي تقع حالا ان قلت عن ضمير صاحبها الذي يقع حالا عنه وجب الواو
 ليكون مرتبطة به غير منقطعة فذا يجوز وجبت زيد على الباب وحزبه بعضهم عن ظهور الكلام
 على قلة ولما هي ان اي حبة كجب فيها الواو اراد ان بين ان اي حبة يجوز ان يقع
 حالا بالواو وان اي حبة لا يجوز ذلك فيه فتالي وكل حبة حالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
 يجوز ان ينصب عنه حالا وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا مفعولا او متكررا محضوا لا متكررا
 وجزا لا متكررة محضة دائما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان ضمير المبتدأ هو قوله ليح ان يقع
 تلك اجبة حالا عنه او عما يجوز ان ينصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك اجبة مع الواو
 واما ثبت هذا الحكم اعني وقوع اجبة حالا عنه لم يقع اطلاق صاحب الحال عليه الجازا
 واما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك اجبة حالا عنه ليدخل فيه اجبة انائية عن ضمير المصدر
 بالمصارع لان ذلك الاسم ما لا يجوز ان يقع تلك اجبة حالا عنه لكنه ما يجوز ان ينصب عنه حالا
 في اجبة وح يكون قوله كل حبة حالية عن ضمير ما يجوز ان ينصب عنه حال متناو لا المصدر
 بالمصارع انائية عن الضمير المذكور فتصح استثناء ما بقوله لا المصدر بالمصارع المستتب
 نحو جاز زيد ويحكم عرو فانه لا يجوز ان يكون قوله ويحكم عرو حالا عن زيد لا سياتي
 من ان ربطا مثله كجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل حبة الى آخره شال للجملة
 الاثنية وهي لا تقع ان تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان النون من الحال
 تخصيص وقوع مضمون عليها بوقت حصول مضمون الحال فوجب ان يكون ما يقيد فيه
 الدلالة على حصول مضمونه وهو انجبرية ودون الاثنية قلت المراد كل حبة يقع ويحكم
 حالا في اجبة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع اجبة شرطية
 حالا ام لا قلت قد مضى ذلك وزعموا انه اذا اراد ذلك لزم ان يحمل الشرطية ضمرا
 عن ضمير ما اراد الحال عنه نحو جاز زيد وهو ان يال ليط فليكون الواقع موقع الحال
 هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لمقدرا بالحرف المقتضي لصدا الكلام
 لا كفار يرتبطا بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزية اقتضا ذلك كما في انجبرية

فان المبدء اذ لم يسمى عن انحراف الى نفسه اذ وقع بعده ما فيه اذ في صريح ذلك
 كذا التفت الى بينه وبين المنفوت من الاشياء والاشياء والمنفوت من الاشياء والاشياء والمنفوت من الاشياء
 احوال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الوداد اذ ارضته على الشرط امدلول على جوابه بما قبله
 من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولا بالزوم لذلك الكلام ان بقى الذي كان هو من
 عن اجزاء من ذلك الشرط كقولهم ان لم يشمتني واطبوا العلم ولو بالعين فذهب صاحب
 الى انها لى ل والى على انها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخوني انها لطف على محذوف
 وهو ضد الشرط المذكور اي ان لم يشمتني وان شمتني واطبوا العلم لو لم يكن بالعين ولو كان بالعين
 وقال بعض المحققين من انى انها اعراضية ومعنى بمجمله الاعراضية ما يترتب بين اجزاء الكلام
 متعلقا به معنى مستأنفا لفظ على طريق الاتفاق كقولهم فانت طالق والطلاق اية وقوله رى
 كل من فيها وذا شك فانيا وقد يكي بعد تمام الكلام كقولهم عم اما سيد ولد آدم ولا فخر ولا
 عطف على قوله وان حلت اى وان لم تكن اكلية انت تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون
 فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلا مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون
 او منفيًا فينبغي ان يرب في الوداد ويصنع منفع ويصنع يستوي فيه الاران ويصنع يرجع
 فيه احدى فاشترى الى تفصيل ذلك وبيان سببه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع
 مثبت امسح وخرها اى ودخل الوداد ويجب الاكتفاء بالضمير نحو لا تمن تسكر اى لا تمن
 حال كونك قد اقصية كثيرا لان الاصل في احوال هي احوال المفردة كمرافعة المفردة في
 الاعراب وتفضل اكلية عليه سبب ودرتها موقعه وهي اى المفردة تدل على حصول صفة
 لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمنفوت والهيئة بالعدم بالغير وهذا معنى الصفة
 غير ثابتة لان الكلام في احوال المستفاد من ذلك الحصول اصبحت احوال قيد الاله لى لى لى
 لان الوجود من احوال كهيى وقع مضروب على ما بدقت حصول مضروب احوال وهذا
 المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما حصلت
 قيد الاله كالمفردة فيمتنع فيه ودخل الوداد كما يمتنع في المفردة اما الحصول اى اما دلالة على
 حصول صفة غير ثابتة ففكرته فعلا مثبتا فانفعلية تدل على التجرد وعدم الثبوت والاثبات

بیل علی الحصول و اما المقارنه نگویند معارضه کی یصلح للاستقبال یصلح لایحال ایضا
 لها علی ان یکون مشترکا بینا او یکون حقیقه فی الحال مجازا فی الاستقبال و ههنا نظر و هو ان
 الحال الذی هو مدلول المصارع انما هو انما ان الکلمه قد مر ان حقیقه اجزاء مستقبیه من اداف
 الماضی و ادایل المستقبل و الحال الذی کنش لصدوره کب ان یکون مقارنا لزمان وقوعه
 الفضل المقیة الحال و هو قد یکون ماضیا و قد یکون استقبالی فالصراع لا دخل لهما فی
 المقارنه و الاول ان یقال ان المصارع المشتب علی وزن اسم الفاعل لفظا و مقدره
 من فیستغ و دخل الودیه مثله و لما کان ههنا مظنه اعتراض و هو انه قد جاء المصارع المشتب
 بالواد فی الشر و انظم الی جوابه بقوله و اما ما جاء من نحو قول بعض العرب قت
 و اصک وجهه و قوله ای عبده بن عام السلوط فلا ضیعت اطایرهم کبرت درضهم
 مالک فیصل علی حذف المبتدأ ای و اما اصک و اما درضهم فکون اکمله اسمیه فیصح
 و دخل الودیه و شد قوله لای توذونی و قد تکلون انی رسول الله الیکم ای و انتم قد تکلون
 و قبل الاول ای قت را صک وجهه شذوذ انش فی ای بخت و درضهم مرذوله و قال
 عبه القاهر ای الودیه فیها ای فی قوله و اصک و قوله و درضهم للعطف لایحالی و سی
 المعنی قت صاکا وجهه و بخت را ههنا ما کابل المصارع معنی الماضی و اصل قت
 و اصک و بخت و درضت عدل من لفظ الماضی الی المصارع حکایه لایحالی و ههنا
 و معانی ان یفرض ان ما کان فی الزمان الماضی واقع فی هذا الزمان فیسیر علی لفظ
 المصارع کقوله و لقد امر علی السیم لیسینی معنی مررت هذا اذا کان الفضل فی وجهه الفعلیه
 معارضه مشتبا و ان کان الفضل معارضه متقیفا فالمراد جائز ان یسینی و دخل الودیه
 و ترک من غیر ترجیح اما بحسب بالواد فهو کقوله ابن ذکوان فاستقیما و لا تتبکبان
 بالتحقیق ای تحقیق السنون فان لاح المنی و ان السنن لشریت السنون التي هی علامه
 الرفع فیکون اخبارا فلا یصلح عطفه علی الامر متبیه فقیس کون الودیه لایحالی کقوله الفؤاد
 العامه و لا تتبکبان تبشید السنون فانه منی معطوف علی الامر متبیه و السنون للثبوت
 و اما بحسب غیر الودیه فاما ش را یسینه بقوله و کنی و ما ان لا یؤمن بالله ای ای شیت

لأن المعنى باللفظ حال كوننا غير مثنين باله وحقائقه ما سبب عدم البيان والنازح في
المضارع المنفي اذ ان دلالة على المقارنة كونه مضارعا دون الحصول كونه منقيا والمنفي
من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز انه يدل بالانتماء على حصول
ما يعاقب الصفة المنفية لكن الاصل المستبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما اولادون
لأن حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة حال وقوعه عن حرف الاستقبال كاليس دلي و
كونه وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تجاينا حقيقة لان لفظ كيب
في قولنا سيجي زيد هذا مركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى القابل للاستقبال لانه ليس في
ان ان التكلم بكنهم استنبوا الصديق الجملة الحالية يعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظه لا يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع
المجوز لا يلحق الحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهرة على الحال وهو ما وجوبه ان فوات الدلالة
على الحصول جواز ذلك قال الشيخ عبد الله بن قتيبة قال كيب بن ربيع اقاودا من دمي وتوعد
وكنت وما ينهني الوعيد الكان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمنفي
ووجبت غير منتهية بالوعيد وغير مباد به ولا معنى لمعها ما قصه وجعل الواو مزيدة وكذا
يجوز الادان اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا فحقا
او معنى كقوله تعالى احزاب اني يكون في عذم وقد عطف الكبر بالواو وقوله تعالى او جاوركم حرث
صدورهم بدون الواو هذا فيما هو ماضى لفظا واما ما مضى معنى فيعني به المضارع المنفي
بلم اولى فان كلاهما يعقب معنى المضارع الى الماضي واثبت راي اشد ذلك بقوله وقوله
تعالى اني يكون في عذم ولم عيسى بن قيس وقوله تعالى فانقلبوا بنمة من اليه وفضلكم يسهم
سور وقوله تعالى ان تهضوا الجنة ولا ياتكم مثل الذين ضوا من قبلكم واهل النبال
المنفي بما جردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن التباس بضمي حاربه ثم اثبت راي سبب
الامر في الماضي مثبتا كان او منقيا بقوله اما المنبت فلدلالة على الحصول على حصول
صفة غير ثابتة كونه فضلا مثبتا دون المقارنة كونه ماضيا واما في لا يقارن الحال
ولهذا اي ولعدم دلالة على المقارنة بشرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظهرة او مفرقة

لان قد تقرب الماضي الى الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال
 مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون الحال لان زمان التكلم اذا كان الحال في الماضي
 يجوز ان يكونا متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي من
 الحال المقابل لا استقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي مسببا لعدم مقارنة
 لمضمون الحال كما في قولن جان في زينة في السنة الماضية وذكر كرسه كما مر في شعر اما ظهور
 الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان لفظ قد يراد به الماضي المشبب بلفظ قد لمجرد استلزام لفظ
 وكثيرا ما يقيده الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بجهة طويته لكن لفظ قد بلفظ
 قد يكرر منه سورة الاستعاذ بقول ابي العلاء اصدقه فخرية وقد امرت صحابة موسى
 بعد اياته التسع وبالحجة كجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا كجب ان يكون حالها
 في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر لطلان ما قاله بعض وكما
 من انك اذا قلت جيت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حال انك انت الكتابة قد
 انقضت ويجوز ان يكون حال انك اذا كان شراخ في الكتابة وقد انقضت منها جزء الا انه متعين
 مستديم لها فلا نقضاء جزء منها جى بالماضي ولتلبس بها ودوامه عليها صحيح ان يكون لفظ
 الماضي حال لا لظلاله بل حال داما الماضي المنفي فليجازه فيه الادراك مع انقضاء المقارنة و
 الحصول ظاهر الكونه ماضيا متفيا احتاج في حقيقى المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال
فاما المنفي اي اما هو الزمان في الماضي المنفي فدلالة على المقارنة دون الحصول اما
الاول اي دلالة على المقارنة فلان لا استواء في الامتداد المنفي من حيث الاتقاء
الى حين التكلم نحو ندم زيد ولا ينفع الندم اي عدم نفع الندم متعلق بحال التكلم وغيره
اي غير متعلق بالاولم لا متقاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك
الاتقاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم
فيحصل به اي بالانفي او بان الاصل فيه الاستمرار والدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق
اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الاتقاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن
ضرب اليوم بخلاف المشبب فان وضع الفعل على اعادة التجدد من غير ان يكون الاصل

استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كذا في صدقة وقوع الضرب في جزاء عن الجزاء الماضى وكذا
لانتم ارادوا ان يكون المنفى دال على ثبات مفيد الجزاء من الجزاء لم يحقق التام فكن كذا في
الجزء فالتعريف في الثبات برقعة مطلقا ولا مرة وقصدا في النفي الاستواء اذا استمر العمل
اصب اقل من استمرار الترك ولذا كان النفي مرجحا للتكرار دون الامروكان في النفي
اثباتا وايضا مثل ما رزقنا في ذلك وكيفية اى وتحقيق هذا الكلام الى اصل في
النفي الاستمرار كذا في الثبات ان استمرار العدم لا ينفى الى سبب كذا في استمرار الوجود يعني
ان بقاء الحادث وهو استمرار وجود كذا الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الوجود
الحادث لا بد له من سبب موجود كذا في استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
يكن فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في حوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا ينفى
الى سبب موجود يتر فيه والادلة منفتحة الى انتفاء علة الوجود به امراد من قال ان العدم
لا يعلل وانه اول ما يمكن من الوجود وبهجة لما كان الاصل في المنفى الاستمرار حصلت
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اى عدم دلالة على الحصول
فلكونه منقيا هذا اذا كانت اجملة فعلية واثبات اسمية فالمستمر جواز تركها اى ترك
الواد ونكس ما مر في الحاض المنسب اى دلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على
صفة غير ثابتة لدالتها على الدوام والاثبات كوكلمة فوه الى فى ورجع قوله على بدو
فمن رفع فوه دعوته على ابتداء اى رجوعه على ابتداءه على ان البدو مصدر بمعنى القول
وان دخلها اى والمشتور ايضا ان دخول الواد ادلة من تركها لعدم دلالتها اى اجملة اولية
على عدم الثبوت مع ظهور الاستيفاء فيها فالحسن زيادة رابط كقوله كعبوا الله امراد انتم
تكون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تكون ما بينه وبينها من التفادى في
دنب كثير من النماة الى ان تجرد الاسمية عن الواد ضعيف وقال عبد القاهر ان
الابتداء في اجملة الاسمية اى لية ضمير وفى احوال وجبت الواد سوا كان حظه مقلا
مخوفا وريد وهو سيع او اسما مخوفا وريد وهو سيع وذلك لان اجملة لا ترك فيها
الواد حتى تر فى صلة العامل وتضم اليه في الدتات وتقدر تقدير المفرد في ال

لها اثبات و هذا مما يتبع في نحو جاء زيد و هو يسرع او يسرع لانك اذا عدت ذكره بدو
بضمه النقص المرفوع كان بمنزلة العادة اسم صيغة انك لا تجزئ سبلا الى ان تدخل يجر
في صلة الجي اذ قلته اية في الاثبات لان العادة ذكره لا يكون حتى تفقد استيفاء الخبر عنه
بانه يسرع و الا كنت تركت المبتداء بضمه و جعلته اخوانه ايمن و جري مجرى ان تقول
جاء زيد و عمر يسرع اما لم ترع انك لم تستأنف كلاما ولم تهتدي للضرورة اثباتا و على هذا
فالحاصل و القياس ان لا ياتي المبتدأ الاسمية الا مع الواو و ما جاء بدون فسيب سبل الش
الخارج عن قياسه و مرصده بغير من التاويل و نوع من التشبه و ذلك لان معنى قوله الى
في مثله و معنى عوده على يده و ارباب في طريقة الذي جاء منه و اما قوله اذا اتيت
اي مردان لانه و جرت حاضرة اي حاضرا عنده الجود و الكرم و تنزل الى منزلة غيره
ليس بغير في كلامهم و يجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء اما في ارادة
هذا الكلام في دليله العجاز و الذي يوضح منه ان وجوب الواو في نحو جاء زيد و زيد يسرع
او يسرع و جاء زيد و عمر يسرع اما في اوسر او ما منه في نحو جاء زيد و هو يسرع او يسرع
و قال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاء زيد السيف على كفة او خرج التاج عليه
كان كلاما مافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاء زيد و هو مشا و سيفه
و خرج و هو ليس التاج في ان المعنى على استيفاء كلامهم و ابتداء اثبات و انك لم ترد بان
كذلك و لكن جاء و هو كذلك فظهر منه ان المبتدأ الاسمية لا يجوز تجردا عن الواو الا في
من التاويل و التشبه بالمعز و بهذا يشترط صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا ان المبتدأ الاسمية اذا عطف على حال قبلها صرفت الواو اشتغال
لا جماع حرف عطف لان واد افعال هي واد العطف استمرت لتوصل فتوكل على زيد
را حلا و هو فارس كلام فصيح و اما جاء زيد هو فارس فحيت و ذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض
عدو انه في موضع افعال اي متقادين بها و هي ابليس و يعاقبها فاوله و نزل منزلة المعز
و هذا بخلاف جاء زيد هو فارس لانه لو ارد ذلك لوجب ان يقال فارس فلهذا حكم بانه
حيث و الذي بين ذلك ما ذكره الشيخ في دليل العجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع

فهر منبره جازر عا في انك ثبت له مجي فيه اسراع و نقل احد المعنيين بالافز و تحيل الكلام خبرا
 واحد الكائن قلت جازر هذه المية فاذا قلت جازر زيد وهو مفعول او وعنده سبي بين يدية
 او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فثبت المجي ثم استلقت خبرا وابتدأت
 اثباتا ثانيا لا هو مفعول اكل ولهذا اصبح الى ترتبط الجملة الثانية بالاولى في ما لو ادرك
 جي بهما في نحو زيد مطلق وعمر وذا حب وسميتها وادخل لا يجر جازر عن كونها مجنبية بصحة
 الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جازر لربط جملة ليس منها
 ان يرتبط بنفسها فلجملة نحو جازر زيد يسرع منبره اجزاء المستثنى عن الفاء لان من شأنها ان
 يرتبط بنفسه وجملة في نحو جازر زيد وهو مفعول او وعنده سبي بين يدية او سيفه على كتفه منبره
 اجزاء زلوي ليس منها ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل على كتفه سيف حال كونه في
اي في تلك الحال ترك اي ترك الواو نحو قولك اذا انكرتني عبدة او انكرتها فثبت
مع السابري على سواد اى اذا لم يعرف قدرى اهل عبدة اولم اعرفهم فثبت منهم دفارهم
ستبركا مصاحبا للسابري الذي هو اكبر الطيور شتم على شئ من طلبة السيل غير مستقر في
الصبح و قوله على سواد اى بغيره من السيل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان
يكون الاسم في مثل هذا فاعل للظرف لا عمادة على اني احوال لا مبتدأ و ينبغي ان يقدرا بها
حضرها ان الظرف في تقدير اسم الفاعل على دون الفعل اللهم الا ان يقدرا هذا ما ضياع قد
وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال دى المفردة ولهذا
كثر فيها ترك الواو وانما جازر تقدير الفعل ايا ضي مجبها بالواو فليكن كقوله وان امر السرى
دونه من الارض مومات وبيداء سلفا وانما لم يجد التقدير بالمصارع لانه لو جازر السرى
استغ مجبها بالواو و هذا الكلام وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الا فراد كذلك الخبر والسفت
فالواجب ان يذكر مناسبة ليقض اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والسفت
ولما لان ان جازر التقدير بالمصارع ليجب استناع الواو لجزاز ان يكون المقدر عند جازر
الواو هو افاضى الا ترى انه اختار تقديره بالمفرد و مع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد

باعتبار الواو من المضارع دهن ان نحو كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء
والظرف خبره فيكون اجبة اسمية جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقام زيد ويحتمل ان يكون مفعولا
مقدرة بهما من افعال المضارع وان يكون حالا مقدرة بمقدور اسم الفاعل والاولان ما يجوز فيه
ترك الواو هذا اذا لم يكن صاحب افعال مكررة مقدرة والا فالواجب ان يثبت افعال بصفة
نحو جاز رجل فارس دهن كتفه سيف وما امكن من قرينة الاول ان كان معلوم ومن كلام الشيخ
ايضا قوله ويجوز الترك اي ترك الواو في اجبة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ كقوله
حرف مرفوع من الواو كقوله اي انفرزق ففتت عني ان تبصرني كما بني حوالا لا سود
اخراد من مرد اذا غضب فتولته بني الود حلبة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرني ولولا
دخول كان عليها لم يكن الكلام الا بالواو وقوله حوالا اي في اكانه وجوابه حال من بني
لانه حرف التشبيه من من الفعل ويجوز الترك اخرى لوضع اجبة الاسمية اي في تعجب
سود حال كقول ابن ارمي والله يلبك لسانك برداك يحيل وتطيم فمدة اجبة حال
ولم يتقدمها قوله سالما لم يكن فيها ترك الواو والى ان اجبة وسال يجوز ان يكونا
من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال مستعدة صاحبها وافدا كالكاف في بقيق
ويجوز ان يكون من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب افعال المتداخلة الاسم الذي
يشتمل عليه افعال السابقة مثل ان يحيل قوله برداك تحيل حاله من الضمير في سالما وقال بعضهم
ان كان المبتدأ ضمير في افعال كسب الواو والفا كان الضمير فيها مصدر اجبة سواركا
مبتدأ نحو قوله الى في واهبط اعقبكم لبعض عدوا وضمرا نحو قوله حاضرا وجود واكرم
فلا يكمل بصفة مجردا عن الواو وتكون الاربعة في اول اجبة وهران ابيان من هذا القبيل والاول
فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار ايام غار **باب اثني عشر في ايجاز والاطباء**
قال السكاك اما الايجاز والاطباء فلكونهما نسبين اي من الامور النسبية كون تعقلا بالقياس
الى تعقل شيء آخر فان الموهوب انما يكون موهوبا بالنسبة الى كلام الفقيه منه لا يترك الكلام فيها
الترك الصحيح والحقين يعني لا يكون ان يقال على السقيين والحقين ان الامور بهذا
المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطباء اذرب كلام موهوبا بالنسبة الى كلام يكون

هو بسببه مطنبا بالنسبة الى الكلام آخر وكذا المطنبا فكيف يمكن على التحقيق والتجريد ان
هذا يجوز ذلك الطنبا والبناء على امر في الال بالبناء على امر بوقته اهل الوقت
وهو متعارف الاوسط الذين ليس لهم مضادة وبلاغة ولا على وفهامه اى كلامهم
في مجرى علمهم في تادية المعاني عند المعادلات والمجاورات وهو اى هذا الكلام لا يجد
من الاوسط في باب البلاغة لعدم رعيته مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا
منهم لان عوضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعيته والفاظ كيف كانت ومجرد
تأليف يجر جها عن حكم السيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والا طناب اداؤه باكثر منها ثم قال ان اختصارا لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق
اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام طليقا
بالسطر مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المستكم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوسط
على ما سبق الى بعض الاوامر يعنى قد يوصف الكلام بالا اختصارا لكونه اقل من عبارة
المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة الدالية بالمقام كجب مقتضى الظاهر
كقولهم تعالى رب انى وهى العظم منى واشتغل الراس شيئا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف
وهو قولنا يا رب شئت لكنه يجوز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان لغيره
الشباب والى ام المشيب فيبنى ان يسطر الكلام فيه غاية السطر ويبلغ في ذلك كل مبلغ
يمكن ففهم ان لا يجوز معنيين احدهما كون الكلام فيتحسينه اقل من عبارة المتعارف
انما لكونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبها عموم من وجه لبق دلتها فيما هو اقل من
عبارة المتعارف ومقتضى ظاهر المقام جميعا كما اذا قيل رب شئت بخلاف حرف التثنية
وياء الالف فانه وصدق الاول بدون انما لكونه اقل من عبارة المتعارف لانه اقل من
فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا ثم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام نصية
يعتقضى حذف المسند اليه لما هو وصدق انما بدون الاول كما في قوله رب انى وهى العظم
منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لاسيما في الذين اية ما ذكر
في الايجاز وليس الاطناب بين الاية عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى التثنية والنسبة

بين الاطباء فليتأمل وقد توهم من كلام السكاك ان الفرق بين اليكاز والاضفار هو ان كان
ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاضفار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاك
قد صرح باطلاق الاضفار على كونه اقل من المتعارف ايضا فلم يوجب اليكاز اخص اصطلاح له
لم يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا
لا يقتضي تفسيره حقيقة معناه لان كثير من الامور النسبية والمعاني الاصنافية قد تحقق مما يندرج
بتوحيات تليق بها كالبوة والنبوة ونحوها وجوابه ان المراد بعدم تيسر حقيقة انه لا يمكن
ان يحقق وليس ان هذا القدر من الكلام يجاز وذلك لطالب على ما مر وذا الصدد وليس المراد به
لا يمكن ان يبين معناها اصلا لان ما ذكره السكاك تفسير لها ثم انبنا على المتعارف والبسط الموصوف
بان يقال اي هذا الكلام قد يكون كونه اقل من المتعارف وقد يكون كونه المقام ضيقا لكلام
من الكلام المذكور الى الجهالة لانه لا تعرف كمية متعارف الا بوطا وكيفيتها لا خلاف في انهم
دليل يوف ان كل مقام اي مقدار يعين من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر
وجوابه ان اللفاظ قد اختلفت في القدر على تادية المتعارفات المختلفة في الطول والعرض
والصرف في ذلك كسب مناسبة المقامات انما هي من باب البناء وانه المتوسل الى الجهالة
والبناء فظهر في تعيين المتعارف من الكلام كبري فيما بينهم في احوادث اليومية بدل كسب
الوضع على المتعارف المقصودة وهذا معلوم بلفظ، وغيرهم بالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليها
جميعا وانه البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البناء فخط وهم يرفون ان الى
مقام يعين البسط وان كل مقام اي مقدار يعين من البسط على ما مر من ذلك في الدواب
السابقة فلما رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب ادلى العلم ان يقال التفسير عن المقصود
ان يكون بلفظ م وله اول والثاني ان يكون ناقصا عنه او زائدا او ناقصا اما ان يكون
ب اول او زائدا اما ان يكون معايدة او لا فمنه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثان مردودة
اما المقبول من طرق التفسير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ م وله اي الاصل المراد او بلفظ
ناقص عنه داف او بلفظ زائد عليه معايدة فالجواب ان يكون اللفظ لمجرد ارضي
المراد واليكاز ان يكون اللفظ ناقصا واقيا والاطباء ان يكون اللفظ زائدا عليه معايدة

واخرز لوف عن الاحلال وهو ان يكون اللفظ ما مضى عن اصل المراد غير داف بغيره كقوله
 اي ان ارث بن اجملة البشري والعيش خير من جنس النوك اي اجماع وجهاته من اي عيش
 من عايش كرا اي مكروا مستقيا اي النعم وفي ظلال العقل بين ان اصل مراده ان العيش
 الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشقي في ظلال العقل واللفظ غير ادق من ذلك فيكون
 محتملا وفيه نظر لانه قد يشترط في العرف ان العيش المقصود به اعني العيش الناعم انما هو عيش اجملة
 الحق دون العقد المتأخرين في عواقب الامر فحينئذ مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن
 العيش الناعم والعيش الشقي كناية عن عيش العقد المتأخرين في امورهم واثربا لطف وجه
 ان العيش في ظلال اجملة لا يكون الا ما عدا ان العيش الشقي لا يكون الا عيش العقاب
 حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالسكرار وينتبه على ذلك لفظ الظلال واخرز بقايدة
 عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا فائدة ولا يكون لفظ الزايد متبعا
 نحو قول عدى بن الابرش يذكر عذرا زائدا بجدية ابن الابرش وقدرت الا يوم را بهشيه
 والقي اي وجد قولها كذا وسينا والكذب واليمين معنى واحد ولا فائدة في اجمع بينهما التقرير القطع
 دارا اثنان عرفان في بطن الزراعيين والصبر في راسيه وفي الاية كناية عن قدرته وقولها
 للذباي وعن انحسار المقد اي واخرز بقايدة عن انحسار اليم وهو الزايدة لافائدة بحيث يكون
 الزايد متبعا وهو همان لان ذلك الزايد اما ان يكون مفدا للمعنى او لا يكون فالحسنو المقد
 كما لمعنى في قوله اي كلفظ الذي في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة و
 الذي وصبر النفس لولا لقا وشعوب اي اسم للمعنى غير منصرف للمعنى والناثب داناها
 للصورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والبطا والصبر على الشدايد على تقدير عدم
 وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون البطا فان الشجاع اذا تيقن بالنجو دماي عليه الاتمام
 في الحروب والعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن برؤي
 الحوادث والشدايد وبما هو في عليه صبره على المكره لوثقه بخلصه عن بل مجرد طول المعر
 ما يكون على النفس والصبر على المكاره ولهذا يقال حب ان لا صبر ايرب فمن اين لا
 عرش كلف السابدي ماله فانه اذا تيقن بالنجو وشق عليه بذل المال لا صياحه اليه داما

فيكون بطلان افضل واما اذا امتنع بالموت فقد بان عليه بطلان ذلك ولهذا قيل ان كل
 واطم اناك فذلك المراد بيق لا لا كل وما يقال ان المراد بالبدني بدل النفس فليس بشيء
 لا يفهم من اطلاق لفظ البدني دلالة على تقدير عدم الموت لا معنى لبدل النفس الا لعدم التميز
 عن الامور التي من شأنها تلك وهذا بعينه معنى الشيعة والقرن ذكره الامام
 ابي جعفر وهو ان في الموت انتقال الاحوال فيه من غير ان يبدل من شدة الى رفاة لا يكون
 النفس ويستعمل البدن فلا يظهر لبدل اما كغير فضيلة فذلك يكون البدني حشا مشددا
وغير المعنى كقوله اي عن الحشا الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زمير بن ابي سلمى
 فان علم علم اليوم والامس قبله ولكن عن علم ما في غد عني فان قلت قد يقال البصرة بين
 وسمعة باؤفة وكتبت بيدي فذا يجعل مثل هذا من الحشا لو موته في التميز لم يفرق
 لهم ما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك اما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول
 لمن ينكر موته ما كتبت يا هنا قد كتبت بميتك بده واما قوله تعالى ذلك قولهم يا فؤادهم
 فمعناه انه قول لا يقصده برئان فاما لفظ يفرحون به لا معنى له كما لا يلفظ المصلحة
 التي هي اجراس ونعم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالسمع
 ومعناه موثر في القلب لا معنى له مقول بالسمع لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون فؤادهم
 بالسمع في قولهم الله واده قد مهال هذا الاصل والمقيس عليها نحو ولا يحين امر السى الى
بابه وقوله اي قول النابتة يحيى طيب ابا قابوس فانك كما ليس الذي هو مدرج وها
قلت ان اثنى هو اسم الموضع من اثنى عني اي بعد عنك اسع اي ذوو سمعة
 وبعده شبهه بالسمع لانه وصفه في حال سخطه وهو له والمعنى انه لا يكون المدح والابدية
 في الهمم لغيره الى أقصى الارض سمعة ملكه وطول يد دلال له في جميع الآفات مطيعا
 لا دأمره بده المهاب اليه فان قيل كما انما ليس غير صحيح لان في الآية حذف المسمى منه
 وفي البيت حذف جوارب الشرط فيكون اي بزاله واده فاما اعتبار ذلك ان لفظي و
 رعاية لقوا عند النوبة من غير ان يتوقف عليه بادية اصل المراد حتى لو صح بطلان
 لكان اظن با بل ربما يكون تطويلا وبجملته كون لفظ الآية والبيت ناقضا عن اصل

المراد منوع على انه قد صحح كثير من النسخ بان مثل هذا الشرط اعني الواقع حال يحتاج الى
 اجزاء اليك غير ان اجزاء القصر وهو ما ليس بجذوف نحو ولكم في العصاص حيرة فان
 معناه كثير ونظف سيره ان المراد بان الالف اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك
 واعيا الى ان لا يقدح في الفعل فارتفع بالقتل الذي هو العصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
 وكان ارتفاع القتل حيرة لهم ولا حذف فيه فان قلت ليس فيه حذف الفعل الذي يقتضي
 به الحذف قلت لما سدا الحذف مسدود وجب تركه لعدم احتياج ما دية اصل المراد اليه
 حتى لو ذكر كان نظيره صحيح ان ليس فيه حذف شيء ما بودى به اصل المراد وتقدير الفعل انما
 هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجواب ان يقتضي بعض وفعله اي رجالي قوله
 تعالى ولكم في العصاص حيرة على ما كان عندهم او في كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفي
 للقتل بقية حروف ما يطره اي اللفظ الذي يباظر قولهم القتل انفي للقتل منه اي من
 قوله تعالى ولكم في العصاص حيرة وما يطره منه هو في العصاص حيرة لان قوله ولكم لا دخل
 له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفي للقتل فحذف في العصاص حيرة امه
 ان اعتبره التسويين والنفرة وحروف القتل انفي للقتل اربعة عشر فالمعتبر الحروف المنقولة
 المكتوبة لان اليك انا يتعلق بالعبارة دون الكتابة والبعض على المطلوب الذي
 هو حيرة بجذوف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيد تسمية حيرة من التسليم
 اي منع العصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحدة فالمعنى لكم في هذا الحين
 من الحكم الذي هو العصاص حيرة عظيمة او النوعية عطف على من التسليم اي لكم في
 العصاص نوع من الحيرة وهي اي الحيرة هي حيرة للمقتول اي الذي تفقد قتله والقاتل
 بالارتداد عن القتل لوقوع العلم بالعصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه لن يفيض
 منه فارتفع سلم صاحبه عن القتل وسلم من القود واطراد اي ويكون قوله ولكم
 في العصاص حيرة مطرد لان العصاص مطلق سبب للحيرة بجذوف قولهم فانه غير مطرد
 فان القتل الذي هو انفي للقتل ما يكون على وجه العصاص لا مطلق القتل لان القتل
 ظل ليس انفي للقتل بل ادعى له وظلوه اي بنحو قوله تعالى في العصاص من حيرة

عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار الفعل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام
بمعنى ان ما يكون عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخالفاً للصحة
فان قيل في هذا التكرار بل من جهة رد الجواب على الصدر وهذا لا ينافي رجحان شي عن
التكرار بل كل من التفتيش بمعنى آخر واستغناء به اي استغناء قوله كما ذكرتم في النص
حيثه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل الثاني من القتل من
تركه والمطابقة اي باشتماله على صفة المطابقة وهي اجمع بين المتفادين كالنقص
والجودة درج ايضا بما فيه من الواتبة وهو ان النقص قتل وتوفيت للميوه
وقد جعل مكانا وظرف للميوه وبما منه عن قوله الاسباب الخفية التي ينقص سكا
الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه كجوع حزين متوكلين متساويين الى موضع واحد
وبجوده عما يشتمل عليه قوله من التناقض كعب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر
لان ذلك غزابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ لا يختص بمبالغة وفيه نظر
لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل هذا الدار حل لا يفيد الاختصاص ويجازي حذف
عطف على ايجاز العصر وهو ما يكون محذوف شي والمحذوف اما جوده جملته يعني بالجزء ما يذكر
في الكلام ومقتضى به ولا يكون مستقدا عمده كان او فضته موقفا او اجتهده مضاف بدل
من جوده جملته نحو داسل القرية اي اهل القرية او مصرف كقول العوفي اما ان
جدا وطلع الشيا يا متى اصبح العمامة تروى في الشبهة العقبه وعلان طلاع الشيا يا
اي ركاب لصلاب الامور اي اما ابن رجل جلا اي انكشف امره اذ جلا الامور
اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملته لا يحذف موصوفها
الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجور من اولى كونه لها ومنهم من
ذلك وكذلك اوزن القدم وان هذا وفي غيره ما ذكره لا سيما اذ انهم منه اضافة غير
الطرف الى الجملته فلفظ جدا همنا علم وحذف التوسين لانه كجاء في قوله ثبت
احزان بني زبده فلما عيسى لهم فريده لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم
بعض النحاة لان هذا الوزن ليس ما ينقص بالفعل ولان اوله زيادة كزيادة الفعل

وكتبت ذلك ان القول المسموع الى العلوية اذا اعتبر معه ضمير فاعلمه وحملت الجمله على انه
يكون والا فكل حكم الموقوف في الاضراف وعدمه او صفه كذا كان وراهم ملك ياحد كل
سفينة غضبا اي كل سفينة صحيحة او نحو ما كملت او غير معينة وما لودي هذا المثل بدليل
ما قيل وهو قوله تعالى فادوات ان ايسها فانه يدل على ان الملك كان انما ياحد الصحيحة
دون المعيبة او شرط كان في آخر باب الاثر واد جراب شرط اما الجرد الاضراف نحو
اد اقبل لهم انقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلمكم ترجمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو
قوله تعالى و ما نأتيهم من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او دلالة عطف على قوله الجرد
الاضراف يعني ما يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط لا يحيط
به الوصف او يذهب نفس الـ مع كل من ذهب ممكن ولا يقصر مطلقا او كروا الا
يجوز ان يكون الا مرا عظم منه حذف ما ذكر فانه محتمل وربما سهل امره عنده الا ترى
ان المحل اذا قال ليده واليه بين قتيل اليك وسكت تراحت عليه من الطول المتضمن
للعيد لا يترجم لوض من مراخذته على ضرب من الضراب وكذلك اذا قال الشيخ
المجيب اذا رايتني شبا وسكت جالت الافكار له بالمثل كنهه الواض في جواب مثله
اي مثال الحذف للدلالة على انه شي لا يحيط به الوصف والحذف يذهب نفس الـ مع كل
من ذهب ممكن ولو ترى اذ دقتوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوف عند ربهم
ولو ترى اذ الجرمون ماكسور وسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى اذا جادوا وفتت
ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمعنى والفضل كحرث الابواب السابقة وكما في قوله البر الكسبي اي منه
والمتشبه كونه جاني ليس الا والمضاف اليه كونه ذراعين وجه الاسد ونحو باب
وبعدكم وكجواب القسم نحو والفجر ديبال عشر ولاجلاب وجواب لي نحو فلان اسكادته
للمجيب وكما محذوف وحرف العطف كونه لا يستوي سكم من اتفق من قبل الفتح وقاقل
اي من اتفق من بعده وقاقل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من
الذين انفقوا من بعد وقاتلوا اما جملته عطف اياها جملته سبب عن سبب المذكور

نحو تعقیب الحق و بطل الباطل ای مثل ما فعل دمنه قول ابی الطیب انی الزمان منزه عن سببه
 فزعموا انما هی الهم ای فانا اوسب لمذکر نحو قوله تعالى نقلاً اصرع لعصاك ابحر
 فانجرت ان قدر فخر به یا ینکون قوله فخر به یا جملة محذوفة هی سبب المذکور وهو قوله
 فانجرت دمنه قوله تعالى کان الناس امه واحدة فبعث الله النبيين ای فاختلوا فیهم
 الله به یسل قوله لیعلم بین الناس فیما اختلوا فیهم ویکبر ان یقدر ان ضربت بها فقه انجرت
 ینکون المحذوف جزیه هر چه هر که کتوره تا فانه هر الی ان ارادوا دیا بکتی فانه هو الوصل
 والفاء فی مثل قوله فانجرت یس فی فضیحه و ظاهر کلام الکشف ان تسمیة فضیحه ایما هی علی
 التقدير الشان وهو ان ینکون المحذوف شرط و ظاهر کلام المفتاح علی التکس و قبل انها فضیحه
 علی التقديرین و المشهور فی تشکیها قوله ضربت انقضی ما یروى بانهم القتل نقد ضیاعها
 او غیرها ای غیر المسبب السبب نحو فتم الاما دون علی ما مر فی بحث الاستیفاء من انما علی حد
 المبتدأ و انجرت قوله من قبل المخصوص غیر مبتدأ محذوف و اما اکثر ای من المحذوف اما اکثر
 من جملة نحو انما انبیکم بتاویل فارسلون یرسف ای فارسلوه الی یوسف لیسره الودیا
 نقلوا فانه و قال له یا یوسف دمنه بیت السقط طریق تصور الباریق المتکلم مبتدأ
 و ههنا و ما لیس و ما لای ای طریق فاخذت اسکنها و هی لا تسکن ثم ای دونه و ترا فنی الی ان
 قضیت العجب من کثرة معاد و قد و شدة ما انفتها و المحذوف علی وجهین احدهما ان لا یقام
 شیء مقام المحذوف کما مردان یقام نحو وان یکذبک فقد کذبت رسل من قبلک ای فلا یکن
 و اصبر لانه تکذیب الرسل من قبله مقدم علی تکذیبه فلا یصح وقوعه و انما علی هو سبب
 لعدم الحزن و الصبر فایتم مقام المسبب ثم المحذوف لیدل من دیلی و ادلة کثیره و ههنا
 ان یرل العقل علی ای علی المحذوف و المقصود الاظهر علی لیس فی المحذوف نحو حرمت علیکم
 المیسة ای تما و لها فان العقل دل علی ان الاحکام الشرعیة انما یتعلق بالافعال و دون الاعمال
 فلا بد ههنا من محذوف و المقصود الاظهر دل علی ان المحذوف تما و لها لان النوض الاظهر من
 هذه الاشياء تما و لها و لتقدير التما و دل اول من لتقدير الکلی لیشتمل شرب ابوا ههنا فانه الفی
 حرام و قوله منها الایرل فیه تجمیع لان الایرل یعنی الدلالة و الدلالة لیس من الدلالة

ومنها ان يدل العقل عليها اي على الحذف وتبين المحذوف نحو وجا وركب اي امره او
فان العقل يدل على استناع الجي على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامرا والنداب
اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامرا وتبين العذاب فليقتل ومنها ان يدل
العقل عليه والعادة على التبيين كمن فذلكم الذي لم يمتني فيه فان العقل دل على ان في قوله
فيه مضافا محذوفا او لا معنى للوم الا ان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وانما
المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في وجه لقوله قد شفعها صبا وفي مرادوته لقوله تراود فيها نفس
وفي ثبوت نه حتى يشكها اي احب والمرادوة والعادة دل على ان في اي مرادوته لان
احب الموطا لا يلام صاحب عليه في العادة لقوله اياه اي لقوله احب الموطا صاحب وغلبه عليه
فلا يصح ان يقدر في وجه ولا في ثبوت نه كونه شارا ويتبين ان بيده مرادوته نظر الى
العادة ومنها اي من اذنه تبيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على
ان المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي
يشترع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجور لا بد من فعل متعلق
هو به على ما شهد به النواوين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل كمن بسم الله فيقدر ما
حببت السنية مبداء له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقراء وعند الشروع في القيام
وتسود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشترع فيه ومنها الاقراء اي ومن اوله لتبين
المحذوف اقراء الكلام والمخاطب بالفعل كقولهم للموس بالرفاء والبني اي اعز
فان يكون هذا الكلام مقارنا لاسر المخاطب دل على ان المحذوف اعزت والباء للملك
والرفاء الاتيتم واللاف يقال في ذات البشيت ارفاءه اذا اصلت ما وصف منه والهاء
اما بالايضاح بعد الايام ليري المعنى في صورتين مختلفتين احد بهما مبهمة والاخرى مرفضة
وعلمان غير من علم واحد او يشك في النفس فعل يمكن لما طبع الله الشعور عليه من ان الشئ اذا
ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اوله او لئلا يكون لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان
الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما علم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما
لما لم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تنزقت النفس الى العلم به واما قلت ففقدنا

اياه فاذا حصل اليه العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الصوري بان اللذة
عقيب العلم اكل دافئ وكانها لذتان لذة الوحدان ولذة الخدس من العلم لا تقبل شرا
 ولكن لشربان وما يوافق ذلك في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في طلع من الغمام
 فانه جل العذاب ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشدها ان الشرا اذا جاء
 من حيث لا يحتسب كان اعمى من ان يحذر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر نفيس اذا
 جاء الشرا من حيث يحتسب لانه كانت الصاعقة من العذاب المستقطع لمجها من حيث
يتوقع النفيس ودار لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون كوزب الشرا لا صدرى فان الشرا لا
 يفيد طلب شرح له فانه الى الطالب وصدري يفيد تفسيره الى تفسير ذلك الشرا واليهما
 وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك للتعظيم
 الشرا المبين وتعليقه بقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الاركان دابر هؤلاء مقطوع مصبح
 وقوله تعالى واذا برقع ابراهيم التواعد من البيت حيث لم يقل قواعد بحيث بالاضافة
 ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نفى على احد التولين اي على قول من يجعل المحض
 خبر مبتدأ محذوف اذ لو زيد الاضمار لكان نفى زيد على قول من يجعل زيد اوله واما زيد
 كان اظنا با ايهام فيه الفاعل الاول وشرنا بنا وقوله اذ لو زيد الاضمار شرا بان الاضمار
 قد يطبق على ما يقابل الاطباء ويعلم اليكاز والى واه وهذا يوافق اصطلاح السالكين
 ووجه حسنه اي وجه حسن باب نفى سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابرز الكلام
 في موضع الاستدلال نظرا الى الاطباء من وجه حيث لم يقل نفى زيد الى اليكاز من وجه حيث
 حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستئناف وابهام الجمع بين المتشابهين اليكاز والاطباء
 وقيل الاحمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتشابهين من الامور الزهية المستطرفة
 التي تظهر في النفس عند وجهها تارة والفعال عجيب واما قال ايهام الجمع لان حقيقة
 جمع المتشابهين ان يصدق على ذات واحدة وصفان كقوله اجتمعوا على شئ واحد وانما
 واحدة من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوسيع وهو
 ان يرد في محمل الكلام بشئ مفسر باسمين ثانيا منها معطوف على الاول نحو شيب

أول دليل فيه خشتان احوس وطول الامل ولوازيه ان خشتا رقيق ويشب فيه احوس وطول الامل
كنه ايم اوله ثم اوضع لما سبق وبسبب هذا توشيح لان التوشيح لف القطع المندوف فكانه يكمل التوشيح
عن المعنى الواحد بالمشي المقصر باسبب منزلة لف القطع بعد المندوف واما بذكر احوس بعد العام
عطف على قوله اما بالاضاح بعد الابهام ومعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف او لا بد ان يقول اما بالعطف احوس على العام لان اوضع وذلك لتبيين على نفسه اني بذكر
احوص حتى كانه ليس من جنس احوس ثم بينا للتبيين ان احوس منزلة التوازيه انما
يعني انه لا يتنازع بين افراد العام بانه من الاوصاف الشريفة جبل بانه شيء احوس من العام
له لا يشتمل لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل بحسب النقيض عليه والقرح وذلك قد يكون في مورد
كحفظ الصلوة والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة او الفضة من قوله لا فضل
ال وهدى من صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وحبر بل قد يكون في كلامه كقولنا وتكون منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف
ويمنون عن المكروه ومنه قوله تعالى الصبر او صابروا لان الصبر بفتح الصاد ذكر بعده كضيافته
وصعوبته واما بالتركيب فكيف يكون اظنا بالانظر الى كتابه انما اراد في كلامه ان يكون في كلامه
سوف تكون فتدله كل روع وتنبه على انه لا ينبغي لنا ان نلف ان يكون الدنيا جميع ممتة لانهم
بريه وسوف تكون فتدله كل روع وتنبه على انه لا ينبغي لنا ان نلف ان يكون الدنيا جميع ممتة لانهم
فعلوا اظنا وفيما انتم عليه اذا عابتم ما ذاكم من هول الله وفي تكريره تأكيد لروع والاراد
وفي الايات بلطف ثم دلالة على ان الارزاق في ابلغ من الاول واشد كما تقول للمصنف وقول
لك ثم اقول لا فضل وذلك لان اصل في الارزاق على راضي الزمان كنه قد ينجي لمجرد التدرج في
درج الارتقاء ومن غير اعتبار الرزاق والبدء بين تلك الدرجات لان الثاني بعد الاول في الزمان
وذلك اذا تكرر الاول بلطف كونه الله ثم والله وكقوله تعالى وما ادرىكم يوم الدين ثم ما
ادركت يوم الدين ومن كنه التكرير زيادة التنبه على ما ينبغي التهمة والايقظ عن الغفلة
ليكمل تليق الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الله
ما قدم اما هذه امسية الدنيا متاع ومنها زيادة السج والتسحر في قول الله عز وجل

معن است اول حقه من الارض حطت لسانه مصفى ويا قبر من كيف دارت جوده و
منه البر والبحر منى و منها نكیر ما قد بسبب طول في الكلام و هذا السكر قد يكون مجزا عن
الربط في قوله قائم ان ربك بعد من بعد ما فتوا ثم جاءه وادبر و ان ربك
من بعد انفقوا الرجم و كما في قول الله عز وجل علم اني اليها نزل اني ان اقلت ان اقلها
في خطيبها و قد يكون مع الربط في قوله لئلا تكسب الدين بفرض عن المعقول انما هو اما
بالايمان من ادعى في البلاد اذا ابد منها و اختلف في تفسيره فقبل هو ضم البيت بما
يفيد كنهه يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي في قول الله في مرثية ايتها
صحرا ان صحرا انما تم اي يقدي الهداة به كان علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها
كان علم داف بل بالمعنى و هو شبه بما هو معروف بالمداية كنهه انت بقولها نار راسه نار
يقال و زيادة المبالغة و كتحقيق اي و تحقيق التشبيه في قوله اي قول امراء العيس كان عيون الوش
حول خيا بها اي خيا بها و اردنا اجمع الذي لم يتقرب شبه عيون الوش بجمع وهو ما يقع في
الذي فيه سواد و باض تشبه به عيون الوش كنهه اي بقوله لم يتقرب ايقالا و تحقيق التشبيه
لان اجمع ان كان غير مستوف كان شبه بالعيون قال الاصمعي البني و البقرة اذا كانا صين
مئوئها كهن سوادا و امانا و اربا صنها و انا شبهها بالجمع و فيه سواد و باض بعد موت
و المراد كثرة الصبي يعني ما اكثرت العيون عند ما كذا في شرح ديوان امر العيس و به ثبت
الطلبان ما قيل ان المراد به انه قد طالت سائرهم في المعاد و رجع انت الوش رحا لهم
و اجمعهم و كونه لهم غير المعصوم في بيت القفا نقبا لكس من ثم مثل خاتم من الدر لم يهيم مقبلة
حالي فانه لما جعل النعم كس ضيفا مثل خاتم من الدر لم يهيم مقبلة حال فانه لما جعل النعم كس
ضيفا مثل خاتم من الدر كان الكس غالبا ما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كان يقبله و في
ذلك ما بان و صفه ما به لم يقبله ملك مستكبر فكيف عزة فلان هذا الخلق الاينالي بالشعر و قيل
لا يخلق بالشعر بل هو ضم الكلام بما يفيد كنهه يتم المعنى بدونها و مثل ذلك بقوله لئلا قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا ياب لكم اجوابهم مسدود فان قوله لئلا و هم مسدود و ما يتم المعنى
بدونه لان الرسول مسدود لا محالة لكن فيه زيادة حش على الاتباع و ترغيب في الرسل اي لا تخفون

معمم شيئا من دينكم وترجون صحة دينكم فينظم لكم غير الدنيا والاخرة واما بالتدليل وهو تنقيب الحجة
 بحجة يستدل بها من اي معنى اجملة الاول لتوكيد علة التنقيب بالتدليل اعلم من ان لا يقال من جهة ان
 يكون في ضم الكلام دوزخ واخر منه من جهة ان لا يقال قد يكون بغير اجملة وبغير التاكيد وهو ان
 التدليل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافاضة المراد بل توقف على ما قبله قوله
 قال في ذلك بزيادتهم بالكفر والى كذا في الاكفر على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يري ذلك
 اجزاء المخصوص فيكون مستقلا بالجملة والاضرب به عن الوجه الاخر وهو ان يقال اجزاء عام لكل مكان
 يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاصابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله بزيادتهم
 بمعنى عاقبتهم بكفرهم قيل وهل يكرى الا الكفر بمعنى وهل يعاقب من هذا يكون من الضرب ان
 لا يستعمل بافاضة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون اجملة الثانية حكميا منفضلا عما قبلها
 جازيا مجزى المثل في الاستقبال ونحو الاستعمال نحو قول جابر الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
 وقد اجتمع الغنيمة في قوله تعالى وما جئنا بشر من قبلك الا ان مات فمهم انما لدون كل نفس البقية
 الموت فتوراه ان مات فمهم انما لدون تدليل من الضرب الاول وقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت من
 الضرب الثاني كل من تدليل على ما قبله وهو ايضا اي التدليل فيقسم قسمه اخرى ونظرا ايضا تنبيه على
 هذا التقييم التدليل مطلقا يعني تدعيم انه يقيم الى القسم المذكورين وهو ايضا فيقسم بقية اخرى الى قسمين
 اخرى ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقييم الضرب الثاني في كونه نظرا الى الاشارة لنفس من لم تنبه
 بالتدليل فان التدليل الذي يجب ان يكون لتاكيد اجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد مسطور كمنه اجملة
 فان زهوق الباطل مسطور في قوله زهق الباطل واما لتاكيد معنوم كقوله اي قول الباطل الذي
 ولست بسبق احالته حال من ان العموم بوجه في سياق النفي ادع عن ضمير المان طبع لست
 وهذا حسن من ان يكون صفة لا ضابط بل لا بد من معنى لا تقدر على استبعاد مودة ان حال كونه
 من لانه ولا يقيم على شئت اي تفوق وديم صفا اي الرجال المهندبين اي الشيخ الغفالي لم يرض
 الفضل فقدر البست ولي بمفهومه على نفي الكمال من الرجال وعجزة تاكيد لذلك وتقرير لانه ان
 فيه لانه كراي لا مهندبين في الرجال واما بالتاكيد وليس الا حراس ايضا لان الا حراس هو
 التوق والحرار عن الشيخ وفيه توفيق عن ارباب خلاف المقصود وهو ان يورث في كلامه خلاف

المستودع يدفعه اي يوتي شي دفع ذلك الابهام وذكره شالين لان ما يرفع الابهام قد يكون في الكلام
 وقد يكون في القوة فالاول كقوله اي قول طرفة ففتح ديارك غير مضمنا اي غير مضمنا لدارك
 حال عن ما على شئ اعني صوب الريح اي نزول المطر وقوة الريح ودعته نهي اي تيسر لان
 نزول المطر قد يكون مسببا لراب الديار وما فرغ ذلك بتوسط قوله غير مضمنا ولا تشرنا
 كونه قربة تارة في صوف يات الله بقوم كجهم ويكرهه اذلة على المؤمنين اذلة على الكافرين فانه
 لا انقصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين بل هو ان ذلك انفسهم فانه على سبيل التكميل لقوله
 اذلة على الكافرين وهذا لهذا الهمم واشارنا بان ذلك تراص منهم المؤمنين ولذا عدي الازل
 بينا لقصته من العطف كما نه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويكره ان يكون العذبة
 بينا للذلة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم ايجتمع من هذا
 قول كعب ابن سعد القري صليم اذما احكم رين الله مع احكم في عيسى العدو مسبب فانه لا انقصر على
 وصفه بل هو ان ذلك من عزة فاراد هذا الهمم بان حله انما هو فقت تزيين احكم
 وهذا ان يكون عند العذرة والام يكن زينا واما المصراع الثاني ففتح المص انه تأكيد لا لازم ما
 يعظم من قوله اذما احكم رين الله وهو انه غير صميم حين لا يكون احكم زينا لانه فان من لا يكون
 صلبا حين لا يكون احكم يكون مسببا في عيسى العدو ولا محال فيكون هذا انما يتأكد المعنى لا يتكلم
 كما نرى بعض الناس في هذه نظر لا نال ان من لا يكون صلبا حين لا يكون احكم يكون مسببا في عيسى
 العدو وكذا ان يكون غضبه مالا ليلاب ولا يلبا به والذي يحظر بالبال ان معنى السبب العطف
 وادق مما يشوبه كلام المص وان المصراع الثاني تكمل وذلك لان كونه مسببا في حال حسن في احكم
 يومه انه في تلك الحالة ليس مسببا به من البشاشة وطلقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة
 ففتح ذلك ليرى بقوله مع احكم في عيسى العدو مسبب يعني انه مع احكم في تلك الحالة التي نحن
 فيها احكم بحيث يهابه العدو لتكن مهابة في صفة فكيف في غير تلك الحالة الصبي واما بالثاني
 وهو ان يوتر في كلام يوم خلاف المقص يقينه لئلا يكتفى كما لبا لانه في كونه يطعمون الطعام على وجه
 في وجه وهو ان يكون الصبر في وجه الطعام اي يطعمونه مع صبه والاصح ان يلبه وادخل الصبر
 له تلى اي يطعمونه على حسب انه تلى فان يكون مما كن فيه لانه تاديه اصل المراد وكما قيل

في قوله

في قوله تعالى سبحن الذي اسرى عبده بينا ذكر قبل مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تظليل امره
وهو انه اسرى في بعض الليل وانما بالاعراض وهو ان يورث في اثناء الكلام او بين كلامين متصليين
كجمله او اكثر من محل لما من الاعراب لكنه سوى وضع الالهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق به من الفضلات والتوابع والمراد بالقول الكلام ليس ان يكون الثاني بيان الاول
او كيد المراد بلا منه كالنزير في قوله تعالى ويكلمونك له النبات سبحانه ولم يثبتون فان قوله
سبحن حجة كونه بتقدير الفصل وقت في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولم يثبتون عطف على له النبات
والنكتة تنزيه الله وتقدسية عما يشبهون اليه والاعراض في قوله اي كاد عا في قوله عرف بن محم
الشيبة في شكر كبره وصفه ان الثمانين وبلغت قد اخرجت من الى ترجمه كان يقال ترجمه كانه
اذا فرغ من ان كثر فقولها بلغت حجة معترضة بين اسم ان وضمها والادوية اعراضية ليست
ولا حجة كما ذكره بعض النحاة وبشر ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
اعراض لا محل لها من الاعراب نحو اهل انا واهل انا واهل انا فائدة تأكيد وجوب اتباع
مئة ولو جبتها عطف على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وصفت
وليس الذكر كما لا يخفى انه اعراض بين قوله اني وصفها اني وبين قوله واني سميتها ابراهيم ومثله
الاعراض كثيرة ما يتيسر بحال والفرق دقيق واثار اية صاحب الكشاف حيث ذكره في قوله
تعالى واتخذتم اهل من عبده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي بعدتم اهل من عبده وانتم
العبادة غير موصفا او اعراض اي وانتم قوم عادوكم الظلم والقسوة في قوله اي كما تسميه في قوله
الشيء عدا علم ففهم المراد بغيره ان سوف ياتي على قدر ان هي المنفعة من المنفعة فظن ان
مخوف بين ان المتدورات البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا السبيل لا مرد وقوله
المراد بغيره حجة معترضة بين اعلم ومفعوليه والنا اعراضية وينهايتية من السبيل
جاء اي ومن الاعراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من حجة ايضا كما ان الواقع
هو بينه اكثر من حجة قوله تعالى فان لو من حيث اكرم الله ان الله يحب المتواضعين ويجب
المستطرين تكم وحش لكم فقول ان الله يحب المتواضعين ويجب المستطرين اعراض بكثر من حجة
بين كلامين متصليين معنى واثار الى القائل بقوله فان قوله تكم وحش لكم بيان لقوله

فان توهم من حيث امركم الله بين ان امارة الذي امركم به هو مكان اكثر من لان النوض ^{صل}
 في الايمان طلب النسل لا قضاء الشهوة فذات توهم الامس حيث يتا منه هذا النوض والكنة
 في هذا الاعتراض الرغيب فيما امر به والتفسير على انها عنه كنة الاعتراض تضييق امره كقول
 بزيادة التاكيد في امر على بها كقولنا ووصيا الله ان بالديه حلة امه وهما ومن فضالة
 في عاين ان اشكر له ولو الايك فقولنا ان اشكر لتفسير لوصيا وقوله حلة امه اعتراض بها ايجابا
 للتوصية بالوالدة خصوصا في ذكر الحقة التظيم مؤذنا ومنها المطابقة والاستطاف في قول الي ^{الطلب}
 وخوف قلب لورايه ليس يا جنبي رايت فيه جهنا فقول يا جنبي اعتراض بالمطابقة مع اجتهد
 والاستطاف ومنها حال السبب لادريه غرابه كما في قول ان اشكر فذات جرحه يدور في الياس
 والادوية يصغرنا فنكنا رمة فان كون هم اجيب مطلوب بالحب امر غريب فيني بسبب بان في
 الياس راحة وقال قوم قد يكون الكنة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكرنا سوى دفع الابهام ايضا
 فزيتي فيجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض في حجة لا عليها حجة مستقلة بها بان لا عليها حجة
 فيكون الاعتراض في آخر الكلام او عليها حجة غير مستقلة بها معنى وهذا صحيح في مواضع من الكتب
 في الاعتراض عند هؤلاء ان يوت في اثنا الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين
 بحجة او اكثر لا محل لها من الاعراب لكنة لانهم لم ينفروا الاولين الا في جوار كون الكنة دفع
 الابهام وجوز ان لا عليها حجة مستقلة بها فيجوز اثره ان لا يكون لها محل من الاعراب كالم
فيتمثل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بحجة لا محل لها من الاعراب
 كما قول احماس وامامات مناسيد في فرقة دلائل من حيث كان قتل في ان المصراع ان في كمال
 لانه كما وصف قومه بشول القتل اياهم ووبهم ان ذلك المصنفهم فانزل هذا الوهم لوضفهم بالانصار
 من قاتلهم وكلامهم ههنا دل على ان الجملة في التذييل كجب ان يكون لها محل من الاعراب وهذا
 لا يشوبه تفسيره كجوز ان يكون حجة ذات محل من الاعراب لتعقب بحجة اخرى مستقلة على مناه
 معربة باعرا بها بلا منها او تاكيدا لها ويكون النوض منها تاكيدا او لا اللهم الا ان يقال انه عتمد
 في هذا الاشارة على الاشبه والاعتراض بهذا التفسير جائز التميم لانه انما يكون بفضلة والمفضلة
 لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي ويجوز الفرقه ان فيهم من القائلين بان الكنة في

الاعراض قد يكون رفع الابهام ان يكون الاعراض غير حجة فالاعراض عديم الوجود في شأن
 الكلام او بين كل بين متصلين من حجة او غير مكنته ما في مثل الاعراض بهذا التفسير بعض صور
 التسميم وبعض صور التكميل وهو ان يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كل بين متصلين معنى
 لغوي ككلامه على ما ذكرنا في هر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال و فرقة شرط في الاعراض
 ان يكون حجة في اثناء الكلام او بين كل بين متصلين لكن لا يشترط ان يكون حجة او اكثر من حجة في
 شئ من التسميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كل بين متصلين و
 التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب حجة كان او اقل من حجة او اكثر فحجة
 اختل لانه ان يشترط في الاعراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان
 ذلك لم يصح تجويز كونه غير حجة لان المورد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشئ شيئا من التسميم
 اصلا لانه انما يكون بنفسه ولا بد لفصله من الاعراب وان لم يشترط فلاحقة الى قوله دلال
 له من الاعراب لانه يشئ من التكميل بان كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب
 او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعراض اذا كان حجة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل
 الاعراب واما قوله حجة كان او اقل من حجة او اكثر فهو مذهبهم لان ما هو اقل من حجة لا بد من ان
 يكون له اعراب في جملة كلامه لا محض خبط واما بغير ذلك اي الاطراب يكون اما بالايضاح بعد
 الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يكون الوش ومن حوله يسجون بحذرهم
 ويؤمنون به فانه لو اخصه لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يشتم فلاحقة الى الاخبار
 كقوله معلوما ومن ذكره اي ذكر قوله تعالى ويؤمنون به اظهر شرف الايمان وانه مما يتجرب به حلة الوش
 ومن حوله ترغيب فيه اي في الايمان وكون هذا الاطراب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها
 ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بسني وقوله تعالى ويتولون بانواهم ليس
 في قلوبهم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التسميم اذ قد انة فيه لفظة مكنته اي التاكيد و
 الدلالة على ان هذا قول كربي على التسميم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى
 تلك عشرة كاذبة بعد قوله تعالى فيضام عشرة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لذاته لولاهم الا بانه فاق
 الواو كي لا يبقه نحو جاس احسن وابن سبري الا ترى انه لو جاسها جميعا او اوصا منها كان متساويا

وفيه نظر لا يخرج يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يرفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى
 اذ جاءك المؤمنات فقلن قولا لانهن قد اتينك رسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان
 لهن ذنوبن فانه لو اخبرتهن ترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية للتكذيب المبني على
 في دعوى ان خلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كما ذنبون في نفس الامر وفيه نظر لانه لهما
 من قبل التكميل او من الاعراض عند من يجوز كون التهمة فيه دفع الى الباطل واعلم انه كما يوصف الكلام
 باليكبار والاطراب باعتبار كونه ناقصا عما يباي اصل المراد وازايد عليه فذلك قد يوصف
 الكلام باليكبار والاطراب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى الحكم او مساو له اي ذلك
 الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول الاله تام ليصدق اي يرضى عن الدين اذ اعلم اي مظهر سود
 اي سيادة وتامه ولو برزت في ربي قدراء فانه الرزق الهية والقدراء البكر والناهد المرأة
 التي منه تدبها اي ارفع وقوله اي وكقول الله عز وجل است بنظر الى جانب النبي
 اذ كانت الدنيا في جانب الفقر او بالنبى بسببه اعني الراحة وبالنظر الى جهة السيادة
 مع التقرب والشفقة احب اي من الراحة بدونها ليصفه بالميل الى المعافاة فمضارع الي تمام
 يماز بالنسبة الى هذا البيت لانه في اصل المعنى مع قوله حروفه والبيت اطرابا
 اليه ومثل هذا اليكبار يجوز ان يكون يمازا بالتفسير السابق وان يكون مودة وان يكون با
 وكذا مثل هذا الطراب ويقترب منه اي من هذا القيل قوله تعالى لا يزال على بعضي وهم يكون قول
 الخامس وتكرار شيئا على الناس قولهم ولا يذكرون القول حين تنوكل اي يغير ما يريد تغييرا
 قول غير ما اصد لي بحري على الاعراض عينا انقياد الهوانا والقدراء الجزما ليصف ربهم
 ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في الهات الى ربهم فالآية يماز بالنسبة الى البيت وانما قال
 يقترب لان ما في الآية يشبه كل فعل والبيت مختص بالقول والكان يلزم منه عموم الافعال
 ايضا والله اعلم ثم علم المتكلمون الله وحسن توفيقه فتمجد على كل نواله ونسطر على النبي وال
 وتلك السر في تمام الغنيين الا فليس بمجهوده والله اعلم **الفن الثاني في علم البيان**
 قد مر على السبيل لشدة الاحتياج اليه كونه جزءا من علم البلاغة ومحمنا جالبيه في تحصيل البلاغة
 الكلام مخداف السبيل فانه من التوابع وهو علم لوف بم ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضع

في علم البيان

الدلالة عليه اراد بالعلم الحكمة التي يقتدر بها على ادراكات خفية او نفس الاصول والقواعد العلمية
 على ما حققناه في تعريف علم المنطق وليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها ولا اعتقادها على ما
 توهموا وارادوا بمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روي في المطابقة
 لمقتضى الحال وارادوا بالطرف التركيب وبالدلالة الدلالة العقلية لا سيما في المعنى ان علم
 البيان ملكه او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في فقد المستقيم وارادوا التركيب
 يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الحكمة ايراد معنى قولنا زيد جاز
 في طرق مختلفة لم يكن على ما يعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معنى
 مستقده بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من
 البيان في شيء وتقييده الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشياء ربانية لو اورد المعنى الواحد
 في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الاوضح وانما مثل ان يورد باللفظ مترادفة
 مثلا لا يكون ذلك من البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وضوحها لال كل
 واضح هو موقوف بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الاوضح ان بعضها واضح للدلالة
 وبعضها اوضح فذا حاجة الى ذكر انحاء والتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكه الاقمار على
 التفسير عن معنى الالسد بعبارة مختلفة كالسد والفضف والبيت والى رث على ان
 الاختلاف في الاوضح ما ياباه القوم في الدلالة الوصفية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم ^{البيان}
 كما ذكرنا انها ادلة من تعريفه يعرفه ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ في
 لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يمين الاوضح وانما وجب تقييد الدلالة
 والتبني على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يزعم من العلم به العلم به شيء آخر
 اول الال والاشارة الاول والال الكمال لفظا فالدلالة لفظية والافقية لفظية كدلالة
 الخطوط والصور والصب والاشارات ودلالة الاثر على البوثر كما في النار فاصاب
 الدلالة الى اللفظ احرار عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيده بما يكون للوضع من ضل
 احرار عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ ان يكون للوضع من ضل منها اولا
 فالاولى هي التي سماها القوم وصفية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والدلالة ام

وانما فيه اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعة كدلالة الخ على الوجع فان طبع اللفظ ^{اللفظ} القوي
 بذلك عند عرض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية كدلالة اللفظ المسموع من ^{اللفظ} الكلام
 على وجود اللفظ والعقود باللفظ هي التي يكون للعرض مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعة والعقلية
 لاختلافها باختلاف الطباع والافهام والمصترك العقيد لوضوحه وكونه سوق كلامه في بيان التفسير
 بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الارضية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند اطرافه بالنسبة الى من هو
 عالم بالوضع والضرر او بالقيده الاخر عن الطبيعة والعقلية لعدم توقفا على العلم بالوضع واراودا
 بالوضع وضع ذلك اللفظ في اجماله له وصفه لذلك المعنى ليدل على معناه ^{اللفظ} والارادة وان
 الدلالة صفة اللفظ والفهم الكمال معنى المصدر من المعنى للفاعل اعني الفاعلية فهو صفة السامع و
 الكمال من المعنى للمفعولية اعني المضمومية فهو صفة المعنى واياها كان فلا يصح صله على الدلالة ^{اللفظ}
 به فالاول ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضوحه وجوابه
 اما لا ثم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او الفهم المعنى من اللفظ
 هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة بفتح الهمزة
 صفة يحل على اللفظ كالدلالة وفهم المعنى من اللفظ او الفهم منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه
 الا بالبطء مثل ان يقال اللفظ يفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قول اللفظ مستصف بالفهم المعنى منه
 كي انه مستصف بالدلالة وهذا شئ قولهم العلم حصول صورة الشئ في العقل اذا عرفت ذلك فنقول
 دلالته اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على عام ما وضع له كدلالة اللفظ على
 الحيوان الناطق او على جنس كدلالة اللفظ على الحيوان او على خارج عنه كدلالة اللفظ
 على الصالح ونسبي الاول الى الدلالة على ما وضع له وصفية لان الواضع انما وضع اللفظ
 للدلالة على عام الموضوع له فحق الدلالة المستوية الى الوضع ونسبي كل من الاخرين الى اللفظ
 على ابرزه واخراج عقليته لان دلالتها عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في
 الذين يستلزم حصول اجزائه فيه وحصول اعمدوم يستلزم حصول العوزم والمنطوقين يكون
 وصفية بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويضرب العقليته بما يتأهل الوصفية والطبيعة كذكرنا
 ويختص الاول بالمطابقة لفظ اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون اجزائه في ضمن

المعنى الموضوع له وان شئت بالترام يكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
 بين الكل والجزء واريدهم الكل واعتبر دلالة على الجزء بالنقص لصدق عليها انها دلالة اللفظ
 على ما وضع له مع انها ليست بطبقه لا تقضى وان اريد به الجزء لانه موضوعه لصدق عليها انها
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها الترام لا مطابقة واذا اريد به الترام من حيث انه موضوع
 لصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج الترام مع انها مطابقة للتزام وينقص التعريف
 الدلالة بعضها ببعض فليجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبلغ في رعاية القيود
 انما قصد التقسيم على وجه يشتر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوح
 وشهرة فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث تمام
 الموضوع له والنقص دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والتزام دلالة على خارج
 الترام من حيث انه خارج لازم وقد كذب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
 على كائنته وصفيته كانت متعلقة بآرادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ
 ان اطلق واريده معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فليترك اذا اريد
 احدا المعنيين لا يراد به المعنى الآخرو ولا اريد ايصاله يمكن تلك الارادة على قانون الوضع
 لان قانون الوضع ان اراد بالمشترك الالاص المعنيين فاللفظ ابداء ليدل له على معنى واحد
 فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له محط بقية وان كان جزءا فتنقص والا فالتزام وفيه نظر لان
 كون الدلالة وصفيته لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل الموضوع فاما قاطعون بانها اذا
 سمى اللفظ وكما عاين بالوضع تنقل معناه سواء اراده اللفظ اولاد دلالتى بالدلالة
 سوى هذا فيقول بكون الدلالة متوقفة على الارادة باطل لا سيما في النقص والتزام حتى
 ونسب كثير من الناس الى ان النقص منم الجزء في ضمن الكل والتزام منم الترام في ضمن الترام
 وانه اذا قصد باللفظ الجزء والتزام كى في الجزات صارت الدلالة عليها مطابقة لقضا
 اول التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم استماع الالفاظ بين الدلالات لا استماع ان
 يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلمة من النقص والتزام يستلزم المطابقة
 وشروط اى شرط التزام الترام الدلالتى بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الجبر

بحيث يبينهم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرينة
 واللا كانت نسبة الخرج الى الموضوع له كنسبة سائر اى رجايات اية دلالة اللفظ عليه
 غيره يكون ذلك ترصحي بلامرجح ولو لا اعتقاد الخي طبع لعرف او غيره اى لو كان ذلك اللزوم
 الذهني مما يشبه اعتقاد الخي طبع سبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق اللفظ او غيره
 كالشرح واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام من
 اى جيب اصوله مشتملة في اشراط اللزوم الذهني ووجه العلامة في شره بان يفهم ثم
 ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم
 بينهما ومنها او يفهم من قرين الالحوال والظاهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا يتحقق تعقل
 المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الالتفات واما مراده لا يشترط مثل هذا اللزوم
 يخرج كثير من مثل المجازات والكلمات عن ان يكون مدلول التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام
 ايضا مما يتارة فيه الموضوع وانحاء والادوار المدلول اى ايراد المعنى الواحد بطريق متعلق
 في الموضوع ليدتارة بالوصفية اى بالدلالة المطابقة لان السامع الكائن على بوضع اللفظ
 لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والادى وان لم يكن على بوضع اللفظ
 لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خديشة
 او روفاس مع الكائن على بوضع المفردات والهيئة التي كسبت امتنع ان يكون كلامي
 هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا هذه خديشة او روفاس اذ لا اذا
 اقتضا مقام كل كلمة منها ما يراودها فاسمع الكائن على بوضع تلك المفردات كان
 منه اياها من المرادفات كقوله اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن
 عالما بوضعها لم يكن يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال واللام لم يكن كل واحد
 منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا للمفهوم والمقصود ان قولنا هو
 عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنتقيضه انما رايه بقوله دالا ان لا يكون
 عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء
 منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى تقدير

كل واحد منها دال ولا يمكن ان يكون بعض منها دالا فليتأمل واما ما كان لا يجري فيها الوضع
 فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدوران العلم بالوضع متوقف على فهم
 المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المستبين قلت المتوقف
 على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بمجمله لا على
 فهم من اللفظ ورتب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم ان بين بالوضع هو
 لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان ان بين فيلذلم انه اذا كان على وضع
 الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لحوار ان يكون بعض الالفاظ المرفوعة في امثال حيث يحضر
 معانيها في العقل بآونة التفات لكثرة المرات والموانع ورتب العهد بها وبعضها يكون
 يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقة من بعض
 الالفاظ مع سبق علمها بوضعها الى مصادرة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وفقد كمال اللفظ
 على احسن وجه على العقل فليجرب ان المراد بالاختلاف في الوضع انها ان يكون ذلك
 بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لا تناس حيث انها دلالة الالتزام ويكون
 واضحه كما في اللزوم التقية وقد تكون خفية كما في اللزوم البسيطة والمفتقرة الى الارباع
 بحيث المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعا عند العلم بالوضع ومنتج قطعا عند
 عدم العلم بالوضع وسرعة حصر بعض المعاني المطابقة في العقل ويطهرها انما هو جهة سرعة
 تنجز السمع للوضع ويطهره ولهذا مختلف باختلاف الالتئام والادوات وبقائه
 بالعقلية اي الايراد المذكور عاين بالدلالة العقلية لحوار ان مختلف مراتب اللزوم في
 الوضع اي مراتب لزوم اجزاء الكل في البعض ولزوم اللزوم للزوم في الالتزام اما في
 التزام قطعه لحوار ان يكون شيء واحد للزوم مسقرة بعضها اقرب اليه من بعض بسببه
 الا رب لم يكن اوضح لزومه مني تاوية ذلك المعنى المعلوم بالالفاظ الموضوعه لهذه اللزوم
 المختلفة الدلالة عليه وصدق وخفاء وكذا اذا كان شيء واحد لزمومات لزم بعضها
 اوضح منه لبعض فيكون تاوية ذلك اللزوم تلك المزمومات المختلفة الدلالة عليه في الوضع
 وذلك لان المعبر في دلالة الالتزام انها ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول

الشيء في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة مستعدة وسواء كان اللزوم بينهما عقلا أو
اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثل ما معنى قولنا زيد حرد يلزمه عدة لازم مختلفة اللزوم مثل كونه
كثيرا راما ووجوب الكلب ومهدول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى تلك العبارة التي لفظها
أوضح دلالة عليه من بعض دلائل التصريح فيها أنه كبر أن يكون المعنى جزءا من شيء جزءا
جزءا من شيء أو دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزءا منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء
ذلك المعنى جزءا من جزئه مثلا دلالة الجوز على الجسم أوضح من دلالة الدان عليه ودلالة الجوز
على الرأب أوضح من دلالة البيت عليه فإن قيل ينبغي أن يكون البيت الدان بالكل لأنهم كبر
سابق على فهم الكل فالمعنى من الدان أولا هو الجسم ثم الدان ثم الدان قلنا لا كونه
لكن المقدم صرحا بأن المعنى تابع للفظ بقوله لال المعنى المعنى (أما ينقل إليه الذهن من الموضوع
فكانهم سيرا ذلك على أن التصريح هو فهم الجزء ودلالة لفظه لفهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفريق
إلى الجزء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء أن الجسم عالم كلف بالبال ومعنى السراج بالبال لم يقع
النسبة بينهما هذه الحال لكن اللفظ عن الذهن فيجز أن كلف السراج بالبال ولا يفتقر إلى
إلى الجسم هذا الكلام قد عرفت قد سبق أن المراد بالمعنى الواحد ما يوديه الكلام المطابق لمقتضى
الحال وهو لا محال يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا من التادية بالعبارة المختلفة إنما هو
المعنى الافرادية قلت لتبيد المعنى الواحد بما ذكره لا يدل عليه اللفظ ولرب عدة كلامهم في هذا
البيان لأن الجازم المفرد بالمره هو من معن مباحث البيان وكثيرا ما أشبه الكتاب في هذا
في المعنى الافرادية لكن لما عدنا القوم في هذا السعيد فنزل أن يكون الكلام أوضح دلالة على
التركيب كجز أن يكون سبب أن بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء ذلك المعنى
التركيب فإذ غير ما عن معنى تركيبى بتركيب بعض مبادئها أوضح دلالة على ما هو داخل ذلك
المعنى كان هذا تأدية المعنى الواحد التركيبى لطرق مختلفة في التوضيح هذا غاية ما يتيسر في
الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر في اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له معني
باللزم حاله فيك منه سواء كان داخلا فيه كما في التصريح أو خارجا عنه كما في الالتزام أن
قرينه على عدم ارادته أن ارادة ما ضل له مجاز ولا هذا معنى على ما ينبغي في باب الكتاب

ان المتقالي في الجاز والكتبة يحكيها انما هو من المعلوم الى اللازم وان ما ذكره السكاك من ان المكتبة
على المتقالي من اللازم الى المعلوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على المعلوم بل
انما هو الدلالة على لازم المسمى على ما ذكره ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في الجاز ان تذكر المعلوم
ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجي و قد تم اي الجاز عليها اي المكتبة
لان معناه كجزء معناه لان المراد في الجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة المعلوم
المكتبة فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والمعلوم جميعا ويجوز مقدم على الكل بالطبع اي
ايه الكل في الوجود مع انه ليس بمتلة لكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي
من الجاز ما يستلزم على التشبيه وهو الاستقارة التي كان اصلا التشبيه فذكر التشبيه في داره
فصار استقارة فتيقن الوضع له اي التشبيه قبل التعرض للجاز الذي احدث منه الاستقارة لانه
عليه فالحق المقصود من علم البيان في الشبهة التشبيه والجاز والكتبة فان قلت اذا كان ذكر
التشبيه في علم البيان بسبب استقارة الاستقارة عليه فلم يجعل مقصدا برسه ودون ان يكل مقدمة لمحت
الاستقارة قلت لانه كثره مباحثه وعموم فوايده ارتفع عن ان يكل مقدمة لمحت الاستقارة
و استحق ان يكل اصلا برسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اضرعه السكاك و
خير ما فيه من الاضطراب والارتباك ان يقال علم البيان علم يثبت فيه عن التشبيه والجاز والكتبة
ثم يستقل بمقتضى هذه المباحث من غير التفات الى الالفاظ التي اوردنا في صدر هذا الفن
التشبيه اي هذا كبت التشبيه الاصطلاحي الذي يثبت عليه الاستقارة وهو المقصد الاول من
المتقاليات ولما كان هذا من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي ثم راودنا الى تفسير
بغير التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستقارة او على وجه يثبت عليه الاستقارة
او غير ذلك ولهذا اعد اسم المظهر ولم يات بالضمير ليدل على انه المظهر المخصوص فاللام في التشبيه
الاول للعمد وفي الثاني للتمسك واليقال ان المعرفة اذا اعميت فهو عين الاول فليس على اطلاقه
يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دلت فلانا كذا اذ انه يتلوه
يعني ان يدل على ما ذكره اولا في معنى فاللام الاول هو التشبيه والثاني هو التشبيه به في
المعنى هو وجه التشبيه و ظاهر هذا التفسير ان قوله قاتل زيد عمره واجابته زيد وعمره

احمد الطرمي

احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشببه اما منسوبان الي
 كالحذو والورد في المبصرات والصوت الضعيف والشم في المسرعات والراد بالصوت الضعيف
 الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الشم وهو الصوت الذي اذني حتى كان لم يخرج
 عن فضا الغم والكلمة وهي ريح النمل والمخبر في السموات والرياح في البحار والذرات والجمادات
 والحرير في الملبسات وهذه كلها ما فيه نوع من الالفة للصوت الضعيف والشم والكلمة وذلك
 المدرك بالبرهان انما هو لون الحذو والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الرقيق والحرير وبالشم
 الجمادات والحرير وليست بالشم هذه الاشياء لكونها اجبا ما لكنه قد استمر في الوقت ان يقال العنبر
 وشمت العنبر ووقت الحرير وشم الحذر او عطف على قوله اما حسيان كالحذر والجمادات
 المشبه بها لكونها حسي اذراك على ما هي حقيقة او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشببه حسيا
 او على العكس فلا دلالة كالمشبه والشم فان المشبه اعني الموت عقلا لانه عدم ايمرة عما مشبه
 ايمرة والشم كشم وان في شمل العطر والشم كشم فان العطر هو الطيب محسوس بالشم والشم
 وهو كيفية نفسية لا يقدّر عنها الافعال بسهولة عقلا وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز
 لان العدم العقلي مستفاد من المحسوس ومنتهية اليه ولذلك قيل من فقد حقا فقد علما
 يعني العلم المستفاد من ذلك المحسوس وادراك المحسوس اصل للمعقول فتشبيهه به يكون حيا للرفع
 والاصل فرع وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المباهلة في وصف الشمس بالظهور المسك
 فقال الشمس كالحجر في الظهور والمسك كالحجر في الرائحة في الطب كان شفيف من القول واما ما جاء في
 الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوس ويجعل كاصل لذلك
 المحسوس على طريق المباهلة فيخرج التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشببه ما هو غير مدرك
 بالمحسوس انما هو قوة العاقلة مشي الخيالات والوحيات والوجدانيات اراد
 به ضلها في المحسوس والعقل تقديلا لا اعتبارا وتسميها للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت
 الاقلام وادانقت الاقلام كان اسهل ضبطا فاشترى في قيم تفسير المحسوس والحقا بقوله والمراد
 بالمحسوس المدرك هو او مادته باحدى المحسوسات كالحجر في الرائحة وهي البرية والشم والذوق
 والشم مدخل فيه اي بسبب رايوة قولنا او مادته وذل في المحسوس الخيالي وهو المدرك

فرض محقق من اسرار کل در حدسها ما بدرک بلجی کی ای کاشبه به فی قوله و کان بحر السیف و هو
 من باب جرد و تطفیف اراد به شقایق السنان و هو در دراجه و وسط سواد و انما اضيف الى
 السنان لانه حی و صاکنه فیها ذلک اذا القرب ای مال الی السنان من صاب المطر اذا نزل
 و انصفه ای مال الی العلم و اعلام جمع علم و هو الراية یا قوت نزلن على ارجل من زبرجد فان
 الاعلام الیاقوتیه المنشورة على ارجل الزبرجده ما لا یدرک ایمن لان ایمن انا یدرک ما هو موجود
 فی ماده حاضر عند یدرک علیها بیات کسوت محضه به لکن ماده الی ترکیب هو منها کالاعلام
 و الیاقوت و الارواح و الزبرجد کل منها محسوس بالبصر و بالسمع و بالذکر ای المراد بالسمع ما لا یدرک
 هو ماده درک با صدی الحواس الخمس الظاهره فدخل فیها الاهی الذی لا یدرک بالحواس و دخل فیها
 غیر مشرع منه کما فی الخیال فانه مشرع منه و لهذا قال ای ما هو غیر درک بها ای با صدی
 المذكوره و لکنه بحیث لو ادراک لکان درکها بها و بهذا القید یتیز عن القیاس فی قوله ای کاشبه
 فی قول امر القیس یقتلنی ذلک الرجل الذی یوعدنی فی حب سلی و الحال ان مضاجع و ملازمی
 سیق منسوب الی مشارف الیس و سهام محدوده الفضل لیتالی من السیف اذا صرده و وصف
 الفضل بالزرقه لئلانه علی صفها و کونها مجوده فان ابیات الاغول ما لا یدرک ایمن
 لعدم تحقیقها مع انها لو ادراکت لم تدرک الا بحس البصر و ما یجب التنبه له فی هذا المقام الیس
 المراد بالخیالیات الصور المرتسمه فی الخیال الماده الیه من طرق الحواس و لا بالوحدیات
 المتمازجه الیه المداکره بالوهم علی ما سبق تحقیقها فی بحث الفضل و الوصول و ذلک لان الکلام
 الیاقوتیه لیس مما نادت الی الخیال من احس المشرکه ان لم یقع بها احس قط و لان انما
 الاغول و روس الشیاطین لیس من المتمازجه بل هی صررا لایست ما لا یدرک ان یدرک
 الظاهره بل اذا دبرت لم تدرک الالبهام و لیس الیها حال تحقیق کصادق زید و عداده عمر بل
 السیق فی هذا المقام ان من قرى الادراک بالیسی متخینه و متفکره و من ثلثه ترکیب الصور
 و المتمازجه و التصرف فیها و اختراع اشیا لا حقیقه لها کالسان و حیوانات او ان
 اولاد اس که و حی و دایما لا یکن نونا و لا یقطه و لیس علیها منتظا بل النفس هی الی تستقر علی
 ای نظام ترید بواسطه القوه الوهمیه و بهذا الاعتبار یسی متخینه او بواسطه القوه العقلیه و بهذا

انما برسمي متخيلة ادبر اسطة القوة العقلية وهذا الاعتبار يسمى متفكرة فالمراد بمخيلة هو المعلوم
 الذي اكسبه المتخيلة من الامور التي ادركت بمحركات الظاهرة وبالوحي بالآخرية المتخيلة من
 عند نفسها اذا سمع بانها القول شي بهيك انما من كاسم واذت المتخيلة في تصويرها بصورة السمع
 واخراج نائب لها كالمسمع وما يدرك بالحواس اي وفي الباطن في العقل ما يدرك بالحواس الباطنة
 ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانهم المسموم من اطلالها كجفاف اللذة والالم العقليين
 فانها ليس من الوجدانيات بل من العقليات العرفية كالعلم والحيوة وكيفية ذلك ان
 اللذة ادراك وبطل ما هو عند ادراك كمال وجهر من حيث هو كذلك والالم ادراك وبطل ما
 عند ادراك افه وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حس وعقل اما الحس فادراك القوة الحسية
 او الشهوية ما هو فيه عندنا وكما لكثيف انما ينفذ بالحواس الباطنة والابصار بالجملة
 والسمعية بصوت حسن واثباته رايحة طيبة والمتوهم بصوت شئ توجوه وكذلك السمع
 هذه مستندة الى الحس والاعقل فلا شك ان القوة العقلية قللة كما لا ريب هو ادراك المبدأ
 اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلذذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم اللذة
 العقلية ليست من الوجدانيات عندك بل هو اس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر وانما اللذة
 والالم الحسية فلما كانا عبارة عن الامور التي اندكوري والادراك ليس بما يدرك الحواس
 وهذا بالضرورة فيما عند ادراك ما يدرك الحواس الظاهرة وليب من العقليات العرفية كلها
 من بزيات المستندة الى الحواس الظاهرة وليب من العقليات العرفية لكونها من الجزئيات
 المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات عندك بالحواس الباطنة كالسمع والجمع والفرح والغم
 والاضيق والهمز وما شاكل ذلك ووجه الاشتراك فيه اي وجه التشبيه هو ان
 وقد اشتراك الطرفين فيه كقوله او ينفذ والافزيد والاسد في قوله انيد كالاسد في
 في الوجود والجمية والجمانية وغير ذلك من المعاني ان شيا منها ليس وجه التشبيه
 فالمراد المعنى الذي له زيادة اضعاف بها وقد بان اشتراكها فيه ولهذا قال الشيخ
 عبد الله في التشبيه الدلالة على اشتراك تبيين في وصف هو من اوصاف الشئ في نفسه
 كالشيء في الاسد والتميز في الشئ والمراد بالتمثيل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين

او عليها الاعطى سبيل التخييل والتاويل كزمانه قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاصي التوضيح
 وكان النجوم بين وجهاً هي جمع وجهيه وهي الظلمة والضئيلة لليلة او للنجوم سنن لاح جهن
 ابتداء فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو البنية اي صفة من حصول
 اشياء شرقية بيضاء في جراب شئ مظلم اسود مني اي تلك البنية غير موجودة في المشبه به
 الاعطى طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضئيل
 لما كانت البنية وكل ما هو جليل يجل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الطريق ولا يابى
 من ان ينادي مكرراً ما شئت البنية وكل ما هو جليل يجل اي بالظلمة فتقوله شئت جراب لما
 وارم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالسور لان السنة والعلم يقابل البنية وكل
 كما ان السور يقابل الظلمة وشيء ذلك اي كونه البنية والجهل كالظلمة والسنة والعلوم
 حتى يبين ان الشئ اي السنة وكل ما هو علم ماله بياض واشراق نحو انيكم بالجنسية السواء
 والاول على خلاف ذلك اي ويخيل ان البنية وكل ما هو جليل ماله بياض واشراق والاول
 ماله سواد والظلمة حارة تشبه النجوم بين البرجى بالسنن بين الابتداء كتشبهها اي مثل تشبه
 النجوم بياض المشبه في سواد الشباب اي ابيض في اسوده فيما سواده مستحق اي بالانوار
 اي الاثمار متلفه بالثقاف اي لامتة بين النبات الشديدة انحصرة فيما سواده كالثمار
 فقط فظهر اشتراك النجوم بين البرجى والسنن بين الابتداء في كون كل منها شياً ذا بياض بين
 ذي سواد على طريق التاويل وهو كخيل ما ليس مستوياً معلوماً وعلم ان قولهم سنن لاج جهن
 ابتداء من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداء وكان اللطيفة فيه بيان كثرة
 السنن حتى كان البنية هي التي تلح من بينها فنلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه
 المشبه به فوجهه اي وجه التشبيه في قول القاصي النجوم في الكلام كالمح في الطعام كون الخيل
 مصلى والكثير من الان هذا المعنى ما يشترك فيه المشبه المعنى النجوم لان النجوم لا يكمل الفاعل والكرة
 لانه اذا كان من كثر رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً فان وجه ذلك في الكلام فقد حصل النجوم
 فيه دانق الفاعل وها مستغنى به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يكمل
 النجوم كان فاسد لا يستغنى به بل يستغنى بوجهه في عيباء وجموع الرحشة عليه كما يوجه الكلام

القسمة بجناس اصح فانه يمتثل القسمة واكثره بان يجعل في الطام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فليكن ان
 وجه التشبيه فيه كون استقامتها مصلي واما لما سئل عن المعنى ان الكلام لا يسقيم ولا يصح منه فقه التي هي
 الدلالة على المقاصد الالبراعات احكام النسخية من الارباع والترتيب الخاص كما لا يكذب الطام
 ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التقوية بالمصالح بل من اجل وجه التشبيه كون القليل مصلي واكثره فدا
 فكانه اراد بكثرة النسخ استعمال الوجه التوسيعي والاقوال الضعيفة ونحو ذلك ما يفيد الكلام وهو ان
 وجه التشبيه اما في خارج عن حقيقتها اي حقيقة الطرفين وذلك ان يكون تمام ما بينهما التوسيع او فردا
 منها مشتركا بينهما وبين ما بينهما اخرى او غيرهما عن غير ما في التشبيه ثوب ما في قوله او بعضها او
 بعضها كما يقال هذا القليل مثل ذلك في كونها كرابا او ثوبا او من القطع او خارج عن حقيقة
 الطرفين ولا مما لا يكون معنى قايما بها ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقة اي هيته ممكنة
 في الذات مستقرة فيها والصفة الحقيقية اما هيته اي مدركة بالجم كالكيفيات الجسمية الحقيقية
 بالاجسام ما يبرز بالبصر وهي قوة مرتبة في العنصرين الموجودتين اللتين متساويتان فنفسه فاني
 الى اليسين والاولان والاشكال والاشكال هيته احاطة بها هي واحدة بالجم كما لا رية او نهايتين
 كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كما تلت اذ اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والافراد
 كم سقى قار الدات ونسبي بالكم عرضا يقبل التوسيع لانه وبالاقبال ان يكون لاجزائه مشتركا
 متساوية عنده وبما تفرز عن العدد ويكونه قار الدات ان يكون اجزائه المعروضة ثابتة وبما تفرز
 عن الزمان والمقدار جسم يقبلي ان قبل القسمة في الطويل والوض والعق وسطح ان قبلها في الطول
 والوض فقط وحظ ان قبلها في الطول فقط والحركات والركزة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان
 بل حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع المحركين وهذا المنطق بالركزة الالينية وهذا الحكم
 هو المخرج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي جعل المقدار والحركات من الكيفيات نظر
 لان المقدار من مقولة الحكم اعني الذي يقتضيه القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية
 لا يقتضيه لذاته قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والوسطية
 والبعثات كزراعة والبطور والوسطية بينها وما يقصد بها اي بالتركيزات كالحسن والقيع
 المتصف بها الشخص باعتبار الحقيقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل والوزن والتمسك والبقاء

هي صلبين باعتبار الشكل والحركة وكما لا سقامته والاعتماد والتمدد والشفق والاضطراب كالتش
 وغير ذلك اذ بالسمع عطف على قوله بالسمع والسمع قوة رتبته في العصب المروشن على سطح بالين
 السامعين يترك بها الاصرات من ان صوات الضعيف والقوية والتي بين بين ومن ^{الضوء} ~~الضوء~~
 المادة والشفقة والتي بين بين والصرات يحصل من التمدج المعدل للقرع الذي هو اساس
 عفيف والقطع الذي هو تفرق عفيف بشرط ما ومثله المرقع المتقارع والمقطع المتقارع
 وكجب قوة الحفا ومثله وضعفها كحلف قوة وضعفها وكجب الاختلاف في صلابته المروشن
 او لاسه كمنه اذ تارة لا غلة الممتدة او في قصر الممتدة او ضعفه او شدة السراية كمنه المروشن
 المتحركة كحلف عدة وثقل او بالادق وهي قوة متباعدة في العصب المروشن على جرم السلي
 من الطعام واصولها ستة احواله المرة والمرة والحموضة والقسوة والقبض والبرودة
 والخلابة والشفقة او بالشم وهي قوة مرتبة في رايده مقدم الاغني شبيهة في كمالها
 من الادوية ولا حصر في انواعها ولا اسرارها الا من جهة الموافقة او الخالفة كراية طيبة او
 او من جهة الخالفة الى محملها كراية المسك او الى ما ينافيها كراية الحموضة او بالشم وهي قوة
 سارية في البدن كله بها يترك الملوحة من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه
 الاربعة هي اذ الى الملوحة التي بها يتعاد اجسام العنصرية وينفصل بعضها عن بعض فيؤثر
 منها الركبات والا ولبان منها فليسا لان الحرارة كيفية من شأنها تفرق المتشكلات وجمع
 المتشكلات والبرودة كيفية من شأنها تفرق المتشكلات المتشكلات وجمع المتشكلات
 والافراين المتشكلات لان الرطوبة كيفية يعقبن سهولة التشكل والتفريق والافراين
 اليبوسة كيفية يعقبن صعوبة ذلك والشم وهي كيفية يحصل عن كون بعض الاجزاء خفيفة
 وبعضها رقيق والخلابة وهي كيفية يحصل عن استواء وضع الاجزاء والين وهي كيفية يعقبن قبول
 النغم الى الباطن ويكون للنش بها قوام غير سيال ينفصل عن وصفه ولا يند كثير بسهولة وانما
 يكون قبول النغم الى الباطن من الرطوبة وانما سكر من اليبوسة والصلابة وهي تقابل الين كوني
 هذه الاربعة من الملوحة ذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يعقبن بها اجسام ان
 يتحرك الى صرب المحيط لولم يبقه عاين والنفق وهي كيفية يعقبن بها اجسام ان يتحرك الى صرب

الم
 س

المركز لولم يلقه عايق فكل منها في الحقيقة مبداء مدافعة محسوسة فوجد مع عدم الحركة في كبد
 الاثر من ايجز اذا استكنه في ايجز فثابت فيه مدافعة بالبطء ولا حركة فيه ولا كبد
 من الاثر المتفرخ فيه اذا جاب بديه كنت اما مترا فانه يبد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة
 فيه وما يتصل بها اي بالذكورات كاللبنة والجفاف واللزوجة والمثاقفة واللاطفة
 والكتافة وغير ذلك مما هو المذكور في غير هذا الفن او عقليته عطف على حية اي الحقيقة
 احيية كمراد عقليته كالكيفيات النفسانية اي الحقيقة بذوات النفس من الالكاد اي
 حدة العواد وهي شدة قوة النفس مدة لاكتساب الارادة يقل هو ان يكون سرعة
 انتاج الفضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق الدافع بواسطة كثرة زيادة
 المقدمات المنتجة والعلم اعلم قد يقال على الادراك المفرد كصورة التي عند العقل وعلى الاشياء
 انهم المطابق الثابت وعلى ادراك الكل وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقدر بها على
 استيعاب صورتهات ما نحو عرض من الاعراض صادرة عن البصيرة كسب يمين فيها ويقال لها
 الصاعدة والعقب وهي حركة للنفس مبداء ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس
 مطمئنة لا يجر لها العقب بسهولة ولا تعذب عند اصابتها بمرودة وبالنواير جمع غيرة
 وهي الطبيعة وفرت باهنا ملكة يصدر عنها صفات خافية ويقرب منها الخلق وهو ملكة
 يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار به صلاح في الخلق ودون الغيرة
 وتلك النواير مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما يشبه ذلك واما الصاعدة عطف
 على قواها الحقيقية والحقيقية كالتعلق على ما يقابل الا صانع الذي لا يكون متوقفا في الارادة
 بل يكون من متعلقا بشيئين كازالة ايجز في تشبه ايجز بالنفس فانها ليست بجهة متوقفة
 في ذات ايجز او النفس ولا في ذات ايجز كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي
 لا تحقق لمفهومه الا كسب اعتبار العقل كالضرورة الوهمية الشبهة بالمخيل او بالناس
 والى كليهما حيث صاحب المصباح حيث قال ان الوصف العقلي مختص من حقيقة كالكيفيات
 النفسانية وبين اعتباري وبينه كالتفان التي يكونه مطلوب الوجود والعدم عند النفس
 او كالتفان في شيء وهي محض واعلم ان امثال هذه التقييمات التي لا يتفرع عنها اقربها

احكام متفاوتة قليلة اجدى وكان هذا ايهما من الكمال باطلا على اصطلاحات المنطوقين
 والامام عبد القادر وادعاه بامر الكلام الرب وحاصل تركيب السلب، فانه لم يرد في
 هذا المقام على الكثير من اشبه انواع التشبهات والمقتضى لطيف المودعة فيها وايضا وجه التشبه
 اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبه
 حقيقة ملتبسة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انشعاب العقل من عدة امور
 بهذا اللفظ المتنازع وفيه نظري استوف وكل منها اى من الواحد وهو بمنزلة صي او
 عطا واما متعدد عطف على انا بمنزلة الواحد اى وجه التشبه ايا واحد او غيره وغير الواحد انا
 بمنزلة الواحد انا مستند بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كواحد منها
 بخلاف المركب المنزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكها في كل من تلك الامور بل في الهيئة
 المشتركة او الحقيقة الكلية وذلك المستند كذلك اى ايا صي او عطا او مختلف اى بعض صي
 بعض عطا والمستند الذى يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايا صي او عطا او مختلف لكن كان
 وجه التشبه هو المجموع المركب دون كواحد من الافراد لم يلتفت الى تسمية واحدة طرفاه
 حيان لا يغير معنى ان وجه التشبه سواء كان بتمامه صيا او مستندا مختلفا لا يكون التشبه
 والتشبه به فيه الا حدين ولا يجوز ان يكون كلاهما اواحدا عقليا لا متنازع ان يدرك بحس
 غير احدى شيى بغير ان وجه التشبه امر مأخوذ من الطرفين موجود بينهما وكل ما يؤخذ من العقول
 يوجد فيه كسب ان يدرك بالعقل لا بحس لان المدرك بحس لا يكون ايا صيا اوقيا بحس
 والعقلاء اعم مني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون اواحدا صيا
 والاخر عقليا يجوز ان يدرك بالعقل من احدى شيى او لا امتناع في قيام المعقول بالمحموس
 بل كل محس فله اوصاف بعضها صي وبعضها عطا ولذلك يقال التشبه بالوجه العقلاء اعم
 من التشبه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلاء دون
 العكس لما مر فان قيل هو اى وجه التشبه مشترك فيه فهو كذا والحس ليس بكذا لقرير السؤال
 ان كل وجه تشبه فهو مشترك فيه لا يشترك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كذا لان الحس
 يكون نفس بقره ما نفس دون الا يشترك فيه فكل وجه تشبه فهو كذا ولا شى من

بكا

بل كل صي فهو موجود في المادة حاضره عند المدرك وكل ما يشانه فهو في ضرورة
 فلا شيء من وجه التشبيه كشي وهو المظهر للمراد يكون وجه التشبيه حيا ان الزاوية اي فري
 مدركة بجس كالحركة في تشبيه الوجه بالبرور فان الزاوية الحرة وجزئياتها اي صفة في الحوادير
 بالبصر والثبات احمة الكلية المشتركة بينهما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح
 بمشاهدة صاحب الفتح وهو ان اليقين في وجه التشبيه ياب ان يكون غير عاقل لان المهم
 قد عدل عن اليقين الى الشك كما ترى قوله الواحد اكنى شروع في الترادف اشارة الى ان
 وجه صفتها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما صي او عاقل
 والآخر اما صي او عاقل او مختلف فصارت بسبعة اقسام وكل منها مظهره اما حيا
 او عاقلان او اثنان صي والتشبيه به عاقل او بالكل يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون
 طرفه اكنى حيين سقا اثنا عشرتها ويقتضي ستة عشر فالواحد اكنى كالحركة من البهائم
 والنفاء اي نفاء الصور من السموات وفيه سبع لان انحاء ليس يسوع وكذلك
 وطيب الرائحة في المشروبات ولذة الطعم من المذاقات ولبس الحسن من الملبوسات
 فيما مر اي في تشبيه الهند بالبرور والصور الضعيف بالهين والنفقة بالبشر والري
 بالبر والبلد الناعم بالبرير والواحد العاقل كالحوادير عن الفائدة والبرادة وهي شاذة من البرعة
 الشجاعة ويقال جود الرجل جوده بله وانما اختار البرعة على الشجاعة لان الشجاعة على
 ما فسرنا اكنى منخفضة بذوات النفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع شتر اكنى
 الاسدية كذات البرعة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب وسقاية
 النفس في تشبيه وجود الشيء القديم النفع بده فيما مظهره مسعرة لان فان الوجود القديم
 من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار و بهذا يسقط ما ذكره
 الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان ثبت لهذا مني من مائة ذلك او كما
 من اكله كما ثبتت للرجل شجاعة الاسد والعلم حكم الشجرة انك تفضل به بين اكنى
 والباطل كالتفضيل بالبرير بين الاشياء واذقت الرجل القليل المعاني هو مدوم او هو
 المدوم سواء لم تثبت له تشبها من شيء بل انما تنق و جوده كما اذقت ليس هو شئ مثل

هذا السبب تشبيها ثم قال لا مركب كذلك لكن نظرا الى ظاهر قولهم موجودا كالمركب في نفسه
ووجوده تشبيه بالعدم فان ابيت الا ان نقول على هذا الظاهر ان هذا تشبيه في ذاته لا تشبيه في
بالاسد فينا طرفه حيان والعلم بالنور فيها تشبيه عقلي والتشبيه برسمي فينا علم بوصول الى
الحق والفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك الحيط ويفضل بين الاشياء والخط
كجنتي شخصي كريم فينا تشبيه محسوس والتشبيه بمسقول وفي الكلام لفظ تشبيه وهو ظاهر في قوله
لبعض الاشياء تشبيهات مما فيه من تشبيه التركيب كما مر عن النابذة او استعارة النفس
وقد ذكر في الفتح والابحاح من اشياء العقول فينا طرفه عقلي تشبيه العلم بالجملة في كونها
جنتي ادراك وبما في ذلك ان المراد بالعلم الممثلة التي تقدر بها على ادراكات غير كعلم السحرة
مثلا والجملة شرط لادراك السبب فيكون في كونها طريقا الى الادراك ويوجب من هذا
يقال ان المراد بالعلم هو العقول والوجوه وجه التشبيه بين العلم والجملة لا تشابهها كما ان وجه
بين الجمل والموت عدم انتفاع كالابن صوابا والمركب كشيء من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار
الطريقين وعقليتها كما عرفت من ان الحس مطلق لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
اخر وهو ان طرفيه اما مؤذان او مركبان او احدهما مؤذن والاخر مركب فان قلت المسمى
المراد بالتركيب هما ولم يخص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت
ان يعلم ان ليس المراد بتركيب التشبيه او التشبيه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة
ان الطرفين في قولنا زيد كلاس مؤذان لا مركبان وكذا في وجه التشبيه ضرورة ان وجه
في قولنا زيد كلاس في ان لا يهمل واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى
عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف تشبه واحد فتشعر منها هيئة وتجهل مشيها او مشيها او
وجه التشبيه لذلك ترى صاحب الفتح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كل من التشبيه والتشبيه
هيئة مشتركة بينهما في ان لا ينفك عن واحد وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني معنى
لا يكون معنى مشتركا بين عدة اشياء وكل منها دخلت في حقيقة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى
المراد لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني معنى ان تقصد الى مستودعين فخرج من بينهما
ثم تقصد الى احدى الطرفين في هيئة واحدة وتسميها اما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليقال

و بهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما اواحدا او غير واحد و غير الواحد
ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة مبنية داما و صان مقصودا من مجموعها الى جهة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد على نظر المركب احيى فينا في الشبهة في قول ابي جهم ابن ابي اسحاق او قيس بن
الاسود و قد لاح في الصبح انما كما ترى في رواية لمن داني كنعنود مداحه املاحي لضم الميم
عقب ابيهم في وجه طول و قد جاء بشبه الامم في هذا البيت حين نورا اي يفتح نوره كذا
في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة و انما دلت لاذ اخرجت نورا من الهبة بيان لما في قوله
ك اي صفة من ثقل ان الصدر البصير المستديرة القفار المتداورة في المراهي و ان كانت كبرا
في الواقع على الكيفية المحصورة اي يقرنها حال كونها على الكيفية المحصورة متضمنة الى المقدار
المخصوص و المراد بالكيفية انها لا يكون مجتمعة اجتماع المقام و التلاصق و لا هي شدة الاقتران
بل لها كيفة مخصوصة من التقارب و البقاء على نسبة قريبة مما تجده في مراهي العين من تلك
الابحار و هذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جده الشيخ عبد القادر في تفسير المعداد المحصور اي مقدار
القرب و البعد و بعبارة صاحب المفتاح بالكيفية و جمع الميم فيها و كان اراد بمقدار مخصوص
مجموع مقدار الشرايا و الصفود اعني ما لها من الطول و العرض المخصوصين ما اراد الشيخ من التقارب
على ما ذكرنا و بما جده في هذا الشبهة الى عدة اشياء و قصد الى الهية هي صفة منها دائما قلنا
ان الطرفين مؤلفان لان الشبه هو نفس الشرايا و المشبه به هو الصفود حين يفتح نوره و يسمى
المؤلف لكونه معقدا و انه لا يقتضي التركيب و ينما اي المركب احيى في الشبهة الذي طرفاه
مركبان كما في قول ث ركان مثا ر الشفق يقال انار النصارى اي ابيهم فوق رومنا و سبانا
يبدت و كوكب اي نت قط بعضها في اثر بعض و الاصل ثنائى فذات احدى التابين
ومن جده ما ضياع لم يثبت لكونه مستندا الى الظاهر فله اقل بكثير من الظاهرات التي قصد
ان عر على ما استطاع عليه في اثنا عشره و قوله من الهية بيان لما في قوله ك اي صفة من الهوى
يفتح الهوى اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متساوية المقدار متفرقة في جوانب شى مظلم
فوجه الشبه مركب كما ترى و كذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال فقد
تفسير الشفق و اسود فيه بالليل المتأوى كوكبا لا تشبه الشفق بالليل من جانب و شبه

السيف بالكوكب من جانب وذلك وجب الحكم بان اسما في حكم الصلة للمصدر ^{للمفعول}
 في التشبيه لفرق ويترجم انه يكون كان مضافا للشيء بل وكان السيف كوكب لضرب
 الاسماء لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها معنى مع كقولهم لو تركت انما
 وفيها لضعفها الا ترى ان ليس كذلك ان نقول لو تركت انما ولو تركت فضيلها
 فتجعل الكلام جملتين وما يشبه على ذلك ان قوله تعالى كوكبه خبطة وقت حمله
 فالكوكب المذكور على سبيل التشبيه ليس ولو كانت مستبعدة بث ما يقال ليله وكوكبه
 لم يقتصر على ان اراكم لسان السيف في اثنا العبيد كالكوكب في السيل على غير
 بية السيف وقد سكت عن غارها وهي تلو وترسو دجى وتذهب وهذه الزيادة
 رادت التشبيه بفضيل لا بد لا تقع في النفس الا بانظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
 للسيف في حال احرام كركب واختلاف الا يرى فيها لضرب اضطرار بالشداد وكما
 سريته ثم تلك الحركات جهات مستقلة وادوار تنقسم بين الارجاج والاشفاة و
 الارتجاع والانتفاض وان السيف باختلاف هذه الامور تنقسم في ستة اقسام لعدم
 بعضها بعضها ثم ان اشغال السيف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي
 قوله تعالى فان الكوكب اذا تهاوت اصففت جهات ركابها وكان لها في
 مواقع وتداخل ثم انما بالتهادى سيطر اشغالها فاما اذا لم تنزل عن اماكنها فهي على صورة
 الاستدارة هذا الكلام وتوالت اسما في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطف على
 مضافا للشيء بل هو ما يتعلق به معنى الاشارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولها
 زيد ضارب عمدا وبكر ان بكر في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المضاف للمصدر
 على ما سبق الى الهم والركب اعمى منها طرفاه مستقلا في احوال مفردة ولا في مركب
 كما مر في تشبيه الشقيق باعدام يا قوت نشر على راجح من زبرجد من الية هي صفة
 من نشر اجرام على مبروطة على راس اجرام خضر مستطيلة موزونة فالتشبيه مفرد والتشبيه
 مركب فكذلك سمي في تشبيهه بنار الشمس به انما اراد به ليل مقرر وسمي لهذا الزيادة
 في لقيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن يربح المركب اعمى ما اى وجه التشبيه الذي

في
 تشبيه

يكون في الهيئات التي يقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي يقع عليها الحركة من استدارة
والاستقامة وغيرهما وليس بها التركيب ويكون ما يلي في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان
يقترن بالحركة غير من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في استدارة البعوضة حيث
قال اعلم ان ما يزداد او ينقص من وجه التشبه بوجهه وهو ان يكون في الهيئات التي يقع عليها الحركات والهيئات
في التشبه على وجهين احدهما ان تفرق بينهما من الاوصاف والثاني ان يحدو هيئة الحركة حتى لا يزداد
غيره قال ولما في قوله اي كوجه التشبه الذي في قول ابن المنزا واجل البهم والشيء كالمادة في
كف الاشياء من الهيئة من استدارة مع الاستدارة والحركة الربعية المنقطة مع متحرك الان
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهيم بالان ينسبط حتى ينعين من جوانب الدائرة
ثم يبدؤه يقال به انه اذا ندم والتمس ظهره راى غير الاول فيخرج من الالباب الذي يراه
الى ان يقترب من كانه يرجع من اجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدثت الان انظر اليها
ببعض حركاتها ووجهها مودية لهذه الهيئة وكذلك الحركات اذا كانت كذا الاشياء والوجه انما
ان يحدو الحركة من غير من الاوصاف فهناك الهيئة التي كما لا بد في الاول من ان يكون بالحركة
غير من الاوصاف كذا في الثاني لا بد من اضبط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة
لان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال فيتحقق التركيب
والا لكان وجه الشبه مفزدا وهو الحركة لا مركبا فحركة الذي والسم لا تركيب منها لا في ذلك ولا في
حركة المصنف في قوله اي في قول ابن المنزا كان البرق مصف فانه كحركة الهيئة اي قار
فالطبا قاهرة وانفتحا اي فينطبق الطبا قاهرة وينفتح انفتحا اخرى فان فيها تركيبا
لان المصنف يتحرك في جهتين اي حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة
قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يفرق
الكل كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابن من الجسم يشترك التركيب في هذه الحركات
التي ومن لطيف ذلك قول الشيخ عرض هفتة الرماض صفت بسودكا ليقان تحفت حمر الحمر
على قوام معتدل وفيها والريح ما يميلها تنبع التفتن ثم يسبقها انجلي وقد يقع التركيب في
هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابن الطيب في صفة كلب يلقى اي يلبس ذلك

الكلب على البيت جلوس البدوي المصطلح يا ربيع مجددة لم تجعل اي بتوايم محكة اخلق كذا
جدل الله لاس من جدل الاثن والمجدول المقتول من الميتة اي صفة من موقع كل عضو
اي من الكلب في اقلية فانه يكون لكل عضو منه في الاقلية موقع خاص وللجميع ضرورة
مولفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة
على الارض ومن لطائف ذلك قول الثالث عرفة صفة مسلوب كانه من شئ فوه صفة
يؤم الوداع الى توديع مرثى او قاييم من ناس فيه لونه مواصل لتعطيه من الكلب شبه
بالتعطى المواصل لتعطيه مع التوليف بسببه وهو اللونه والكسل فنظر الى اكمات الثلث
فلطف بحب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيه بالتعطى فقط فانه من قريب التناول
يقع في نفس الراي المطلوب لكونه امرا جليلا والمركب اليقظ من وجه الشبه كحرمان ^{محتاج} الا
بالبغ فانه مع تحمل التعجب يستفي به في قوله تعالى مثل الذين حمل السريرة ثم لم يملوها
كقولهم احمالهم احمالهم اجمع سفر كبر ريس وهو الكتاب فانه امر عظيم من عدة امور
لانه روى من احمالهم فصل مخصوص هو احمالهم وان يكون المحمل شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية
العلوم وان احمالهم جاهل بها كذا في جانب التشبيه واعلم انه قد يخرج من مستورد فيقع الخطأ
لوجوب انتراعه من اكثر كما اذا انترع وجه الشبه من النظر الدال من قوله كما ابرقت
قوما عطاش عامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا ابرق به
ولا يلحق بهما شئ من هذين الوجهين وكما ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وذا
الاساس لبرقت يافانه اذا كنت لك وترضت فامعنى هما ابرقت العامة للقوم
اي ترضت لهم فذرف احمالهم واصل الفعل فذا ولا ولا انشت وتحت اي توفت
وانكشت فانه انترع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاش عامة خطأ لوجوب
انتراعه من اجمع اي جميع البيت فان المراد التشبيه في تشبيه احماله المذكورة في الايات
الصابقة بظهور العامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشت فذا بالصل اي بدارسة افعال
يقين باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود التشريك فيه الصل ابتداء مطع بانتهى
موسى لان البيت مثل في ان يظهر للمصطر الى الشئ الشديد اى جهة اية اماره وجوده

ثم يفتقر ويوجب كسره وزيادة طرح فابا في قوله بالحق ليس هي التي تفضل المشبه
في هذا المعنى مشترك بين الطرفين في المشبه به بطور الغامض ثم انكش لنما بل هي مثل الباء في
توالم التشبيه العظمى اعم فليقل في ان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبهات المجتمعة كقولنا زيد
يصفو ويكرر تشبهها واصلها ان الاقتضار على احد الجزئين بطل الفرض من الكلام لان الفرض
وصف المشبه به بما يشبه به من الصفات وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الفرض في
ان يثبت ابتداء مطلقا مقصدا بانتهاء وليس يكون الشيء ابتداء لا فوا مر زايه على اجمعين
ليس في قولنا يصف زيد ويكرر اكثر من اجمع بين الصفتين من غير قصد الى استخراج احد
لانك لو قلت هو يصفو ولم يتوض لذكر الكدر وجبت تشبهك به بهما في الصفا والكدر
صفتيه ونظير البسيت قولنا يكرر ثم يصفو لا فائدة ثم الترتيب المتقضي ربط احد الصفتين بالآخر
وكذا انهم قد نقلت عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح
بل هو من قبيل الاستقارة بالكتابة على ما ستعرف ان الله تعالى قال وقد ظهر ما ذكرنا ان
التشبهات المجتمعة يفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامر من احدهما انه لا يجب فيها
ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقية في افادة ما كان يعنيه قبل
الحذف فاذا قلنا زيد كالسهم والبر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبهات نسق
مخصص بل لو قدم التشبيه بالسهم او بالسيف جاز وهو اسقط واحد من التشبه لم يتغير حال
الباقية في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد وهو مركب
مما فرغ من الاولين شرح في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد وهو كاللون
والظلم والبراريحة في تشبيهها بالحصى والعقد العقدة الخطرة والماء والخضاد
السفاري نحوه والذكر على الدنث وفي المثل اخفى سفارا من التواب في تشبيه طائر بالوراء
والمتعدد المختلف الذي هو حسي وبعضه عقلي كحسن الطلقة الذي هو حسي وبنا ان
اي شرف دشتماره الذي هو عقلي في تشبيهه اني بالشمس واعلم انه الصنف الثاني
قد يترفع الشيء اي الناقل يقال بها شيء بالتركيب اي ث به وقد يكون بمعنى التشبيه
وعند البحث المراد بها بالتشبيه بمعنى وجه الشيء من نفس الشيء المراد بها بالتشبيه

اي في التصادف ان كل منهما متضاد ولا فرق ثم ينزل التصادف منزلة التناوب بواسطة التبع
 اي بيان باقية ملحة وظرافة يقال يلح ان عراذ التي بشي ملح او تنهكم اي سخرية واستهزاء
 فيقال للبيان ما تشبه لاسد والتبعيل هو ما تم كل منها بحيث ان يكون مثالا للتبعيل والتبعيل
 والما يفرق بينهما كجاء المقام فان كان الوضوء مجرد امدة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
 وسخرية فتبعيل والافتنكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التبعيل هو ان يشي رغبة نحو الكلام
 الى قصة او مثل او شؤنا دور وان قولنا هو ما تم مثال للتبعيل لانه غلط لان ذلك انما هو
 التبعيل بتقديم اللام على الميم كسبي في علم ابيدع وليس في قولنا هو ما تم إشارة الى شي من قصة
 ما تم قال الامام المروزي رحمه الله في قول الجاهلي انا من ابي اس وعيد فضل لفظ التبعيل
 جسم ان قابل هذه الـ بيات قد قصد بها الهراء والتبعيل فان قلت في مرثية لشرارك الصديق
 فيه يوم ان وجه الشبه بين الجاهل والاسد هو التصادف باعتبار وصف الجنب والبركة و
 بين البهي وحاتم وح لا يخلج ولا تهكم لانا اذا قلنا الجاهل كاشجاع في التصادف اي في ان كلا
 متضاد ولا فرق لا يكون هذا من امدة وانتهك في شي في لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناوب
 بل لا معنى لاصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للبيان هو سد والتبعيل هو ما تم واردا
 المقصود بوجه الشبه لم يأت لنا ان نقول في التصادف او في مناسبة القافية بل انما يلح لنا
 نقول هو سد في اجزاء وحاتم في اجزاء ومقدم ان اي صلة في الشبه هو ضد اجزاء والوجود
 الجنب والبهل لكن زلنا منزلة اجزاء والوجود بواسطة التبعيل والتكم لا شتر الكفاية القصة
 كما قيل في الاكاذيب المحسنة فوجه الشبه في قولنا للبيان هو سد انما هو اجزاء لكن باعتبار التبعيل
 وانتهك بهذا معنى ان يعلم هذا المقام واذا رآه اي اداة التشبيه الكاف وكان ونحو قال
 الزجاج كان للتشبيه اذ كان الجمر حار النحر كان زيدا اسد والتشبيه اذا كان مشتقا نحو
 كانت قائم لان الجمر في المعنى هو الشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ونحو هذا
 على حذف الموصوف اي كانت شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
 كأنه الجمر بعينه صار الصبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانت قلت وكان قلت
 واهي انه قد يستعمل على الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سدا وكان الجمر حار او

او شتیق نحو کان زیداً اخوک دکانه فعل کنذا و اند اکثره فی کلام المولدين و مثل و ما فی معناه
 کسیر ما یشتق من المماثلة و المماثلة هبة و المصاحفة و ما یودی معناه و الاصل فی نحو الکاف
 ای فی الکاف و نحو ما یبدی علی المفرد کلفظ مثل و نحو و شبه بکاف نحو کان و ما فی تشابه
 ان یلیه المشبه به اما لفظاً کقولنا زیداً لاسد او کریمه لاسد و قوله لانا مثلهم کمثل الادی
 استوفی نارا فان المشبه به هو مثل السودة ای حاله و فیه العجیبة الشیء و ما یقدر
 کتوله قاطع او کصیب من السماء فیه ظلمات و رعد و برق الآیه فان السدیر کمثل و ذی
 صیب فمذرف و ذی لانه قوله لانا یجملون اصابعهم فی اذانهم من الصواعق علیه لانی
 الضایر لانه لها من مرجع و حذف مثل لقیام التوفیه اعنی عطیة علی قوله کمثل الادی استوفی
 نارا لانا مثل المشبه به قوله الکاف لانا المقدر فی حکم المفرد و انما جیلاً ذلک من نفسی
 ما وجه المشبه به الکاف کتوله قاطع لانا مثل الحیوة الدنیاکی را از زمانه او لیس المراد تشبیه
 حال الدنیا بالها و لا یفید آخر جمیع المقایره معناه انه اذ کان المشبه به مفرداً فهو من قبیل
 ما دل المشبه به و ف المشبه و قد صرح الله مع فی الايضاح بان قوله قاطع یا ایها الذین آمنوا
 کونوا انصاراً لله کی قال عیسی بن مریم للمواریس من انصاری الی الله لیس من قبیل ما یطی
 المشبه به الکاف لانا المقدر کقول المواریس انصاراً لله وقت قول عیسی من انصاری الی
 الله علی ان ما مصدریه و الزمان مقدر کقولهم اتيک حقوق انجم ای زمان ففوقه فاما المشبه به
 و هو کون المواریس انصاراً مقدر علی الکاف کمثل و ذی صیب حذف لانا تر ما ایتهم قاتمه
 علیه اذ لا یفنی ان لیس المراد تشبیه کون المومنین انصاراً بقول عیسی للمواریس من انصاری الی
 الله قال صاحب الايضاح اوقع التشبیه بین کون المواریس انصاراً لله و بین قول عیسی للمواریس
 من انصاری الی الله و انما المراد کونوا انصاراً مثل کون المواریس انصاراً ففهم بعضهم
 من ظاهر قوله اوقع التشبیه بین کذا و کذا ان المراد ان الاول مشبه و الثانی مشبه به فخرم بال
 الصواب المومنین بدل المواریس اذ لیس المشبه کون المواریس انصاراً بل کون المومنین و
 الشارح و سلمته قدر و قول هذا البعض بان الآیه لا یکون نظیر لقوله قاطع او کصیب
 و بان تشبیه الکنون بالکنون ماله وجه له و هذا غلط منه لانی مراد به القایل انه اوقع

في الظاهر التشبيه بين كون المومنين الضار الله وبين قول عيسى مع ان المراد انفع التشبيه بين كون المومنين
الضار الله وبين قول عيسى مع ان المراد انفع التشبيه بين الضار الله وبين قول عيسى كما هو صريح
في الكتاب فالتشبيه بمحذوف مصنف ومضاف اليه في قوله تعالى او كصيب من السماء ليس
نعم ما ذكره الشافعي في توجيه لفظ الفتحاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه ما وقع التشبيه اي
التشبيه بين كون المومنين الضار الله على ان اللام للبعد بين اي ديار ايجل كقولهم لا يبين للظواهر
على ما يعنى ضمنا ويستند فيه قولهم نحن الضار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح بين ان التشبيه بين
المومنين الضار الله والتشبيه بين كمال ان يكون هو كون المومنين الضار الله على ما يعنى ضمنا ويكمل
ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذن معنى تشبيه كونهم بتدليل عيسى و
يقول المراد بالحواريين في قوله ادفع التشبيه بين كون الحواريين هم المومنين لانهم حواريون محذوف
اذ حواري الرجل صفيه وحلفائه والله تعالى اعلم وقد علمه غيره اي قد علمه الخواكف في التشبيه
وذلك لان التشبيه به مركب لم يعبر عنه بمفرد وال عليه وانما قلنا ذلك لضررنا من قوله تعالى
الذين حملوا النبرية ثم لم يكلوا كمثل اي رجل اسفارا فان التشبيه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد
بما الكاف وهو المثل اعني المثل والقصه العجيبة التي في قوله واضرب لهم مثل امية الدنيا كما
انزلناه من السماء فاضطرب به نبات الارض فاصبح فيها تذروه الربا اي اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء والبول بمفرد آخر يحمل لغيره بل المراد تشبيه حالها في نظرهم وبهجتها وما يتفقها
من الهدك والنفاء حال النبات الماص من الماء يكون اخضر فاضرا شديدا حمره ثم
يبيض فيفتره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر هما ايضا مصنف محذوف اي كمثل ما و
يكون التشبيه به بما الكاف تقدير اي في قوله تعالى او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه في
ان يزوج عليه كذا في قوله تعالى او كصيب فان الضارب في قوله يكلون اصابعهم في اذانهم لا بد
من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضار مرجعا لكانت مستغنيا عن تقدير كمثل
وفى صيب لاني ارادعي الكيفية المستمرة سواء وسأحرف التشبيه مفرد يتارة به التشبيه
لا لا يرى الى قوله تعالى انما مثل امية الدنيا الآية كيف ولا الماء الكاف وليس النقص
تشبيه الدنيا بالماء والبول بمفرد آخر يحمل لغيره وما هو بين في هذا قول بسيد واما اناس

الكل لا يار والها بها يوم صلو و عند ابل قع لم يشبه الناس بالديار و انما شبه وجودهم
في الدنيا و سرعة زوالهم و قناهم بكون اهل الديار فيها و سرعة هبوطهم عنها و تركها خالية
هذا الكلام فان قيل سبب الطلب مرجع الضمير احوالها الى تقدير ذوي فاجب الاحتياج الى تقدير
مثل لا يقال لان المشبه به ليس وذات ذوي الصب بل حالهم و صفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم
تقدير مثل ذواته تقديره وذات ان يكون المشبه وذات ذوي الصب بل مجموع القصة
المنكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما و بل احوال انما لا انفتح بان المحذف والتقدير
فقط ير مثل ذوي صيب او من الاقتران على تقدير ذوي لانه ادل على المحصور و قد يشهد بالتحقق
عليها اعني قوله كمثل الذي استرقه نارا فليتا مل و قد ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله تعالى كذا
او ناه كمثل ما و على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف اكثر من ذواته سواء بينا و يذكر فعل
بني لانه اي من التشبه كما في علمه اية اسد ان قرب التشبه و اريد ان يشبه به لانه قد ثبت
قوته لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبه و يقينه و كما في حست او حست اية اسد ان بعد
التشبه ادني تمثيل لما في الحساب من الدلالة على الظن و دون التحقيق فحينئذ يقال ان التشبه بالاسد
ليس بحيث يتقن انه هو بل يظن ذلك و يجهل و لا يكون هذا الفعل مبني عن التشبه نظر لفظ
ما به و دلالة العلم و الحساب على ذلك و انما يراد عليه علمنا بان اسد الا يكن حله على ان يشبهه و انه
انما يكون على تقدير اداة التشبه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قوله اية اسد و لو قيل انه مبني
عن حال التشبه من القرب و البعد لكان اصرح و انما من التشبه في الغلب
يؤيد الى المشبه و هو اي النقص العالي الى المشبه بان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن
الوجود و ذلك في كلام غريب يمكن ان يحال فيه و يرعى امتناعه كما في قوله اي قول
ابي الطيب فان تفقوا الامم و انت منهم فان اسك بعضهم التوال فان اراد ان يقول
ان المدح قد فاق الناس بحيث لم يبق منه و جهنم مث بهته بل صار اصلا به و جب منبه
بانه الظاهر كالمشبه لا يستلزم ان يتأخر بعض احد و انما في الفضائل اى صفة بذلك النوع الى
كما انه ليس منها فاجتبه لهذه الدعوى و بين امكانه بان شبه حاله بحال المك الذي هو من الدماء
ثم انه لا يعد من في الدماء فيه من الاوصاف السريعة التي لا توجد في الدم فان قلت ليس به

في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضنا وان لم يدل عليه صري لان المعنى ان تنقذ انك
 مع انك وادعهم فلا تتبادر في ذلك لان المك بعض دم النزال وقد فاقها في لا بعد منها
 الى لك شبهة كمال المك وليس مثل هذا تشبها ضنا او تشبها مكينا عنه او حاله عطف
 على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الادصاف كما في تشبه نوب
 اكثر بالسواد او اعلم كون المشبه به دون المشبه والالم يكن بسبب احوال لانه مبني او
 مقدر ما ببيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في
 تشبه اي تشبه السواد بالسود بالقراب في شدة اي شدة السواد او تقوية ما مرفوع موقوف
 على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شدة كما في تشبه من لا يكون
 من سببه على ما يلزم من يرقم على احواله فانك تجد فيه من تقدير عدم الافادة وتقوية شدة
 ما لا تجد في غيره لان الفكر بالحيات اتم منه بالعقليات لتقدم احبيات ووظائف النفس
 بها الا يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كالطول ما يتوهم اذ
 لا آخر له فلا يكذب مع من الالسن بالجدة في قوله ديوم كظلي الرمح قصر طوله وم الذي
 عن واصططك المرامر وكذا اذا قلت في دصقه بالقصر يوم كاقصر ما يقصر كل
 البصر وكانه ساعته لا يجد فيه ما يجد في قولهم ايام كايام يسيم العفا وقول الشاعر طلل عند
 باب ابى بنيم يريم مثل سائفة الزباب وكذا اذا قلت فلان اوانهم بشي لم يزل ذاك عن
 ذكره وقصر فواطره على امضا وعزيمه فيه ولم عنه شي فالب مع لا يصادف فيه من الاركة
 ما يصادف انت وقوله اوانهم العلى بين عينيه وتب عن ذكر الوائب جانبا وهذه الا
 الاربعة يعنى ان يكون وجه التشبه في المشبه به اتم وهو اشهر اي وان يكون المشبه به وجه
 المشبه اشهر واعرف في هذه العبارة ان كلام الاربعة يعنى ذلك وليس الامر كذلك لان
 بيان امكانه انما يعنى كون المشبه به بوجه المشبه اشهر لينتج قياس المشبه عليه وجعله دليلا على
 امكانه لكنه لا يعنى كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يعنى ان يكون المشبه به بوجه
 المشبه كذا كان ثوبانست ديس في السواد لان الغرض مجرد الاستشراك بكونه اسود وكذا بيان
 مقدر حاله لا يعنى كونه اتم بل هو يعنى كون المشبه على ما هو عليه ولهذا قالوا ان كان

وجه التشبه ادخل في السلسلة من الزيادة والنقصان كانه التشبيه ادخل في القبول واما تقريره
فيقتضي الامر من حيث ان النفس الى الالم والاشهر اصيل فالتشبيه به الزيادة التقرير والتقدير
اجدر فان قلت لم يخص هذه الاربعة بذلك قلت لان الترتيب والتشبيه والاستطراف
لا يقتضي الاتمية والاشهرية لعمدة تشبيه وجه الهندى الشدة السوداء بمقتضى القبي للترتيب
مع ان السوداء فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالساد ولان الهمة المشتركة بين الوجه
المعزور والعمدة هي بدة والمنقورة كبرت في السمة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف
بل كما كان التشبه به اندر واخفى كان التشبيه بادية هذا الاعراض او في وقد اضطرب في هذا
المقام كلام السكاك لانه قال ان حق التشبه به ان يكون اعرف بحجة التشبيه من التشبه و
بها واقوى حال معها والالم يصح ان يذكر التشبه به لبيان مقدار التشبه ولا بيان امكانه
ولا زيادة تقديره ولا لابراره في موضع الترتيب او التشبيه لا متناع تعريف المجهول بالمجهول
وتقرير الشيء بما يوضحه المقصود لا يقع او في موضع الاستطراف كما في تشبيه فم فيه جرم موقد
بجسم المكس بوجه الذهب فقد لا متناع وقوع التشبه به وهو ابرار الموصوف اي الواقع
هو انهم المذكور يستطرف التشبه بصيرورته كالمشعشع بهتة اياه او للوجه الاخرى ان نقل
مذرة حضور التشبه بصيرورته كالمشعشع بهتة اياه او للوجه الاخرى ان نقل مذرة حضور التشبه به
في النفس اما مطلقا او عند حضور التشبه لمثل ما ذكر اي يستطرف استطراف الزاد كذا ذكر الشارح
العلامة وعنه ان يكون عدم صحة ذكر التشبه به الذي لا يكون اعرف وادخلى واقوى في صورة
الاستطراف خاليا عن العقل ومثل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا
البيان كلامه وبالحكمة قد يبدل لا يبطىق وعادة لانه لا يدل على وجود كون التشبه به اقوى لا
مع وجه التشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد منها يكون للترتيب او الترتيب او ال
ان يكون التشبه به اتم في الاستل او الاستفاح والزيادة او المذرة ليحصل النقص
واما في وجه التشبه الذي هو الهمة المشتركة فلا وجه له مع ان يكون مراد السكاك كونه
التشبيه المقصود الذي لا وجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لا وجه ذكر التشبيه وهو الوجه
لانه قال يجب ان يكون التشبه به اعرف بوجه التشبه فيما اذا كان النقص من

التشبيه بيان حال المشبه وبيان مقدار له لكن كسب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه
 اعرف من كونه مقدار المراد وجه التشبيه لازمه ولا انقص ويجب ان يكون سلم الحكم معروفا
 فيما يقصد من وجه التشبيه اذ كان الغرض بيان امكانه او تزينه او تشويهه وان يكون
 ما ذكر المحصور في الدنن اذا قصد استطرافه او تزينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي من
المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بعتة البطني او تشويهه كما في تشبيه وجه مجرور
بجاءه قد تفرق الالبكة او استطرافه اي عند المشبه طريقا صريحا كما في تشبيه نجم فيه جمر موقد
بجمر من المسك موجه الذهب لا بارزته اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لا بارز المشبه
في صورة المتشبه عادة ولا استطراف وجه آخر غير البارز في صورة المتشبه عادة وهو ان
يكون المشبه به ما ذكر المحصور في الدنن اما مطلقا كما في تشبيه نجم فيه جمر موقد واما عند المحصور
كما في قوله اي قول ابي المعانيه لصف الشفق ولا زورده تره قال ابو مري زهري اعل
فومن هو اي تميز وفيه لغة اخرى حكاه ابن دريد زنا يزورهما بذرقتهما بين الرباض على
حمر البراقيت يجوز ان يريد بها الدنن اجماع التشبيه بابوابيت كما هنا فوق قاعات صف
بها ادبيل النار في اطراف كبريت فان صورة انتقال النار باطراف الكبريت لا يندرجون
في الدنن ندرة جمر من المسك موجه الذهب لكن يندرجون عند محصور صورة الشفق بسبب
مشابهة عناق بين صورتين متباعتين غاية البعد وجه آخر انه ادراك شيئا بسنات
غض رقب وادراق رطبة من لب نار في جسم يتولى عليه العيس وبن الطباع على ان الشئ في
الظهر من موضع لم يبعد طوره منه كالذي ميل النفس اليه اكثر وهو بالتشبه به اجدر وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو بيان اهذها ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبه وذلك
في التشبيه المقنوب وهو ان يجعل المتشبه به وجه التشبه شيئا به فقد ان ادعاء انه زاهي كونه
اي قول محمد بن دحيب وجه الصباح كالغرة هي باض في جهة الفرس فوق الدوم ثم
يقال غرة الشئ لا غرة واكرهه وغرة الصبح لباضه وجه الخليفة حين يفتح فانه فقد ايهام ان
وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي نور حين يفتح دلالة على ان الف الف المذبح
بمرتبة حق الاموح وتعليم شانه عند اي ضرب بلا صغار اليه والارباح له وعلى كونه كاملا

في الكرم حيث يصف بالشر والطلاقة عند اجتماع اجمع والتميز انما في بيان الاتهام به انما التشبه به
تشبه اجمع وجها كما بعد في الاشتراق والاسدرة بالرعيف وبسبب هذا اي التشبه المتشابه
النوع من النوع انما هو هذا الذي ذكرناه من جعل احد السنين مشبها والاخر مشبها به انما يكون
اذا اراد ان ياتي في الناقض في وجه التشبه حقيقة كما في التشبه الذي يعود الغرض منه الى التشبه
او ادعاء كما في التشبه الذي يعود الغرض منه الى التشبه به بالزيادة في وجه التشبه وهذا الكلام محتمل
لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه انما في الناقض في وجه التشبه بالزيادة على ما ذكرناه فيما سبق فان
اريد اجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما مقصدا في ذلك الامر والاخر
زيادة سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالحسن ترك التشبه الى الحكم بان يشبه به يكون
كل واحد من الشينين مشبها ومشبها به اضرازا من ترجيح احد المتدينين في وجه التشبه كقولنا اي
توالت الي اسقى الصاب تشبه بمعنى ان جرى ودامت من مثل ما في الكاس عيسى لكب فوايه
ما ادري انما سببت جفوني فيقال اسبل الدمع والمطر اذا غطى وسلبت السماء فاللباوة في
بخر للشدية وليت زيادة على ما توهم ان من غير كنه اشرب الى اعتقد التديني
الدمع والاخر ولم يقصد ان احدهما زائدة في المحرقة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشبه في ذلك
التشبه ويجوز عند ارادة اجمع بين شيئين في اخر التشبه ايضا كتشبه غرة الفرس الصبح والليل
اي تشبه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد
الى المبالغة في صف غرة الفرس بالصبي والابنط ودرما التالو والمودك ان لو فقه
من ذلك موجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه اريد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاء حلية
التولي انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة لشيء ولم يقصد الى الاتهام في النقص
انه كما اريد وانفرد على اجمع بين الشينين في مطلق الصورة والشكل والبدن اود جمع وصفتين
على وجه يوجد في النوع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس ليقوم في التشبه ومتى اريد
شي من ذلك لم يستقم فان قلت استلزم ترجيح احد المتدينين فيفضي الى كبح الحكم بالتشبه
ولا يجوز التشبه اصلا قلت التديني بينهما انما هو في وجه التشبه فيجوز ان يعمل الحكم احدهما
مشبها والاخر مشبها به لغرض من الغرض وبسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة

والنقص ان يكن لما هو يافى الامر الذي قصد منه انما فيه كان الحسن ترك التشبيه المبنى في
الاعتناء على كون امرها ناقصا والاخر زايدا في الوجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
وفي النظم منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه
واخر باعتبار الادوة واخر باعتبار النظم فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق وبحث رالي
الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشب به اربعة اقسام اما تشبيه مفرد
بمفرد وهي اي المفردات غير مقيدة كالتشبيه اخذ بالورد والتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس
لما قرئ قوله تعالى من لباسكم وانتم لباس لمن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناء
كاللباس اذ لان كل واحد يصون صاحبه من التوقع في نصيبه الفاحشة كاللباس في السراويل
فان قلت اليس قوله تعالى لكم وليس فبداهة المشبه به قلت لا اذ لا دخل له في التشبيه لعدم تعلق
الاشتغال او الصيانة عليه او مقيد ان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على غايل هو كما راقم على احواله
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والتشبه به هو الرام المقيد بكونه راقما
على احواله وان وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو معروف على اشار به في القيد
ثم التقييد قد يكون بالتوصف وقد يكون بالامانة وقد يكون بالمعنى وقد يكون بالمال وقد
يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرأة في كف الاشئ
فان المشبه هو الشمس غير مقيد والتشبه به هو المرأة مقيد بكونها في كف الاشئ وعكسه
اي تشبيه المرأة في كف الاشئ بالشمس لئلا المشبه مقيد والتشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب
بمركب في بيت بشار وهو قوله كان مشار النقع البست وقد سبق كيفية ذلك في تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والتشبه به هيئة حاكمة من عدة امور كما صرح به صاحب المنقح
وبحث راليه صاحب الكشاف حيث قال ان الوبى ما قد اشياء مرادى مفردا بعضها عن بعض
تتشبهها بنظر راو تشبه كيفية حاصلته من مجموع اشياء قد تضافت وتمازجت حتى عاودت
واحدة ما يرى شيئا ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يكتفى بكون تشبيه كل جزء من اجزاء
بما يقابل من الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا ودرر نثران على باطن اوراق فان
تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السمار بمباط اوراق حسن لكن اير هو عن التشبيه الذي يركب اليه

التي تلو القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم من خلفه متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء
 الصافية وقد لا يكون بهر الكثرة كقولهم دكا في المخرج والمشرق قد اتمت في شامخ الرفعة منصرف بالليل
 عن دعوة نداء حجت قد اتمت شمس فانه لو قيل المخرج كمصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون
 بحيث لا يمكن ان يبين لكل جزء من اجزاء الطريق ما يقابل من الطرف الاخر الا بعد تكلف
 وتكلف كما في قوله تعالى منهم كمثل الذي سرق دارا الآية فان الصحيح ان هذه التفسيرات هي
 المركبة لا يكلف لواحد واحد ان يقرر تشبيهه به وهو القول العليل والتمهيد الجوزي وان جعلتها
 من الموقوفة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المتألف بالسوق قد انا واظهاره الا
 بالضرورة وانقطاع اتفاقهما بانقضاء النار وفيه شبه دين الاسلام بالصيغ المتفق
 من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالبرق والبرق وما يصيب الكفرة
 من الافراز والبدل والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق وما تشبه مفرد مركب كما مر
 من تشبيه السيقين بالعلام بالثبوت مشددة على رماح من ريز جده فالشبه مفرد وهو الشقيق و
 المشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا السبب اشارة اجمالية بحار ابره شقوق الشف والاوز
 ثابت على راسه شجر ما غصبا والفرق بين المركب والمفرد المقيد اخرج شئ الى التام فالشبه به
 في قولنا هو كما راقم على امانا هو الراقم بشرط ان يكون على امانا وفي تشبيه السيقين اشارة
 اجمالية هو المجموع المركب من الامور المستقرة على الهيئة الواحدة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
 اشارة اجمالية من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه القط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود والنور
 وتشبيه الشمس بالبردة في كنف الاشجار وجعل التشبيه في قوله والنش من مشربها قد بدت مشرقة
 ليس لها حاجب كما هنا بوقته حيث يكون فيها ذهب ذائب وقوله كان مشارق النجوم وقوله
 وكان اجرام النجوم وقوله كان المخرج من تشبيه المركب بالمركب اسما الى ان يحل من المشبه به
 به حصة من عدة امور ولم يتوض تشبيه المفرد بالمركب ولكنه وكان ما ذكره الله ارب
 فان النور بين تشبيه الشقيق وتشبيه اشارة اجمالية بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور
 المختلفة كخلاف اشارة صنف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحب تعصبا
 نظركم اي ابعاد افعى نظركم واجهنا في النظر يقال تعصبت اي عنت اعتناه كذا في الاسي

تر يا وجه الارض كيف تصور اي تصور بخلاف التي يقال صورة الله صورة حسنة فنصور تر يا
 بهار اشبه اي ذا شمس لم يستره غيم قد شبه اي فالطه زهر الربى حصبا لها بها النظر وشد خشفة
 فكانت هو اي ذلك النهار الشمس مفر اي بيل ذو قمر شبه النهار الشمس الذي اختلط به ارباب الاراد
 فنقصت باضارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المظلم المشبه مركب المشبه
 مرفود لا يكون هذا عن تجميع دايما لتقيم آثار التشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعد طرفاه
 فاما ملتصق وهو ان ياتي على طريق العطف او غيره بالمشبهات ادلائم بالمشبه بها ثانيا
 كقولك اي كقولك امداد القيس نصف العقاب بكنزة اصطفاية للطيور كان قلوب الطير يطا
 بعضها ديا ب بعضها لى ذكرنا العناب والكشف وهو اداء التمر ابا لا شبه الرطب الطرى
 من قلوب الطير بالعناب ديا بلس السبق منها بالكشف ابا لا شبه الرطب الطرى من قلوب
 الطير بالعناب ديا بلس اذ ليس لاجتماعها به مخصوصة يقيد بها ويقصد تشبهها ونذا قال الشيخ
 في اسرار البديعة انه انما يتبين الفضيلة من حيث احقار النقط ومن الترتيب فيه لادراك
 فائدة في عين التشبيه او مرفوق وهو ان يتكلم بوجه المشبه ثم آخره كقولك اكا
 قولك اكره القمل الصغرى الاكبر نصف نساء النخوة اي الطيب والرائحة مك والوجه وما يتر
 واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم هو شجر احر ليس وان تعد طرفه الاول بين
 المشبه دون الثاني فتشبه التسمية كقولك صدى اجيب ودعك كاهما كالبياض وثمرة خضراء
 ولدى كلالى ودما تعد طرفه الثاني بين المشبه به دون الاول فتشبه اجمع كقولك اجمي
 البهري بات نديما حتى الصباح اعيد مجدولى مكان الوشح كما يسمي ذلك لا عيالى اجم
 البعد عن لولو ومنفذ مستقيم اورد هو حب البهام ادا قاح جمع النوان وهو دونه نور شبه
 نفرة بثلة اشياء ومنه قول امرئى نيفر عن لولو رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن
 حب شبه كجسته وما يكون من بين السنين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الشفر غير مذكور
 لفظا ولا تقدير الا ان لفظا كانا في بيت البهري يدل على انه تشبيه لا سبورة ويستحق هذا
 ان شاء الله تعالى ومن تشبيه اجمع قول صاحب ابن عباد في وصف ابيات اهديت اليه
 اتنى بالاس ابياته تنلى روى بروج ايمان كبر وانبات وبرد الشراب وظل الدمان

ونيل الامانة وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفوا الدنان ورجع العيان وباعتبار وجهه عطف
على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث لقيات الاول تمثيل في غير تمثيل
والثاني في محل ومفضل والثالث قريب وبعيد ورث الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما الى التشبيه
الذي وجهه وصف منسوخ من مستند امرين او امور كما مر من تشبيه اشياء والتشبيه في
بش روتشبه الشمس بالكرات في كفت الاشمل وتشبيه الكلب البودي المصطفي والتشبيه في قوله
قوله مثل الذين حملوا التوراة الآية والسبب في قوله ان ابرق قوما عطاش است الى غير
ذلك وفيه اي المنسوخ من مستند السكالك بكونه غير حقيق حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيق وكان منسوخا من عدة امور حتى باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بتمثيل كمار
فان وجه التشبيه هو حرمان الاستماع بالبلغ مانع مع الكد والتعب في استصواب فهو وصف
مركب من مستند وليس حقيق بل هو عايد الى التورم وكذا قوله مثلهم مثل الذي استودعنا الآيات
وما تشبه ذلك فان تمثيل بغيره احض منه بغيره الجهور واما صاحب الكثر في تمثيل التمثيل
للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلغة التمثيل التشبيه المنسوخ من امور وادام يكن التشبيه
يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جازا لطلاق اسم
التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كذا ان يقال ضرب النور مثلا لئلا يكون وجهه منسوخا
واما غير تمثيل وهو كذا في التمثيل فهو عند الجهور لا يكون وجهه منسوخا عن مستند
عند السالك كما لا يكون منسوخا منه او يكون وصفا حقيقا تشبيه اشياء بالفقود المنور تمثيل
عند الجهور وليس تمثيل عند السالك وايضا ينقسم آخر لتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما تمثيل
وهو ما لم يذكر وجهه فانه اي في الجملي ما هو ظاهر وجهه او في وجهه الغير المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل واحد نحو زيد كذا لا يدرك الا اني صفة كقول بعضهم بهم كالحققة الموقوفة
لا يدري اين طرفا اي هم متساويون في الشرف يمتنع بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه
كي انما اي الحققة الموقوفة متساوية الا فراد في الصورة يمتنع بيتي بعض طرفا وبعضها
بكونها منسوخة مشبهة اجزائها كدائرة كذا في لولم يكن مشبهة اجزائها فان موضع
الانفراج منها يكون طرفا ومقابلة وسطا ذكر جارا له ان هذا قول الامامية فاطمة بنت

حين مدحت بين الكلد وهم ربيع الكمال وعمار الوهاب وتيس الحفاظ والنس النوارس
اولاد وزياد النسي وذلك لان سبيلت عن سبيلهم افضل فقالت عماره لا بد فذل ثم قالت
لكنهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كملقه المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف
بنى المهذب للمجج لاساله عنهم وايضا منه اي من المجل وتولد منه دون ان يقول وايضا اما
كذا اشعار بان ناس تقيت المجل لاس تقيت مطلق التشبه وهذا عطف على قوله
فان منه خفي اي ومن المجل بال مذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون
فيه ايا الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مالم يذكر فيه وصف
احد الطرفين لان الفاضل لا يشترط بال شبيهة كذا ينبغي ان يعلم ومنه اي من المجل ما ذكر فيه
وصف الشبه به وحده يعني الوصف المشروط به الشبه كقولهم هم كملقه المفرغة لا يدري اي
طرفا فان وصف كملقه يكون مفردة غير معلومة الطرفين مشروط به التشبه كما مر ومقتضى
الناية البريانه فانك شئ والملك كوكب اذا طلعت لم يبد منه كوكب ومنه
ذكر فيه وصفها اي وصف الشبه والشبه به كليهما كقولنا اي قول الي تمام في الحسن من سبل
ستصبح العيس في الليل عندني كثير ذكر الرضا في ساعة الغيب صدقت اي عرفت
عنه ولم تصدق مرابه عنى دعاوده فلي فلي كك لنيث ان جيته واناك ان اناك
ليقة يقال منه في روق شيا به وريقة اي اوله واصابه ريق المطر وريق كمنه انقله
وان ترملت عنه في الطلب وصف المدوح بال عطاياه فليقة عليه اعرض عنه
اولم يرض وكذا وصف النيث بان يصبك ان جيت او ترملت عنه وهذا هو الوجه
مشعران بوجه الشبه اعني الالف في حالة الطلب وعدمه وحالته الاقبال عليه و
الاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به كقولك فلان كثر ايايه لاي وصل
مرابه الى طلبت عنه اولم اطلب كك لنيث وكان ترك لعدم النظر بمثل له كلام
واما مفضل عطف على قوله بال مجل وهو ما ذكر وجه كقولك ثرة في صفار وادمع كك لاي
وهذا على قسرين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امر مستدنا
له دايه شار بقوله وقد يتباح بذكر ما يستشبهه اي بان يذكر مكان وجه الشبه يستلزم

وجه الشبه اى الشىء الذى يكون وجه الشبه لا رفا له كقولهم الكلام الفصح لا كما لعسل في المحلولة
فان اجمع فيه لا نهما اى وجه التشبه في هذا التشبه لازم المحلولة و هو يسل الطبع لانه السرك
بين العسل والكلام لا المحلولة التى هى من خواص المطعومات قال السكاك في هذا السراج لا يكون
الحيث يكون التشبه في وصف اعتبارى كسل الطبع وازالة الحجاب و يشبه ان يكون تركم
التحقيق في وجه الشبه حيث فهو الى حى وعقلا مع انه في التحقيق لا يكون الاعتقاد كما مر من
ت محم هذا معنى ان ذلك السراج ما شى عن هذا السراج و مستغرق عليه وذلك انهم لما ت حوا
فجعلوا وجه الشبه منتقلا الى الحى والعقل ليصح قولهم وجه الشبه هما هو المحلولة التى هى من الاكوار
المحسوسة فمما ذكره الشرح المحلولة وف ده بين ان جعلهم وجه الشبه في هذا السراج هو المحلولة
لا يريد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا ان هذا السراج هو المحلولة التى هى من الصراط المحسوسة
ايضا فكيف يكون الكامل على السراج وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذى يحيط بالبال ان
معنى الكلام ان السكاك ان ت محم في تقيهم وجه الشبه الى الحى والعقل وتسمية بعض حيا انا هو من
قبل السراج في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبه السراج
بالورد وهو المحلولة المشتركة الكمية اللازمة للجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار سمو اوجه الشبه
في مثل هذا حيا فليست له وايضا تقيم ثالث للتشبه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب متبدل
وهو ما اى التشبه الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تيق نظر لظهور وجهه
في ماوى الراى اى في ظاهر الراى او اجلته من به الامر يبدواى ظهور وان جلته مهورا
من بدار المعناه في اول الراى وظهور وجه الشبه في ماوى الراى يكون لامر من اما لكونه
امرا جليا لا تفصيل فيه فان اجلته اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الشئ
من حيث انه شىء اجسم او حيوان اسهل و اقرب من ادراكه من حيث انه جسم حاسس متحرك
بالازادة ماطن لان التفصيل يشتمل على الجمل وشئ آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص
ووجب تقديمه في الترتيبات الكاملة وكذا ادراك الحواس فان اردية نقل ادلا الى اجلته
ثم الى التفصيل ثانيا وذلك قبل النظرة الاولى حقا و عدلان لم يعين النظر ولم يعينه وكذا
يدرك من تفاصيل الاصدات والظنوم والردايج وغير ذلك في المرة الثانية ماله يدرك

في امة الاول اذ قيل الفضل عطف على امر اجليا اي اذ يكون وجه الشبه قليل الفضل مع
غلبة حضور المشبه به في الدرس اما عند حضور المشبه لغرب المناسبة بين المشبه والمشب به اذ لا
 الى الشئ مع ما يناسبه اسهل خطا منه مع ما لا يناسبه كشيء اجمدة بالكون في المقدار
 الشك فان في وجه الشبه تفضيل ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكثرة غالب بحضور عند حضور
 او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الدرس مطلقا يكون كثره الى
 كثر المشبه به على اعمى اذ لا يخفى ان ما يكثر على اعمى كصورة القمر غير شمس اسهل حضورا مما يكثر
 على اعمى كصورة القمر شمس كالتشبيك اي كشيء الشمس بالمرآة المبلورة في الاستدارة والاستدارة في
 في وجه الشبه تفضيل ما لكن المراد غالب بحضور في الدرس مطلقا لمعارضه كل من القرب والسكر
الفضل اي دائما كان قد الفضل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
 او السكر على اعمى سببا لظهور المودى الى الا يتناول مع ان الفضل من سبب الرواية لان قرب
 المناسبة في الصورة الاول والسكر على اعمى في الثانية يارضى الفضل القليل لان كل من القرب
 والسكر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كما امر حلي الفضل فيه فيصير
 سببا لابتدال كما سبق في القسم الاول واما بعد عجب عطف على قوله اما قريب مبتدئ وهو
 بمقدار اي هو السبب الذي لا يستقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور
 اي لغفاء وجهه في بادى الراى وعدم الظهور يكون لمرين اما كثرة التفضيل كقوله الشمس كمرآة
 في كلف الاشكال لان وجه الشبه فيه هو البهية المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من الفضل
 ولا لا يقع في نفس الراى لمرآة الاية الاضطراب اللاحق ان يتألف تأمل ويكون في نظره كمالا
 او تدور اي اوله در حضور المشبه به اما عند حضور المشبه بعد المناسبة كما مر من تشبيه البهية في الكبريت
 واما مطلقا وتدور حضور المشبه به مطلقا لكونه دميما كالبياض الاعمال او مركبا فاما كما علم بان
 مستورة على راي من زبرجده او مركبا عينا كمنشئ الكبريت اسفارا كما مر في رة الى ما ذكرنا من
 الاشارة المذكورة او قلته كثره اي كثر المشبه به على اعمى كقوله الشمس كمرآة في كلف الاشكال
 المراد في كلف الاشكال ليت ما يكثر على اعمى لانه ربما يفتنى الرجل وجهه ولا يفتنى لمرآة
 مرآة في يد الاشكال واما كما كان تدور حضور المشبه به بسبب عدم ظهور وجه الشبه لانه في نظر المرين

وهنا ينقل اليه كونه المشترك وجميعها مدنية وان يحضر الطرفان او لا ثم يطلب ما يشتركان فيه
فالواجب فيه اي تشبيه الشئ بالمراد في كلف الدلائل من وجهين احدهما كثرة التفضيل في وجه الشبه
الثاني قلة تكرار الشبه به على اسس والمراد بالتفضيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد في واحد
اكثر من ان يعبر في الاوصاف وجود الوجود بها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في
امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلندا قال ويقع اي التفضيل على وجه كثيرة اعلم اننا انما
نعبر عن الاوصاف وتعدد بعضها اي تميز وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امر القيس
حلت رويا كان سنانا سنا لم يقبل به فان وان تميز الجميع كما مر من تشبيه الشئ ما قال
الشيخ في اسرار البديعة اعلم ان قولنا التفضيل عبارة جامعة مساواة ان مكس وصفين او اوصافا
فاننا ننظر فيها واحد او اوصافا او نقصا بابل بعضها من بعض وان كان في جهة واحدة الى ان
تنظر في اكثر من شئ واحد وان تنظر في الشئ الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجه واحد
ان نأخذ بعضها وتعدد بعضها كما فعل امر القيس في اللب حين غل الرضوان عن السنا ووجوده
الشئ ان تنظر من الشئ في امور تميزها كلها وتطابقها في الشبه به كما عتبارك في تشبيه الشئ بالمتعدد
الابنم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتاها على مسافة محضرة في القرب ثم اعتبارك في
المتعدد احدية مثل ذلك وانما لست انظر الى خاصية في اجنس كما في عين الديك منك لا تفقد فيه الى
نفس حمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القصة في التفضيل موصوفة على الاغلب في
والا فاقية لا يكاد يقتبط دكها كان التركيب خيا ليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه
لكون تقا صيد اكثر كقولنا انما مثل الحمرة الدنيا الالية فانها شرجل سدا خلة قد افرغ الشئ من مجموعها
والتشبيه البليغ ما كان من هذا القرب اي من البعيد القريب دون القريب المبذل للواجب
اي يكون هذا القرب غريبا غير مبذل للاسماح ولا منوقة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني
القريبة تبلغ وحين من المعاني المبذلة ولان ينل الشئ بعد طبعه الذي وموقعه من النفس الطف
وبالمرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه بردها على الظاهر ونفى بدم الظهور في
ما جرى الراي ما يكون بسبب لطف المعنى وموقعه او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني
الشرقية مما تنفك عن بناء ثا على اولى وروايل الى سبب فيحتاج الى نظر وتامل وهل اعلم

الفكر اذا صادف شيئا تويا وطريقا مسيقا يوصل الى المطلوب ويلتطف بالمقصود والحقائق
 المحددة في العقيدة هو الحقايق الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واضطلال العقل
 المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يعرف في التشبيه القريب المبتدل بالجملة غير ما
 ويخرج عن الابتدال كقوله اي قول ابي الطيب لم تنق هذا الوجه شمس نهارة الا بوجه
 ليس فيه حياة فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتدل لكن حديث ابيها قد افرجه
 عن الابتدال الى النواة لاسمائه على رابضة وقته وضحا لم تنق الكائن من لقينة على الصبر
 في التشبيه في البيت كمن غير مصرح والكائن من لقينة يعني قابضة وعرضه فموسى عن
 التشبيه اي لم تقابل ولم تقارنه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياة وشك قوله الا
 ان السبب يستحق او انظرت الى بدارك فقاسته بما فيها وقوله اي وكقول الوطواط
 غرناة مثل النجوم ثوابا اي لو اوسع لولم يكن للثوابات افضل فان تشبيه العزم بالبحر
 مبتدل لكن الشرط المذكور افرجه الى النواة ويسمى هذا التشبيه السبب المشرط وهو ان
 التشبيه او التشبيه او كما هي بشرط وجودي او عدمي يدل عليه نص في اللفظ او سياق
 الكلام ومنه قوله اي برب يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القية
 فكسكن اي لو كان العنكب سكا وكذا فرغ من تشبيه التشبيه باعتبار الطرفين الوجه
 اش الى لقينة باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار الاداة اما قوله
 هو ما صفت اداته مثل وهي ثمرة السحاب ومنه اي من الموكدة ما اضيف التشبيه بعد
 حرف الاداة نحو والريح تقبث بالعضون وقد جرى ذنب الاصيل على الجبل الماء اي على
 ماء كالجبل اي الغضة في البياض والصفاء والاصيل هي الوقت بعد العصر الى المغرب
 وذنب الاصيل صفة الشئ في ذلك الوقت يعني صفة الاصيل او مثل الاصيل كالدب
 فهاذا ذنب الاصيل قريب من الجبل الماء يوصف بالصفة قال الشاعر در بنار
 للفرق اصيله ووجهي كل لو بينهما مناسب فذنب الاصيل صفة وشعاع الشمس و
 الريح بالعضون عبارة عن املتها اياما وحض وقت الاصيل لانه من اطيبت الاوقات
 كالسوق الى البرودي ليا ليه اسما وفيه هو اجر كخفت والشمس تنفس الى كذا يجب

ان يهدى اليك

ان ينفذ الذمب والبلين المذكوران في البيت لكي يسبق الى بعض الادام الفادة للبصار انما قد
ان البلين انما هو بفتح الهم وكسر الجيم اعني الورق الذي يقطع من الشجر وقد شبه وجهه الى بدران اصل
هو الشجر الذي له اصل وعرق ووجهه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجهه الى بدران
ابرد من الكفر او رسل عطف على اما سوكه وهو يختلف الى ما ذكر اداته فصار من سلاسل انما كيد
من حذف الاداة الشوكب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من ان مثله اب بقية المذكورة فيها
اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الفرض اما مقبول وهو الاثر في باقاده اي افادة الفرض كان
يكون المشبه به اعرف شي برصه المشبه به بيان الحال او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه
التشبيه معروفة عند الخاطب في بيان الامكان او مردود وهو كونه اي ما يكون في امر على فادة
الفرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحق في هذا الموضع فانه في تقسيم التشبيه كسب القوة والصف
في المبالغة باعتبار ذكر الركانه كلها او بعضها وقد سبق ان الركانه اربعة فكل واحد من اقسامها
الاعتبار في شيء لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذورا وعلى التقديرين
منه المشبه اما مذكورا او محذورا وعلى التقديرين فالاداة اما مذكورة او محذورة ليصير
ثانيه ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف التشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالحمار
في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد او كالحمار في الشجاعة وقد يكون باعتبار
ذكر الاركان كلها وبعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلى
والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلم مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار
ذكر الركانه كلها او بعضها فتولد باعتبار متعلق بالاختلاف الاول عليه سيق الكلام لان الاعلى
ان يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كما نه قيل واعلم المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر
اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدو
حذف المشبه نحو زيد اسدا ومع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد
هذه المرتبة على ان ثم للترافى في الرتبة حذف احداهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع
حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد اسد في الشجاعة وكذا
في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان ابان في نحو

زيد كالا سدة في الشبهة عند الخيار عن زيد فالمرتبان الاوليان متساويان في القوة
 والاخرتان متساويان في عدم القوة والاربعية الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما
 بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجواء المشبه به على المشبه بانه هو من نظرنا الى الظاهر فما
 اشتكى عليها كالا وليس منزه في غاية القوة وما حلق عليها كالا فيرتفع في القوة له وما اشتكى على صحتها
 فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يجده ان يفرق بين الاربعية المتوسطة بان حذف الاداة
 التي من حذف وجه الشبه كعمل الشبه بين المشبه به من حيث الظاهر لوجهيها بحيث وهو الفرق
 بين نحو قولنا يقيني اسدي وليت في اتمام اسدا بين نحو قولنا زيد اسدا اسدا في الخيار
 عن زيد حيث يبدأ اول استارة والثاني تشبها وكيفية ذلك انه اذا جرى في الكلام لفظ
 ذات فرعية دالة على تشبه شيء بمباه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا
 مذكورا كقولك لقيت في اتمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استارة لا تشبه
 الثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدر او مع فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر
 كخبر باب كان وان والمفعول الثاني في باب علمت واحالي والصفة فلا يصح انه يسمى تشبها
 لا استارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه الحوادث كان الكلام موصوفا لا ثابتا بمعناه
 لما جرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسدا فموضوع الكلام في الظاهر لا ثابت معنى الاسد
 لزيد وهو متضمن على الحقيقة يعني على انه لا ثابت شيء من الاسد له فيكون الايمان بالاسد
 لا ثابت التشبه فيكون غلبا بان يسمى تشبها لان المشبه به انما هي به لا مادة التشبه بخلاف
 نحو لقيت اسدا فان الايمان بالمشبه به ليس لا ثابت معناه شيء بل صوغ الكلام لا ثابت
 الفعل واقفا على الاسد فلا يكون لا ثابت التشبه يكون مقدر التشبه مكنونا في الضمير لا يفرق
 الا بعد نظر وتامل واذا افرقت الصورتان هذا الفرقان فاسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح
 والعبارة بان يسمى احدهما تشبها والاخرى استارة هذا خلاصته كلام الشيخ رحمه الله في امر
 السادة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا يعني نحو زيد اسد
 استارة لا جوايه على المشبه مع حذف كلمة التشبه والهدف لفظي راجع الى تغيير التشبه واستارة
 المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو

رايه بر نيزه اسد اولي قيني منه اسد فليس اسد رة بالاتفاق لانه لم يجر اسم الشبه على
 ما يدعي اسد رة له لا باستعماله فيه كي في تعييف اسد اول باثبات معناه له كما في نيزه اسد
 اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبها بل لان الاتيان باسم الشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد
 الدلالة على الشكركه واما التشبيه فكثير في الضمير لظهوره بعد تأمل خلافه لساكنه فانه يسمى مثل ذلك
 تشبها وهذا اختلاف ايضا لغوي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان البيت الاول انطلق اسم الاستارة
 على هذا القسم اذ في نيزه اسد فالحسن ودخل اداة التشبيه عليه فلا يمكن اطلاقه عليه وذلك
 يكون اسم الشبه به موصوفه كنيزه اسد وهو شمس النهار فانه كين زيه كالاسد وهو شمس النهار
 وان لم يكن ودخل شيء من الادوات الا بتغير لصورة الكلام كالانطلاق اسم الاستارة
 اقرب لغرض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون مكررة موصوفة بصفة لا تدل على التشبيه
 كوقوعه في البريك الارض وشمس لا يغيب قال ان شمس تاتي والعراق غروبها غدا
 والصدود كسوفه فانه لا يمكن دخول الكاف وكونه في شيء من هذه الاشياء لا بتفسير صورة
 كونه كالمبرد الا انه يكتسب الارض وكالشئ الدائم لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في
 الصفات والصلوات التي تحي من هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق
 اسم الاستارة اكثر اطلاقا وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فليس
 الموت منه برعه فانه لا يسيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت في ذلك من التناقض
 لان تشبيهه بشمس السبع المودف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو الموتى
 خضابه يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحري وبرايا الارض
 شرقا ومغربا وموضع رطل منه اسود ومظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه اذ فوج حتى يكون
 هو كالمبرد ان يكون قد جعل المبرد المودف موصوفا بليس فيه فظهر انه انما اراد ان
 يشبه من المدوح بداره هذه الصفة الحميمة التي لم توف المبرد وهو مني على تحصيل انه اذا
 في جنس المبرد واصل تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بها بل لاثبات
 تلك الصفة فهو كقولك زيه رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات
 كونه مصقفا باذكريت فاذا لم يكن اسم الشبه به في البيت محتملا لاثبات التشبيه فليس

انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مبتدأ لا ثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان
 كون المدح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة التزجية وكما ينبغي دخول
 الكاف في هذا كونه ينشع ودخل كان وصبت لا تنفصا بهما ان يكون الخبر والمفعول انما هما
 في جملته ان كان كونه مستقلا بالاسم المفعول الاول مسكوك فيه كقولك كان زيد نالاسد
 او صنف الظاهر كقولك كان زيد اسد والكرة بينا نحن فيه غير ثابتة بدخول كان وصبت
 عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفعل اذا ما قلت وتكففت سره وصبت محموله
 مدني صرحت في هوسه من المسمى المذكور الا انه اخفق لصفة عجيبه لم يتوهم جوارزا فلم يكن يقدر
 التشبيه فيه معنى مثلا تولد دم الاسد الهز حضا به صفة عجيبه اخفق بها الاسد المذكور وان
 جوارزا على ذلك المسمى اعني الاسد الحقيقي فلما معنى لتقدير التشبيه هذا المحصول كلامه وذهب
 صاحب الفتح انه اذا كان المشبه نكورا او مقورا فهو تشبيه لا استقارة ولما في هذا المقام
 نذكره في اول بحث الاستقارة ان شاء الله تعالى حقيقة والجزازي هذا بحث الحقيقة والجزازي وهو
 الرخا من مقام علم البيان والمقصور الاصل اما هو كذا الجزازي لكن قد حوت على ما ذهب
 عن الحقيقة ايضا لا ينها من شبه تقابل الدم والملكة حيث اشتملت الحقيقة على استعمال اللفظ
 بينا وضع له والجزازي على استماله في غير ما وضع له ولهذا قدم توليف الحقيقة ولان الجزازي وان
 لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له خرج
 على الدال على ما وضع له في الجملة فالنقوض لاصل مناسب وقد يقيده ان بالمعنيين يستميز
 اعني الحقيقة والجزازي العقليين الذين هما في السن والاكثر ترك هذا التقيد بيدا يتوهم
 مقابل للشرع او الورع فالمعنى بالحقا يفرق الى ما في السن والاكثر ترك هذا التقيد بيدا يتوهم
 لغويا او شرعيا او غيرهما الحقيقة في الاصل فيصير مبني فاعل من حق الشئ اذا ثبت او في
 مفعول من حققت الشئ اذا ثبت نقل الى الكلمة الثابتة او المشبهة في مكان الاصل والثناء
 فيها لنقل من الرصفيه الى الاسمية وعند صاحب الفتح ان شاء الله تعالى ان في الوجهين اما
 على الاول فانه لا ينفصل معنى فاعل يترك ويرث سواء اجري على موصوفه او لا كونه اصل
 وامارة ظرفية وانما على الثاني فانه لا يقدّر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة الاسمية

غير محجزة على موصوفها وفضل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه
 نحو رجل قتل و ارادة قتل واما اذا لم يجز على موصوفه فالنائب واجب فيها لا لئلا يسكن
 مررت بقتيل بنى فلان و قتيله بنى فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بالتقدم
 والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستقلة فيما اى في معنى وصفت تلك الكلمة له في اصطلاح به
 التي تطلب اى وصفت له في اصطلاح به يقع التثنية فبحار والمرد مستحق بقوله وصفت لا
 بالمستقلة اذ لا معنى له عند التثنية واكثر بالمتعلقة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا حقيقة
 كما لا تسى مجازا وبقوله فيا وصفت له عن شيئين احدهما يستعمل في غير ما وضع له على كقولك
 خذ هذا النفس مشيه الى كتاب بين يديك فان لفظ النفس هنا قد استعمل في غير ما وضع له
 فليس بحقيقة كما انه ليس مجازا وانما في المجاز الذي لم يستعمل في ما وضع له لانه اصطلاح به التي
 وانه غيره كما لا سدر في الرجل الشجاع لان الاستقارة وان كانت موصوفة بانها دليل على
 الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع باليقين دون التاميل واكثر بقوله في اصطلاح
 به التي تطلب عن المجاز الذي استعمل في ما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التي تطلب بصورة
 اذا استعملها التي تطلب بوجه الشرح في اللفظ فانها تكون مجازا لكون اللفظ غير ما وصفت به
 في اصطلاح الشرح لانها في اصطلاح الشرح انا وصفت للراكان والادراك المحصورة بين انما موصوفة
 للعداء في اصطلاح آخر اعني اللفظ فان قلت كان الواجب ان يقول لفظ المستقل لتبادل
 المفرد والمركب قلت لرسم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان توليف الحقيقة
 غير مقصود في هذا الفن لم يتوقف الى هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اى وضع اللفظ
 فليس اللفظ للدلالة على معنى منفرد اى يدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان
 يكون موصوفى بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان نفس اللفظ المجازي للدلالة على معنى المجازي
 لا يكون وصفا لدن دلالة انا يكون بقرينة فان قلت في هذا يخرج الحرف ايضا عن
 ان يكون موصوفى لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قوله الحرف يدل على
 في غيره انه شروط في دلالة على معناه الا وادى ذكر مستلحقا قلت لان معنى الدلالة
 على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشر عليه بعض المحققين من انما من ان الحرف يدل

على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثل يدل بنفسه على التوكيد الذي هو في الرجل وفي
قولنا هل قام زيد يدل بنفسه ان يكون العلم بالشيء كما فيا في العلم دون المشترك اي فخرج الى ان المشترك
وهو ما وضع للمعنيين او اكثر وضعاً مستقداً وذلك لانه قد عين دلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم
الدلالة على احد المعنيين على السبيلين للارض المشترك لانه في ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك
كالقرا مثل مدلوله ان لا يتجوز الطرد والحيثي غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير
فقد استعمله ما دام منسباً الى الوصفين لانه المستبعد الى العلم والسيار الى العلم من دلالة الحقيقة
اذا اذ احضرت باحد الوصفين كما اذا قلت القرد يعني الطراد ولا يعني الحيثي فانه ينسب الى الطراد
بالسبيلين والقرينة لرفع المراتم والقرينة لحيثي ذلك ان الواضع عينه لدلالة بنفسه على معنى الطراد وكذا
لدلالة بنفسه على معنى الحيثي وقولنا يعني الطراد ولا يعني الحيثي قرينة لرفع المراتم اما لان يكون الدلالة
بواسطة وهل من بين الوصفين وضع آخر ضام وهو عينه لدلالة على احد المعنيين عند الإطلاق
غير مجموع بينهما فكان الواضع وضع آخر ضام وهو عينه لدلالة على احد المعنيين عند الإطلاق غير
بهما فكان الواضع وضع مرة لدلالة بنفسه على هذا واخرى لدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا
اطبق مفهومه اصدحا غير مجموع بينهما هذا كقيد كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنفين بما
لزم ان معناه الحقيقي ان لا يتجوز الطرد والحيثي واما الدليل على ان عند الإطلاق يدل على
قوله القرد يعني الطراد ولا يعني الحيثي والى بنفسه على الطراد بالسبيلين فهو في كل من قولنا
الطرد وقوله لا يعني الحيثي قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي الكثرة
يدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من النسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة
الى المعنى الذي هو معناه موصوفة فالجائز ايضاً كذلك لان اسراف قولك ايت الله ايركي
موصوف ايضاً بالنسبة الى الحيوان المفترس ودون اريد انه موصوف بالنسبة الى لازم المعنى الذي
هو معنى الكناية ففاده واضح لظهور ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مألوفة عن ارادة الموصوف له او من غير قرينة لفظية
لانه نقول الاول يستلزم الادور حيث افاد الموصوف في تعريف الوضع وانما يستلزم كقار
قرينة الجائز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان الجائز اقل في الحقيقة فان قيل

معنى كلامه انه خارج عن تعريف الحقيقة والمجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به الركا
حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية في غيره كان في كونها حقيقتين وبغير فرق في التصريح وعدمه فلما
هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جوار الاداة
المعروم لا يوجب كون اللفظ مستغنيا فيه وسيجي لهذا زيادة كحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى
والقول بدلالة اللفظ لدلته ظاهرة فاسد من العجايب في هذا المقام ما وقع لبعض مشيركنا
وصادق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تنبيه الغرض على الركا كما يقال
ان مراد الركا بدلالة معناه ان يكون العلم بالوضع كما في انهم والمعم حيث ذكر ان دلالة اللفظ
لدلته ظاهرا فتوهم ان الركا اراد بدلالة معناه ما قيل من ان دلالة اللفظ لدلته فلا
يكل لاحد ان يحل كلام غيره بكلمة على معنى قايمة برى عنه هذا الكلام ودون كيف حل لك الطال
كلام المعص بكلمة على معنى هو برى عنه والعجب عنه انه لم يتنبه ان المعص اللفظ في الوضع بتعين اللفظ
لدلته على معنى بنفسه وان الركا اية او رد هذا المنهيب والبطلة ثم ما دله في اتيق بهذا
الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك شيئا فنقول في ابتداء كبت يعني ان دلالة
اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من محض لتدوي نسبة الى جميع المعاني فذهب المحققون
الى ان المحض هو الوضع ومحض وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الموضوع والظاهر ان
الوضع هو اية تعالى على ما ذهب اليه شيخ البراهمن الاستوى من انه تعالى وضع اللفظ
ودفع عباده عليها ليتلوا بالوضوح اذ يكتفى بالصوت والكر في فهم واسماع ذلك المسموع
واصدا ارجائه من اناس اذ يكتفى علم ضروري في واحد ارجائه وذهب بعضهم الى ان
المحض هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية يقتضي اضمحاض دلالة
اللفظ على ذلك المعنى والتحقق الجوهري على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لا
لدلته كدلالة على اللفظ لوجب ان لا يكتفى اللغات باختلاف الالمام ولوجب ان يكون
كل واحد من كل لفظ ان له لفظا ولا مستغ حل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقة لان بالدلالة لا يرد في الغير ولا مستغ بغيره من معنى الى معنى آخر بحيث
لا يعزى منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني في الامام المعقولة وغيره من المعقولات الشرعية

والعرفية لما ذكره لا متع وصفه مشترك بين المتماثلين كالتماثل للفظان والرباين ^{المستفاد}
 كما يجوز للسود والابيض الاستدانة ان يكون المعتمد من قولنا هو ما يل او جمل لقائه
 بالمتماثلين والمتفادين وهذا اول ما من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب ^{المتماثلين} لذات
 او المتفادين لانه هم وقد نادى اي القول بدلالة اللفظ لذاته الساكنة اي حرفه على ظاهر
 وقال انه تنبيه على ما عليه اية على الاشتقاق والعريف من ان الحروف في نفسها حواص بها
 يختلف كما جرد المسألة والفاضة والتوسط بينهما وفي ذلك فذلك الحواص يقتضي ان
 يكون العالم بها اذا اخذ في معنى شي مركب منها لمعنى لا يهل التماسب بينهما فصار الحكيمة
 كالعضم بالفاء الذي هو حرف ر ذو كراشي من غير ان يمين والقمم بالفاء الذي هو
 كراشي من يمين وان لميات تركيب الحروف ايضا خواص كالعضود والفتا بالهمزة
 كما نرذان واجمدي لانه سماها من الحركة وكذلك باب فعل يضم اليه مثل شرف وكرم
 لا فعال الطبيعية الدائمة وليس على هذا المعنى في الاصل مثل من جاز المكان يكرزه اذ ^{لله}
 نقل الى الكلمة الجارية اي المتعدية مكانها الاصل او الكلمة المجز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها
 الاصل في ذكره الشيخ في السرا الباقية وزعم المعصان الظاهر انه من قولهم حلت كذا بما جازا
 الى حاجته اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان الحار طريق الى قصر معناه واعتبار
 التماسب في تسمية شي باسم يبا بر اعتبار المعنى في وصف شي بشي كسمية ان له حمرة جاز
 ووصفه بالحمرة فان اعتبار التماسب في التسمية ترجع الاسم على غيره حال وصفه للمعنى وبيان
 انه اذا برك من غيره في الوصف لصفة اطلاقه ولهذا يشترط بقا المعنى في الوصف وان
 التسمية منه ر ذال حمرة لا يصح وصفه بالحمرة حقيقة ولفظ تسمية بذلك باعتبار المعنى في حقيقة
 والجاز ليس لصفة تسميتها بها بل لادوية ذلك وترجمه على تسميتها بغيرها من السما والارض
 في اعتبار تناسب التسمية ان ينقضي بوجود ذلك المعنى في غير المعنى فالجاز مرفوع ومركب حقيقة
 كل منها ثلث حقيقة الاخر فلا يمكن جمعها في تعريف واحد اما المعنى فهو الكلمة المستعملة في غير ما ^{استعملت}
 له في اصطلاح به التي طلب على وجه يعبر مع قرينه عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له
 فاحرز المستعملة عام يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا ولا تسمى حقيقة ولا يقرر في غير

ما وصفت له من الحقيقة مركبا كان او منفولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التي تطلق
 بقوله وصفت له ليدخل فيه الجواز المستعمل في وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله
 المتكلم يعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيها وضع له في الجملة فليس مستعمل
 فيها وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التناطع اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المتكلم
 يعرف الله في الاركان المحصورة مجازا فانه من العلاقة المستعملة لكونها لال هذا المعنى قوله عليه
 يصح وهو متعلق بالمستعمل فيخرج اللفظ من تعريف الجواز كما تقول هذا الفرس مثله الكلب
 لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينه عدم ارادته
 لان الكناية مستعملة في غير ما وصفت له مع حوز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له يكون
 مجازا وقد يكون كناية وقد يكون علقا وقد يكون مركبا وقد يكون منفولا والمنقول منه ما
 في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى يجر الاول منه في الله حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني
 وفي الاصطلاح المنقول فيه بالكل كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المحصورة المستعملة
 على الدعاء فانه في الله حقيقة في الدعاء مجازا في الاركان المحصورة وفي الشرع بالكل في
 ما عيب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الالة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد
 انه يرب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والديب جميعا يكون مجازا
 هذا من حيث الله واما من حيث العرف فهو من صفة له ابتداء ورعاية معنى الديب
 انما هي مجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح
 اطلاق الالة على كل ما يوجد فيه الديب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقة فيه انما هو
 لصحة الاطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لانه في ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الالة على كل ما يوجد
 فيه الشبهة ولا يصح اطلاق الالة في العرف على كل ما يوجد فيه الديب ولا يصح اطلاق الصلوة
 في الشرع على كل ما يوجد فيه الديب دعاء وكل منها اي من الحقيقة والمجاز المعنى والشرع وعرف
 خاص وهو ما يتبين بانه عن المعنى السوي كالنحو والعرف والكلام وغير ذلك او عرف عام لا
 بانه الحقيقة من واصفها الكائن وارض الله في لغوية وان كان ان اشرف غرضه دالا فغرضه
 عامة او خاصة وبكيفية تنسب الى الواضع واما المجاز فانه الاصطلاح الذي وقع به التناطع

وكان اللفظ مستقلاً في غير ما وضع له في ذلك المصطلح ان كان هو اصطلاح اللغة فالجواب نعمي والى
 اصطلاح الشرع فشرعي ولا فرق في عام او خاص كما سيجي وارجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمل
 المجازي طلب لفظ اللغة في السبع المحض يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازاً لطلب
 صلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المجازي طلب لفظ الشرع لفظ الصلوة في العبادة المحصورة
 يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازاً وفي لفظ واحدث يعني اذا استعمل المجازي طلب لفظ الحق
 في اللفظ المحض يكون حقيقة وفي احدث يكون مجازاً ودابة لدوي الدرع والآن في اننا
 في اللفظ العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فذكر اللفظ التكرار مثال الحقيقة والمجاز واذكر اللفظ التكرار
 من الموقنين إشارة الى المعنى الحقيقة والمجازي والمجاز مرسل اذا كانت الحدود الصحيحة غير المتغيرة
 بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقة والآن في استقارة فالاستقارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما يشبه
 بعبارة الاصطلاح كما سجد في قولنا ربيت اسداً يعني وكثيراً ما يطلق الاستقارة على فعل المستعمل
 على استقالات اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيض من اشتقاق ويكون المستعمل مستقراً
 ولفظ المشبه به مستقراً والمعنى المشبه به والمشبه مستقار منه ومستقار له واللفظ اي لفظ المشبه به
 مستقار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لا جل المشبه والمرسل وهو كان
 العلة غير المشبه به كالبعد في القوة وهي موضوعة لبي ردة المحصورة لكن من شأن القوة
 ان تصدر منها ولعل الى المعصوم بها فلي ردة المحصورة بمنزلة العلة الفاعلية لها والى انما
 تظهر القوة في بمنزلة العلة الضرورية لها ومعهذا لا بد من إشارة الى المنع من كثرة ما يدى
 لئلا يعمد الى وجوب يده لدى ونحو ذلك كجانب الست اليد في البلدة والقدره اي وكما ليد
 في القدره لان اكثر ما يظهر سلطان القدره في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدره من
 البطش والضرب والقطع والافذ وغير ذلك واما اليد في قوله عزم العزم من يتكافؤ واما
 ويسمي بزمهم اذ نام وهم يدل على من سراحهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرة تم في وجوب
 بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يقصر ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضها وان يختلف لهما
 في الصنف كذلك سبل المؤمنين في تاهلهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما
 ذكره الشيخ في اسرار البلاء من ان اليد هما استقارة فهو مني على ما نقلناه عنه من ان

المشبه به اذ كان مما لا يمكن دخول اداة التشبيه عليه ما اطلاق الاستقراء عليه مجمل من القول
 وهما كذلك اذ لا يمكن ان يقال هم كيد على من اسواهم والراوية في المرادة اي في المراد
 الذي يحيل فيه الزاد الى الطعام المتخذ لسفر الراوية في الاصل اسم للبيعة الذي يحيل المرادة
 والعلاقه كون البيعة مما لا يمكن ذكر المرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلقة
 على وجه كل ليقاس عليها وذلك لان العلقة كجب ان يكون مما عبرت الرب بوجها ولا يشرط
 النقل عنهم في كل جري من الجزيات لان اية الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي
 على ان ينقل من الرب نوع العلقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وفراياتها مثل كجب
 ان يثبت ان الرب يطلقون اسم السبب على السبب ولا كجب ان يسمع اطلاق الغيث
 على السبات وهذا معنى قولهم المجاز مرصوع بالوضع النوعي لا بالوضع السخفي وانواع العلقة
 المستمرة كثيرة ترقي ما ذكره ال خمسة وعشرين والمصريح قد اورد بها تسعة غير ما سبق
 اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدره واطلاق الراوية على المرادة للعلقة المجازية يقال
 ومنه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم غيره بين ان في هذه التسمية مجاز امرسلا
 وهو اللفظ المرصوع لجزر الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز في العبارة
 كما ليس هي اجماره المحصورة في الربية وهي الشخص القريب واليمين جزء منه وذلك لان
 العين لما كانت هي المفصورة في كون الرجل ربية لان غير ما من الاعضاء مما لا يسمي
 به وبها حارت العين كما هنا الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد
 اخصاص باليمين الذي قصد بالكل مثلا لا يكون اطلاق اليد او الاصبع على الربية وان كان
 كل منها جزءا منه وعكس اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كما لا يصح في المثال
 في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواني والامثلة جزء من الاصابع والنوص منه
 المبالغة كما انه يجعل جميع الاصابع في الاذن ليعلم شيئا من الصاعقة وتسمية اي ومنه
 تسمية الشيء باسم سببه كقولهم غيا الغيث اي السبات الذي سببه الغيث او تسمية
 باسم سببه كقولهم السار سبات اي غيثا يكون السبات سببا عنه واورد في الاصل
 في امثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم فلان الكلى الدم وظاهر انه سهل لانه من تسمية

المسبب باسم السبب اذ اذ لم سبب الربة والجب منه انه قال في تفسيره اي الربة المسببة للرب
او ما كان عليه اي سمية الشئ باسم الشئ الذي كان هو عليه في الزمان الماضي كمنه والرباني
اموالهم اي الذين كانوا ينامي قبل ذلك لانه لا يتم بعد ابلوغ او سمية الشئ باسم ما قبل ذلك
في الزمان المستقبل كمنه اي راى اعصره اي عصير البول الى اخره او سمية الشئ باسم محله كمنه
فليدع ناديه اي اهل ناديه اهل في ذلك الذي اليه او سمية الشئ باسم حاله اي باسم ما كان في
ذلك الشئ كمنه واما الذين ابيضت وجوههم في رحمة الله اي في الجنة التي هي فيها الرحمة او
سمية الشئ باسم كنهه كمنه واصل في ان صدق في الاخرين اي ذكر احصا والال اسم لانه
الذكر والحكاية في الاخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا
الضم ان معنى المجازية الانتقال من المردم الى اللازم وبعض النواع العلة بل اكثر ما لا يعيد
المردم فكيف ذلك قلت يستعمل في جميعها المردم بوجه ما اعاد الاستقاررة فظا هو ان وجه
انما هو احدى اوصاف الشبه به فينتقل اليه من الشبه به اي لا محالة فالسبب مثلا انما يستار
للتشجاع لا يزيد او يغير ويحذف ولا يشك في انتقال اليه من الاسد الى الشجاع واما في
غيره فيظهر ان ايراد الكلام ذكر بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما قصد فاما
يكون ذلك الغير ما يقصده بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجازيا
ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة مجازيا بالقوة كما لم يكن انما اريدت واذ كان
ذلك الغير ما يقصده بالفعل بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذي ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة او
لم يقصده به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تربية باللفظ معنى لا زاما لمعناه الحقيقي فاما
اي معنى ينتقل اليه من المعنى الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من ضرورة ضرورة والمردم
وشي محض كاطلاق البصيرة على الاعى او منضم الى اذم خارجي كيب العادة او كيب الواقع
وح اما ان يكون احدهما جزءا لا يتجزأ كالقولان للعض والرقبة للبعد او خارجا عنه والمردم
بينهما قد يكون كقول احدهما في الآخر كقول الكل والمحل او بسببه احدهما للآخر او مجازيا قد يكون
احدهما شرط للآخر فجميع ذلك ينتقل على لزوم ولذا يشترط في اطلاق الجوز على الكل التزام الجوز
لكل كارقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد به راسا كقاف ايده فانه لا يجوز اطلاقها

على الالف في داما اطلاق العين على الالف ليس من حيث انه ان بل من حيث انه رجب
وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فانهم وبكلمة اذ كان بين الشين علة فلا محالة يكون
انتهى الى الناس من اصرها الى الاخر في الجملة وهذا معنى الروم في هذا المقام والاسقارة
وهي كانت علة انت هبة الى فقد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبهه بمعناه
الحقيق فاذا اطلق كذا المشو على شفه الالف فان اريد تشبهها بشو الالف في اللفظ فهو
اسقارة وان اريد انه اطلاق الحقيق على المطلق كاطلاق المرسى على الالف من غير قصد الى
التشبه محض رسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد كجزائي يكون اسقارة وان يكون
مجازا رسل باعتبارين قد يقيد بالتحقيق وهذا التقيد يتميز عن التخييل واكنى عنها وانما
نسبى كحقيقته لتحقق معناها اي ما عني بها واستوتت هي فيه ج او علة بان يكون ذلك
المعنى امر احد ما يمكن ان يفيض عليه وليث رايه شرة حية او علية فيقال ان اللفظ قد
نقل من مساه الا محال فعمل اسماء المعنى على سبيل الاسقارة للبيان في تشبهه بالمعنى الموضوع
فان كقولنا اي قول زهير ابن ابي سلمى لدى اسد كذا السلاح اي تام السلاح وكذا
شك السلاح وشك السلاح بالفتب والحدف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقايح
وقيل قذف بالعلم ورمي به فصار له ج مته ونيانته تامه له ليه افخاره لم تقم ليه اسد
ما تشبه من شرة على منبويه والتقييم مبانته لتقم وهو القطف فالاسد ههنا مستقر في رجل الشجاع
وهو امر متحقق وقوله اي والفتب كقولنا في اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو
عنه الاسلام وهذا امر متحقق علة راجع وذكر صاحب المنهاج في قوله تعالى فاذا قاتله فاستب
اجمع ان الظاهر من اللباس عند اصرى بارحمهم انه يحمل على التمثيل والكان يمثل عندى الى
يحمل على الحقيقة وهو ان يستقر على الالف عند ج مته من انتفاع اللون وتغيره وزيادته
ههنا وفيه كبت لان كلام صاحب الكنف مشوب بانته اسقارة كحقيقته وتمثل ان يكون علية
وان يكون حية لانه قال شيه باغش الالف والتبليس به من بعض الامور باللباس
لا شمله على اللباس والحدث الذي عشيته يمثل ان يريد به الضرر اي صل من اجمع يكون
علية وان يريد انتفاع اللون وزيادته المية فيكون حية كما ذكره السكاك وبكلمة

ليس المشبه هو المجموع بل الذي وثق عنده فتوهم كونه تشبيها لا استقارة غلط قال المصنف
 فالاستقارة ما تضمن تشبيها معناه بالوضع له والمرتد معناه ما عين باللفظ والمستقل اللفظ
 فها هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيها معناه بالوضع له اللفظ المستقل والمستقل اللفظ ^{فقط}
 فيما وضع له وان تضمن تشبيها به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه
 اذا كان معناه عين معنى الموضع له لا يقع تشبيها معناه بالمعنى الموضع له لانه كما تشبه
 الشئ بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجازي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجازي الى استقارة
 وغيره واسبغ في الاشياء المذكورة ليس مجازا لكونه مستقلا فيما وضع له وفيه نظر لان ما في ان اسدا
 في نحو زيد اسد مستقل فيما وضع له بل هو مستقل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستقارة كانه رايت
 اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه هما محذوفة وان البعير
 زيد كما سد فان قلت قد استدل صاحب الفتح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فقلت
 اسدا على زيد معلوم ان الالف لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه كحذف اداة قصد
 الى المبالغة قلت لا نعم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسدا مستقلا في معناه الحقيقي
 واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فضمه حمله على زيد طائفة وتحقيق ذلك ان اداة التشبيه
 رايت اسدا يرمي الى اسد استقارة فلا تنفي انه استقارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة
 عليه وانما تنفي انه استقارة عن شئ من صرف بالشجاعة فتقولنا زيد اسد اسد زيد اصله زيد اصل
 شجاع كالاسد فلهذا التشبيه واستقلا المشبه به في مكانة يكون استقارة بدل على ما ذكرنا
 ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتحقق به المجاز والمجوز كقول اسد غا في اكره
 فانه امي مجرئ على صايل وكقوله والبطير اغرته عليه اي باكية وكقوله ومم يري على
 سوامهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يبين دخول اداة التشبيه عليه كما نقول من عبد القاهر
 وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاخت من بروج البدر تدا
 بدورها برهما اكنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا او مقورا او اجزاء اسم التشبه به
 عليه يقتضي ان يكون تشبيها الى رتبة رجلا كالاسد في الشجاعة ولاخت من بروج
 مثل بروج البدر في البعد فبينما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في صراط السقط والظ

ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد يكون المشبه مقدر اعم من ان يكون محددا في
كلامه كما في قوله تعالى سمعكم اذ يكون في الكلام باليقين تقديره كما في قوله ربي استجب
لي ليس انهم جعلوا المحيط الاسود في قوله تعالى حتى يتيين لكم المحيط الابيض من المحيط الاسود من غير
تشبيها لان بيان المحيط الابيض بالغمر قرينه على ان المحيط الاسود ايضا مبين بسواد افق
الليل والحد من ذلك ما يشوبه كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا
فيه شركاء مث كسوف درجته سارا رجل وقوله تعالى وما يستوي السوءان هذا عذب فرث
سارغ شرابه وهذا من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستقارة
وليس باستقارة وهو من باب التشبيه ليس بتكرار ولا مقدر ويمكن التقضي من هذا المثال
بان الاستقارة يجب ان يكون مستقلة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع المعنى في
موقعها ولا يثبت الادب الباقية في التشبيه فيجوز ان يكون استقارة ان يقال ربي استجب
لشجاع وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحر من الموصوفين
المومن والكافرن قوله تعالى ومن كل ثاكلون لحاطا يا وشرحو من حية تفسر
بشيء عن انه فقد التشبيه بالاستقارة اراد تفضيل البحر الاجاج على الكا فرمائه قد شارك
العذاب في الساف والكا فرضوع من الحقيقة فهو في طريقه قوله تعالى فني كالحجارة او أشد
قسوة وان من الحجارة لا يفجر منه الانهار وتنفذ ذلك ذهب كثير من الناس الى ان
الابيض من قبل الاستقارة وان صاحب الكشاف اورد هاتين المثلين للاستقارة و
لا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف ودليلنا اي الاستقارة مجاز لغوي كونها
موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منها فصل في ان الاستقارة مجاز لغوي ام عقل
قد ذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ يستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشبه به
والدليل على ذلك ان الاستقارة كما قد مثله في قوله ربي استجب لي موضوعة للمشبه به
اعني السبع المحض لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولان اعم من المشبه والمشبه به كالشجاع
مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحمدان عليهما وهذا معلوم لفظا بالنقل من
ايه اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينه بالعمه عن ارادة

الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على
 الخاص لا باعتبار خصوصية بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجاز في شيء كي اذا رتب زيد انقلت
 رايته انسانا او رتب رجلا فلفظ الانسان او رجل لم يتقبل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في
 امرين على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن
 لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ما طعن فليس على فان هذا المشبه
 على كثير من المصطلحين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام والارادة انما هي وبغير ضرورة
 بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
 من الاطلاق والاسم والحق عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث الترتيب بالام
 اشارة الى حقيقة دقيق انما مجاز عطف بمعنى ان النصرف في امر عطف لا يكون له انما لم يطلق
 على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي ودخل المشبه في ضمن المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
 فردا من افراد الاسد كان جوابا الى استهلال اي استحال الاسفارة في المشبه كاستحال
 الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعلا لا فيما وضعت له وانما قلنا انما لم يطلق على المشبه الا
 بعد الادعاء المذكور لاننا لو لم يكن كذلك لما كانت استهارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استهارة
 لكان الاعداد المنقولة كبريز ويشكر استهارة ولي كانت الاستهارة ابلغ من الحقيقة او
 لا مباينة في اطلاق الاسم المجرى ربا عن معناه ولا صح ان يقال لمن قال رتب اسما
 واداره زيد انه جبه اسما لا يقال لمن سمي ولده اسدا ان جبه اسدا لان جعل اذ كان
 مستويا الى مغنولين كان بمعنى صير ويغني انما ثبت صفة في شيء لا نقول جبهه امير الا اذا
 ثبت له صفة الامارة وادراكه نقل اسم المشبه الى المشبه به لنقل معناه اية بمعنى انه ثبت
 له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان اللبس مستقلا فيما وضع له
 مجازا لغويا بل عطفيا بمعنى ان للعقل لفرق وجعل الرجل الشجاع من ضمن الاسد وجعل الشجاع
 في الواقع واقعا مجازا عطفيا ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء
 دخوله في ضمن المشبه به صحيح القول في قوله تعالى اي قول ابي الفضل بن العبد في غلام قام
 على اسه ليطله قامت لظنتني اي توقع الظل على من الشمس نفس اعرض عن نفسي قامت لظنتني

ومن عجب ويرى فاقول يا عجباً ومن عجب شئ ان كان كالتشبه الحسن والبها وتظلم من
الشئ فلو انه ادعى له معنى الشئ الحقيقي وجعله شئ على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب ان
تظلم ان كان حسن الوجه ان ما كرهه الله عنه اي ولهذا صح النبي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من علي عليه
السلام شئ طيس تحت الثوب وكنت الذرع اليه قد زر ازراه على القمر تقول زرت النبي عليه ازراه
شدت ازراه عليه فلو انه جله قمر حقيقيا لما كان للنبي عن التعجب معنى لان الكائن انما يرجع اليه
الكل بسبب ملابته القمر الحقيقي لا بسبب ملابته ان كان كالمقر في الحسن ودرو بان الادعاء في رده الاله
بان ادعاء وحول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستقارة مستعملة فيها وصفت له
للعلم الفردي بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان قوله
في جنس المشبه به مني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قمين احداهما المتعارف وهو الذي له غاية
الحركة ونهاية القوة في شئ تلك الجنة وما تلك الصورة والهيئة وتلك الانبياء والمخالب الى غير ذلك
وانما في غير المتعارف وهو الذي له تلك الحركة وتلك القوة لكن لانه اجتهت والميكمل المخصوص ولفظ
الاسد ما هو موضوع للمعارف فاستعمله في غير المعارف استعمل في غير ما وضع له والقول فيه مائة عن
ارادة المعنى المتعارف يستقيم المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاسد اراد على دعوى الاله
لرجل الشجاع بخلاف نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب النبي عنه في البيت المذكور
وغيرها فليست على تمامي التشبه فصلاً ولحق المباعدة ودلالة على ان المشبه بمشبه لا يتميز عن المشبه به اصلاً
حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستقارة لتعارف
الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان الاستقارة في
وحول المشبه في جنس المشبه به مبنية على ما قيل وهو جعل افراد المشبه به قمين كما ذكرنا دلالة ما قيل في الكذب
لابد في الاستقارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دلالة على ان المراد خلاف الظاهر
الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل الجهد في ترويج في مره انعم صاحب
المفتاح ان الاستقارة تعارف الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستقارة على التاويل وتعارف
الكذب بنصب القرينة المانعة من ارادة الظاهر وانما وجه الدلالة في الباطل ما يكون على خلاف الواقع و
الكذب ما يكون على خلاف ما في الصيغة وانت تعلم ان تغيير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واضارة الكاذب

فزا

فذكر العدد الذي هو عدد الامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالشيء الامل وحي اي
 الاستقامة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجماع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر
 غير ذلك في اعتبار الطرفين يعني المستقر منه والمستقر له فثان لان اجتماعهما في اجتماع الطرفين
 في شيء اما يمكن نحو فاجنبه في اوس كان بينا فاجنبه اي ضالا فاجنبه استعار الوجود من سواه
 الحقيقي وهو اصل الشيء بالدرجات التي هي الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب والاصح والهداية ما يمكن
 اجتماعهما في شيء واحد وهذا اول قول المصنف ان الصورة والدرجات ما يمكن اجتماعهما في شيء واحد وهذا
 قول المصنف واما استقامة الميت لفعل فليس من هذا القبيل اذ لا يمكن القاف الميت بالفضل
 قال نحو اجنبه في اوس كان بينا فاجنبه ولستم هذه الاستقامة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء
 على طريق الطرفين من الاتفاق واما مستقيم عطف على قوله اما يمكن كما استقامة اسم المعلوم للموجود
 عن طريق وهو بالفتح الصنف اي لا تتعدا الصنف في قولك الموجود في المعلوم ولا شك ان اجتماع
 والعدم في شيء مستقيم وكذلك استقامة الموجود من فقد وعدم اذا بصيت اثاره الجسمية التي هي ذكره
 ويزم في اناس اسم وكذلك استقامة اسم الميت للحي او العاقل او النائم فان الموت ما لا يمكن
 اجتماعهما في شيء قال المصنف في هذا ان كانا باعين للشيء والصف كان استقامة اسم الله للصفات
 اوله فكل من كان اقل علما واصنف قوة كان اوله بان يستقر له اسم الميت لكن الاقل علما اوله
 بترك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فيكونه فاجنبه للميران لان افعاله المخصصة به
 الحركات الدارونية مبسوطة بالادراك ولي كان الادراك اقدم وانشأ اختصاصا به كان انشأ
 فيه بشد بغيره من الصورة ونقر بما اني ضاها وكذا في جانب الانشاء فكل من كان اكثر علما او اس
 كان اوله بان يقال له انه حي هذا كلامه ويخرج من اختلاف لان الضدين القابلين للشيء والصف
 هما العلم والجهل والعزة واليؤلم يستقر اسم احدهما على قول المصنف وانه اذا اطلق اسم احد
 على الآخر باعتبار معنى قابل للشيء والصف فكل من كان ذلك المعنى فيه شهد كان اطلاق ذلك
 الاسم عليه اوله والعبارة غير وافية بذلك ولستم هذه الاستقامة التي لا يمكن اجتماع طرفيها
 في شيء عادية لتماثل الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستقامة التكميلية والتمجيدية
 وهما ما يستعمل في هذه الى الاستقامة التي استعملت في هذا معناه الحقيقي او يقتضيه الامر

اي لتزيل النفا واد التناقض منزلة التنا ب بواسطة منتج او تهكم على ما سبق كتحقيقه في باب
 التشبيه نحو فبشرهم بعد رب اليم اي اندزم استقرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر من الخبر
 للامارة الذي هو صفة باو خاله في جنبها على سبيل التبع والظرافة والاسرار والاسقارة باعتبار
 اجماع اعني ما قد شتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجهها وهما جاسمان
 لانه اي اجماع اما داخل في مفهوم الطرفين المستقر له والمستقر منه كقوله عليه الصلوة والسلام
 خير الناس رجل يحب لبيان وشره كل سمع حقيقة طار إليها دور حل في شفعة في غيبة بعد الله
 حتى ياتيه الموت قال جابر الله البيعة الصيعة التي يفرغ منها واصلا من مانع يسبق اذا صبح و
 الشفعة راس اجبل والمعنى خير الناس رجل احب لبيان نفسه واستعد لها وفي سبيل الله او حل
 اعزى الناس لمسكن في بعض راس اجبل في غم له قليل ربحا ويخفي بها في امر مائة وبعيد
 حتى ياتيه الموت و اجماع داخل في مفهومها فان اجماع بين العدو والظير ان قطع المسافة
 بسرعة وهو داخل فيها اي في مفهوم العدو والظير ان الاله في الظير ان اوتي منه في العدو
 قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين ريت سدا ان الاشتراك في صفة
 لا يجد في جنين متقين كما لا سدا والاشكال كخلاف الظير ان العدو فاما جنين واحد هو
 المردود و قطع المسافة واما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها فله تكميل السمات وذلك لان
 اضدادا في جنين ثم قال والفرق بين استقارة الظير ان العدو واستقارة المرسن بلطف
 الالف مع ان في كل من المرسن والظير ان حضور وصف ليس في الالف والعدوان خصوص
 الوصف الكاين في طارعي في استقارة العدو بخلاف حضور الوصف في المرسن وهو كمال
 ان التشبيه هما منظر مختلف ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشا فرع استقارة
 وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستقارة على ما وضع المرسن موضع الالف فكذلك
 الان كرميت مخالفة السلف فانهم عدوا في الاستقارات وحفظا بها فاعتدت بكلامهم
 في الجملة ونهبت على ذلك بالسمية استقارة غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستقارة ان
 تنقل فيه الاسم الى مجالس له كالمرسن والالف والمجالس والمشا بية من واد واحد
 بخلاف نحو البية والسمعة الا لما كانت بينهما فلا يطلق الاستقارة عليه فان قلت اجماع في

من يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستقارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان قوة
 لا يختلف بالشدّة والضعف فكيف يكون اجماع واخذ في مفهوم الطرفين قلت الاستقارة الاصل
 انها هذه اما بما هي الحقيقة الا يري ان السواد جزو من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدّة والضعف
 ودون الشبه انما جعل واخذ في مفهوم الطرفين لان اما هي الحقيقة للطرفين والمفهوم قد يكون ما هي الحقيقة
 وقد يكون ادا مركبا من امور بعضها قابل للشدّة والضعف فيخرج كون اجماع واخذ في المفهوم كونه
 في احد المفهومين اشد واقوى وقد يكون استقارة الطرفين للعدوس من هذا القبيل نظر لان الطرفين
 قطع المنة بالجنح وليس السرعة واخذ في بل هي لازمة له في الاكثر كالمجرة لاسد والاولى ان
 يشل باستقارة التقطيع الموضوع لازمة الاتصال بين الاجسام المتفرقة بعضها ببعض لتفريق
 اجماعه والباقي بعضها عن بعض في قوله تقاطع وقطعا هم في الارض اما وجماع رزاة الاتباع
الداخل في مفهومها وهي في القطع اشد وكذا استقارة احيانا في الموضوع لضم فرق الثوب للبر
 الذي هو ضم خلق الاربع بجماع الضم الداخل في مفهومها اشد في الاول واما غير داخل عطف
 على قوله اما داخل كما مر من استقارة الاسد للرجل الشجاع والنفس للوجه المهتلل ونحو ذلك فان
 قلت قد نفس الشجاع في اسرار البهائم على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك البهائم
 المحصورة لا للشجاعة وحده ومعلوم ان المستقار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فاجمع بينهما
 ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففقيه تجزؤات مح للقطع بان الاسد
 موضوع لذلك احيى ان المحصور والشجاعة وصف له واما المستقار له فهو الرجل الموصوف
 بالشجاعة لا المجموع المركب منها وفرق بين المفيد والمجموع على انه لو كان المستقار له هو المجموع ايضا
 يصح ان اجماع غير داخل في مفهوم المستقار مثله ان الاسد وايضا لقيمة آخر للاستقارة باعتبار
اجماع وهو انها اما عامية وهي المستندة لظهور اجماع فيها كقوله استقار استقار اي اذ كانت
 وهي الفرعية التي لا يطبق عليها الا اجماعه الذين او توافدها به ارتفعوا عن طبقة العامة
 والفرعية قد يكون في نفس الشبه اي بان يكون تشبها فيه نوع عزابة كما في قوله اي قول
 يزيد بن مسلم بن عبد الملك لصف فرس له بانه مودب وانه اذا نزل عنه والتي عنانه في
 فر لوبس سرجه وقف مكانه الى ان يكون رايه واذا اجبت فر لوبس اي مقدم سرجه وفي الصحاح

القربوس السرج بعينه على الشكيم الى النواف الزاير الشكيم والشكيم هي الكبدية الموضحة
 في فم الفرس واراد بالزاير نفسه بدليل ما قبله عودته فيها اذ هو حياي اياه له وكذلك كل كفاط
 شبه بهية ووقع العنان في موقفه من فم القربوس السرج ممتدا الى جاني فم الفرس بهية ووقع
 الثوب موقفه من ركبتى المجنبتى ممتدا الى جاني ظهره فاستدار الاربعة وهو ان يجمع الرصل طوله
 وسقيه برب او غيره لوقوع العنان في فم القربوس السرج في رت الاستدارة غريته لغزاة
 الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه بهية ووقع العنان في القربوس ممتدا الى جاني
 النعم بهية ووقع الحية في ظهر المجنبتى ممتدا الى جاني الساقين حتى يكون الظهر منزلة القربوس
 والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الحسن ما ذكرنا اولالان الركبتين متبعتين
 الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل الى العلوم يمتد مستقدا الى الظهر كما ان الطرف الى
 في القربوس من العنان اعلى من الذي يليه فم الفرس وقد يحيل النواة بتصرف في العانية كما في قوله
 ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على وهم المهارى رحان
 ولم ينظر الفادى الذي هو راجح اخذنا باطراف الاحاديث بينا وسالت باعناق المطايا
 الاباطح اللامع جمع الرماح وهي السوداء والمهارى جمع مهرة وهي امانة المسربة الى مهرة بني
 حيد ان لطن من قضاعة والاباطح جمع البطح وهي سبل كما وفيه رفاق اخصى اى لما فرغنا من اداء
 مناسك الحج وسمناركان البيت عنده طواف الوداع وشدة والارحال على المطايا والركنات لم ينظر
 السيردون في الفداة السارين في سرعة المضى استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح
 لسير الابل سير احتشاش في غاية السرعة المشبهة على ارجل وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن
 قد تصرف فيه با افاده اللطف والنوابة اذا استند الفضل يعني قوله سالت الى الاباطح
 دون المطى او اعناقها حتى افاد انه استدارت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتغل
 الراس شيئا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل لغير ان غا
 في الاعناق وتبين امرها في الهواوى وسير الاجزاء لتسير اليها في الحركة وتبينها
 في الشغل وانخفض وقد تحصل النوابة بجمع بين عدة استدارات لالحاق الشغل بالشغل كما في
 قول امرء القيس فقلت له لما عطى بصلبه واروف اعجازا وما يكمل لاراد وصف السيل

بالطول فاستدار له صلبا يتصل به اذا كان كل ذى صلب يزيد شي في طوله عند تقطيعه ثم بالجمع
له اعيان ايرد فبعضها بمصانم اراد ان يصنف بالثقل على قلب سهره وانشدة والمنشدة له
فاستدار له كل كلا يتولد به اي يتصل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستقارة بالكمالية كاليد المتماثل
والاستقارة باعتبار الثلثة اي المستقار منه والمستقار له والجميع ستة اقسام لان المستقار منه
والاستقار له عطف او بالكمية فمذلة اربعة اقسام والجميع في انشدة الاخيرة لا يكون ان عطفها لما
عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجميع فيه اما حسي او عقلي او مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي فالجميع ستة اقسام والى هذا ايش يقول لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجميع اما حسي نحو ما خرج لهم بملا جباله خور فان المستقار منه ولا بقوة والمستقار له بميل
الذنى خلق الله تعالى من على القبط التي سبكتها نار السمرى عند القاب في تلك الحارة
التي اخذها من سوطي فرس جبريل عزم والجميع العنق فان ذلك الميول كان على شكل ولا بقوة
وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على اهداراته فرس كجامع العنق والجميع اي المستقار منه والمستقار
له والجميع حسي يدرك باللبس وما عده السكاك من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الاركن شيئا
فالمستقار منه هو النار والمستقار له هو الشيب والجميع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى
والجميع حسي والقرينة الاشتغال الذي هو من حوائس النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستقارة بالكمالية
صح للسكاك ان يثبت به لان كلامه فيها هو اعم من الاستقارة المصرفة ويمكن عنها كذا في المص
فان كلامه في المصرفة وزعم المص ان فيه تشبهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في السباغي
والانارة وهذه استقارة بالكمالية والنار في تشبيه نبت الشيب في الشواظ اشتغال النار في
سرعة الانبساط مع تقدر تلاقية فمذلة الاستقارة مصرفة لكن الجميع فيها عطف واما عطف عطف
على اما حسي يعني ان الاستقارة التي طرفاها حسيان والجميع عطف نحو ذرية لهم البيل نسخ منه
النهار فان المستقار منه كسطا اجملة عن كذا اشفة والمستقار له كشف الصود عن مكان البيل
وموضع الفاو ظله واما حسيان والجميع ما يعقل من ترتيب امر على اخر اي حصول امر عقيب امر
دايا او غايبا كترتب ظهور النجم على كسطا اجملة وترتيب ظهور الظلمة على كشف الصود عن مكان
البيل وهذا معنى عطف وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها لتبر البصيرة فاذا

غربت الشمس قد سلخ النهار من الليل أي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الباطني عليه
له فجعل ظهور الظلمة بعد دناب ضوء النهار كظهور السبح بعد سلخ انما به واعترضه بانه لو
اريد ذلك لقليل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلون اي واحضون في الظلام لان
الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الاضمار لا الظلمة واجيب بحمل عبارتها
العقب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور
هنا يعني الرذل كما في قولهم في ذلك عاريا ابن رطبه ظاهر قال الامام المرزوقي في ذلك
عاريا اي وازيل قال ابو ذؤيب وغيره الواسخون اني اجهل وتلك شكاة ظاهر عنك
عاريا فاعني ان السقار له رذل ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن يكون
موافقا لكلام غيرهما وذكر ان رح العلامة ان السبح قد يكون بمعنى النزع نحو سكت الامام
عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سكت الشاة من الاماب واثاة سكره
عبد القاهر والسكاكة الى الشاة في غيرهما الى الاول فاستقال الفاء في قوله فاذا هم مظلون
فان على قول غيرهما واما على قولهما فاما صح من جهة انها موضوعة لما بعد في الادة عزما غير خارج
وهذا يختلف باختلاف الامور والاعادات فقد يطول الزمان والاعادة في مثله يقضي عدم
اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان لم يترط بين اخراج
النهار من الليل وبين دخول الظلم بعد اضاءة النهار وكون ما بين ان لا يحصل الا في وقت
ذلك الزمان عند الزمان قريبا وجعل الليل كما في فاصحهم عقيب اخراج النهار من الليل بطل
ثم لا يخفى ان اذا المعالجة انما يصح اذا جعل السبح بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من
الليل ففاجاه وادخل الليل فانه مسقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يسقيم
ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلم كما لا يسقيم ان يقال كبرت الكوز
ففاجاه الا انك رلان ودخلهم في الظلم عين حصول الظلم فيكون نسبة دخولهم في الظلم
الى نزع ضوء النهار كنسبة انك رالى انك فلهذا جعل السبح بمعنى الاخراج ودون النزع انتهى كلامه
واقول بقوية لذلك لاشك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استعجاب واستعجاب
بحيث يفتقر الى نوع امتداد وذلك انما هو معاجرة الظلم عقيب ظهور النهار بطل

رواى صور النهار فليقل اما مختلف بعضه من بعضه عطف كقولك ريت شمس وانت تريد
ان ما كاشم في حسن الطلعة وهو مستحسن وبنا منه اثنان وهي عقلية وقد اهل صاحب المنهاج
هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استقران اجماع في احد بهما من والا فوى عطف فيفضل
منها تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستقارة مبناها على التشبيه تنوع الى خمسة انواع
تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والاعطف على قوله انما ما حسين
اي وان لم يكن الطرفان حيين فما اى الطرفان اما عقليان فمن بعضا من مرقما فان
المستعار منه الرقاوة اى النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور العقل والجميع عطف
فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستقارة بتقنية قلت لما سيجي من انه اذا كان
اللفظ المستعار مفعلا او مفعلا منه فالاستقارة بتقنية والتشبيه في المصدر سواء كان المسمى صفة
بحسب اسم الفاعل والمفعول او غير منه كما سمى الزمان والمكان والاداة ولان المنظر في هذا التشبيه
معنى المصدر فيكون هو الموت والرقاوة لا مجرد الفير والكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المراد
بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاوة وتفسير الكلام وتوقيفا ويكون الاستقارة اصلية و
بحث وهو ان اجماع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الال
في الموت الذي هو المستعار له اقوى من يصلح على معان فليل اجماع البعث الذي هو في النوم اقوى
واشهر لكونه ما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستقارة كون هذا الكلام الكلام الموتى مع قوله هذا
ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن اجل اجماع عدم ظهور الال فال من رغم ان القرينة هو
ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا يختص بالبعث بل بالبعث انه يقال بعثته من نومه اذا لم يقظ
وبعث الموتى اذا اشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلف
عطف على اما عقليان اى احد الطرفين من والا فوى عطف وهو المستعار منه نحو فاصنع
ما توفى فان المستعار منه كسر الرجاية وهو منى والمستعار له التبليغ والجامع التامير وهما
عقليان والمعنى اين الامرابانية لا تمنى كما لا تمنى صدى الرجاية وكذلك قوله تعالى
عليهم الذللة اى جعلت الذللة محيطه بهم كما يضرب اثمته اذ القبة على من فيها اذ جعلت الذللة
مبنيصة بهم حتى لا تتم ضربة لا رب كما يضرب الطين على اى يط فيلزمه فالمستعار منه ضرب

ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستقار منه ضرب القبة وهو مستقر
 المستقار تثبت الدلة والقادما بهم وبما مع اللاحطة والاروم وهما عقليان والاستقارة بتقية
 لضرورية ويمثل ان تشبه الدلة بالقبية او الطين ويكون القرينة اسنادا لضرب المعنى على اليها
 فيكون استقارة بالكنية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان واحسنى هو المستقار له كونه
انما طغى الماء حمله في اجارته فان المستقار له كثره الماء وهو مسمى والمستقار منه الكثرة
اجمع الاستقار والمفوط وهما عقليان والاستقارة باعتبار اللفظ المستقار فثمان لانه
 اي اللفظ المستقار كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان لفظي
 على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستقارة اصلية كاسد
 اذا استغير لرجل الشجاع وقيل اذا استغير للضرب الشبيه الاول اسم عين والثاني اسم
 وكذا ما يكون متاولا باسم جنس كما علم في نحو ريت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن
 اللفظ المستقار اسم جنس فالاستقارة بتقية كالنقل وما يتفق منه من اسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافضل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف واما كانت
 بتقية لان الاستقارة تعتمد التشبيه ليقض كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه شاكرا
 للمشبه به في وجه الشبه واما لفظ الموصوفية الحق يقى الى الامور المتقاربة التي تشبه كقولك
 جسم ابيض وبياض صاف دون متا ان فعال والصفات المشقة منها لكونها متجذرة غير
 متقاربة بواسطة وحول الزمان في سندها او عروضة لها ودون الحرف وهو له والامور
 في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم كزير فمخوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم
 وهما نظروا هذا الدليل بعد تسليم صحة غير متا دل لاسمار الزمان والمكان والآلة لانها
 لفظ الموصوفية نحو مقام واسع ومجلس ضيق وسنت طيب وغير ذلك لا تقع اوصافا
 وهم ايضا قد حضوا بالاشتق من الفعل بالصفات المشقة وهذه ليست بصفات بالاشتق
 ولما اصرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لا
 باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتضى مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع الفعل فيه
 ان يكون الاستقارة فيها اصلية لا بتقية وان يقدر التشبيه في نفسها لانه مصادرها ذلك

انما اذا قلنا بلفظنا مقتضى فلان الى الموضع الذي ضرب فيه من باب شديدا كان المفعول على
ضرب بالفتل وكذا اذا قلنا هذا امر قد فلان اثره الى قبره فهو على تشبيه الموت بالارتقاء
ان يقال ان المقصود الالهام في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى كما
بالذات لا نفس الذات وهذا اذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثله ينبغي ان
يعتبر التشبيه بما هو المقصود الالهام او لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على
نفس الذات وحيث يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين الى الفعل
وما يشق منه لمعنى المصدر وفي الثالث الى الحروف لمعنى معناه اي لما يتعلق به معنى
الحرف قال صاحب المفاتيح المراد بملفات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسيرها
مثل قولنا من معناه ابتداء العاية وفي معناه الطرفية وكذا معناه الغرض فلهذه ليست
بمعاني الحروف والاله كانت حروفا بل اسماء لان الالهية والحرفية انما هي باعتبار
واما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف متارجم تلك المعاني الى هذه
بنوع استلزام فنقول المص في تشييل متعلق من الحروف كالحجور في زيد في لغة غير صحيح كالتشبيه
فيقدر التشبيه في لفظت احوال واحمال ناطقة بكذا للدلالة بالانطق اي بقدر تشبيهه ولا
احمال بمفقط الناطق في اصحاب المعنى وايضاله الى الذوات ثم تدخل الدلالة في جنس النطق
بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر
اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسميت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليهما مجازا مرسل با اعتبار ذكر المردوم واردة اللازم من
غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز
ان يكون مجازا مرسل وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى واللفظ
الحقيق نوعان من العلاقة احداهما المباشرة والاخر غير كما يستعمل المشفر في شفة الابن فانه
استعارة باعتبار فقد المباشرة في اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في
مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحيث يصح التشييل
على احد الاعتبارين فاستحسنه ولقد تشببه في لام التعليل نحو ما تنقطة اي موسى الى فرعون

يكون لهم عدد او حركا للعداوة اي يقدّر تشبيه العداوة والحقن الى صين بعد الاتفاق
 بعلة اي علة الاتفاق الغاية كما لمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الاتفاق والحقن
 بعده ثم يستعمل في العداوة والحقن ما كان حقه ان يستعمل في الله الغاية فيكون الاستقارة
 بينها متباعدة في البرور وهذا الذي ذكره الله ما خذ من كلام صاحب الكشاف حيث
 قال معنى التعليل في اللام واراد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الاتفاق ان يكون لهم
 عدوا حركا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطع وثمرته شبه بالذاع
 الذي يعقل الفاعل الفاعل لا جله وهو غير مستقيم على منسوب المعد لان التشبيه كسب ان يكون
 متروكا في الاستقارة على منسوب سواد كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان
 التشبيه في التبعية لا يكون في نفس معنوم اللفظ نعم هذا مرجه على ان يكون استقارة بالكتابة
 في نفس البرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثل بالغة الغاية ولم يصرح بغير التشبيه
 عليه نذكر ما يحض التشبيه وهو لام التعليل فلا يكون من الاستقارة التبعية في شيء وكذا يصح
 على منسوب الكاكة في الاستقارة بالكتابة لانه ذكر التشبيه اعني العداوة واريد التشبيه على
 العلة الغائية او على القرينة لام التعليل لتحقيق الاستقارة التبعية في ذلك لانه شبه ترتب
 العداوة والحقن على الاتفاق بترتب علة الغائية عليه ثم يستعمل في التشبيه اللام الموضحة
 للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو التشبيه بمخرجات الاستقارة اولها في العلية والقرينة
 وتبعيتها في اللام كما مر في نطق احوال مضار حكم اللام حكم الاسد حيث سبقت لا تشبيه العلية
 والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه اعراف فلا استقارة ممكنة واهرف
 قرينة وهو اضيق بالكاكة اذا قدر في نطق احوال تشبيه احوال بالان الحكم ويكون
 نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق من اعراف كالعلية والقرينة وما شبه ذلك
 فلا استقارة تبعية واما قرينتها اي قرينة الاستقارة التبعية في الاولين اي الفاعل وما
 يشق منه على الفاعل نحو نطق احوال كذا فان النطق الحقيقي لا يند الى احوال الفاعل
 نحو جمع احوال في امام فنن البني وارجى السامح فان العقل والاحياء الحقيقية لا
 يتعلقان بالبنى والجمود ونحو قول العظامي لم تلق قوما هم شر لاخوانهم من عشتية كرجا

بالدم العادي تقرهم لهدميات تقد بها ما كان حلف عليهم كل زراد الدم من السنة
 القاطع فاراد بدهميات طعنات منسوبة الى السنة القاطعة او زراد بدين السنة
 والنسبة للمبالغة كما جرى ولقد انقطع وزرد الدرع وسروا سنجها فالعقل ان في معنى
 اللهدميات قرينة على ان تقرهم سقارة وقد يكون المفعول ان بحيث يصلح كل منها
 قرينة كقول الحري وادري السامح اما لطفقت بي يا يعقود امرون الشمس فان تنق
 ادري بكل من السامح والبيان دليل على انه سقارة او الجور بخبرهم بدهميات فان
 ذكر القاب قرينة على ان بشر سقارة او الى اجمع اعني الفاعل والمفعول والجور بخبر
 وب ديني فان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تشيل السكاك في ذلك
 بقول الش عرقوى الرياح رياض اخون منيرة اذا سري اليوم في الاحضان القاطن
 فترى لان الجور اعني في الاحضان متعلق برى لا يتقوى وما ذكره الش رح من انه
 قرينة على ان سري سقارة لان السري في الحقيقة السير في الليل فليس في لان المقصود
 ان يكون اجمع قرينة الاستقارة واحدة واما قال مدارق بينهما على كذا الجور ان يكون
 القرينة غير ذلك كقراين الاحوال كخو قتلت زيدا اذا ضربة ضربا شديدا واما القرينة
 في امروف فيض مضبوطة والاستقارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين واما مع اللفظ
 ثلثة اشياء اما ان لم تقرن بشي يلايم المستقار له او المستقار منه الاول مطلق
 وهي ما لم تقرن بصفة ولا ترفع اي تفريع كلام ما يلايم المستقار له او المستقار منه نحو
 عندى سيد والمراد بالصفة المعنوية لا الصفات السخوية على ما مر في كتب القصر والثالث
 مجرورة محلى باقرن ما يلايم المستقار له كقوله اي قول كثير غير الرداء اي كثير العطاء
 الرداء العطاء لانه يكون عرض صاحبه كما يكون الرداء ما يقع عليه ثم وصفه بالغير
 الذي يلايم العطاء ودون الرداء تجرید الاستقارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله
 اذا تبسم ضاحكا اي شاعرا في الضحك اخذ افيه غلقت بضحك رقاب امال يقال
 غلقت الراس في يد المرتع اذ لم يقدر الراس على الضحك يعني اذا تبسم غلقت
 رقاب اماله في ايدي اب يلهي وعليه قوله تعالى فاذا ذقتا له لباسا اجمع حيث لم يقل

مكلف لان الترشيع والكان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللبس
 غير عكس فكان الادارة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم اجمع لانه
 وان لا رمة الادارة فهو مفتوح لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان اجمع واخوف
 علم اثر ما جميع البدن عموم اللباس فان قيل المستقار له هو ما يدرك عند اجمع من الضر
 اللباس والارتفاع اللون وراثته الهية على ما مر والادارة لا يابس ذلك فكيف يكون
 تجريد اقل المراد بالادارة اصابتها بذلك الامور حدث الذي استقر له اللباس كانه
 قيل فاصابها بلباس من اجمع واخوف والادارة حوت عندهم مجرى الحقيقة لشئونها
 في البدايات والاشياء ان يقال ذاق فلان البوس والضر والادارة العذاب الذي يلحق
 من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس اجمع استقار بين احوالها تفرقة وهو ان
 ما غشي الانسان عند اجمع واخوف من بعض الامور باللباس لا يشتمل على الادراك
 استقر له اللباس والادارة كونه وهو ان شبه ما يدرك من اثر الضر والام ما يدرك
 من طعم المر والترشيع حتى اوقع عليه الادارة كذا في الكثر ففعل هذا يكون الادارة
تجريد الاطوار للمنية ولا يكون ترشيحاً وان قلت مرشحة وهي ما قرن بها يلزم
المستقار منه نحو ادراك الذي اشترى والاضلته بالهدى فارتكبت تجارتهم فاشترى
الاشترى للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلزم الاشترا من الرجوع والتجارة ونظير
الترشيح بالصفة قوله جاورت اليوم بجرازا فاستقام الامواج وقد كتمت الى
التجريد والترشيح كقوله لدى اسدي شك السلاح هذا تجريد لانه وصف باليد
 المستقار له اعني الرجل الشجاع مقدف له لبد اطواره لم تعلم هذا ترشيح لانه هذا هو
 ما يلزم المستقار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن
 جمع الترشيح والتجريد لا يشتمل على تحقيق المبالغة في التشبيه لان الاستقارة مبالغة
 في التشبيه فترشيحها وتزيينها ما يلزم المستقار منه تحقيق ذلك وقوته ومبناه اي
بني الترشيح على تناسب التشبيه ودعاء ان المستقار منه لا يشبه به حتى انه يبنى
على القدر الذي يستقار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابن ابي تمام

من قسمة يرثها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اياه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه
 ويصدق حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استقار الصعود لعلوا القدر والارتقاء
 الى السماء فلو لال ان فقهه ان يتناسى التشبيه ويصير على الكثرة فيجعله صاعدا في السماء
 حيث المنة المكانيه لما كان لهذا الكلام وجه وكفه اي وكثر البناء على علو القدر في
 على علو المكان تناسى التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظلمني ومن عجب شمس
 تظلمني من الشمس والشمس عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من علي عند الله لانه لو لم يعقد
 تناسى التشبيه والكثرة لما كان للتعجب والشمس عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على
 عكس مذهب الشمس عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يتبع ثبوته للمستعار عنه ومذهب
 الشمس عنه اثبات خاصه من خواص المستعار منه ثم ارشاد الى زيادة تقرير وتحقيق
 لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي التشبيه به مع الاعراف بالاصل الى المشبه
 وذلك لان الاصل في التشبيه والكان هو التشبيه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه
 لكن المشبه اليه اصل من جهة ان الفرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالبناء
 والنفي ومنهم من يستبعد تسمية المشبه اصلا والتشبيه به فرعا فرغم ان المراد بالاصل هو
 التشبيه وبالفرع هو الاستقارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستقارة مع الاعراف
 بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الالغاء ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا
 مع التشبيه والاعراف بالاصل يسوون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي
 قول العباس بن ابي صنف هي الشمس مسكنها في السماء ففرأى من عزاه حمله على الفؤاد هو
 الصبر الفؤاد عزاء جيلاد على يستطيع انت ايها اي الى الشمس الصعود ولا يستطيع
 الشمس اليك الفؤاد وكنت تقيم الطرف على المصدر قد سبق في شرح الدجاجة فمجد
 اولي هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز البناء اي فالبناء على الفرع مع جمل الاصل
 كما في الاستقارة او لا يجوز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام ظلوا عنه
 وصار الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو الجواز الفؤاد اما الجواز
 المركب منه اللفظ المستعمل فيها اي في المعنى الذي شبه به الالف اي بالمعنى الذي

يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه متفرع من مقدور واحد زائد القيد
عن الاستقارة في المفرد للمباينة في التشبيه استقارة الى اتحاد الغاية في الاستقارة في المفرد
الركب وحاصله ان تشبيه احدى الصورتين المتشبهتين من مستند بالافنى ثم تدعى
الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها تنطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالظاهرة
على الصورة المشبهة بها كما يقال للمقدور في امر اني اراك تقدم رجلا وتوفر اخفى وكما
وليد بن يزيد لما بولع الى فروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فانه
اراك تقدم رجلا وتوفر اخفى فاذا اتاك كتاب هذا فاعلم على ايها ثبت تشبه صورة
تدور في المباينة بصورة تدور من قام ليد صيب في امر فتارة يريد انساب فيقدم
وتارة لا يريد فيوفر اخفى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك وجه التشبيه
الاقدام تارة والاحجام اخفى متفرع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل
لان وجهه متفرع من مستند على سبيل الاستقارة لانه قد ذكر التشبيه واراد المشبه وذكر
المشبه بالكلية كما هو طريق الاستقارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد لثبوتها على سبيل
الاستقارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيل وهيما ثبت وهو
ان المجاز المركب كما يكون استقارة فقد يكون غير استقارة وتحقيق ذلك ان الواضح في وضع
المفردات لمعاينتها بحسب الشئ كذا في وضع المركبات لمعاينتها التركيبية بحسب التفرع منها
اي التركيبية في نحو زيد قائم موصوفة للاضمار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير
وضع له فثابت وان يكون ذلك سلاقة بين المعنيين فان كانت السلاقة المشابهة فاستقارة
والا فغير استقارة كقوله هراي مع الراكب اليها من مصعد البيت فان المركب موصوف
لاضمار والنقض منه اظهار النحن والتعريض للمجاز المركب الاستقارة وتوفيقه بما ذكره
عدول عن الصواب حتى فشا، استعمله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذا في اي على
سبيل الاستقارة لا على سبيل التشبيه ولذا في معناه الاصل يسمى مثلا ولهذا اي ويكون التمثيل
تمثيلا فثا، استعمله على سبيل الاستقارة لا تغير الا مثال لان الاستقارة يجب ان يكون لفظ
المشبه به مستقرا في المشبه فنو طريق تغير الى التمثيل كما كان لفظ المشبه به بعينه فذلك

استقارة فلا يكون مثلاً وحقيق ذلك ان المبتدأ رجب ان يكون اللفظ الذي هو المشبه
اخذ منه عارضة للمشبه فلو وقع فيه تغير لما كان هو اللفظ الذي يحضر المشبه به فلا يكون عارضة فلها
لا يثبت في المثل الى مضرة تذكرها وتبينها وادواته وشبهه وجمال انما ينظر الى مراد المثل
مثلاً اذا طلب رجل شيئاً صيغ قبل ذلك تقول له بالصيف صيفت اللبث بالصيف على
الكلمة ليس مثلي بل مأخوذة من المثل وشارة اليه ويكون المثل مما فيه غرابة استتير لفظه لئلا
او الصفة او الصفة اذا كان لها مثلان عجيب ويوقع غرابة كقولهم كمثل كمثل الذي هو قوله
اي حالهم العجيبة ان كان كقولهم كمثل كمثل اي الصفة العجيبة وكقولهم كمثل كمثل اي
وعدا المتقون اي فيها قصص عليكم من العجايب قصة العجيبة **فصل** تحقيق معنى الاستقارة
بالكناية والاستقارة التخييلية قد انفقت الاراء على ان في مثل قولنا اطفأ امنية نشبت لفظ
استقارة بالكناية والاستقارة تخيلية لكن اضطررت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى غنى اقوال احد ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب
اليه الحكماء وسبب جابها والثاني كذا ما ورد له ولا كانتا عنده امرين معنيين غير
واحد في تعريف المجاز وورد لها فضلاً في قول كذا الاستقارة تبيها لافاتها وتكميل المعنى
التي يطلق هي عليها فقال وقد يفسر التشبيه في النفس المكلم فلا يصح بشي من اركان سوى
اشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان لم لا يخ
عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد به غير الاستقارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المفسر في النفس بان ثبت
للمشبه امر محقق بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر محقق كما او علقا يجرى عليه اسم ذلك الامر
في التشبيه المفسر في النفس استقارة بالكناية او مكنا عنها اما الكناية فلا انه لم يصح به بل انما
عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستقارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك
الامر المحقق بالمشبه به بالمشبه استقارة تخيلية لانه قد استتير للمشبه ذلك الامر الذي يحقق المشبه به
يكون كانه او قوامه في وجه الشبه يعني ان من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المحقق بالمشبه به
للمشبه على ضربين احدهما ان يكون وجه الشبه في المشبه به بدون الثاني ما به يكون قوام وجه الشبه

في المشبه به فثبت رالي الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب المذني واذا المنيه اثبت
 اي علقته اظفارها الفيت كل منيه لا تنفع والتمية احزمة التي تجعل معاودة يفي اذا
 على الموت محبة في شي لم يذهب به لطلبت عنده ايجل روي انه ملك لابل وروب
 في عام واحد خمس سنين وكانوا يمين في جوار الى مصر فرماهم بقصيدة منها هذا البيت
 ومنه قوله ادوي بني واعقبوا في حرة عند الرقاد وغيره لا تنفع كما ان الحسن بن علي
 رضي الله ورضي على مساوية ليعوده فلما رآه مساوية قام وبعده والشهد هذا مجدي في شي
 ابراهيم اني لربب الدهر لا تصفح فاجابه الحسن بن علي رضي الله عنهما وقال واذا المنيه
 البتت شبهة في نفس المنيه بالبيع في اعتيال النفس بالبعد والعلة من غير تفرقة
 بين نفع وضرر ولا رقة لم حرم ولا نفع على وفي فضيلة فثبت ان اي المنيه اظفار
 التي لا يكل ذلك الاعتقال فيه اي في البيع به وهذا حقيقة للبيان في التشبيه
 المنيه بالبيع استارة بالكناية واثبات الاظفار للمنيه استارة تكينية واثبات رالي الثاني
 بقوله وكما في قول الآخر وليس نطقك بشكر ربك معني فلان حاله بالكناية النطق
 شبه الحال بآب ان مستكم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستارة بالكناية فثبت
 لها اي الحال للسان الذي به قولها اي قوام الدلالة فيه اي في الالسان المستكم
 وهذا استارة تخيلية فما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنيه حقيقة مستعملة في الموضع
 لم وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شي ليس هو له وهذا علقا كاثبات
 الاثبات للمربع على ما سبق والاستارة بالكناية والاستارة التخييلية امران متماثلان
 وهما فعلان للمستكم ويتلزمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر لان التخييلية كسب ان
 يكون قرينة للمكنية المنة وهي كسب ان يكون قرينة لتخليية المنة فان قلت فماذا يقول
 المصنف في مثل قولنا اظفار المنيه التشبيه بالبيع امكن فلما قلت له ان يقول بعد
 تسليم صحة هذا القول انه ترشح للتشبيه كما يسي اظفار لكن في قوله عدم امر على كونهما
 اظفار لكن يدان ترشحا للمجاز اعني اليه المستعملة في المنة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير
 الاستارة بالكناية شي لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكان

استنباه منه فما تفسير الصحيح فقلت معناه الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصح
المستعار بل يذكر رويته ولا زنه البدل عليه فالمعنى بتولنا اطفال المسنة استقارة للمنية كما
الاسد للرجل الشجاع في تولنا ريت اسد الكنا لم يصح بذكر المستقارة عن السبع بل انقصر على
على ذكر لانه ينقل منه الى المعنى كونه في الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصح
والمستعار منه هو اسد ان المفترس والمستقار له هو المسنة وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث
تسميته العهد بمجمل على سبيل الاستقارة لما فيه من ثبات الصلة بين المتقاربين وبذلك
اسرار البلاغة ولطائفها ان يكونا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من ادواته
فينبوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقارنه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا
كلامه وهو صريح في ان المستعار هو رسم المشبه به المتروك صريحي المرمر ابيه بذكر الاداة
لكن قد استفدنا منه ان قرينه الاستقارة لا يجب ان يكون استقارة تحسليه بل هي قد يكون
بحقيقة كما استقارة النقص لا بطلان العهد وسبب الكلام على ما ذكره الكاشك واما الشيخ عبد القادر
فلم يشعر كلامه بذكر الاستقارة بالكناية واما دل على ان قولنا اطفال المسنة استقارة غنية
انه اثبت للمنية ما ليس لها بماذا على تشبهها بالاطفال وهو السبع وذا قريب ما ذكره
في التحيته وذلك انه قال في اسرار البلاغة والاستقارة على اثنين احدهما انه ينقل الاسم
عن مساه الى امر متحقق يكن ان يرض عليه ويشا رايه نحو ريت اسدا الى رجل شجاعا
والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقة ويوضع موصفا لا يتبين فيه شئ يشا رايه فيقال هذا
هو المراد بالاسم كقول السيد وعذرا قد كشفت وقرة اذا صبحت بيد الشمال
جعل الشمال يرا من غير ان يشير الى معين فجوز عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا
اصبت شئ مثل اليد الشمال كما يقال ريت رجلا مثل الاسد واما ياتى لك التشبه في هذا
بعد ان تغير الطريقة فنقول اذا صبحت الشمال ولها قوة ما يشبه في العذرة شبه هناك
في تعريف الشئ بيده فتجد التشبه المنزع لا ينافك من المستعار نفسه بل ما يعطى اليه
لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعنى الشمال مثله وانشى و

غرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايف لا خلاف في ان لفظ اليد متعارفة
 انه لم يقل عن شيء الى شيء او ليس للمعنى على انه شبه شيئا باليد واما المعنى على انه اراد ان تثبت
 للمثل يد او كذا قول زهير صي اي سلاحي من الصلح خلاف السكر العقب عن سلمى و
 اقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا قطع عنه اي تركه واستغ عنه قيل هو على العقب اي الصبر
 هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال استغ باطله عنه وتركه بحال وعمرى افراس الصبي
 ورواه هذا مثل ثالث للاستقارة بالكناية والحسيلة ورواه تينها على ان من التحسيلة
 ما يحتمل ان يكون بحقيقة وهي التي سماها الكاكة الاستقارة المحتملة للمحقق والتحصيل وعلها
 على الحقيقة بمعنى الاستقارة بالكناية ضرورة فاش راو لا الى بيان التحسيلة وقال اراد
 زهير ان بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغنى واعرض عن معاودة
 منطلت الآية اي الآت ما كان يرتكبه وكذا الصنيرة في معاودة شبه زهير في نفسه
 الصبي محبة من جهات السير كالحج والتجارة فحق منها اي من تلك الجهة الوط فاهت
 الالهة ووجه الشيء الاشتغال التام به وذكره بالملك الصعبة فيرمي بالملك ولا تحزر
 عن محركة فهذا التسمية المصرفة النفس استقارة بالكناية فان ثبت له بيني بعد ان شبه الصبي
 بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يحقق تلك الجهة اعني الافراس والرواهل التي بها قوام
 المسير والسفر فاثبت الافراس والرواهل استقارة تحسيلية فالصبي على هذا من الصبوة
 يعني الميل الى الجهل والفتنة يقال صبا يصوب صبوة وصوبا الى مال الى الجهل والفتنة
 كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعبت
 الصبيان واثبت حقيقة بقوله ويحتمل انه اي شبهه اراد بالرواهل والرواهل هو
 النفوس ومشورتها والبعثى هي اصلة لها في استيعاب اللذات او اراد بها الاسباب
 التي فلان تأخذ في اتباع النفس الا اراد ان الصبي وعنفوان الشباب مثل حال والسنال
 والاحوان والاعوان يكون الاستقارة اعني استقارة الافراس والرواهل حقيقة
 لتحقيق معناه عقلا اذا اراد به الدواعي وح اذا اراد به اسباب اتباع النفس ولما كان
 كلام صاحب الفتح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستقارة بالكناية والاستقارة المحتملة

مما قلنا ذكره المصنف في عدة مواضع الاراد ان يثير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع ذلك
مضاد قال فصل عرف الكلمة الحقيقية اللغوية بالكلمة المستقلة فيما وصفت له من غير
تاويل في الوضع واخرز بالقيده الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستقارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستقارة مجاز لغوي لكونها مستقلة في غير الموضوع له
الحقيق لانه من الاخرز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز لغوي لكونها مستقلة في غير
الموضوع له الحقيق فلا بد من الاخرز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي لانه
ان المصنف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستقل فيما وضع له فيكون
حقيقه لغوية فلا يصح الاخرز عنها فانها اي اما وقع الاخرز بهذا القيد عن الاستقارة
لانها مستقلة فيما وصفت له بتاويل وهو ادعى ودخل الشبه في جنس الشبه به كجمل اذ
الشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فمجرد تولد المستقلة فيما وصفت له لا يخرج للكلمة
بل لا بد من التقيد بقولها من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يفهمه السامع
لكل عبارة فاحرصه عن ذلك لانه قال واما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستقارة
في الاستقارة فقد اكلمه مستقلة فيما وصفت له على اصح القولين ولا سيما حقيقة بل مجازا
لغويا لبناء دعوى كون اللفظ المستقار موضوعا للاستقارة على ضرب من التاويل والظاهر
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستقلة فيما وصفت له لا بقوله ليحترز به عن الاستقارة
وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف اما هو في كونها مجازا لغويا او عقليا لان كونها
مستقلة فيما وصفت له لا تفاق القولين على كونها مستقلة فيما وصفت له في الجملة ولذا
الوضع بالتحقيق فنقول باب اصح القولين ولو كان تكليف يخرج كقوله من غير تاويل فليقال
فان لوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستقارة فيتركب كون الكلام قلنا وعرف السامع
المجاز اللغوي بالكلمة المستقلة في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استقالاته الغير بالنسبة
الى نوع حقيقتها مع قرينه مائة عن ارادة معناها في ذلك النوع والساو في قوله بالنسبة
متعلق بالغير واللام في الغير للعهد الى المستقلة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له
بالتحقيق استقالاته الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينه مائة عن ارادة معناها في ذلك النوع

في اللغة او الشرع او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها
 لئلا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس
 كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخييل مع انه اوضح واول على المقصود
المقصود مع انه تعالى في غير ما وصفت له بالتحقيق في اصطلاح به التخييل مع قرينه مائة عن
ارادة اي ارادة معناه في ذلك الاصطلاح واتي السكك بقيد التحقيق اي فيه الوضع في
 قوله غير ما وصفت له بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر
 من انها مستقلة فيما وصفت له بالتأويل لا بالتحقيق فلم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل
 هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستقلة في غير ما وصفت له هذا اوضح لكن عبارة
 في هذا المقام ملقحة لانه قال وقوله بالتحقيق اصرار عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا
 لانه اصرار عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لازمة مثله في قوله
 ليدخل في تعريف وقوله استعارة في غير بالنسبة الى نوع حقيقتها اصرار على اذا اتفق كون
 الكلمة مستقلة فيما وصفت له بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظا
 في فضلات الالفاظ مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ
 الدابة في الحيوان مجازا هذا ايضا في الظاهر لا في مثل ذلك مجازا فكيف يصح الاصرار عنه
 من انهم من حذف معناه اي اصرار عن خروج ما اذا اتفق اذ لو ذكر ذلك ورد ما ذكره
 السكك بان الوضع وما يشق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه نفس في الوضع
 بتعيين اللفظ بازاء المعنى منفرد قال قوله ثبت اصرار عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة
 دلالة ان دلالة السكك على الرعي الشجاع وحقيقته بقرينة اللفظ في الشرع في هذا
 الى تعيين الوضع في تعريف الحقيقة لعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد
 زيادة الايضاح لا يتم اكد وان اراد ذلك فعوله بقرينة كذا وكذا معني على التميز او التمايز
 واجب بالانتماء الى الوضع عند الإطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتعيين لقوله منفردا
 يصح اصرار عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى
 بحسب الادعاء ولصوب القرينة انما هو لتعيين الدلالة في معنى الوضع كما في المشترك في

المستقيم يدعى ان افراد الاسد متعارف وغير متعارف ولفظ القرينة انما هي لفظ
 المتعارف ليستبين المراد اعني غير المتعارف لان لفظ الاسد مطروا لا يستقيم الادعاء المذكور
 فلا يكون استقاراة ولا يخفى عليك صنف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التعقيد باصطلاح به الطبيب
 او ما يودي معناه كما لا بد منه في تعريف الجازل من لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب في
 الشرح في الدعاء كما لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا يخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما
 وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولما قيل في هذا الوضع اما عرفت من معنى
 التأويل وانه مختص باخراج الاستقاراة فاما في هذا القيد في تعريف الحقيقة فمحل به ولا يخفى عليك
 ان اعتبار هذا القيد انما في تعريفها يكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التمثيل بعبارة
 المتعارف او لتقبل هي الكلمة المستعملة فيها وصفت له استقاراة فيه بالنسبة الى نوع حقيقة او الى
 نوع مجزأ لزم الدور اما على الاول فلفظ واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف الجازل وما
 يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف الجازل وما يقال
 من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف الجازل لكون البحث
 عن الحقيقة غير مقصود بابتداء كلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا ما يقال
 ان تعريف الوضع بلام العهد اعني عن هذا القيد لانا نقول المعروف هو الوضع الذي يستعمل الكلمة
 فيها هي موصوفة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التمثيل اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك
 فلا يتم اليه حتى يفيد الموصوفة في قوله فيها هي موصوفة له بالوضع الذي وقع فيه التمثيل ولا يخفى
 لفظ والتعريف سوى هذا بل اجرب ان الامور التي يختلف باختلاف الصفات لا بد من تعريفها
~~بما يتفق عليه من حيث هو كذا~~ وهذا القيد كثيرا ما ينفذ من اللفظ لاسيما في الدلائل اليه
 من العلم بكونه اصنافيا كحذف جميع المنطقتين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات
 الدلائل الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد اية قد يكون حقيقة وهي بالكلية
 وصفين كما مر فالتحتم ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما هي موصوفة له من حيث انها موصوفة
 له اي مع قطع النظر عن امر آخر لاسيما ان تعليل الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال
 ان اجراء لا يجنب سيدة اي من حيث انه جواد صريح وخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا

استعمل الشرح في الدعاء لان استعماله ايا في الدعاء ليس من حيث انها موصوفة للدعاء والنا
لما اصبحت الى الترتيب على من حيث ان الدعاء لا يزم للموضوع له لا يقال في هذا ينبغي ان يترك القيد في
تعريف المجازية لما نقول اوله الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وما نينا انه ترك
في تعريف المجاز ليعارض المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موصوفة له من حيث انه غير ما هي موصوفة له
واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
على انه مع قرينة مائة عن ارادة الموضوع له فلذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليت على
اعترض ان فيه بان تعريف المجاز يدخل فيه اللفظ فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجب بان يخرج
بقوله مع قرينة مائة عن ارادة الموضوع له فلذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليت على وجه
ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه اللفظ فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجب بان يخرج بقوله
مع قرينة مائة عن ارادة معناه ان يصفى اللفظ قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا اللفظ
لان اشارته الى الكتاب حيث يقول فلهذا هذا النفس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة فاطمة على
لم يرد بالنفس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا النفس وقسم الساعات الى ذلك
الراجع الى معنى الكلمة المستعملة العائدة الى الاستقارة وغيرها بانه ان تضمن البان في التسمية
والا فيه استقارة وعرف الاستقارة بان تذكر احد طرفي التسمية وتريد به اي بالطرف المذكور
اي الطرف المتروك مدعيه وحلى التسمية في ضمن التسمية كما نقول في الحام اسد وانت تريد
الرجل الشجاع مدعيه انه من ضمن الاسد فثبت له ما يخص التسمية به وهو اسم جنس كما نقول انت
المنية اظفارنا وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فثبت لها ما يخص التسمية به
السبع وهو الاظفار الشجاع قد اكتفى اسم الاسد كما يكتفى اسم السبع بالمنية فثبت
مع الاظفار في موضع السبع معناه انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستقر به
العارية في موضع المستقر منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك
ويسمى التسمية به سوار كان هو المذكور او المتروك مستقارا منه ويسمى التسمية به مستقارا او التسمية
مستقارا له هذا الكلام وهو ان على ان المستقر منه في الاستقارة بالكنية هو السبع المتروك
والمستقر هو لفظ السبع والمستقر له المنية وكلاهما في مناسبة التسمية كان شرا بان المستقر

هو الاظهار مثلاً وسبجي من كلامه ما يبان في جميع ذلك فهو الجملة قد وقع منه ضبط في
تحقيق الاستقارة بالكلية وضمها الى قسم السكاكة الاستقارة الى المصريح بها والكنى عنها
وعنى بالمصريح بها ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو التشبيه وجعل منها الى
من الاستقارة المصريح بها بحقيقة وكسئية وانما لم يقل ضمها اليها لان التبادر الى القسم
من الحقيقة والتعينة ما يكون على القطع وهو قد ذكرتها آخراً وسماها الجملة للتحقيق و
التبثيل كما ذكرنا في بيت زهير وفي الحقيقة بما مر اي بما يكون المشبه المزدك متحققاً صفاً
او عقلاً وعد التمثيل على سبيل الاستقارة كما في قولك ادراك تقدم رجلاً وتوفر اخرى منها اي
من الحقيقة حيث قال في قسم الاستقارة المصريح بها الحقيقة مع القطع ومن الامثلة استقارة
وصف احدى الصورتين المتشعبتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي
التمثيل مستلزم لتكوين الماهية لا افراد منها يصح عده من الاستقارة التي هي قسم من قسم المجاز
المفرد لان تماثله للوازم يدل على تماثله للمكونات والارزاق اجتماع المتماثلين ضرورة وجود
الارزاق عند وجود المكون وجوابه انه عد التمثيل تماثلاً مطلقاً الاستقارة لامن الاستقارة التي
هي مجاز مفرد ولا يوزن من قسمه المجاز المفرد الى الاستقارة وغيره ان يكون كل استقارة مجازاً
مفرداً كما يقال الابيض اما حيوان او غيره واميدان قد يكون ابيض وقد لا يكون وما يدل
قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستقارة من اقسام المجاز المفرد الموقوف بالكلمة المستعملة في غير
ما وصفت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف فسان لغوي وعقلي والسلفي
فسان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى فسان لغوي وعقلي والكوفي
خالص عن الفنية ويستعمل في الاستقارة فسان استقارة وغير استقارة وظان
المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز الموقوف بالكلمة المستعملة في غير ما
وصفت له فلم انه ليس سروراً لنفسه واجيب بوجه آخر ان اول ان الكلمة قد تطلق على ما
يتم المركب ايضاً كقولك انه قد يتبع حل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعلم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح الوسيطة من يصح في التوفيق مع غيره
قرينه مع انه صرح بان المنقسم الى الاستقارة وغيره هو المجاز في المفرد سيما ذلك كما نقول

يريد بالكلمة ما يعلم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في
 لانه ليس له وضع شخصي وان اريد به ما هو اعم من الشخص والشيء فقد دخل المجاز في تعريف
 الحقيقة لانه موضوع باراء المعنى المجازي وضعيا يوفى على ما بين في علم الاصول انما
 لان ان التحليل يتلزم التركيب بل هو استقارة مبني على التشبيه التمثيل والتشبيه التمثيل يكون
 طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الالية وفيه نظر لانه لو ثبت ان
 مثل هذا المشبه به يقع استقارة تمثيلية فهذا انما يصلح الكلام المص حيث ادعى استقارة التركيب
 وان يصلح لترجيح الكلام السكاكة لانه قد عد من التحقيقه مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوقفا
 ولا شك انه ليس مما عبر عن الشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل هو في نفس الكلام
 حيث لم يستعمل في معناه الاصلا والاصل انه ان لم يتلزم التركيب فلا يتلزم الاداء ايضا
 وهذا كاف في الاعراض التي لث ان الحاقه الكلمة الى شيء او تفيد ما اقرنا بالف شيء لا وجه
 عن ان يكون كلمة فالاستقارة بينهما هو التقديم المضاف الى الرطل المقرون بتأخير احدى
 والمستقار له هو الرد وهو كلمة مستقلة في غير ما وصفت له وهذا غاية السقوط والافعال
 ممن هو غاية في الحداثة والاشتهار لقطع بان لفظه تقدم في قولنا تقدم رجلا وتوقفا في
 مستقلة في معناه الاصلا والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلا اعني صورة
 رتو من يقوم فيذهب فتارة يريد الذئب فيقيم رجلا وتارة لا يريد فيوقفا في
 في عنده من مركبه في علم البيان وفقر السكاكة الاستقارة التمثيلية بالتحقق للمعاه حادو
عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلا او احس كلفظ الاظهار
في قول الزملا واذا المنيه انشبت الاظهار في انه في شبه المنيه بالبع في الاحتمال اضرارهم
في تصويره بصورته اي تصوير المنيه بصورة السبع واضراع لوزمه لما في لوزم السبع
للمنيه وعلى الخصوص ما يكون قوام اعتيال السبع للسفرس به في خضرع لما اي للمنيه صورة
مثل صورة الاظهار المحقق ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة
الاظهار لفظ الاظهار فيكون استقارة صريحة لانه قد اطلق رسم المشبه به وهو الاظهار
 المحقق على المشبه وهو صورة وهمية شبهة لصورة الاظهار المحقق والقرينة اضافتها الى

الى المشبه والتحليلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستقارة بالكناية ولذا اقبل لها
الطفا المشبه بالشيء باسبع دلل الى الشبهة بالمعكك وتمام الحكم الشبه بانها قد فوج
بالشبه ليكون الاستقارة في اللفظ فقط من غير استقارة بالكناية وقال المصنف انه بعد هذا
اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول الراجح ان لا تقضي ما به الامام فزعم السكاك انه استقارة
تتميمية غير تابعة لكنني عنها وذلك بانه لو تم الكلام شيئا شبيها بها فاستقار له لفظها لكنه
مستحسن وزعم المصنف بانه لا دليل له فيه لكونه ان يكون قد شبه الامام بغير شراب كونه فيكون
استقارة بالكناية ثم اضاف الى ان الاستقارة تمثيلية او يكون قد شبه الامام بها واكرهه
المشبه به الى المشبه كمن لم يكن اما فلا يكون من الاستقارة في شيء وعلى التقديرين يكون متبهما
ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بغير شراب كونه اما شراب كونه ولادلالة اللفظ على
دفيه اي في تفسير التمثيلية ما ذكره لصف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال ان التصف فيه انه لو كان الامر
رغم لوجب ان يسمى هذه الاستقارة تمثيلية لا تمثيلية وهذا في غاية السقوط لانهم سميوا حكم
الوهم تمثيلا ذكر ابو علي في الشفا ان القوة السامة بالوهم هي الرئيسة اما كنه في التمثيل حكما
غير عقلا ولكن حكما تمثيلا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة كبرى
والفضل بين الصور والاعمال انجزية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال
الوهم تمثيلية ويكلف تفسيره التمثيلية تفسير غيره لما اي غير السكاك للتمثيلية كحل الشبهة
لش كحل اليد للثال وجعل اللفظ للمثلية في تفسير السكاك يجب ان يجعل للثال صورة
ستواته شبيهة باليد ويذكر ابن القيم ان اليد عليها استقارة لصفة كسبية واستعمال اللفظ
في غير ما وضع له وعند غيره الاستقارة هو اثبات اليد للثال ولفظ اليد حقيقة لغوية
مستقلة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استقارة
ثم انك لا تستطيع ان ترغم ان اللفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء او ليس المعنى على انه شبيه
باليد بل المعنى انه اراد ان ثبت للثال بما لا يقال اما يتحقق من الاستقارة في التمثيلية
على تفسير السكاك دون المصنف لان الاستقارة في شيء يقتضي تشبها به ما وضع له اللفظ

المسار بالتحقيق ولا يحقق هذا المنع مجرد جعل الشيء للشيء من غير أنهم تشبهه بمباهة التحقيق
 من تفسير الاستعارة وان ضل التفسير المذكور بغير التحليل لصير النزاع لفظيا ويكون مما لا جامع
 عليها السلف من ان الاستعارة التحليلية قسم من استم المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من
 الاستعارة المقصية للتشبيه انا هو الاستعارة التي هي من استم المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة
 بالكناية والاستعارة التحليلية وتحقيق معنى الاستعارة في التحليل انه سيقر للمنية ما ليس لها
 الاظهار والنزاع في ان لفظ الاظهار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه
 اعني الصور الوهمية الشبيهة بالاظهار ليكون مجازا لغويا واما من الاستعارة التصريكية هي
 من حيث السكك وظن ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التحليل من المجاز
 اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعا علم على خلافه ويقضي ما ذكره السالك في التحليل
 من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيع لان في كل من الترشيع والتحليل اثبات لفظي
 ما يحقق المشبه به للمشيء فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يحض السبع الذي هو المشبه به
 من الاظهار كذلك اثبت لاختيار الصلابة على الهدى الذي هو المشبه ما يحض المشبه به الا
 هو الاشتراك الحقيقي من الرخ والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظهار فليعتبر
 هنا ايضا معنى وهي شبيهة بالتجارة وافرضية بالرخ ليكون استعارة الرخ فيها
 استعارة تثنيتين اذ لا فرق بينهما الا بان التفسير عن المشبه الذي اثبت له ما يحقق المشبه به
 كما حينه مثله في التحليل بلفظ الموضوع لم يلفظ المشبه به في الترشيع بغير لفظ مطلق الاشتراك
 المعبر به عن الاختيار والاشتراك الذي هو المشبه به ان لفظ الاشتراك ليس بموضوع له
 وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منها اثبات لفظي للمشيء بالتحقق به للمشيء
 غير ان التفسير عن المشبه في التحليل بلفظ الموضوع له وفي الترشيع بغير لفظ المشبه
 في قوله ان التفسير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد ضل هذا
 على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه بها هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة الحقيقية
 فاعترض بان التفسير عنه ايضا ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به اعني الاظهار التي هي صورة
 للصورة الحقيقية التي هي المشبه بها وهو سهر ثم هذا الفوق لا يقضي وجوب اعتبار اللفظ

المستعمل في التحليلية وعدم اعتباره في الترشيح ليس من المجاز والاستقارة ما ذكره صاحب الكشاف
 في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحمل استقارة لعدمه والاعتصام استقارة لولوه
 بالاعتدال وترشيح الاستقارة بحبل ما يناسبه وحاصل اعتراض المصنوع مطالبته بالفرق بين التحليلية
 والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التحليلية بالمشبه كالمثلية
 مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر مستلزم يكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ
 المشبه به لم ينجح الى ذلك لانه جعل المشبه به بهذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا ان بيت سيد الفرس
 اقرب من ورايت بحر ايندلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالاقرب من القيتى والبحر الموصوف
 بالانداطم الحقيقي بخلاف اظهار المثلية فانها مجاز عن الصورة المستوحاة ليصح اضافتها الى المثلية فان قيل
 فبما هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستقارة زايدها عليها قلنا فرق بين المقيد والمجوع والمشبه به هو الموصوف
 والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منها وايضا معنى زيادته ان الاستقارة تامة بدونه وعلى ما يمكن
 عنها اي اراد الكاشك بالاستقارة المعنى منها ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبه هو المشبه به
 يراد به المشبه به على اليراد بالمثلية في قوله وادار المثلية انشبت اظهار السبع باوعاء السبعية لها
 والنتيجة ان يكون شيئا غير السبع بقربيه اصنافه الاظهار التي هي من خواص السبع اليها الى المثلية
 فقد ذكر المشبه اعني المثلية وادار به المشبه به اعني السبع فالاستقارة بالكناية لا تنفك عن التحليلية
 لان اصنافه خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستقارة ودون ما ذكره في تفسير الاستقارة
 اعني عنها بان لفظ التشبه فيها اي في الاستقارة بالكناية كلفظ المثلية مثلا استعمل فيها وضع له
 كحقيقا لقطع بان المراد بالمثلية هو الموت لا غير والاستقارة ليست كذلك لانه فرما بان تذكر
 احد طرفي التشبه وترتيب الطرف الآخر وجعلها من المجاز المعنوي المفرد بالكناية المستعملة
 في غير ما وضع له بالتحقيق واصنافه نحو الاظهار التي جعلها قرينة الاستقارة انما هي قرينة التشبه
 المفرد في النفس اعني تشبه المثلية بالسبع وهذا كما في جواب سوال مقدرو هو انه لا يرد به بالمثلية
 معناه الحقيقي فما معنى اصنافه الاظهار اليها والافلا وصل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر
 في كتابه ما يجعل به التقضي عن هذا الاعتراض حيث ادور سوال وهو ان الاستقارة تقضي ان
 ان المستقار له من جنس المستقار منه والنتيجة ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستقارة بالكناية على ذكر

المشبه باسم ضمه ولا اعترافا بحقيقة الشئ اكل من السقمج باسم ضمه ثم اجاب باننا نغفل بهما باسم المشبه
 بالغفل في الاستقارة المصريح بها بسبب المشبه كما يدعي هناك الشجاع سمي للفظ الاسد بارتكاب تأويل
 كما مر حتى يتهيا لنا لنقف عن التناقض بين ادعاء الاسدية ولفظ القرينة امانته عن ارادة الهلكي
 المخصوص كذلك يدعي بهما اسم المنيعة اسم السبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل
 المنيعة في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بحمل افراد السبع قتيبي متقارفا وغير متقارف ثم تدعي
 على سبيل التمثيل الى ان الواضح كيف يصح منه ان يضع اسمي كلفظ المنيعة والسبع حقيقة واحدة
 ولا يكونان مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنيعة مع المقترح بلفظ المنيعة قلت
 سمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنيعة والسبع حقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيا
 لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنيعة مستقلا في غير ما وضع له على التحقيق من غير ما يدل حتى يرضى في
 تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة كما انا اذا جعلنا سمي الرجل الشجاع من جنس سمي الاسد تأويل
 لم يصح استعمال لفظ الاسد منه بطريق الحقيقة بل كان مجازا كذلك اذا جعلنا اسم المنيعة مرادفا لاسم
 السبع بالتأويل لم يصح استعماله في الموت بطريق المجاز هو يكون استقارة بل هو حقيقة فليست في
 بالجملة ان كل واحد يعرف ان المراد بالمنيعة ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون
 مجازا ابسه وعلى هذا ينبغي ما قيل ان لفظ المنيعة بعد ما جعل مرادفا للسبع واستقار في الموت استعمال
 فيها وضع له ادعاء لا تحققة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع
 مما لا يمكن الكارهه وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتقارف لا ان ادعاه الغير
 المتقارف لان الادعاء انما هو عين المشبه الذي هو المنيعة وهو طبع الجواب انا قد ذكرنا اننا
 فيه اكنشيه مرادف تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه له بالتحقيق من حيث
 انها موضوعه للتحقيق ونحن لانم ان استعمال لفظ المنيعة في الموت في مثل قولنا المشبه
 انما استعمال فيها وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه حلي
 فردا من افراد السبع الذي لفظ المنيعة موضوع له بالتأويل المذكور وبان ذلك ان استعماله في الموت
 قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع
 له للسبع مرادف له والموت فردا من افراد السبع غير متقارف كما في قوله انما استعماله في الموت

بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة كخلاف الاعتبار الثاني فان استقار له فيه ليس من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للبعيد والموت فزمن افراده فليست هذه اغاية ما يمكن في
توجيه كلامه على ما فهمه وفيه ما فيه واما ان الاستقارة بالكناية هو لفظ السبع الممكن عنده
رد لفظ الواقع موقوفة لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية استقار له وهو ان المقترن
على ما سبق فالساكن حيث فراد استقارة بالكناية تذكر المشبه واردة المشبه به اراد بها من
المصدرى وحيث جعلها من قسم المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان
المستعار في آخر بحث الاستقارة التبعية بان المنية استقارة بالكناية عن السبع والى
عن المتكلم الى غير ذلك من الاشياء وفي آخر فضل المجاز العقلي بان الربيع استقارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي مجاز الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف الى ذكر
المنية استقارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستقارة معنى
المصدرى اعني استقار المشبه في المشبه به ادعاء وفيه افاق كلامه في بحث الاستقارة بالكناية
وح ينفع الاشكال بذا فيه واختار الساكن رو الاستقارة التبعية وهي ما يكون في كرو
والفعال وما يشق منها الى الاستقارة الممكن عنها يجعل قرينتها اي قرينة التبعية استقارة
لكونها عنها وجعل الاستقارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستقارة الممكن عنها نحو قوله تعالى
اي قول الساكن في المنية واطنرا حيث جعل المنية استقارة بالكناية واذن انظر
اليها قرينتها في قولنا نطقت احوال كذا جعل القوم نطقت استقارة بالكناية عن لوت
واحوال حقيقة الاستقارة كنهها قرينة الاستقارة النطق للدلالة وهو يجعل احوال استقارة بالكناية
عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستقارة كذا في قولنا نطق بهم لهن منات كحل
الهن منات استقارة بالكناية عن المطعومات الشبهة على سبيل التهنك ونسبة لفظ النطق
اليها قرينة الاستقارة وعلى هذا القياس في سائر الاشياء ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا
وفرا يجعل العداوة واخرى استقارة بالكناية عن العلة الغائية للاتفاق ويجعل نسبة
لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولا صلبكم في جدوع النخل يجعل جدوع استقارة
بالكناية عن الغرث والا كنهه واستعمل في قرينه على ذلك وبالمجته ما جعله القوم قرينة

الاستقارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لانه من تقليل اللفظ ثم درود ما
 اختاره السالك بانه اي السالك ان قدر البقية كقطعت في قول لفظت اهل كذا حقيقة
 بان يراد منها التحقيق لم يكن استقارة تخيلية لانه اي التخيلية مما يزعمه اي عند السالك
 لانه جها من قسم الاستقارة الصريح بها التي هي من قسم المجاز المفرقة بذكر المشبه به دارا
 المشبه الا ان المشبه منها كيب ان يكون مما لا تحقق حب وعقد بل يكون صورة وجهية مخففة
 وادام تكن البقية تخيلية فلم تكن الاستقارة الممكن عنها مستندة للتخيلية لوجود الممكن عنها
 في مثل لفظت اهل كذا او شيئا به بدون التخيلية ووجود المعلوم بدون اللازم حال وذلك
 اي عدم التزام الممكن عنها بالحيلة باطل بالاتفاق والى وان لم يقدر البقية جها وقية
 الممكن عنها حقيقة بل قدر ما مجازا فيكون البقية كقطعت مثلا استقارة لا مجازا من ضرورة ان
 العلاقة بين المعنيين هي التي تهتم ولا تفتي بالاستقارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السالك
 مع رد البقية الى الممكن عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السالك من تقسيم الاستقارة الى البقية
 وغيره لانه اضطرر الامر الى القول بالاستقارة البقية حيث لم يأت له ان يكمل لفظت
 في قولنا لفظت اهل كذا حقيقة بل انه ان يقدره استقارة والاستقارة في الفعل لا يكون
 الاستقارة وما يقال من ان مجرد كون العلاقة هي التي تهتم لا يكفي في ثبوت الاستقارة بل انما
 تكون كافية اذا كانت جنية مع تقدير البان في التشبه وتحقيقه من الوجهين الامرين
 مما فهم لا ينبغي ان يفتى اليه وذكر بعض من له حداثة في غير هذا الفن جوابا عن هذا المص
 انما لزم ان لفظ لفظت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستقارة التخيلية لانه لم يفت لفظت بل
 في اهل كذا بل يكمل لها ان وايضا من قوله في المفتاح لا يفتك الممكن عنها عن التخيلية التخيلية
 مستندة للممكن عنها لا على العكس كما عهده المص فاذا قلنا لفظت اهل كذا وارادنا باللفظ
 التخيلية لاهل التي هي بجزءه السان للث ان فلا بد من استقارة المستعمل لاهل كذا استقارة كمن
 عنها وتخيلية اما اذا قلنا لفظت اهل كذا فالكيفية عنها موجودة فدون التخيلية فانها من قسم الصريح
 ولا يصح بالمشبه به في لفظت اهل كذا كلامه وليس له بكلام السالك والعجب ممن يقوم
 عن كلام احد من غير ان يظن فيه اولى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على التزام الممكن عنها

التخييل اتفاق غير السكاك فهو لا يقوم وليس على البطل كلامه لانه بعد اختلاف معهم على انه قد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى فيقضون عهد الله ان في العهد استقارة بالكنة تشبهاً بجمل
والنقض استقارة لا بطلان العهد ونحو الامر محقق عقلاً لا وهمي يكون قرينه الاستقارة بالكنة
استقارة حقيقة لا تخيلية وان اراد اتفاق السكاك وغيره فظ البطلان لانه قد صرح بان
عدم الفكاك امكن عنها عن التخييل انما هو مذنب السلف وعنده لا روم فيها اصلاً على
توجه التخييل كما صرح به في الجواز العطف حيث قال ان قرينه امكن عنها انما امر مقدر وهي كالأظفار
في اظفار المدينة ونظمت في نظمت احوال او امر متحقق كالانياب في فوك ابنت الربيع قبل
والهزم في فوك نهرم الا سيرة اخبر قلت هذا يصلح البطلان لكلام المص لا توجهها لكلام السكاك
لانه قد صرح بان نحو نظمت من قبيل الوهمي كالأظفار فيجب ان يقدر امر وهمي تشبهاً بنظمت
كما ذكره في الأظفار وهذا قول بالاستقارة السبعية فلم يستفاد من كلامه انه يمكن رد
التركيب المشتمل على السبعية الى التركيب المشتمل على امكن عنها او اعتبره في امكن عنها والتخييل
تغير المص مثلاً في نظمت احوال كذا بجمل تشبهاً احوال بالسكاك استقارة بالكنة واثبات
العطف لها استقارة تخيلية ويكون نظمت حقيقة مستقلة في المعنى الاصل كما هو مذموم
في الأظفار فها يزعم القول بالاستقارة السبعية وكذا يمكن ذلك على مذنب السيف
لما مر من ان التخييل عندهم حقيقة كيد الشمال واطفار المدينة **فصل** في شر الأظفار
حسن كل من الاستقارة الحقيقية والتشيل على سبيل الاستقارة برعاية جهات حسن
التشبه كان يكون وجه التشبه ملائطاً بين التشبه وانما بالعادة ما على بين
الفرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبه وذلك لان مباهما على التشبه فيشبهان
في احسن والبيع وان لا يشتم رايحة لفظاً اي وبان لا يشتم كل من الحقيقة والتشيل
رايحة التشبه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان كثر حيث شهد ان التشبهاً تشبه لا استقارة
وذلك لان اشباهها رايحة التشبه يطل الفرض من الاستقارة بمعنى او عار واصل
التشبه في جنس التشبه به واما قوله في التشبه من الدلالة على كون التشبه باقوى
وجه التشبه كذا فلذلك في تشبه صد غيب بالسك ففائدة التشبه لفظاً لا يكادوس نعم

ان من شرط حسن كل منها ان يكون مطلقه غير معقبة بصفة او تفريع كلام كلام
 لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرئيه من حسن النوع الاستقارة نعم المحرقة ناقصة
 احسن بالنسبة الى المرئيه كمراد ذلك اني دلان شرط حسن ان لا يشتمل على التسمية
 يرضى ان يكون الشبه اي ما به المثل به بين الطرفين خليا بنفسه او بسبب غير
 او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منها العز او اي تعقيد في المراد يقال النسخة كلمة اذا علمي
 ومنه اللغز وجميع العز مثل رطب وارطاب يعني يصير العز ان كان يكون احسن كما لو قيل
 في الحقيقة راسب اسد او اريد الناس من قوله الناس كابل مائة لا يجد منها ارا
 وفي الفايق تجدون الناس كابل مائة ليست فيها راحة الا حلة البعير الذي يرتكب الارض
 مما كان او مائة يريه ان المرضي المنسوب في عزة وحرارة كالشبهة التي لا توجد في كثير
 من الابل والكاف مفعول فان تجدون وليست مع ما في حيزنا في محل النصب على اهل كابل
 كابل مائة غير موجودة فيها راحة او هي حلة سنانة وهذا طر ان التسمية اعم مما ينبغي ان
 كل ما يتاخر فيه الاستقارة الحقيقية او التمثيل ياتي فيه التسمية وليس كلها بيان التسمية
 يتاخر فيه الاستقارة الحقيقية او التمثيل لكونه ان يكون وجه الشبه خليا بغير تسمية وانما ان كل
 بالاطلاق كالتاليين المذكورين ويقبل به اي باذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين
 لا يحسن الاستقارة ويعين التسمية انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اكد ان العلم في العز
 والشبهة والظلمة لم يحسن التسمية وليست الاستقارة لئلا يصير كتمشيه التي منتهى فاذا
 منتهى مسئلة يقول حصل في نفس لوز ولا تقول كان قلبي لوزا وكذا اذا دقت في شبهة
 تقول دقت في ظلمة ولا تقول كان في ظلمة والاستقارة يمكن عنها كالحقيقة في ان
 حسنها برعاية جهات حسن التسمية لا هنا تشبه مضمرة الاستقارة التمهيدية حسنها بحسن
 يمكن عنها لا هنا لا يكون الا تابعة للممكن عنها عند العلم وليس لها في نفسها تشبه لا هنا
 حقيقة كما مر حسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب الصناعات فلا لم يقل بوجوب كونها
 تابعة للممكن عنها قال ان حسنها بحسن الممكن عنها من كانت تابعة لها ولما كان
 احسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استعجن ما واهل لام ولما قيل ان يقول لما كانت العملية

رايه الثاني ان يكون في التمثيل اية بالية
 مائة لا يجد منها راحة م

عنده استقامة مصرفة بها مبنية على التسمية فلم يكن منها برعاية جهات حسن التسمية ايضا
كما ذكر في الحقيقة. **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالجزء لفظا من مضاف
الاصح كذلك توصف به ايضا لفظا من اعرابها الاصل الى غيره وفيه عبارة الفتح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا في حذف كالمصنف في القرية والرفع في ركب
لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يمتنع ذلك الانتقال فيه وهو
قد صرح بان يجوز في ليس كشيء مجاز والمقصود في من ابيان هو المجاز بالشيء الاول لكنه قد دل
التسمية على انما في التعداد بالسلف واذا ما اوضح السامع عن الرقي عند الفات الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاء
للبساي وبغير لفظ الفتح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر كحذف لفظ او زيادة
لفظ فالاول كقولك ثمانية وجاء ركب وسال القرية وانما في مثل قوله ليس كشيء
اي جاء امر ركب لا سمي في محي الرب وسال اهل القرية لقطع ما بين المقصود الى اهل
القرية وانما كان الله قادرا على الطاق اهدران اليه قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بمذهب
هم لا يرجع الى عرض المستكم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بمذهب لم يزد ان
يكون كل رجل مرتبة قد ضربت ويار الله فاراد ان يقول لصاحبه واعطوا ثيابا
او نصفه متعلقا ومعتبرا اسال القرية عن اهلها وقل لها ما صنوا كما يقال سل الارض
من شئ انا ركب وغرس اشجارك وجنى اثمارك فانكم الاصل لركب والقرية هو الجوز
قد تغير في الاول الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف الفاعل وليس مثله
شي فانكم الاصل لثمة هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الفاعل
وذلك لان المقصود في وان يكون شئ مثله لانه في ان يكون شئ مثل مثله وانما ان
لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفى الشيء
لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى المردوم كما يقال ليس لاني زيدا في ما هو زيدا مردوم لا في
لانته لانه لا بد لاني زيدا من ان يكون زيدا بنفسه هذا اللازم والمراد في مردومه لاني
ليس زيدا في ان اولئك ان لاني لان ذلك لان في وهو زيدا فكذا نفيت ان يكون

مثل الله مثل والمراد نفي شبهة اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ الله يراد به موجود
 انما في ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا شك لا يعني فنفسوا البطلان عن شبهة
 والنقض نفية عن ذاته فلكوا طريق الكناية فقد ادى الى المبالغة لانهم اذا نقوه عن ما يماثل
 وعين يكون على اخص او صافه فقد نقوه عنه كما يقولون قد ايفقت لذاته وبلغت
 اثره برهيدون ايقاعه وبهذه في لا وقت بين قوله ليس كما شبهه وقوله ليس كشبهه
 شبه الا بالبطية الكناية من فاديتها وهي عبارتان متعقبات على معنى واحد وهو نفي المماثلة
 عن ذاته وكونه قوله تعالى بل يراه مبسوطين فان معناه بل هو جواد من غير تصور
 به ولا سبط لما لا يراها وقت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوا
 فيمن لا بدله وكذلك يستعمل هذا الميم لـ مثل ومن لا مثل له ما كان المندف والزيادة
 مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اى كمثل دوى
 وقوله ببارحة من الله اى بفرحة فالكلمة لا يد صف بالمجاز والاول يسمى مجازا
 بالنقصان ويوفى بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعل له بعد نقصان منه بغير الاعراب
 والمعنى الى ما يماثل له رب كنفق الامر والاهل فيما مر لا كنفق من مطلق ان لا في
 قولنا زيد مطلق وعمر ونفقان مثل دوى من قوله تعالى او كصيب من السماء
 الاعراب ولا كنفقان من قوله سرت يوم اجمعته لبقا به على معناه وفيه نظر لان
 تغير الميم واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز م اذ لو جعل القوة
 مثلا مجازا عن الالاهل لبقا به كونه محلا كما وقع في بعض كتب اصول فلا يكون في شيء
 من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما يؤول بكونه مشتركة بين المجرر
 والاهل وانما في سمي مجازا بالزيادة ويوفى بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعل له
 بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يماثل له بالكلية فخرج ما لا تغير شيئا نحو فيما
 رحة من الله وما تغير الاعراب فقط نحو سرت يوم اجمعته والرجل قائم وانه قائم
 وما شبه ذلك قال صاحب المفتاح وراى في هذا النوع ان يمد ملحقا بالمجاز ومثلهما
 لا يشتركان في السدى عن الاصل الى غير الاصل سلا ان يمد مجازا ولهذا لم اذكر احد من المشايخ

لكن العدة في ذلك سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك وان اراد انهم جوده من
اقسام المجاز اللغوي المعاني الحقيقية المستغنية عنها وله وغيره فليس كذلك لان اتفاق السبب
على وجوب كون المجاز مستقلا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في توقيعاته كما في التفسير
الذي نقله السكاك عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وصفت له في وضع واضع تلك حطة بين
اللفظ والادول وظانته لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستقل في معناه الاصلي والادول
في تعريف السكاك ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه ليطبق عليها كما
يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا يوفى للسكاك انها رايا يتقو به والله اعلم الكتابية في
النوع مصدر قولك كنيته بكذا عن كذا او كونه اذا تركت التصريح به وهي في ال اصطلاح
تطبق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المستكمل انشئ لازم واردة المعلوم
مع حوز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنت به والمعنى كنه عنه وانما في نفس اللفظ وهو لا
يشترط اليه المصدر بقوله الكتابية لفظ اريد به لازم معناه مع حوز ارادة مع اي ارادة
ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طريق السجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع حوز
ان يراد حقيقة طول السجاد مع ارادة طول القامة كهدف المجاز ما لا يصح فيه ان
يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا ريت سدا في الحام ان يراد بالسد اميدان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مائة عن ارادة المعنى الحقيقي فلا تنفي هذا
انتفى المجاز لا تنافي المعلوم بانفسه اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز مرفوع قرينة معاندة
لداراة الحقيقة ومرفوع معاندة الشئ لذلك الشئ واللازم صدق المرفوع به وذلك
وهمما بحث وهو ان المرفوع من التوقيف المذكور ان المراد في الكتابية هو لازم المعنى
وارادة المعنى جارية لا واجبة وبهذا يشتر قوله في المفتاح ان الكتابية لا تنافي ارادة
الحقيقة فلا يمنع في قولك هذا طريق السجاد ان يراد طول السجاد مع ارادة طول قامته
وهذا هو الحق لان الكتابية كثيرة ما تكون عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جارية لا تنقطع
لصحة قولنا هذا طريق السجاد وان لم يكن له في الحقيقة وقولنا جبان الكلب ومهزول
الفضيل وان لم يكن له كلب ولا فضيل وفي موضع آخر من المفتاح نص في بان المراد

في الكناية هو المنع ولازمه جيبا لانه قال المراد بالكلمة المسقطة اما معناه وحده او مع
 وغيره؟ والدول الحقيقة والاشارة المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في
 كونها حقيقتين ويقتضيان في الصحيح وعدم الصحيح وهذا يشتر قول المنع انها كناية المجاز
 من جهة ارادة المنع مع ارادة لازمه والكناية يشتر الى ان ارادة اللازم اصل ارادة المنع
 تتبع كما يفهم من قولنا جازية مع ضرورة هذا يقال جازي فلا يقال جازي لا يقال جازي
 فوجه الترتيب بين كلامي المنع ان من قول من جهة ارادة المنع من جهة حرز ارادة المنع
 بقية ما سبق من الترتيب وان قوله في الايضاح والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه ان
 جهة ارادة المنع مع حرز ارادة لازمه بنفسه لا يلزم الا ان يراد بالمنع مانع باللفظ وهو
 لازم المنع الموضوع له وبذلك المنع معناه الموضوع له وفيه ما فيه وقرئ اي وقرئ الكناية
 وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال بينهما اي في الكناية من اللازم اي المعلوم كال
 من طول السجود الذي هو لازم لطول التمام اليه وفيه اي في المجاز من المعلوم الى اللازم
 كما لا يتقال من الغيث الذي هو موزون النسب الى النسب ومن السد الذي هو موزون
 الشجاع الى الشجاع وروى هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن موزونا لم ينتقل منه اي المعلوم الى
 اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من المعلوم ولا دلالة للعام على الخاص على
 ان يكون ذلك على تقدير تعددهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه برهنة انهما
 القرينة قلنا لا يوجب اعم وهو سلم فليكن المجاز اعم كذلك وحيث اي اذا كان اللازم
 يكون الانتقال من المعلوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسالك اعم تعرف
 بان اللازم ما لم يكن موزونا لا ينتقل منه لانه قال بين الكناية على الانتقال من اللازم
 الى المعلوم وهما يتوقف على مساواة اللازم للمعلوم وحيث كان متساويين فيصير انتقال
 من اللازم الى المعلوم بمنزلة الانتقال من المعلوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللازم من
 الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها ودون قلنا لا ذلك الدليل عليه بل
 الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل السببية كطول السجود والسجود لطول
 ولهذا جازوا كون اللازم اخص كما قلنا منك بالفضل لان فان الكناية ان يترك من التعداد

ما هو تابع در ديف و يراود به ما هو متبوع و مردوف و المجاز باليكس وفيه نظر لان
المجاز قد يكون من الطرفين كما يقال الغيث في البيت و استقال البيت في الغيث
وهي اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم الاول والثانيث باعتبار كونه عبارة
عن الكناية يعني الاولى الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اى من الاولى
ما هي من واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات احصا من بموصوف معين بما من
ذلك الصفة ليتوصل بها اى ذلك الموصوف كقول الفارسي بكل ابيض فندم والظاهر
بمعنى الاضغان المحذوم القاطع والضمير المحذوم وجميع الاضغان معنى واحد كناية عن
الغضب ومنها ما هي مجموع معاني وهو ان تؤخذ صفة فنضم الى لازم آخر واخر ليصير
مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض
الاطراف وليسى هذا خاصة مركبة وشرطها اى شرطها ايتين الكنايتين الا احصا من الكناية
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل الكناية الاولى اعني ما هي معنى واحد قسمة
والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر وعلى وجه النظر انه في القسمة
في القسم الثاني ما يكون الانتقال بـ واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم
متتالية والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسطة لظهور
ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاطراف الى شيء ثم منه الى الانسان و
ان القرب بينهما باعتبار آخر وهو سهولة اما في لب طهتها واستغناءها عن ضم لازم الى آخر
وتفريق بينهما وتكلف في السأوى والا حقا من والبعد كذلك ذلك الثانية من رام
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالمجود والكرم والشجاعة وطول القامة
وغير ذلك وهي ضربان قسمة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى الوسطة بواسطة
قوسية والقوسية فهي واصحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة
طويل السجادة وطويل السجاد ثم انت الى الفرق بين الكنايتين اعني طول السجادة وطول
قوس السجادة بطول الاولى كناية شذوذة ولا يثبتها شيء من التصريح وفي الثانية
تصرح بالضمير الصفة الضحية ارجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى رفع مسئلة

فيمثل على نوع لشرح بشرت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل كذا وند
 طويل كذا والزيد ان طويل انما داهي والزيدون طويل انما دهم بافراذ الصفة وذكرها
 كونهما مسندة الى اللفظ وفي الاصل انه تقول زيد طويله النجاد والزيدان طويله النجاد
 والزيدون طال النجاد فترسفت وتشي وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف
 وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المصنف
 اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ فخر او لا اولفعا وفي المعنى دالة على صفة له
 نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كزيد حسن الوجه فانه يقف بحسن لمن وجهه
 او غير المذكور كزيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متفقوهم بكان كزيد امر فسر في
 ثوبه فانه يقع فيه الاصل انه وكذا مسندة اليه الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف
 فلم رعت انها كناية مشوبة بالضرر وها كانت لغير كذا ان قوله تعالى حتى بين لهم انهم
 الابيض من اخيط الاسود من الغر ونحو ذلك مما يشبه على اشتراكه الى ذكر احد الطرفين جعل
 لا استقارة مشوبة بالنسبة قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمصنف اليه واعتبار ضمير
 الى يد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع فهو الصفة عن محمول من نوع بها
 خفية عطف على واضمة وخفاء بان يرتفع الانتقال منها على ما في الاعمال
 كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عوض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل
 على بابه الرجل وهو موزون لها كيب الاعتقاد ولكن في الانتقال منه الى البلاء نوع
 خفاء لا يطع عليه كواحد وليس يفتل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل
 انما يفتل منه الى المقصود لكن لا في بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل حسب
 المفتاح قولهم عريض الوسا كناية قريية خفية عن هذه الكناية اعني قوله عريض
 القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله والبراب ان لا امتناع في
 يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المظهر وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما
 يكون الانتقال منه الى المظهر بواسطة فنية صاحب المفتاح على ان المظهر بالكناية قد يكون
 هو الوصف المقصود المصحح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة

والكناية لا تتصل من الكناية الى المظهر بها بواسطة متبعية كقولهم كثير الرماح وكناية عن
المصاف فانه ينقل من كثرة الرماح الى كثرة اوراق المطب كت القدر ومنها اي
ومن كثرة الاجواق وكذا اكل صغير في منها عايد الى الكثرة التي هي قبله الى كثرة الطباع
ومنها الى كثرة الكلمة جمع الكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع صيف ومنها
الى المقصود وهو المصنف وكسب قلة الوسايط وكسرتها فكيف الدلالة على المقصود
وصوحه وخفاه عليك يتبع الامثلة فانها اكثر من ان يحصى انما لثمة من أم الكناية
الكناية المظهر بها نسبة اي اثبات امر لا مراد فيه عنه وهذا معنى قول صاحب
الفتح
ان المظهر بها تضيض الصفة بالموصوف ولم يرد بالتضيض التخصيص اذ لا وجه له بها كقوله
اي قول زبادي والاعجم ان السامية والحرورية اي كمال الرجولية والبدني في قبة صرة
على ابن اشرج فانه اراد ان يثبت اخصاص ابن اشرج بهذه الصفات اي ثبوتها
له سواء كان على طريق اخصاص او لا فترك المصريح باخصاصه بها بان يقول انه تضيض
بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او يثبت القول او منصوب معطوف على معقول
ان يقول اي او ان يقول كقولنا انه محقق بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كانه
ومسألة الاسناد ومعناه مثل ان يقول سامة ابن اشرج او السامة لابن اشرج او سمح
ابن اشرج او حصل السامة لابن اشرج او ابن اشرج سمح كي ان اخصاص الصفة بالموصوف
يصح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اصنافها واسنادها الى الموصوف او ضميرها اليه
ان طول القائمة يمكن عنه لطول السناد مصاف الى ضميره في قولنا طويلا بجوده وسندا الى
في قولنا طويلا السناد وكذا في كثير الرماح وعينه كذا في الفتح و به يعرف ان ليس اراد
بالاخصاص انها هو اخصر فترك المصريح باخصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي حصل
تلك الصفات في نسبة ثبوتها على ان محلها ذوقية وهي يكون فوق انية يتخذها الركن
مصدرة عليه اي على ابن اشرج واما احتياج الى هذا الوجود ذوقية فباب في الدنيا
كثيرين فانما اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الركن
عينه فقد ثبت له وكونه اي كونه في كون الكناية لسمية الصفة الى الموصوف

بان كفى فيا كفى به و يشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت
 المجد والكرم بل كفى عن ذلك بكونها بين برديه وثوبه وفي هذا إشارة الى دفع ما يترجم
 من ان قولهم المجد بين ثوبه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طريلي كفاية بما يشا
 ان اصناف البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاصناف السجود اليه وليس كذلك لان سناد
 طريلي السجود يصرح بان ثبات الطولي للبرد وهو قائم مقام طول القامة فاوضح بان ثبات
 السجود الى ضمير ثوبه كان ذلك يصرح بان ثبات طول القامة له والكان ذكر طول القامة
 يصرح وليس في قولنا المجد بين ثوبه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن المصريح بان
 حتى يكون المصريح باضافة الثوبين الى الضمير لصرح بان ثبات المجد لمن يعود اليه الضمير واسم
 هذا القسم ايضا اكثر من ان كفى فان قلت هما قسم رابع وهو ان يكون المصنف به صفة
 وسنة مما كان في قولنا بكثر الرما وفي سنة عمر وكفاية عن نسبة المصنفية اليه قلت
 بكفاية واحدة بل كفاية ان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرما ودلالة
المصنف به نسبة المصنفية اليه وهو جعلها في سنة ليفيد اشياء له والموصوف في
هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون نه كورا كما مر وقد يكون غير نه كورا
 يقال في عرض من يورني المسلمين المسلم من سلم المسكون من سنة وبيده فانه كفاية
 من نوع صفة الاسلام عن المورني وهو غير نه كور في الكلام وكما تقول في عرض من ثوب
 الخمر ونقيته صفا وانت تريد تكفيره اما لا اعتقد حل الخمر فلهذا كفاية عن اثبات صفة
 الكفر له مع انه قد كفى عن الكفر ايضا باعتقاده حل الخمر ولا يخفى عليك اشياء ان يكون
 الموصوف غير نه كور عند الكفاية عن الصفة مع المصريح بالنسبة لان المصريح بان ثبات
 الصفة للموصوف او نقيتها عنه مع عدم ذكر الموصوف محمدا وان كان الموصوف غير نه كور
 كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فادهم وعرض الشئ بالضم ناصية من ابي
جنية يقال نظرت اليه من عرض وعروض اي من جانب وناحية قال السكاك الكفاية
تفادد الى التريض وتويع ورز ولباء واثارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال
 تفاوت ولم يميل منقسم لان التريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكفاية لفظا

بل هو اعم وفيه نظر والمناصب للعرضية التوقيفية اي الكناية اذا كانت عرضية موقفة
لاجل موصوف غير المذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التوقيفية يقال عرضت
لعدن وبعدن اذا قلت قولا وانت يقينه فكانت اثرت به الى جانب وتريد جانبها
اخر ومنه المعارض في الكلام وهو التورية بانفسه عن الشيء وقال صاحب الكفا في الكلام
ان تذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له والتوقيفية ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقال
المنجج للمحتاج اليه حسب لاسم عليك فكانه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود وسي
التمويه لانه يبرح منه ما يريد به وقال ابن الاثير في المنش السري الكناية مادل على معنى كبر
صله على جانب الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المود والمركب التوقيفية هو
الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التتميم والاشارة فيختص
المركب كقول من يتوقع صلته وانه الى المحتج فانه توقيف بالطلب مع انه لم يوضع
له حقيقة ولا مجازا وانما يفهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه وبغيره اي والكناية
بغير الوضعية ان كثرت الوسائط بين اللزوم والادوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب
ومنه زول الفصيل التتميم لان التتميم هو ان تشير الى غيرك من بعد المناسب لغيرها
ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كقولني القفا وعرضي الوبودة الرمز لان
الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بانفسه واجب و
المناصب بغيره ان قلت الوسائط بها خفاء كما في قوله او ما ريت الحبلى التي رطلت
الى طلحة ثم لم يتحول الايام والاشارة ثم قال السكاك والتوقيفية قد يكون مجازا كقولك
اذيتني فتوت وانت تريد ان مانع المحبب دونك اي لا تريد المحبب وان اردتها
اي المحبب وان ما افر معه جميعا كان كناية لانك ان اردت باللفظ المعنى الاصل
وعينه مع والمجازي في ارادة المعنى الاصل ولا به فيها اي في الصورتين من قرينة
واله على ان المراد في الصورة الاولى الانسان الذي مع المحبب وصده ليكون
مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وهما كنب وهو ان المذكور في المفتاح ليس
ان التوقيفية قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على

سبيل الكناية وقال الله العلامة معناه ان عبارة التبريل قد يكون مثبته للمجاز في
الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيها هي غير موصوفة له وليس في
اولا يتصور فيه انتقال من مرفوم الى لازم وقد يكون مثبته للكناية كما في الصورة الثانية
فانها يشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيها هو موصوف له مراد منه غير الموصوف له وليس
بكناية اولاً يتصور فيه لازم ومرفوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا
لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يودي الى ان يكون كلام بديل عما منه دلالة
صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل هي ان الاول مجاز والآخر
كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصد السلكه وحقيقة ان قولنا اوديتي مستوف كلاً
والى على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويترجم منه التهديد الى كل من صدر منه
الايذاء فان استعملته وردت به تهديد المخاطب وغيره من المودين كان كناية وان اردت
به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعبارة شتى اذ لم يخاطب في الايذاء اما حقيقة واما فرضاً وتخيلاً
كان مجازاً **افضل** الحق البلفاء على ان المجاز والكناية ابغى من الحقيقة والنصح بان
الانتقال منها من المرفوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ بنية فان وجود المرفوم يقضي وجود
اللازم لا تشاع النفاك المرفوم من اللازم وبهذا لا يخفى في بيان المرفوم في
الانواع المجازية والبطور ايضا على ان الاستقارة الحقيقة والتمثيلية ابغى من التمثيلية لانها
طليح من المجاز وقد علم ان المجاز ابغى من الحقيقة وانما قيد الاستقارة بالحقيقة والتمثيلية
لان التمثيلية لا يمكن عنها ليست من الانواع المجازية قال الشيخ عبد القاهر وليس سبب كون
المجاز والاستقارة والكناية ابغى ان واحداً من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى
لا يفيد في خلافه بل لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رايت
اسداً على قولنا رايت رجلاً هو والاسد سوار في الشجاعة ان الاول افاضاً واما
في مسواة الاسد في الشجاعة لم يفيد الاثبات بل الفضيلة هي ان الاول افاضاً وتأكيد الاثبات
تلك المسواة لم يفيد الاثبات وليست فضيلة قولنا كثير الرماح على قولنا كثير القوم
ان الاول افاضاً واما قوله لم يفيد الاثبات بل هي ان الاول افاضاً وتأكيد الاثبات

كثرة القوي لم ينفذ الثاني واعتراض المعنى بان الاسبق رة اصل التشبيه والاصل في وجه التشبيه ان يكون في التشبيه به اتم منه في المشبه واظهر قولنا ريت اسد يفيد للمرجح انتم مما يفيد ما قولنا ريت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شيئا علة الاسد والثاني في يفيد شيئا علة دون شيئا علة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الاسد يفيد ريادة في الغرض المعنى لا يفيد خلافا ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا ريت اسدا بالنسبة الى قولنا ريت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا ريت رجلا مساويا لاسد او رايه عليه في الشبهة ولا يتحقق ايضا كثره الراد وكثرة القوي وذكره وهذا هم من المعنى بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يجب ان يحصل في الواقع ريادة في المعنى مثل اذا قلنا ريت اسدا فهو لا يجب ان يحصل ريادة في الواقع شيئا علة لا يجبها قولنا ريت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع اننا قد طعننا بان المفهوم من الخبر ان هذا انكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا ريت اسدا على قولنا ريت رجلا مساويا لاسد في الشبهة ان المساواة في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكتفى عنه بمجى آخر ولا يتغير من كثرة القوي بان يكتفى عنه بكثرة الراد فكذلك لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يكتفى اسدا وهذا صريح في مراده ما ذكرنا لكن المعنى كثيرا ما يعطى في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا تفقرا الى ما على وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول

لتمام القسم الثالث بابني والله اجمعين الطيبين

علم ابدع وهو علم يعرف به وجود كسب الكلام اي مقصور معانيها ويعلم اعدادها واولها بعد الطائفة فوجه كسب الكلام اشارة الى الوجه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتبعها وجه آخر توارث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام

لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة أي المكنون التقيد المعنوي للتبيين على أن هذه
 إنما قد حسنت للكلام بعد رعاية الأمرين والالكان كالتفريق الدقيق على اعتناء التمايز
 فتوله بعد متعلق بالمصدر أي محسن الكلام ولا يجوز أن يكون المراد بوجه التحسين
 منه هو الأعم الشئ بل للمطابقة لمقتضى الحال والمكنون التقيد وغير ذلك ما يورث
 الكلام حسن سواء كان داخل في البداية أو غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة
 ووضوح الدلالة أصح إذا ما يكون داخل في البداية ما تيسر في علم المعاني وإسالي
 واللفظ والعرف لأنه يدخل فيها بعض ما ليس من الحسنات التابعة لبداية الكلام
 كالمكنون السافر مثلاً مع أنه ليس من علم البديع وهي أي وجه تحسين الكلام ضربان
 مسنوي أي راجع إلى تحسين المعنى بحسب الواقعة والاصالة والكان لبعضها لا في تحسين
 اللفظ ولفظي أي راجع إلى اللفظ كذلك وبدلاً بالمعنوي لأن الحق الاصطلاح والوضوح
 الأول هو المعاني واللفظ توابع وقالب لها فقال أما المسنوي فمذكور منه في الكتاب
 ستة وعشرون فتمت المطابقة ويسمى الطابق والنفاذ أي في التطبيق والكتابة فوالله
 وهي أجمع بين المتقاربات أي معنيين متقاربتين في الجهة يعني ليس المراد بالمتقاربات
 ههنا الأمرين الوجوديين المتواردين على ما حمل واحد منهما غاية اختلاف كالسواد والبيضاء
 بل أعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجهة وفي بعض الأحوال سواء كان
 التقابل حقيقياً أو اعتبارياً وسواء كان تقابل الصفات أو تقابل الأيجاب والسلب
 أو تقابل العدم والكلية أو تقابل التقايف أو ما يشبه شياً من ذلك على ما يجي من الشئ
 ويكون ذلك أجمع لطيفين من نزع من النواع الكلية اسميين كونه وكتبهم إيقاظاً وهم
 رتوداً وفعلين كونه كيمي وديميت أو حرفين كونه لما اكتسبت وعليها ما اكتسبت فإن
 في الدم معنى الارتفاع وفيه على معنى التضرر أي لما اكتسبت من خير ومنها ما اكتسبت
 من شر أي لا ينفع بها عنها ولا يضر بمجسيتها غيرها وتخصيص الخبر بالكتب والشر بالدم
 لأن المكتسب فيه أعمال والشر يشبهه النفس ويجذب إليه فكانت أعم
 تحصيله وأعمل أو من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي أن يكون هاتئذ

اتم اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو اتم
كان ميتا فاجيئاه فان الموت والاحياء هما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الدليل بالاسم
والثاني بالفضل وهو ان الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان
يجمع بين شي مصدر واحد هما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر مني فالاول
نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهر اسن القيمة الدنيا الآخرة والثاني نحو فلا
يخفون الناس واخفون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبج من فرع المطالاة اذ اثيرها
ومنه بان يذكر في معنى من امدح او عذرة الران لقصه الكناية او التورية واراد بالاولان
ما فوق الواحد ولما كان هذا خلافا في تفسير الطباق لما بين الدين من التقابل صرح
بان من اتم الطباق وليس مما من المعنى براسه فتدريج الكناية نحو قوله اي قول اليك
في مرثية ابي نضال محمد بن حميد استشهد روى ثياب الموت حرما فاني بها اي تبك السبا
الليل الا وهي من سعد بن خضراء روى الثياب الملقطة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يزل
في ليلة الدفن صارت الثياب من سعد بن خضراء من ثياب اجنة فقد ذكر كون الكهنة والكهنة
والفصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول اجنة وما في هذا
البيت من الكناية تدبر من الاضحية الى حيث يستغنى عن البيان ولا يخفى الاسم لا يرب
معنى الكناية واما تدريج التورية فكقول الكرمي فمدا غيرة العيش الاخضر وارزوا بالمجرب الاخر
والسودوي الالبين والبيض فودي الاسود حتى راني في الدود والارزق فيا هذا الموت
الاخر فالعني القريب للمجرب الاخضر هو الانسان الذي له صورة والبعيد هو الذئب وهو
المراوهم فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيان احدهما اجمع بين معنيين متعلق احدهما
بما يتقابل الآخر بوضع تعلق مثل السببية والدوام نحو اشداء على الكفار رحا رسيهم فان الرحمة
وان لم يكن معا بلة لشدة كنهها مسببة عن الذين الذين هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل والى
لم يكن مقابلا للكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للكون ومنه قوله تعالى اعزقوا فانضروا
تارالان او حال النار يستلزم الاضداد المتضادة للاموات والثاني اجمع بين معنيين غير متقابلين

عبر عنها بلفظين يتقابل مسمياهما الحقيقتان نحو قوله اي قول وعبد لا يغيب باسم
 من رجل يعني نفسه ضحك المشيب براسه اي ظهر طورا ما فيك ذلك الرجل فانه
 لا تقابل بين البكا وظهر المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون
 معناه الحقيقي مصداق للمنى البكا وليس في اللفظ ايها المصنفين المحذرين
 وان لم يكونا متقايين حتى يكون التقاد حقيقيا لكنه قد ذكر اللفظين يوهمان بالتقاد
 نظرا الى الظاهر واهل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالقياس الذي سبق بمقتضى
 باسم المقابلة اي التي جعلها السكاك وعبرة مما براسه من المحذرات المعنوية وهي
 ان يورث متوافقي او اكثر اي يعمان متوافقة ثم بايقابل ذلك اي ثم يورث باليقابل
 المعين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيه خل في الطباق لانه ج يكون
 جوابين مسمين متقايين في جهة والمراد بالتوافق حذف التقابل لان يكون متقايين
 ومتماثلين فان ذلك غير ضروري كما سيجي من الاشارة ثم كيف اسم المقابلة بالامانة الى
 العدو الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنتين ومقابلة الثلثة بالثلثة
 والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فحقا بله الاثنين بالاثنتين نحو فليضحكوا قليلا وليكبروا كثيرا
 اي بالضحك والعلنة المتوافقين ثم بالبكا والكثرة المتقايين لهما ومقابلة الثلثة
 بالثلثة نحو قوله اي قول اي دلالة ما احسن الدين والدين اذا اجتمعا وانبج الكفر
 الا فلاس بالرجل قابل احسن الدين والدين باليقع والكفر والافلاس على الترتيب
 ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو ما من اعلى واتقى وصدق بالهنيئ فسيروا للبري واما
 من بغي واستغنى وكذب بالهنيئ فسيروا للبري واما كان التقابل في جميع ظاهر الامانة
 الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيا عند الله تعالى كما يستغنى عنه
 اي عما عند الله تعالى فلم يتق اذ استغنى بهدات الدنيا عن فهم الهنة فلم يتق فيكون
 الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المتقابل للاتقاء ففهم هذا المثال تبينه على ان المقابلة
 قد يتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق كما مر ان مثل مقابلة الا
 والاستغناء من قبل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاك

في تعريف المتعاقبة قيدا افرحيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقتين اداكثر
بين صديهما واذا شرط منهما اي فيما بين المتوافقتين او المتوافقات امر شرطه اي
فيما بين الضدين او لا تضاد هذه اي ضد ذلك لا وجه بين الايتين فانه لما جعل
مشتركا بين الاعطاء والالتقاء والصدق جعل هذه اي ضد التفسير وهو التفسير
المعبر عنه بقوله فسيره للقرى مشتركا بين تضادها اي تضاد تلك التكرارات وهي
التي والاشفاق والتكذيب ففان هذا لا يكون بيت الى الامة من المتعاقبة لانه شرط
في الدين والدنيا ان يجمع ولم يشترط في الفكر والافلاس هذه ومنه اي من المعنى
مراعاة النظر ويسمى التماسك والتوافق والالتفات والتلفيق ايضا وهي جمع امر
وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منها مقابلا للآخر وهذا
التقيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو قوله الشمس والقمر بحسبان
وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البصري في صفة الابل كالقسي المطقات
اي الحيات من عطف العود وعطفه اي ضاه بل الاسم بصرية اي سموتة من
نحوه بل الاقمار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بالجمع بين اربعة كقول بعضهم
للهملي الوزير انت الوزير اسمعيل الوعد شعبي الترفيق يو سني الفومجدي الخلق وقد يكون
وقد يكون بين اكثر كقول ابن ريشق اصح واقوى ما سمعناه في الندي من انجراما ثور
منذ قديم الاحديث يروها السيول عن احيا عن البحر عن كف الامير يثيم فانه مناسب
بين الفضة والفضة والسماع وانجراما ثور والاحديث والرواية وكذا مناسب ايضا
بين السيل والسيول وكف يثيم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في الضعفة
او جعل الرواية لصاغر عن كبرك يقع في سند الاحديث فان السيول اصلها المظهر والمطر
اصل البحر على ما يقال والبحر اصل كف المدوح على اوعاء الشاغر ومنها اي من مراعاة
النظر ما يسميه بعضهم تشبيها لاطراف وهو ان يجمع الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى
والتماسك قد يكون في امر اخر لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
انجراما فان اللطيف بما سب كونه مدركا لا سيما لان المدرك للشيء يكون خيرا به

وقد يكون خفيا كقولهم ان قد بهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
 فان قوله ان تغفر لهم يومهم ان العاصية الصفور الرحيم لكن يعرف بعد التعليل ان الواجب
 في الذكر هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يتقى العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
 العزيز اي الغالب من عزة يورث عليه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاجرائي
 ليلابوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب
 فلما عارض عليك لا صدر في ذلك والحكمة بما تقتضيه ويخرج بها اي بزيادة النظم الى الجمع بين
 معنيين غير متماثلين بل يقتضيان يكون لهما معنيان متماثلان وان لم يكونا مقصودين معا
 كقول الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النيات الذي ينجم الى بطر من الارض لاسق راكبا
 والشمس الذي له ساق سيدان اي ينقاد وان الله تعالى في خلقه فابنم هذا المعنى وان
 لم يكن مناسب للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لها ولهذا يسمى اليوم
 انساب في حرف الهمزة والنقطة ومن الهمام انساب بيت السقط وحرف كوني كسر زاء
 ولم يكن بدال يوم الرسم عزة النقطة كحرف الساقة المهدولة وهي مجردة معطوفة على الهمزة
 في البيت السابق كل عن الرسم الى ما في عادة لها من عطف في ما كذا رسم والبرق هو
 المودف من حروف الجمع شبه به الساقة في الدقة والالهام وليس المراد بها الحروف على
 ما فهم ودار رسم فاعل من رايته اذا اصبحت رايته وكذلك وان لهم فاعل من
 ولا الزكايه اذا رفق بسوقها واراد بانفط مائتا طريقا الرسوم من المطر وقوله
 يوم الرسم صفة راد والمعنى تحمل هذه الحجة على ان تركيب من الفرق ما في في الضم
 والالهام كالتون يركبها الاعراب لزيادة الالطال فصارت رايته اذ لا حراك بها
 شدة الهزال يريد ان مركب هذه الحجة سمان وفوات اسمته ففي ذكر الحرف والبرق
 والراء واللال والنقطة الهمام ان المراد بها معانيها التسمية واما ما يسميه بعضهم
 بالتفويض من قولهم برد مغوف لاني على لان وفيه حفظ بعض على الطول وهو ان
 يورث في الكلام معاني متلاية وجعل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من
 لصف سما بالسر على وشيا من فزوز نظرت مطار فيها طرا من البرق كالبرق

فوشی بر رقم و نقش بر پد و دمع بد عین و ضحک بد نغمه سربل ای بس الزبال
والدنی ثوب منقوش و انحرور جمع فز و تفرزت ای تمزت الطراز و المطارف
جمع مطرف و هو راد از من فز مربع را اعلام و الطرز جمع طرز و هو علم السوب و کقول
و یک بجن اهل و امر و ضر و نفع و لمن و خشم و رش و ابر و اندب للملای ای کن
صولا و لیا، مرا عا الاعداء، ضارا للمنافق، نافعا للموافق، لیسا لمن یلین خشا لمن یکن
ورش ای اصل حال من یکنش حاله و ابر من بری القلم نحوه ای افسد حال المفسدین و افسد
ای احب للملای و اجمعها یقال ندبه لا مر فانتدب ای دعاه له فاجاب قال دلی داخل فی
مراعاة النظیر لکونه جمیع الامور المتماثلة و الثانی داخل فی الطریق لکونه جمیع
الامر المتماثلة و منه ای من المعنوی الارصاد و هو نصب الرقیب فی الطریق من رصده
رقبته و الرصد السبع الذی یرصد لشیب و الرصد القوم الذین یرصدون کالحرس لشیب
الواحد و اجمع و المونث و سیمیه بعضهم الیهیم و یرصد هم فیه حفظ مستویة و هو ای کل فی
العجز من الفقرة و هی فی البشر بمنزلة البیت من الشجر مثلا قوله هو یطیع الاسماع کبوا هر
لفظه فقرة و یفرع الاسماع بزواج و عطف فقرة اخرى و هی فی الاصل علی اصباح علی
شکل فقرة الظاهر و من البیت ما یدل علیه ای العجز و هو آخر کلمة من البیت او الفقرة
اذا عرف الروی الطرف متعلق ببدل ای انما یکب منه العجز فی الارصاد بالنسبة الی
من یعرف الروی و هو کزف الذی ینسب علیه او افر البیات او الفقرة و یکب کزاده
فی کل منها فانه قد یکون من الارصاد و ما لا یعرف فیه العجز لعدم معرفته حرف الروی
کقوله تعالى و ما کان الاناس الا امّة واحدة فاختلنا و لولا کلمة سبقت من ربک
لیقضی بینهم فینا هم فیه یختلفون فانه لو لم یعرف ان حرف الروی هو انشود لربا توهم
العجز همنا فینا فیه اختلفوا او فینا اختلفوا فیه و کقوله احلت و می من غیر حرم و هو
بدلیل یوم اللقا و کلامی فلیس الذی حللته بحلل و لیس الذی حرّمته بحرّم فانه لو
لم یعرف ان اللقا فیه مشکلی سعدم و کلام لربا توهم ان العجز بحرّم قال ارصاد فی الفقرة
کقوله تعالى و ما کان الله لیظلمهم و ککن کانا انفسهم لیظلمون و فی البیت کخ

قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون اي قول عروبى معديكرب اذا
 لم تسطع شيئا فذمه وجاوزه الى ما يستطيع ومنه اي من المعنوى المثل كلمة وهو ذكر الشئ بلفظ
 غيره لوقوعه في صحبة اي لوقوع ذلك الشئ في صحبة ذلك الغير حقيقة او تقدير اي ووقعا
 محققا او مقدرا فالاول كقوله فلو اقرح شيئا من اقرحت عليه شيئا اذا سألته اياه من
 غير روية وطلبته على سبيل المكلف والحكم لا من اقرح الشئ ابتداء ومنه اقرح الكلام ^{كالم}
 فانه غير مناسب على ما لا يخفى كقوله مجرم على انه جواب الامس الاجادة وهو كى الشئ
 فك طيخ فنت اطخا الى جبة ومنه اي حطوا ذكر ضا طه اجمية بلفظ الطيخ لوقوعها في
 صحبة طيخ الطعام وكقوله تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات
 الله تعالى لوقوعه في صحبة نفس والى ^و وهو ما يكون لوقوعه في صحبة الغير تقدير الخ قوله
 تعالى فلو اننا بآله وما انزل اليها الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة
 لمن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلية من صبغ كاجلته من صبغ
 الحالة التي يقع عليها الصبغ موكد لا ما باله اي بظهير الله لان الايمان يظهر النفس
 فيكون آتيا مشتملا على بظهير الله لنفس المؤمنين ودلالة عليه فيكون صبغة الله معنى بظهير
 موكد المضمون قوله آتيا باله فيكون قوله لان الايمان بظهير الله موكد لا آتيا باله
 ثم يشترط الى بيان المثل كلمة لوقوع بظهير الله في صحبة ما ليس عنه بالصنع تقدير بقوله ^{صل}
 فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التظهير بلفظ الصنع لان الفعاري كانوا يسمون اولادهم
 في ماء اصفر يسمونه العمودية ويقولون انه اي النفس في ذلك الحالة بظهير الله فاذن
 الواحد منهم بولده ذلك قال الاى حارث بن ابي حاتم فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا
 آتيا باله وصبغنا الله تعالى بالايان صبغة لاشي صبغنا وطهرنا به بظهير الله لظهير
 او اكان الخطاب في قولوا آتيا الكافرون واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالخطاب
 للمسلمين امر واما بان يقولوا صبغنا الله تعالى بالايان صبغة ولم تصنع صبغنا الفعاري
 مفر عن الايمان بالله لصبغة الله لث كلمة لوقوعه في صحبة صبغة الفعاري تقدير
 هذه القرينة اى لية التي هي سبب النزول من عنى الفعاري اولادهم في الماء الاصفر

وان لم يذكر ذلك لفظاً وهذا كما تقول لمن يؤمن بالشهادتين كما يؤمن بالله تعالى
ليصطغ الى الكرام وكين اليهم فقير عن الاصطلاح لفظاً الفرس لكلمة بقرينة الى
وان لم يكن له ذكر في العقلي وسنة اي من المعنوي المزاوجة وهي ان يزوج اي يوقع
المزاوجة على ان العنق مسند الى صيغة المصدر كما في قوله قد صلب بين العبد والنزوان
بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيين واقعان في الشرط والجزاء مرفوضين في ان
يرتب على كل منهما معنى رتب على الله فكذلك اي قول البصري اذا ما نهى الناهي ومعنى عن
حيها فليج بـ الهوى وارني اصناف الى الواشي اي سمعت الى التام الذي يشي صديقه
وترينه فصدته فيما افترق على فليج بالجزء راجع بين الناهي واصنافها الى الواشي الذي
في الشرط والجزاء في ان رتب عليها الجاج شي ومثله قوله اي اذا اضربت يوماً ففاضت وما
تذكرت القرب ففاضت وموعها راجع بين الاضرب وذكر القرب الواقعي في الشرط
والجزاء في ترتيب نصيان شي عليها ومن تتبع الاشارة المذكورة للمزاوجة علم ان معناه ما ذكرنا
ما سبق الى الوهم من ان معناه ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط
بين نهي الناهي والجاج الهوى وفي الجزاء بين اصنافها الى الواشي والجاج الجزاء اذ لا يرب
اصد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاز في زيد فلم على اجسته فانعت عليه وسنة اي ومن
المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزو في الكلام على جزو آخر ثم يوفق ذلك المقدم على
الجزء الاخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم الكلام جزاء ثم عكس
فقدم ما اخرت وتوفر ما قدمت واما هذه العبارة المصنوعة على مثل قوله تعالى وكفى
الناس داهياً ان يخشيه قول الله عز وجل الى ابن العم يطيع وجهه وليس الى داع العبد
يسرع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجهه منها ان يقع بين احد طرفي الجملة وما اضيف اليه
ذلك الطرف نحو عادات اسادات عادات فان العكس قد وقع بين العادات
وهو احد طرفي الكلام وبين اسادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعهما
انه قدم العادات على اسادات ثم عكس تقدم اسادات على العادات ومنها اي من
الوجه ان يقع بين مستغنيين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي

وقد وقع العكس بين ابي والبيت بان قدم ابي واخر البيت ثم عكس تقدم البيت واخر
 ابي واما متعلقين بغيره في جملتين ومنها اي من الوجه ان يقع بين لفظين في طرف جملتين كثر
 لا من حل لهم ولا هم يكون لمن وقد وقع العكس بين من ومن حيث قدم من على من ثم
 عكس فاخر من من هم واما لفظان ولفظان في طرف جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما
 قلت طرقت لا حراز الفنون وبينها رداء شيئا به واجهزون فنون فحين نقايت الفنون
 وظننا يتبين ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو يعود الى الكلام السابق
 بالنقص اي منقضة والبطالة لكثرة كقولك اي قول زهير قلت بالديار التي لم يحضرها القدم
 بل وغيره الارواح والديم دل الكلام السابق على ان لفظ اول الزمان وقاوم العهد لم
 الديار ثم رجع اليه ونقصه بانه قد غرغ الرياح والامطار لكثرة وهو اظهر انكابة وانزل
 واجرة والدش حتى كانه اخبر اوله بالا لا يتحقق ثم رجع اليه عقبه وافاق بعض الافاق فذكر
 كلامه السابق فابدا بل عفا ما تقدم وغيره الارواح والديم ومنه فاف لهذا الدهر لا بل
 ومنه اي من المعنوي التورية ويسمى الالهام ايضا وهي ان يطبق لفظ له معنيان قريبة
 وبعيد ويراد به البعيد اعلم واعلم قرينه خفية وهي صرمان مجردة وهي التورية التي
 لا يجمع شيئا مما يلازم المعنى القريب الرخص على العوض استوي فانه اراد بالسوي
 معناه البعيد وهو استوي ولم يفرق بين شي مما يلازم المعنى القريب الذي هو الاستواء
 ومرسنة عطف على مجردة وهي التي يجمع شيئا مما يلازم المعنى القريب المودى به عن
 المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بيضاء باية فانه اراد باية معناه البعيد
 اعني القدرة وقد فرق بها ما يلازم المعنى القريب اعني الجارية المحصورة وهي قوله بيضاء
 او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض لصف ربعا باردا والنواله من طول
 امدى خرفت فما يفرق بين ابدى واكمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها
 صارت خوفة قليلة العقل فزلت في برج ابدى في اوان الحلول ببرج اكل اراد بالبرق
 معناه البعيد اعني الشمس وقد فرق بها ما يلازم المعنى القريب الذي ليس مراد اعني
 الارش حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر ابدى واكمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيا

لا يرى كسب السقط اذا صدق اجد اخبرني العلم للفتى مكافئ لا تكفي وان كنت اني
اراد بأكبر الخط وبالمعجم اجماعه من اناس وبانال المجمل فان قلت قد ذكر صاحب كشاف
في قوله تعالى الرحمن الرحمن انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سر
ملك ما ردف الملك محله كناية عن الملك ولما اتبعها المعنى الحقيقي صار مجازا
كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي مبركة بل يراه مبسوطا ان اي حجاب
من غير ضرورة ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتعبد للشيء من ضيق العطن والمساوة
من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بينا ما بايد تمثيل وتصوير لعظمة وقوة
على كنهه جلالة من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب على انه الزبد
واحدة من الكلام من غير ان يحمل لفروا حقيقة او مجاز وقد شد والكثير على
يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر
الشيخ في دليل العجائب انهم وان كانوا يقولون والمراد باليمين القدرة فذلك تفسير
منهم على اجملة وقد اوردوا برهنة خفا على السمع من خطرات نفع الجهل
واهل التشبه والافتقار ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص في جعل اليمين
مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل اللغة من المفسرين ومنه اي من المعنوي
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالضمير
اي الضمير الرجوع الى ذلك اللفظ معناه الآخر الاخر او يراد بالضمير اي ضمير
ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر
قالوا في قوله اذا نزل السماء ماء يرى قوم رعيته وان كانوا غصنا يا اراد بالسماوات
وبالضمير الرجوع اليه من رعيته السبب وان كان قوله اي قول البحر في فقه الفضا
والكنية وان هم شبهوه بين جوارح وخلق وخلق اراد بامه الضمير من الارواح الى
الفضا وهو الجوارح اب كنه المكان وبالأخر وهو المنسوب في شبهه الفاراي
او قد وادع جوارح ناز الفضا بين ناز الهوى التي تشبه ناز الفضا ومنه اي من
المعنوي اللفظ والنشر وهو ذكر متعود على التفضل او الاحمال ثم ذكر ما لكل من حاد

هذا المقدور من غير تعيين لغة بان السامع يرويه اليه اي يروى ما لكل من احواله ^{المستور}
 الى ما فالاول وهو ان يكون ذكر المقدور على سبيل التفصيل صريحا لان النشر اما
 على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر لاول من اللف وانما لا يشرط
 هكذا على الترتيب كقول من رخصه جل لکم الليل والنهار لتكنوا فيه ولتسعدوا من فضله
 ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو ان يكون فيه وما للنهار وهو ان يتجاوز من
 فضله الى على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو صريحا لانه انما
 يكون الاول من النشر للاخر من اللف وانما لا يشرط هكذا على الترتيب وليس
 معكوس الترتيب كقول من اي قول ابن جرير كيف اسلموا وانت حقف وعرض
 وعزال لحظ وقد اوردوا فالحظ للنوال واللف للفضن وارادوا للحقف وهو النفا
 الرمل شبه به الكفل في العظم والستارة اوله يكون كذلك ولستم مختلط الترتيب
 كقولك هو شمس واسد وجرودا وسباء وشجاعة وانما لا يكون ذكر المقدور
 على سبيل الاحمال كقولنا لوليد يرضى الجنة الامس كان هوذا اولضاري فان الضمير
 في قالوا لليهود والسفاري فذكر الفرقيان على طريق الاحمال دون التفصيل ثم ذكر
 ما لكل منها فالمقدور المذكور احبالا هو الفرقيان ولك ان يجعله قول الفرقيين فانه قد
 لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت السفاري وهذا معنى قوله في
 الايضاح فلف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقال ما لف بينهما في هذا
 الباب هو المقدور المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان
 بين الشين في الذكر ثم تنبها كلاهما على متعلق باصدهما ومتعلق باخر من غير تعيين اي
 قالت اليهود لوليد يرضى الجنة الامس كان هوذا اولضاري لوليد يرضى الجنة
 الامس كان لصفاري فلف بين القولين احبالا لعدم الالتباس باللف
 بان السامع يرويه الى كل فريق او كل قول مستوفى للعلم بتفصيل كل فريق صاحبه وعلمه
 انه انما يرضى الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود لوليد يرضى الجنة وقال
 السفاري لوليد يرضى الجنة وهذا الفرق لا يقرر فيه الترتيب وعدمه وهما

نوع آخر من اللطف لطيف المسك وهو ان يذكر مستودعا التفصيل ثم يذكر ما كل
 يومه بعده بذكر ذلك المستودع على الراجح على مقدار فيقع النشر بين اللتين ^{مدتها}
 مفصل والدفع مجمل وهذا معنى لطف مسكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا
 وضربت من يدكنا ولتأديب والاكرام ومخافة الشرفعت ذلك وعليه قوله
 من شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة ايام اخر يريد اليكم
 اليسر ولا يريد اليكم العسر ولكنكمرا العدة ولتكتبوا اليه على ما بهكم ولكم تشكرون قال
 صاحب الكشاف الفعل المفعول محذوف مدلول عليه بما سبق بعد تيره ولكنكمرا علة
 الامر بمراعاة العدة ولتكتبوا علة ما علم من كيفية القضاء واخرجه من عدة الفطر و
 لكم تشكرون شرع ذلك يعني حجة ما ذكر من امراث به بصوم الشهر وامر المرضي له
 بمراعاة عدة ما الظرفية ومن الترخيص في اباقة الفطر بقوله لكنكمرا علة الامر بمراعاة
 العدة ولتكتبوا علة ما علم من كيفية القضاء واخرجه من عدة الفطر وكم تشكرون
 اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللطف لطيف المسك
 يهدي الى تنبيه الناظر بالحدث من علماء البيان هذا الكلام وعليه اشكال وانه
 جعل الاول من تفصيل العلل امراث به بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل
 اليه وجعل ولتكتبوا علة ما علم من كيفية القضاء وهو ما لم يذكره في تفصيل العلل
 فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التقضي عنه
 بان يقال ان ذكر امراث به بصوم الشهر في تفصيل العلل ليس لانه لا يستفاد
 معل شيء من العلل المذكورة بل هو توطئة ومهتية لتفريع الترخيص ومراعاة العدة
 وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرضي بمراعاة خوف اجر كما
 قال ومن الترخيص فليصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امراث به بصوم
 الشهر هو الترخيص وامر المرضي له بمراعاة عدة ما افطر ليصومه في ايام افرغه
 هذا دلالة واضحة على بقاء كيفية القضاء ومما ذكره بعد الامر بصوم الشهر ثلثة
 اصناف امر المرضي له بمراعات العدة والثاني في بقاء كيفية القضاء والثالث

الترخيص وجميع ذلك تنفع ليصوم الشهر فجعل كل من العسل راجعا الى كل واحدة من هذه الثلاثة
 قد يقال ان قوله وتكملوا معه الامر بمراجعة العدة مثل الامرات به بصوم الشهر بناء على
 ان العدة هي الشهر كله في الشا به وعدة ايام الاطراف في المرض له وفيه نظرا فلا معنى
 لتعجيل الامرات به بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتباط في ان الامر بمراجعة
 العدة في قوله وتكملوا معه الامر بمراجعة العدة إشارة الى المذكور قبله وهو امر المرض له
 بمراجعة عدة ما انظر فيه ومنه اي من السنوي اجمع وهو ان يجمع بين مستد وفي حكم وذلك
 المستد قد يكون اثنين كقوله تعالى اكمال والسنون رتبة احيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقوله
 ايل العتامة علمت يا عباس بن مسعود ان السباب والواغ واجبة اي الاستغفار
 يقال وجد في اكمال وجدا ووجدا ووجدا ووجدا ووجدا اي استغنى مفسدة للمراي مفسدة
 هي ما يدع صاحبها الى الف ومنه اي من السنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين ما روي
 من نوع في المرح او غيره كقوله الوطاط ما نوال العام وقت ربيع كقول الامير يوم
 سمي فنوال الامير بكرة عين هي عشرة آلاف درهم ونوال العام قطرة ماء ومنه
 اي من السنوي التفتيم وهو ذكر مستد وتم اضافة ما لكل اية على السنين وهذه العدة
 يخرج عنه اللف والنشر وقد اهلل السكاك فيكون التفتيم عده اعم من اللف والنشر و
 لقيل ان يقول ان ذكر الاضافة من عن هذا العدة اذ ليس في اللف والنشر اضافة
 ما لكل اية بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيئه السمع اية ويرده عليه فليقل ما انه قد يكون
 اي قول التمس ولا يقيم على ضميم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام
 لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاصل الا لا لان هذا استثناء مفرغ وقد استند
 اليه الفصل اعني لا يقيم في اللف والظن ان في الحقيقة مستند الى العام المحذوف غير اني اليه اجماع
 الوحشي والاصل وهو المناسب هما والوتر هذا اي غير اني على انصاف اي الاول مربوط
 برسته هي نقطة جبل بالية وذا اي الوتر يسج اي يرق ويشق راسه فلا يراى اي لا يرق
 ولا يرحم لراحم ذكر اليه والوتر ثم اضاف الى الاول الربط مع انصاف والى ان شاء
 الشيخ على السنين فان قلت هذا وذا متساويان في الدلالة الى القريب وكل منهما

يتمنى ان يكون شارة الى العبد والمنة فلما تحقق التقيين وح يكون البيت من قبل النشر
دنت لانه السادى بل في حرف التبيين ابا الى ان القرب فيه اقل دانه ينفق الى تنبيه
ما يكون شارة الى غير ابي دولسم فمدا رحت هذا شارة الى غير ابي وهذا الى التبداد
بالنكس كقيل التبيين عارة ما في الباب ان التبيين محتمل ومثل هذا ليس في الف والنشر
فليت مل ومنه اي من المعنى اجمع مع التفرق وهو ان يدخل شيان في معنى ويترك
بين جهتي الادخال كقوله اي قول البوطاط فوجهك كالنار في ضوءه وقلي كالنار في حرمها
ادخل قلبه ووجهه كحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بالوجه ادخل الوجه فيه من جهة الضوء
وادخل القلب من جهة امر والاصراق ومنه اي من المعنى اجمع مع التقيم وهو جمع
مستودعت حكم ثم تقيه اذ النكس اي تقيم مستودعت جمعة تحت حكم فالاول كقوله اي اجمع
ثم التقيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة ولتقنين الائمة من
التبليط عدا بل في فقال على ارباض جمع راض وهو ما حول المدينة فرشته وهي بلدة من
بلاد الروم تشفى به الروم والصلبان جمع صليب الرضاري والبيع جمع بيعة بكر الباء
وسكون الياء وهي مقبة الرضاري وهي متعلق بالفضل في البيت السابق اعني
المقانب بيني قاذو العاك حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقت به الروم وهذه
الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقا والروم بمبدوح اجمال لانه يشتمل القتل والتهب
والشي وغير ذلك ثم قسم في البيت الاشياء وفضل فقال لبسي ما نكحوا والقيل ما ولدوا
لم يقبل من نكحوا ومن ولدوا ليدافق قوله والتهب ما جصوا والنار ما زعموا ولان
في المعية عنهم ملفظ ما دلالة على الالمانية وقلة العبالاة بهم حتى كانوا ليسوا من صن دوى
العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر مقتدر والسيف منظر والارض
لك مصطف ومرجع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها من كونها خالقة للدمج
ثم قسم في هذا البيت واهم ذكر فيها راينا من فتح ديوان ابي الطيب ما وقع عليه من
موافق لما اورده الله وقوله الدهر مقتدر ليد قوله لبسي ما نكحوا بابيات كثيرة والاشياء
كقوله اي التقيم ثم اجمع كقول صان بن ثابت قوم اذا حاربوا اعداءهم او حاولوا

ای طلبوا النفع فی شئاً علیهم ای اتباعهم والضرر بهم لغفوا بحیة ای غریزة وخلق تلك منهم غیر كثر
 ان الجنین جمع ضئیفة وھی الطبقة وخلق فاعلم سزا السبع جمع بدعة وھی فی الاصل المحدث فی الدنیا
 بعد الاستكمال والمراد منها مستحدثات الاخلاق لانا هو كذا لو انز سنا قسم فی السبب الثاني فی كونها
 بحیة حیث قال بحیة تلك منهم وسمی ای من العنونی اجمع مع التفریق والقیسم ولم یفرق فی
 لتفسیره لكونه معلوماً سابق من تفسیرات هذه الامور الثلاثة كقولہ تعالى یوم یاتی الله
 ای امره اویاتة ایوم ای هرله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما یسمع
 من جواب او شفاعة الا باذن ای باذن الله كقولہ تعالى لا یكلمون الا من اذن له الرحمن فذا
 فی موقف وقوله تعالى یوم لا یكلمون ولا یؤذن لهم فیقولون فی موقف آخر واما ذن فیهم
 اكبر اب الحق والمنزع عنه هو العذر الباطل فمنهم ای من اهل الموقف شق وجبت له النار
 بمقتضى الوعد وسعی وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذین شقوا فی النار لهما فیها فیروز
 شتیق الزفر ارجاج النفس والشیق رده خالدين فیها ما دامت السموات والارض ای كرات
 الدفوة وارضها لانا دارمة مخلوقة للابد اوی عبارة عن التابید وثی لا یفطرح كقول الوعد
 ما قام بشیر والملاح كركب ونحو ذلك ان مات ربك ان ربك فخال لما یرید واما الذین سعوا
 فی الجنة فخالدين فیها ما دامت السموات والارض الامات ربك عطا غیر مجذوف ای غیر
 مقطوع ولكنه تمتد الی غیر الهیاتة فان قلت ما معنی الاستثناء فی قوله الامات ربك قلت
 استثناء من المندرج فی عذاب النار ومن المندرج فی نیر الجنة یعنی ان اهل النار لا یكفون فی عذاب
 النار وحده بل یكفون بالزمهریر وكونه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكونه اهل الجنة
 لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما یفضل به الله علیهم ما لا یوف كنهه الله
 كذا ذكره صاحب الكشاف بناء علی ما سببه واما عندنا وهو الصیغ لمعناه ان فانی المونی
 لا یكفون فی النار ونحو الكاف فی صفة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فی وقت ما یكفیه
 صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا یكفون فیها وهم المؤمنون
 الناصرون الذین فارقوا الجنة ایاهم عذابهم والتابید من مبداء مبین كما ینقص باعتبار
 الاثنتا وكذا ینقص باعتبار الابداء والطلاق العادة علیهم باعتبار تشریفهم سعادة

الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الالف في عدم التكلم بقوله لا تكلم
 نفس الا باذنه لان الكلمة في سياق الف تعني ثم فرق بان وقع السبا بين بينهما بان بعضها شق
 وبعضها سعيد بقوله فمنهم شق وسعيد اذ الالف واهل الموقف واحد ثم قسم واصناف السعداء
مالهم من نعم الجنة والى الاشقياء مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخرة
وقد طيق التقيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احد الى الله مصافا الى كل من تلك الاحوال
ما يبين به كقول اي قول ابي الطيب سطلب حتى بالقاء ومث نج كانهم من طرل التثنا
مرد تعالى شدة دعاتهم على الاعداء خفت سرعين الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية
مهم ودرافعة خطب كثيرا ورشد والان واحد منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عداوا ذكر
احوال المش نج واصناف الى كل منها ما يبايها وهو في الشق في استيفاء ثم التثنا
تعالى ييب لمن لث، انانما وييب لمن لث، المذكور او يزوجهم ذكرانا وانانما ويكيل
لث، عقيما فان الالف ان يكون له ولد او لا يكون واذ كان فاما ان يكون
وكر او انش او ذكر او انش وقد استوفى جميع الالف ثم ذكرنا واما قدم ذكر الالف
لان سياق الآية على انه تعالى يعقل ما لث، لا ما لث، ه الالف في مكان ذكر الالف
الالف من من حيلة ما لث، الالف من اهم لكنه لم يضر المذكور عرفهم لان في التوفيق
توحيها بالذكر فكانه قال ييب لمن لث، الف تعني الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كل واحد
حده من التقديم فقدّم المذكور واخر الالف بينهما على ان تقديم الالف لم يكن للتقدم بل لمقتضى
اخر ومنه اي من المعنى التجريد وهو ان يتخرج من امر وفي صفة امر آخر مثله فيها اي ما في
لذلك الامر وفي الصفة في تلك الصفة مباينة في كمالها فيه اي لا جلي المباينة في كمال تلك الصفة
في ذلك الامر وفي الصفة حتى كانه يخرج من الالف في تلك الصفة الى حيث يصح ان يتخرج منه
اخر تلك الصفة وهو اي التجريد لث م منها اي يكون من التجريد ثم قوله لث من فدان صديقي
في الصحاح جميعك فربك الذي تهتم لامره اي بلغ فدان من الصداقة صداقة اي معك
احمد ان يستخلص منه اي من فدان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالاجابة التجريدية
الداخلة على المتخرج منه كقولهم ليس سالت فدان لث من به البحر بان في القافية بالساعة

انشع من بركات الساحة ورغم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف معارف فلو لم
 لغيت من زيد اسد الغيت من لغا به اسدا والنقض تشبه بالاسد وكذا معنى لغيت به اسدا
 لغيت بقا به اسدا ولا يخفى صنف هذا التقدير في مثل قوله لا من فذل من صديق حليم لغوات المبالغة
 في تقدير حصل لا من حصول صديق فليق على ومنها ما يكون بدخلى باب المية والمصاحبة في المنع
 نحو قوله وشوذا من شاست الوجه بفتح و فرس شواذ صفة حمودة يراد بها سمة شواذها
 وقيل اراد بها رث فتح الوجه لما صاحبها من شواذ به كرب لغو شمع بي الى صارخ الوعى
 اى متعنت في الوعى وهو كرب مبتذل اى لا يس لارته وهى الدرع والباء للمبالغة والمصاحبة
 مثل المينق هو النخل احكم عند الله المرحل من رحل البعير اشخصه من مكانه دارس اى قدوة
 ومعنى من لغى لا يس درع كلى استعداى لكرب بايغ في القافه بالاسم او لكرب حتى انشع منه
 مسعدا كفى لا يس درع ومنها ما يكون بدخلى في في المنع منه نحو قوله لا لهم فيها دار الحمد
 اى في جهنم وهى دار الحمد لكنه انشع منها دار اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار وهو لا
 لامرنا ومبالغة في القافه باشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قولى
 قتادة بن سلمة اخفى فليس لغيت لارضى لغوة كوى اى يحج الغمام اجمدة صفة غزوة
 وروى كوا الغمام فالظف مضرب بارض او يموت مضروب بان مضرة كانه قال الا
 ان يموت كريم ينفى بالكرم نفعه فانه انشع من نفسه كرايا مبالغة في كرمه دلالة لم يقبل او امرأت
 وهذا بخلاف قوله انا اعطيتك اكثر من فضلى لك واخر اذن معنى لا تراعى فيه وقيل لغوة
 او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول بينى ما يكون من التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى
 هذا التقدير لحصول التجريد بدون دلائل قرينة عليه وبهذا ينقطع ما قيل انه اراد ان في هذا البيت
 نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الفية لانه اراد بالكرم نفعه وروى بان التجريد لا ينافى
 الالتفات بل هو واقع بالكرم المستعمل نفعه من ذاته ويكملها من طيبة لئلا تكون كالسج في لقاول
 عليك بالشد والمضج في قوله لقول لما اذا حبت وت وجاشت مكانك كعدى او شرجى وكما
 ما يكون بطريق الكناية نحو قوله باخير من يركب السطح ولا يرب كاس بكف من بخلا اى شربة
 الكاس بكف جواد فقد انشع من المدوح جوادا بتراب هو الكاس بكفه على طريق الكناية

لانه اذا نفخ عنه الشرب بكلف البعيل فقد اثبت له الشرب بكلف الكرم ومعلوم انه يشرب بكفة
فهو ذلك الكرم وقد خفي هذا على بعضهم لانه قد فرغ من الخطاب الكان لنفسه فهو كجريد الدليس
من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون المدح غير محيل ولم يعرف ان كونه كناية له بان
التجريد وانه الكان الخطاب لنفسه لم يكن متساويا لم يكون واخلاف قوله ومنها من طه الان
لغته وبيان التجريد انه يتخرج منها من نفس شخص آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم
يجزى كقول اي قول ابي الطيب لا حيل عندك هذه بها ولا مال فليعد النطق ان لم تستد احوال
وراد بالمال الفناء مكانه انترج من نفس شخص آخر مثله في فقد احوال واهل واهل وشدة قول
الاعشى ودع هريرة ان الركب مركب من اهل يطبق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنى
المبالغة المقبولة لان الردودة لا يكون من الحسنة وفي هذا استرة الى الرد على من علم
انها مردودة مطلقا لان غير الكلام ما خرج من حق الحق وجاء على منج الصدق كي يشهد به قول
صان وانما الشرب المراد بغيره على المجلس ان كيب وان حقا فان اشوبت انت
قايمة ببيت يقال انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان
احسن الشعر كذب و غير الكلام ما يولد فيه ولهذا استدارك النافذة على صان في قوله لنا
اجفناات الغر يلعبن بالفضي واسيا فنا يقطن من نخلة وما حيت استقل جمع اقل اعني
اجفناات والاسيا في ذلك وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطن دول
وليقض ونحو ذلك بل انه منب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص
اشتر الى تفسير المبالغة مطر والى تفسيرها ليسين المقبولة من الردودة ولذا لم يقل دولي بل
قال والمبالغة ان يدعى لوصف بدونه في الشدة والضعف هذا مفعول بطرفة مستحسنا
او مستبعدا وانما يدعى ذلك ليدل على انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة
والضعف وتذكر الضمير واخراجه باعتبار عوده الى اصدالهم من اشد نوري وتخصر المبالغة
في التبليغ والاعراق والنفول ان امرئ ان كان يمكن عادة وعقد فبليغ كقول اي قول
امر القيس ليعف فرسه بانه لا يعرف وان كثر العدو وعاذ في عداؤه في الصحاح
بالكر الموالات بين الصديقين ليضرب احدهما على آخر الاخر في طلق واحد بين ثور وحملة

اذ اذ بانثور انكر من بقى الرخش وبالسنحة الانش منها در اكا متبا با فلم يفتح ما به فيقول
 مجرم معطوف على يفتح اي لم يترك فلم يفتح ادعى ان هذا النفس دورك ثورا ونبهت
 في مضار واحد ولم يترك وهذا ممكن عادة وعقد وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاعراق كقول
 ونكرم جارا ما اولم نينا ومنتبه الكرامة حيث لا ادعى ان عابره لا يميل عنه الى جانب
 الا وهو يرسل الكرامة والوطاء على اثره وهذا ممكن عقلا لا عادة واما اي البتبع والاعراق
 معتبر لان دالا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لا متناع ان يكون ممكنا عادة ممكنا عقلا
 نفعل كقول اي قول الى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الصنعة لثان في تلك النطف
 التي لم تكن ادعى انه نجاف من الممدوح النطف الغير المنقوة وهذا مستنع عقلا وعادة و
 المقبول منه اي من النواصف منها ما دخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو لفظ كباد
 في كباد ريتها يعني ولولم تحسه نار وشدت بيت السقط شجار كباد افرس وابد وزاد
 ان يشترط الرضا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التمثيل كقول اي قول الى الطيب عقدت
 سنكها عليها الصنعة ان لم يداي عقدت سنكها بك ابياد فوق رؤسها غير اني انا
 لو شئت تلك ابياد وعقدا وهو نوع من السير عليه اي على ذلك الغير لا ممكنا اي امكن العنق
 ادعى ان العباد المرتفع من سنكها ابياد قد اجتمع فوق رؤسها من اكا متبا شفا بجيت صار
 ارضا يمكن ان يتر عليها تلك ابياد وهذا مستنع عقلا وعادة لكنه تمثيل حسن وقد اجبت اكا
 اذ قال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوعا حسنا من التمثيل في قوله اي قول القاضى الدارجان ليف
 طول الليل كمثل ان سر الشهب في البرج وشدت يا به الى اللين اجفان اي يورق في ضا
 ان الشهب محكة بالسير لا يورق عن مكانه وان اجفان عينه قد شدت يا به الى الشهب
 لعل سهرى في ذلك الليل وعدم اليقظة والتفانيا هذا امر مستنع عقلا وعادة لكنه تمثيل
 حسن ولفظ كمثل ما يقرب الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج النمل والحمد لله كقول اسكر باليس
 ان عزمت على الشرب عن ان داس العجب ومنه اي من المعنى الحمد لله الكلام في
 ايراد حجة للطلب على طريق اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للطلب
 نحو لو كان فيها الله الا انه لفدما والارام وهو في السموات والارض باطل لان الماد

خروجها عن النظام الذي هو عليه فكذا هو موزون وهو بقدر الآلة وفي التمثيل بالآلة روي على هذا
حيث زعم ان انما سبب الكلام ليس في التوكان وكانه اراد بذلك ما يكون ربطا ما هو القياس الموصوف
من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل النقيض بوجهها والآية ليست كذلك لان تعدد الآلة
ليس قطعي الاستلزام للفرد وانما هو من الشذرات الصادرة وقوله اي قول البالغ من قضية
ليعتبر فيها الى التمثيل بن المنذور وقد كان مرجح ان جفته بانتم فسر السنان من ذلك خلقت
فلم ترك لنفك رسته هي ما يربب الان وبعينه واداد بها انك وليس دراء له لمر
مطلب اي هو اعظم المطالب واكثف به اعظم الاضاف ليس كنت قد عرفت عن جناية
المبتليك الوارثي غش من غش اذا خان واكذب واللام في بين كنت موطئة للقسمة في
لمبتليك جواب القسم ولكن كنت امر الى جانب من الارض فيه اي في ذلك الجاه
واراد به انتم مستر اداي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتج من راد الكلا و
ارغاه ومنتج ملوك اي في ذلك الجاه ملوك وارضوا اذا ما مدتهم احكم في
اموالهم وارث كنفك اي يحدون في حكماء اموالهم مقربا عنهم رفيع المصلحة عندهم
كي تفعل انت في قوم اراك اصطفتهم واهنت اليهم فلم ترحمهم في مدتهم لك اذ بنا
بين لا تمنى ولا تقبلي على مدحي ان جفته وقد احسنوا الي كما لا تقوم قوما مدحوك
وقد احنت اليهم فكل ان مدح اديك لك لا تعد ذنبا فكذا مدحي لمن احس الي
وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي سمي الفقه قياسا ويكن رده الى صراحة قيا
استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفته ذنبا لكان مدح اديك القوم لك
ايضا ذنبا لكن اللازم بط فكذا هو موزون وما روي على صورة القياس الا قرأ في
قوله تعالى وهو الذي يبدو الخلق ثم يسيره وهو الهون عليه اي ال عادة اهل
واسهل عليه من المبدء وكل ما هو الهون فهو داخل في الامكان فالعادة اهل
في الامكان وقوله تعالى فلا اقل قال لا احب الا فليس اي القرائل وربط
ليس باقل فالقمر ليس رطب ومنه اي من المعنوي حسن التيسيل وهو ان يرعى
لوصف علمه بما سببه له باعتبار لطيف غير حقيق بان ينظر نظرا يشتمل على لطف وقوة

ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبره لهذا الوصف
علة له في الواقع والى كان من محسنات الكلام لعدم لقوفه فيه كما نقول قتل فلان
اعاربه لدفع ضرره وهذا يظهر فما ما يتوهم من ان هذا العلة غير مفيدة لان اعتبار
لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سيجزى باب العقول ليطبقون الاعتبار
على ما يقابل الحقيقة ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل
غير مطابق للواقع وهو اربعة اصرب لان الصفة التي ادعى لها علة من سببها
ثابتة مقصد بيان علة او غير ثابتة اريد اثباتها والاولا ان لا يظهر لها في العلة
علة وكانت لا في الواقع من علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يكن اي شيء
نايلك اي عطايك السحاب وانما حمت به اي صارت محرمة بسبب نايلك و
تقوته عليها فليسها الرضاء اي فاعصوب من السحاب هو عرف احي فرق المطر
من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة وقد علمه بان عرق حمان احي و
بسبب عطاء المدح او يظهر لها اي تلك الصفة علة غير العلة المذكورة فلو
كانت علة هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقة فتكون من حسن التعليل
كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعداويه ولكن يتج اخلاف ما ترجوا الزباب
فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداؤهم انما يكون في العادة لدفع ضررهم حتى
يصفوا لهم مملكتهم عن سائر عتيم لا لا فذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه و
محبة ان يصدق رجاء الراجين بعفته على قتل اعداويه لما علم انه لما عدا للرجب
الزباب رجوا ان يتبع عليها الورق من قتلهم وهذا سبب في وصفه بلجود و
المباينة في وصفه بالشيء على وجه تخطيط اي تباين في الشيء حتى ظهر ذلك للحوادث
الجم من الزباب وغيره فاذا عدا للرجب رجب الزباب ان تعال من لحوم اعداء
وتفطن اليه به بانه ليس من يرق في القتل طاعة للفظ وامنق اي ليست
قوة الغضبة مستقلة برؤية الا فراط وتفطن اليه فصور اعداويه عنه وفراط منه
منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واسيقا لهم وانثانية اي الصفة الغير الثابتة

الشيء الذي يربطها بما يمكنه كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واثيا حسنت فيها اسما
بني حذارك اي حذارى اياك ان يمتنى من النوق فان امتنى اسما واثيا
يمكن لكن لا خالف ان عر الناس فيه حيث لا يمتنى الناس اسما واثيا واثيا
يمكن عقبه اي عقب ان عر امتنى اسما واثيا بان حذاره اي حذار ان عر
منه اي من الواثي بني ان ان اي امتنى ان عر من النوق في الموضع حيث
ترك البكا وحقا منه او غير ممكنه عطف على قوله اما ممكنه كقوله هذا البيت للمعتمد
يقا فاسيا في هذا المعنى فترجمه ولم يكن نية اجزاء خدمته لا ربيت عليها عند مطلق
من النطق اي اشد النطق وحوال اجزاء كذا كب يقال لها لطف اجزاء فنية اجزاء
خدمة الممدوح صفة غير ممكنه فقد اثبتها كذا ذكره المعتمد فنية نظرا لان المعنوم من
الكلام على ما هو اصله من استماع اجزاء لا استماع الشرط ان يكون نية اجزاء خدمته على
روية عقد النطق عليها وروية عقد النطق عليه اعني الى الشبهة بالنطق المنطق
صفة ثابتة وقد قبلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من القرب الاول مثل قوله لم
ما يليك السحاب است فمن زعم انه اراد ان الالفاظ صفة مستغنة اثبتت لاجزاء
وقد اثبتت ان عر عليها بنية خدمة الممدوح فقد احتج مرتين لان حديث لطف
الاجزاء لا يثبت من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذا مراد به الحالة الشبهة بالنطق المنطق
ولان المعتمد قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت على كبر ان يكون لونه البيت
مثلا في قوله تعالى لو كان فيها الله الا الله لقد تاهي الله لال بالمتفاد اجزاء على تعقاد
الشرط فيكون روية ما على اجزاء من نية الالفاظ على لكون نية اجزاء خدمة الممدوح
اي وليد عليه ك ان انتفا والعدا وويل على انتفا والعدا الالفة والاصل ان العلة كذا
قد يقصد كونها على تعلم به ك في الفرقين الاخيرين لعدم العلم بثبوت بل النقص اثباته
فاذا جعلت نية خدمة الممدوح على الالفاظ كان من القرب الاول واذ اصل الالفاظ
ويلا على كون النية خدمة الممدوح كان من القرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا معنى
لكلف لان الالفاظ من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف

لا يعلم به وأما أي كمن السليل ما بين على الشك دكونه سبنا على الشك لم يجعل من حسن
لأن فيه اوعاء واضرارا والشك ببأنه كقول أي قول الجهل كان السبب الفرج
الافر والمراد السبب المازلة الفرجة أي عيني كمن جها من رقا الادوة رقا بالهزة
فحفنها أي ما لكن من داح والصغير في كمن لرب في البست الذي قبله وهو قوله رب
شفت رب الصبا يتسلسل إلى المرن حتى جاء وهو داح بين ساق الرجل المرن أي
وجا من أجود وهو المطر العظيم العقد والهائج السابل فقد عمل على سبل الشك نقول
الطر من السبب بأنه عنت جيبا كنت تلك الرجل من تجك عليها وهذا البست
يشير إلى قول محمد بن وبيب طلان طال عليها الندور فلا علم ولا فعل للب السل
وكما جاد بعد الاجبة مثل ما جد وقال بعض التقا فسر هذا البست قوم نقا لوا اراد
بجيب نفسه ولا أدري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير أنه مصدق به أصل المرن لمطغ العقدة
وهو قوله إلا أن مدرس من عزاي بلا ع عشية ساقني الديار البلا ع وفي بعض النسخ
من الديوان هذا البست قبل قوله كان السبب الفرج هذا الفرج في كمن للديار
البلا ع وكان نفس الجهل ما قام هو جيب الفرج السبب في تلك الديار وهو
أي من المعنى التفريع وهو أن يثبت لمنتقل أمر حكم به بعد إثباته أي إثبات
ذلك الحكم لمنتقل له أخر على وجه يشير بالتفريع والشكيب وهو أعز عن كوتون غلام
أريد راكب والجود راكب كقوله أي قول الكبت من بضيدة يدج بها اللب اللب الحكم
سقام أجمل ش فيه ك وما دكم تشغ من الكلب بفتح الدم شبه مبون كيد ش اللب
من عفن الكلب الكلب وهو الذي كلب يا كل لحم الناس فيما ضده من ذلك شبه مبون واللب
أن ما الكلب ولا وإلا له أخرج من شرب دم تلك بيني أنتم أرباب المعقول الارحمة
وهو ك أشرف وفي طريقته قوله أي ساق بنات مكارم وإلا قوله دكم من الكلب
أشفا فقد فرغ على وصفهم شفا أصلهم سقام أجمل وصفهم شفا وما يهم من الكلب
ومن أي من المعنى ما كيد أخرج بأشبه النظم النظر في هذه الشيء على الدعم الاعنى اللا
فقد يكون ذلك في غير أخرج والدم يكون من محنت الكلام كقوله تلا ولا تكموا فانكم

اباکم من الشء الا ما قد سلف یعنی ان اکمن لکم ان تنکحوا ما قد سبق فانکحوه فلا یکل
 لکم غزوه وذلک غیر ممکن والنزول البانیة فی تحریرہ ولیم تاکید الشیء بالشیء لقیضه
وهو ضایان افضلها ان یستثنی من صفة وم منفیه عن الشیء صفة مدح لذلک الشیء بقدر
وحوالها فیها ای دخول صفة مدح فی صفة الذم کقولہ ای قول البانیة الذبیانی ولا
فیهم غیر ان سببهم بن قول ای کسور فی حدیث والواحد فل من قراع الکتاب ای من
مصارفہ ابیدش فالعیب صفة وم منفی قد استثنی منها صفة مدح وهو ان سببهم ذوات
قول ای الکمال قول السیف عیبا فثبت شیئا منه ای من العیب علی تقدیر کونه منه
ای کون قول السیف من العیب ونذا زیادة تو صیغ للمقصد ولقرح به والافهم من
على الشرا المذكور وهو ای هذا التقدير وهو کون القول من العیب فیما لا ینکح یتعنی
کل الشیء فہو ای اثبات شی من العیب فی المعنی یستحق بالکمال کی یقال فی بعض القار
وصی یلج اجملی فی سم اجمیاط فالنکح فیہ ای تاکید مدح ولفظ صفة الذم فی هذا الصرب من جهة
انہ کدعوی الشیء بسببہ لانک قد علققت نقیض المطلوب وهو اثبات شی من العیب
بالج والعلی بالجم مع فعدم العیب فثبت ومن جهة ان الاصل فی مطلق الاستثناء هو
الاتصال ای کون المستثنی منه بحیث یرخل فیہ المستثنی علی تقدیر السکوت عن الاستثناء لیکون
ذکر المستثنی اذاج عن اجمک ان ثبت للمستثنی منه وذلک لان الاستثناء والاتصال فذکر الاداة
قبل ذکر ما بعدہ وهو المستثنی یوم اذاج شی وهو المستثنی مما قبلہا ای ما قبل الاداة وهو
المستثنی منه یعنی یوقع فی مہم السامع وظنہ ان غرض المستکم ان یخرج شیئا من افراد ما فافہ من
الشیء ویرید اثباتہ حتی یحصل فیہم شی من العیب یقال تو صحت الشی ای طئنتہ وادومتہ غیر
فاذا ولیہا ای الاداة صفة مدح وقول الاستثناء من الاتصال الی الانفطاع ہا والناکحہ
لما فیہ من مدح والاشعار بانہ لم یکد فیہ صفة وم منفی یستثنی فاصطرا لشیئا صفة
مدح مع ما فیہ من نوع جلالة وما فیہ القرب والصرب ان فی من تاکید مدح بالشیء
الذم ان یثبت لشیء صفة مدح ویعقب باداة استثناء ای ینکر عیب اثبات صفة مدح
لذلک الشیء اذادہ استثناء بیہا صفة مدح اخری لہ ای لذلک الشیء کذا ما افصح العرب بیدانی

من قرئش و بديهي غير اداة استثناء و اصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا
ان يكون منقطع كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع تكون المستثنى غير داخل في
المستثنى منه و هذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فيقتضي لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر مقصدا كما في الضرب الاول فيبقى على حاله من
الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب علم صفة ذم نفية عامة يمكن تقدير دخول صفة ابرح
فيها و اذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب مقصدا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني
من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
فذكر اداة قبل ذكر المستثنى يبرهن اخراج شي ما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر اداة
صفة مبرح اخرى جاء التاكيد و لا ينافي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى
بنية لانه مبني على التعليل بالجمعي المبني على تقدير كون الاستثناء مقصدا و لهذا اي يكون
التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كما ان الضرب الاول افضل لا فائدة للتاكيد
من الوجهين و اما في قوله تعالى لا يسمعون فيها ندا الا سرا ما فيمقتضي ان يكون من الضرب
الاول بان يقدر السلام و اخذ في اللفظ يفيد التاكيد من الوجهين وان يكون من
الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك فيجعل الاستثناء من اصله منقطع و يحتمل وجه آخر وهو
ان يجعل الاستثناء مقصدا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة و اهل الجنة اغنياء عن ذلك
و كان ظاهره من قبل اللفظ و فضل الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل
لا يسمعون فيها لندا و لا تأثما الا قليلا سلاما يمكن حمله على كل من ضربا بالتاكيد ابرح
الدم كما مر و لا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما
وان امكن حمله من قبل اللفظ لكنه لا يمكن حمله من قبل التاثير و هو النسبة الى الاثم ليس
لك في الكلام ان تذكر مقدرين ثم تأخر بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول
ما جاز رجل و لا اداة الازيد اذ لو قدمت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الاصل
و منه اي من تأكيد ابرح بابيشية الدم ضرب اخر وهو ان يؤخر بالاستثناء مفعلا و
يكون العامل ما فيه معنى الدم و المستثنى ما فيه معنى ابرح كقوله تعالى و ما تنقسم من الا

ان امنا بايات ربنا اي وما بقيت من الاصل المنقوب والمفارقة وهو الايمان به
على يقال فقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى يا اهل الكتاب هل تنفرون منا
الا ان آمننا بآله وما نزل اليها فان الاستغناء فيه لا شك بل يكون بمعنى النفي وهو كما نرى في
في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب
تاكيد المخرج باب شبه الدم كما لا يستشأ في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل ببيع
الزمان الهداية ببيع خلف بن احمد الشيباني هو البدر الا انه البحر افراسوي انه الفرغان
لكنه الربيل فالاولان اشتاء ان مثل قوله بيداني من قریش وقوله كذا الربيل استدراك
يفيد من ان كيد ما يفيد هذا الضرب من الاستشأ المنقطع والالفيه بمعنى لكن ومنه اي
ومن المعنوي تاكيد الدم باب شبه المخرج وهو صواب ان يستش من صفة مخرج
عن الشئ صفة فم له بتقدير وحولها فيها اي وحول صفة الدم في صفة مخرج كقولك فلان
لا خير فيه الا انه ليس الي من حسن اية وثانيها ان ثبت للشئ صفة فم ويعقب باداة
اشتاء فيها صفة فم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد
التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتقيدها على قياس ما مر ويات منه الضرب
الاخر اعني الاستشأ المفرغ كما لا يستحسن منه الاحيد والاستدراك فيه بمنزلة الاستشأ وكذا
هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستشأ وهو المخرج بنفي على وجه يستخرج
بنفي اخر كقوله اي قول ابي الطيب نسبت من الاعمار فالجوابية اي لوجهية نسبت
الدنيا بانك خالد مدد بانهاية في الشئية اذ كثر قتله بحيث لو ورث اعمارهم لخلد
في الدنيا على وجه استخرج مدد بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا منها
مكونة ولا معنى لتسميته احد بنفي لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الرعي وفيه اي است
وهذان آخران من مخرج اصحابا انه نسب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبغي ان
علم الله والثاني انه لم يكن ظاهرا في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يعتقد بذلك المصطلح
الدنيا والاهل وذلك لان تسميته الدنيا انما هي تسميته لاهلها فلو كان ظاهرا في قتل من
قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بمجوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادماج الشئ

في التوب او الفقه فيه وهو ان يضمن كلام سبق بمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب
 على انه معقول ثان يضمن وقد استدل الى المعقول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون
 في الكلام مصرحاً به ولا يكون في الكلام استثارة سبق لا جله من قال في قول الش عرابي و
 اسما في نفوسنا واسمنا فيمن يجب ونظم فقلت له انك فيمن انما ودع امرنا
 المهم المقدم انه ادج شكوى الزمان في التسمية فقد سهلان الشك في مصحح بها فكيف يكون
 ولو جعل التسمية مدحاً لكان اقرب فهو اعم من الاستماع لشكوه الممدوح وعينه واضعاً من الاستماع
 بالممدوح كقول اي نزل الى الطبيب القلب فيه اي في ذلك الليل ابعثه كانه اعد بها على الدهر
 انه نوباً فانه ضمن وصف الليل بالطل الشابة عن الدهر يعني كثره تقليباً له جلاله في ذلك
 الليل كانه اعد على الدهر دنوبه وقوله معنى آخر اودبه بمشئ اعم من ان يكون واحداً في
 الى الطبيب اكثر كما في قول بن بانه ولا بد من حيلة في وصاله من اجل ادوع اعم عنده
 فانه ادج في القول الفخر لكونه جهاً حيث كنى من ذلك بالاستغناء عن وجود جنيل صالح لان بود
 حلم وضع الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاحزان حيث اخبر الاستغناء من مخ الاكثار منها
 على انه لم يبق في الاحزان بل يصح لهذا ان قد نية بذلك على انه لم يفرح على مفارقة علم
 ابد لكن لا كان مريراً لصل هذا المبرر الموقوف على اجهل المسافر للمعلم عن عانته ان
 وجه من يصح للان يودعه حلم اودعه اياه قال الوديع تستفاد آخر الدهر ومنه اي من
 المعنوي التوجيه وبسبب محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتمل له جهتين مختلفتين كقول
 قال الاعدو بسبب عروا حاطة عروا قبا يا ليت يمينه سواه فانه يحتمل ان يصير الوديع
 فيكون به حاد ومنه ان يصير بالبعس فيكون دبا قال السكاك ومنه اي من التوجيه مثلاً
 القوان باعتبار وهو اجمالاً للوجهين المختلفين وتفاوت رقة بوجه آخر وهو انه يجب في التوجيه
 استواء الاحتمالين وفي المتن هات احداً المصنفين قريب دلائل بعيدة ولهذا قال السكاك
 واكثر مثلاً هات القوان من قبل التورية والله يهايم ومنه اي من المعنوي الهزل انك
 يراود به المجد كقول اذا ما عيسى اناك معافاً فقل عد عن ذاك كيف كلك للعنبي منه
 اي من المعنوي بجاهل الى راف وهو كما ساء السكاك سوق المعلوم ساق غيره للكمة

وقال لا احب شئيه بالتجمل لوروده في كلام الله تعالى كما لم يخرج في قول ابي حنيفة ربا شجر في البر
هو من نواحي وباركرك ما لك مبرق من اوراق الشجر صار اوراقك كالك لم يخرج على
ابن طريف مني تعلم ان الشجر لم يخرج على ابن طريف ككنا كجالت فاستقلت لفظ
كان الدال على الشك في الحكم و بهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للشئيه
بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمباينة اي كالمباينة في المخرج في قوله اي قول الخري
المع برق و سري ام ضرر مصباح ام استمها بالمع نظر الصالح اي الظاهر مانع في مع
استمها حيث لم يفرق بينها وبين مع البرق و ضرر المصباح او المباينة في الهم في قوله
اي قول زهير و ما ادري و سوف اخال ادري اقدم ال حسن ام لا في قوله على
القدم المرحال خاصة و الله له اي و كالتيمر و السد اش في احب في قوله اي قول الحسين
بن عبد الله تالله يا طبيايت الفاع هو المستوي من الارض فتن لنا البلاء فيمكن ام
ليس من البشر في اضافة يلى الى نفسه ادلا و الصريح باسمها اللفظ ثانيا قلده و من هذا
العتيل خطاب ال اطلاق و الروم و المنازل و الاستفهام عنها كقوله انتم في سلام
عليكم هل الاذن من الله في معنيين او اجمع و هل يرجع التسليم او يدفع اليك و ثلث الاما
و الدار بالبلد وقع و كالتحقيق كقوله تعالى حكايه عن الكفار هل تدلكم على رجل سيكم اذا
مر قم كل مرق انكم في حق جد يدعون محمد عليه السلام كان لم يكونوا يقولون لا اله الا
رجل ما و هو عندهم اظهر من الشمس و كالتقليد في قوله تعالى و اما و اياكم على هدي او
في صلاتي بين و كثير ذلك من الاعتبارات و منه اي من المعنى القول بالموجب
و هو صواب احد هما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شئ اثبت له اي ذلك الشئ
حكم فثبتت لغيره اي ثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ من غير تعرض لثبوت
له و انتفايه عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او انتفايه
من ذلك الغير كقوله لولدين رجلا الى امدنيه ليخرجن الاغرضها الاول و له الغرة
و الرسول و للمومنين فالعرضة و تمت في كلامهما فتي كناية عن فرقتهم و الاول
كناية عن فرقي المومنين و قد اثبتوا لفرقتهم كناية عن بلاغ الاخراج فثبت الله

معناه في الروايات صفة القوة لغير فرعيهم وهو الله ورسوله والمؤمنين ولم يتروك شئ
 ذلك الحكم الذي هو الخارج للمؤمنين بالقوة اعني الله ورسوله والمؤمنين والنفي عنهم انما
 اصل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يمكنه اي حال كون مراده من المعاني التي
 يمكنها ذلك اللفظ بذكر متعلقه مستحق بالجميل اي يحيل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك
 اللفظ كقوله قلت قلت اذا انت مرارا قال قلت كما ط بالايدي فلفظ قلت وقع
 في كلام الغير بمعنى حملك المونة وثقلتك بالايدي مرة بعد اخرى وقد حمل على ثقل كما به
 بالايدي والتم والممن وبعبارة قلت قلت قال لا بل لقلت وابرمت قال جيل وداود
 اي طلت الاقامة والايدي وابرمت اي املت وابرمت اليه الحكم والسطول الانعام
 ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الثالث عدا اعداء حسبتهم وروعا وكانوا ولكن لا
 وضمهم سهما صايبات وكانوا ولكن في فوايد وقالوا قد صنعت منا قلوب فقد صدقوا
 ولكن عن وداوي فاليست الثالث من هذا القبيل والبيان الاولان قريبان منه لان
 اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في طنة بمعنى فخذ على خلاف ذلك المعنى ومنه
اي من المعنوي الاطراد وهو ان تارة باسماء الممدوح او غيره واسماء اباية عارضا
الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطراد الا ان تلك الاسماء في كثرها لا كما في الجار
 في اطراده وسهولة السمية كقوله ان يقتلك فقد ثلثت عروشهم لقيس بن امرئ
 بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال اذا ذهب عنهم وتصفعت
 حالهم قد ثل عروشهم اي سيجر اقبلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عرشهم وبيت
 اساس مكرهم يقبل رئيسهم عتبة بن ابرث ومنه قوله عدم الكرم بن الكرم بن الكرم
 بن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي
واما الضرب اللفظي من الوجود المنه بكلام فالكلام منه في الكتاب سبعة منه اثنان
 بين اللفظين وهو انهما في اللفظ اي في اللفظ فيخرج اثنان في المعنى نحو سبعة وسبع اثنان
 مجرد عدد اثنان في نحو ضرب وعلم اثنان مجرد اللفظ في نحو ضرب وقيل ثم وجه اثنان في اللفظ
 كثيرة حتى تفضيها واثنان تام وغير تام والتمام منه ان يتفقا في اللفظان في

في النواع الحروف وكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من النواع الحروف
 وهذا النوع نحو يفتح ويخرج وفي اعدادها وفي يخرج نحو اساق والاساق وفي جهتها وفي يخرج
 نحو البرود البرود يفتح احد هما وضم الآخر فان بين الكلمة هي كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف
 وسكانها فتخرج ضرب وقت على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول
 وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتمايزه عنه وفي خرج الفتح والضم والفتح ووجه
 في هذا القسم اعني التام من الامادة مع ان صورتها صورة الاعداد ما كانا الى اللفظ
 المتفقان في جميع ما ذكرنا من نوع واحد من النواع الكلمة كاسين او مئين او حرفين
 هي متماثلة لان التماثل هو اللفظ في النوع ثم الاسماء اما متفقان في الاعداد او اجمعية بال
 كبريات من موزين نحو يوم يقوم الله الى القيمة فيقسم المحرمون بالبنوا غير سعة
 من ساعات الايام او جميع نحو قول الله عز وجل لا تحال احوال والهي للبرهان
 الاول جمع اهل بالكسر وهو القطع من لبق الحش والتماثل في جمع اهل والمراد به منتهى الار
 واما متفقان نحو قول امرئ القيس وفي دمام وقت بالهمزة ودمته والادنام له في ذنب البر
 والنام الاول اكرمه والتماثل في جمع ذمته بالفتح وهو اسير العتية الماء والناما اي والنام
 اللفظان المتفقان فيما ذكرنا من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف هي
 مسنونة كقول الله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه ليس له في كرمي بن عبد الله
 لانه كرم كرمي الكرم ويجزوه والية تقسيم آخر للنام وهو انه كان احد لفظية اي لفظي
 التقيس التام مركبا والآخر مفردا في التراكيب وبهذا ان يكون التقيس خاص
 التراكيب فان اتفقا اي لفظا التقيس اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخطا
 في النوع من اجناس المركب باسم المتشابه لاتفق لفظية في الخطا ايضا كقول الله اي قول الله
 الفتح البسته اذا لم يكن واياته اي صاحب هيتة فذمه فدلته واياته غير نافذة
 كقول الله المرى مطايا مطايا وجعل منازلي منازلي عنها ليس عنى بفتح عطا
 فعل ماض وما جوف نداء ومطايا منادى والا وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما
 مفرد والآخر مركب في الخطا كقول الله اي قول الله الفتح كلكم قد اخذ اجمام ولا جام لما لا

ضرر بديهي لموجبه ان اي عاقل باجماع فان قلت يدخل في قوله والاضحى باسم المودق
 ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه كقول المحرري ولانه عن تركب في تركيب
 اليه برع ايضا هي الوصل حال صابه ومثل تعيينك المحام ووقعه وردعه طفاه مطعم
 صابه فالتحريك مركب من صابه واليه من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والصاب
 الاول بالفتح متصل من صاب المطر اذ انزل دها غير متفتحين في الخط معنى سمي مزدقا
 قلت لا اذ يجب في المودق ان لا يكون المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه يسمى التبيين
 مزدقا لا انه مشترك به او مودق مرص بذلك في الايضاح في عبارة الكتاب في
 هذا اذا كان اللفظان متفتحين في ذلك فلهذا رتبة اسام لان عدم الاتفاق في ذلك
 اما ان يكون بالاختلاف في النوع او في اعداد او في هياتها او في ترتيبها
 لانهما لاختلاف اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في
 الهية او في العدد فقط لم يبق ذلك من باب التبيين بعد التثبيته فيها فلهذا حصر المودق في
 الالف م الاربعه فقال المودق ان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية رعي قوله وانما
 منه ان يتفقا او على مصدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكرنا ان اختلفا اي لفظ التبيين في
 هية الحروف فقط والاتفاق في النوع والعدد والترتيب سمي التبيين محققا لا كواف
 احد اللفظين عن هية الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبه البرد والمرا فقط
 البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ اجبية واجبة فمن التبيين الاضيق وكذا اي نحو قولهم
 جبه البرد جبه البرد في كونه من التبيين الحرف وكون الاختلاف في الهية فقط فيهم
 ابي اهل اما منوط او منوط لان الراي في منوط وان كان مشددا ومشدودا في هذا
 ان يكون منوط ومنوط مختلفين في عدد الحروف لكن لا كان الحرف المشدود يرتفع اليه
 عنها دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكان في الصراحة حرف واحد رتبة
 فيه كيفية دالي هذا اشار بقوله والحرف المشدود في هذا الباب في حكم المنفرد في هذا
 الراي في منوط حرف كسور كما اراد في منوط والاختلاف فيها في الهية فقط وهو ان
 الفارس الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول

وغير قولهم البدنة شرك الزك وقد يكون الاختلاف بالحرارة والكمون كقولهم البدنة
شرك الزك فان الشئ من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والاول مفتوح
ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعداد اى وان اختلف لفظ المتبليين اكثر
من الآخر بحيث اذا صرف الزايه اتفقا في النوع الهبة والترتيب سى اجناس
ماقتا لفظان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزايه اما حرف واحد
او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اثبت بقوله
وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت اساق باساق الى بك
يو سبذنا اساق او في الوسط نحو جدى جدى او في الآخر كقولهم اى قول الى عام
يدون من ايد عوام عوام ثم يفتول باساق نواض نواض من من
صفة محدث اى يدون سوا عد من ايد او زايده على نه سب الاضغش او التقيض
مثلا في قولهم ترمى عطفه وبالحكمة هو الواقع مرتفع مفعول يدون وعوام جمع عاصية
من عوام صرية بالصف وعوام من عصه حفظه وحماه ونواض من فنى عليه حكم
ونواض من قضيه فطفه اى يدون للقرن يوم ارب ايد يا ضاربات للام
طاميات للاولياء صايلات على الاذان بسيرف حاكمة بالقتل فاطمة وربايسى
هذا القسم الذى يكون زياده حرف في الآخر مطرفا ودرجسته انه يوم قبل
درد و آخر الكلمة كالهم من عوام انها هى الكلمة التى مضت واما انى بها تأكيد
لا والله اذا تكلم آخر ما في نفسك ودعاه سمك الضرب عنك ذلك التوهم
وحصل لك فائدة بعد اليأس عنها واما ماكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر
الانما واحدا او هو الزايده في الآخر كقولهم اى قول انما ان البكاء هو الشفاء
من الجوى اى حرق القلب بين الجوارح وربايسى هذا الذى يكون اكثر من حرف
منزلة وان اختلفا في انواعها اى وان اختلف لفظ المتبليين في انواع الحروف
فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا ليد سبها التثنية فيجوز
عن التباس كلفظي لفر وكلفظي ضرب ولفظي ضرب وسلب ثم ارفان

المدان وقع فيها الاختلاف التيان متقاربتان في المخرج سمي هذا الجناس مضافا وهو
 ثلثه ضرب لان الحرف الجنبى اما في الاول نحو بين وبين كنى يلى دس وطريق طاك
 اذ في الوسط نحو هم سينون عنه وينادون عنه اذ في الاخر نحو انجلى مسعود بنوايتها انجر
 ولا يخفى ما بين الدال والتاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقاربه
المخرج والاداء وان لم يكن الحرفان متقاربان سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو
 بدل لكل همزة لزمة الهمزة الكسر والفتح الطعن وشاع استا لهما في الكسر اعراض الناس
 والطعن منها وباء فله بدل على الاعيان ولا يقال ضحكة وبعته الالكسر المسعود اذ في الاوط
 كذا فيكم باكنتم تفزعون في الارض بغير الحق وباكنتم فزعون الاول ان يشي بقوله تعالى
 انه على ذلك شهيد وانه لم يحب ان يغير شديده لان في عدم تقارب التاء والميم الشفويين نظرا
 اذ في الاخر نحو فاذا جاءهم امر من الامس وان اختلفا في ترتيبها اى وان اختلف لفظها
 المتجاوئين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة كمن تقدم في اللفظين
 من الحروف ما هو معروف في اللفظ الاخر سمي هذا النوع بجنس القلب وهو ضربان لانه يقع
 الحرف الاخر من الكلمة الاول او من الثانية والذي قبله ثانيا وكذا على السب
 يسمى قلب الكل لا يكتفى بترتيب الحروف كلها والاسمي قلب البعض واليهما يشي بقوله
 نحو حاصمه فتح لا وليا به صف لا عدا به قال الا حصف حاصك فيه لا حباب فتح ذر
 فيه لا عدا حصف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عذراتنا واسم ادعائنا ويسمى قلب
 بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجاوئين بجنس القلب في اول البيت والى
 الاخر في آخره يسمى بجنس القلب ح معقوبه مجبى لان اللفظين كانا جناسا في البيت
 كقولك لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا اولى احد المتجاوئين سوا كان
 جناس القلب ام غيره ونذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمرة المتجاس الا في سمي
 اجناس مزدوجا وكرا ورودا نحو وصيتك من سبا بنيا، نيتك ونحو قولهم من
 طلب شيئا وجد ونحو قولهم البند بغير النعم غم وبغير الدسم سم وشي عراض
 عراضهم وقواض قواض وكقولك حاصه لا وليا ولا عدا، فتح وحصف وقيل

التجيين على توافق اللفظ في الكتابة وسيكتب خطيا كقولك والذئ هو لطيفي
ويستحق واذا مرضت فهو يشفي وكقولك عم عليكم بالابكار فانهم اشد حياء ورائق
خيار كقولهم غرك غرك مضار مضار ذلك ذلك فاض فاض ففلك ففلك
هكذا بهذا وقد يبد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف والافعال كقولهم في معود
متى يعود وفي المستغفرة جنة امسى بغير حية وقيل افاضل استغفر ثقتا ايش
لصحيته فقال ايتت بصحيته ويحق بلجاس شيان اصد بها ان يجمع بين اللفظين
الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى
كوقام وجهك للدين اقيم فانها مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعها الى اللفظين
المتشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس بالاشتقاق وذلك بان يوجد في كل من
اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف اداكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد
في الاشتقاق كوقال اني لعلم من القائلين فان قال من القول والقائلين من
القائل ونحو قوله تعالى انما تكلم الى الارض ارضيت ببجيرة الدنيا وبهذا يعرف ان
ليس المراد باليشبه الاشتقاق الكثير وذلك لان الاشتقاق الكثير هو الاتفاق في
الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل الفرد والرقم والمهرق ونحو ذلك لا
مع ارضيت ليس من هذا القبيل وهو طر من انواع التجيين كيش بالذرة وهو ان
لا يظفر التجيين باللفظ بل بالذرة كقوله خلقت لحيه موسى باسمه وهو ان اذا
سمايتا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النشر ان يجعل احد اللفظين
المكرر في اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجاكسين اي المتشابهين في اللفظ
ودون المعنى او المتجاكسين بها اي بالمتجاكسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما ال
او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معانها واللفظ الآخر في آخرها
اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام اصد ان يكون اللفظان مكررين نحو وكنتي اناسي
والله اعني ان يحاشه والثاني ان يكونا متجاكسين كقوله ساريل اللينم يرجع ودمه ساريل
الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو

استغفر الله ان كان غفارا والرابع ان يحجبها شبهة الاشتقاق نحو قال اني لعلمكم
من القائلين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتبنيين
او المتخفين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول وحشوه او آخرة او
صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو
المصراع الثاني كحرفه على وجهه ودرجته وعلوه مشتهر مشتهر وراي المصراع اوله او اوله
فيه رد العجز على الصدر اذ لا مدار له لحشو المصراع الثاني اصله بخلاف المصراع الاول المتبر
عنه اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر
المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاما اللفظان اما تكرران او متجانان او مختلفان بهما يصير شئ
عشر حاشية من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان المتخفين ثمان لانه اما ان يحجبها الاخر
او شبه الاشتقاق يصيران ثمان ستة عشر حاشية من ضرب اربعة في اربعة لكن المصراع
من شبهة الاشتقاق الامثالا واحد اما لعدم اللفظ بالثلاثة الباقية واما اكتفاء
بالثلاثة الاشتقاق بهذا الاعتبار او در ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون
اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كتوجه سريع الى ابن العمريط
وجهه وليس الى داع الهدى بسرع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله
اي قول حشوه بن عبد الله القيسري شغ من شميم عرار كجذ فابعد العشي من عرار رودة
ناعمه صفوا وطيبه الركية وموضع من عرار رفع طائه اسمي ومن زايدة دمنع مفقولة
في قوله اقول لصباحي واليس هو بين المنيعة فالضار مني اجاري يعني رفته في رايته
قصتي داروا حل لسرع بين هذين المصنفين وامثالي في اثنا وذلك متلها استمع بشميم
عرار كجذ فاما لندسه اذا اسيا لموجها من ارض تجد ومثابه وما يكون اللفظ الآخر في
آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول تمام ومن كان بابسين الكواكب جع كاعب ذي
الحارثه حين مبدو ثوبها للندوة مولا فزال بابسين يعني باسيف القوا
القد اطلع موزا وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا
سرج سعة قليلا فانه ما في في قلبها ومثاله على الدر التي لو وجهتها بها اهلها

ما كان وحش مقبل الامام النوراني القليل والتعريض على النفي الدائم عليه واد
 معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الامام وقليل صفة مؤكدة لان القلة بينهم من
 اصنافه المتفرقة الى الابد ويحذر ان يريد الاقرابي قليلا في سعة يكون الصفة
 معتدلة وقليلها على ما هو مبتدأ وما في خبره والضمير في قليلها للامة اي
 قليل التفرع في الامة يعني قفا على الدار التي وجدتها ما حوله ما كان موضعها من
 خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن اما كما بها الا يعرج سعة فان قليلها
 يتعفن ويتفنى قليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجاوئين فما يقع احدهما في
 البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضى الاربعة دعاني
 اي اتركاني من ملائكة سفاتي اخضع وقتة العقل فداعي استوق قبلها وعلا من
 الدعاء وما يكون المتجاوئين الاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول التالبي
 واذا تبدل بل جمع ببل وهو الدير المردف انضمت بليها فالف البدل
 جمع بليال وهو اخوان باحت بدل بل جمع ببلية بالضم وهي ابريق يكون فيها اخضر
 والاحمر والشرب والمصنف بالتبديل الثاني لث بالنسبة الى الاول اما
 بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على من باب السكاك دون المص وما يكون
 المتجاوئين الاخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الجوهري مفتوف باية
 المشايخ اي التواكل قال الجوهري المشايخ من التواكل ما كان اقل من الامتنان
 ليس فاحته الكتاب مشايخ لانها مشتق في كل صفة وليس جميع التواكل مشايخا
 اية الرضة بآية العذاب ومفتون برغبات المشايخ اي رغبات اوتار المر امير
 التي ضم طاق منها الى طاق الواحد منها مشتق مفعول من انشئ وما يكون المتجاوئين الاخر
 في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضى الاربعة امهنت ثم تاطم نواح
 اي طمأن ان ليس بينهم صلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان متجاوئين
 فما يكون احدهما في آخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول
 الجوهري ضرايب ابرعها في السما والسنن زى لك فيها ضرابا فالضرايب جمع ضربة

وهي الطبقة والسبينة التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل واصله
المثل في الضرب القراح منها راجحان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون المثل
الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امر القيس اذا لم يكن عديب
فليس على شيء سواه نمران اي اذا لم يكن المرسل على نفسه ولم يحفظ ما يعود ضرره
فلا يكون على غيره ولا يحفظ ما لا ضرر له فيه فينزل وحران مما يحجبها الاشتقاق وقوله اي قول
ابي العلاء لو احصى من احب نزلكم والغيب من امر بهج لا فراه في احضار البرق
يعني ان يبدى عليكم كنزكم انماكم على هذا اليه مثال لما وقع احد المحققين في آخر البيت والآخر
في حشو المصراع الاول لانه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يحجبها شبهة الاشتقاق وما
يكون المثل في آخر المصراع الاول مثل قوله فزع الوعد في وعيدك صايري
اجنة الذباب يصير صايري ويصير ما يحجبها الاشتقاق وما يكون المثل في آخر المصراع
الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام عن مرنبة محمد بن نسل حين استشهد نزل في الثرى من كان
يحيى به اموري ويصرف الدهر ناله الغر وقد كانت البيضة النواصب اي السور
في الوعا بوارثي قواطع كمن استقام اياها حتى الاكن من بعده تبرجع ابراي لم يبق بعده
من سيقها استقام فيغزو الغر ما يحجبها الاشتقاق وكذا البوارث والبرود والاشنة الله
التي اهلها الله فمثال ما يقع احد المحققين الذي يحجبها شبهة الاشتقاق في آخر البيت و
المثل في آخر المصراع الاول قول الحوري ولح يحيى على العنان الى منى فتعلم
من لاجل لاح فالاول ما في يوح والآخر اسم فاعل من كاه ومثال ما وقع المثل في
في آخر المصراع الاول قوله ومضطج تليخض المعان ومطج الى تليخض على فالاول من على
وامانة من معنى ليعود ومثال ما وقع المثل في آخر المصراع الثاني قول الاقر لعمري لقد كان
ومثال ما وقع المثل في آخر المصراع الثاني قول الاقر لعمري لقد كان الرضا كان ثراء
فاضحى الاك من ثراه في الثرى فالثراء اداى من الثروة والثرى باي ومنه اي من الفطن
السمع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من القوة باعتبار كونها مدافعة للكلمة الاخيرة
من القوة الاولى كما يسمى وقد يطلق على توافيقها والى هذا يشهد بقوله قبل هو لوط

الفاضل من الشرح على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول الكاكي هو اي السبع في الشرح
 كما تافية في الشرح وفيه كبت لان التافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برسمها او كسر
 الاخير منها او غير ذلك على ما ينبغي على تامل اهل اهل ولا يطبق التافية على نواطير الكلمات
 من او او الابهات على حرف واحد واما اراد الكاكي بالاسباع حيث قال انها في الشرح
 كما لقوة في الشرح اللفاظ المتواطئة عليها في او او الفقر وهي التي يقال لها الفواصل
 ولذا ذكرنا بلفظ الجمع واما على انه لم يرد بالاسباع معنى المصدر ك اراد المصنف قوله وهو
 معنى قول الكاكي معناه ان هذا مقصور وكلام الكاكي ومحصوله يعني كما ان التواني هي
 اللفاظ المتوافقة في او او الابهات كذا لك الاسباع هي اللفاظ المتوافقة في او او الفقر
 وكذا ان التقيضة ثم توافقتا فكذا لك السبع يعني المصدر ههنا توافقتا وهو اي السبع ثلث
 ا ضرب مطوف ان اختلفا اي الفاضل في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا
 وقد خفكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والاول وان لم يختلف الفاضل
 في الوزن فالكان ما في احدى التقيضتين من اللفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احد
 التقيضتين مثل ما يقابل ما في احدى التقيضتين من الاخرى في الوزن والتقيضة
 اي التوافق على حرف الآخر فتر صبح نحو فهو يطبع الاسباع بجوابه لفظه ويقع
 الاسماع برؤاها وعطف جميع ما في التقيضة الثانية يوافق ما يقابلها من الاولى في الوزن
 والتقيضة واما لفظه فهو لا يقابلها من التقيضة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الال
 لان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابلها من الاولى والاقصوى ان وان لم يكن ما
 احدى التقيضتين ولا اكثر مثل ما يقابلها من الاخرى فهو السبع المتوازي وذلك بان
 يكون ما في احدى التقيضتين او اكثره او ما يقابلها من الاخرى مختلفين في الوزن
 والتقيضة جميعا نحو ههنا سرر مرفوعة واكواب مرفوعة او في الوزن فقط نحو اكر
 عرفا فالصفات عصف او في التقيضة فقط كقولنا حصل المناطق والاصات وذلك
 كما سدوات مت اول يكون لكل كلمة من احدى التقيضتين مقابل من الاخرى
 نحو انا اعطيتك الكون ففضل لربك واخر قال ابن الاثير السبع يحتاج الى اربع شرائط

اختيار رموزات الالفاظ واختار ان لبف وكون اللفظ تابعاً للمعنى لا العكس وكون كل واحد
من الفقرتين دالة على معنى آخر والى ان لفظاً يكون الصواب لا يتركه الا عين بلحاظها ولا
الالاسن باللفظ ولا يحلقة العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بمرورها والصلوة على من
لم ير الكون اثر الالطه ومجاهد ولا رسم الالازاله وعفاه اولاً فرق بين مرور العصور وكون العصور
ولا بين مرور الالطه وعفاها رسم قبل وجن السبع مائة وثلاثون في صدره منصوصاً
منصوصاً وظل محدود ثم اي بعد ان لم يبق وقراينه فالحسن ما طالت قرينه ان فيه نحو
البنم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينه الثالثة نحو قوله فغلوهم فغيم صلوة ولا
يكن ان يرد قرينه اخرى اقصر منها فضاكثر قال ابن الكلبي السبع ثلثة اقسام الاول
يكون الفاصل بين سبعة وسبعة كقوله تعالى فاما ابستم فلا تفرد واما ابيل فلا تفرد والثاني ان يكون
الثاني اطول من الاول لاطول يحذف عن الاعداد اكثر او الاكثري فيكون كقوله تعالى وقالوا اكفر
الرحمن ولولا الله جهنم شيا اذا ملكا والسموات يتفطرون منه وتنشق الارض وتخر الجبال
فان الاول ثمانية لفظات والثاني تسع وله في النوان غير نفير ويستثنى منه ما كان على ثلثة
فقوله ان الالدين كسبان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث يزيد عليها طولا وزيد
ان يحكي منه وية لها نحو قوله تعالى واصحاب اليمين واصحاب اليمين في صدره منصوصاً وظل محدود
وظل محدود فمئة الثلث كل منها من لفظين ولو حلت الثالثة منها من لفظات او
كان حسناً والثاني ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السبع
قد استوفى امده في الاول لظوله فاذا جاء الثالث فيصير ايقى الاول ان عند سماعه كن يسمع
الانتهاء الى غاية فيعشر ووهنا ثم السبع اما قصير وطويل والقصير هو حسن لقرب النواحي
المسجوعة من سبع السبع واليفه هو او عرسلان المعنى اذا صيغ باللفظ قليلاً غير
مواظاة السبع فيه واصل القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة
وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون ثمانية من احدى عشرة
الى اثنتي عشرة واكثره من عشرة لفظه كقوله تعالى اذا اذا انما الانسان منا رحمته الا انه نالوا
احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة والاسباع مبنية على كون الالجازى او اخر فواصل القوم

لان الفرض من السمع ان يراوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة لا باقية
والبناء على الكون كقولهم ما بعد ما فات وما قرب ما هرب فانه لو اعتبر الحركات
السمع لان التام من فوات مفتوح ومن آت مكمول منون وهذا غير جائز في التوازن ولا
دلف بالفرض اعني تراوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلام عن اوصافها لا يراوج
فيقولون انك بالنداء والفت يا اي بالندوات وهما في الطام ومرادى اي امر
واخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتقا بالما بالفتح فاعلمت
بهم في ذلك قيل ولا يقال في التوازن السمع لان السمع في الاصل يدرك الحام ونحوه على
يقال من اصل وهذا مشهور بان السمع هو الكلمة الا خيرة من القوة اذ لا يقال الفواصل ^{لها}
يقال السمع غير مختص بالنشر بل يجري في النظم ايضاً ومثاله من النظم قول ابى تمام تجلبه
رشدى واثرته به يدى اوقاص به شدى الوصال القليل واصله في اما وادرى به
زنى لى صار وادرى وهذا عبارة عن النظم المطلوب واما وادرى فالبضم للنفرة
وكسر الراء على انه مضارع مستعمل من ادريت اذن افرجت ماره فلفظاً وتصنيفاً
العبارة في به لغو والى نفس المذكور في البيت البين وهو قوله سعد نصر ما جيت و
اننى لا علم ان قد جعل نصر من الحمد ومن السمع على هذا القول يعنى القول بعدم ان الضم
بالنشر ما ليس بالتقدير وهو جعل كل من شطرى البيت سبعة في لغة لا ضمتا يعنى السبعة التى
السطر الاول وقوله السبعة ينبغى ان يتقرب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت سبعة
مما لغة للسبعة التى في الشطر الاول على انه المعقول ان لا يجعل لان الشطر ليس بجمع ونحوه
يسمى كل فقرتين مجتمعين سبعة لستة لكل باسم فتره فقوله اكررى لما اقتضت غاربه لا عرا
وانا متى المنزلة عن الارباب سبعة وقوله طرحت بلطوايح الزنن الى صفاء العين السبعة
اخرى كقولها اى قول ابى تمام يدح المصنم بالله حين فتح عموديه تدبير مصنم بالله مستقيم له
مرتفع في الله اى راعب منا يقرب من رصداً من لفتب اى مشطراً به اذ عايف
عقابها فالشطر الاول سبعة مبنية على اليم والثاني على البناء وقوله تدبير مستدار وخبره في
البيت ان لا تدهر قوله لم يرم قوما ولم ينهض الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن

ومن السج على القول بجرانه في النظم ما يسمى التصريح وهو جعل العود في مقفلة نفقة القصة
والعود في هو آخر المصراع من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير في
يقتسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريح الكامل كقول
امر القيس فاعلم منها بعد هذا الدليل وان كنت قد رزمت بحري فاحسب اني ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء به مرتباً به كقوله اليه ففانك من ذكري حبيب ورنم لي
الذي بين الدخول محو على الثاني ان يكون المصراعان كبش يصح وضع كل منهما موضع الآخر
كقول ابن الجراح البزازي من شروط الصبح في المهرجاني خفة الرزب مع حلو المكان الرزب
ان لا ينعيم من الاول الا بالثاني ويسمى التصريح الناقص كقول ابي الطيب في الثوب طيبا
في الخانة لميزه الرزب من الرنا في الخامة ان يكون المصراع مطلقا واحدة في المصراعين
التصريح المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحدة المعنى في المصراعين نحو قول عبيد بن الارض
كل ذي غنية يوب وعيايب الموت لا يوب وهذا انزل درجة وانما مختلفة المعنى كقوله فبدا
كقول ابي تمام فتح كالشراب للعفاة ومرقا فاصبح لهذبة البسيف مرقا اس ومنه ان يكون
المصراع الاول مطلقا على صفة يات ذكره في اول الثاني ويسمى التعليل كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا بطل بصرح وما اذ صباح منك باطل لان الاول مطلق بصرح
وهذا صيغ جدا البينة ان يكون التصريح في البيت مما لاقا فيه ويسمى التصريح
كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الغروب وبالقرار عدت من الجود فصرع بالباء
ثم قفاه بالبدال انتهى كلامه ولا يخفى ان البينة فارضة مما هي فيه ومنه ان في اللفظ الدال
وهي تسمى القاصيتين الى الكلمتين الاخريتين من الفقرتين او من المصراعين في الاول
دون التقيية نحو مارق مصفوفة ورزابي مشوشة فلفظ مصفوفة ومشوشة متساوية
في الوزن لان التقيية لان الاول على التاء والثاني على الشاء ولا عبرة بما روي
على ما بين في علم النواحي ومثل قوله هو الشمس قد راودت كواكب هو الجود والكرام
حد اول والنظم من قوله دون التقيية انه كبش الموازنة ان لا يتساوى القاصيتان
في التقيية البينة وح يكون بينها وبين السبع باين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها

التأوي في الوزن ولا يشترط التأوي في التقفية وح يكون منها وبين السبع عموم
وخص من وجه لفظي وفيها في مثل سرر مرفوعة واكواكب موضوعة وصدق الموازنة
بدون السبع في مثل وفارق مصفوفة ورزاية مبثوثة وبالعكس في مثل ماكم لا ترجون له
وقار او قد خلعتكم اطارا او ما ذكره ابن الاثير في المثال ليس ان الموازنة هي
مواضع النشر وصدق البيت وعجزة في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السبع كل سبع
موازنة وليس كل موازنة سبعا فمبني على انه يشترط في السبع تأوي الفاصلين في الوزن
ولا يشترط في الموازنة تأويهما في الحرف الاخير كشيء وقريب ونحو ذلك فان كان
اي ثم اذا تأوي الفاصلان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى التوسين
او اكثره اي اكثر ما في احدى التوسين من الالفاظ مثل ما يقابل من الالفاظ من التوسين
الافرى في الوزن سواء كان شدة في التقفية او لم يكن حتى هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترتيب من السبع ولما كان في كلام البعض بالشراب
الموازنة المفسرة بالترتيب المماثلة مما يخفى بالشراب او لها مثالا من النشر واما من الشر
تتبعها على انها كبرى في النشر والنظم جميعا ولا يخفى بالنظم على ما هو منه في البعض وعلم منه
المماثلة لا يخفى بالنشر كما يسبق الى الهم من قوله هي تأوي الفاصلتين فقال نحو وانباسم
الكتاب المستقيم وهدى ياتهما الصراط المستقيم وقوله اي قول الي تمام منها الوحش اي
بقرة الوحش الا ان هاتوا ولسي اي هذه الشاة ولسي بك وبكدهنك ومنها الوحش
نوا فرقا لخط الا ان تلك التقاطع ابل ولسي نواضرا لا ونول منها والفظ الا
واست ما يكون اكثر ما في احدى التوسين مثل ما يقابل في الافرى لا جميعه اذ لا يخفى
تماما في الوزن في اتيانها وهدى ياتهما وكذا في هاتوا وتلك ومثال اجمع قول الجعري فاجم
لما لم يجد فيك مطما واقدم لما لم يجد عنك مهرا ومنه اي من اللفظ انقلاب وهو
ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان
ما حصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النشر اما في النظم فقد
يكون بحيث يكون كل من المعنيين قلبا للآخر كقوله انا انا لك ملا لا انا او قد لا يكون

كذلك بحيث يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضى الاربعة مودته مدوم
 لكل هول وكل كل مودته مدوم واما في الشرح فاثبت رايه بقوله وفي الشرح كل في ذلك وبعك
 فكبر واحرف الشدة في هذا الباب في حكم المحفف لان المعبر هو الحروف المكتوبة ومنه
اي من اللفظي الشرح وبسي التوشيح وذا القاضى ايها وهو بنا والبيت على قاضين
 يصح المعنى عند الوقوف على كل منها اي من القاضين وكان عليه ان يقول يصح انزل
 وما معنى عند الوقوف على كل منها لانه يجب في الشرح ان يكون الشر مستقيما على اي القاضين
 وقفت لانهم فروده بالبيتين اثنا عايات القصيدة وذا قاضين على كبري اوصري
 من كبري اوصري اي القاضين وقفت كالشواستيقا وهو رب ان لفظ القاضين مشهور
 فليقل كقوله اي قول كبري يا خا طيب الدنيا الدنية احسبه انها ترك الروي اي جالبة
 الملك وقرارة الاكدار اي مودة الكدورات واربعها اصنفت في يومها ابيت غدا
 لها من وارغى راتما لا تقضى واهرا لا يقضى بجليل الا حطار وكذا اب ير الابات فنده
 الابات كلها من الكامل ان انما على القاضية الثانية من ضربان في ذلك القاضية لا
 من ضربان من والقاضية عند تحليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن عليه مع الحركة
 التي قبل ذلك الساكن وروى عنه ايها ان التوك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القاضية
 فالقاضية الاو من قوله يا خا طيب الدنيا الدنية هي من حركة الكاف من ترك الروي الى
 الاخر او مجموع قوله الروي والقاضية الثانية من فتمه الدالي من الاكدار الى الاخر او
 واربعها ايها اقول آخره مذكورة في علم النوازل ولو قال هو بنا والبيت على قاضيتين اكثر
 كان حسن ليشمل قوله كبري حوى على المسته الطب اسوي ولعطفى بوجاهة وترجي اذا
 البيت المسته القلب الشخي ثم اكشف عن حاله لا لفظي فان قيل او اوجد ابنا على اكثر من قاضين
 فتمه وجه البناء على قاضيتين قلنا الظاهر من قوله هو بنا والبيت على قاضيتين انه يكون مبنا
 عليها فقط ومنه اي من اللفظي لا يردم بالابنم ويقال له الامزام والقصيد والشد يد وال
 ايها وهو ان كل حرف الروي وهو الحروف الذي بين عليه القصيدة وتنب ايه
 فيقال قصيدة لانه او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابات من روي اجمل اذا

تلقه و هذا ان القفل يجمع بين قوتى اصيل اوس رويت على السغير او استودت عليه الروا
وهو اصيل الذي يجمع به الاحمال اوس الرى لان البيت يروى عنده فينقطع كما ان عند الروا
ينقطع الشرب او ما في معناه اى قبل احواف الروى هو في معنى حرف الروى من العاصلة يعني
احرف الروى مرفوع في فواصل الفقر مرفوع حرف الروى في قوافى الابيات ما ليس بلزوم
السمع مثل الاثران حرف او حوكة يحيل السمع بدون فقر من العاصلة حال ما في معناه وقوله
ما ليس بلزوم فاعل محي والمراد ان محي ذلك في بيتين او اكثر او في بيتين او اكثر ولا في كل بيت
محى قبل حرف الروى ما ليس بلزوم في مثلا قوله قفانك من ذرى صيب منزل
الروى بين الدخول فدخل قد جاء قبل اللام سيم مفتوح وهو ليس بلزوم في السمع وانما تحقق
لزم ما يلزم بوجهي في البيت الثاني ايضا سيم وقوله ما ليس بلزوم في السمع معناه انه لو
قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة يشبه لا يلزم الايات
به في منسوب السمع يعني لو جعل امان القافيات او الفاصلتان سيمين لم يجمع الى الايات
بذلك الشئ ويصح السمع بدون هذا الظرف وما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلزوم
في السمع او القافية ليرافق قوله قبل حرف الروى او في معناه محي ما ليس بلزوم في السمع
قبل ما هو في معنى حرف الروى من العاصلة نحو ما ما اليتيم فلا تقهر وما اسيل فلا تنزعا
بمنزلة حرف الروى وقد جي قبلها في الفاصلتين ما بها وهو ليس بلزوم في السمع لتحقيق
السمع بدون ذلك مثل فلا تنزرو ولا تسرو ولا تقفوا فذكر في قوله تعالى اقترت اليعة
وانشق القمر وان برد آية يروى او يقولوا سوسر ومجيه قبل حرف الروى قوله شكر
عمر والى تراحت ميتى اياوى لم تمنع وان هى جلبت اى لم تقطع او لم تخط بحنة
وان عقلت وفي الابى شكرت له نعمته وشكروا له وقد يقال شكرت فلان باراد
نعمته وكانه ارادت شكره ومخفف ابا راجل اياوى بدل اشمال من عروفي
اى هو في غير محجب النفس عن صديقه ولا مظهر الشكرى اذ الفعل زلت يقال في
الكناية عن نزول الشرا وتمثال المرء زلت القدم وزلت الفعل به اى لا يظهر
الشكاية او انى به البلاء وابتغى بالشد بل يصير على ما يشوبه من حوادث الزمان

وفي طريقة قول الأفراد انفق المرء لم يرفعه وان السير المراد السير صاحب راي حتى انقضى
من حيث يخفى مكانها لا في كنت استرا بالبحر فكانت حتى قدني عينية حتى كلفت اي
الكتفت ورايت باصلاحها باياديه يعني من حسن اتمها من جعلها كراا الاملازم لرحمة
تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو اننا وقد جئ قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة
وهو ليس بلام في مدح السبع لتعق السبع في نحو حلت وهدت وسنت وانشت ونحو
ذلك ففي كل من الآيات والابيات نغان من لزوم ما يلزم احدهما الترام الحرف كالماء
اللام وانما في الترام فحقها وقد يكون الاول بدون الثاني كما في قوله سمر وبالكس كقول ابن
الرومي لا يكون الدنيا من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة بوله والا فاحكيه منها
لا وسع ما كان فيه داره حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الاصحاح
ان ذلك قد يكون في غير الفاصلين ايضاً كقول الحريري وما استأر العسل من اخار الكسل
فانه في التزم في الفاصلين اعني العسل والكسل ايضاً التي كصل السبع بدونها كذا في التزم
التزم في استأر واخار استأر التي كصل السبع بدونها مثل بدخل مثل ذلك في التفسير
قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في
حرف القافية والفاصلة او غيرهما لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على الثاني في استأر
اخار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والله ان لزوم ما يلزم
لما ياتي على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فروه بان يترجم المستكم في السبع والتعقيب
قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجي حركة محضرة او حرف بيانية او اكثر وان قوله قبل
حرف الروي او في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا كان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الاصحاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضاً
معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم وقد ياتي في كلمات الفقرة والابيات
غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الحرف اللغوي من المحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للقاء دون العكس اي لا يكون الالفها العاطف يليق بها فحين

اللفظ والمفعول جميعا وان اتى باللفظ مكلفه مصرفة وجعل المعاني تابعة لها كان كلفها
على باطن سوءه ولها حسن على منظر قبح وغد من ذهب على من خشب فسيفى ان كتب
على يفعل بعض المتأخرين الذين لهم شغف بآراء من المناسبات اللفظية فيصير قول العبد
الى جمع عدة من المناسبات ويكبدون الكلام كأنه غير سوق لافادة المعنى فلا يبالون بكفا
الولادات وركاكة المعاني قال الله هذا خير مما يؤمن بالله جميعه وكرهه من اصول الفقه التي
وبقيت اشياء يذكرها في علم ابداع بعض المصنفين وهو تسمي الاول بايتين اجمالا
ترك التوضيح له اما لعدم دخوله في فن البديعة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ هو
ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من السكف مثل كون
الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يرد الكلام يكون
كل من كلمته منقطة او حرف كقول اكريري فتستني فجنسني تبنى ببنى ببنى غيبني
ومثل القطع وهو ضد الموصل كقول الرطاطا وادرك ان زرق دار وودود دار
وردا او درو او دردا مثل انخفا وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حرف
احدى كليتها منقطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقطة باجمعها كقول اكريري
الكرم ثبت الله جيش سودك يرين الى آخر الرسالة ومثل الرقطا وهي التي اوردت
كل كلمة منها منقطة والاخر غير منقطة ومثل الحذف وهو ان يكتب الكاتب او
الشاعر في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجمة والاشارة
بالاثر في التحسين ولفظا مثل الرديد وهو ان تلتق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم
تلتقها بمعنى اخر كقول تعالى حتى تواتر مثل ما اوردت رسل الله الله اعلم حيث يعمل
رسالة وكقول انبيس من يلق برما على علة هرما يلق اسامة منه والذي خلقا وقل
ابي نوحى صورا لا تنزل الا قران صاحبها لا سها جرسه سرار ومثل ما يسنق
الصفات وهو تنقيب موصوف لصفات متوالية واما لعدم العائدة في ذكره كونه
واضحا فيما ذكرنا مثل ما ساه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء
ولانه ففان الكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الالطاف ومثل التوشيح بالعلم

المذكور في باب الاطباء وقد اورد في باب المحسنات او لكونه مشترك على تحديق مثل ما سماه
 البيان وهو كشف المعنى والقياس الى النفس فانه قد يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطباء ^{المسماة} ومع
 اليه القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على ما يرد من عدم دخوله فيما سبق مثل القول في الرقات
 الشريفة وما يقبل بها ومثل القول في الابداء والتكليف والاشياء والمعه قد ضم النفس ان كانت
 هذه الاشياء تعد لها فتم الكتاب خارجة عن القول اشتماله على ما يرد من بعض خاصة
 في الرقات الشريفة وما يقبل بها اي بالرقعات مثل الاقياس والصفيين والعقد والهي و
 التبع وغير ذلك مثل القول في الابداء والتكليف والاشياء التفاتي القائلين ان كان في الرقعة
على العموم كما لو صف بالجماعة والسماعة وحسن الوجه والهياء ونحو ذلك فلا بد من معرفة ولا
 استعانة ولا اخذ او نحو ذلك مما يورد في هذا المعنى لتفوقه اي لتفوق هذا النقص العام في
 العقول والادوات يشترك فيه الضم والاعجم والاشعر والمفهم وان كان الاتفاق
 القائلين في وجه الدلالة على النقص وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشبهة
 والسماعة وغير ذلك كالنسيب والعيار والكنية وكذا كبريات تدل على الصفة لا تصحها
 بمن هي له اي لا خصوص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف احواد
بالمتشابه عنه ورود العفاة اي السيلين وكوصف البخيل بالنفس من سمة ذات اليد
 فان اشترك الناس في موصفة اي موصفة وجه الدلالة على النقص لا ستواره فيها
 اي في العقول والادوات كتمشيه اجتماع بالاسد واهود بالبحر فهو كالاول اي
 فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على النقص كالاتفاق في العام في اية لا يلحق
 سمة ولا اخذ فتقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الرتبة
 جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في موصفة ولم يصل
 اليه كواحد لكونه مالا ينال الابدع جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة
 النسب والزيادة بان يكلم بين القائلين فيه بالتفاضل وان اصابها فيه اكل من الكفر
 وان الشغل زاد على الاول او نقص عنه وهو اي مالا يشترك الناس في موصفة من
 وجه الدلالة على النقص فما بين اصابها خاص في لغة غريب لا ينال الابدع والافتر

عامة تصرف فيه بأخرجه من الابتدال الى الوأية كما مر في باب التشبيه والاسمارة
من تقييدها الى التوسيع الخيالي والمبتذل العامي اذ مع البقاء على الابتدال اوضح
المصرف فيه مما يخرج من الابتدال الى الوأية كما في الامثلة المذكورة ثم واذ انظر
في الامثلة والرقعة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان في امر وغير في امر اما الظاهر
فهو ان يؤخذ المعنى كله اجمع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قولنا اجمع اللفظ
اي ان يؤخذ المعنى واحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار
ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
والضرب الاول قسمان لان ما خرد مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اجمع تغير النظم او
بدونه فهذه عدة اقسام اثباتها يقول فان اخذ اللفظ كله من غير تغير النظم الى
كيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المودات فهو مرسوم لانه سرقة محضة
ويسمى شيا وانتي لكا طك عن عبد الله بن الزبير انه مفل يقول معنى اي اوس اذا
انت لم تنصف اخاك يعني اذ لم يعط صاحب النصفه ولم توقفه حقوقه متروكا
المعدله ولم يوجب له عليك مثل ما توجب نفسك عليه وجده على طرف الجوان الكمال
يقول اي وجده ما جراك مبتلا بك ولما جارك الكائن بمسكة وله عقل وحرمة
ويركب حد السيف اذ لا يركوب حد السيف كمثل امور تقطع تقطيع السيف ويوتر
تأثيره اذ اراد الصبر على الحرب والموت من ان يفنه بدلا من ان تقنه اذ لم يكن
عن شوقه السيف اي عن ركوب حد السيف محل اي مسبه الى لا يبال ان يركب من
الامور ما يوتر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتمام من
لم يكده عن ركوبه مسجدا ومعدلا فقد طك عن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فاشد
بهذين البيتين فقال له معاوية لقد شئت بدي يا ابا بكر ولم يبارف عبد الله المجلس
حتى دخل من ابي اوس المنة فاشد قصيدته التي اودها لعمرك ما ادري ولا
لا وجل على اين تقذ والمنية اول حتى منها وفيها هذا البيتان فاقبل معاوية على
عبد الله بن زبير قال له لم تجربت انما لك فقال اللفظ له والمعنى له ولله فهواني

بالرضاعة واما احق بشوة وفي معناه اي وفي معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات
 كلها او بعضها ما يراد منها يعني انه ايضا مدحوم و سرقة محضة كما يقال في قول الخطيب
 الكرام لا تزل بعينها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي وزهاش لا تذهب لمطلبها
 و اجلس فانك انت الاكل الدابس كقول امرئ القيس دوقا بها صبحي على مطيهم تولى
 لا تملك اسي و تجل و اوردده طرفه في واليته الا انه قام بجدة مقام تجل و قال عباس بن
 عبد المطلب و ما الناس بالناس الذين عهدتم ولا الدرر بالدرر التي كنت تعلم فادرك
 الفردق في شوة الا انه قام توف مقام تلم و قريب من هذا ان يبدل باللفاظ
 ما يصادف في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في نوح بن سفيان الوجود كثر
 احاسهم ثم الانوف من الطرار الاول سود الوجه لئمة احاسهم فطس الانوف
 من الطرار الاول والثاني احد اللفظ كله مع تنويع لفظه اي نظم اللفظ اذ اختلف اللفظ
 لا كله سمي هذا اللفظ عادة و سمي وهو ثلثة اقسام لان رثا في احوال يكون ابلغ من
 الاول و اوردده او مثله فان كان رثا في ابلغ من الاول لا خفاصة بفضيلة لا توجد في
 الاول كحسن السبك او الاختصار او اليفاح او زيادة معنى ممدوح اي قال في
 ممدوح مقبول كقول بشر بن راقب الناس اي حاورهم في الاساس رقية و راقب
 حاوره لان الحاييف يرقب العقاب و يتوقع لم يظفر كما جبهه و فاز بالبطبات
 القايك البهيج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل و قول سلم بن ابي صرمان
 المعجزة سمي بذلك لخراجه في تجارته وفي الاساس سمي سلم بالاسم لانه باع مصفا و
 و اشترى ثمنه عدو اصر ب من راقب الناس مات هماً اي خروا انقلب على اعقابك
 له او تميز و فاز باللذة المعبور لما اشد به اجرة فبنت سلم اجود سبكا و انظر
 روى عن ابي معاذ رويته بشارة قال انشدت بشارة سلم فقال و حب
 و الله ما ريتي من اخف منه و اعدب و الله لا اكل اليوم ولا اتركه و كقول
 الكوف خفنا لهم في كل عين و حاجب بمر القناد البين عينا و حاجبا و قول ابن
 بانه ليله حلقا باطراف القناد في ظهورهم عينا لها وقع السيوف حارب

فثبت ابن جبانة ابلغ لا خفاء به برناودة معنى و هو الالف رة الى انهم حيث
 وقع الطعن والفرق على ظهورهم والكان اشارت دونه اي دون الاول في اللغة
 لغوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مدحوم مردود كقول ابي تمام في غرر
 ابي محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيات اي بعد ان يات الزمان
 مثله بدليل ما بعده او بعد لسان له بدلالة ما قبله وهو قوله اني ابا نصر سني ان
 يدى من حيث ينقض الفتي وبينه لا يات الزمان مثله ان الزمان مثله قال الشيخ
 عبد القاهر في المسائل المشككة في هذا البيت تقصير ان النوض في هذا السمو في النزل
 وان يقال انه يتروا انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله نيل الزمان به فقد اصل
 بالعرض وجوز وجود النزل ولم ينفى من حيث هو بل من حيث نيل الزمان بان يكون
 بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاوة فني به ولقد يكون به الزمان بمثله
 فالمصراع الثاني في لاي تمام لكن مصراع ابي تمام اجد سببا لان قول ابي الطيب ولقد
 يكون بلفظ المصراع لم يجب محذو اذا المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت
 انها مصاف محذوف والفعل المصراع على معناه اي يكون الزمان كينها هلاكه عن
 لا يسمي هلاكه ابا العلم بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العلم اقلت السخاوة بالشي
 هو بذله لتغير الزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمي هلاكه او يخل
 كذا ذكره المصراع عرض عليه بابا سلمنا ان ايجاد لم يبق في تصرفه لكونه كهيئة
 للحاصل وانما اعداه وافترا فيبقى بعد في تصرفه فله ان يسمي هلاكه وان يخل فينفق
 انش عذرك والحاصل ان ايجاد واعداه كان به الزمان فني بايجاد لكمة لا ينجر
 باعداه قط لكونه سببا لصلاح الدنيا على تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام
 اجد سببا لا استغنايه عن تقدير المصاف الذي لا تظهر قرينه تمل عليه عكاز ان
 المعنى مما لم يذهب اليه احد من فسر هذا البيت قال ابن جني في علم الزمان من
 سني به واخره من العدم الى الوجود ولولا سخا الذي افاده يعني به على الدنيا
 واستغناؤه لنفسه قال ابن قوريه هذا ما قيل فاسد وغرض بقوله ان شي غير

موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سببه على فلما اعداده سنه اسعدني بصني
 وبرايتي له على التفسير التام فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه كمن ازال
 بهلاكه او باجاده او بايصاله الى الشئ عركا ان سني مصراع ابي تمام بمنه بمنى المراد
 ولو اشتراط في الاخذ التام في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض
 لكاي مأخوذة من واحد من التفسير لان ابا تمام قد علمت البين بمنه صريحا ولهذا
 قال الامام الواحد بعد ما ذكر سني ابي حنيفة ووجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام
 هيات البيت والثاني ان في مثله اي مثل الاول فابعد اي في الثاني بعد من الدم
والفضل للادل كقول ابي تمام لو حار مرنا والمنية لم يبد الا الفواق على النفس وبلا
الاريا والطب واصافة المرنا الى المنية للبيان اي المنية الطائفة للنفس لو حار
في الطريق الى ملكها ولم يكن التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفواق وقول ابي
لولا مفاوكة الاصاب ما وجدت لها المنايا الى ارواحها سبلا الضمير في المنايا و
 حال من سبلا وقيل انه جمع لها وهو فاعل وجدت اصبفت الى المنايا وروى يديها
 فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفواق والوجع وبلا بالنفس الارواح
 وكذا قال القاضي الا جاز لم يكن الا حديث فاعلم لما اسر به الى مودعي وهو ذلك الدر
 التي او دعته في سمعي القيت من مدعي وقول جاز الله من رغبة استاذة وقابله ما به الدر
 اللواتي قطع عيناى سميت فقلت هي الدر التي قد حث ابو مضر اذني قطع
 عيني وقوله فهو البدر من الدم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على الرقة فان
 البرزخ والواقبة والافنوم موم جدا كقول ابي تمام معتم الظن عندك الامانة وان
 الكا في السبلا ولا سرت في الكفاق الود من جدواك راحتي وراوى وقول
 ابي الطيب ولاني عنك بعد غدنا ووقيت عن قياك غير غدا ممك حيث ما اجبت الكا
 وضيقت حيث كنت من البلاء وول فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من اللفظ
 والرقعة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وصره فقال وان اخذ المعنى منه
 وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وصره الى ما من الله اذا قصده

واصله من الم بالزى اذا نزل به وسنى وهو كسطا اجملة عن الشدة ونحوها واللفظ للفتح
بغيره اجملة مكانه كسطا من المعنى جدا واليه جدا آخر وهو ثلثة اق م كذلك اى مثل
ماسى اعادة وسنى يعنى ان الشا انا يبلغ من الاول او دونه او شدة او لى اول
الاق م وهو ان يكون الشا فى ابلغ من الاول كقول ابى تمام هو الضمير لى الصغ اى
الاحسان هو سبدا صفة اجملة الشرطية اعنى قوله ان يعجل فيه دون يرث اى يطرفا
فى بعض المواضع الفخ وقول ابى الطيب وس ائمه لطو رسيك اى تا فر عطايك على ابرع
السبب فى السير اجملا اى السحاب الذى لا ماء فيه يقول لعل تا فر عطايك على
على كثرتها كاسحاب انا يبرع منها ما كان جها مالا و فيه وما فيه اما يكون ثقل
فثبت ابى الطيب ابلغ لا شتاه على زيادة بيان للمقصد حيث ضرب المثل بالسبب
وثابتها اى ثا فى الاق م وهو ان يكون الشا فى دون الاول كقول البحرى واذا
تألف اى لمع فى البنى اى المجلس الفاص با شراف الناس كلامه المصقول المنفتح
حت لانه من عضبة اى من سيفه القاطع شبه لانه بسيفه وقول ابى الطيب كان
السنهم فى النطق قد جعلت على راحم عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسنهم
فثبت ابى الطيب دون بيت البحرى لانه قد فانه ما فاده البحرى للفظى تألف
المصقول من الاستقارة التخييل حيث اثبت التالى والصقالة للكلام كاثبات
الاطفال للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالليف وهو استقارة بالكتابة وثابتها اى ثا
الاق م وهو ان يكون الشا فى مثل الاول كقول الاعراب ابى زياد ولم يك اكثر انفعيا
مالا وردى وما كان اكثرهم سوا اى لىة والسوا لىم ابل الراعية ولكن كان اى هم
وزاعا فى الاسس فلان رجب ابداع والذراع ورجبها اى سنى وقول ابى ابراهيم
جعفر بن يحيى وليس با وسوم فى الفنى الضمير فى اوسوم للملوك فى البيت قبله يوم الكو
مدى جعفر ولا يصقول كى يصنع ولكن موقوفه اى حانه اوسع وكقول الاخضر مرفية ابى
والصبر يحذو المواطن كلكا اى عليك فانه مدحوم وقول ابل تمام عبده وقد كان يدعى
لابس الصبر حارنا فاصح يدعى حارنا حين يخرج هذا النوع الظاهر من الاخذ والرقعة وانا

غير الله فمنه ان يشاء المعنيين الى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول
 جرير فلما بينك من ارب الى اتم بالضم جمع اللحية سواء ذواتها مائة وانما راي الى
 عن الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والساء سواء في الضعف وقول
 الى الطبيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفة
 منهم قنافة كمن في كفة منهم خضاب فقير جرير عن الرجل يذلي اليه مئة كتفسير الى طبيب
 عنه بمن في كفة قنافة وكذا التفسير عن المرأة بذات انما ومن في كفة خضاب
 ويجوز في تشبيه المعنيين ان يكون احدي السبطين سيبا والآخر يدجا او حيا او اذرا
 او غير ذلك فان الشاعرا قد اذق اذا قصد الى المعنى المتشابه لفظا في اضافة
 بغير لفظ وصرحه عن نوعه من السبب او صدى او غير ذلك وعن وزنه وعن قافية
 ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول جرير سبوا الى شياهم
 واشرفت الدمار عليهم حرة فكأنهم لم يسبوا لان الدمار المتشقة صارت بمنزلة سب
 لهم وقول الى الطبيب يسر الجميع عليه اي على السيف وهو مجرد عن عنده فكأنما هو
 معمد لان الدم اليابس صار بمنزلة عنده فنقل المعنى من الفتح واجمى الى السيف
 ومنه اي من غير الظاهر ان يكون المعنى انشائي من المعنى الاول كقول جرير
 اذا قضيت عليك بنوهم وصبرت الناس كلهم غضا بالانتم يعنون مقام اناس
 كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمسئرا ان يجمع العالم في واحد فالاول بمعنى
 العالم وهو الناس وهذا يشكهم وغيرهم وروى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة قتال
 الفضل البركي وفرط احبته في رعايته غار عليه غيرة افضت به الى التكره والار
 بكبه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولاً لهرون امام المهدي عند قتال
 المجلس انما شدا انت على ما بك من فطرة فلت مثل الفضل بالواحد ليس من الله
 فامر هرون باطلاقه وطلع على ابي نواس حلقه ومنه اي من غير لفظ القلب هو
 ان يكون من انشائي بمعنى الاول كقول ابي الشيص اجد الله في هواك لذيرة
 جنانك فليكني الدم وقول الى الطبيب واحب ان سقواك لئلا تارواك راجع

الى الفقه الذي هو الحال اعني قوله واجب فيه علة كما يقال انفق و انت محدث
 هذا اذا جعلت الراد الى انا على تجوز صدر المصارع المشتب بالواو كي هو راى البعض او
 على تقدير المبتدأ راى واما واجب فاذا جعلتها للعطف فالنكر راجع الى الجمع بين الراجح
 محبة ومجبة اعلامة فيه بين لا يكون الا وهذا ان اعلامة فيه من اعدايه وما يكون
 من عدد واجب يكون مفترضا لا مجبوا فهذا انقيض معنى بيت الى الشئ والاشئ
 في هذا النوع ان بين السبب كانه بين السببين ان ان يكون ظاهر القول ابلغ تمام
 وثمة مستفاد صوابه اعطى اذ فيه من نون السماع وقول ابله الطيب و ابراهيم
 ثقات سبقت قبل سببه سوال فاراد ابوتام ان المدوح يستلذ بهات السالين لانه
 من غايه الكرم وبنائه اجدود اراو ابله الطيب انه ان سبقت نية من سائل عطيا
 المدوح بلغ ذلك منه مبلغ ابراهيم من المدوح لان عادته ان يعطى بغير سوال ومنه
 اى من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الالفه الاروزى
 و ترى الطير على اثار ما راى عين اى عيانا ثقة حال اى وثقة على ان المصدر اقيم تمام
 الصفه او معقول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على اثار ما كانه على اثار ما لو لم يكن
 واعتمادا وان سماراى مستطعم من لحم من يتلهم من القنط وقول ابله تمام وقد ظلمت
 اى التى عليها الظل عقبان اعلامة صحنى بعقبان الطير في الدمار لولا ان من هنا اذا
 روى فقيض عطش اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا
 على انها مستطعم لحم قتله حتى كانا من ابله ان ابله تمام يتلهم من ابله تمام المدوح
 التى من عقبان صارت مظلة بالعقبان من الطيور السواهل في دمار القنط لانه اذا
 خرج للفرودت برالعقبان فوق راياته لكل لحم القنط فتلهم ظلالها عليها قال ابله
 تمام لم يعلم شئ من معنى قول الالفه راى عين ومن معنى قوله ثقة ان سماراى ان
 ابله تمام انا اخذت بها من بيت الالفه لانه لان الالفه انا وبقوله راى عين
 وقرها انا يكون لاجل توقع الفريه وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشئ
 والتمتاز على قتل العادى ثم قال ثقة ان سماراى جعل الطير وثقة بالهيرة لا عيانا

لا عناه بذلك وند اليه يؤكد المعصود واما ابوتام فلم يعلم شي مما افاده قول الالف
 راي عين وقوله ان سمار لا يقال ان قول الالف تام ظلت امام عيني قوله راي
 عين لان وقوع الظل على الاريايات شعر اضر بها من اجيش لاننا نقول هذا ممنوع
 او قد يقع ظل الطير على الالية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابوتام
 عليه اعلى الالفه زنايات محسنة لبعض المعنى الذي افاده من الالفه وهو سار
 الطير على انما رهم بقوله الالفه لم تقاقل وبقوله في الدماء مواهل وبقا متاه مع
 الاريايات حتى كانا من اجيش يتم حسن الاول اعني قوله ان الالفه لم تقاقل لانه لو قيل
 ظلت عقبان الاريايات بعقبين الطير الالفه لم تقاقل لم يكن هذا الاستشعار المنقطع
 ذلك احسن لاقامتها مع الاريايات حتى كانا من اجيش مظنة انها ايضا تقاقل مثل
 اجيش فحينئذ الاسد ذاك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بحذف وقوع
 ظنها على الاريايات ويمكن ان يكون معنى قوله وسها يتم حسن الاول ان هذه الزايات
 يتم حسن معنى البيت الاول اعني ان الطيور على انما رهم وما ذكرناه اولاً هو الموقوف
 لما في الايضاح وعليه التقويل واكثر هذه الانواع المذكورة بغير الظاهر ونحوها
 مقبولة منها اي من هذه الانواع ما يجوز حسن الصرف من قبيل الاتباع الى غير
 الابداء وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون شذوذاً بحيث لا يربط
 ان الثاني ما خوذ من الاول الابداء على روية ومزيدة على كل حال اقرب الى القبول
 كونه ابد من الالف والرقعة وادخل في الابداء والصرف هذا الذي ذكر
 في اللفظ وعرض من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا
 وتسمية كل بالاسمي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني
 اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبره عن
 نفسه انه افاده منه والافذ اليكم سبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه كلام
 المذكورة لجزاز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او
 المعنى وحده ومن قبيل لواز ان طراي محببه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الالف

كما يكلم عن ابن سيدة انه انشد نفسه معية وسندف اذا ما اتية سئل واهترأه
 المهند فقبل له ابن سيدة بك هذا الخطبة فقال الا ان علمت اني شاعر اذا اوتيت
 على قوله ولم اسمعه وكما يكلم ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان
 الفزوق حاضرا فامر سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقد
 الى سيف غير صالح للضرب لستقله فقال الفزوق ولا ضرب بسبب ابن ظالم بل
 اضرب بسبب ابى رعرعان سيف مجاشع بنى سيف كانه قال لا يستعمل ذلك السيف
 الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب سيفه الرومى وانفق ان بنا السيف ففعل سليمان
 ومن حوله فقال الفزوق اعجب الناس ان اصحكت سيدهم خليفه الله يستحق به
 المطر لم ينب سيفى من رعب ولا دأش عن الاسير ولكن آخر القدر ومن يقدم نفس
 قبل سبها جمع اليدين ولا الصمصمة الذكاة ثم اعند سيفه وهو يقول يا ابن اب
 سيد اذا صبا ولا ياب صارم اذا بنا ولا ياب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانه
 بابن المراغمة يعني جريرا فاجابته فقال بسيف ابى رعرعان سيف مجاشع مرت
 ولم تقرب بسيف ابن ظالم وقام والضرب وحضر جرير فاحضر اخبره ولم يفتد الشر
 فانت ويقول بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شأه ثم قال جرير يا امير المؤمنين
 كانه بابن العتيق يعني الفزوق قد اجابته فقال ولا تقبل الاسرى ولكن تعظموا
 انقل الاعاق حمل المفارم ثم اخبر الفزوق بالبحرودون ما عده فقال حينئذ
 سيوف المهند تنبوا طبائعا وتقطع اصبايا ضماط التيام ولا تقبل الاسرى ولكن
 تعظموا اذا انقل الاعاق حمل المفارم وهل ضربته الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب
 اخا مثل وارم فاذا لم يعلم ان الشاة اخذ من الاول قبل قال فلان فقال كذا
 ليقتل بذك فضيلة الصدق وسليم من دعوى العلم بالعيب ومن نسبة الفزوق
 النقص وما يقبل بهذا اى بالقول في الرقات الشورية القول في القناس
 التضرع والعقد والصل والتلج بعظيم اللام على الميم من لمح اذا البصر ووجه
 القول فيها بالقول في الرقات الشورية ان في كل منها اخذت من الآفراء

دنوان یعنی الکلام شراکان اولفظ مشیو من القرآن او حدیث لا طایفه منه
 ای لا طایفه از آن ذلک انشی من القرآن و حدیث یعنی عاوجه لا یکن فیہ شعار
 بانه من القرآن او حدیث و هذا اصرار عا یقال فی انشاء الکلام قال الله تعالی
 و قال ابی نعم کنذا و فی حدیث کنذا و نحو ذلک مثل الاقتباس فی الکتاب البتة
 اشته لان الاقتباس اما من القرآن او من حدیث و علی التقدرین الکلام اما مشورا
 او منطوقا لا دل کقول امری فلم یکن الا کلج البصر او هو اقرب حتی انشد داعیه
 و انش فی مثل قول الکافر ان کنیت زریمت ای عزمت علی اجماع من غیر ما جرم مضمر
 جمیل و ان تبدلت بما غیر ما محبنا الله و نعم الوکیل و انش مث قول امری
 قلنا انت انت الوجه و بیج الکعب و من رجه فان قوله انت انت الوجه لفظ
 حدیث عا روی انه لما ارشدت ارب یرم حین افذ ابی عم کف من اخصبها و فی
 بها وجهه المشرکین و قال انت انت الوجه ای فجت بالضم من القبح نقیض احسن
 و قول امری و بیج الکعب ای لعل اللیثم و قیل البدر من فیه الله بفتح الیمین ای البدر
 عن ابنه و الرابع مثل قول ابن عباده قال احبب الی ان رقیبی سی اخلی مداره
 من امداره ای التمايلة و الملاحظة و ضمیر المفعول للرتیب قلت و عنی و حبک
 اجنبه خفت بالمکاره اقتباسا من قوله عم خفت اجنبه بالمکاره و خفت النار
 باشتدات یقال خففته بكذا ای جعلته مخففا محاطا یعنی ان و حبک خفته فلا یل
 من محلی مکاره الرقیب کما لا بد لطلب اجنبه من مشق التکالیف و هو ای الاقتباس
 ضربان احدهما ما لا یقل فیہ المقتبس عن معناه الاصل کما تقدم من الاشتهار الاربعة و
 انش فی خلافه ای نقل فیہ المقتبس عن معناه الاصل کقولہ ای قول ابن الرومی
 احطرت فی مدحک ما احطرت فی منعی لقد ازلت حاجاتی بواد غیر ذی زرع
 مقوله بواد غیر ذی زرع مقتبس من قوله یا حکایتہ رب انی اسکت من ذریستی بواد
 غیر ذی زرع عند سبک المحرم لکن معناه فی التوآن و اولاد ما رینه و لا نبات و قد نقل
 ابن الرومی عن هذا المعنی الی صباب لا غیر فیه و لا تنفع من لطیف هذا القرب محض

في صبح الوجد دخل الحمام فخلق الله بجزء الحمام عن نشر لولود وانبس من ثوب الحمام
 ملبوس وقد جرد موسى لثمنه الله ففقت

واحسنه اي حسن التقنين ما زاد على الاصل مكتبة اي شئ البيت او المصراع الفصحى شعر
 اث اث اث على لطيفه لا توجد في شعر الشاعر الاول كالنورية وهو ان يذكر لفظة له
 مسنين قريب وبعيد ويراد به البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب الحجة او الوهم
 ابدى اي اظهر على ما في سرقة شفتيهما وثق ما ذكرت ما بين العذيب وبارق ويزكر
 من الادكار من قد حاد ودامى مجرعو الدنيا ومجرى السوابق انصب مجر على انه معقول
 يذكره وفاقه ضئير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجرعو الدنيا
 ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعزيب وبارق موصوفان مودعان ما بين
 زلف للتذكرا والمجد والمجرى وقد عرفت حوز تقديم الطرف على المصدر ويجوز ان يكون
 ما بين العذيب معقول تذكرت ومجرعو الدنيا بدل منه والمنى انهم كانوا نزلوا من بين
 الموصفين وكانوا يرون الراح عند مظارة الفرسان وبالعقول على ايجل فهذا
 اث اث اث في تصنيفه بالعذيب وبارق معينها البعدين لانه جبل العذيب بضم
 العذ و معنى به شقة الحسية وبارق الشعر الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه
 تخير قد يتايل الراجح وجريان ومعه على التتابع كبريان ايجل السوابق فزاد على
 ابي الطيب هذه النورية والتشبيه ولا يضر في التقنين التغير البصير لما قصد تصنيفه
 ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودى به دار الثعلب قول لعنوا غنطوا وغنوا
 من الشيخ الرشيد واكرهه هو ابن جلد وطلع اشيا يامتى يضع العامة تقول فاجاب
 بسيم بن شبل واصله اما ابن جلد وطلع اشيا يامتى اصنع العامة تقول في غيره الى
 طريق الفينة ليدخل في المقصود وقوله غنطوا وغنوا اي وقوا في الغلظة في حصة
 وحطوا من رتبة ولم يرفوا مقداره وفيه حكم ولهذا وصف بالرشيد دارا والنوى
 على طريق التكميل وربما سمى تصنيف البيت فما زاد على البيت استقانة وتفنن المعراج
 فما دونه ابدع اعلان اث اث اث في ادوع شوه شيا من شعر الاول هو ما يشبه
 الى شوه قليل مغلوب ورفدا لانه رفا حرقا شوه بشوا يفر واما العقد فهو ان
 ينظم شعره انا كان اودعني او مثله او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت

بان طریق القیاس ان بعض الكلام شیایس التوآن او احدث لا علی انه منه کثیر
 البشی فقد نظر ان کان غیر التوآن و احدث فخطه عقد علی ای طریق کان ادلا
 و علی فیه القیاس کقولہ ای قول ابی العباس مایال من اوله لطفه و صیفه آفره
 معجزه حال ای مایال معجزه عقد مول امیر المومنین علی رضی و مالد بن آدم و الفخر
 و اما اوله لطفه و آفره صیفه و الکافی قرانا او حدیثا فاما یکون اذا غیر غیرا
 کثیرا لا یحیل مثله فی القیاس اولم بغیر تغیر و کثیرا و کثیرا الی انه من العلم
 او احدث و مع یکون لعل طریق القیاس کقولی ان عرانی بالندی
 استقرنت خطی و اشد معشر احدث به ده فان الله خلق البرایا عنت
 لجدل بینة الرجوع یقول اذا تدانیم بید الی اجل سسی فاکتوبه و قال اللام
 ان فی رضی عمده انجر عندا کلمات اربع فالس غیر البریه اتق المشبات
 وارنه و دوع فالیس بلیک و اعلم بنیه عقد قوله عم احمل من و احوام من
 و سها و مدرث بهات و قوله ازهد فی الدینا کبک الله و قوله من حسن کلهم
 المرأ ترک مالا یغنیه و قوله انما الاعمال بالنیات و اما اهل مندان نشتر لظن
 و شرط کونه مقبلا ان یکون سبکة منما را لا یتقاصر عن سبک النظم و ان یکون
 حسن الموضع مستقر انی محله غیر فلی کقول بعض الفاربه فانه لما ثبت فدلته
 و حنظلت فخلدته ای صارت فاما فخلدته کما فخلدته فی المراهه لم یزل سور الظن
 بقا و ده ای بقوده الی تخیلات فاسده و توهمات باطله و یصدق توهم
 البشی بینه و ده ای بیا و ده و راجعه فیضی علی معقنی توهم حل قول ابی الطیب
 اذا س و علی المراسات طنونه و صدق ما یباده من توهم یسکد صیف
 البشیه و استماعه لقول اعداه ای اذا قبح فعل الدان فمجت طنونه فینی فله
 با و لیا به و صدق ما یخط بقلبه من التوهم علی اصاعده و اما السلیح بقیه اللام
 علی الیم من لمح اذا البصره و نظر الیه و کثیرا ما یسمعهم یقولون فی تغیر الابیات
 فی هذا البیت کبک الی قولی فلان و قد لحن هذا البیت فلان الی غیر ذلك من التوهمات

واما التليج مقدم الميم على اللام فهو مصدر ملج الش عر اذا اتى بشي ملج وقد ذكرناه في باب التليج
 وهو انها خطا وكفى لينا من قول الش هرج العلامة مثبت سوى بين التليج والتليج وفرجها
 بث ر الى حصه او شؤنهم صار اللفظ مستورا واخذوا به بالعدم التميز فنزلان بث ر في معنى الكلام
 الى قصه او شؤرا مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصه او الشؤرا مثل فالصير لاجد
 من القصه والشؤرا مثل وان لم التليج سنة لانه اما ان يكون في النظم وفي الشؤرا والشؤرا
 فاما ان يكون بثرة الى قصه او شؤرا مثل اما في النظم فالتليج الى القصه كقوله اي قول الى ام
 لحق بابا فخام وقد حرم الحوى الهوى قلوبا بعد ما طير ما وهو وقع فوذت عين الشمس والليل غم
بثس لهم من جانب انهم لظن فضا صرنا صيغ الدرجة والطوى لهم بهجتا ثوب الساء المخرج
 قوله ما دورى احلام نايم المت بنا ام كان في اركب يوشع الصيرة احرانهم ولم للاصية
 المكلين وان لم يكر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء وارضومه غيره ونفاه ونسب
 وازاله والصير في صوته وبهجتا الشمس الطالعة من انهم الدرجة الظلمة الطوى النظم
 المخرج وفلويين وقوله احلام نايم استقام لما راى واستوزب الش ر الى قصه يوشع
 بن نون فنى موسى عزم واستيقظ الشمس اي طلبه وتوف الشمس فانه اوى انه قاتل اجبارين
 يوم اجمعه فلان برب الشمس خاف ان يعيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فدخل له
 قتالهم فيه عدى الله فذله الشمس حتى فرغ منهم قتالهم والتليج الى الشؤرا كقوله لم ومع الرضا
 ارض الرضا واي حارة رضى فيها القدم اي يحرق وانما تلتقى ارق من ارق لادانهم
 واحق من حقه عليه تلتقى تنفق منك في ساعة الكرب اللام للاسداء وعروضا خيرة
 ارق ومع الرضا وحال من خيرا ارق وانما عطف على الرضا وتلتقى حال من النار ارق
 الى البيت المشهور المستخرج الى المستغنى بعروضة كريمة الصيرة لوصول الى الله يستغنى عنه
 كريمة بعروضا كريمة من الرضا رباننا وعروضا من بن مرة ولهذا البيت قصه وان
 السبوس ذات اضمنا البهية وهي ام حبس كبار لها من حرم بن ابلان له ناقة وكلية قد حوى
 من العالمة فلم يكن رعى الا ابل حبس لها هرة بهما فخرت في ابل حبس ناقة الحوى
 في حوى كليب فانكره شبيب زمانا فاضل صرهما فوكت حتى بركت بفنا وصاحبها وصاحب

وما وليا مضحت البوس والفلان داغ فيه فقال جاس ايها الحرة اهدني فوانيله لا نغفران فملاها من
 ابله منها فلم يزل جاس يترقب غرة كليب حتى صبح وتبا عد عن ابي مبلغ حساسا حذوه فخرج عاونه وتبعه
 فصدق سلبه ثم وقف عليه فقال باعرا عشي بثر به ما وفان حذر عليه فقبل المنيح بعمر والبيت ونسب الزين
 تعذب وكرار يبي سنة كهل تعذب عاكروا لهذا قبل ان يرمي من البوس والتميح الى المشي كقول عروني
 كلهم ومن دون ذلك فوط الفقاد اش رالي المشي اب يردون عليا حفرط الفقاد ودونه حفرط
 ويضرب للامرات في فاكه كليب انصح قول حس لا عمن فحل فطن انه يرمي لعلي له السبي عليا وهو
 ان تركك على الفقاد من اعداء الى اسفلها حتى يشتر شوكها واما في الفتر فالتيمح الى الفقيه الى
 الشتر كقول الحرة في فبت بيلة نابغية واحزان بعقوبة شرا الى قول السا بقية فبت كاني
 ضينة من الرقش في انيا بها اسم نافع والى قصة يعقوب عليه السلام والتيمح الى المشي كقول
 البعض فيا لها من حرة يعق اولادها شرا الى المشي اعني من الهرة تاكل اولادها ومن التيمح
 يشبه الفخر كما روي ان يمتدح لشر كيب النمرى ما في الجوارح احب الي من البارني فقال النمرى
 حاصه اذ كان بصيد الدق شرا التيمح الى قول جرير البارني المظل على غير التيمح من السا لها
 انضبا با واثا شر كيب الى قول الطراح تيمح بطرق اللوم اهدى من القطر ولو سكت طرق
 المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني حارب دخل على عبد الله بن يزيد الهذلي فقال عبد الله
 اذ القيت البارحة من شيوخ محارب ما تركوا غلام دارا او قولا الا حطل تكش بابش شيوخ محارب
 وما خلتها كانت ترش ولا يترى ضفوع في طلاء ويل كجا وبت فذل عليها صرته حية البحر فقال
 اصلحك الله اخرا البارحة برقا دكا نوافل طلبه اراد قول القائل لكل طلاء من اللوم برقع والاني
 يزيد برقع وحبلى

من انما في من الاستداء والتخلف والانهما وبينكم
 شرا كان اذ كان بان بانه اي ان يفعل فعل الماتق في الزيادة من تتبع الانق والاس
 يقال تاءت في الردضة اذا وقع فيها متبعا لما يردته اي تعجبه في ثلثة مواضع من كل مرة يكون
 تلك المواضع الثلثة اعدب لفظا بان يكون في غاية البعد من التناذر والتقل وحسن سبكا بان يكون
 في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الجملة والتناذر
 والرفق والسلاسة ويكون المعال مناسبة للفاظها من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف

او على الكس بل يصان صيغة تناسب وتلازم وارجح منى بان يسلم من التناقض والاشغ
 ومن لغة العرب والابدال ونحو ذلك وما يجب على فظة عليه ان يستعمل اللفظ الرفقة ذكر الله
 ووصف ايام الميعاد ونحوه يستجاب لمودات وملازمات الاستغفار وامثال ذلك لصدقه ان ابتداء
 لانه اول ما يقع السمع والكان عند ما من الصبيك صحيح المعنى اقبل اب مع الكلام فوحي جميعه والاشغ
 عنه ورفضه والكان الباقى في غايه الحسن فالابتداء الحسن في تذكرا لاجته والمنازل كقولك اى قول
 امرء القيس ففانك من ذكرى صيب ونزل يسقط اللوى بين الدخول فحول اللفظ منقطع ال
 حيث يرق واللوى رمل معرج يلتوى والدخول وحمل موصوفان فالمنى بين اجزاء الدخول
 فيصير الدخول كاسم اجمع مثل القوم ولا لم يبع الفاء وقبح بعضهم في هذا البيت لما فيه من عدم التنا
 لانه وقف واستوقف وبكا واستبك وذكر اصبغ المنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل
 ثم لم يتقن له ذلك في النصف الثاني بل انه فيه بيان قبلته في اللفظ غريته في بيان الاول فلا حسن
 هذا البيت انما ليعلم انى لم يا ايمته ما صب ديل قاسيه ليل الكواكب وكقولك اى حسن الابداء وصف
 الله بارك وتعالى السبح السلى قصر عليه تيمية وسلام صلت عليه جلالها الايام في الاساس خلق عليه
 اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر النواك والعتاب على المذبح قول ابى الطيب خزان ومن بار
 غيرهم وام ومن يميت غيرهم وفي الشافية قوله ايضا فزاد ما يليه اهدم وعمر ومثل ما به
 اليوم وفي النوى قوله ايضا اريك ام ما انعام ام خربخ برود وهو كيدى جرد بينى ان كسب
 في الملاح ما يتغير به كقولك اى قولك ابله مقالى الصبر في مطلع قصيدة الشدة الداعى اللوى
 موعدا جبابك للفرقة فند فقال له الداعى موعدا جبابك يا اعنى ذلك الشئ السوء وروى
 انه دخل على الاعمى في يوم مهران ونشده لا تغل بشرى ولكن بشر ما في مرة الداعى ويوم المرحان
 فيظن به الداعى وقال يا اعنى تبدا اهدى اليوم المهران وقيل بطي اى القاه على وجهه وضرب على
 وقال اصلاح اذ به ابلغ من ثوابه واحسنه اى حسن الابداء ما ناب لمقصود بان يكون فيه شارة
 الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتداء مشورا بالمقصود والانتها ناظرا الى الابداء او كقولك الابداء
 مناسب للصفة براعة الاستدلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقولك في
 التهنئة اى قولك الى محمد بن ابي نازك يهني العاصب بولده لانه يهني فقد اخبه الاقبال ما وعدا

وكونك المحبة في الحق العاصد وتولد في المرتبة اي قول ابي الفرج اسوي في مرتبة فخر الدولة
 الدين هي الدنيا يقول بها فيها صزار صزار اي اضر من لطف اي اضني الشدة وفيها
 اي قبح بقتة وكنول البتة تهي المعظم بالبه في فتح عمورية وكان اهل التخم رعو انه لا يفتح
 في ذلك الصيف اصدق ابناء من الكتب في صده انهم بين اجد والعب بعض الصفايح
 لا سود الصييف في سترهين جبال الكف والريب وكنول ابي العلاء فيمن عرضت له
 مكات عظمة لعري ان يلم عظيم بال على والامام سليم قول ابي الطيب التهمة برذال
 المحبة في اوعر صفت واكرم وزال منك الى اعدائك السقم ومنه ما يشرف في افتتاح الكتب الى
 الفن المص فيه قول جابر الله في الكف ف واحد له الذي انزل القرآن كل ما مولف منطق
 والمفضل الله احمد على ان جعلني من علماء الوسيه وثانيها اي ثارة الموضع الشدة حتى
 ان يتايق فيها التلخيص اي اخرج مما يشبه الكلام به اي ابدى وافتح قال الامام الواح
 مني التشيب ذكر ايام الشباب والهرم والنوال وذلك يكون في ابتداء قضاء الشرفه
 كل امرئ يشبهه وان لم يكن في ذكر الشباب والتشيب الاصل ذكر ايام الشباب من يشبه اي وصف
 على اربعة كالادب والافتخار والفتاة وغير ذلك الى المقصود مع رعاية اهل البيت
 ما بين تشيب الكلام به وبين المقصود واكثر هذا القيد من التقاب وتولد التحق اراد به
 اللغوي والا فالتلخيص هو الانتقال مما افتتح به الكلام كان ينبغي ان يقول مما افتتح به الكلام
 لان التشيب هو التشيب بعينه وهو ان يصف الشرح حال وحاله معها في العشق يقال تشيب
 اي تشيب بها فتشيب الكلام وكونه حال ليطر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه كان اكثر ما
 به العضايد والمراج تشيب وتشيب ذكر التشيب واراد مجرد الابداء والافتتاح وانما كان
 التحق من الموضع التي ينبغي ان يتايق فيها لان الساق يكون مترقباً للانتقال من اللغز
 الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسناً مستلماً الطرفين حرك من الشك والسمع واما على
 اصفا بما بعده والافعال فكس ثم التلخيص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاً لهم من قبل
 واما المتأخرون فقد اجمروا به في منه من الحسن والادالة على مراعاة الشرح كقول اي قول
 ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في فوس اسم موضع قومي وقد اخذت مساهري اي حرمته

الى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سريت ليلا ويقال سرنا سرية واحدة والاسم
 بالضم والسرى وبضم الوب يورث السرى والهدى وهم بنو اسد تهما انها جمع سرية وهدية
 لان هذا الوزن من ابيه اجمع ونقل في الصحاح وكذا في الصحاح وحظي المهرية القود الحظي
 خطرة وهي بابي القديس والمهرية المنسوبة الى مهران حيان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية
 والقود الطويلة الطهور والاعناق والواحد ابو ذؤيب قومي واحال ان مزاولة السرى و
 المساء بالجنس قد اشرت فيها ونقصت من قولنا فتولا وحظي المهرية عطف على السرى لا على قوله
 من اجل ان السرى اخذت منا واخذت من حظي الابل على ما يتوهم ومعقول يقول المفضل
 يتوهم ان نرم بنا فقلت كلا رجع للقوم وتبينه ولكن مطلع الجود وحسن الخلف ما وقع في بيت
 كتول ابي الطيب يودعهم وابسين فيها كأنه فناء بين ابي الهيثم بن عتبة فيلق وقد يغفل عنه
 الى مما شبيب به الكلام الى ما لا يلايه ويسمي ذلك الانتقال الاقفا ب اى الانقطاع
 والاركان والى الاقفا ب مذهب الوب اى هدية ومن عليم من المحققين بانى الضاد
 الجعنين وهم الذين ادركوا ابا هدية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ما قد تحضره صدع
 اوها ومنه المحضرم الله ادرك ابا هدية والاسلام كما قطع لصفه حيث كان في ابا هدية والاسلام
 والكان مذهب الوب والمحضرمين كل الشرا الاسلام ايضا قد يتبعونهم في ذلك يكون على منهم
 والكان اكثر منها التحض كقولهم اى ابا تمام وهو من الشراء الاسلاميه في الادلة البسيطة لو
 راي الله ان في الشيب حيزا جادته الارادة المحل شيئا جمع شيب وهو حال من الارادة
 ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلايه فقال كل يوم تدي حروف البياض خلق من ابي حية
 ومنه رى من الاقفا ب ما يقرب من التحض في انه يشوبه شى من اكله ومنه كقولك بعد
 حمد الله بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقفا ب من جهة انه قد انتقل من حمد الله
 على رسول الله الى كلام آخر من غير رعاية عناية بينا لكنه يشبه التحض من جهة انه لم يوت بكلام آخر
 فجة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل الى تعليق بما بعده اى مما يكمل من شى بعده الحمد
 فعلت كذا وكذا مقصدا الى ذلك لهذا الكلام بما سبق عليه فتدل هو رى قوامه بعد حمد الله
 بعد فضل الخطاب قال ابن الاثير فالتى اجمع عليه المحققون من علماء ارباب ان فضل الكلام

هذا ما بعد ان التكميم يفتح كلامه في كل امر في شأن ذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج
 الى الغرض المسمى اليه فضل فيه وبين ذكر الله بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخصيص
 ما يكون بلفظ هذا او قوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان كان على عين بشر باب فهو اقتضاب لكن فيه
 نوع ارتباط لان الواو بعده لكان ملفظ هذا ما خبر متبدا ومندوف اي الامر متبدا ومندوف اي
 كما ذكر وقد يكون الخبر مكررا مثل قوله تعالى حيث ذكر جميعا من الانبياء والاراد ان يذكر عقيبه بجملة والها
 هذا ذكر وان المتعقبات لمن باب قال اي الاشارة لفظ هذا في هذا المقام من الفضل الذي هو حسن من اصل
 وهي علامة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فضل الخطاب الذي هو حسن
 من التخصيص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخصيص قول الكاتب عند ارادة انتقال من خبر
 الى حديث آخر هذا باب فانه في نوع ارتباط حيث لم يرد احد من الاخر في جهة ومن هذا القبيل لفظ الله
 كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأني فيها لانها هي حيث يبلغ
 ان تختم كلامه شوا كان او خطبة او رسالة با حسن قامة لانه افر ما يعييه السمع ويرسم في فلكان فمخارا
 نطقه السمع واستندة حتى جبر ما وقع فيها سبقت من التفسير كالحام الذي يتناول بعد الاطعمة التوسعة وان
 كان كذا في ذلك ان على العكس حتى ربما نشأ المحسن الموردة فيها سبقت كقوله اي قول ابي نواس
 في الحضيف بن عبد الحميد فاني جدير اي طيبي اذا بلغتك يا لمن اي جدير بالنور بالانوار وانت بآيات
 منك جدير فان توليت اي تعطيني منك اجمئل فابده اي فانت اهل الاعطاء وذلك اجمئل والا فاني عذر
 عما صدر عني من الاموات اباك من هذا المنع عما صدر عني من الابرار وشكوري صدر عني من الابرار
 الى ابيج اومن العايات ابا لله وحسنه اي حسن الانتماء ما اذن بانتماء الكلام حتى لم يبق لنفسه
 الى ما وراء كونه اي قول المولى يقيت بقا والدمر يا كيف اهل هذا ادعاء البرية شاع لان لكان
 سبب لكون البرية في امن ودفعة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمناخرون
 يجهلون في رعايته ويموتون حسن المقطع وبراة المقطع وجميع فروع السور فخراتها وارادة على حسن
 واكلمها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فروع السور جعلها ومفوداتها رايت من البلاغة والتفنن والواع
 الاشارة ما يقتصر عن كنه وصفه البشارة واذا نظرت الى فروعها وجبرتها في غاية الحسن ودهنا الكمال
 كونه من ادعية ودعايل مواضع وتجمل ووعده ووعيد الى غير ذلك من انوارها التي لا يمتثل للنفس

يطلع ولا يثوق الى شيء آخر وكيف لا كلام الله عز وجل في الطرف الا على من البلاغة والغاية القصوى من النقص
وقد اعجز مصنف البلاغة واخرى شفا شق النصا ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض اللاذعان
افضت بعض السور بذكر الاحوال والاوضاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى ثبت يداي الى لب وغير ذلك كذا خريتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المعصية
عليهم ولا الضالين وان شئت بذكر هو الا بترد نحو ذلك شرا الى ان هذا لما يظهر عند السامع والتذكر
للاحكام المذكورة في علم المتأدبين وان لكل مقام مقال لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله
ليظهر ذلك بالتأمل مع التذكر كما تقدم من اصول المذكورة في الفصول الثلاثة وتفاصيل ذلك ما ينبغي بها
المراد فترتب لا يمكن به الاطلاع على كنهها الاعلام الغيوب وهذا ما افردنا جميعه من النوادر والظن
الفرايد مع توزيع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والحزن وتكاثر الافراح والفرح
وتأثر حوادث اورشت الطبع على الاحاطة كل لاكن الله طيب حكيم وقد وفق للاتمام ورزقنا الفوز
بهذا المرام واحمد له على الانعام والصلوة على محمد وآله عليهم السلام وتهيئ الفراغ من نقله الى السباغ
يوم الاربعاء احدى عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمجردة هراة صاهنا الله تعالى عن
الاعمال والبلديات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني عشر من رمضان الواقع في سنة اثنين
واربعين وسبعمائة بحر جانية خوارزم حاشا الله تعالى عن البلديات فاحمد له على التوفيق ومنه الهدى
الى سواد الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية وآله
واعصيه ذوي النفوس النشيطة



